



دراسات في الجغرافية السياسية

دكتور
صلاح الدين الشامي



الناشر // مؤسسة
جمال حزي وشركاه

الناشر . منشأة المعارف

٤٤ ض سعد رطلول - محطة الرسل - ت / ف ٤٨٣٣٣٠٣٠ الأسكندرية

٣٢ ض دكتور مصطفى مشرفة - سوتير - ت ٤٨٤٣٦٦٢ الأسكندرية

اسم الكتاب : دراسات في الجغرافية السياسية

اسم المؤلف . صلاح الدين التتلمى

رقم الايداع : ٩٨/١٥٢٨٠

الترقيم الدولي : 977-03-0530-8٠

الطبعة . الثانية ١٩٩٩

جع كمبيوتر: مكتب الكرنك

التجهيزات الفنية . سلطان كمبيوتر

الطبع : مطبعة الاقتصاد

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

الكتب الجغرافية

دراسات في الجغرافية السياسية

دكتور

صلاح الدين علي الشامي

أستاذ الجغرافية-جامعة بنها

١٩٩٩

الناشر

منشأة المعارف بالأسكندرية

جلال حزي وشركاه

إهداء

الى كل شريف يستهدف بالصدق والاخلاص وخدمتهما،
تفهم ومعالجة قضايا ومشكلات ، تنن منها الأمم والشعوب
،وتعطل مسيرتها وسعيها بالحق والعدل ، الى الأمن والسلام ،
والى التنمية والرخاء ...

المؤلف

تصدير

الطبعة الأولى

فى عالم يتلظى بالمشكلات ويعانى من التفجر ، الذى يعرّض الأمن والاسلام والاستقرار للخطر تزداد الحاجة الى الجغرافية السياسية . وهى - من غير شك - السبيل الذى نسعى به وفيه للإحاطة والتعرف على تلك المشكلات ووجهها البغيض . ولئن تعددت الكتب والأبحاث بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن حالة القلق وعدم الاستقرار التى يواجهها الانسان ، وتعيش فيها الدول الكبيرة والصغيرة على السواء ، هى التى تستوجب هذا الاهتمام . وانطلاقاً من المنطق الذى يدعو الى دراسة الأرض ، ودراسة الناس ، ودراسة كل صورة من صور التفاعل فيما بينهما ، لا يستطيع الجغرافى أن يتخلف أو أن يستدير بظهره لما تعانى منه الانسانية . وكان من الضرورى أن يسهم بجهده وقدراته التى تكشف الغطاء عن هذه المشكلات ، وأن يتلمس الأسباب والدوافع التى تتسبب فى المتاعب ، وتضعه فى موضع القلق على مصيره .

والكتاب الذى أتشرف بتقديمه الى المكتبة الجغرافية العربية الحديثة ، ثمرة اضيفها الى ثمار طيبة كثيرة اشترك فى صنعها زملاء من العلماء الأفاضل ، الذين كانت لهم مزية السبق وفضل الريادة . وقد لا يضم الجديد فى مادته ، ولكنه يتضمن محاولة متواضعة للتجديد وتناول الموضوع من زوايا جديدة .

وكان التركيز فيه على دراسة المقومات الطبيعية والبشرية ، التى يستند اليها وجود الدول وتعايشها . كما كان الاهتمام ببعض الموضوعات التى تصنع التأثير المباشر أو غير المباشر وتخلق الأبعاد ، التى تكمن من وراء المشكلات وتعقدتها .

ويتضمن الكتاب من بعد ذلك كله بعض نماذج منتخبة لمشكلات

متنوعة من رصيد هائل يتزايد ويتراكم . ويستهدف هذا الاختيار ضرب المثل والترشيد بنمط العمق الذى يصل البحث من خلاله الى وضوح الرؤيا والاحاطة بجوهر المشكلة وجذورها العميقة .

وانى ارجو أن يشترك هذا الكتاب من غيره من الكتب فى تلبيبة حاجات المهتمين بالجغرافية السياسية ، وفى اشباع رغبة المتطلعين الى دراسة المشكلات .

والله نسأل أن يوفقنا وعلى الله قصد السبيل ،

صلاح الدين الشامى

أستاذ الجغرافية بكلية الآداب

جامعة القاهرة

مصر الجديدة

يوليو ١٩٧٠ .

تصدير

الطبعة الثانية

يسعدنى أن أجد الفرصة لاعادة النظر فى جملة الموضوعات التى تضمنتها الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، وأن تتاح القدرة على التوسيع والزيادة مرة ، وعلى التعميق والتأصيل مرة أخرى ، ومع ذلك فليس سهلاً فى عالم تتوالى فيه الأحداث بسرعات متزايدة فتفرض المتغيرات التى تؤثر على المشكلات أن يبلغ الباحث مبلغ الرضا عن جهده ، لو أن يصل من خلال سعيه الى غاياته المثلى . ولئن استعان بفطنة واتساع أفق ونظرة شمولية عميقة تكفل للموضوعية والوضوح والدراسات الكاشفة ، فإنه يكون فى أشد الحاجة لأن يستعين بها لئلا ينزلق الى دائرة الحرج ، وهو يستعرض المشكلات التى تهم الصديق مثلاً تهم العدو . ولتكن نظرتنا من غير تميز فننطل من المناقشة التى تحقق وضوح الرؤيا ، ونتجنب بكل الصديق الأمور الدابغة من منطق العطف أو التعاطف .

واعود مرة ثانية فأرجو الله مخلصاً التوفيق والسداد . وعلى الله وحده وليس على غيره قصد السبيل .

صلاح الدين الشامى

أستاذ الجغرافية بكلية الآداب

جامعة القاهرة

مصر الجديدة

يناير ١٩٧٣ .

تصدير

الطبعة الثالثة

فى عالم يعيش المتغيرات بشكل مثير ، وتتدخل فى أمور الاقتصاد والسياسة بشكل حتمى ، يزداد العبء الثقيل الذى تتولى امره الجغرافية السياسية . وانتهاز هذه الفرصة لكى لراجع ما جاء فى هذا الكتاب مراجعة متأنية وشاملة .

ومراجعة ما جاء فى هذا الكتاب لا تعنى العدول عن بعض الأمور أو التخلص من بعض الأفكار . ولكنها مراجعة تستهدف الاضافة والتعميق من غير ابهام أو غموض . وصحيح أنه يجب علينا أن نتجنب الانسياق الى حد الانزلاق فى الحرج ، الذى تتسبب فيه لعبة السياسة فى مجتمع الدول على المستوى المحلى ، أو على المستوى الاقليمى ، أو على المستوى العالمى . ولكن الصحيح أيضاً أن نتجنب التغطية المفتعلة لبعض جوانب الدراسات الموضوعية طلباً للنجاة من الحرج .

وموضوعية الدراسة والبحث - على كل حال - هى السبيل الأمثل لأناء وظيفى متخصص يتولى بكل المسئولية مهمته التى تهتم بها حركة الحياة ، على أمل أن تصحح السياسة مسارها وتوجهها فى الاتجاه الأفضل البناء ، لحساب الانسان ومصلحته العامة والخاصة ، فى السلام والأمن .

وادعو الله أن يوفقنى فى مقصدى ، وعلى الله قصد السبيل .

صلاح الدين الشامى

أستاذ الجغرافية - كلية الأناب

جامعة صنعاء

صنعاء

يناير ١٩٨٢

تصدير

الطبعة الرابعة

تتعرض الظاهرة السياسية ، سواء تمثلت فى وضع دولة ، أو فى العلاقات بين الدول فى مجتمع الدول ، أو فى مشكلة سياسية تتضرر بها دولة وهى تهز تركيبها الداخلى ، أو تتضرر بعض الدول على الصعيد الاقليمى أو على الصعيد العالمى ، لقوة فعل المتغيرات . ويستوجب التغيير إعادة النظر فى المنظور الجغرافى ، الذى يتدارسه الباحث الجغرافى ، ويتحرى تداعيات هذا التغيير.

وما من شك فى أن انهيار التركيب الهيكلى للاقتصاد السوفيتى ، مذهبياً ، واقتصادياً ، وسياسياً ، يمثل متغيراً له قوة الفعل التى أثرت على الظواهر السياسية ، على الصعيد العالمى . وقل أن غياب قوة الاتحاد السوفيتى ، هز بشدة قضية توازن القوى . بل قل أن هذا الغياب وضع الولايات المتحدة ، فى مكانة القوة الأعظم التى تلتهمس سبل بلوغ الهيمنة ، لكن تسير حركة الحياة على الصعيد العالمى ، وتسيطر عليها لحساب نظامها الرأسمالى المتعاضد .

ومن ثم كان من الضرورى أن نعيد النظر فى الموضوعات التى تتناولها الدراسة فى هذا الكتاب . ونسأل الله التوفيق .
وعلى الله قصد السبيل .

صلاح الدين الشامى

أستاذ الجغرافية المتفرغ - كلية الآداب
جامعة بنها

مدينة نصر

سبتمبر ١٩٩٨

تمهيد

الجغرافيا السياسية

معناها ومغزاها وممرها

- تعريف بالجغرافية السياسية .
- نشأة ونمو الجغرافيا السياسية .
- مناهج البحث والدراسة في الجغرافية السياسية .
- مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية .

تمهيد

الجغرافيا السياسية

معناها ومغراها

تعريف بالجغرافية السياسية :

تعتبر الجغرافية السياسية فرعاً ، من فروع الجغرافية البشرية ، وهذا معناه أنها وليد حديث النشأة للفكر الجغرافى ، الذى قطع شوطاً طويلاً استغرقته مراحل متعددة ومتوالية . ويكفى أن نشير فى هذا المجال أنها لم تنشأ ولم يكن مقدراً لها أن تكون ، إلا بعد أن وصل الفكر الجغرافى الى مرحلة حاسمة اقتضت التمييز ، بين شق يتناول الظواهر الطبيعية ، وشق آخر يتناول الظواهر البشرية .

ومن ثم كانت الجغرافية السياسية كفرع من فروع الجغرافية البشرية ، تهتم بدراسة الوجود الفعلى للوحدات السياسية والدول ، وكل صورة من الصور ، التى تلم شمل الأمم ، والكيانات البشرية وتحظى بولائهم . وهذا معناه أنها تعنى بظاهرة أصيلة من الظواهر البشرية ، وتدخلها فى إطار اهتمام الجغرافى وصميم تخصصه ودراساته .

ويجدر بنا - عندئذ - أن تلقى الأضواء على ماهيتها ، وأن نتعرف على مضامينها . وقد يتجاوز الأمر ذلك كله ، الى الحد الذى نتقصى فيه كل الحقائق التى تحيط بالمفاهيم التى تنطبق منها ، وبالنتائج التى تحصل اليها ، وبالمنجزات التى تشترك فى صنعها .

ويستلزم الأمر - على كل حال تحديد المجالات المتنوعة التى تخوضها الجغرافية السياسية ، مثلما يستلزم تحديد الإطار العام للمناهج والأساليب التى يتبعها الباحث ويمارسها ، من أجل تصوير كل الأفكار والمعانى التى تستوجبها الدراسة ، لموضوع من الموضوعات فى الجغرافية السياسية .

ولعل من المفيد حقاً أن نهتم بذلك كله في ضوء ثلاثة أمور .
ويكون ذلك على اعتبار ، أن المفهوم الكامل لكل أمر من هذه الأمور ،
جدير بأن يعمق الأفكار ، أو بأن يوضح الدلالة ويجدد الأبعاد الحقيقية ،
لكل عمق من أعماق المجالات التي تمسها الجغرافية السياسية .
وتتمثل هذه الأمور الجوهرية في اعتقادي ، فيما يلي :

الأمر الأول ويتلخص في علمنا بأن الإنسان يعيش في تجمعات
ومجتمعات تنظمها مساحات من سطح الأرض تضم الوحدات
السياسية وتتألف منها الدول . والمفروض أن تلبي هذه الوحدات وتلك
الدول في أشكالها المتنوعة ، وفي حدود مساحات الأرض التي
تتضمنها، حاجة تلك التجمعات والمجتمعات البشرية ، إلى الاستقرار
والأمن والسلام . ويكون ذلك من حيث انتشار الناس وممارسة الحياة،
واستغلال الموارد المتاحة في إطار الوحدة السياسية ذاتها ، أو من حيث
انتشار الوحدات السياسية والدول على سطح الأرض ، وإحتمالات
الاحتكاك والتضارب والتناقض بينها لسبب أو لآخر .

الأمر الثاني ويفهم على ضوء العلم بأن سطح الأرض الذي
يتضمن الدول والوحدات السياسية كبيرها وصغيرها ، ينطوي على
تفاوتات عميقة وأصيلة بين الأقاليم والبيئات ، من حيث الصفات
والملامح والخصائص الجغرافية ، وبالتالي من حيث الدرجة التي
تستجيب بها لحاجات الناس ولتقديراتهم على الاستغلال والإنتاج . وما
من شك في أن هذا الاختلاف والتنوع للبنى على أسس من فعل
الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية ، كان مدعلة للاتصال والتبادل
بين الوحدات السياسية والدول والجماعات ، التي تتضمنها كل وحدة أو
دولة منها .

ويمكن القول إن هذه الاتصالات كانت تحكمها وتمدها الحاجات
الملحة والمتزايدة - مع نمو السكان وتطورهم ديموجرافياً وحضارياً -
إلى متابعة وتلبية للمصالح العامة البشرية ، من حيث التبادل والتجارة
بين الدول ، ومن حيث تحقيق الهدف الأمثل ، الذي يقضي بأن تتعم

الأقاليم والبيئات المتنوعة بعضها البعض الآخر . وكان من الطبيعي ، بل ومن الضروري أيضاً ، أن تتمخض هذه الاتصالات على كافة المستويات عن متاعب ومشكلات ، تستوجب الصراع وتفرض النزاع ، وتستلزم الحل الأمثل ، وتوقيف احتمالات التفجر .

الأمر الثالث : ويفهم في ضوء التزام حركة الحياة في كل دولة من مجتمع الدول ، بالانتفاع بالمصالح الاقتصادية المشتركة ، التي أسفرت عنها وحدة البشر على الأرض . ولقد بنى على ذلك تداخل مثير ، بين دنيا الاقتصاد وعالم السياسة . بل ربما انتهى الأمر الى شكل من أخطر أشكال التأثير للتبادل ، بين السياسة والاقتصاد . ووجه الخطورة في ذلك ، تتجلى عندما تلوى السياسة ذراع الاقتصاد وتوجهه ، أو عندما يلوى الاقتصاد ذراع السياسة ويوجهها . وهذا التزام غير السوى ، لا يمكن أن يسفر إلا عن نتائج تتضرر بها ومنها ، العلاقات الدولية .

ولما كان علم السياسة ، الذي يدرس سيادة الدولة وسياساتها ويصور من خلال كل ذلك العلاقات بين الوحدات السياسية ، والمشكلات التي تظهر عن الطريق فتتفجر وتعكر صفو السلام ، غير قاصر على التحديد الكامل لكل بعد من الأبعاد الحقيقية لتلك المشكلات ، كان من الضروري أن يتلمس الباحث هذه الأبعاد من خلال الدراسات الجغرافية بشقيها الطبيعي والبشري . وما من شك في أن هذا النمط من أنماط البحث ، والاستعانة بالجغرافية يكون كفيلاً بأن يسترشد به الباحث الى كل ما من شأنه أن يكشف النقاب عن الجذور العميقة ، التي تنمو وتتسبب في صنع مشكلات ، تصبح في وقت معين قابلة للتفجر ، وتحطيم العلاقات الطيبة والسوية بين وحدتين سياسيتين أو أكثر .

ومن ثم التقت الجغرافية التي تهتم بالأرض والناس ، وبالساسة ، التي احتوت الناس ، وبلات إطاراً لحياتهم ونشاطهم ووجودهم في دولهم . وكان اللقاء على طريق صعب ، وهو طريق المشكلات والأزمات الطاحنة ، التي تكاد تؤدي بالعلاقات الحسنة بين الناس في الدول .

ويمكن القول أن هذا اللقاء كان طبيعياً ومنطقياً ، بقدر ما كان ضرورياً ومفيداً. ذلك أنه يستطيع دائماً تحقيق الوسيلة المثلى فى مجال تصوير جوانب المشكلات السياسية ، وتحديد ملامحها وتجسيم وجودها وإخطارها.

وعلى الرغم من ذلك كله ، فلا يجب أن نوغل فى الخيال ، ونتوقع من هذا اللقاء المفيد بين الجغرافية والسياسة ، الحل الأمثل لكل مشكلة من المشكلات . وحسب الجغرافية السياسية أن تفسر ، وأن تلقى الأضواء ، وأن تحلل وتوضح كل دافع من الدوافع المؤدية ، الى خلق المشكلة ، وإلى نموها أو تطورها واحتمالات تفجرها.

وتفعل الجغرافية السياسية كل ذلك الأداء الوظيفى المتخصص ، وتحمل المسؤولية العلمية فى إطار الواقعية . وترشد انجازات الجغرافية السياسية ، العاملين بالسياسة والمولعين بها ، على أساس من العلم والاندراك السليم لأبعاد العلاقات بين الانسان والانسان مرة ، وبين الأرض والانسان مرة أخرى .

وهكذا نشأت الجغرافية السياسية نشأة طبيعية نتيجة لهذا اللقاء الثمر . وكانت - كما قلنا - فرعنا من فروع الجغرافية البشرية المتعددة . ومن ثم حققت الاستجابة لحاجة الانسان وسعيه الى دراسة المشكلات السياسية بين الدول . واتاحت رؤية الجغرافية السياسية التى تترفع عن كل أشكال التحيز ، الوصول الى دراسة موضوعية غير متحيزة أو متجنبة للمشكلات السياسية . ومن ثم تفرض القرار المكين فى مجال حلها ، أو فى مجال توقيف احتمالات التفجر ، والصراع المترتب عليها.

نشأة ونمو الجغرافية السياسية :

يهيمن فى مجال الحديث عن الجغرافية السياسية أن تؤكد التأخير فى مجال نشأتها وظهورها . وهذا معناه أن اللقاء بين السياسة والجغرافية على طريق المشكلات ، الذى أتاح للجغرافية السياسية أن تكون كفرع من فروع الجغرافية البشرية ، قد تم فى وقت

متأخر بالنسبة لكل لقاء آخر ، أعطى البداية والوجود للغروع الأخرى المتعددة . وكان من الطبيعي أن يحدث هذا التأخير حتى ينتهى الأمر الى نتيجتين هامتين ، اشتركتا معا فى صنع المنطق الصالح لنشأتها ، وفى تأكيد الحاجة الملحة للدور الوظيفى المتخصص ، الذى يمكن أن تسهم به .

وهاتان النتيجتان اللتان أوجبتا اللقاء الثمر والموضوعى ، بين الجغرافية السياسية على طريق المشكلات ، هما :

١ - النتيجة الأولى وتتمثل فيما ترتب على انتهاء مرحلة الكشف الجغرافية الكبرى من تحولات وتغيرات خطيرة بالنسبة للفكر الجغرافى عامة . والمفهوم أن لخطر ما يصور هذا التحول ، هو الاتجاه من مرحلة سعى فيها الإنسان الى توسيع دائرة المعرفة الجغرافية ، الى مرحلة جديدة اتسمت بالرغبة الملحة فى تعميق هذه المعرفة . وما من شك فى أن الانتقال الى التوسيع الأفقى الى التوسيع الرأسى ، هو الذى أعطى البداية للمفاهيم التى ارتكزت عليها الجغرافية الحديثة . وقد أتاح ذلك للجغرافية فرصة الاهتمام بدراسات وأبحاث كثيرة وعميقة ، يتصل بعضها بالمشكلات التى تعاني منها الدول ، ويتصل بعضها الآخر بالعلاقات والاتصالات بينها . ولعل من الطريف أن نتبين كيف أن كل هذه التحولات التى شملت الفكر الجغرافى وكيانه المتطور واكسبته القدرة على تحمل المسؤولية ، كانت تتم فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه الوحدات السياسية والدول الكثيرة ، واقتسمت فيما بينها مساحات العالم ، وأرتبطت بمفاهيم جديدة ، من حيث العمق وأصالة الروح القومية ، ومن حيث نوعية التراث المشترك الذى يربط بين قطاعات البشر فيها ، ومن حيث تداخل وتشابك العلاقات بين الدول وإطعامها وتطلعاتها السياسية والاقتصادية .

٢ - النتيجة الثانية ، وتتمثل فى المتغيرات التى لحطت بالكيانات البشرية ، وابتدت الى ارتفاع فى المستويات الثقافية والحضارية ، وإلى

زيادة فى النمو السكانى ، وغير ذلك مما أدى الى تضخيم حجم ومعنى ونتائج الفروقات والتباين ، بين البيئات والأوطان والأقاليم ، التى تتضمنها الدول والوحدات السياسية . وكان كل ذلك مرة أخرى ، مدعاة الى تضخيم حجم الاتصالات والاحتكاكات فيما بينها . ومن ثم تسبب ذلك كله فى ظهور المشكلات بقدر ما أدى الى تجسيمها . وليس معنى هذا أن الدول قد عاشت قرن طويلة بلا مشكلات ، بل الذى نعنيه أنه مع تقدم العصر زادت أعداد الدول ، وزادت الاتصالات وزادت الدوافع التى أدت الى تعقيد وتصعيد المشكلات وتنبؤيها .

* * *

وهكذا نستطيع أن نقول أن وقتاً طويلاً قد انقضى ، قبل أن تصبح الجغرافية فى وضع يؤهلها ، لأن تلتقى بالسياسة ، وأن تستحوذ على الاهتمام بالمشكلات بين الدول . كما كان من الضرورى ، أن ينقضى الوقت الطويل أيضاً ، قبل أن تتزايد أعداد الدول ، وتتولد المشكلات ، وتكون التفجرات التى تضر بالعلاقات السوية فيما بينها .

هذا وربما لم تكن المشكلات فى أثناء هذا الوقت الطويل ، من حيث الحجم ، أو من حيث التعقيد ، قد وصلت الى حد الالتحاق الذى يدعو الى أن يقتحم الجغرافى اهتمامه عليها . ومهما يكن من أمر ، فإن البداية المبكرة التى تتضح على الطريق المؤدية الى اللقاء بين الجغرافية والسياسة ، كانت أصلاً فى لحظة خاطفة تمثلت فى حوالى النصف الثانى من القرن السابع عشر .

وقد استهدف صاحب هذه المحاولة المبكرة أن يحدد العلاقة بين الدول ونظمها وشكلها ونموها ، وبين خصائص البيئة الجغرافية . وعلى الرغم من أن هذه المحاولة كانت طريفة ومهمة ، إلا أنها لم تكن مؤدية الى خلق حقيقى سوى للجغرافية السياسية . والمعروف أنه قد انقضى حوالى قرنين من الزمان بعد هذه المحاولة ، لكى تكون المحاولة الجديدة ، التى أرسى قواعدها فردريك راتزل . ولقد أعطت هذه المحاولة الجادة فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر البداية الفعلية التى

ثبتت دعائم اللقاء بالفعل بين الجغرافية والسياسية. ومن ثم كانت الجغرافية السياسية وكانت أبحاثها للثمرة في خدمة السياسة وحركة السياسة.

ويمكن القول أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، هو الذي شهد كل العمل الحقيقي ، والجهد الصادق ، والدراسات الأصلية ، التي أرست القواعد الراسخة للجغرافية السياسية ، وثبتت ملامحها كفروع من فروع الجغرافية البشرية . وكان هذا التأخير في حد ذاته مدعاة لتفسير عدم الاستقرار ، أو عدم وضوح الفهم المتكامل للجغرافية السياسية. وهو أيضاً سبباً معقولاً ومنطقياً يمكن أن يفسر ويعلل التنازع وعدم التناسق أو الانسجام بين جملة المناهج التي يمارسها الباحثون والدارسون في الجغرافية السياسية . ولعل التأخير الذي يفسر من ناحية ثالثة ، التناقض بين أساليب المدارس الجغرافية في مجالات الدراسة والاستيعاب مرة ، وفي مجالات الإدراك الواسع للمفهوم المتكامل للجغرافية السياسية وأدائها الوظيفي المتخصص مرة أخرى .

وإذا كانت قواعد وأصول الجغرافية الطبيعية والبشرية ، قد اتلعت للجغرافى أن ينطلق في الاتجاهات السلمية ، التي تصنع المضمون وتؤكد المعنى والنتائج التي تنتهي إليها الجغرافية السياسية ، فإن ثمة حاجة ملحة لأن تستعين بنتائج علوم كثيرة أخرى . وتتمثل هذه العلوم في علم التاريخ وعلم السياسة وعلم العلاقات الدولية وعلم الأنثروبولوجيا .

ويلتقط الجغرافى من علم التاريخ النتائج التي تكشف عن الحقائق ، وتلقى الأضواء على الأحداث والأسس التاريخية ، التي تتركز عليها المشكلات . وتعتبر المتابعة العميقة لتاريخ فلسطين - مثلاً - على امتداد الزمن سبباً من أهم السبل التي تحدد أبعاد عوامل كثيرة، تتصل بمشكلة خطيرة يعاني منها جزء من العالم .

ويعتمد الجغرافى على نتائج تتصل بعلم السياسة ، في الإحاطة

ببعض العوامل المتغيرة ، التى تتحمل بوجود الدول والوحدات السياسية . ذلك أن مقومات الدولة ووجودها والمشكلات التى تعانى منها ، وليس من الضروري أن ترجع فقط الى العوامل الثابتة التى تتصل بالمقومات الطبيعية . وكثيراً ما تكون العوامل المتغيرة ، التى تؤدى اليها القومات البشرية ، شريكة فى صنع للمشكلة أو مؤدية اليها . ثم يلتقط الجغرافى من علم العلاقات الدولية ، نتائج تتصل بالقوانين والاتفاقيات الدولية . يهتدى بها فى تفهم جوانب المشكلات التى يعالجها . وكما مشكلة يكون السعى الى وضع اتفاق بشأنها مدعاة لاثارة مشكلة أخرى ، تعانى منها الدول ، وتؤدى بالعلاقات الطيبة فيما بينها . واضرب لذلك مثلاً بما كان ويكون من نتائج تتصل بالاتفاقيات الدولية ، بشأن المضائق البحرية ، والمياه الإقليمية ، والنقل الجوى والبحرى والبحرى .

ويعتمد الجغرافى أخيراً على نتائج متنوعة من حصيلة هائلة ينتهى اليها علم الأثر بولوجيا ، الطبيعية والاجتماعية ، فى تفهم ما يتصل بالتركيب الهيكلى للكيان البشرى فى الوحدات السياسية ، وفى ادراك ما قد يبنى على ذلك من تناسق أو عدم تناسق فى داخل الوحدة ذاتها . وقد لا يستطيع الجغرافى تفسير المشكلات التى ترجع الى عدم التناسق ، إلا من خلال الاحاطة به وما ينتهى اليه من نتائج . ويمكن أن يستفيد من هذه النتائج ، فى فهم وتجسيم معنى مشكلات الأقطاب أو مشكلات التفرقة والتمييز العنصرى .

ويتلمس الجغرافى أيضاً فى علم الاقتصاد سبيلاً من سبل التأثير المتبادل ، بين السياسة والاقتصاد . ومن الطبيعى أن يتعقب النتائج التى تمثل ضوابط حاكمة للمناصب الاقتصادية ، وما تعلية على الخط السياسى الذى تنتهجه الدولة ، فى تعاملها مع الدول فى مجتمع الدول . وقد يستشعر الجغرافى كيف تخرج السياسة الاقتصادية أحياناً ، وتتدخل فى تركيبة البنى الاقتصادية ، أو كيف يملى الاقتصاد ويسوق السياسة الى مواقف محددة على الصعيد العالمى . ومن غير

استيعاب ذلك كله ، لا يحقق اللقاء الموضوعى بين الجغرافية والمشكلات على طريق السياسة ثمرات المرجوة . بل يفقد البحث واحداً من أهم المتغيرات ، التى تلعب دوراً فى دنيا السياسة ، وما تسفر عنه فى الحرب والسلام .

وهذا معناه - على كل حال - أن الجغرافية السياسية قد اقتضت احاطة واسعة ومعرفة وشمول ، وقدرة على استيعاب النتائج الكثيرة ، لعلوم متعددة . بل لعلها تتطلب مهارة وتفوقاً فى القدرة على لم شمل تلك النتائج ، والارتكاز إليها فى مواجهة الدراسة الموضوعية ، للمسائل التى تدرسها الجغرافية السياسية . كما تتطلب مهارة وتفوقاً فى القدرة على لقاء الأضواء والمعالجة والسعى وراء الخوض ، الذى يظهر الحل الأمثل للمشكلات السياسية .

* * *

مناهج البحث والدراسة فى الجغرافية السياسية:

هكذا كانت الجغرافية السياسية علماً من العلوم ، الذى يتردى فيه العالم فى اضرار القلق وعدم الاستقرار ، ويتلظى بجميع المشكلات المعقدة . ويمكن أن يقال بشأن المناهج التى تتبع لأداء الدور الوظيفى المتخصص ، أنها تبدو مختلفة ، بقدر ما هى متناقضة . وقد يعكس هذا التناقض والاختلاف بين منهج ومنهج آخر ، ومعنى من معانى القلق وعدم الاستقرار فى الأصول والقواعد ، التى يعتمد عليها فى بحثه ، وأداء الدور الذى يتحمل مسؤوليته . ويهمنى فى هذا المجال أن نشير الى ثلاث مناهج مختلفة ، يسير عليها الباحث فى الجغرافية السياسية .

ويمكن القول أن هذا الاختلاف يمثل نتيجة طبيعية تبنى على الفرق الواضح فى الطرق والأساليب ، التى يلجأ إليها الباحث ، ويستعين بها لدى عرض الموضوع ودراسته ، أو لدى الاقتراب من قلب المشكلة السياسية ، التى يدخلها فى دائرة اهتمامه وبحثه .

وقد تبنى التناقضات بين للمناهج من ناحية أخرى ، على الاختلاف

فى الأسلوب الذى يتحقق به الالتقاء بين الجغرافية والسياسة ، من أجل عرض وتصوير كل الجوانب ، التى تكشف النقطاء عن وجه المشكلة البغيض وتضعها فى إطار الرؤية الواضحة .

وهذه النماذج الثلاثة المتنوعة التى تعيننا معشر الجغرافيين هى :

١ - المنهج الاقليمى :

وهذا المنهج عتيق تقليدى ، لا يكاد يركز البحث فيه الى قواعد وأصول ثابتة . ومن ثم يكون نمط البحث والدراسة مضطرباً ، فلا يكاد يحدد أسلوباً علمياً حقيقياً فى معالجة الموضوعات ، واستخلاص النتائج . وهذا معناه - من غير شك - أنه منهج مهزوز ، يكاد يقترب بموضوعية البحث والدراسة ، الى الصورة والطريقة والأسلوب ، الذى تعالج بها موضوعات الجغرافية الوصفية الاقليمية .

ويمكن القول أن الباحث وفق هذا المنهج يستغرق كل جهده ، ويستنزف كل قدراته فى دراسة عناصر البيئة فى الدولة المعنية ، أو فى الاقليم المعنى ، لكى يتخذ منها مركزاً تنطلق منه الدراسة والنتائج ، التى يستهدف فيها وبها تصوير مشكلات وتحليلها ، وإلقاء الأضواء الكاشفة عليها .

وربما يكون من الصعب علينا أن نتصور امكانية تحقيق هذه الأهداف ، لأن الدراسة الجغرافية قد تمتص كل جهد الباحث ، أو قد تغطى على اجتهاده ، أو تلمس أى احتمال لوضوح الرؤيا ، بالنسبة لجوانب المشكلة السياسية التى يدرسها . هذا بالاضافة الى صعوبة الأخذ بمنطق الاقليمية ، فى تفهم المشكلات فى عالم اليوم . والمفهوم أن منطق التواصل والاتصال بين اطراف العالم ودوله ، ومنطق توازن القوى ، يفرض أبعاداً ونتائجاً مؤثرة . ومن شأن هذه النتائج وما ينبنى عليها من متغيرات ، ألا تعترف بالحدود الجامدة بين الأقاليم الجغرافية ، أو لا تتوقف عندها ، لدى دراسة المشكلات السياسية .

٢ - المنهج التاريخي :

وهذا المنهج يجرى الباحث وفق أسلوبه ، الى تحقيق درجة من درجات الالتقاء ، بين حصيلة ونتائج الدراسات الجغرافية والدراسات التاريخية . ومن ثم يكون هذا الالتقاء هو ، المنطلق الذي يتوجه منه البحث والدراسة ، أو الذي يصنع الشكل والأسلوب ، ويتوخى التوافق والتناسق من أجل استنباط جملة من القواعد العامة والأصول ، التي تخضع لها السياسة ، أو التي تحكم مسألة المرض العام للمشكلات السياسية .

وربما كان أخطر ما يعيب هذا المنهج ، هو اللجوء الى وضع وإقرار القواعد العامة ، التي تكون بمثابة المقاييس والموازن . وما من شك في أن السعى الى تطبيقها لدى دراسة وتعميق المعرفة بكل مشكلة ، يوحى بمعنى من معاني الحتم ، ويتأكد العوامل أو الدوافع الثابتة وصولاً الى حد القوالب الجامدة . وهذا معناه أن متابعة الدراسة على ضوء هذا المنهج ، تسقط من الحساب العوامل المتغيرة ، ولا تكاد تحقق المرونة الكاملة أو الانطلاق الحر ، في وضع بعض الأمور ، التي تمس جوهر المشكلة السياسية في الاعتبار .

وما من شك في أن العوامل المتغيرة مفيدة ، وأن المرونة في الدراسة التي تمس السياسة مطلوبة بالحاح . وليس من المعقول أن تخضع كل مشكلة من المشكلات السياسية لأنماط ومقاييس وقوالب جامدة ، تفرضها القواعد العامة المطلقة . بل إنه من الضروري أن توضع في الاعتبار أموراً معينة كثيرة ومحدودة ، بالنسبة لكل مشكلة ، لأن المشكلات قد تتشابه ، ولا تكاد تتماثل .

والاعتقاد الجازم أن التماثل بين المشكلات مستحيل ، لأن العوامل البشرية المتغيرة ، التي تكون عادة ضمن الأبعاد التي تهني وترتكز عليها المشكلات ، لا يمكن أن تكون صورة طبق الأصل . ومن ثم يكون الفرق كبيراً بين المشكلات المتشابهة ، وافتراس التماثل فيما بينها . وعندئذ لا تكاد تصلح القوالب الجامدة أو القواعد العامة ، التي يصنعها

المنهج التاريخي لتقييم المشكلات ، أو لتقدير ما من شأنه أن يكشف
الغطاء عن وجهها الحقيقي ، أو للغوص وراء الجنور العميقة لها.

٢ - المنهج التحليلي :

وهذا منهج ثالث يعالج الأمور بأسلوب مختلف تماماً أبعد ما
يكون عن التقيد بالقواعد العامة . ويلجأ هذا المنهج الى معالجة
الموضوع ، الذي يشمل وحدة أو أكثر من وحدة سياسية على اعتبار ،
أنها تتضمن الأرض ، مثلما تتضمن الناس . ومن ثم يدرك الباحث أن
خصائص الأرض والضوابط الطبيعية للبيئة بها ، تشترك مع
خصائص الناس والضوابط البشرية النابعة من صميم وجودهم
ومستواهم الحضارى ونشاطهم ، فى صنع أهم العوامل المتغيرة ، التى
تؤثر فى وجود المشكلات وتؤدى الى خلقها أو تجسيدها .

وهذا معناه أن هذا المنهج يتسم بالواقعية وعدم الجمود ، أو التقيد
بالمنطقية والقوالب الجامدة . ذلك أنه يدعو للباحث لأن يهتم ، بكل
خصائص الوحدة السياسية ، من حيث الموقع الجغرافى والشكل العام
والمساحة والحدود وغير ذلك من صفات الأرض والموارد المتاحة فيها ،
ولأن يهتم أيضاً بالناس وكل الظروف التى تحيط ، بتجمعهم على هذه
الأرض ، وبولاتهم لها وينشاطهم فيها وبالمشكلات التى يتعرضون لها
فى الداخل والخارج.

والواضح أن هذا المنهج الذى يستهدف الاحاطة بالعوامل الثابتة
والمتغيرة ، يكسب الباحث والبحث مرونة تكفل له القدرة على تقصى
الحقائق ، والكشف عن كل ما من شأنه أن يصور كل الأبعاد التى
تتصل بالمشكلات السياسية ، من قريب أو من بعيد . وهكذا يستطيع
الباحث من خلال هذه الدراسة المرنة والاحاطة الواسعة ، أن يضع
الموضوع فى مواجهة كل الأضواء التى تكفل الوضوح وتبين الرؤية
الصائفة . كما يستطيع أن يغوص وراء جنور أى من المشكلات
السياسية .

وهذا معناه أن الباحث وفق هذا المنهج ، لا يكاد يتقيد بقواعد جامدة ، ولكنه يتحرر من كل قيد ، ويستنبط لكل مشكلة جملة القواعد الخاصة بها، على ضوء الدراسة الموضوعية ، التى تضع فى الاعتبار كل الأبعاد والعوامل المتنوعة التى تشترك فى الكشف عن ماهية المشكلة السياسية ، وجوهرها الأصيل . وليس أفضل من التحليل فى تقصى الحقائق ، وفى تفسير الغموض الذى يكتنف للمشكلة ، والتعقيد الذى تصنعه العوامل والدوافع والمتغيرات للتداخلة من حولها .

* * *

هكذا تتأرجح الدراسة فى الجغرافية السياسية بين هذه المناهج الثلاث ، وكأنها لم تصل بعد الى مرحلة الاستقرار الكامل. وربما يرجع ذلك الى أنها لم تلق العناية والاهتمام ، ولم تنشأ نشأة متكاملة إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر . ويمكن القول أن سير ماكندر أستاذ الجغرافية بجامعة لكسفورد فى حوالى نهاية ذلك القرن ، قد سجل الاهتمام الحقيقى بالجغرافية السياسية ، والبنية الفعلية لها وجودها كفروع من فروع الجغرافية البشرية .

وما من شك فى أن الحاجة إليها فى ذلك الوقت ، الذى كان العالم يعيش فيه لحرج الفترات وأكثرها خطراً كانت ملحة ومهمة . والمفهوم أن الصراع كان قد بدأ عندما تفجرت المشكلات للمستحكمة بين بعض الدول . كما كانت المنافسات بين التيارات الاستعمارية والمذاهب الاقتصادية ، تدخل العالم فى انفاق مظلمة ، ومنازعات ، وتوقع بالنزول فى مناقشات ومشكلات حامية .

ولقد تأثر سير ماكندر بذلك الجو المكفهر ، وأحس بطبيعة الصراع واحتمالات الصدام المروع وانفعل بالمشكلات . ثم هو يتأثر مرة أخرى ، بحركة وخط سير التاريخ البشرى ، وردود الفعل التى تصنعها المشكلات السياسية . وقد أحاط ذلك للتأثير كله بفكره الجغرافى ، وسيطرت عليه النزعة العلمية ، التى استطاع أن يوسع بها أفق رؤياه ،

وإن يتصور المشكلات السياسية تصوراً عالمياً.

وكان ذلك من بعد ماكندر مدعاة الى تشكيل متميز للفلسفة ،
التي تأثرت بها الدراسة فى الجغرافية السياسية ، وتأكيد وظيفتها
وماهيتها. ولعل أهم ما انتهى اليه هذا السياق المنطقي ، هو الايمان
المطلق بتأثير الحقائق الجغرافية الطبيعية والبشرية ، على تطور
الأحداث وسير حركة التاريخ البشرى من ناحية ، وعلى سياسات الدول
والمشكلات السياسية ، التي تعاني منها من ناحية أخرى .

ومهما يكن من أمر فإن الحاجة الملحة التي دعت الى التقاء
الجغرافية بالسياسة على طريق للمشكلات ، قد استوجبت ظهور
الجغرافية السياسية للتعبير عن هذا اللقاء . كما دعت مواجهة هذه
الحاجة أيضاً وتحقيق نتائج معينة بذاتها الى ظهور علم الجيوبولوتيك
وفاء للبحث عن الحلول المثلى ومعالجة المشكلات.

ويحق لنا ان نشير فى هذا المجال أنه ليس ثمة تعارض أو تناقض
بين كل منهما الجغرافية السياسية والجيوبولوتيك من ناحية ، وبين
علم السياسة من ناحية أخرى . بل الواقع أنهما معا يصنعان الجسر
الذى يغطى به الباحث فى علم السياسة المتعاب ، التي تحيط به كعلم
يهتم بدراسة سياسة الدولة وسياساتها.

وهذا معناه أنها - فى جملتها - علوم تترايط وتتعاون من غير أن
تتدخل أو تتعارض ، فى النتائج النهائية التي تنتهى اليها . ومع ذلك
فإن المدرسة الجغرافية الأمريكية لا تجد غرابة فى اعتبار الجغرافية
السياسية والجيوبولوتيك صنوان لا يفترقان ، وأنه ليس ثمة مبرر
يدعو الى وضع أو تأكيد الحد الفاصل ، بين حصيلة ونتائج كل منهما ،
من حيث تصوير المشكلات ، ومن حيث معالجتها والفراض الحلول
المثلى لها.

ومع ذلك فإن ثمة ما يبدل على اتجاهات أخرى ، تلزم الباحث
الجغرافى بوضع هذا الحد الفاصل ، بين هذين العلمين . ويكون ذلك

على اعتبار أن لكل علم منهما إمكانيات محددة وإطار خاص متميز ، من حيث أسلوب البحث ، ومن حيث الحصيلة والنتائج التي يستهدفها ، في دراسة المشكلات السياسية ومعالجتها . ويكفي أن تنتهي الجغرافية السياسية دورها الوظيفي للتخصص ، دون أن تحمل نفسها مسئولية اقرار أو افتراض حل لمثل المشكلة السياسية ، لكي تختلف تماماً عن الجيوبولوتিকা .

وعلى الرغم من الايمان المطلق بأن الحد الفاصل بين الجغرافية السياسية في جانب ، والجيوبولوتিকা في جانب آخر ، يكاد يتمثل في خيط رفيع ، قلما يتمكن الباحث من المحافظة عليه ، وبحيث لا يتجاوزه من جانب الى آخر ، فإن ثمة فروقات كثيرة وجوهرية تنبع من طبيعة التباين فيما بينهما . وهذه الفروقات وسيلة مثلى ، يمكن الاعتماد عليها في تأكيد معنى الحد الفاصل بينهما ، وفي تأكيد التمييز بين وظيفة وإداء كل من الجغرافية السياسية والجيوبولوتিকা ، لحساب لعبة السياسة ومشاكلها في مجتمع الدول .

ويكون ابراز الفروقات على ضوء العلم بأن الجيوبولوتিকা ترسم خططاً عامة ، لما يجب أن تكون عليه الوحدة السياسية ، ولما يتفق مع طموحها السياسي والاقتصادي . على حين أن الجغرافية السياسية لا تكاد تهتم أو تخرج من إطار الحقيقة المطلقة من غير تطلع أو طموح . وهكذا تستمسك الجغرافية السياسية بالأمر الواقع ، ولا تكاد تملق في افق الخيال ، ولا تسعى وراء افتراضات معينة قد تغذيها نغمة من النعرات ، أو قد تستوجبها أهداف والطامع وطموح ، أو قد تزينها مرحلة من مراحل الاستعلاء الشعوي .

ويعنى ذلك أن الجغرافية السياسية من شأنها أن تلتزم بالواقع الجغرافي للبحث للدولة أو للدول ، وأن تصوّر المشكلات التي تعاني منها في إطار الواقع المطلق ، الذي تكون فيه ودون ادخال أية تعديلات أو اضافات أو اقتراحات من واقع الخيال للتطلع الى أفاق المجال الحيوي ،

الذى تصبو اليه الدولة ، أو من قهيل الطموح السياسى والاقتصادى الذى يشكل أو يوجه خطاها ومسيرتها السياسية .

وهذا معناه مرة أخرى ، أن الجغرافية السياسية تقتصر وظيفتها على تصوير للمشكلة ، وتحديد الأبعاد الحقيقية لها ، وتجسيماها على النحو الذى يبرز ملامحها ، ويلقى الضوء على كل جانب من جوانبها المختلفة . ولعلها تنتزع دورها كله من صميم الواقع المتجرد ، لأنه ليس مطلوباً من الجغرافية السياسية أيضاً ، التخطيط بشأن غير شأن الواقع الخالص ، أو بشأن البحث فى أمر خطة لمستقبل معين ، يعالج رغبة الوحدة السياسية فى توسيع رقعتها أو تضخيم كيانها وتحقيق طموحها .

وهكذا يظهر للفرق الكبير بين الجغرافية السياسية والجيوبولوتيك . ففى الوقت الذى تبدو فيه الجغرافية السياسية أكثر ميلاً إلى الثبات ، وأكثر اهتماماً بالواقع ، فى إطار عريض يمتد امتداداً شاملاً من الماضى البعيد والقريب معاً إلى الحاضر ، بحيث توغل فى ضمير المستقبل ، يكون للجيوبولوتيك شأن آخر .

ويرى بعض الباحثين من ناحية أخرى أن علم الجيوبولوتيك يبدو فى الصور التى يحاول فيها الباحث تطويع الجغرافية ، ويسعى إلى تسخيرها فى خدمة طموح وتطلعات الوحدة السياسية أو الدولة . وكأنها بذلك تتخذ من الجغرافية مطية ، إلى تحقيق آمال المستقبل وطموحه ، من حيث النمو والتوسع ، ومن حيث تفهم المشكلات ومعالجتها .

ومن ثم تمثل الجغرافية السياسية علماً ، يعيش بالواقع للواقع وفى الواقع ، من غير شطط أو تخيل . وتحرص على إبراز مقومات الوحدة السياسية وعلى تصوير للمشكلات السياسية ، والكشف عن الجذور العميقة التى تنبع منها ولا تسعى الجغرافية السياسية - على كل حال - سعى الجيوبولوتيك التى تغفل من وراء ذلك كله ، إلى كل تخيل كامن فى ضمير التصور . ثم هى - الجغرافية السياسية - لا

تخوض من بعد ذلك ومن خلال التمسُّور في احتمالات المستقبل وتطلعاته .

* * *

ويمكن للباحث على ضوء الفهم الكامل لكل هذه الفروقات بين أهداف الجغرافية السياسية والجيوپولوتیکا ، أن يشير الى أنها لا تعنى الفصل الكلى بينهما . ولكن هناك احتمال كبير لأن تكون ثمة صورة من صور التكامل فيما بينهما ، على اعتبار أن علم الجيوپولوتیکا يمثل الاستداد الطبعى للجغرافية السياسية . وهذا معناه أن الجغرافية السياسية تقوم بتصوير وتشخيص وتجسيد المشكلات وإلقاء الأضواء عليها ، لكى تتمكن الجيوپولوتیکا من افتراض وتخيل الحل الأمثل ، أو تصوير الحلول التى تنبثق من واقع الصورة الواضحة لها .

ومن ثم يكون هذا التكامل فى الأداء ، مدعاة للبعد كل البعد عن معنى التعارض أو التناقض ، بين وظيفة كل علم منهما . وربما كان ذلك نفسه السبب ، الذى دفع بال مدرسة الأمريكية الى اعتبار الجغرافية السياسية والجيوپولوتیکا ، شىء واحد لا انفصام بينهما .

ومع ذلك فإنه من الأفضل أن نلُخذ بمبدأ الفصل بينهما ، وإن تأخذ فى نفس الوقت بمبدأ الترابط والتكامل فيما بينهما . وهذه مرونة مفيدة . حصول دون تجاهل للحد الفاصل بين وظيفة كل منهما ، وخاصة فى الحالات التى تتجه فيها الدراسة الى معالجة المشكلات ، التى تعانى منها أكثر من وحدة سياسية أو دولة .

وليس ثمة ما يمنع أو يحصل دون أن نمارس الدراسة والبحث بالطريقة المثلى ، بحيث تصور المشكلة ونلقى الأضواء عليها ، كما يستوجب الأمر فى الجغرافية السياسية ، ثم لا نتخطى من بعد ذلك الحد الفاصل بين وظيفة لكل منهما ، وخاصة فى الحالات التى تتجه فيها الدراسة الى معالجة المشكلات التى تعانى منها أكثر من وحدة سياسية أو دولة .

وليس ثمة ما يمنع مرة أخرى أو يحول دون أن نمارس الدراسة والبحث بالطريقة المثلى بحيث تصور المشكلة ، ونلقى الأضواء عليها ، كما يستوجب الأمر في الجغرافية السياسية . ثم نتخطى من بعد ذلك الحد الفاصل إلى الجيوپولوتیکا لكي نتصور احتمالات الحل الأمثل لمعالجتها ووقف لاحتتمالات التفجر ، التي تؤذى الوحدة السياسية أو تقلقلها وتعرضها للخطر . ومعنى ذلك أنه ليس يعيب الجغرافى هذا التوسع ، كما لا يعيبه الامتناع عن التوسع وتصور الحل الأمثل .

* * *

مجالات الدراسة فى الجغرافية السياسية:

وإذا كنا قد أوضحنا معنى الجغرافية السياسية ومناهج البحث فيها ، يصبح من الضروري أن نحدد المجالات التى تعالجها الجغرافية السياسية ، وأن نصور كل بعد من الأبعاد التى تعدد الاطوار الواضح لها. ويمكن القول أن هذه المجالات تكاد تتجمع فى ثلاث محاور معينة.

وعلى المحور الأول يكون البحث الذى يعبر أو يصور أو يفسر وراء الفكرة ، التى يتبلور من حولها الوجود الفعلى للوحدة السياسية .

وعلى المحور الثانى ينكب البحث على دراسة متغلغلة لمدى ما تكفله للمقومات الجغرافية للوحدة ، من أسباب الوجود السوى والتماسك.

وعلى المحور الثالث يتقصى البحث شكل العلاقات بين الوحدات السياسية من وجهات النظر المتباينة ، وما يمكن أن ينتهى إليه الأمر من حيث احتمالات الوفاق والانسجام ، أو من حيث احتمالات التنافر وعدم الانسجام .

وهذا معناه أن المجالات واسعة رحبة ، كما يظهر من واقع التفاصيل التى يتضمنها كل مجال من هذه المجالات التى نعرضها فيما يلى:

المجال الأول ،

وتعالج الجغرافية السياسية فيه الواقع الشامل العريض ، الذى يصور العامل أو جملة العوامل الطبيعية والبشرية ، التى كانت مدعاة للترابط الكائن بين بعض المساحات والأقاليم ، التى جمعت الناس فيها وشدت ولاهم ، لكى تكون الدولة . والمفهوم أن معظم الوحدات السياسية لا تكاد تظم إقليماً أو جملة من الأقاليم المتشابهة ، بل هى تتألف - فى الغالب - من جملة من البيئات المتباينة . وما من شك أن تجمع الناس فى هذه البيئات ، كان من وراء فكرة معينة تقتضيها مصلحة هؤلاء الناس . ومن ثم هم يعيشون فيها وبها ، ويعتقدون مبدأ الاخلاص والولاء لها ، ويسعون دائماً الى تحقيقها وتثبيت وجودها والدفاع عنها .

وهذا معناه أن الجغرافية السياسية يجب أن تدرس الفكرة ذاتها ، وأن تصور جملة العوامل التى تصنع التجمع البشرى من حولها ، وتخلق الكيان للترابط للوحدة وتوجه كل الولاء له . ويكون ذلك مدعاة للتعرف على مدى الترابط بين الناس فى الوحدة السياسية ، وعلى عمق الايمان الذى يشد الناس ويدعوهم للمحافظة عليها .

وما من شك فى أن ما من وحدة سياسية قامت بطريقة طبيعية ، إلا وكان قيامها من حول فكرة معينة ، كانت بمثابة الهدف الأمثل ، الذى يحقق آمال الناس فى المساحة التى تتضمنها تلك الوحدة . كما ندرك أيضاً أن هناك جملة من العوامل الطبيعية والبشرية فى هذه المساحة ، تساعد هذه الفكرة وتبلورها وتضعها فى الموضع ، الذى يشد ولاء كل أو بعض الناس المتحمسين لها ، حتى تؤكد الدولة سيادتها ومكانتها .

وهذا معناه أنه إذا لم يكن مقدراً لفكرة أن تكون من وراء الوجود المادى لكل دولة ، لافتقدنا القطب المغناطيسى ، الذى يشد الناس ويؤلف فيما بينهم ، ويجمع بعض المساحات فى كيان مترابط . ويكون ذلك - من ناحية أخرى - مدعاة لأن نفتقد الايمان الكامل

بالوحدة السياسية ، ولتكسست المشاكل وإنبثقت الخلافات بين الناس فى الأقاليم ، الذين لا تجمعهم دائرة موحدة من دوائر الولاء المطلق . وقد يستعصى حل هذه الخلافات ، أو قد يستحيل توفير أسس الاستقرار والبقاء لها . وقد يصل الأمر فى نهاية المطاف الى حد تفكك أوصلال الوحدة ، وتمزق شمل الناس فى المساحات التى تتضمنها هذه الدولة .

المجال الثانى ،

وتعالج للجغرافية السياسية فيه مدى تغلغل واستقرار الروح الوطنية أو القومية أو غيرها من العوامل ، التى تدعم التماسك بين كل المساحات التى يتألف منها الكيان المادى للوحدة السياسية . وهذا معناه السعى الى كشف النقاب على مدى الانسجام والتناسق بين الناس فى الدولة ، وإلى الإلمام بطبيعة واحتمالات التناقض وعدم التوافق فيما بينهم . وربما يكون من الضروري أيضاً قياس درجة التوافق بين الحدود القائمة للوحدة السياسية ، التى تصنع لها الإطار ، والحدود المثلى التى تتضمن كل الناس المشنودين بالولاء نحوها .. وقد يكشف لنا ذلك القسط من البحث والتصديد المقارن عن حقيقة مساحات قد تتضمنها الوحدة السياسية ، وليس فيها مقومات الولاء لها . مثلاً يكشف عن مساحات أخرى فيما وراء حدودها ، وهى مفعمة بالولاء ومشنودة بأكثر من سبب إليها ، وإلى أهدافها وآمالها المرتقبة .

هذا والمفروض أن تبرز الجغرافية السياسية من بعد ذلك كله ، قيمة المركز القلب ، الذى يتحمل العبء الأكبر فى جمع كيان الوحدة السياسية ، ويشد سكانها الى الفكرة ، التى نمت حولها كل الآمال والأهداف . وما من شك فى أن هذا المجال للرحب ، الذى ينصب على دراسات تفوص فى كيان الوحدات السياسية ، وندارس مقومات الدولة وتكشف الغطاء عن مدى الانسجام والتناسق بين سكانها ، والترابط بين ولائهم للفكرة التى أوجدتها ، من شأنه أن يكشف عن جملة من احتمالات نشأة بعض المشاكل السياسية ، التى تنبع من الداخل من

صميم التركيب الهيكلي غير المتناسق للكيان البشرى فيها . ومن ثم يكون ذلك مدعاة للتعرف على ما يسفر عن ضعف عوامل الترابط بين الناس ، وعن تنوع عمق الولاء فى بعض الأجزاء ، التى تتألف منها الوحدة السياسية .

المجال الثالث :

وتعالج الجغرافية السياسية فيه توزيع الوحدات السياسية على سطح الأرض فى حدود مساحة معينة ، تتراوح ما بين قارة أو مجموعة من القارات أو العالم كله . ويستهدف هذا التوزيع بالدرجة الأولى تصوير أثر العلاقات المكانية والزمانية بين الوحدات السياسية .

وما من شك فى أن هذه الدراسة تستوجب الاهتمام بالحدود السياسية ، التى تكون بمثابة الإطار ، الذى يحدد كيان وامتداد كل دولة . ويصنع الفاصل الذى يفصل بين كيان دولة ما وكيان دولة أخرى . ولعلها تستوجب أيضاً تقييم الحدود من وجهات النظر الطبيعية والبشرية ، وتلقى الضوء على دورها فى تأكيد الفصل بين هذه الوحدات السياسية . ثم هى قد تهتم مرة أخرى بإيضاح القيمة الفعلية للحدود ، من وجهة النظر الأتولوجية والاستراتيجية .

وهذا التقييم الموضوعى الذى يستهدف البحث للمقارن بين الحدود السياسية للتحقق عليها بمعاهدات أو اتفاقيات دولية ، وبين الحدود الطبيعية التى تستند إلى الواقع الجغرافى أو إلى الواقع القومى ، يكون كفيلاً بأن يبرز بالجغرافية السياسية إلى خضم هائل تدرس فيه احتمالات أو توقعات تتصل بقيام نشأة المشكلات السياسية ، وإثارتها والإنفجار بها إلى حد الخطر ، الذى يهدد كيان الوحدة السياسية ذاتها .

ومن ثم يتطلب هذا الأمر إحاطة شاملة ، وعلى أوسع مدى ، استجابة لمطالبات عرض المشكلات وتصوير جوانبها وتطورها . وهنا تكمن الصعوبة والمتاعب معاً ، لأن القرن العشرين شهد على الصعيد السياسى العالمى :

أولاً- تغيرات أساسية من حيث زيادة الوحدات السياسية ، ومن حيث ظهور الروح القومية وقيام الدول القومية ، ومن حيث الصدام المسلح الذى أنهى السلم العالمى لكثير من مرة ، وتسبب فى تغير فعلى فى حدود بعض الدول ، وفى تراكم نتائج ضخمت حجم المشكلات السياسية وزادتها تعقيداً .

ثانياً- تعاظم مسألة توازن القوى ، وما يترتب عليها من حساسية بالغة فى العلاقات والمعاملات الدولية . هذا بالإضافة الى ما يفرضه التوازن ، بين القوى من نتائج تمثل بالضرورة بعداً أساسياً فى مجال دراسة أى مشكلة من المشكلات السياسية .

ثالثاً - تصاعد العلاقة بين السياسة والاقتصاد تصاعداً فعالاً ، حتى بلغ حد توظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد ، وتوظيف الاقتصاد فى خدمة السياسة . وهذا فى حد ذاته من أخطر العوامل التى تحكم الصراع الدولى وتناخلات القوى الأعظم فيه .

ومن ثم تقتضى الدراسة فى هذا المجال مرونة كاملة . مثلاًما تتطلب عمقاً وقدرة متفوقة فى جمع ، حصيلة هائلة من الدراسات الجغرافية الطبيعية والبشرية ، وحصيلة هائلة أيضاً من الدراسات التاريخية ، ومتابعة الأحداث المتلاحقة فى صميم أو حول المشكلات . وتكون هذه الإحاطة والشمول والمرونة الوسيلة المثلى ، لمتابعة سليمة ومنطقية سواء استهدفت الجغرافية تصوير العلاقات المكانية والزمانية بين الدول ، أو استهدفت تصوير وتحقيق الأبعاد الحقيقية للمشكلات السياسية واحتمالات تفجيرها .

* * *

ومهما يكن من أمر ، فإن مجالات الدراسة فى الجغرافية السياسية ، باتت أوسع من أن تصنع لها حدوداً أو أطراً جامداً . وهى من بعد ذلك كله مفيدة وضرورية ، فى عالم يكتظ بالدول ، وبات النزاع بين الدول والقوميات أحياناً ، والمناهب الاقتصادية للمعارضة أحياناً أخرى ، حقيقة تفرض عليه القلق ، وترجح به فى دوامات

المشكلات ، التي لا تكاد تجد حلاً واقعياً . وكم من مشكلة كانت سبباً في دفع بعض الدول الى حافة الخطر ، حتى تندرى في نار الحرب الساخنة الموجهة والصراع . والحرب بين الدول ، تعبير إيجابي عن وجه قبيح لمشكلة معينة تطفو على السطح ، فتنتهي حالة السلم والأمن والاستقرار ، وتستند الى مقومات وجذور عميقة تعمق التناقض فيما بينها . ومن شأن الجغرافية السياسية أن تكشف الغطاء عن هذه الجذور والمقومات ، من أجل الرؤيا الصادقة التي تستوجبها طبيعة البحث ، عن الحل الأمثل للمشكلات السياسية .

ومع ذلك فلا يجب - كما قلنا من قبل - أن يزج الجغرافي بنفسه في خضم متلاطم وراء هذا الحل المترقب . ويكفيه أن يقنع بحور قوامه اللقاء الأضواء ، وعرض الجوانب عرضاً موضوعياً . ويستطيع السياسي للباحث عن الحل عندئذ ، أن يهتدي بالضوء والدراسة التحليلية الموضوعية التي يرسى قواعدها الجغرافي ، وبالنتائج التي تنبع من صميم التناسق والانسجام بين العوامل الثابتة والعوامل المتغيرة ، لكي يجده حلاً مرضياً وعادلاً ، لحساب كل الأطراف المعنية .

الفصل الأول

الوحدة السياسية (الدولة)

مقوماتها الطبيعية والبشرية

- تكوين الوحدة السياسية من أرض ، و ناس ، ونظام حاكم .
- المقومات الطبيعية للوحدة السياسية .
 - الموقع الجغرافي .
 - مساحة الدولة وشكلها العام .
 - حدود الدولة الطبيعية أو البشرية أو الهندسية .
- المقومات البشرية للوحدة السياسية .
 - ترابط الناس في الكيان البشري .
 - الأقليات أنماطها ومشاكلها .
 - أنواع الكيانات البشرية .
 - التقدير الكمي للكيان البشري .

الفصل الأول

الوحدة السياسية (الدولة)

مقوماتها الطبيعية والبشرية

تكوين الوحدة السياسية من أرض وناس ونظام حاكم:

تقتسم أرض العالم الذى يتضمن القارات بشقيها القديم والجديد أكثر من ١٩٥ وحدة سياسية . ومازلنا نتوقع من سنة إلى أخرى ظهور وحدات سياسية جديدة ، على انقراض الاستعمار الذى يترجع ، ويفقد قدرته على التسلط ، وكلما ظهرت مثل هذه الوحدات السياسية ، وتمتعت بالاستقلال الكامل من وجهة النظر السياسية – على أقل تقدير – كان ذلك مدعاة لزيادة فى حجم العبء ، الذى تحمله الجغرافية السياسية.

وما من شك فى أن كل هذه الوحدات السياسية للقائم منها ، والمتوقع قيامها ، ليست متناظرة أو متماثلة ، من حيث السمات والخصائص الجغرافية الطبيعية ، ولا من حيث السمات والخصائص البشرية والاقتصادية . ومع ذلك ، فإنها فى مجملتها تتفق من حيث المضمون الكلى لوجودها فى المجتمع الدولى ، فى ثلاثة أمور.

وهذه الأمور التى تجسد توافق المضمون بين كل الدول ، فى مجتمع الدول هى :

١ - الأمور الأولى:

وهو وثيق الصلة بالكيان المادى للوحدة السياسية . ذلك أن لكل وحدة بالضرورة كيان قوامه مساحة من الأرض . وتكتسب هذه المساحة قيمتها من الموقع الجغرافى مرة ، ومما يتوفر فيها من موارد طبيعية يتاح للناس استغلالها بصورة من الصور مرة أخرى . ويحدد امتداد هذه المساحة وشكلها العام للحدود السياسية المقررة ، والتى

تمثل الاطار العام للموضوع ، من اجل الفصل الملزم ، بينها وبين كل الوحدات السياسية الأخرى المجاورة لها .

٢ - الأمر الثاني ،

وهو وثيق الصلة بالناس وبالكيان البشرى فى الوحدة السياسية . ذلك أن كل وحدة تتضمن بالضرورة قطاعاً من البشر ، عاش ويعيش على أرضها ، ويتلمس السيادة الكاملة عليها . وهو - من غير شك - مشدود إليها بكل ولائه وإخلاصه لها ولوجودها . كما أنه يستظل بسيادتها ، ويجد منها وفيها الحياة المطمئنة والاستقرار . ثم هو يسخر جهده ونشاطه فى الوجهة التى تستغل للموارد فيها ، وتستخدم أرضها وتفجر منابع الثروة فيها . وقد يكون العطاء من النفس والتضحية بها ، دفاعاً عن وجودها وكرامتها وصيانة لعزتها وترابها مسألة حتمية .

٣ - الأمر الثالث ،

وهو وثيق الصلة بشكل توليفة النظام ، الذى يضبط حركة الحياة فى الدولة . ثم هو السلطة التى تعلى سيادة الدولة وتكفلها ، وتحافظ عليها فى مجتمع الدول . وقد ندرك فى بعض الأحيان أنها يد الشعب أو الأمة ، التى ترعى للمصالح ، وتتولى أمر الدفاع المخلص عنها .

وهذا معناه - على كل حال - أن الوحدة السياسية أو الوحدات التى تثير انتباه الجغرافى ، ويدخلها فى دائرة اهتمام الجغرافية السياسية ، تتألف من أرض ، ومن ناس ، ومن نظام حاكم . أما الأرض فإنها تشد ولاء الناس وأحاسيسهم وتستحوذ على نشاطهم . وأما الناس فإنهم يؤمنون بحقهم فى هذه الأرض وسيادتهم عليها ، وعلى كل موارد الثروة الطبيعية المتاحة فيها . أما النظام الحاكم فهو وسيلة الناس لتأكيد حقهم فى الأرض ، أو لتأمين سيادتهم على الأرض ، أو لترسيخ وضممان مصالحهم فيها .

ومن ثم يكون لزاماً على الجغرافى أن يضع ذلك كله فى صميم اعتباره ، وأن يهتم بدراسة الأرض مثلما يهتم بدراسة الناس فيها .

وتكون هذه الدراسة وسيلته المثلى فى مجال اللام بصفات وخصائص الكيان المادى للوحدة السياسية ، ووصفات وخصائص الكيان البشرى فيها . وهكذا يجب أن ينصرف اهتمام الجغرافى ، نحو لقاء الأضواء على المفهوم الطبى للمقومات الجغرافية ، التى تميز الكيان المادى للوحدة السياسية . ثم هو مطالب مرة ثانية بالقاء الأضواء على المفهوم البشرى للمقومات الجغرافية ، التى تميز الكيان السكانى ونشاطه فيها . ويضيف الى ذلك الاهتمام بالنظام ، الذى يحكم ويحدد البعد الثالث الكاشف ، الذى يعلن عن وجود الدولة وسيادتها .

وهذا الاهتمام بالأرض والناس والنظام فى الوحدة السياسية ، يعنى بالضرورة أنه ليس من المفروض أن تهتم الجغرافية السياسية بحكومة فى المنفى^(١) . ويكون ذلك على اعتبار أنها تفتقر على أقل تقدير الى مسورة الكيان للمادى ، وأنها لا تفرض سلطانها على مساحة من الأرض . ولقدان شق من هذين الشقين الهامين والمتلاصقين اللتين تتألف منهما الوحدة السياسية ، لا يتيح للجغرافى مكان وضعها - حكومة المنفى - فى دائرة اهتمام الجغرافية السياسية .

ولعل من الضرورى أن يميز الجغرافى بعد ذلك كله ، بين نوعين من المقومات تستند إليهما الوحدة السياسية . وهذان النوعان هما :
- المقومات الطبيعية التى تهتم بالكيان المادى ، وكل ما يتحصل بالأرض وصفاتها .

- والمقومات البشرية التى تهتم بالكيان السكانى وتركيبه ، وكل ما يتصل به من حيث الكم والكيف .

(١) تفتقد حكومة المنفى أو حكومة الظل للسلطة لأنها لا تكون إلا من خلال السيطرة على أرض معينة . واهتمام علم السياسة أو القانون الدولى بها - واعتراك بعض الدول بوجودها ، لا يلزم الجغرافية السياسية بأن تفعل نفس الشيء .

هذا يستلزم الأمر أيضاً الايمان بالترابط فيما بينهما ، على أساس أن الأرض تدرس من حيث هي مسرح لنشاط الانسان ، كما أن الانسان يدرس من حيث أنه هو الذى يكسب الوحدة السياسية فرصة تأكيد الذات ، والوجود والسيادة على الأرض أو التراب . أما رؤية الجغرافية السياسية للنظام الحاكم فى الدولة فله شأن آخر . وينبغى أن تكون هذه الرؤية حذرة ، عندما تنقضى حقيقته وقدراته الفاعلة فى الدولة ، لحساب الناس وفى مجتمع الدول لحساب العلاقات الدولية .

* * *

أولاً - المقومات الطبيعية للوحدة السياسية :

ينبثق كنه هذه المقومات وجوهرها الأصل مثلما تنبثق تفاصيلها الدقيقة من صميم الدراسة الأصلية للجغرافية الطبيعية عامة . وهذا معناه - من غير شك - دراسة الأرض التى تتضمن الوحدة السياسية المعنية ، من أجل الاكمام الشامل بكل الخصائص الجغرافية الطبيعية التى تميزها . وقد تستهدف بالدرجة الأولى تحليل شامل للموقع الجغرافى ، وتقييمه من وجهات النظر المتباينة . كما تستهدف أيضاً تفهيم المساحة الكلية ، والشكل الذى يحدد امتداد هذه المساحة ويحتويها ، والحدود التى تجسب أبعاد هذا الشكل الجامع ، للوحدة السياسية .

ويستتبع ذلك كله دراسة موضوعية تشمل كل الخصائص الجغرافية الطبيعية ، التى يكون لها وزن فى مجال التقدير الفعلى لكل العوامل ، التى تؤثر فى كيان الوحدة السياسية اقتصادياً واجتماعياً ، أو التى تؤثر فى قدراتها على الانتاج واستغلال للوارد الطبيعية المتاحة فيها ، وعلى احتمالات التنمية التى يستوجبها السعى المستمر لزيادة حجم الرفاهية والرخاء للناس فيها من ناحية ، أو لزيادة ما تسهم به من فلتض لاشباع حاجات الناس كافة فى الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى .

ونعرض فيما يلي دراسة موضوعية للمقومات مصحوبة بالنماذج والأمثلة التي نلتقطها من وحدات سياسية مختلفة وكثيرة ، لكي نتاح من خلالها القدرة على التفهم المطلق لدور كل واحد من هذه المقومات ، في صياغة ومساندة ودعم الوجود المادى للوحدة السياسية . وقد تسعفنا هذه الدراسة عندما نتصور للمقومات الطبيعية للواقع الأمثل ، الذى يحتوى الدولة أو الوحدة السياسية .

وتتمثل هذه المقومات الطبيعية التى ينبى عليها وجود الدولة وتتحدد مكانتها فى مجتمع الدول فيما يلى :

١ - الموقع الجغرافى ،

تأتى دراسة الموقع الجغرافى فى مقدمة المقومات ، التى تصنع الخصائص التى تتأثر بها الوحدة السياسية . ومن ثم يكون للموقع الجغرافى وزن وتقدير معاً ، فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية ، والدور الذى تسهم به بالنسبة لكيانها الذاتى من ناحية ، وبالنسبة لعلاقتها مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى .

ونستطيع أن نؤكد أن هذه الدراسة تستهدف تقييم الموقع الجغرافى ، على اعتبار أنه يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسة الوحدة السياسية . بل قد يحدد الموقع الجغرافى بوضوح ، دورها الإيجابى أو السلبى ، فى مجال العلاقات الدولية فى الحرب والسلم معاً .

ويجب علينا عندئذ - فى مثل تلك الدراسة الموضوعية الهادفة - ألا نتصور أن دراسة الموقع الجغرافى مقصود منها التحديد المجرد ، الذى يربط بين أرض الوحدة السياسية ، ومعالَم معينة . كما يجب علينا ألا نتصور دراسة الموقع الجغرافى مرتبط بتحديدات فلكية ، تضع وتحدد امتداد الوحدة السياسية بالقياس إلى خطوط الطول وخطوط العرض . ولكن الحقيقة التى تستهدفها الجغرافية السياسية ، تبدو بعيدة كل البعد عن الوصف أو التصوير ، قربية كل القرب من التقدير والتقييم . وقد تفضى هذه الحقيقة أصلاً إلى الاهتمام بدراسة الموقع

الجغرافى من جوانب وزوايا معينة ، حتى تمكن الباحث من ايضاح القيمة الفعلية له . ويمكن القول أن مثل هذه الدراسة التى تستهدف التقييم ، تستوجب وضع اعتبارين فى تقدير الباحث . وتحقق له بهما وليس بغيرهما القدرة الكاملة على ابراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافى ، وفق الأسلوب الذى يتناسب مع أهداف الجغرافية السياسية، ومجالات البحث فيها.

الاعتبار الأول :

وهو الذى يميز عن المفهوم المتغير غير الثابت للموقع الجغرافى ، وقيمته الفعلية ، من عصر الى عصر ، أو من ظروف معينة الى ظروف معينة أخرى . وهذا معناه أن يكون ادراك القيمة الفعلية للموقع الجغرافى للوحدة السياسية ادراكاً مرئياً . ومن ثم يكون التقييم منسجماً مع جملة العوامل ، التى تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر ، على قيمة الموقع الجغرافى .

وهذا معناه أيضاً أن قيمة الموقع الجغرافى للوحدة السياسية تكون معرضة لأن تتغير تغيراً شاملاً . ويبنى ذلك الاحتمال على جملة المتغيرات المعينة التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً ، بجملة من قياسات ومعايير تحدد خصائص العلاقات المكانية بين الوحدات السياسية ، وعلى جملة المتغيرات التى تمس وتحدد مراكز الثقل الحضارية والسياسية والاقتصادية فى العالم.

هذا ويكون التقييم الحقيقى للموقع الجغرافى تقييماً اعتبارياً قابلاً للتغير . وهو بطبيعة الحال مصحوب بتصوير شامل لجملة العوامل التى تتسبب فى التذبذب ، واحتمال التغير فى التقييم الحقيقى للموقع الجغرافى . ويمكن أن نورد بعض الأمثلة والنماذج التى نلتقط منها التعبير الكامل لما نعنيه بالقيمة الفعلية المتغيرة للموقع الجغرافى .

وتشير فى النموذج الأول الى الفرق الهائل بين القيمة الفعلية لموقع الجزر الجبريطانية الجغرافى فى العصور الوسطى ، وقت أن كانت معظم وإهم مراكز الثقل فى التجارة والحضارة ، تتمثل على امتداد ساحل أوروبا الجنوبي ، وقيمة موقعها الجغرافى بعد كل التحولات والتغيرات التى انتقلت معها مراكز الثقل المشار إليها الى مواقع جديدة على ساحل غرب أوروبا . ولقد كانت أول الأمر مجرد جزر متطرفة ، تقع عند هامش الأرض ، التى تبخل فى نطاق المعرفة الجغرافية . ولكنها بعد للتحول والتغير الذى أفضت اليه الكشوف الجغرافية الكبرى ، والإبحار للمتاعظم فى المحيط الأطلنطى ، وحدث كل النتائج المتصلة به ، باتت تمثل موقعاً خطيراً ، له أبعاد وأوزان فى مجالات السياسة والاستراتيجية العالمية ، وفى مجالات التجارة والاقتصاد والسياسة.

وثمة نموذج آخر نورد فيه الفرق بين قيمة متغيرة لموقع مصر الجغرافى من عصر الى عصر ، ومن ظرف الى ظرف أخرى . وكانت مصر يوماً وليلة طويلة مركز الثقل الرئيسى ، وحجر الزاوية من وجهات النظر الحضارية والسياسية . ولم يكن غريباً - آنذاك - أن تمثل الموقع الجغرافى الأخطر والأهم . ولكنها عادت وفقدت المكانة ، فى وقت من الأوقات . وقد تأثرت ببعض التحولات ، كان تتحول التجارة عنها بين الشرق والغرب الى طريق رأس الرجاء . ومن ثم تتناقص القيمة الفعلية لموقعها الجغرافى . وقد نرى تعاضد الموقع الجغرافى ، وكيف تتغير قيمته وتعاضد أهميته مرة أخرى ، بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية ، ومرور معظم التجارة الدولية بين الغرب والشرق عن طريقها.

وهكذا يكون معنى المرونة . وهكذا تكون مفاهيم القيمة الفعلية المتغيرة للموقع الجغرافى . وهذا التغير فى قيمة الموقع الجغرافى ، أمر حيوى بالغ الحساسية ، يتأثر به مركز الدولة ، ووزنها السياسى فى المجتمع الدولى.

الاعتبار الثاني :

وهو الذى يستهدف دراسة وتقييم العلاقات المكانية بين المساحة التى تحتلها وحدة سياسية أو أكثر ، ومسطحات الماء للبحار والمحيطات والأندرج التى توغل منها فى أجسام الكتل اليابسة . وما من شك فى أن ذلك التقييم يكون مفيداً وضرورياً ، لأنه يتيح للباحث فرصة التمييز بين الوحدات السياسية قارية مغلقة ، لا تشرف ساحل أو بجهة بحرية على المسطح المائى القريب ، ووحدات سياسية مفتوحة لها سواحل وجبهات بحرية، تجد عن طريقها الوسيلة المباشرة للاتصال والحركة والمرنة ، وامكانية الاشتراك الحر فى حركة الملاحة البحرية والتجارة الدوليتين .

ويمكن القول أن هذا التصنيف من شأنه أن يكسب الباحث قدرة على التعرف على أنماط التوجيه الجغرافى ، واحتمالات التباين فيما بينها ، من وحدة سياسية الى وحدة سياسية أخرى . وقد تساعده هذه التصنيفات من ناحية أخرى على تفسير السياسة المحددة ، التى تنتهجها الوحدة السياسية ، وتكسب تصرفاتها فى المجالات الدولية طابعاً خاصاً. وهذا بدوره قد يتيح للباحث الوسيلة المثلى للحكم على قيمة الموقع الجغرافى ، من وجهة النظر الاستراتيجية بالذات. ومن ثم يستطيع أن يحكم على وزن الوحدة السياسية ، وعلى سياستها فى ميزان القوى الدولى أو الاقليمى ، وبالقيااس الى مراكز الثقل فى العالم.

ويمكن أن نتفهم هذه المعانى وأن نسبر غورها على ضوء النقاط النموذج ، الذى يدرس للعلاقات المكانية التى تحكم سياسة الاتحاد السوفيتى سابقاً ، وتكسب تصرفاته طابعاً خاصاً . ذلك انها تمثل الدراسة التى تكشف لنا عن التوجيه الجغرافى بقدر ما ، تصور سياسة واسلوب العمل الذى تتوخى به تلك الوحدة السياسية الكبيرة فى قلب العالم ، الوصول بأى ثمن الى اللهاة الدفينة الصالحة للملاحة طوال العام . وهى من غير شك تستهدف المرونة والحركة والانطلاق ، من

أطار القارية المفروضة عليها ، والاسهام بنصيب كبير في حركة التجارة والملاحة الدولية.

ويستطيع أن يكشف النموذج الآخر ، الذي نلتقطه من وسط أوروبا عما يفسر ويلقى الضوء على تصرفات ألمانيا وعدوانيتها ، في الحربين العالميتين الأولى والثانية . ذلك أن الموقع الجغرافي فيما بين القوتين الكبيرتين البرية وتمثلها روسيا القيصرية أو الاتحاد السوفيتي السابق ، والقوة البحرية وتمثلها الدول الاستعمارية كان يضعها في موضع الاحساس ، بأنها تحتل الأرض التي قد تشهد الصراع فيما بينهما . ومن ثم كانت تميل إلى الروح العدوانية ، وتسعى بكل طاقة إلى إبعاد خطر المعركة ، والالتحام المباشر بين هاتين القوتين عن أرضها .

وهكذا كانت إسرائيل أيضاً ، وهي تحس بأنها تعيش في إطار الكراهية المطلقة من الأمة العربية ، فإنها بحكم موضعها الجغرافي ، قد اتسمت أيضاً بالعدوانية . وتكون هذه العدوانية ، على أساس أن إبعاد خطر المعركة عن أرضها ، يتطلب الأخذ بزمام المبادرة ، ونقل المعركة في الساعات الأولى إلى أرض الأعداء المحيطة بها .

وثمة نموذج آخر نتبين فيه الموقع الجغرافي لمصر وقد دعا دائماً لأن نعيش في إطار الانفتاح على العالم . ويمكن القول أنها لا تستطيع في أي وقت من الأوقات أن تمارس العزلة ، وأن تقع في أرضها ، ذلك لأنها تقع في موقع تتصاعد قيمته الفعلية من حيث حركة الاتصالات الدولية ، وتحركات التجارة الدولية . وكان قدرها يفرض عليها أن تتفاعل وأن تتفاعل فلا ترفض منطلق الأخذ والعطاء ، ولا تقعد عن دور تؤثر به أو عن دور تتأثر به . وربما دعا موقع مصر الجغرافي في كثير من الأحيان ، لأن يضمها في إطار للمشكلات أو أن يعقبا . وكان الصحراء التي تحصد بواقي النيل ، لم تفلح في يوم من الأيام ، لأن تمثل أو تتيح ستاراً للعزلة والانطواء.

ومهما يكن من أمر فإن تقييم الموقع الجغرافي ، يتطلب قدرًا من

مهارة فى استيعاب التفوق ، وتأكيد المرونة فى قياس ثلاث أبعاد معينة . ويمكن القول أن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة ، من شأنه أن يكسب الباحث قدرة على تقييم وضع الدولة ، وتحديد مكانتها فى مجتمع الدول ، وأن يصور العلاقة بين موقع الوحدة السياسية ، وبين :

١ - مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية فى العالم .

٢ - المسطحات المائية للبحار والمحيطات وحركة الملاحة والتجارة الدولية فيها .

٣ - مراكز القوى الرئيسية فى العالم ومساحات الأرض التى يتحمل أن تشمل الصراع المسلح فيما بينها.

وما من شك فى أن القياس المتكامل الناشئ عن تقدير هذه الأبعاد الثلاثة ، هو الذى يعطى التقييم الفعلى للموقع الجغرافى معناه ومفناه، مثلما يعطى الوزن الصحيح والمكانة الحقيقية للوحدة السياسية، فى إطار المجتمع الدولى.

٢ - مساحة الدولة ،

تنمو كل وحدة سياسية حتى تظهر فى كيان مادى معين تتضمنه مساحة معينة من الأرض . والمفهوم أن ذلك النمو يتمركز حول موقع أو جملة مواقع محددة تكون بمثابة النبتة أو النواة ، التى تتأصل فيها الرغبة فى خلق الوحدة السياسية.

ويمكن القول أن النواة أو النويات ، تكون مركزاً للأشعاع الروحى ومنطلقاً للطموح والتطلعات ، التى ترعى بناء الوحدة ، وتستهدف توسيع رقعتها وإضافة كل مساحة يكتمل بها الوجود المادى للوحدة السياسية . وما من شك فى أن عوامل كثيرة جغرافية ، طبيعية، وبشرية، وعوامل تاريخية تشترك فى نشأة النواة أو النويات ، التى تفرض الخطط الرامية الى تجميع مساحات الأرض ، ولم شمل الناس الذين تتألف منهم الوحدة السياسية . كما أنها تفسر أو تمل من بعد ذلك كله، امكانيات التوسع الذى يصل بها الى كيانها الكلى المتنامى.

ويستطع الباحث من خلال دراسات موضوعية ، تشمل نمو مجموعة متباينة من الوحدات السياسية ، أن يتعرف على التنوع الشديد فيما يفسر نشأة هذه الوحدات ، أو يعلل اتساع مساحات الأرض التي تشملها . ويكون ذلك - على كل حال - نتيجة حتمية لجملة عوامل ، يتصل كل عامل منها بواقع معين . وأن هذا الواقع هو الذي يكسب الوحدة السياسية في نشأتها وفي وجودها للساندة ، وكل سبب من أسباب الترابط والتماسك بين أجزائها .

وليس من الضروري أن يتفوق واقع معين ، ويتحمل وحده مسئولية الوجود والخلق . بل قد تتضافر ويشارك أكثر من واقع في صنع كل الظروف والملابسات ، التي تتيح قيام الوحدة السياسية ، وتساند وجودها الفعلي . ويكون هذا الواقع - في الغالب - من صنع جملة عوامل معينة هي بذاتها التي تلح ، وتدعو إلى تجميع مساحات الأرض ، لكي تتألف منها الوحدة السياسية ، وتستقطب الناس ، لكي يكون الولاء للوحدة السياسية ، ووجودها السوي في مجتمع الدول .

ويمكن أن نميز هذا الواقع ، الذي يبلور الدولة ، وهي التي تستقطب الولاء على النحو التالي :

١ - **الواقع الطبيعي** وهو واقع يفرضه عامل أو عوامل تشترك الطبيعة في صياقتها ، وفرض تأثيرها ، حتى يكاد يتفوق على ما عداها من عوامل أخرى . ومن ثم تلم أطرافاً من الأرض ومساحات ، وتجمع شتاتاً من الناس يتماسكون ويصنعون بنياناً بشرياً يملأ الحيز فيها . ونضرب لذلك مثلاً بالنيل العظيم الذي يتحمل مسئولية الاستقطاب والتجميع ولم الشمل ، الذي دعا إلى ظهور أو قيام الوحدة السياسية في المساحة التي تحتلها مصر من حول وادي النيل ، ويعد تجاوز الجنايل في النيل النوبي .

٢ - **الواقع القومي** وهذا واقع تفرضه خصائص بشرية ، وعوامل إنسانية ترتكز من صميمها إلى تراث أصيل يلم شمل الناس ، ويشد

بنيانهم ويجعل منهم قومًا متعاسكًا على الأرض ، التي يتخذ هذا المفهوم منها وعاء وموطناً. وتضرب لذلك مثلاً بالتراث ، الذي جمع الأمة في فرنسا في حوض باريس ، ودعا لأن يكون البناء البشري ، الذي صنع لنفسه وطنًا وترابًا ، يعتز به من حول تلك النواة.

٣ - الواقع الاستراتيجي وهو واقع تفرضه نتائج يملئها الموقع الجغرافي . ويرتكز على عوامل تفرض على الناس أن يتمسكوا طلبًا للافادة والانتفاع من الترابط والتكتل . ومن ثم يكون مدعاة لأن تتجمع مجموعات بشرية غير متجانسة قومياً أو سلالياً ، في وحدة سياسية طلباً للتفوق وتطلعاً الى القوة . وتضرب لذلك مثلاً بذلك الترابط الذي صاغ الوجود المركب للبنيان البشري ، في وحدة سياسية مثل المملكة المتحدة.

٤ - الواقع الاقتصادي وهو من نوع تكون للمصالح الاقتصادية فيه سبباً في ترابط أصحاب هذه المصالح والحريصين عليها . بمعنى أن المصلحة الاقتصادية ، سواء تمثلت في الانتفاع بموارد الأرض ، أو في الانتفاع بثمرات التجارة والوساطة التجارية ، هي التي تستنفر في أصحابها ارادة التجمع والتماسك والتصدى لأى عدوان عليها. وفي مثل هذه الحالة قد نفتقد التجانس والتوافق السلالى والقومى فى البناء البشرى ، الذى يسفر عنه هذا التجمع ،والذى لانفتقده هو الترابط والحرص على المصالح الاقتصادية المشتركة . وتحاول الدول الأوروبية التي ترابط بنائها البشرى فى القرن التاسع عشر على أساس الواقع القومى ، والتحول الى الواقع الاقتصادي الذى تصنعه السوق الأوروبية المشتركة . وقد يسفر هذا التحول الى ولايات أوروبية متحدة ، وبناء بشرى تتلاحم لبناته ، من أجل للمصالح الاقتصادية المشتركة.

٥ - الواقع الدينى وهو واقع من نوع تكون فيه الاعتقادات الدينية لصمة الترابط والتماسك ، بين أبناء العقيدة الواحدة . ومن ثم يتماسكون ويترابطون لمواجهة مصير مشترك . ومثل هذا البناء البشرى ، لا يكثرث بالتجانس السلالى أو القومى ، ويدخل تجربة

التعايش والمصالح المشتركة التي تفتعلها وحدة الترابط الدينى . وهناك فى الماضى تجربة الدولة الاسلامية ، التى جمعت شمل اقوام ، هم العرب والفرس والترك واحتوتهم . والآن نجد فى باكستان ، وفى اسرائيل ، تجارب او نماذج اخرى ، لا يجمع شتات الناس فيها ، ويشد ولاهم سوى الرباط الدينى .

وهكذا يكون الواقع الطبيعى او القومى او الاستراتيجى او الاقتصادى او الدينى بمثابة النواة . وقد يكون من ناحية اخرى الجسر ، الذى يدعو الى خلق مصالح مشتركة . ومن ثم تنتهى جميعها الى صياغة المصالح المشتركة ، التى تحمل الناس على أن يتربطوا ، وتلم اطراف الأرض التى يتخونون منها وطناً ، ويقيمون عليها الوحدة السياسية التى تحتويهم .

ومهما يكن من أمر ذلك كله ، وما ينتهى اليه من حيث تجميع المساحة التى تتكون منها الوحدة السياسية ، فإن قيمة هذه المساحة لا ينبغى أن تقيم بالكيلومترات المربعة . بل أن تقويمها الفعلى يكون وثيق الصلة بجملة عوامل معينة منها :

١ - كثافة السكان فيها وتوزيعهم ، بالشكل الذى يتناسب مع الحاجة الملحة لاستغلال الموارد المتاحة .

ب - حجم الموارد الطبيعية وتنوعها ، وقدرة الناس على استغلالها استغلالاً اقتصادياً متوازياً ومتوازناً ، لتلبية احتياجاتهم ولتحقيق فائض يشترك فى التجارة الدولية .

ج - مرونة المواصلات بالقدر الذى يحقق الخدمات المناسبة ، لأن تتمم الأجزاء المتباينة فى الوحدة السياسية ، بعضها البعض الآخر . هذا بالإضافة الى مرونة المواصلات التى تشترك بها فى كل التحركات ، التى تناسب دورها للفعال فى المجتمع الدولى .

د - تجانس البناء البشرى تجانساً معقولاً ، لكيلا تتفاوت درجات الولاء الذى تشد اواصر البناء البشرى ، وتكفل له الحد الأمثل من التعايش السوى فى اطار حياة مناسبة . ومن غير المادة اللاحمة التى

تتماسك بها لبنات البناء البشرى تماسكاً قوياً ، قد ينشأ الصدع وتكون المتاعب التى تهدد وجود الدولة .

هـ - وضع ورسم الحدود التى تكفل الوضع الأمثل ، من حيث الفصل بين دولة وأخرى ، دون أن تتضرر أى منهما ، من هذا الفصل الحاسم بين سيادة دولة وسيادة دول الأخرى ، أو بين مصالح دولة فى أراضيها فى جانب ، ومصالح الدول الأخرى فى جانب آخر .

وهذا معناه أن القيمة الفعلية للمساحة التى تشملها الوحدة السياسية لا تقاس بعدد الكيلومترات المربعة. ولكنها تقدر بما يتوفر فيها من مصادر ، وطاقات بشرية قادرة على الوفاء بالعمل الذى يستهدف استغلال الموارد المتاحة ، وزيادة حجم الانتاج زيادة رتيبة، تكفل للمحافظة على مستوى معيشى مناسب للسكان . ثم هى تقاس من ناحية أخرى بما يتحقق فيها من خدمات النقل ، التى تفى بحاجات التجارة وحاجات الاستراتيجية العسكرية ، ومتطلبات الدفاع عن كيان الوحدة السياسية ، فى وقت الخطر الذى يهددها .

ومن ثم لا يتوافر احتمال مقبول أو معقول لتحديد مساحة مثلى للوحدة السياسية . بل أن كل مسلحة يمكن أن تكون مثلى فيما لو توافرت الأمور التى أشرنا إليها ، وبالقدر الذى يتناسب مع تلك المساحة وكما الناس فيها . ومع الدور الذى تنتهجه الدولة فى علاقاتها على صعيد المجتمع الدولى .

شكل الدولة :

ويحتوى كل مساحة تتضمن وحدة من الوحدات السياسية شكل معين . ويكون هذا الشكل العام - فى الغالب - غير منتظم ، ومع ذلك فإن الشكل الأمثل ، هو الذى يلم أطراف المساحة ، وتتوفر فيه وله صفتان على الأقل .

الصفة الأولى :

وتتمثل فى صور متنوعة يعبر الشكل العام فيها عن معنى الترابط والتماسك ، بين أطراف المساحة التى تشمل الوحدة السياسية.

ويمكن القول أن الشكل الذي لا يكفل التماسك بين الأجزاء ، التي تتألف منها الوحدة السياسية ، ينطوى على معنى من معاني الانفصال ، تحت أى ضاغط من الضواغط ، أو استجابة لبعض المتغيرات .

وقد يقف هذا الشكل عقبة فى سبيل القدر الملح من المرونة المطلوبة للاتصال والترابط بين الأجزاء . ومن ثم يترتب على ذلك صعوبات اقتصادية ، واستراتيجية ، أو قد يؤثر على نمو الأساس والعواطف التي تشد ولاء الناس ، وعلى عمق الايمان بالفكرة أو الأفكار، التي يرتكز أو يستند إليها وجود الوحدة السياسية .

ولدينا فى هذا المجال نماذج كثيرة نستطيع أن نتلطف منها ما يعبر عن القيمة الفعلية للشكل العام للتماسك . كما نجد فى نماذج أخرى البليل القاطع ، على أن الشكل العام الذي لا يحقق التماسك ، يكون مدعاة لاحساس الوحدة بسبب من أسباب الضعف والانفصال .

وكانت باكستان فى يوم من الأيام ، لكى تعطى أعظم النماذج من حيث التعبير عن الشكل غير التماسك . ذلك أنها كانت تتضمن مساحتين كبيرتين ، هما باكستان الغربية وباكستان الشرقية ، وتفصل فيما بينهما الأرض الهندية . وقد كان ذلك مدعاة لتناقض حقيقى فى السياسة والاقتصاد . مثلما كان مدعاة لقدر كبير من عدم الانسجام بين مصالح الناس وإحاسيس الناس ، فى القطاعين الشرقى والغربى . ويمكن أن يكون ذلك كله من وراء التمزق ، الذى كان من بعد عنف ومصلح وقدرى العلاقات . ولم تكن ثمة حيلة إلا أن تقوم بولة بنجلاديش فى المساحة الشرقية ، وأن تتقلص مساحة باكستان ، وترسخ كل طموحها فى المساحة الغربية.

وقد نجد النموذج مرة أخرى فى الكيان الكبير الذى ترتب على قيام الوحدة بين سورية ومصر فى سنة ١٩٥٩ . ذلك أن الشكل الذى كان يحتوى للمساحتين ، قد جسم بعض المتناقضات حتى تمكنت منه عوامل الانفصال . وما كان فى مقدور المتغيرات التي تأتت من الدخول

ومن الخارج ، أن تعصف بهذه الوحدة لولا أن للشكل العام قد انطوى -
كما قلنا - على إخطر سبب من أسباب الضعف ، وتهيئة الفرص
للانفصال.

وما من شك في أن حصيلة الدراسات العميقة في هذه النماذج ،
وفي غيرها ، قادرة على أن تكشف عن احتمالات الخطر على الكيان
الذي يحتويه شكل عام غير مترابط أو غير متماسك . ذلك أن الكيان
البشرى في مثل هذه الحالات لا يكاد يحس بأحاسيس الكيان المتكامل .
ويكون التفاوت في درجات الاحساس والايان والولاء للفكرة ، التي
تمثل النبتة الأصلية لوجود الوحدة السياسية ، أمراً متوقعاً الى حد
كبير.

الصفة الثانية :

وتتمثل في صور لجملة أشكال متنوعة تتضمن مساحة الأرض
في الوحدة السياسية . وتعتبر هذه الأشكال عن معنى من معاني عدم
الانتظام ، وعدم الامتداد المعقول بالنسبة للأشكال ، التي تكون عليها
الوحدات السياسية المحيطة بها .

وهذا معناه أن يكون الشكل العام ، أو أجزاء منه في امتداد أو وضع
يعبر عن الشذوذ ، كأن يمتد منه تقوعات تتوغل في اجسام الوحدات
السياسية المجاورة . ومثل هذه التقوعات في الشكل العام لوحدة
سياسية ، قد تقتضيها عوامل معينة ، ومع ذلك فإنها تعرض سلامة
الوحدة لأن تتضرر ، في بعض الأحيان الملتهبة بالخطر . ذلك أن
توغلها في اجسام الدول المجاورة يجعلها شديدة الحساسية . وقد
تعرض هذه المساحات المتداخلة لعملية بتر سريع .



وتستطيع أن نفهم معنى هذه الصفة من دراسة بعض النماذج الحية التي تتمثل في الشكل العام لكل من تشيكوسلوفاكيا (١). واسرائيل قبل عدوان يونيو ٦٧. وخريطة العالم السياسية تزخر بنماذج كثيرة أخرى . ويمكن أن نميز بين شكل يحتوى مساحة الدولة لكى يؤمنها ، وشكل آخر يحتوى مساحة الدولة لكى يثبت فيها الخوف.

والمفهوم أن تشيكوسلوفاكيا كانت تمتد في شكل عام كذراع طويلة ، من الغرب الى الشرق . ومن ثم يكون طولها قدر عرضها عشرات المرات ، وإن أى حركة من الشمال الى الجنوب تستطيع أن تحدث عملية البتر ، وأن تمزق الأرض الى أكثر من جزء . وهذا ما قد حدث بالفعل عندما استشعر المعسكر الشيوعى الخطر على النظام فى تشيكوسلوفاكيا . وتعطى اسرائيل قبل عدوان يونيو ٦٧ مثلاً رائعاً، حيث يكون امتدادها الطولى على المحور العام من الشمال الى الجنوب كبيراً ، بالقياس الى عرضها الذى يحصل فى بعض المواقع الى أقل من ١٥ كيلو مترًا . ومن شأن هذا الشكل ، أن يثبت فيها الخوف ويحرمها الاحساس بالأمن ويترتب ذلك على توغل أذرع من الأرض العربية فى جسمها فى تلك المواضع الضيقة . ويمكن أن يكون ذلك التوغل مدعاة لتحركات سريعة تستطيع - لو حدثت - أن تمزق الأرض الاسرائيلية ، الى ثلاث مساحات هى :

١ - قطاع فى الجنوب ويضم النقب .

٢ - وقطاع فى السهل الساحلى بين يافا وحيفا .

٣ - وقطاع يشمل الجليل الأعلى.

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الصفة التى يجب أن تتوفر فى الشكل العام لها تأثير وفاعلية على استراتيجية الوحدة السياسية

(١) اتاح هذا الشكل لتحركات جيوش حلف وارسو النجاح فى احتلال الأرض فى ساعات قليلة سنة ١٩٦٨ ، لمواجهة التيارات الغربية النابعة من اطماع وتطلعات الرأسمالية فى حلف الاطلنطي .

فى حالتى الحرب والسلم معاً . ويمكن أن يكون منطق العدوانية الاسرائيلية نابعاً من احساسها بقلق الخطر ، الذى يتهدد كيانها ، ويعرضها للخطر والتمزق والضياع . ومن ثم اتخذت لنفسها سياسة تركزت الى أن الهجوم أفضل السبل للدفاع ، وتحرص على ألا يفلت منها زعماء المبادرة ، ضد احتمال العدوان العربى عليها .

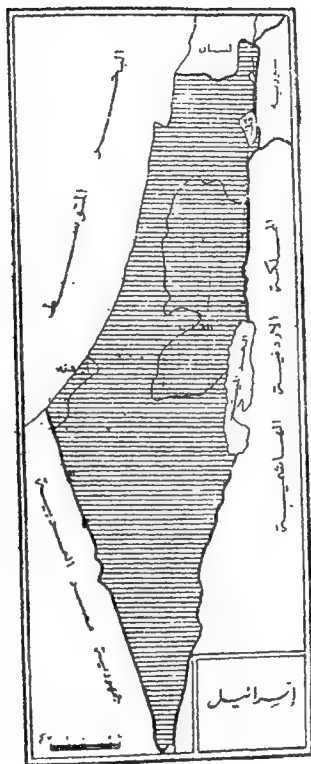
٣ - الحدود السياسية :

إذا كانت كل وحدة سياسية تقع فى موقع جغرافى معين ، وتتضمن مساحة محتوياتها شكل معين ، فإن الحد السياسى يتمثل فى الاطار الذى يحدد هذا الشكل ويمثل هذا الحد السياسى الفاصل ، بين سيادة وحدة سياسية وسيادة وحدة سياسية اخرى^(١) . وصحيح أن الحد السياسى يكتسب الشرعية^(٢) . من خلال الاتفاق بين الدولتين اللتين ، يفصل فيما بينهما ، ولكن الصحيح أيضاً أن حاجة الحد السياسى الى ما من شأنه أن يكسبه مزيداً من اللزمة مسألة ملحة .

وربما لم تكن الحدود مهمة أو فى موضع العناية قبل قرنين من الزمان . ولكنها تمثل فى الوقت الحاضر مسألة على جانب كبير من

(١) هناك نمط عتيق من اساليب الفصل بين دولتين تمثل فى الحدا منذ عشرات القرون . وكانت ثمة مساحات تبعد وكلها متعلق حلجة بين وحدتين سياسيتين . وربما كانت عظمية الاتساع تزيد مسلحتها لحيلاً عن مساحات الدولة أو الدول التى تفصل فيما بينها . ويمكن القول أنها كانت فى وضع عرضها لأن تستشعر دولة من الدولتين القوة فتتقزوها وتضعها فى اطار سيادتها . وكانت فى بعض الأحيان الأخرى حرة غير خاضعة لأى من الدولتين . ونضرب لذلك مثلاً بأرض الشام التى كانت حلجة بين دولتين ، هما دولة النيل (مصر) ودولة الفرات (بابل) . وكما من مرة شملت دولة مصر لكى تسيطر عليها فى فترات شهدت قوة الحكم للفرات فى مصر . وكما من مرات أخرى كان العكس ، حيث تقلص نفوذ مصر وتراجعت عنها لكى تسيطر عليها دولة بابل . ولم يكن ذلك مانعاً لأن تكون هذه الأرض للحلجة غير دخلت فى حلجة دولتي النيل أو الفرات .

(٢) هذه اللزمة الشرعية ، تكون محصلة القانون العوامى ، الذى يظل الاتفاق بين الدولتين .



الأهمية لتأكيد الفصل وصنعه. وهذا معناه أن الوحدات السياسية قبل قرنين من الزمان لم تكن ترسم الحدود كما نرسمها الآن. ولم تكن تحيطها بهالة من اللوائح والمعاهدات ، التي تكسبها قدسية ترتبط مباشرة بسيادة الوحدة السياسية وبقدرتها على حمايتها.

وهكذا كانت الدول تعتمد آنذاك على نطاقات عريضة - متفاوت العرض من قطاع الى قطاع - تمثل أقاليم انتقال بين سيادة وحدة سياسية وسيادة وحدة سياسية أخرى . وقد عرفت هذه النطاقات التي متفاوت عرضها باسم التخوم . وكانت هذه التخوم تمثل مناطق طرد للسكان فلا ترتبط بها مصالح يهتم بها الناس . بل وربما كانت اقرب ما تكون شبهاً بالأرض ، التي لا تخضع لسيادة no man's land . وكانت الوحدة السياسية تعتمد من ورائها ، وتعتمد عليها في تأكيد الفصل بينها وبين غيرها.

ويمكن أن نجد في أرض الصحراء التي تنتشر على جانبي النيل الأدنى، مثلاً قريداً التي قُبعت من ورائها دولة مصر^(١). وما من شك في أنها كانت تصنع الحاجز الذي اعتصم من ورائه المصريون في السهول الفيضية وفي الدلتا على امتداد زمن طويل . كما كانت الصين الخارجية Outer China التي تتألف من منغوليا وسينكاينج والتبت ، إقليم التخوم التي قُبعت ورائه الصين الحقيقية ، التي يتجمع شمالها فيما حول وديان المجارى النهرية الرئيسية على المحور العام من الغرب الى الشرق؛ وهى الهوانجو السيكاينج واليانجتسى كيانج^(٢).

وتبلورت التخوم الطبيعية كنمط من أنماط الفصل بين الوحدات

(١) لم تفرض هذه التخوم معنى العزلة على مصر . ولكنها كانت بمثابة الحاجز الذي يحميها من احتمالات الغزو والتفول . وكثيراً ما كانت مصر تتخطاها لكي تتوسع في أرض الشام على اعتبار أنها مجالها الحيوى -

(٢) تتألف الصين العظمى من الصين الحقيقية والصين الخارجية معاً

السياسية بعد أن ظهرت مجموعات من الوحدات السياسية التي تفصل بينها ظواهر طبيعية معينة . وربما تبع ذلك ظهور مشكلات من واقع التعارض بين الحدود الطبيعية لوحدة مع الواحد المجاورة . ويمكن القول أن زيادة حجم التقدم الحضارى ، والنمو السكانى ، وتطور المواصلات وزيادة حجم التبادل التجارى ، كانت كلها عوامل تقلل من قيمة الظواهر الطبيعية ودورها الوظيفى وهى تفصل بين الوحدات السياسية . فانتشار الجمل فى الصحراء مثلاً كان من شأنه أن يقلل من قيمتها وقدرتها على الفصل بين الدول . ويؤدى قطع الغابات أو تجفيف المستنقعات الى نفس النتيجة .

ونستطيع أن نقول أنه فى خلال القرنين الماضيين تبلورت القوميات ، وزادت أعداد الوحدات السياسية ، وتتنوع أساليب المنافسة بين الناس - الشعوب والأمم - فى الدول على حيازة الأرض . ومن ثم كانت الحاجة ملحة للتحديد الدقيق الذى يؤكد الفصل المحدد ، بين سيادة وحدة سياسية ووحدة أخرى . وهكذا تطور الأمر فى الاتجاه الذى أوحى برسم الحدود السياسية رسماً دقيقاً ، ودعا الى المحافظة عليها والدفاع ، عنها كجزء من سيادة الدولة ومن حقها فى الوجود . وقد رسمت الحدود السياسية رسماً دقيقاً مشفوعاً بمواثيق ومعاهدات طلباً للشرعية الدولية . ومن ثم وضعت هذه الحدود السياسية لكى تؤلف ثلاثة أنماط متباينة هى : الحدود الطبيعية (١) ، والحدود البشرية (٢) ، والحدود الهندسية.

الحدود الطبيعية :

يقصد بهذا النمط من أنماط الحدود السياسية ، تلك التى ترسم وفق ما تقتضيه الظروف التى تفرضها بعض مظاهر طبيعية معينة ، لكى تفصل بين الشعوب والأقوام . ومن ثم فإن هذه الحدود تستمد

(١) توفر الظاهرة الطبيعية ، للمنحة الطبيعية التى تشد لزر للمنحة الشرعية .

(٢) توفر الظاهرة البشرية ، للمنحة البشرية التى تشد لزر للمنحة الشرعية .

قدرتها على الفصل بين الوحدات السياسية من منعة تحققها ظاهرة تضاريسية أو ظاهرة مناخية أو ظاهرة نباتية معينة ، وهى تدعم المنعة الشريعة ، التى يستند اليها الحد السياسى للدولة .

ويعنى ذلك أن الحدود عندئذ تتمثل فى صورتين ، من حيث شكل ونوعية الظاهرة الطبيعية التى تستند اليها .

والصورة الأولى تتجلى فى استناد الحد السياسى على المسطح المائى لبحر ، أو محيط أو ذراع من البحر ، توغل فى جسم اليابس ، أو على السلاسل الجبلية ، والكتل المضروسة الوعرة للمرتفعات والهضاب ، أو على المجارى النهرية أو على البحيرات والمستنقعات .

أما الصورة الثانية فيظهر فيها استناد الحد السياسى وفق ما تقتضيه الخصائص المناخية التى تتسبب - مثلاً - فى وجود الصحراء الفقيرة ، أو فى انتشار النمو الشجرى فى الغابات الكثيفة الموحشة .

وما من شك فى أن الحد السياسى يكتسب من الظاهرة الطبيعية التى يستند اليها منعة وقدره على أداء وظيفته ، ومع ذلك فإن الانسان قد لا يرى الاستناد اليها أحياناً . ويجدر بنا - على كل حال - أن نستعرض القيمة الفعلية لكل ظاهرة من هذه الظواهر ، لكى نعرف على مقدار ما تكسبه للحد السياسى من منعة . وقد نلتقط الأمثلة والنماذج التى تعطى القدرة على التصور ، مثلما تعطى القدرة على التقدير والتقييم .

ويجب أن نضع فى تقديرنا قبل أن نبدأ فى الدراسة للفصلة التى تستهدف الالام والتعرف على القيمة الفعلية ، لكل ظاهرة طبيعية فى مساندة الحد السياسى أمرين هامين :

الأمر الأول ، ويشير الى أنه بقدر ما تكون الظاهرة من هذه الظواهر الطبيعية القدرة على مساندة الحد السياسى واكسابه للمنعة ، فإنها فى نفس الوقت تتضمن ضمن خصائصها أسباب الضعف ، التى تعجز بها عن تأكيد الفصل بين الوحدات السياسية . وهذا معناه أن ما

يكسب الحد منعة ويؤكد دوره الوظيفي في الفصل ، يمكن أن يكون سبباً للتربط ، وأن يظهر الاتصال بين الناس ، ويدعم مصالحهم المشتركة . ومن ثم يجب أن ننتبه إلى أن الظاهرة الطبيعية إنما تخضع قيمتها لظروف معينة ، ولتغيرات كثيرة في مساندتها للحد السياسي ، ولا تكاد تنطبق عليها القاعدة المطلقة .

الأمر الثاني ، وفهم على ضوء ما يترتب ويبنى على حصيلة التغيرات الكثيرة والمستمرة ، في المستويات الحضارية وزيادة حجم العلاقات بين الوحدات السياسية ، ومرونة وتطور المواصلات ، والزيادة السكانية المستمرة في حجم السكان في العالم ، وفي كل وحدة سياسية . ذلك أن هذه للتغيرات تلعب دوراً في زيادة حجم الاتصال وضرورة الأخذ به ، بين الوحدات السياسية . ومن ثم يكون الميل إلى الاتصال وأهميته مدعاة للتأثير على القيمة الفعلية للظاهرة الطبيعية ، التي يطلب منها مساندة الفصل ، وتأكيد فاعلية الحد السياسي فيما بين الوحدات السياسية.

ومهما يكن من أمر الفهم للتكامل لهذين الأمرين ، فإن الضرورة تتطلب دراسة موضوعية لنور ظاهرة طبيعية من هذه الظواهر ، التي تساند الحد السياسي . ولعلها تستهدف بالدرجة الأولى ، تقييم فعلي لما تكسبه للحد السياسي من منعة ، وما تؤكد به دوره في صنع الإطار ، الذي يتضمن مساحة الوحدة السياسية ، ويفصل بينها وبين سيادة الوحدات السياسية الأخرى ، في إطار الجوار الجغرافي .

وربما استلزم الأمر الانطلاق لدراسة أوسع تبرز التناقض ، فيما بين الفصل والوصل ، مثلما تكشف عما يتصل بالحد السياسي غير السوي من مشكلات ، تضر العلاقات الحسنة والتعاون بين الدول .

* * *

المسطحات للمائية :

تتضمن المسطحات للمائية كل البحار والمحيطات والأنهر المائية التي توغل في جسم اليابس . وما من شك في أنها تعطي الفاصل الواضح

بين الوحدات السياسية التي تشرف عليها. ويمكن القول إن زيادة حجم الحركة والملاحة والتجارة بين الدول ، قد أفضت المسطح المائي الكثير من قدراته على تأكيد هذا الفصل ، بين الوحدات السياسية . ومع ذلك فإن الأمر قد تداركته قواعد القانون الدولي ، الذي يعطى لكل دولة حق السيادة على مياهها الإقليمية ، التي يتراوح عرضها بين ٢ و ١٢ كيلومتراً^(١).

ويمكن القول بعد ذلك كله ، أن التناقض مازال هو الذي يفرض نفسه . ففي نفس الوقت الذي يطلب فيه من المسطح المائي تأكيد الفصل بين الدول والوحدات السياسية ، يتحمل المسطح المائي مسئولية خدمة الوصل والترابط ونمو حركة الملاحة البحرية بينها لصالح الانسان . ويكون ذلك التناقض في بعض الأحيان ، مساعدة لاحتمال من احتمالات المنافسة والاحتكاك المباشر أو غير المباشر، والاقتراب بالنتائج من وضع يتعمض عن الصراع وخلق للمشكلة بين وحدتين سياسيتين أو أكثر . وكما من منافسة على ركوب البحر واستغلاله قد تسببت في مشكلات عويصة ، وفي قيام حروب بين الدول البحرية .

وهناك مناطق معينة تتضمنها المسطحات المائية ، وتكمن عندها الأخطار التي تسفر عنها مشكلات الصراع ، بين الدول على حق استخدام البحر . ويتوقع لها أن تمثل ذروة التفجر الناشئ عن التناقض في أداء المسطح المائي لوظيفته كأداة فصل بين الدول مرة ، ووظيفته كأداة وصل بينها مرة أخرى. وتتمثل هذه المناطق مرة في المضائق المائية التي تصل بين البحار والمحيطات ، وتتمثل مرة أخرى في المياه الإقليمية وما يترتب على حق السيادة عليها ، وعلى حق التحرك أو المرور البريء بها .

(١) لطلق القانون الدولي حق الدول في تقرير حق سيادتها على شقة الماء في مواجهة سواحلها ، والجبهات التي تشرف بها على المسطحات المائية . وسطح الماء فهما وراء الحدود الانتخابية للمياه الإقليمية حق مضاع لكل الدول . وينظم القانون الدولي المصالح والتمركزات فيه .

ونضرب لذلك مثلاً بالمضائق التي تمثل همزة الوصل بين المسطح المائي للبحر الأحمر والمسطح المائي لخليج العقبة . ذلك أن خليج العقبة يمكن أن ننظر اليه على اعتبار أنه فاصل حقيقي ، بين الأرض المصرية فى سيناء والأرض العربية السعودية . ومع ذلك فإنه فى الوقت نفسه الطريق الوحيد لحركة الملاحة ، التي تستهدف الوصول الى موقع ميناء ايلات الاسرائيلية ، وميناء العقبة الأردنية . وتنبثق المشكلة فى مثل هذه الحالة من ممارسة مصر والسعودية حق السيادة ، الذى يكفله القانون الدولى للبحرى على المياه الاقليمية لكل منهما . ذلك أن هذه السيادة تتعارض مع إمكانية المرور البرئ للسفن الاسرائيلية من المضائق ، التي تصل بين البحر الأحمر وخليج العقبة .

وقد نتبين المثل مرة اخرى عند الموقع الذى يتضمن مضائق الدردنيل والبسفور ، التي تمثل الموقع الوحيد للمعبود والحركة المربة ، فيما بين البحر الأسود والبحر المتوسط . والمفهوم أن ثمة تعارض أو تناقض يكون بين حق السيادة للدولة التركية على مياهها الاقليمية فى المضائق المشار اليها فى جانب ، وحق المرور البرئ للتجارة الدولية فى جانب آخر . وقد تطلب الأمر وضع القواعد التي تحسم هذا التناقض ، وتقلل من احتمالات الخطر . التي يمكن أن تترتب على التعارض ، بين الحق التركي والسيادة التركية من ناحية ، والحاجة الملحة لحركة الملاحة الدولية من ناحية اخرى .

ويتمثل المثل مرة ثالثة حيث تمارس الدولة حقها المقرر لها فى السيادة على مياهها الاقليمية . والأصل فى ذلك أن تسبغ الدولة سيطرتها على شريط المياه البصرية ، ويتراوح عرضه بين ٣ ، ١٢ كيلومتراً ، وتكون لها القدرة على حمايته وبسط سلطانتها عليه . كما أن الأصل فى ذلك أيضاً أن تعتبر تصرفات كل السفن فى المياه الاقليمية مقيدة ، وإن تخضع لسيادة الدولة صاحبة الحق فيها . وتكون المشكلة عندئذ وليدة تعارض بين سيادة الدولة فى المياه الاقليمية ، ومصالح بعض الدول التي تستغل سطح الماء ، وترفض الخضوع لما

تقتضيه تلك السيادة ، والمنطق القانوني التي يحميها ويدعمها . ولدينا النموذج الذي ترتب عليه الصراع بين ايسلند حين اعلنت توسيع سيادتها الاقليمية على شريط الماء المحيط بجزيرتها من ٢ كيلومتر الى ٢٠٠ كيلومتر . وقد اقترب التعارض بين سيادة ايسلند وحققا للمشروع في جانب ، وحقوق الدول الأوروبية في جانب آخر ، وهي صاحبة المصالح^(١) . بالمسكلة الى حد التفجر .

ومهما يكن من امر ، فإن مسطحات الماء من شأنها حقاً أن تحقق الاطار الواضح الذي يحتوى مساحة الوحدة السياسية ويقيمها . ويمكن القول أن هذا التحديد الواضح ، يقلل أو يضعف كل احتمال من احتمالات النزاع ، بين الوحدات السياسية على الأرض ، ويهبط باحتمال التفجر الذي تتردى فيه العلاقات الحسنة بين الدول الى أدنى حد ممكن . ويكون ذلك بالقياس الى احتمال قيام وتفجر المشكلات ، على سائر أنماط الحدود السياسية الطبيعية الأخرى .

وهذا معناه أن الحد السياسي الذي يستند الى خط الساحل ويظهره المسطح المائي ، لا يدع فرصاً كبيرة لاحتمال النزاع المباشر ، بين وحدتين سياسيتين على أرض . ولا ينشأ مثل هذا النزاع ، إلا من خلال التعارض بين سيادة الدولة على مياهها الاقليمية ، ومصالح الدول الأخرى ، التي تنتفع بالبحر لحساب التجارة ، أو لحساب الصيد أو لحساب البحث عن المعادن^(٢) .

ولدينا المثل الذي يعبر عن هذ المعنى في إيطاليا . ذلك أن سواحل شبه الجزيرة تضع الاطار المحكم للتين للدولة الإيطالية ، ولا تكاد تنشأ منازعات بينها وبين جيرانها ، على الجانب الآخر من بحر الأدرياتيک .

(١) ترتبط مصالح هذه الدول بالصيد في أمالي البحار ويتحركات لساطيل الصيد الموسمية بحرية ، الى شمال الأطلنطي ومسطح للاء من حول جزيرة ايسلندا .

(٢) نذكر في هذا المجال النزاع بين تركيا واليونان على الجرف القاري، وحق البحث عن البترول فيه.

وإذا كانت ثمة منازعات بين إيطاليا وبين وحدات سياسية مجاورة ، فإنها تنشأ على صعيد اليابس الشمالى ، الذى يتضمن الحدود التى تستند الى ظاهرات طبيعية أخرى غير المسطح المائى .

ويمثل ساحل الجزيرة البريطانية الكبيرة ، النموذج الآخر للاطار الذى يعطى الحد الفاصل الواقعى للمتناز ، بينها وبين الوحدات السياسية الأخرى . بمعنى أنه حد يؤمنها تأميناً كلياً . وما من شك أن كل مشكلة تعنيها وتزج بها فى خضم الصراع العالمى ، لا يمكن أن تبنى على نزاع يثيره مثل هذا الحد السياسى ، الذى يستند الى المسطح المائى .

وهكذا لا تكاد تعتبر الحدود السياسية التى تستند الى خط الساحل للمسطح المائى مهمة ، من حيث القدرة عل تحديد واضح لمساحة الوحدة السياسية ، أو من حيث نقصان فى احتمالات النزاع عليها مع الوحدات السياسية الأخرى فحسب ، بل إنها من ناحية أخرى تعطى الدولة متنفساً وطريقاً سهلاً يصلها بدول العالم الأخرى ، ويدعم حصتها الذى تشترك به فى التجارة الدولية .

وكم من مشكلات تثار ، وكم من متاعب ، تعاني منها الوحدات السياسية ، التى تهرمها ظروف الموقع الجغرافى للغلق الداخلى ، من الوصول الى المسطح المائى ، والاشراف عليه مباشرة . وبالرغم من كل حق يمنح هذه الدول الدخلىة (القارية) فرصة المرور عبر أراضي دولة أخرى ، إلا أنها تمس دائماً بأنها حبيسة فى أرضها ، ومحرومة من الحركة المطلقة من كل قيد . ونضرب لهذه الدول مثلاً بتشاد والنيجر ومالى وأفريقية الوسطى وفولتا العليا فى أفريقية ، والنمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا وأوروبا ، وبافغانستان فى آسيا .

السلاسل الجبلية والجيال

تمثل السلاسل الجبلية والكتل المرتفعة من الجبال والهضاب ،

ظواهرات تضاريسية شامخة مخرسة وعرة ، تنتشر على محاور متباينة . وقد يتفاوت علوها وشموخها ، مثلما يتفاوت تضرسها وإنحدارها العام . ومن بعد ذلك كله ، تستطيع أن تحقق الظاهرة الطبعية النموذجية (من حيث الشكل) فى مجال دعم الحد السياسى ، واكسابه المنعة لدى الفصل بين سيادة وحدة سياسية وأخرى .

وما من شك فى أن السلسلة الجبلية أو الكتلة الهضبية الوعرة تكسب الحد السياسى - إن هو استند إليها - منعة وتظاهرة فى أداء وظيفته المثلى . ولكن فى الواقع أو فى مجالات التطبيق ، قد يظهر نوعاً من أنواع التناقض والخروج على هذه القاعدة . فالسلسلة الجبلية التى يستطيع أن تساند الحد السياسى حيناً ، قد لا تستطيع دائماً أن تحقق الفصل الحقيقى ، وتؤكد القيمة الفعلية للرجوة للحد السياسى أحياناً أخرى . وسلاسل جبال الهملايا - مثلاً - تستطيع أن تساند الحد السياسى الذى يؤكد الفصل بين الهند والصين . ومع ذلك فإن سلاسل جبلية كثيرة أخرى ، لا تستطيع أن تقوم بهذا الدور ، وتعجز عن مساندة الحد السياسى الفاصل ، بين سيادة وحدة سياسية وأخرى . وكم من سلسلة جبلية أو كتل جبلية وعرة لم تقف فى كثير من الحالات ، حائلاً يحول دون تحركات وهجرات الناس وانتشار اللغات والثقافات .

ومن ثم لم تكن الظاهرة التضاريسية قادرة دائماً على تأكيد الفصل ، بين كيان بشرى وكيان بشرى آخر ، أو بين قومية وقومية أخرى . وهذا معناه أنه ليس من المؤكد دائماً أن تكون السلاسل الجبلية ، أو أن يكون امتدادها بالضرورة على المحاور التى تتفق أو تتناسق مع الواقع الأثنولوجى . وقد تلعب الممرات والثغرات التى تتخلل السلاسل الجبلية ، دوراً إيجابياً فى تأكيد عدم التناسق المشار إليه . ومن ثم يقلل ذلك التأثير من القيمة الفعلية للسلاسل الجبلية فى مجال مساندة الحد السياسى ، واكسابه المنعة والقدرة على أداء وظيفته .

ونضرب لذلك مثلاً بما نلمسه من نتائج تتصل بامتداد سلاسل جبال زاغروس وسليمان - ذلك أنها رغم وعورتها وتضرسها لا تكاد تؤكد الفصل ، بين حوض نهر السند من ناحية ، وحوض سستان في أفغانستان من ناحية أخرى . ومن ثم تكون سلاسل الجبال التي تفصل بين قومية وقومية أخرى ، وكأنها تكسب الحد للمنة ، وتكون في نفس الوقت موطناً ، يعتصم به قوم أو أمة غير متجانسة بشرياً ، مع أي من الناس والكيانات البشرية ، التي تفصل فيما بينها فيفتقد الحد هذه المنعة .

وهي - من غير شك - أعنى السلاسل الجبلية الوعرة - تصنع الفاصل وتساند الحد السياسي ، الذي يفصل بين القومية الفرنسية والقومية الأسبانية . ومع ذلك قلنا في حد ذاتها كأرض وعرة متضرسة ، قد حظيت بكيان بشري خاص قوامه شعب الباسك . وهذا الكيان البشري له مقومات خاصة ، وتراث معين ، يفصل ويميز فيما بينه وبين كل من الكيان البشري الفرنسي ، والكيان البشري الأسباني .

وهذا لا يعنى التقليل من القيمة الفعلية لسلاسل الجبال ومساندتها للحد السياسي . ولكن الذي تعنيه ويجب الاهتمام به هو أنها تتمثل في نماذج متباينة ، وأن كل نموذج منها يخضع لاعتبارات بعينها ، هي التي تحدد بالضرورة هذه القيمة الفعلية ، لدى اكتساب الحد السياسي للمنعة ، أو لدى افتقاد هذه المنعة .

ونشير أولاً إلى نماذج السلاسل الجبلية ، التي لم تكن يوماً تصلح لمساندة الحد السياسي واكتسابه للمنعة ، ولا يمكن أن تكون كذلك . بل قد نهجها في الوحدة السياسية ، تلم من حولها أطراف الكيان المادي للأرض ، وتقوم بدور القطب المغناطيسي في تجميع وإستقطاب الناس ، ولم شمل نشاطهم . ونضرب لذلك مثلاً بسلسلة جبال بيزن في شبه الجزيرة الإيطالية ، التي يلتئم من حولها وجود الوحدة الإيطالية السياسية المادي والبشري . وتؤدي سلاسل جبال أطلس في المغرب

العربى نفس الدور فى الوقت الذى تعجز فيه تماماً عن مساندة حد
سياسى ، وتأكيد أى فصل بين وحدة سياسية وأخرى .

ونشير ثانياً الى نماذج السلاسل الجبلية ، التى تستطيع ان تحقق
الفصل الطبيعى ، وتساند الحد السياسى بين ارض وأرض فى وحدتين
سياسيتين وتكسيه المنعة والقوة . ولكنها فى الوقت نفسه لا تكاد
تصنع الاطار، الذى يلم شمل كل المساحات التى تتضمن كل الناس،
الذين يرتبط مصيرهم ويتعلق ولاعهم بالوحدة السياسية .

وهذا معناه ان الجبال وإن حققت المساندة للحد السياسى ، فإنها لا
تحدد الاطار للمنسجم مع الواقع البشرى ، ولا تفرض التحديد الأمثل
للعاء الذى يجمع شمل كل الناس فى وطنهم وعلى ترابهم . ونضرب
لذلك مثلاً بالحد السياسى الذى يفصل بين ايطاليا وسويسرا ، والذى
تسانده سلاسل جبال الألب الناهضة للوعرة . وما من شك فى أنه
يكتسب منها منعة وقدرة على الفصل بين الأرض والأرض ، ويفصل
بكفاءة بن سيادة الدولتين على الجانبين . ومع ذلك فإنه لا يكاد يتناسق
مع الواقع البشرى ، حيث تعيش جموع من الايطاليين وراء الحد
السياسى فى الأرض السويسرية .

ونشير أخيراً الى النموذج الثالث ، وهو الأمثل من حيث القدرة
والتفوق فى حجم المساندة التى تكسيبها السلاسل الجبلية للحد
السياسى . هذا وتكون هذه الجبال التى تفصل بين ارض دولة ، وارض
دولة أخرى فى نفس الوقت ، متناسقة مع الواقع البشرى فتحقق اطاراً
نموذجياً من حيث أناء دوره فى الفصل بين وحدتين سياسيتين أو
أكثر . وهذا معناه ان السلاسل الجبلية تفرض الحد الأمثل ، الذى يحدد
ارض الوطن ، ويكفل لم شملها كوعاء يحتوى الوحدة السياسية
والناس فيها . ونضرب لذلك مثلاً بسلاسل جبال همالايا التى تفصل
بين الصين والهند أو بسلاسل جبال الأنديز التى تفصل بين شيلي
والأرجنتين .

وما من شك فى أن تفوق القيمة الفعلية لسلاسل الجبال فى مثل هذه الحالة مرجعها الى التناسق بين الحد السياسى ، وهو يساير الحد الجبلى الوعر والواقع البشرى . ومع ذلك ينجم النزاع وتستحكم مشكلة بين دولتين ، على حق السيطرة على الممرات والثغرات ، التى تمثل أفضل مواقع المرور والحركة ، والتى تكون لها قيمتها من وجهة النظر الاستراتيجية .

ومهما يكن من أمر ، فإننا يجب أن نكون حذرين فى استيعاب المساندة والمنعة ، التى تكسبها السلاسل الجبلية للحد السياسى . ذلك أنه إذا كان التعارض بين السلسلة الجبلية والواقع البشرى متوقفاً ، تدهورت القيمة الفعلية للمساندة التى يتركز عليها الحد السياسى ، واقتصدنا المنعة التى تحققها الجبال لحساب الفصل بين دولتين . وقد يترتب على ذلك توقع للمشكلات والمنازعات على امتداد الحد السياسى ، الذى لا يستجيب ولا يكاد ينسجم مع مصالح الناس . وتكون عندئذ حدود تمزق الناس ، أو تخرج بعضاً منهم من اطار الوحدة السياسية ، وتتركهم فى شكل أقلية فى الوحدة السياسية المجاورة .

هذا ، وتكون ثمة احتمالات أخرى لمشكلات تشهدها الحدود السياسية ، التى تكتسب قدرتها وتستند الى السلاسل الجبلية . وتتمثل هذه الاحتمالات فى النزاع على الثغرات والممرات ، والصراع من أجل قيمتها الهامة ودورها الوظيفى الفعال ، ومن وجهة النظر الاستراتيجية ، ومن وجهة نظر النقل . وقد تتمثل مرة أخرى فى النزاع على خطوط تقسيم المياه ، وما قد يرتبط بها من مواقع الاستغلال سقوط المياه ، وتوليد الطاقة الكهربائية .

الأنهار ،

يمثل النهر الجارى ظاهرة طبيعية واضحة . وقد يتجه إليها الانسان ليجد منها المساندة للحد السياسى ، الذى يفصل بين وحدتين سياسيتين أو أكثر . ويحق لنا قبل أن نتعرف على القيمة الفعلية لهذه

المساندة ، وما تضفيه من منعة وتأكيد لدور النهر فى عملية الفصل ،
ووضع الحد السياسى بين الوحدات السياسية ، أن نضع فى تقديرنا
الأمر الآتى :

١ - أن الأنهار من وجهة النظر الجغرافية كالجسم الحى تنتقل من
مراحل الفتوة والشباب ، الى مراحل النضج ، وإلى مراحل الهرم
والشيخوخة. ثم هى أيضاً معرضة لأن تتأثر بتأثير شكل الحيز ، الذى
يتضمن الجريان بفعل الماء ، وقدرته على أن ينحت ويهدم ، وعلى أن
يرسب ويبنى . وهذا معناه أنها ظاهرة تفتقد الثبات ، بل قل أنها
معرضة لاحتمالات كثيرة ، من حيث ما يطرا عليها من تغير ، قد
تتعرض له أجزاء منها ، أو قد تتعرض له كلية . وقد يكون التغيير وليد
الأسر النهرى ، الذى يتسبب فى نتائج خطيرة على للجارى وقطاعات
من الأحواض ، وهى تلتئم ، وعلى مناطق تجمع المياه فى أحواضها
العليا ، وهى تنقسم وتحول الى قطاعات منها من حوض الى حوض
آخر .

٢ - أن الأنهار من وجهة النظر الاقتصادية ، تمثل سبباً من أسباب
التربط والاتصال . ذلك أنها - الأنهار العابدة - فى لجزائها الدنيا
والوسطى ، تتيح الفرصة لمركبة الملاحة النهرية . هذا ، وقد تكون
الأجزاء التى تتضمن للجندال ومواقع مساقط الماء صالحة من ناحية
أخرى ، لتوليد الطاقة الكهربائية . ومن ثم يجب أن نضع فى التقدير
كل النتائج التى تسهم بها الأنهار فى خدمة الاقتصاد ، وفى استغلال
الموارد المتاحة . وقد يكون النهر عندئذ حجر الزاوية فى حياة الناس ،
عندما يلجى الحاجات للملحة التى تتصل بنشاطهم واستغلالهم للوارد
المتاحة . بمعنى أنه يجمع من حوله الناس ، الذين تشدهم للمصالح
الاقتصادية وحق الانتفاع بالنهر .

٣ - أن الأنهار من وجهة النظر الاجتماعية ، تمثل قطباً
مغناطيسياً يشد الناس ويلم الشمل ، ويؤلف من خلال المصالح
المشتركة فيما بين كل من يعيش على مساحات الأرض الطيبة على

جانيه . وقد نجد في النيل الأدنى نموذجاً رائعاً يصور هذا المعنى . ذلك انه كان دائماً من وراء النواة التي اتلحت التجمع والترابط بين الناس ، والزمتهم الايمان بالفكرة التي نما من حولها الكيان الاجتماعي والسياسي الموحد على صعيد مصر منذ وقت بعيد .

ويمكن القول ان لم الشمل والتجمع من حول النيل ، وتماسك لوصال الحياة على ضفافه ، كان وسيلة مثلى لمجابهة خطر الفيضان ، مثلما كان وسيلة ايضاً ، لمجابهة خطر إنخفاض للناسيب في موسم آخر ، ثم هو سبيل ايضاً للتحكم في إيراد الماء الجارى ، والسيطرة عليه ، وتسويته من موسم الى موسم آخر .

وتدين الصين ايضاً للأنهار الرئيسية الثلاث ، وهى الهوانج هو واليانجتسى كيانتج والسيكيانج بوجودها ، فى لم شمل الناس الذين تعملوا مسئولية صنع المدنية العريقة التي عاشت فيها منذ وقت بعيد . وربما ساعد على دعم هذا الدور الفعال للأنهار ، انها تمتد على محاور متناظرة من الغرب الى الشرق ، وتكاد تترايط فيما بينها من خلال سهولها الفيضية الدنيا .

وإذا كان التجمع البشرى يفيد من ماء النهر ، ومن استخدام الأرض الرسوبية الفيضية الطيبة ، التي تحقق إنتاجاً يلبي الحاجات ، ويعد الناس بكثر من سبب من اسباب الحياة ، فإن التجمع من حول النهر مهم ايضاً وضرورى لمجابهة احتمالات الخطر التي تترتب على الفيضانات العالية . ويكون التعاون والتكاتف بين الناس لصد العدوان النهرى ، مدعاة ايضاً لخلق المصلحة المشتركة التي تدعم الترابط فيما بينهم وتقويه .

وكم من نهر كان النواة أو العصب الذي ابرز الوحدة الطبيعية ، ولم شمل الناس من حوله ، وفتح الفرصة لنشأة الكيان السياسي الموحد المتماسك . ونهر دجلة والفرات نموذج رائع ، يتحمل المسئولية فى لم شمل الناس على الأرض الطيبة ، فيما حول الرافدين منذ ظهور المدنات العتيقة فى بابل واشور . ونهر السين ومن حوله حوض



باريس، كان النواة التي لمت شمل الجموع التي انتهت الى خلق الكيان المادى للدولة الفرنسية .

ويعد كيف نتصور من خلال ذلك كله ، النهر ظاهرة طبيعية تساند الحد السياسى ، وتصنع الفاصل بين وحدة سياسية وأخرى ؟ وكيف يتأتى للنهر الذى يلم شمل الناس ، ويصيح حجر الزاوية فى مصالح تربط فيما بينهم ، أن يتناقض مع نفسه ، وأن يقوم بدور يتعارض مع وظيفته الأصلية ؟ .

ويشير الواقع الى أن الانسان قد يلجأ الى النهر ، ويفرض عليه ذلك التناقض . ومن ثم يساند النهر الحد السياسى . ولكن هل يستطيع النهر أن يفعل الشئ تارة ، وأن يكون ضد طبيعة الأشياء تارة أخرى ؟ وهو إن فعل فإنما تنطوى المساندة والمنفعة التي يعطيها النهر للحد السياسى على احتمالات كثيرة لنشأة المشكلات . وقد تبنى المشكلات على واقع من التناقض الذى لشرنا اليه ، أو على واقع يتصل بالنمط الذى يرسم به الحد السياسى ، ومدى تأثيره على إنتفاع الناس بالنهر.

ونشير الى أن الحد السياسى فى هذه الحالة التى يكتسب المنفعة فيها من النهر ، يكون احتمالاً فى صورة من الصور الثلاث التالية :

أ - أن يتبع الحد السياسى منتصف المجرى النهري .

ب - أن يتبع الحد السياسى منتصف الجزء العميق من المجرى النهري الصالح للملاحة .

ج - أن يتبع الحد السياسى أحد شاطئى النهر ، لكى يدخل النهر كله فى حوزة دولة ، ويحرم منه للدولة أو الدول الأخرى .

وتحيط بكل صورة من هذه الصور احتمالات لمشكلات متنوعة . وقد تكون للمشكلة فى حد ذاتها مترتبة على عدم التناسق ، بين وظيفة وأداء الحد السياسى والواقع البشرى ومصالح الناس . أو قد يكون الفتح والارساب مدعاة لوضع النواة للمشكلة . وماذا يمكن أن يحدث

لو أن النهر غير مجراه ؟ . وماذا يمكن أن يحدث ، لو حرمت الناس على جانب من جانبيه من استغلال النهر والاستفادة منه ؟ وماذا يمكن أن يحدث لو كانت سيادة كل دولة على حصتها من المجرى النهري مدعاة لتمزيق مصالح الناس ؟ .

وقد تكون المشكلات من بعد ذلك كله ، نتيجة مباشرة لما تعاني منه بعض الدول القارية ، التي حرمت من الاتصال المباشر بالبحر ، ولا تمتلك جبهة تشرف بها على المسطح للمائي . ويكون في مثل هذه الحالة النهر وسيلة مثلى لمرور تجار هذه الدول . ويمكن القول أن فرض سيادة وحدة سياسية واحدة عليه ، قد يتسبب في نشأة المشكلة أو في تفجيرها .

* * *

البحيرات :

تمثل البحيرات على ضعيد اليابس ، مواقع تتجمع فيها المياه ، وتنتشر على غير انتظام . وقد لا يهمننا أن نسعى وراء الأسباب التي تدعو إلى خلقها وتجميع الماء فيها . كما لا يهمننا أن تكون بحيرة من الماء العذب أو بحيرة من الماء المالح غير العذب . وهي سواء تمثلت في صورة المسطح للمائي العميق ، أو المسطح المائي الضحل ، فإنها في قلب المساحة التي تتضمنها تعبر عن عامل من عوامل الاتصال والترايط بين أطراف الأرض ، التي تشرف عليها من كل جانب . ولما تنهض البحيرة بنور يتناقض مع هذا الفهم . ولما كانت البحيرة مدعاة للفصل ، أو الانفصال بين أرض وأرض أخرى . ولما كانت من ناحية ثالثة مدعاة لخلق أو دعم التباين وعدم التجانس والانسجام ، بين الناس الذين يعيشون من حولها .

ومن ثم ليس غريباً أن نؤكد قيمة عظمى للبحيرات ، في تجميع ولم شمل الناس والأرض معاً . وكمن من بحيرات كانت سواحلها والأرض من حولها نواة للتجمع البشري ، وقد نمت من حولها وحدات

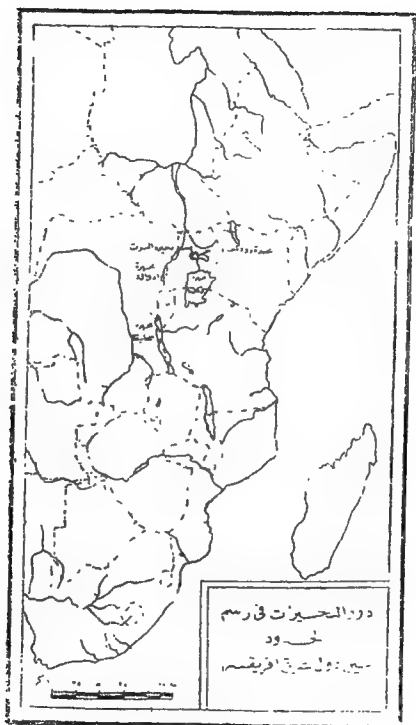
سياسية معينة . ونضرب لذلك مثلاً بالبحيرات الصغيرة فى شبه جزيرة اسكنديناوة التى تجمع من حولها الوجود ، الذى نما وكبر وترعرع ، لكى تنشأ الوحدة السياسية للسويد .

ونور البحيرة فى مثل هذه الحالة ، يعبر تعبيراً صادقاً عن القدرة على التجميع ، ولم الشمل والترابط ، وخلق التفاهم والمصالح التى تشد الناس وتؤلف فيما بينهم ، وهم يعيشون من حولها . ونستطيع أن نتصور تلك الدور طبيعياً ، يكاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما تؤدى اليه البحيرة ، من حيث خلق البؤرة التى تتجمع وتتشابه عندها المصالح المشتركة . ومن ثم يكون السعى الجاد لقيام القوة ، التى من شأنها أن ترعى هذه المصالح وتنظمها ، وأن تدبر الأمر لها .

والسؤال الذى يفرض نفسه عندئذ ، هو هل تستطيع البحيرة التى تصنع الربط وتؤكد الاتصال وتدعمه ، أن تنهض بالدور المضاد ؟ هل تستطيع أن تقوم بالدور ، وأن تقوم بتقيضه فى وقت واحد ؟ ويجب الواقع الذى يتمثل فى نماذج كثيرة ، بأن البحيرات تنهض بالدور مرة ، وتنهض بتقيضه مرة أخرى .

وهذا معناه أن ثمة بحيرات تمثل الظاهرة الطبيعية ، التى تساند الحد السياسى ، وتكسبه القدرة على أداء وظيفته فى الفصل ، بين وحدتين سياسيتين أو أكثر ، وأن ثمة بحيرات أخرى ليس فى وسعها أن تفعل نفس الشئ . ونضرب لذلك مثلاً ببحيرة فكتوريا ، التى تساند الحدود السياسية بين أوغنده وكينيا وتنزانيا . ويمكن القول أن البحيرة تمثل آنذاك ، ظاهرة أكثر فاعلية وقدرة فى صنع الحد ، ودعم وظيفته بالقياس الى الأنهار والمجارى النهرية .

وهذا معناه أن البحيرة بكل الصفات اللاحقة بها كمسطح مائى ، وما تتميز به من اتساع وعمق ، تستطيع أن تساند الفاصل ، وأن تؤكد وظيفة الحد السياسى بين وحدتين سياسيتين أو أكثر . ولا تتعارض البحيرة - على أقل تقدير - لمثل ما يتعرض له النهر من حيث احتمالات التغيير التى تشمل المجرى نفسه ، أو من حيث التعرض لنتائج



النحت والارساب ، وما يترتب على ذلك من نتائج تؤثر على شكل الحد بين الوجدتين السياسيتين ، وتحديد الأنصبه من المساحات وتتسبب في ظهور مشكلات واحتمال تفجرها .

وترسيم الحدود السياسية التي تتخذ من البحيرات سندا يظاهرها في أداء وظيفتها في الفصل ، بين الوحدات السياسية يتأتى في صورتين :

الصورة الأولى ويمر الحد السياسى فى قلب البحيرة ، وهو يقسم سطح الماء فيها بين الوجدتين السياسيتين ، ويعطى لكل منهما حق السيادة على قطاع منه . ومن ثم هو يتيح لهما حق الاستغلال أو الإنتفاع بسطح الماء من البحيرة ، الذى يقطع فى اطار نصيب كل وحدة منهما .

الصورة الثانية ويرسم الحد السياسى مع امتداد شاطئ من شواطئ البحيرة ، بحيث يدخلها فى حوزة وحدة سياسية ، ويحرم الوحدة الأخرى منها كلية . وهذا معناه أن تستأثر وحدة سياسية بالبحيرة ، وأن يحرم الناس فى الجانب الآخر من استغلالها بأسلوب من أساليب استغلالها المعروفة .

وإذا جاز لنا أن نعتقد المقارنة بين الحد السياسى فى هاتين الصورتين ، فيمكن القول أنه فى الصورة الثانية يكون مشحونا بالمتاعب ، لأن حرمان وحدة سياسية من قطاع من مسطح البحيرة ، يعنى التناقض بين ما يفرضه الحد السياسى ، وما يشد الناس الى استغلال البحيرة ، واستخدام الموارد المتاحة فيها .

ويجب أن يكون الاستناد الى البحيرات فى رسم الحد السياسى متسما بالمرونة فى تفكير الدول ، التى تشرف على السطح المائى للبحيرة ، ومقتربا برغبة ملحة فى المعيشة السلمية . وقد يتطلب الأمر الاتفاق والتنسيق بينها بالشكل الذى يكفل مصلحة كل الأطراف المعنية . ومن ثم تتناقص احتمالات ظهور المشكلات ، أو تفجر المتاعب على مثل ذلك الحد السياسى .

ومن المفيد أن نلتقط بعض النماذج التي تصور الحد السياسي الذي يتخذ البحيرات ظهيرا وسندا . وهذه النماذج كثيرة ومتنوعة ، نستطيع أن نتبينها في كل أوروبا وأمريكا الشمالية ، التي تتضمن الدول المستقلة والمتقدمة مثلما نتبينها في أفريقية ، التي تتضمن الدول الحديثة الاستقلال .

وتمثل البحيرات العظمى في أمريكا الأنجلوسكسونية أعظم نموذج يعبر عن قدرات ومواصفات البحيرة ، التي تساند الحد السياسي ، الذي يفصل بين أغنى القطاعات في الأرض ، في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن القول إن رسم هذا الحد السياسي الفاصل بين سيادة كل دولة منهما ، لم يهرم واحدة منهما من حق استغلال مسطح الماء ، وكل الموارد المتاحة فيه استغلالاً اقتصادياً .

وتظهر في شرق أفريقية نماذج أخرى لمجموعة البحيرات الكثيرة مثل بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا وغيرها . وقد ساندت الحدود السياسية التي تفصل بين كل من لونغندة ، وكينيا ، وتانزانيا ، والكنغو ، وبوروندي . وقد روعي في معظم الأحيان حق كل دولة من هذه الدول للمشار إليها في امتلاك ، أو حيازة قطاع من مسطح البحيرة ، لكي تحصل على حصة مجزية ومقبولة من قيمتها الاقتصادية .

المستنقعات :

وهي ظاهرة طبيعية تتضمنها مساحات من سطح الأرض في بعض الأحيان . وتمثل مياهها راكدة وضحلة . وقد تكون للمستنقعات دائمة رغم نبتة مساحتها من فصل إلى فصل آخر ، وقد تكون موسمية تتعرض للجفاف في فصل معين من السنة . وقد لا تجد وحدتان سياسيتان ظاهرة طبيعية مناسبة ، يمكن الاعتماد عليها في مساندة الحد السياسي فيما بينهما ، غير للمستنقعات .

وما من شك في أن المستنقعات التي تغطي مساحات معينة ، تهدو عقبة في مجال الحركة للرنه والاتصال والترابط ، بين مساحات الأرض

من حولها . وقد تكون المستنقعات من وجهة النظر البشرية ، من مناطق العزلة والتقوقع ، التي تتجمع فيها وتحتوى من وراثتها بعض الجماعات ، وهى التى تحس ضعفاً وتستشعر أمن الاعتصام بها .

والسؤال الذى يفرض نفسه بالقطع ، هو هل تستطيع المستنقعات أن تمنح المساندة للحد السياسى ، وإن تصنع الاطار الذى يؤكد الفصل بين وحدتين سياسيتين ؟ والواقع أن قدرة المستنقعات على توقيف الحركة أو عرقلتها قد تكسب الحد قدراً من المساندة والمنعة . ومن الجائز أيضاً أن تضع المستنقعات وحدة سياسية منهما ، فى منعة ومأمن من خطر وتقول ، الوحدة السياسية الأخرى . ونضرب لذلك مثلاً بالدور التى قامت به المستنقعات التى كانت تفصل يوماً بين روسيا وروسيا الشرقية ، وما كان من أمر المنعة التى حالت دون تقدم القوات الروسية عبرها لغزو بروسيا ، فى اثناء الحرب العالمية الأولى .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن الاعتماد على المستنقعات كظاهرة طبيعية تساند الحد السياسى وتكسبه المنعة جدير بأن يناقش ، من أجل التعرف على القيمة الفعلية لمساندتها فى ضوء الاعتبارات الآتية :

١ - أن المستنقعات كظاهرة طبيعية ليس مقدار لها صفة الاستقرار أو الاستمرار . ذلك لأن وجودها مرهون بالعوامل ، التى تشترك فى ركود وتجميع المياه على سطحها . كما أن هذا السطح معرض لأن تتغير مساحته من فصل إلى فصل ، ولأن يتغير عمق الماء فيه من موسم إلى موسم آخر . بل قد تتعرض لأن تجف فى فصل الجفاف ، أو ما يشبه الجفاف فى موسم معين ، وبشكل يؤثر على حجم المساندة التى تكسبها للحد السياسى ، فى مجال الفصل بين وحدة سياسية وأخرى .

٢ - أن المستنقعات كظاهرة طبيعية تمثل تجمعاً للماء الراكد ، الذى قد يحمل معنى من معانى الأضرار بمصالح الانسان وصحته ، وقد تتطلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية التخلص

من تجمع هذا للاء الراكد ، وتجفيف المستنقعات بقصد تجنب الأضرار
المرتبة عليها ، أو بقصد استصلاح الأرض واستخدامها .

وما من شك أن مثل هذا الاتجاه الذي يمثل صورة من صور فرض
المشيئة البشرية على الظاهرة الطبيعية ، يعنى بالضرورة إخفاء معالمها
بالكلية ، والتخلص من وجودها ، ومن كل الأضرار التي تلحقها
بالانسان . عندئذ يفقد الحد السياسى المساندة ، التي كانت تكسبه
معنة ، وقدرة فى أداء وظيفته ، فى مجال الفصل بين وحدتين
سياسيتين .

ومهما يكن من أمر فإن الظاهرة الطبيعية هذه من شأنها ، أن
تعرض قيمتها الفعلية لأن تتأثر بفعل عوامل طبيعية ، أو بفعل
الانسان نفسه ، لا يمكن أن تكون السند الأمثل أو المناسب للحد
السياسى ، فى أداء دوره ووظيفته .

* * *

وبعد تلك انماط متباينة من المظاهر الطبيعية ، التي ترتبط
بشكل السطح وطبيعة الصور التضاريسية التي يتضمنها ، يلجأ إليها
الانسان ويعتمد على مساندتها فى رسم الحد السياسى ، الذى يفصل
بين الوحدات السياسية . ويجب علينا من أجل تقييم حقيقى لكل
ظاهرة منها ، ومن أجل تقييم حقيقى للحد السياسى ، الذى يستند إلى
ظاهرة من المظاهر ، أن نلم بحقائق كثيرة ، وأن نضع فى تقدير
جملة العوامل التي تتصل من قريب أو بعيد بالمساندة التي تكسبها
الظاهرة التضاريسية للحد فتمكنه من أداء وظيفته أداء حسنًا .. وهذا
معناه أن نبتعد قدر الإمكان عن القواعد والأحكام العامة ، لأنها قد
تكون مضللة ، أو قد لا ترقى إلى حد التعبير الدقيق أو التقييم الواقعى
للحد السياسى ، والظاهرة التضاريسية التي يستند إليها .

* * *

ويمكن للبحث أن ينتقل بعد ذلك إلى دراسة مظاهر طبيعية أخرى

لكى يتبين حجم وطبيعة المساندة التى تكسبها للحد السياسى .
وترجع هذه الظواهر الطبيعية فى جملة أو فى جملة مقوماتها
الأصلية الى ما يتصل بخصائص المناخات ووصف كل عنصر من
عناصره الرئيسية . وتتمثل هذه الظواهر الطبيعية التى نعيشها فى
الصحراء مرة ، وفى الغابات الموحشة الكثيفة مرة أخرى .

الصحراء :

تمثل الصحراء مساحات متفاوتة ، تنشأ نتيجة طبيعية لخصائص
مناخية تفرض عليها الشح والتقتير . وقد تكون الصحراء حارة ، أو
تكون باردة ، ولكنها فى كل حال تتسم بالفقر الشديد ، فيما يمكن أن
يعول الحياة بصفة عامة ، ويهمن أن نشير الى أنها تتميز بما يلى :

١ - كونها فقيرة فيما يحتمل أن يسقط عليها من أمطار طوال
العام . وما من شك أن نقصان كم المطر السنوى يهبط الى أقل ما يمكن
أن يعول صورة من صور الحياة المطمئنة . ويتسم سقوط المطر
الخفيف بصفات أخرى تقلل من قيمته الفعلية . فهو معرض أن يتغير
كمه من عام الى عام ، بالزيادة أو النقصان بنسبة تقدر بحوالى ٥٠٪
من كمية المطر السنوى . كما أنه لا يكاد يسقط منتظماً فى فصل
محدد أو فى موسم معين . وقد تنساب الكمية السنوية الهزيلة فى رخة
شديدة ، يضيع كل أثر لها تحت تأثير كل عامل آخر يشترك فى فرض
الشح والتقتير .

٢ - كونها تمثل أرضاً عارية من النمو النباتى الطبيعى ، الذى
يعبر عن الغنى والثراء . والتدهور والفقر الذى تنطق به الصورة
النباتية ، وهو نتيجة طبيعية لعوامل المناخ ونقصان كم المطر على وجه
الخصوص . ونشير الى أنه إذا كثر ثمة نمو ، فإنه لا يكون إلا فى أعقاب
رخات المطر غير المنتظمة . ويكون بالطبع نمواً سريعاً تزدهر به صفحة
الأرض . ومع ذلك فإنه مثلما يكون النمو والإزدهار سريعاً ، يكون
الذبول والفناء سريعاً . ومن ثم تبدو الأرض فى معظم السنة عارية .
وهذا معناه أننا فى الصحراء نفتقد كل الموارد ، التى يمكن أن

يستخدمها الإنسان ، من المصادر التي تتضمنها الصور النهائية الطبيعية .

وتؤدي هاتان الصفتان اللتان تشتركان في تأكيد الشح وال فقر ، وصولاً إلى حد الجوع في الصحراء ، وإلى التأثير المباشر على إمكانية الحياة . ولا يكاد يعيش الإنسان فيها إلا في مواقع محددة يعتمد فيها على سحب الماء من الآبار . ومن ثم تكون الحركة فيها مقيدة ، بمقدار ما يتوفر فيها من موارد الماء على مسافات معينة . وانطلاقاً من الفهم الكامل لذلك كله تكتسب الصحراء القدرة التي تستطيع أن تحقق بها الفصل بين لرض وأرض . ذلك إنها - كما قلنا - تصنع الحاجز ، الذي يكون أمر المرور فيه واختراقه أمراً صعباً .

ويمكن القول أن المرور والحركة في الصحراء ، تلتزم بموارد الماء كما تلجأ إلى الوسيلة التي تستطيع أن تتحمل مشقة الرحلة ، وكل الشح الذي يحيط بها . ويمكن أن نلتقط النموذج الرائع من الصحراء الأفريقية الكبرى التي تنتشر على مدى واسع بين خطي عرض ١٥° ، ٣٠° شمالاً . وتقوم هذه الصحراء بدور الفصل ، بين الأرض ذات المطر الشتوي في ظهير البحر المتوسط ، والأرض ذات المطر الصيفي في النطاق السوداني . وقد كان المرور فيها رهناً بدخول الجمل إليها ، وانتشار استخدامه ومتحسس المواقع التي يتوفر فيها مورد الماء ، الذي يسد الحاجة في كل مرحلة من مراحل الحركة والمرور فيها ، طلباً لاختراق حاجز المسافة .

وتستطيع هذه الخصائص كلها أن تساند الحد السياسي ، وأن تكسبه قدرة على الفصل بين وحدة سياسية وأخرى . وتزداد هذه المساندة مع علمنا بالنقص الهائل في حجم السكان في مساحات الأرض الصحراوية ، التي يمر بها الحد السياسي .

ومع ذلك فإن مثل هذا الحد السياسي ، لا يستطيع في معظم الحالات أن يقف في وجه احتمال الحركة ، إذا أراد الناس في الصحراء ، أو على هامش الصحراء ، الانتقال في إطار حركة فصلية سعيًا وراء

العشب ، أو مورد الماء . ونفسر بذلك مثل بتحركات العبادية والشاريين من قبائل البجة ، عبر الحد السياسي بين مصر والسودان ، بدون قيد أو بدون مراعاة لمعنى الانتقال ، من سيادة دولة الى سيادة دولة اخرى .

وثمة نموذج آخر يعبر عنه انتقال القرعان من اصحاب الابل في تشاد ، الى ارض الجزو في شمال دارفور ، في موسم معين سعياً وراء العشب الأخضر الطيب . وهم عندما يعبرون الحد السياسي بين تشاد والسودان ، لا يدركون معنى هذا الانتقال . إلا أنه يلبي حاجة القطعان من الابل وبالتالي يحقق حاجتهم الأساسية .

وهذا معناه أن الصحراء وخصائص الصحراء التي تتمثل في النقص في مورد الماء والنقص في السكان ، والنقص في حجم الاستغلال لموارد الثروة الطبيعية ، قد تكسب الحد السياسي بعض مظاهر المنعة والقدرة على اثناء وتكيفته في الفصل بين وحدة سياسية واخرى . ولكنها بعد ذلك كله لا تحول دون الحركة واحتمال عدم اعتراف الجماعات والناس بوجود الحد السياسي ، أو بالدور الذي يطلب منه أن يؤديه . ويكون عدم الاعتراف بالحد السياسي مبنياً على تعاضد حق التحرك طلباً للعيش ، على واجب القبول بالفصل ، بين سيادة دولة وسيادة دولة اخرى .

الغابات الكثيفة :

تلك صورة من الصور التي تعنى أو تعبر عن الغنى والثراء بالنمو النباتي الطبيعي . وتتألف الغابة الكثيفة من الأشجار الضخمة الكبيرة ، التي تتقارب من بعضها ، لكي تبني موحشة . وقد تسطر عليها خصائص كثيرة اخرى ، لكي تجعل من كثافة النمو فيها في الشكل الذي يعرقل الحركة فيها ، أو في شكل الذي لا يصلح إلا لاعتصام حركة الحياة للمستضعفة .

ومن ثم تتجمع هذه الصفات كلها ، لكي تكسب الغابة الكثيفة

القدرة على أن تفصل بين أرض وأرض . وهكذا يلجأ الإنسان إليها إذا ما تعذرت المظاهر الطبيعية الأخرى ، ويتخذ منها للساندة للحد السياسى فيما بين وحدة سياسية وأخرى . وما من شك فى أن حجم الكثافة لبعض الغابات فى المناطق الحارة ، كان مدعلة لأن تكسب الحد السياسى للنتعة ، ولأن تفرض الحاجز الفاصل بين الأرض فى وهنتين سياسيتين . ويمكن القول انها تقدم المساندة للحد السياسى من واقع ما يتصل بأمرين هما :

١ - أن الأشجار التى تتألف منها الغابة الكثيفة عندما تتشابك وتضفى على الصورة النباتية الطبيعية كل معنى من معانى الثراء ، تؤدي من ناحية أخرى الى حجب الضوء كله أو بعضه عن أرض الغابة ومن ثم يكون ذلك مدعلة لاقتزان الظلمة بالرطوبة ، حتى تكاد تسيطر حالة الكآبة عليها . وتلك الخصائص تطرد الناس وحركة الحياة المفتحة الناضجة بعيداً عنها ، ولا يكاد يلتصق بها إلا الجماعات المستضعفة التى تجد فيها فرصة للانطواء والعزلة .

٢ - أن الغابة الكثيفة لا تقف فى وجه الحركة للربة فحسب ، بل قل إنها قد لا تتيح للإنسان فرصة توجيه النشاط إليها من أجل استغلال الموارد الطبيعية فيها . ذلك انها الى جانب كل الصفات التى سبق الإشارة إليها قد تزخر بكل نوع من أنواع الأوبئة التى يفر منها الإنسان ، وتمثل تعدياً هائلاً لنشاطه .

ولكن إذا كانت هذه الخصائص قد اكسبت الغابة الكثيفة الوحشة ، فقرة على مساندة الحد السياسى ، فإن ثمة احتمالات لأن تفقد كل تلك الخصائص أو بعضها . ذلك أن الغابة والنمو الكثيف فيها وكل الخصائص الأخرى ، مرهونة بنمط معين من انماط المناخ ، وإن أى تغيير فى خصائص هذا النمط ، يكون كفيلاً بأن يؤثر على شكل الغابة الكثيفة ، وعلى طبيعة النمو فيها .

هذا بالإضافة الى ما قد يترتب على احتمالات التدخل البشرى ،

التي تتمثل في غزو يسمى به الناس الى إبادة النمو الشجرى فى الغابة، واستغلال الأرض والسيطرة عليها وادخالها فى إطار الاستغلال الاقتصادى المخطط ، أو التي تتمثل فى الإبادة والتخلص من النمو الطبيعى ، وفاء لخطوة موضوعة تستهدف التنمية الاجتماعية والصحية .

والمفهوم أنه فى كل حالة من هذه الحالات ، يكون التدخل البشرى قادراً على أن يحدث التغيير فى الصورة النباتية الطبيعية ، وإلى الحد الذى يقوض كل قدرة لها على مساندة الحد السياسى وتأكيد منعبته . وظاهرة طبيعية هذا شأنها ، يحتمل أن تفقد مقومات وجودها وخصائصها بتأثير التغيرات المناخية ، أو بتأثير الانسان ونشاطه ، لا يمكن أن تكفل المساندة المستمرة للحد السياسى . ذلك إنها قد تتحول بين يوم وليلة ، الى الشكل الذى يفتقد فيه الحد السياسى ، كل مساندة تعينه فى أداء وظيفته فى الفصل بين وحدتين سياسيتين .

* * *

ومهما يكن من أمر ، فإن الحدود السياسية التي تكون بمثابة الإطار الذى يحدد مساحة وإمتداد وشكل الوحدة السياسية تجد فى كثير من المظاهر الطبيعية خصائص تستند اليها فى أداء وظيفتها . ومع ذلك فإن ظاهرة طبيعية بعينها لا تكون لها القدرة الكاملة ، ولا المستمرة ، التي تستطيع أن تساند بها الحد السياسى ، وأن تكسبه المنفعة والقدرة على تأكيد الفصل بين الوحدات السياسية . ذلك أن عوامل كثيرة قد تفرض التغيير والتحول ، وبشكل يقلل من القيمة الفعلية للمظاهر الطبيعية ، ومدى مساندتها للحد السياسى . وتتمثل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر فيما يلى :

١ - تقدم ونمو المواصلات نمواً هائلاً ، وما يترتب على ذلك من نتائج اكسبت الانسان مرونة فى الحركة والانتقال ، امثالاً لارادة حركة الحياة ومصالحها الحيوية المباشرة فى الحرب والسلم معاً .

٢ - زيادة حجم النشاط البشرى بصفة عامة ، وما يخص التبادل

التجارى ، والتجارة بين الوحدات السياسية بصفة خاصة ، وما يترتب على ذلك كله من تشابك المصالح ، والاحتكاك المباشر أو غير المباشر فيما بينها .

٣ - زيادة حجم السكان فى العالم بصفة عامة ، وزيادة حجم السكان فى كل وحدة سياسية بالشكل ، الذى قضى على ما كان من أمر الكثافات القليلة قرب المواضع التى تمر بها الحدود السياسية . وما من شك فى أن زيادة الكثافات قرب الحدود السياسية ، تزيد معها فرصة النشاطات البشرية والاحتكاك ، المترتب على قيام المصالح المشتركة والمتشابكة واحتمالات المنافسة عليها .

٤ - نمو الروح القومية نمواً هائلاً ، الى الحد الذى حدا بالناس الى رغبة ملحة فى التجمع حول النويات الأساسية ، التى نمت من حولها تلك القوميات فى لوطانها . وهذا فى حد ذاته تسبب فى تغيرات أساسية فى اتجاهات الولاء ، الذى يحس فيه الناس بالوطن والتراب ، الذى ينتمون له . وكما من ولاء وتطلع قومى كان سبباً فى تقويض الحدود ، وفقدانها لكل قدرتها على صنع وتأكيد الفصل بين وحدتين سياسيتين .

وهذا فى حد ذاته ، يصور لنا أن الحد السياسى يجب أن يتناسق مع أهداف الناس ورغباتهم ، لأن استقرار الدولة ووجودها هو أولاً وقبل كل شئ ، من صنع واقع يتحمل بالناس ومصالح الناس . ومن ثم تتصور الحدود التى تستند الى المظاهر البشرية ، وهى أكثر وفاء بحاجة الأمن والاستقرار للوحدات السياسية ، وأكثر استجابة لما يحقق ويكفل مصالح الناس . وينقلنا ذلك الى مناقشة النوع الثانى من الحدود وهو الحدود البشرية .

الحدود البشرية :

ونقصد بهذا النمط من أنماط الحدود تلك التى ترسم لكى تضم وتلم شمل كل الناس ، الذين تجمعهم أواصر معينة تشدهم وتستقطب

ولاهم ، الى الفكرة التى نمت حولها الوحدة السياسية . وهذا معناه أنها الحدود التى تضع فى اعتبارها الانسان أولاً وقبل كل شئ . وهى التى تتناسق مع كل الحقائق التى تشترك فى صنع الواقع التكنولوجى والحضارى والاجتماعى والاقتصادى ، وتستجيب لطلعاته القومية (١) والوطنية (٢).

هذا ويرى الكثيرون أن مثل هذه الحدود كفيلة بأن تصنع الفاصل الواقعى ، بين كيان بشرى معين ، وكيان بشرى آخر ، فى وحدتين سياسيتين . ذلك أنها تستجيب لكل الدوافع التى ألفت بين جموعه المترابطة ، كما أنها تضمن مصالح الناس وتعلق آمالهم بالأرض والتراب . بل لقد يكون هذا الحد السياسى ، أفضل من أى حد فى الفصل ، بين الدولة القومية والدولة القومية الأخرى .

ويرى هؤلاء من ناحية أخرى أن التناقض بين الحد السياسى والواقع البشرى يكون مدعاة لقيام المشكلات ووضع الجذور العميقة لها . وذلك أن رسم الحد السياسى الذى يطلب منه الفصل بين وحدة سياسية وأخرى ، ليس مطلوباً منه الفصل بين أرض وأرض ، بقدر ما يطلب منه الفصل بين الناس والناس فى كل منهما . وإذا لم يرسم الحد السياسى لكى يراعى الواقع البشرى والتجانس بين الناس من كافة الوجوه ، يعنى أحد احتمالين ، ويتسبب كل منهما فى خلق مشكلة .

وقد يكون الحد السياسى فى الاحتمال الأول مدعاة لاضراج أو إبعاد قطاع من الناس خارج الوحدة السياسية ، فيعيشون فى الوحدة المجاورة وقلوبهم وأحاسيسهم وولاهم معلق ومشدود من وراء الحد السياسى ، الى ما يصنع الترابط والتعاطف بينهم وبين الناس ، فى الوحدة التى أخرجهم الحد السياسى منها .

ونضرب لذلك مثلاً بالحد السياسى بين السودان ولريتيريا ، والذى

(١) الانتماء القومى ، يعنى الانتماء للقوم والأهل .

(٢) الانتماء الوطنى ، يعنى الانتماء للوطن وترابه والتراث الذى يحتويه .

أخرج قطاعاً من قبيلة البنى عامر ، ومزق أرضهم ولم يراع الترابط الذى يشد الناس كوحدة بشرية . وما من شك فى أنهم يعيشون فى أرتيريا ولقويهم معلقة بالوطن الأم الذى يضم اليجلة ، ويتربطون معهم بأكثر من سبب من أسباب الترابط .

ويكون الحد السياسى فى الاحتمال الثانى مدعاة لضم قطاع من الناس ، فى اطار الوحدة السياسية ، وهم غير متجانسين أو ملتصقين مع الكيان البشرى فيها . ويعيش هذا القطاع باحساس القريب ، وقلبه وعقله وأحاسيسه معلقة بالوطن والناس ، فى الوحدة السياسية المجاورة . وما من شك أن التجانس والتناسق بينهم وبين الناس فى هذه الوحدة السياسية المجاورة ، هو الذى يشد ولاهم إلى الاتجاه المضاد فيما وراء الحدود .

ونضرب لذلك مثلاً بما يكون من أمر احساس الفرنسيين الذين يعيشون فى الالزاس واللورين عندما تضم إلى ألمانيا . ذلك أنهم يعيشون فى غير انسجام مع الكيان البشرى الألمانى . ويكون الولاء كله مشدود فى اتجاه الوطن الأم فرنسا .

وكم من مشكلة كان السبب فى خلقها وتفجزها رسم الحد السياسى بشكل من الأشكال ، التى تؤدى إلى أن تتضمن الوحدات السياسية اقلية . ويتسبب احساس الأقلية التى تحس بموجبها أنها منزوعة من الوطن والكيان الأم قسراً ، فى نتائج خطيرة ومشكلات شديدة التعقيد.

ويمكن القول بعد ذلك كله ، أنه ربما يكون عدم التناسق بين الحد السياسى الذى يصنع الاطار للوحدة السياسية ، والحدود البشرية^(١) لها نتيجة لأنها لم تصل بعد إلى حد النضج ، الذى يبنى على قدر كبير

(١) تبدو الظاهر البشرية ، سواء كانت دينية أو لغوية أو اجتماعية أو اقتصادية ، وهى مكتسبة . ومن شأن الظاهرة المكتسبة أن تكون قابلة للتغير ، من وقت إلى وقت آخر .

من الملاءمة بين ما يشبع حاجاتها القومية ، وما يشبع حاجاتها الاقتصادية. وربما تسبب عدم التناسق المشار اليه ، فى قلق وعدم استقرار يغرق الوحدة السياسية فى مشكلات سياسية متنوعة . وذلك أن الحدود السياسية وإن كان مطلوباً لها المنفعة ، ومطلوباً منها الوفاء بالأغراض الاستراتيجية ، إلا أن ذلك كله لا يستطيع أن يصنع السلام ويؤدى اليه. والسلام والاستقرار مرهون بعدم وجود المشكلات التى تعاني منها الدولة بصفة عامة .

وحدود سياسية لا تتناسق مع الواقع البشرى - كما قلنا - ولا تضع هذا الواقع فى اعتبارها ، تؤدى الى انماط من المشكلات التى تتفجر أو التى تجعل وجودها مشحوناً بالخطر . ومع ذلك فإنه ليس سهلاً أن يكون الواقع البشرى^(١) رائداً فى رسم الحد السياسى . ولكن إذا ما قدر له أن يصنع المساندة - التى يركز اليها الحد السياسى - فإنه يجنب الوحدة السياسية والكيان البشرى فيها ، قدر كبيراً من المشكلات والتعقيدات ، التى تستنزف جهداً كبيراً ، وتثير القلق والمتاعب .

الحدود الهندسية والملكية :

وهذا نمط ثالث من أنماط الحدود السياسية ، التى تصنع اطاراً لا يستند الى واقع طبيعى أو الى واقع بشرى . وما من شك انها حدود ترسم على شكل الخطوط المستقيمة ، لتصنع الفاصل والاطار بين وحدة سياسية وأخرى . وربما كانت لكى تمتد على المحور العام الذى يتابع خطاً من خطوط الطول ، أو خطاً من خطوط العرض . ولكن ذلك وحده لا يستطيع أن يكسب الحد مساندة ومنعة أو قدرة على أداء الوظيفة التى يقوم بها^(٢) .

(١) الواقع البشرى واقع عريض لا يقف عند حد التطلعات القومية وحدها ، بل يمتد الى أبعد من ذلك لكى يركز الى كل ما يهم مصالح الناس .

(٢) لا يؤمن هذا الحد السياسى سوى بالمنفعة الشرعية ، التى تجسد الاتفاق بين دولتين على ترسيم الحدود .

وقد يكسب الحد الهندسى الوحدة السياسية شكلاً منتظماً . ولكن ليس الشكل المنتظم وحده ، هو المطلوب لكي يكسبها دعماً واستقراراً . ولا تتأتى المنفعة وأداء الوظيفة عندئذ إلا من خلال المعاهدات والمواثيق التى تقبل بها الدول والوحدات السياسية قبولاً كلياً . وإفتقاد هذا القبول ، أو الاضطراب لقبوله تحت تأثير ضواغط معينة ، يجعل هذا الحد أوهى من خيط العنكبوت .

وتتضمن الخريطة السياسية للوحدات السياسية فى العالم ، نماذج رائعة تعبر عن هذا النمط . فالحد السياسى الذى يفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، يمتد الى الغرب من البحيرات العظمى على محور عام من الشرق الى الغرب مع امتداد خط العرض ٤٩° شمالاً . كما تلتقط النموذج مرة أخرى من بعض الدول العربية ، كذلك الحد السياسى الذى يفصل بين مصر والسودان ، أو الذى يفصل بين الجزائر ومالى ، أو الذى يفصل بين الأردن وسوريا والعربية السعودية .

ورسم مثل ذلك الحد السياسى الذى نفتقد فيه الظاهرة الطبيعية أو الظاهرة البشرية ، التى تكسبه منعة ومساندة ، لا يكاد يخضع إلا للاتفاق بين الأطراف المعنية ، التى تتفق عن اختيار خط معين يوضع على الخريطة . وتساند للمواثيق والمعاهدات بين الوحدات السياسية هذا الحد ، وتكسبه شرعية دولية . ونستطيع أن نتبين استخدامه فى حالتين هما :

١ - فى الدول التى كان وجودها حديثاً فى الأرض الجديدة ، فى كل من أمريكا وأستراليا . وربما كانت المسألة برمتها ترجع الى أن الناس الذين يعيشون فى هذه الأرض ، وارتبط وجودهم بنشأة وحدات سياسية فيها من المهاجرين . ومن ثم لم يكن التراب وطناً يرتبطون به ارتباطاً عاطفياً ، وكان وضع الحد هو من قبيل الفصل ، دون أن يتعارض ذلك مع عواطف أو أحاسيس أو تراث . وربما كانت سعة الأرض والتدخل السكانى فى فجر النشأة المبكرة لهذه الوحدات ،

مدعاة لأن يكون الحد السياسى الهندسى ، الذى يكاد لا يتعارض مع مصالح الناس المهاجرين فى تلك الوحدات السياسية .

٢ - فى الوحدات السياسية التى فرضت عليها الحدود السياسية، كصورة من صور الخضوع والاستكانة للتيارات الاستعمارية وتفولها والمنافسة فيما بينها . فالحد السياسى بين مصر والسودان قد فرضته السياسة البريطانية ، فى وقت لم تكن مصر ، ولم يكن السودان ، يملكان حق تقرير المصير لكل منهما . وفى بلاد الشام نموذج آخر من الحدود الهندسية التى وضعت بما يتجاوب مع الرغبة فى تمزيق الوطن من ناحية ، وربما يتجاوب مع المنافسة بين بريطانية وفرنسا فى السيطرة ، والتسلط على هذه الأرض العربية من ناحية أخرى .

وإذا كان الحد السياسى الذى يرسم على هذا النحو ، لا يتسبب فى مشكلة بين الدول الحديثة فى الأرض الجديدة لأنه - كما قلنا - لا يتعارض مع ترابط الناس وتعاطفهم مع التراب ، فإنه قد يكون مدعاة لمشكلات بالنسبة للدول المستقلة حديثاً فى افريقية ، والتى تفرض عليها، ذلك أنه فى مثل تلك الحالة ، تكون الحدود السياسية متناقضة جملة وتفصيلاً، مع الواقع البشرى فى هذه الدولة .

والحدود السياسية فى أرض الشام مثلاً ، التى فرضت لى تنشأ سوريا ولبنان والأردن وفلسطين هى من قبيل ما يمزق الأرض ، ويفتت الكيان البشرى . وكم من مشكلات يمكن أن تبنى على نتائج التمزيق الذى يهلهل الأرض والناس معاً ، ويجهز على كل سبب من أسباب التراب والتكامل والتعاطف ، بين الناس والتراب فى الوطن العربى الكبير.

بل ولقد يكون ذلك التمزيق نقطة انطلاق أساسية فى مجال متابعة كل الخطوات ، التى كانت تتحرك عليها الاطماع الصهيونية ، منذ أن كانت حلماً فى ضمير الأوهام ، الى أن أصبحت حقيقة استطاعت أن تسلب الأرض فى فلسطين ، من أصحابها الشرعيين.



وهكذا تكون الحدود السياسية التي تحدد الشكل العام ، الذى تكون فيه المساحة التى تفرض الدولة عليها السيادة ، غاية فى الحساسية . تلك أنها قد تثير المشكلات بينها وبين جيرانها ، لو استشعرت الدولة بها وكأنها القيد الذى يحرمها من الوصول الى ما يسمى بالمجال الحيوى لوجوبها . كما تثير المشكلات لو أنها وضعت بالشكل ، الذى ينتزع بعض الناس الذين ينتمون إلتزام اصولياً للبناء البشرى فيها .

والمجال الحيوى للدولة ، سواء كان لحساب مصالحها الاقتصادية أو لحساب مصالحها الأمنية أو لحساب مصالحها القومية ، يمثل أمراً جوهرياً ، يستتفر فيها العداء للدول المجاورة ، ويجسد روح العدوان فى سلوكها الدولى . وفى اعتقادى أن الدولة التى تستشعر الحرمان من حق السيادة على مجالها الحيوى ، لا تكف عن المطالبة بهذا الحق . بل لعلها تتحين الفرصة لكى تنقض بالعدوان على جيرانها ، لكى تنتزع وتدخل فى حوزتها كل أو بعض الأرض ، التى تتحقق بها السيطرة على هذا المجال الحيوى .

ثانياً - المقومات البشرية للوحدة السياسية :

تتصل هذه المقومات اتصالاً مباشراً ووثيقاً بالكيان البشرى ، فى الوحدة السياسية . وهذا معناه أننا بصدد دراسة تهتم بالناس الذين يتجمعون على أرض الوحدة السياسية ، ويدينون لها بالولاء المطلق ، ويتألف منهم قوامها الحى ، وصاحب السيادة عليها.

وهكذا ندخل الكيان البشرى فى دائرة اهتمامنا على اعتبار أنه يشمل الجموع التى يتألف منها المواطنون . ويكون من أهم الأهداف أن تكشف الغطاء عن درجة التجانس بينهم ، ومقدار الانسجام والتناسق ، الذى يجعل ولائهم سنياً وقاعدة أصيلة وقوية لوجود الوحدة السياسية . كما يكون من أهم الأهداف أيضاً أن تكشف الغطاء عن

القيمة الفعلية للناس ، وعن قدراتهم على بذل الجهد فى استغلال
مصادر الثروة المتاحة ، بما فى ذلك من تقويم لهذه القدرات على وضع
واسلوب وكيان ومكانة الوحدة لسياسية ، من وجهة النظر الاقتصادية
والاجتماعية .

وهذا معناه أن نعجم عود الكيان البشرى فى الدولة ، وأن نتعرف
عليه من زاويتين مختلفتين تماماً .

وتدعونا الزاوية الأولى الى دراسة الكيان البشرى بأسلوب
الاثنوغرافيا ، لكى نحيط علماً بما يتصل به من حيث السلالة والجنس
، ومن حيث اللغة والدين ، وغير ذلك من الأمور التى تصنع من تجمع
الناس وتربطهم فى الدولة أمة أو شعباً ، يضمحلها الولاء وحسن
الانتماء ويستشعر الأمن فى أحضانها .

وتدعونا الزاوية الثانية الى دراسة الكيان البشرى بأسلوب
الديموجرافيا ، من أجل تقييم حقيقى لحيوية الوحدة السياسية ،
وتقويم فعلى للقوى العاملة فيها ، ودرجة الاستجابة التى تتحقق بها
كل أوجه الدعم لوجودها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى
مجتمع الدول .

وهذا معناه - بعد كل ذلك - أن نعجم عود ترابط الناس ، لكى
يوجد الكيان البشرى ويتجمع شمله فى الدولة ، وأن نتبين تفاعلهم
ونشاطهم وحيويتهم ، وهو الذى يصنع المقومات البشرية للوحدة
السياسية .

وقد نستكشف من خلال ذلك أيضاً مدى الانسجام بين الناس
والأرض ، ومدى تعلقهم بالتراب ، وحرصهم على شرف سيادته . كما
نستكشف مبلغ الانسجام والتناسق بين جموع الناس ، بوصفهم أمة
أو شعباً وشركاء فى حق السيادة فى الأرض . وهذا الانسجام للزوج
هو الذى يقدم للتقييم الأمثل للمقومات البشرية ، ويكشف عن أصولها
المتينة .

ترابط الناس في الكيان البشرى :

يتضمن قيام وحدة سياسية معينة التعبير عن تجمع قطاعات من الناس . ولا يمكن أن يكون التجمع البشرى في بناء الدولة تلقائياً أو بطريقة اعتباطية^(١). بل أن ثمة ما يؤلف بينهم ، ويلزمهم بالسعى الحثيث الى خلق الكيان المادى للوحدة السياسية . ثم هو يلزمهم بالمحافظة عليها في الوضع ، الذى يحقق أهدافهم وأغراضهم . وما من شك في أن هذا التجمع يكون مستنداً الى روابط تشد الناس ، وتدخلهم في دائرة محددة تستقطب ولاهم .

ونذكر من هذه الروابط الاشتراك في اللغة والدين وأسلوب الحضارة ونمط الحياة ، بما يكفل وحدة في الفكر ووحدة في الوعاء ، الذى يحتوى ذلك الفكر . وهذا معناه أن بعض العوامل من شأنها أن تفجر فكرة ، وتكون لها قوة الاستقطاب ، لكى تجمع وتؤلف بين الناس . وهذه الفكرة^(٢) التى تستقطب وتستهوئ أئمة الأمة أو الشعب هي بذاتها التى تؤدي بهم الى خلق الوحدة السياسية ، التى تحتويهم وتلم شملهم .

(١) يتمثل التجمع التلقائى أو الاعتباطى في نماذج كثيرة من دول ، لم شملها النشاط الاستعماري . ومع ذلك فهو تجمع نفتقد فيه العامل أو الفكرة التى تشد الناس ، وتستقطب الولاء نحو وجوبهم فيه .

(٢) تتفاوت العوامل التى تفجر هذه الفكرة . فقد تكون عوامل طبيعية ثابتة ، لا تتغير ، تفرسها خصائص الأرض . وقد تكون عوامل بشرية قابلة لأن تتغير . ومن ثم تكون الفكرة المبنية على عوامل طبيعية أكثر ثباتاً وصموداً في استقطاب ولاء الناس ، وفي تلاحم لبنات البناء البشرى . أما الفكرة المبنية على عوامل بشرية قابلة لأن تتغير ، فهي أقل صموداً في استقطاب ولاء الناس . بل أن انطفاء الفكرة وضعفها ، يتسبب في تفكك لبنات البناء البشرى ، عندما تستقطب ولاء فكرة أخرى أكثر لمعاً وريقاً . وهذا معناه أن العوامل البشرية تفجر انماطاً متعددة من الأفكار وتصطنع أنواعاً متباينة من النوايات ، التى يلتئم حولها شمل البناء البشرى ، ونذكر منها الفكرة القومية والفكرة الاقتصادية والفكرة الدينية .

ونستطيع أن نضرب لذلك مثلاً بما كان من أمر العوامل ، التى جمعت الناس على جانبي النيل الأدنى منذ وقت بعيد ، واستطاعت أن تجعل من تلك الروابط التى لمت شمل الناس ، دعامة يرتكز عليها قيام الوحدة السياسية التى عرفت باسم مصر . وهكذا تكون هذه الروابط مهمة وملحة ، لأنها هى التى تضع للكيان البشرى فى دائرة الحرص على الوحدة السياسية ، التى تلم شمله وتتجاوب مع مصالحه .

وقد نجد النماذج التى ظهرت فيها وحدات سياسية كبيرة ، لم يترابط جموع الناس فيها بروابط محددة يحرصون عليها ، لو تؤلف فيما بينهم . ومن ثم كان وجودها مرتبطاً بأمال وكفاح وقدرات قطاع متجانس ومتراپب فيها . وحتى إذا ما ضعف هذا القطاع أو تدهور نشاطه ، تمزقت أوصال الوحدة السياسية . ويكون التمزق نتيجة طبيعية لعدم توفر الكيان البشرى المترابط ، الذى يحرص على وجود الوحدة السياسية ، ويحيطها بسياج متين من ولائه وحرصه .

وتعطى امبراطوية الاسكندر نموذجاً رائعاً من هذه النماذج للوحدات السياسية ، التى احتوت جموع من الناس لا يؤلف بينها تجانس ، ولا تربط بينها روابط معينة . ومن ثم كان وجود هذه الدولة مرهوناً بكفاح فئة معينة . فإذا ما انهارت هذه الفئة تمزقت الدولة ، وتبدد الجهد الذى بذل فى سبيل خلقها وجمع الناس فيها .

وهناك نماذج أخرى لوحدات سياسية هائلة ظهرت فى العصور الوسطى ، ولت شمل الناس باسم الدين ، وجعلت منه وحدة الرباط بين أجزائها . ويمكن القول أن هذا الرباط لم يكن وحده القادر على أن يشد الناس ، وأن يصنع منهم الكيان البشرى المتماسك . وربما كانت المتناقضات بين الناس أقوى بكثير من ذلك الرباط أو التجمع . ومن ثم كان مصيرها التمزق والتفكك ، عندما ضعفت سلطة القطاع من البشر المتجانس المترابط ، الذى أقام الصرح العظيم وأولاه عناية ، فى مثل هذه الدول فترة طويلة .

هذا ويجب أن ندرك أن السلالة والجنس توسع وأكبر من أن تخلق ،

أو أن تظاهروا وتساند الترابط بين الناس ، بل أن مثل هذه الروابط والاندماج بها قد تنتهي إلى تميز عنصرى بغيض ، يضعف الوجود الكامل والمتكامل للوحدة السياسية .

والمفهوم أنه إذا ما كانت السلالة والجنس تربط قيما بين الناس ، فإن ليس فيها من ناحية أخرى ، ما يوحي بنمط من أنماط التجانس والتناسق في الجموع البشرية من حيث اللغة ، أو من حيث أسلوب الحياة ، أو من حيث جملة المفاهيم التي تؤلف بين الناس ، وتجعل منهم شعباً أو أمة .

وقد نجد من السلالة الواحدة جموع ، فرقت بينهم العوامل البيئية ، واختلفت لغاتهم . ومن ثم يكون عدم التناسق منبثقاً من واقع الاختلاف في الوعاء الذي يسع ويصور فكر كل جماعة منها . وقد نجد من السلالة الواحدة أيضاً جموعاً من الرعاة الذين يمثلون سفاحين للحضارة المادية ، ويضمرون العدواة والكراهية للاستقرار . ونجد جموعاً أخرى من الزراع ، الذين يأخذون بكل سبب من أسباب الحضارة المادية ، ويشتركون في بناء صرحها الكبير .

وليس من المعقول أن يترتب على الاتفاق في الانحدار من سلالة واحدة تجانساً أو تناسقاً أو انسجاماً ، بين هذه الجموع البشرية التي تعيش في تناقض شديد ، من حيث أسلوب الحياة وجملة المفاهيم التي تصنع أطارا لكيانهم . ثم يجب أن نخضيف إلى ذلك كله الايمان بأن الحديث عن السلالة والجنس حديث خرافة ، ولا يكاد يمت للواقع المعاش بصلة يستند إليها . ذلك أن طبيعة التحركات البشرية والاتصالات تنفي وتقف ضد كل تصوير وإدعاء بالنقاوة الجنسية .

وهذا معناه أن الاختلاط بين البشر ، وعلى أوسع مدى ، قد أزال كل احتمال للنقاوة الجنسية . بل قد نفتقد التناسق السلالي المجرد بين معظم الجماعات حيث تسربت الدماء واختلطت الصفات . ومن ثم كان الاختلاط مدعاة لنتائج هامة ، حتى أصبح بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها وذابت معالم كثيرة من صفات السلالات ، والتي أخرجت من هذا

الصهيير صورا جنيبة للناس والجموع البشرية .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فلا يجب أن نفهم من ذلك أننا نرفض الاهتمام بدراسة السكان ، أو الكيان البشرى فى الوحدة السياسية ، من حيث التجانس السلالى . ولكن الذى نعتيه فعلاً هو أن تكون الدراسة جادة ، من غير أن تنقيد بقيود النقابة الجنسية . ومن ثم يجب أن ننظر الى الأمر كله ، على اعتبار أن مثل هذه الدراسة تستهدف التجانس والتناسق لكثير من أى شئ آخر .

ويجب أن ننظر الى هذا التجانس نظرة واقعية ، وعلى اعتبار أنها تضع أيدينا على قاعدة ثابتة ينطلق منها الترابط ، بين لهات الكيان البشرى فى الوحدة ، السياسية . وكأن التجانس مدعاة لتركيب هيكلى متين ، يلم لطراف الكيان البشرى ، وينطلق من قاعدة ثابتة قوية . وقد يتمخض عدم التجانس بين الناس ، عن نمط من أنماط التفرقة العنصرية ، أو عن احساس باستعلاء فئة على سائر جموع الكيان البشرى .

وهذا فى حد ذاته طريق وعر ، لأنه يتسبب فى مشكلات سياسية خطيرة ، منها مشكلات الأقليات التى تهدد الكيان كله ، وتستنزف كثيرًا من قوى الوحدة السياسية ، وتقلل من أسباب الترابط بين جموع الكيان البشرى فيها . وهذا معناه أنه كلما كان التجانس قائمًا بين الناس ، كان ذلك مدعاة للتخلص من أى ما يمرض الكيان البشرى للتمزق الناشئ عن التعصب ومركبات النقص ، ومن استعلاء سلالة على سلالة أخرى .

ونستطيع أن نلتقط بالنماذج للتنوع التى تعبر عن صور من عدم التجانس وعدم التناسق ، وتكاد تنطبق كل صورة من هذه الصور عن جملة العوامل ، التى تشترك فى صنع مشكلة من المشكلات . ويكون من وراء كل مشكلة منها عدم التجانس الذى يمزق الكيان البشرى ، بعد أن يتفولت حجم الولاء الذى يستقطب الناس للنزلة ، التى قامت من حولها العولة .

وتعتبر مشكلة الزواج فى الولايات المتحدة الأمريكية عن صورة من تلك الصور ، التى تصور للتمزق الذى يفرق بين قطاع من الزواج وقطاع كبير آخر من غير الزواج . والغريب أنه رغم مرور الأجيال الكثيرة ، ورغم كل التغيرات التى لحاقت بوضع الزواج ، فإن عدم التجانس كان العامل الأقوى فى استعلاء غير الزواج على الزواج ، وفى تعميق الهوة التى صنعها التمزق فى صميم التركيب الهيكلى للكيان البشرى الأمريكى .

وتمثل التفرقة العنصرية التى كانت فى جنوب إفريقية وفى روديسيا الجنوبية^(١) صورة أخرى ، من صور المشكلات التى أدت إليها عدم التجانس بين الكيان البشرى فى كل منهما . والمفهوم أن هجرة العناصر البيضاء إليهما واستقرارهم بها كان مصحوباً بأحاسيس الاستعلاء والتفوق . ومن ثم كان ذلك مدعاة لخلل خطير فى التركيب الهيكلى للكيان البشرى . بل قل أنه أدى إلى التمزق والانفصال الحقيقى ، بين أقلية تعيش فى أسطورة التفوق والاستعلاء ، وأغلبية تعاني من وضعها غير للتكافؤ مع وضع الأقلية ، من وجهة النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كانت كل صورة من تلك الصور تنم عن مشكلة وتكشف عن وجهها القبيح ، فإن الأمر كله يبنى على عدم التجانس بين قطاعات الكيان البشرى غير للنسجم . ويبلغ الخطر مناه عندما يتأتى استعلاء وتفرقة عنصرية ، تعمق الصدع فى البناء البشرى ، وتفجر المشكلة التى يتضرر منها وضع ومكانة الدولة .

وهكذا يكون التجانس - كما قلنا - دعامة أصلية لاستقرار وتركيب هيكلى سليم ، يبعد الكيان البشرى فى الوحدة السياسية أى

(١) أصبح صوت هذه التفرقة العنصرية خافتاً بعد التحول البنى انتهى تسلط الأقلية البيضاء فى زيمبابوى.

معنى من معانى التمزق فى الداخل . ومع ذلك فيجب أن ندرك أن أمر التجانس أو عدم التجانس ، لا يقف عند حد السلالة فحسب ، بل لقد يترد الى أمور كثيرة . وقد تظهر المعتقدات الدينية المتباينة عدم التجانس ، مثلما تظهره الفروقات اللغوية والتطلعات القومية .

ومن ثم يكون عدم التجانس بين المجموع فى بعض الدول ، مدعاة لأن تتضمن الكيانات البشرية فى الوحدات السياسية ، أنواعاً متعددة من الأقليات التى تعبّر عن نمط من أنماط المشكلات . وتزج هذه المشكلات بالكيان البشرى فى المتاعب ، وتستنزف حجماً كبيراً من جهده وطاقاته . وقد يكون التفجر شديداً . وقد يكون الصدع أو الشرخ ، الذى يهدل بسببه البنيان البشرى ، وتفتك لبناته وأوصاله . ولا شئ يتسبب فى زوال الدولة وإنهيارها كلياً ، أكثر من تكفك لبنات البناى البشرى فيها .

الأقليات أنماطها ومشاكلها :

والأقلية من حيث هى عبارة عن جماعة من الناس ، التى تدخل ضمن التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى الوحدة السياسية ، ولكنها لا تكاد تنسجم أو تتناسق مع الأغلبية فى وجه من الوجوه ، التى تلم شتات الناس وتصنع منهم كياناً متماسكاً ^(١) . وفى ظل عدم التجانس ، يتفاوت ولاء الأغلبية ولاء الأقلية تفاوتاً كبيراً . وقد يتصاعد هذا التفاوت الى حد انفصال حقيقى أو تمزق شامل . ويقود هذا التمزق الدولة الى نهاية محتومة .

ومن ثم نستطيع أن نميز بين عدد من الأنماط المتباينة للأقليات . كما ينبغى أن نتبين النماذج التى تصور مدى خطورة كل نمط من هذه الأنماط ، وكيف تغرق الدولة فى حضيض المشكلات ، التى تهددها فى صميم وجودها السوى . وهذه الأنماط هى :

(١) تكون الأقلية مدعاة لاحساس قائم بصدع فى صرح البنيان البشرى ولضعف كامن يهدده .

١ - الأقلية القومية :

الأصل فى القومية التى انتشرت وشاعت كدعامة يرتكز عليها بناء الوحدات السياسية ، هى ترابط الناس من حيث اللغة ، ومن حيث الأصول والتاريخ المشترك ، ومن حيث التراث البشرى . والمفهوم أن وحدة اللغة تؤدي بالضرورة الى وحدة الفكر . كما أن الانتماء للأصول والتاريخ المشترك ، يؤدي بالضرورة الى وحدة فى العواطف والأحاسيس . هذا وتؤدي وحدة التراث الى وحدة فى المنطلق ، التى يسعى به ويتشوق اليه الطموح الجمعى للكيان البشرى كله ، فى الوحدة السياسية .

وما من شك فى أن اللغة كوعاء يحتوى الفكر ، وتعبير عنه ، كفيلا بأن تصنع أقوى الروابط بين الناس ، فى الكيان البشرى . بل لقد يترتب على الاختلاف اللغوى وحده ، تناقض شديد بين الناس ، يمتد أثره الى مسيرة التاريخ الطويل وسياقه ، والى حصيلة التراث نفسه وإنجازاته التى تحقق المصالح المشتركة للأمة .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأقلية القومية هى التى يحتويها وعاء القوم ، ولكنها لا تحس بالانتماء اليه . ولعلها تعيش مشدودة بكل وجدانها وأحاسيسها الى كيانها القومى ، التى تتعاطف معه وتنتمى له انتماء كلياً . ونضرب لذلك مثلاً بالأكراد فى العراق ، الذين هم من غير شك جزء من الكيان البشرى فى هذه الوحدة السياسية . ولكنهم عاشوا ويعيشون فى الاحساس المستمر بعدم الانتماء للقومية العربية . بل هم يرون ، ويؤكدون حقيقة التناقض الشديد، بينها وبين القومية الكردية ، التى ينتمون اليها ويعتزون بها .

وهناك نموذج آخر من كئنا الذى تتضمن أقلية من الفرنسيين ، مفروض عليها أن تؤلف مع بقية الكيان البشرى من الانجليز، كياناً متماسكاً . ولكن الواقع القومى يشعر أولئك الذين ينتمون الى الفرنسيين دائماً بأحاسيس الأقلية والانتماء . ومن ثم يكون عدم

الانسجام وعدم التناسق ، مدعاة لضعف مؤكد من التركيب الهيكلى
المكيان البشرى فى كندا .

وإذا كان ثمة خطر يهدد الكيان البشرى والوحدة السياسية ، فهو
الذى يتصل بميول الانفصال التى تسمى اليها هذه الأقلية . وربما
ساندت هذه الميول رغبة أخرى ، تتمثل فى الانضمام والترابط مع
الكيان القومى الذى تتعاطف معه ، وتنجذب اليه بكل إحاسيسها
ومصالحها . وقد تفرض إحاسيس الأقلية عليها أيضاً ، سباجاً من
الانطواء الذى يحول دون الترابط والانسجام ، مع بقية الكيان البشرى
الذى يؤلف الأغلبية .

وهذا معناه أن تعيش الأقلية القومية دائماً ، ولاتها غير كامل
للوحدة السياسية التى تحتويها . ومن ثم هى تحافظ بقدر طاعتها على
ما يحفظ لها إحساسها بالانتماء لقومية أخرى ، ولا تقبل بالانصهار أو
الاذابة ، فى الكيان البشرى القومى ، الذى تعيش معه ضمن وحدة
سياسية معينة .

ويكون الاعتزاز باللغة والوطن والتاريخ والتراث كله من وراء
الطموح ، الذى يزكى فى الأقلية ، الرغبة الملحة فى الاحتفاظ بكل الولاء
للقومية ، التى تنتمى اليها وتنحدر منها . بل ويكون ذلك أيضاً من وراء
الرفض الخفى أو العلن ، للانتماء والترابط مع الأغلبية .

ومن ثم تمثل هذه الأقلية لخطر أنواع الأقليات ، لأنها تمثل الخطر
المستمر ، على لحة الترابط بين أوصال الكيان البشرى وتماسكه ، فى
الوحدة السياسية . ولا ترضى مثل هذه الأقليات الناضجة فى وعائها
القومى بأقل من الانسلاخ من البناء البشرى والانفصال عن الدولة .

٢ - الأقلية السلافية،

وهذا نمط آخر من أنماط الأقليات المتنوعة . ويبنى الأمر الذى يضع
قطاعاً من الناس ، الذين يتضمنهم التركيب الهيكلى للكيان البشرى ،
فى إطار الأقلية ، على فروقات سلافية . ذلك أن هذه الفروقات تمثل
الأساس الذى يمزق الكيان البشرى الى قسمين . وينتمى القسم الذى

يتضمن الأقلية الى مجموعة سلالية اخرى ، غير المجموعة السلالية التي تنحدر منها الأغلبية .

وتكون هذه الفروقات مدعاة لعدم الانسجام وعدم التجانس . ومن ثم يتفاقم الأمر ، فيما لو ترتب على ذلك استعلاء من الأغلبية على الأقلية . ويؤدى هذا الاستعلاء بالقطع الى تجميع الأقلية وتضامرها ، على اعتبار أنه من قبيل المواجهة للخطر ، الذى يتهدد مصالحها ووجودها من جانب الأغلبية ، أو على اعتبار أنه من قبيل المواجهة للانتقاص من حقوق ، يجب أن تكون مكفولة لكل الشركاء فى الكيان البشرى كله .

وقد يعمق هذه الفروقات ، وما يصحبها من استعلاء وتفرقة ، الاختلاف فى المستوى الحضارى ، بين الأغلبية والأقلية . ذلك أن الاستعلاء يكون فى مثل هذه الحالة مصحوباً بالتفوق ، الذى يحققه المستوى الحضارى المرتفع الذى تستند اليه الأغلبية . وقد يترتب على ذلك نفور ونقصان فى حجم الولاء الذى تحس به الأقلية ، وتتحول الأقلية عندهذ الى معول يسعى الى هدم الكيان المادى للوحدة السياسية .

ونستطيع أن نلتقط المثل من السودان ، حيث تعبر مشكلة جنوب السودان عن الوجه القبيح لاحساس الجماعات المترنجة بأحاسيس الأقلية ، وباستعلاء تمارسه الأغلبية القوقازية . ويصنع ذلك كله ، هوة تؤكد الفصل وعدم الترابط بين الأغلبية والأقلية ، وتعتبر عن تمزق فى توليفة الكيان البشرى من الداخل ، وتقلص فى حجم الولاء نحو الكيان البشرى والكيان المادى للدولة السودانية (١) .

(١) كانت اتفاقية الحكم الذاتى فى مارس ١٩٧٢ الوسيلة التي وضعت حداً لاحتمالات التمزق . وكانت وكأنها صياغة لجسر يتخطى به البنيان البشرى فى السودان ، الهوة الفاصلة بين جموع سكاته المترابطين فى الشمال وجموع سكاته فى الجنوب وقد تفجر الموقف مرة أخرى . وانهارت اتفاقية الحكم الذاتى ، عندما اعترض سكان جنوب السودان على تطبيق القانون الاسلامى .

وثمة مثل آخر تعبير عنه مشكلة الانفصال ، التى نابت به بيافرا فى نيجيريا. ذلك أن الناس فيها عاشوا فترة فى إطار الاحساس بأحاسيس الأقلية . ومن ثم تقلص الولاء نحو نيجيريا واحتوائها لهم كمواطنين ، حتى تلاشى هذا الولاء مع اعلان الانفصال وحمل السلاح دفاعاً عنه^(١).

ومع ذلك فإنه ليس من الضروري أن تتسبب الأقلية السلالية فى إثارة مشكلة أو فى تفجير الموقف . بل قد يتحول الأمر كله الى انطواء وتقوقع الأقلية السلالية ، أو قد تستدير بظهرها للأغلبية . وتملاً الجفوة الهوة الكبيرة التى تفصل فيما بينهما. وهذا وإن لم يكن التقوقع والانطواء يثير المتاعب ، إلا أنه لا يخلو من أثر خطير ، يترتب على عدم الترابط أو عدم التكامل بين الكيان البشرى كله والوحدة السياسية .

٣ - الأقلية القومية السلالية ،

وهذا نمط ثالث من أنماط التناقض فى التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى الوحدة السياسية . وتكون الدوافع التى تصنع الفقرة والتمزق مترتبة على فروقات سلالية وقومية معاً . وهذا معناه زيادة فى التعقيد ، فيما يفصل ويميز بين أغلبية وأقلية . ذلك أن هذه الأقلية تعاني من الفروقات التى تتصل بالخصائص السلالية وما يصحبها من استعلاء وتفرقة بغيضة تمارسها الأغلبية . كما أنها تعاني من الاحساس بعدم الانتماء للأصول القومية ، التى تنتمى إليها الأغلبية .

(١) التزمت الحكومة الاتحادية فى نيجيريا بالحرب وسيلة لردع روح الانفصال والابقاء على بيافرا فى إطار اتحادها الفيدرالى . وكان نجاح هذه الخطة مبعاة لدعم رأى لفريق من الباحثين الذين يميلون القوة وسيلة لحماية البنيان البشرى من أن يتمزق .

هذا وتولى هذه الأقلية فى الوقت نفسه بولائها وعواطفها فى اتجاه يشد احساسها الى ما وراء الحد السياسى ، ويربط بينها وبين الأصول القومية التى تنتمى اليها . وليس غريباً ان يكون ذلك النفور مدعاة لاثارة المتاعب وتفجير المشكلات . ذلك ان مثل تلك الاقلية تتسم بطموح وتطلع شديد ، الى الانفصال الذى يحقق الائتلاف بينها وبين الأصول القومية والسلالية ، التى تنتمى اليها . وليس غريباً ايضاً ، ان تكون بعض هذه الاقلية من النوع القانع ، الذى يتجرع الكراهية والحقد ، ولكنه لا يلجأ الى تمرد على الأغلبية .

ونستطيع ان نلتقط المثل الذى يصور الأقلية القومية السلالية المتفجرة بالفيظ ، والحريصة على خلق المشكلة من السودان . ذلك ان الحد السياسى الذى يمر لكى يفصل بينه وبين اريتريا ، اخرج قسماً من قبيلة البنى عامر ، الى ما وراء الحد وفرض عليه السيادة الأرترية بعد ذلك . وما من شك فى أنهم يعيشون بأحاسيس الأقلية القومية السلالية . وقد تحول ولاءهم فى الاتجاه المضاد ، وعلى غير هوى الدولة الأرترية ، وما يلم شعل الكيان البشرى فيها . وهم يرمقون بلهفة واشفاق ورغبة وتطلع الى ما يعيد الترابط بينهم وبين بنى جلدتهم من قبائل البجة فى شرق السودان^(١) . وهم من غير شك مصدر قلق وإزعاج ، لأنهم يحرضون دائماً على بعث الحياة فى المشكلة التى يعانون منها . وكأنهم بذلك جسم غريب لا يستطيع ان يلتئم ، او ان يتلاءم مع الكيان البشرى الذى يمثل الأغلبية فى أرتريا .

وثمة مثل آخر لأقلية قومية سلالية غربية ، تحيا من غير ان تفجر مشكلة حادة ، ومن غير ان تزعج أغلبية الكيان البشرى فى فرنسا . ولكنها تفجر فى نفس الوقت مشكلة تواجه أغلبية الكيان البشرى فى اسبانيا . وتتمثل هذه الأقلية فى جماعة الباسك ، التى تعيش فى القطاع الوعر المضرس ، الذى يتضمن سلاسل جبال البرانس ، فيما بين

(١) انى انفصال اريتريا عن اثيوبيا الى تخفيف حدة هذه المشكلة .

الأرض الفرنسية والأرض الأسبانية. ولعل الشكل الوعر المضرس ، قد حقق لهم قسطاً من الاستقرار ، مثلما حقق لهم القدرة على الانطواء والانعزال ، عن الكيان البشرى فى كل من فرنسا وإسبانيا (١).

ومن ثم كانت أقلية قومية سلالية قانعة ، لأنها استطاعت أن تتلام مع الأغلبية فى وطن ودون أن تلتئم معها . وما من شك فى أن هذه الأقلية كانت دائماً فى الوضع الذى يحول بينها وبين الاحساس بأحاسيس الأقلية ، وما تؤدى إليه من متاعب وانقاص فى حقوق . ومن ثم لم تكن ثمة نوافع للاثارة ، أو لأن تتسبب فى خلق مشكلة ضد الأمة الفرنسية.

وإذا كان خصائص الشكل الوعر المضرس للأرض ، التى تحتويها قد كفلت لها الكيان المادى الذى يرضيها ، فإن عدم إجبارها على الانتماء القومية الفرنسية ، أزاح عنها كابوس يؤثر على ولائها للوطن الذى تعيش فيه . وهذا معناه أنه إذا كان ثمة ولاء ، فهو محصور فى كيانها كجماعة لها المقومات ، التى ترتبط بها كقومية متميزة . هذا ولابد أن يكون هذا الولاء نحو الذات القومية لا يتعارض من حيث الحجم والتطلع . مع ولائها للأمة الفرنسية ، وهى تعيش فى فرنسا .

أما فى إسبانيا التى سهلت عوامل التغيير فى المرحلة التالية لعودة الملكية ، فيبدو أن هذه الأقلية القومية السلالية من الباسك ، قد خرجت من انطوائها وأخذت فى تفجير المشكلة . وهذا معناه أنها أقصحت عن التعارض بين ولائها لوطنها الوعر ، وراثتها فى أحضان هذا الوطن ، وولائها لإسبانيا والقومية الأسبانية . ويات صوت التفجير مسموعاً . وما من شك فى أن هذا التفجير لا يمكن أن يترك البناء البشرى ، فى

(١) يرى البعض أن الانطواء والتقوقع يعطى نموذجاً من نماذج وجود نواة لمشكلة يمكن أن تنفجر يوماً ما. ويتمسود البعض أيضاً أنهم وهم يلتصقون بجسم الأمة الفرنسية من ناحية ، وجسم الأمة الأسبانية من ناحية أخرى ، يمثلون خطراً كامناً يهدد البنين البشرى كله فى الدولتين .

الدولة الأسبانية سليماً . وفى اعتقادى أنه قد تسبب فى صدع واضح يتهدد هذا البناء . ومهما يكن من أمر ، فإن طموح الأقلية القومية السلالية ، يتطلب من الكيان البشرى فى الوحدة السياسية حذراً شديداً . ولعل أفضل وسيلة لتجنب أسباب التمزق ، وما يترتب عليه من مشكلات ، هو تطوير الروابط التى تلم شمل الكيان البشرى ، وتجنب سلطان وتسلط الحكومة المركزية . وذلك أن المركزية قد تولى السلطة للأغلبية ، الأمر الذى يثير فى الأقلية الأحاسيس ، ويجرح العواطف التى تتعارض مع طموحها .

ويوجد سلافيا التى كانت تضم مجموعة من أقليات قومية وسلافية ، عاش البناء البشرى فيها متماسكاً تحت النظام الشيوعى . ولكن أفضى سقوط النظام الشيوعى الى ظهور وضع سياسى جديد . وقد شكلت كل قومية دولة مستقلة . وما زالت الصراعات مستمرة ولم يستقر الوضع بعد .

٤ - الأقلية الدينية ،

وهذا نمط رابع يعبر عن تجمع قطاع من الناس ، فى اطار من عدم التجانس والانسجام ، لكى تتألف أقلية . ويكون العامل الدينى هو محور التجمع أو سبب الانفصال ، الذى ينتهى الى أغلبية وأقلية ، فى داخل الاطار العام للكيان البشرى .

وليس غريباً أن يصنع الدين هذا التأثير ، الذى يضع مظهراً من مظاهر التفرقة والتمزق . بل قد يكون التأثير شديد الوطأة ، إذا ما ترتب على ذلك نوعاً من أنواع الاضطهاد الدينى . وليس من الضرورى أن يكون الاضطهاد مباشراً ، بل يكفى أن يترتب على الفروقات الدينية انتقاص حق معين من حقوق الأقلية ، لكى تحس بأحاسيس الأقلية ، ولكى تعاني من تغول الأغلبية وربما تسلطها .

وليس ثمة شك فى أن الاحساس بعدم التكافؤ بين الأغلبية والأقلية فى الحقوق والواجبات ، قبل الوحدة السياسية والكيان البشرى فيها ،

هو الذى يفرض كل النتائج ، سواء تمثلت فى التوقع والانتواء ، أو فى الهجرة ، أو فى نشأة مشكلة واحتمال تفجرها.

وإذا كان فى الدين عاطفة وعقيدة سامية من العواطف ، التى تلم شمل الناس ، وتدعو الى ترابطهم وتهذب التعامل فيما بينهم ، من أجل حياة أفضل ، فإن الفروقات الدينية تفقد الكيان البشرى هذا الرباط . وربما كانت النماذج التى تعبر عن معنى الأقليات الدينية فى دول أوروبا فى القرن السابع عشر والثامن عشر ، صادقة كل الصدق فى إيضاح تلك النتائج التى أسفرت عن التفسخ فى البناء البشرى . ذلك أن الكاثوليكية كانت مدعاة لأن يحس البروتستانت باحساس الأقلية الدينية . ومن ثم كان ذلك مدعاة لتدفق سيل هائل من المهاجرين من البروتستانت الى الأرض الأمريكية ، طلباً للخلاص من اضطهاد الكاثوليك ، ومن كل ما يصاحب الأقلية من احساس بالحقوق المنتقصة.

وما زالت نماذج صرخة تصور الوجه الكئيب للفروقات الدينية ، التى تميز بين أغلبية وأقلية فى الوقت الحاضر . ونشير مثلاً الى الأقلية الدينية التى تتألف من المسلمين فى الدولة الأثيوبية . وقد نتبين كيف أنها تعاني من تغول وتسلمة وانتقاص حق ، يجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية . ومن ثم لا تستطيع هذه الأقلية أن تلتئم مع الأغلبية من الكيان البشرى . بل أنها تناضل طلباً للانسلاخ ، والتخلص من كل القيود ، التى تجمع بينها وبين الأغلبية .

وثمة مثل آخر من الهند ، التى تتضمن كياناً يتألف من أغلبية من غير المسلمين وأقلية من المسلمين . وكما كان ذلك مدعاة للتمزق الشديد ، واثارة المضاعب الذى يصل فى كثير من الأحيان الى حد الصراع والقتال ، بين غير المسلمين والمسلمين . وربما كان ذلك أيضاً مدعاة لأن يحصل التمزق الى المدى الذى دعا الى تمزيق الكيان المادى للهند فى سنة ١٩٤٧ ، لكى تنسلخ بعض الولايات الهندية ، وتؤلف فيما بينها دولة باكستان .

وثمة مثل ثالث من لبنان حيث كانت الفروقات الدينية مدعاة لتمزق من نوع فريد . ذلك أن التباين بين المذاهب مزق الكيان البشرى الى طوائف وشيع . وباتت كل طائفة منطوية على ذاتها، وتمثل أقلية دينية . ومن ثم يفترق الكيان البشرى الترابط والتماسك ، الذى يلم شمل الناس ، وتزداد بتجمعهم وتماسكهم القيمة الفعلية للوحدة السياسية . ومهما كان من أمر ، التنسيق بين الطوائف فى لبنان ، فإن التمزق هو الذى يفرض المشكلة اللانهائية ، التى تضعف الكيان البشرى فى جملته ، وتقلل من وزن لبنان فى المجتمع الدولى ^(١).

هذا وفى إطار مثل هذه الأوضاع ، التى يحتوى كيان الدولة أغلبية وأقلية أو أقليات ، يجب أن نلفظ الى مدى ما يصل اليه التنوع فى التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى أى دولة من الدول . وإذا كان من شأن الفكرة التى جمعت شمل الكيان البشرى ، أن تفرز المادة اللاحمة التى تشد أوصال ولبنات البناء البشرى ، لكى يكون سويًا وقويًا ، فإن انشقاق البناء البشرى الى أقلية وأغلبية ، لا يعنى سوى أن الفكرة اضعف من أن تصطنع هذا التلاحم وأن تبقى عليه .

ويجب أن نتصور كيف أن ذلك كله يتأتى ، بل ويكون وليد عدم التجانس . بل أنه يعنى بالضرورة التنوع فى الكيانات البشرية فى إطار الدول التى يحتويها مجتمع الدول .

أنواع الكيانات البشرية :

إذا كنا قد تحدثنا عن العوامل والأمور التى تصنع الترابط والتجانس بين الناس ، الذين يتألف منهم الكيان البشرى فى الوحدة السياسية ، وتحدثنا عن العوامل التى تفقد الكيان البشرى تجانسه ، فيحق لنا أن ندرس البنيان البشرى نفسه . بمعنى أن نتحسس

(١) تفجرت هذه للمشكلة وأدت الى التمزق الذى عاش فيه لبنان . وفى اعتقادى أن أية مصالحة لا يمكن أن تعيد التوليفة البشرية الى ما كانت على ولا بد من بحث عن أساس جديد .

التركيب الهيكلي لهذا البناء البشرى ، وكيف تتلاحم لبناته ، وأن نعلم عوده ، ومدى التجانس فيه . بل يجب أن نتدارس مدى التضام ، بين عوامل قوة تستقطب وتشد أوصال البناء البشرى ، وعوامل ضعف تفرق وتمزق هذه الأوصال .

وهو من غير شك بناء معرض لأن يتنوع ، وأن تختلف صفاته ، حسب الظروف التي تحيط به في الوطن ، أو في الأرض التي يعيش فيها ، والتي تؤثر على الفكرة التي تجمع الشمل ، وعلى درجة النضج التي يتحقق بها الترابط أو التكامل أو الالتئام بين الناس . ومن ثم يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الكيانات البشرية ، التي تضمها الوحدات السياسية ، وهي الكيان المترابط البسيط ، والكيان المتكامل للمركب ، والكيان المتلازم الملتم .

١ - الكيان المترابط البسيط ،

وهذا النوع ولید الظروف والعوامل التي تحقق الترابط المتين ، بين الناس ، مثلما تحقق التجانس والانسجام . ويكون ذلك مدعاة لوحدة بشرية متماسكة ولا مجال فيها للشذوذ . بل قد يوصف هذا الكيان بالقدرة على هضم الغريب والطارئين وتطويعهم ، بما يحقق الانسجام والتناسق . وربما كانت العوامل الطبيعية التي تتمثل في خصائص الأرض ذاتها ، من بين أهم وأصرق المقومات التي تصنع ذلك الترابط وتؤدي إليه وتؤكد .

ونشير إلى أن الناس وكأنهم يتعرضون للانصهار والاذابة ، في بوتقة يخرجون منها لبناتاً سوية . ومن ثم تكون الكيان الذي يتألف من هذه اللبنة كياناً متناسقاً ، وبنياً مترابطاً بسيطاً ، من غير تعقيد أو شذوذ . وهذا في حد ذاته مدعاة لأن يتفوق هذا الكيان دائماً ، فلا يكاد يسمح بوجود أقلية تنطوي وتتوقع ، أو تعيش لاحقة به دون أن تتناسق أو أن تتسجم معه .

ويبدو أن الانصهار والاذابة في هذا الكيان ، تكسب الناس جميعاً وجهاً واحداً معبراً ، عن معنى الترابط والتماسك الصلب . ولا يسفر

هذا الترابط والتماسك السوى ، إلا عن ولاء متوازن ومتكافئ ، يشد أوصال البناء البشرى . كما أنها تضمن انفتاحاً وتجديداً للحياة والبناء ، نتيجة لتقبل وهضم واستيعاب الدماء الجديدة المضافة ، لكل صفاتها وخصائصها .

ونضرب لذلك مثلاً بالكيان البشرى فى مصر ، والذي استطاع أن يحتفظ بنفسه على امتداد آلاف السنين ، رغم كل الظروف التى أحاطت بغزو الغزاة ، وبالهجرات الوافدة من خارج أرض مصر . بل لعلنا نجد ذلك نفسه سبباً فى احتفاظ الكيان البشرى بحيويته . وقد كانت له القدرة دائماً على أن يهضم ، أو يستوعب الجماعات الوافدة فيذيبها ، ويكسبها كل ما يميز الناس فى الكيان البشرى فى مصر . ومن ثم تتشكل هذه الجماعات بالشكل المتناسق والمتجانس فى التركيب الهيكلى العام للناس ، أو فى البناء البشرى فى مصر .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا الكيان البسيط له شأن عظيم فى صنع الوحدات السياسية ، وفى تجميع ولاء كل الناس - الذين يتألف منهم - من حول الفكرة التى تستقطب هذا الولاء . كما أن الترابط فيه يحول دون المتناقضات ، التى قد تكون سبباً فى تفكك أوصال البناء البشرى ، وضعف الوحدة السياسية . وتستطيع مقومات القومية أن تصنع من هذا الكيان أمة متماسكة ، وأن تساند وجودهم فى الوحدة ، لا تعانى مشكلات نابعة من الداخل . وكأنه بذلك بنيان بشرى لبناته سوية متساوية ، وقوامه صلب متماسك . ويناسب هذا الكيان البسيط المترابط ، دولة تعيش فى نظام حكم موحد ومركزى .

٢ - الكيان المتكامل المركب ،

ويتألف هذا النوع من مجموعة من الكيانات ، التى تدعو الحاجة والمصالح والظروف ، لأن تتجمع فى إطار الوحدة السياسية . ويكون لكل كيان بشرى من هذه الكيانات شخصيته التى يتميز بها ، كما قد تكون له لغته الخاصة وتراثه . ومن ثم يعيش كل بنيان بشرى فى دائرتين من نوائر الولاء ، دائرة ولاء قومى خاص نحو وجوده وأرضه ،

وكل المقومات التي تصنع الترابط والتماسك بين الأفراد^(١). ودائرة ولاء وطني عام تنسق لوجوده في إطار الكيان المتكامل المركب .

والمفروض أن لا يتعارض هذا الولاء الخاص ولا يتناقض ، مع الولاء الآخر ، الذي يساند الإيمان بالتكامل مع الكيانات الأخرى ، التي تتجمع لكي يتألف منها الكيان للمركب . وليس غريباً أن يعيش الإنسان في إطار جملة من الولاءات . ولكن يجب أن يكون التنسيق بحيث يكون الولاء الأعظم ، هو الذي يوجه نحو فكرة التكامل والوجود في الوحدة السياسية ، التي تصنوي الكيان المركب . وإلى خلل ينال من هذا الولاء الأعظم ، أو يؤدي إلى تقلصه بالقياس إلى الولاءات الأخرى ، يتسبب بالضرورة في تناقض حقيقي وفعال ، يهدد وجود الوحدة السياسية ذاتها، ويعرض البقاء البشري المركب فيها للتمزق .

ويكون هذا الخلل متوقعاً في بعض الأحيان ، لأن طبيعة الأشياء تدعو لأن يثبت كيان من الكيانات تفوقه ، كأن تصبح لغته هي اللغة الرسمية للوحدة السياسية ، أو كأن تصبح ديانتها الرسمية لها . ومن هنا ينشأ احتمال الخطر ، لأن كل كيان يكون حريصاً على ما يحفظ له مقوماته ويستحيل عليه قبول الانصهار أو الانابة . وقد يترتب على ذلك احساس كيان من تلك الكيانات بأحاسيس الأقلية . ومن ثم يطرا الخلل على التركيب الهيكلي ، وعلى التكامل عندما يتعاضد الولاء نحو الكيان البسيط للصغير ، على الولاء نحو الكيان الكبير المتكامل المركب.

ونضرب لذلك مثلاً بالكيان المتكامل المركب في المملكة المتحدة . وذلك أنه يتألف من أربعة كيانات ، هي الكيان الإنجليزي في انجلترا ، والكيان الاسكتلندي في اسكتلندا ، والكيان الويلزي في ويلز ، والكيان الايرلندي في ايرلندا . وكانت المصالح المشتركة وراء هذا

(١) يكون البهتان البشري عندئذ مؤلفاً من لُبات غير متشابهات . وتكون للمصالح بمثابة اللغة التي تكفل التلاحم والتماسك لكي يستقيم البناء .

التجمع ، الذى يلم شمل هذه الكيانات ، ويؤلف فيما بينها فى كيان متكامل مركب.

وما من شك أن ثمة ما يدعو الى تراطيد متين ، بالنسبة لكل كيان من هذه الكيانات ، وولاء خاص نحو التراب فى الوطن الذى يحتوى كل منهم . هذا بالإضافة الى تمسك شديد باللغة الخاصة ، والعادات والتقاليد فى حدود الدائرة الضيقة ، التى تلم شمل الناس فى كل كيان من تلك الكيانات . والمفهوم أن ذلك كله لا يجب أن يتناقض ، مع تجمع وتكامل وتلاحم ، بين هذه الكيانات الأربعة ، تحت الصاح مصالح مشتركة عظمى .

ونشير الى أن الكيان الانجليزى قد تحمل مسئولية تجميع الكيانات وصنع التكامل فيما بينها. ولعله اتخذ من المصالح مائة تلاحم، هى التى تشد أوصال هذه اللبئات غير المتجانسة فى البناء البشرى المركب. ومن ثم فرض اللغة الانجليزية ، وكان له التفوق وكانت له قيادة للتجمع . ومع ذلك فإن الحذر الشديد من كل ما من شأنه أن يمزق هذا التكامل ، كان مدعاة للبعد عن كل ما يمكن أن يفرض المتناقضات ، أو يثير النزعات الإقليمية القومية.

ولكن النجاح فى هذا النموذج الجيد ليس دليلاً على اطراد فى النجاح فى تجارب أخرى تمر بها الكيانات المركبة للتكاملة^(١) فى بعض الوحدات السياسية المستقلة حديثاً . ذلك أن عدم التماثل حضارياً أو دينياً أو سلالياً قد يجعل من اللبئات فى البنيان البشرى غير متكافئة . ومن ثم يكون الخطر ويتعظم ، إذا اقتضت هذ اللبئات أسباب التلاحم والتماسك ولم الشمل ، فى اطار محدد. ومن ثم يكون فى وسعنا ، أن ندرك كيف يحمل هذا البناء البشرى المركب ، وهو الذى يفترق

(١) الكيان البشرى فى السودان من هنا النوع ويتألف من تجمع يشمل كيانات أربعة ، هى الكيان العربى ، والكيان النوبى ، والكيان البهلوى، والكيان المنزنج .

التجانس، في أحشائه وتركيبه الهيكلي أسباب ضعفه ، واحتمالات تفككه وانهيائه ، ولا يلام هذا الكيان المركب غير نظام الحكم غير المركزي في الدول الاتحادية.

الكيان الثلاثي المتلائم

وهذا نوع ثالث تأتي تكوينه في الماضي القريب ، وهو محصلة الاستيطان الأوروبي في الولايات المتحدة بصفة خاصة . وكان تكوينه في ظل ظروف معينة أسفرت عن فكرة ، كانت تشد الناس وتستقطب الأفراد وتنتزعهم من الكيانات البشرية ، التي عاشوا بالولاء لفترة من الوقت فيها . وإذا ما كان تجمع الناس في ظل هذه الظروف تخلي كل واحد منهم عن معظم الولاء ، الذي كان يربطه بالكيان الذي انتزع نفسه منه . ثم كانت الظروف والعوامل ، التي تصنع الولاء الجديد والمصالح التي تعلم للشمل من حول الفكرة المستجدة .

ومن ثم يكون الالتئام ، ويكون التلائم ، الذي يدخل هؤلاء في دائرة جديدة تمامًا ، تجمعهم وتشبهم وتؤلف بين مصالحهم . ومع ذلك فإن ذلك لا يكون كافيًا بانصهار أو اذابة كاملة ، ولا يكون قادرًا على اقتلاع الناس من الجنود التي ينتمون إليها .

ويكون ذلك النوع من الكيانات البشرية متوقعًا في مساحات الأرض الجديدة ، التي شهدت تدفق سيل عارم من المهاجرين بعد الكشف عنها . وما من شك في أن كل مهاجر كان ينتزع نفسه من قومه وأرضه ، وهو مشحون بالأمل المشرق في حياة أفضل على صعيد الأرض الجديدة . ويكون الالتئام والتلازم مدعاة لأن يلتزم الإنسان في الوطن الجديد ، بالتخلي عن شيء من عاداته وتقاليده . وقد يتخلى عن لغته ، وغير ذلك من مقومات القوم ، الذي جاء منهم ولا يتعلق بأصولهم.

والإنسان الذي يتدخل في بنية هذا الكيان البشري ، لا يبدأ صفحة جديدة في نمط الحياة والمواطنة فحسب ، بل هو يبدأ صفحة جديدة

ايضاً في كل ما من شأنه أن يحدث التلازم والالتزام مع التجمع البشرى
في الأرض الجنية . ويكون ذلك مصحوباً بولاء جديد في وطن جديد ،
وهو دعامة للوجود والحضور ، ومنطلقاً للمصير والآمال .

ونضرب لذلك مثلاً بالكيان البشرى الذى يتجمع فى الولايات
المتحدة الأمريكية ، أو استراليا . والمفهوم أنه قد تكون على امتداد زمن
طويل من سبيل المهاجرين ، الذى تدفق على هذه الأرض من بعد
الكشف الجغرافى ، عنها من كل حطب وصوب . وقد تجمع شمل
الناس ، وكان الترابط بينهم من خلال المصالح قبل أى شئ آخر^(١) . وما
من شك فى أن ذلك الترابط هو الذى خلق التلازم والالتزام بين الكيان
البشرى .

وربما كان ذلك الترابط والتجمع ، من أجل المصلحة المشتركة ،
كان مصحوباً بقيود معينة تسببت فى عدم التزام وتلازم بعض
للمهاجرين مع الكيان البشرى . وكان وجودهم فى شكل أقلية متميزة ،
تتمثل فى تجمعات الهنود الحمر والزنج فى الولايات المتحدة
الأمريكية ، أو فى الأستراليين القدماء الأصليين فى استراليا .

التفسير الكمى للكيان البشرى فى الوحدة السياسية

والآن بعد أن تناولنا الكيان البشرى بالدراسة ، وتعرفنا على
تركيبه وترابطه ودرجة الانسجام والتناسق فيه ، ننتقل إلى حديث

(١) يفرض على المهاجرين استخدام اللغة الانجليزية والتخلى عن ما يربطهم
بتاريخ وتراث الأهل الذين ينحدرون منه ، كما يفرض عليهم الانخراط فى
تراث الكيان الجديد . وكان الأمر القترين بمحاولة لا تكف من قلع الناس من
أوطانهم وطمس معالم الماضى ، الذى يشعهم إلى بنى جلدتهم ، أو إلى أوطانهم
التي نزحوا منها . وهذا معناه أن ينضروا فى وطن جديد بلغة جديدة تمثل
الاساس لمفكر متناسق . ومعناه أيضاً فرض التماثل على اللغات التي يتألف
منها البنيان البشرى ، وفرض الروابط التي يتلاحم بها ويستقيم وجوده .

موضوعي كاشف عن التقدير الكمي له ، في إطار الدولة التي تحتويه ويعتز بالانتماء اليها .

وهذا معناه أن ندرسه دراسة موضوعية ، من حيث أنه بناء بشري يتألف من أعداد تتوزع أو تنتشر في أنحاء الوحدة السياسية بكثافات معينة ، ومن حيث أن التوزيع والكثافة معاً لهما علاقة بكل جهد يسخر في استغلال الموارد المتاحة فيها ، ويكل ولاء يحيطها برعايته ويصد العدوان عنها.

وتستهدف مثل هذه الدراسة ، التي تبني على قواعد وأصول من وجهة النظر الديموجرافية ، الأحاطة بعدد السكان ونموهم وحساب معدلات الزيادة الطبيعية ، مثلما تستهدف متابعة فئات السن ، كما يتضمنها الكيان البشري . ولما كانت قوة الوحدة السياسية وثبات كيانها الأصيل وثيق الصلة بسكانها ، فإن ذلك ينتهي بنا إلى تقييم فعلى لهم . ولعلها الوسيلة المثلى التي نستطيع أن نقدر بها تقديرًا حقيقيًا.

(أولاً) درجة الحيوية في الوحدة السياسية .

(ثانيًا) حجم القوى العاملة التي تتوفر لها .

كما أن السبيل الأمثل لحساب معقد ، يتقرر على أساسه مدى التناسق بين حجم الكيان البشري ومعدلات النمو ومعدلات الزيادة فيه ، ومدى تجانسها وانطباقها على حجم الموارد المتاحة ، ومعدلات النمو الاقتصادي . ذلك أن حجم الموارد المتاحة في الوحدة السياسية ومساحتها ، لا تعني شيئاً إلا بالقياس إلى عدد السكان ، الذين تضمهم ويسخرون جهودهم في استغلالها استغلالاً اقتصادياً مناسباً ومرضياً .

ونشير بهذه المناسبة إلى مثل طريف من خلال المقارنة ، بين ثلاث وحدات سياسية ، تكاد تحتل كل واحد منها مساحة من الأرض تنظر الأخرى . ويفصح هذا المثل عن مدى التباين بين عدد السكان وعلاقة

ذلك بالقيمة الفعلية للاستغلال الاقتصادي ، وحجم الانتاج الكلى فى كل وحدة .

وتكون المقارنة بين ايطاليا التى تبلغ مساحتها حوالى ١٧٠ الف ميل مربع ، وبولنده وتبلغ مساحتها ١٢١ الف ميل مربع ، والعراق وتبلغ مساحتها ١١٧ الف ميل مربع . فإذا وضعنا فى تقديرنا أن عدد السكان فى ايطاليا يبلغ حوالى ٥٥ مليوناً ، وأنه يبلغ فى بولندا حوالى ٢٩ مليوناً ، وأنه لا يزيد فى العراق عن حوالى ١٨ ملايين نسمة ، تبين لنا بعداً أساسياً من الأبعاد التى تكشف عن الفرق الكبير بينها ، فى مجال تقييم الانتاج حجماً وكيفاً فى كل وحدة من هذه الوحدات .

بل ويجب أن يكون عدد السكان فى خلفية كل تفكير يستهدف تقييم الوضع الاقتصادى فى الدولة ، أو استغلال الموارد المتاحة واستخدام الأرض فيها .

هذا وتهتم هذه الدراسة أيضاً بما يبنى على قواعد وأصول من جغرافية السكان ، والاحاطة بكل ما يتصل بتوزيع السكان وبانتشارهم وبالكثافات فى مساحات الأرض التى تتضمنها الوحدة السياسية . وينتهى بنا ذلك الاهتمام ، الى رصد وتوظيف وسيلة مثلى نستطيع أن نقدر بها تقديراً حقيقياً .

(أولاً) سلامة التوزيع والكثافات فى مساحات الأرض ، وبالقدر الذى يتكافى أو يتناسب مع توزيع الموارد الطبيعية ، والحاجة الملحة لاستغلالها استغلالاً اقتصادياً .

(ثانياً) سلامة التوزيع والكثافات ونمط العمران فى مساحات الأرض ، وبالقدر الذى يفي بحاجة الاستراتيجية المرنه ، لحماية كيان الوحدة السياسية إذا ما تعرضت للعدوان .

والمفهوم أن الخلل فى توزيع السكان والكثافات ، يعنى الخلل فى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالاً اقتصادياً ، لأن هذا التوزيع

قد لا يغنى بالطلقات والقوى العاملة في بعض المساحات . وهذا معناه أن تفتقد الدولة الميزة التي يبني على الاستغلال المتوازى والمتوازن ، لكل مورد من الموارد المتاحة . كما أن توزيع وكثافات السكان غير المتكافئة ، قد يلعب دوراً فيما يكسبه للوحدة السياسية من منعة وقوة . وذلك إن افتقار مساحات منها للسكان ، لا يؤثر على حجم الاستغلال للموارد فحسب ، بل قد يؤدي إذا ما كانت هذه المساحات على أطرافها للتاخمة للحدود ، إلى نمط من أنماط التخلخل في درجة واسلوب انضباط استراتيجية الدفاع والهجوم معاً .

ونضرب بذلك مثلاً بسيئاء في مصر ، وكيف كان النقص في الكثافات السكان فيها ، وتخلخل العمران بعداً من بين الأبعاد التي تضعف من استراتيجية الدفاع عنها أو الهجوم منها^(١) . بل وتخلخل الكثافات السكان فيها ، كان أيضاً من وراء انصراف حقيقي عن البحث عن المصادر الكامنة فيها ، والعمل على استخدامها وإضافة الناتج منها ، إلى الرصيد والناتج القومي في مصر .

ومهما يكن من أمر ، فإن دراسة السكان وكل ما يتصل بالتقدير الكمي للكميان البشري مسألة هامة ، في مجال تقييم الوحدة السياسية . ونشير إلى أن الأمر لا يتصل بالعديد وحده . بل قد يرقى الاهتمام إلى ما يتصل بالحيوية ، وتقدير حجم القوى العاملة ، ودرجة التجاوب بينها وبين حجم العمل المطلوب ، لاستغلال الموارد المتاحة في الوحدة السياسية .

ومن ثم نستطيع أن نحس أن السكان هم عصب الوحدة السياسية ، من وجهة النظر الاقتصادية ، ومن وجهة النظر العسكرية .

(١) كانت سيئاء في الماضي تمثل منطقة حاجزة . ولكن تغير أساليب الحرب ووسائلها غير قيمة من هذا الواقع . وباتت من بعد أن كانت تكفل حماية لمصر ، تمثل عبئاً ثقيلاً في مجال الدفاع عنها والصمود للعمران على أرضها .

والمفهوم أن الافتقار إلى السكان في الوحدة السياسية ، قد يعوق التقدم الاقتصادي ، لأن الكثافات وحجم القوى العاملة لا تستطيع أن تلبي الحاجة أو متابعة استغلال كل الموارد المتاحة . كما أن كثرة السكان بالشكل الذي يعبر عن الاكتظاظ ، قد يتسبب في ضغط شديد واستنزاف للموارد المتاحة . وهذا في حد ذاته يعني التأثير المباشر أو غير المباشر ، على احتمالات التقدم والنمو الاقتصادي فيها .

ومن المفيد أن نلتقط النماذج التي تصور ما يمكن أن يترتب على الافتقار والتخلخل السكاني ، وما يمكن أن يترتب على الازدحام والاكتظاظ السكاني . هذا مع العلم بأن الافتقار والتخلخل ، وإن الازدحام والاكتظاظ تمثل أموراً اعتبارية بحتة . وهي بالضرورة منسوبة لحجم الموارد المتاحة من ناحية ، ومنسوبة لحجم الاستغلال والانتاج من ناحية أخرى .

ونلتقط للمثل الذي يصور لنا الافتقار والتخلخل السكاني من السودان الذي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٠ مليوناً . ويتجلى الافتقار فيما نشهده من كثافات سكانية منخفضة ، لا تكاد تتناسب مع الموارد المتاحة في المساحات المأهولة بالسكان . ويظهر أثره أيضاً في نقصان واضح في حجم القوى العاملة ، التي يمكن الاعتماد عليها في استغلال اقتصادي أفضل ، يحقق الرفاهية والازدهار . وفي إقليم البطانة مثلاً تهيم الطبيعة للإنسان جنوب خط عرض القضايف مساحات هائلة قابلة للزراعة ، ولكن الكثافات السكانية لا تستطيع أن توفر القوى العاملة لاستغلال هذه الأرض كلها . بل إن الاستغلال القائم قد استجاب لهذا الافتقار ، واتجه إلى الزراعة الألفية ، لكي يعوض بالآلة النقص في القوى العاملة .

وثمة أمثلة أخرى تعبر عن معنى ومفرد الافتقار إلى السكان ، وعدم الوفاء بالقوى العاملة في مواسم معينة ، يزداد فيها الطلب على الأيدي العاملة في أرض الجزيرة . وذلك أنه في موسم جمع القطن (اللقيط) يلجأ المشروع الهائل ، الذي يمثل حجر الزاوية في الكيان

الاقتصادى للمسولين ، الى استيراد ونقل القوى العاملة اليها ، مع تحمل كل ما يبنى على ذلك من زيادة فى تكلفة الانتاج .

ونلتقط المثل الآخر الذى يصور معنى الازدحام والاكتظاظ السكانى من مصر التى تبلغ عدد سكانها حوالى ٦٢ مليوناً . ويتجلى الاكتظاظ فيما نشهده من كثافات سكانية مرتفعة ، تعبر عن معنى الضغط الشديد على الموارد المتاحة . هذا وتحقق القوى العاملة دائماً فائضاً بالقياس الى ما تتطلبه مسألة الاستغلال الاقتصادى لتلك الموارد . وقد تلح معدلات الزيادة السكانية والنمو من سنة الى سنة اخرى ، بشكل يعبر عن التفوق على معدلات النمو الاقتصادى . ويكون ذلك من وراء انغماس العملية الانتاجية فى مصرفى خضم البطالة المقنعة ، أو من خروج الهجرة المؤقتة للعمالة بحثاً عن فرص العمل فى دول مجاورة . ويكون ذلك ايضاً مدعاة للهبوط فى مستوى المعيشة بصفة عامة ، ونقصان فى نصيب الفرد من الدخل القومى بصفة خاصة.

وكأن عدد السكان وتوزيعهم ومعدلات نموهم السنوى ، له وزن كبير فى وجود الوحدة السياسية وتحديد مكانتها . بل قد يكون واحداً من أهم المتغيرات التى تلعب دوراً فى وضع الدولة ، وما قد تنزلق اليه من مشكلات تؤثر على كيانها ، وعلى الأمن والاستقرار ، وعلى درجة الرخاء والرفاهية فيها .

ونشير الى أنه إذا ما كانت معدلات الزيادة فى السكان مساهمة ومتوازنة مع معدلات النمو الاقتصادى ، كان ذلك مدعاة للمحافظة على مستوى المعيشة عند حد معين . أما إذا كانت معدلات الزيادة فى السكان أقل من معدلات النمو الاقتصادى ، فإن ذلك يعنى الرقاعية وشموخ البنيان الاقتصادى للوحدة السياسية . ولكنه فى الحالة التى تكون فيه معدلات الزيادة فى السكان أعلى من معدلات للنمو الاقتصادى ، يحدث الهبوط فى مستوى المعيشة . ويكون الضغط على الموارد من قبيل الاستنزاف ، الذى يضعف البنيان الاقتصادى للوحدة

السياسية . وهذا فى حد ذاته أمر خطير ، لا على الوحدة السياسية وحدها ، بل أن الخطر يكون أعم وأشمل ، وقد يدعو الى مشكلات تنزلق اليها الدولة .

ونذكر أن سوء التوزيع السكانى بين الوحدات السياسية ، قد يفرى الوحدات المكتظة ، بالدخول فى مغامرات مع الدول والوحدات السياسية غير المكتظة . بل أن سوء التوزيع قد وضع البداية لكثير من المشكلات والمنافسات بين الوحدات السياسية على مساحات الأرض الغنية . وربما كان ذلك كله من بين الأسباب ، التى انزلت بها العالم الى بعض صور الاستعمار البغيض فى أجزاء كثيرة من الأرض .

* * *

وانطلاقاً من كل النتائج التى ينتهى اليها حديثنا عن المقومات الطبيعية والبشرية للدولة فإن بيان الدولة وكيانها اللتين يرتكز الى قواعد ومقومات تتمثل فيما يلى :

١ - المساحة المعقولة التى تتناسب مع حجم السكان ، فى الشكل الذى يكفل لها المنعة ، وهى تتعامل وتتعايش مع جيرانها ، ويكفل لها الوضع السليم المتكافئ مع الأشكال ، التى تحتوى الوحدات السياسية المحيطة بها .

٢ - المد الذى يصنع الاطار الفاصل فيتضمن المساحة ، ويؤكد الفصل بينها وبين الوحدات السياسية الأخرى ، دون أى تعارض أو تناقض مع الواقع البشرى ومصالح الناس . ويأخذنا لو كان الحد فى الوضع الذى يكفل لها المنعة ويحقق الاستقرار ويبعدنا عن مواقع الصراع والمنازعات .

٣ - الموقع الجغرافى الذى يحدد الوزن الفعلى والمكانة للوحدة السياسية بين الوحدات السياسية ، ويرسم دورها الذى تنهض به فى التحركات السياسية والاقتصادية والحضارية فى العالم ، الذى يكتظ بالدول ، ومازال ينغمس فى المشكلات المتنوعة.

٤ - الغنى والتنوع فى موارد الثروة الطبيعية ، بما يكفل التوازن فى مقومات البنيان الاقتصادى ، وفى الحاجات التى تصنع الرفاهية والرخاء للكيان البشرى فيها وتشبع تطلعاته ومعدلات نموه.

٥ - العدد من السكان الذى يتناسب مع مساحة الوحدة السياسية، وموارد الثروة الطبيعية فيها . هذا بالإضافة الى حسن توزيعه ونموه بما يلبي احتياجات الاستغلال الاقتصادى ، ويؤكد حالة التوازن والتوازى ، بين النمو السكانى وبين النمو الاقتصادى .

٦ - التركيب الهيكلى المتجانس للكيان البشرى فى الوحدة السياسية ، والارتكاز على كل المقومات ، التى تلم شمل الناس وتعمق الولاء فيهم قبل الدولة ، وبالشكل الذى يجنبها انماط من المشكلات النابعة من الداخل ، ويهدد من أزمها.

النظام الحاكم وشرعية الوحدة السياسية :

صحيح ان الاجتهاد الجغرافى الذى يتقصى الحقائق عن الأرض ومقومات الدولة فيها ، وعن الناس وخصيجهم السوى فى تكوين الدولة، يمكن أن يكشف الغطاء عن بعدين أساسيين هامين فى التركيب الهيكلى لبنية الوحدة السياسية . ولكن الصحيح أيضاً أن البعد الثالث الذى يجسد النظام الحاكم ، ومدى نجاحه فى تأكيد سيادة الناس على الأرض ، وحقوقهم فيها ، يمثل شيئاً على جانب كبير من الأهمية . والسؤال الذى يفرض نفسه هو ، الى أى مدى يجب أن يزج الاجتهاد الجغرافى ، فى مجال البحث والدراسة ، التى تعالج هذا البعد التنظيمى، الذى يظهر وضع الدولة ، ويكسب لها الاعتراف من الدول فى مجتمع الدول؟

ونذكر فى البداية أن تكوين الحكومة ، أو ما نسميه النظام الحاكم هو الذى يكسب الوحدة السياسية الشرعية ، الكاشفة عن وجودها ومكانتها ، فى مجتمع الدول . وما من شك فى أن هذا النظام يصبح

بمثابة الرأس من الجسد . بل إنه يمثل بالفعل اليد التي تلبض على الأمور ، وتسيرها لحساب الأمة أو الشعب ، وصولاً الى حد تأمين السيادة وتأكيد الحقوق فى الأرض ، التى تحتوى الدولة . بمعنى أن نظام الحكم يحتمل للمسئولية التى تؤمن النظام ، وتحصر على الانضباط فى الداخل ، والتى تؤمن وضع الدولة ومكانتها وعلاقتها بالدول الأخرى فى الخارج .

وبصرف النظر عن شكل النظام الذى يعلن عن قيام الدولة ، ويدافع عن سيادتها فى المكان والزمان ، سواء تمثلت فى نظام ملكى أو نظام جمهورى ، نقول أن الشعب أو الأمة ، هى التى تشكل النظام وتجاوبه سلطانه . وقل أن الشعب هو الذى يختار الزعامة ، وهو الذى يعهد لها بالسلطة ، لكى تباشر دورها فى الحكم . بل قل أن هذه السلطة هى محصلة هذا الاختيار . ولو افترضنا الشعب الحق فى هذا الاختيار ، افترضنا النظام حق السلطة وواجباتها ، واكتسب صفة التسلط على مقدرات الشعب .

ولا تكتسب الحكومة أو النظام الحكم ، الشرعية من خلال قبول الشعب أو الأمة بها والانصياع لها فقط ، بل أن اعتراف الدول الأخرى يكون مطلوباً لاستكمال مقومات هذه الشرعية . وسواء كان الاعتراف من جانب الدول الأخرى فى مجتمع الدول اعترافاً صريحاً ، أو اعترافاً ضمنيّاً ، فإن أهم ما يسفر عنه ، هو القبول بالتعامل معها ، على اعتبار أنها الممثل الشرعى للدولة فى اطار الضوابط ، التى يفرضها القانون الدولى ، وتمليها الأعراف الدولية للمعامل بها .

ومن غير هذا الاعتراف بالتصريح أو بالتلميح ، تعيش الدولة فى عزلة يفرضها المجتمع الدولى . وقد يرفض التعامل معها رفضاً يحرّمها من انضباط مسيرتها مع حركة الحياة ، ما تنطوى عليه من مصالح مشتركة على الصعيد العالى .

وعدم الاعتراف لا يكون فى الغالب شكلاً من أشكال الاعتراض

على شكل النظام الحاكم^(١) وأسلوب تشكيله فقط ، بل يكون من قبيل الاعتراض على الأسلوب والمنطق والفلسفة ، التي يعتمد عليها في الممارسة ، وفي التعامل ، وفي التطبيق ، على مستوى العلاقات الدولية. بمعنى أنه اعتراض ليس على السيادة التي يظهرها ويمثلها النظام الحاكم فقط ، بل هو اعتراض بالفعل على حق هذا النظام ، وقدراته في اظهار وتمثيل هذه السيادة في الدولة .

وقد يجسد هذا الاعتراض الذي يستشعره النظام الحاكم ، شكلاً من أشكال الضغط ، الذي يتحمس له المجتمع الدولي ويمارسه ، لكي يسقط النظام أو لكي يجبره على تعديل أوضاعه ، وأسلوبه في التعامل ، أو لكي يكبح جماحه ويطوع التزاماته.

هذا ولا ينبغي أن يزج الاجتهاد الجغرافي بنفسه في معالجة هذا البعد التنظيمي ، إلا بالقدر الذي يسعفه لدى معالجة أو دراسة المشكلة السياسية التي تواجه الوحدة السياسية . وحتى في مثل هذه الحالة ، لا يجب أن تكون الدراسة إلا في الحدود التي تليها إرادة البحث ، عن الجذور الخفية والأصول الكامنة للمشكلة السياسية.

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التقويم الأمثل للدولة ليس سهلاً تحقيقه . ومن ثم لن نجد مهمة الجغرافية السياسية ، وهي تؤدي دورها الوظيفي سهلة أو طيبة ، بعد أن تجمع على سطح الأرض أكثر من ١٩٥ وحدة سياسية .

وصحيح أن هذه الوحدات السياسية تؤلف مجتمع الدول ، الذي يحرص على الالتزام بكل القواعد والضوابط ، التي ينطوى عليها القانون الدولي العام. ولكن الصحيح أيضاً أن اختلاف وتنوع الخطوط

(١) من الأبعاد التي تحدد الإطار العام لشكل النظام الحاكم في الدولة ما يلي :

أ - أن تكون الدولة موحدة أو أن تكون اتحادية .

ب - أن تكون ملكية أو أن تكون جمهورية .

ج - أن تكون دستورية أو أن تكون غير دستورية .

السياسية ، التى تسير عليها النظم الحاكمة فى دول هذا المجتمع ، أسفر عن تباين لدى تفسير معنى هذا الالتزام والعمل بموجبه . وقد يصل ذلك الى حد التشابك والتعقيد ، فى اطار العلاقات بين الدول فى مجتمع الدول .

وقد يكون التعقيد نتيجة لتوالد المشكلات ، التى لا تلبث أن تتشابك وتتداخل ، وتفرض المتاعب على دولة أو أكثر من دولة . ولعل أخطر الخطر هو النابع من واقع عدم التناسق بين الكيانات البشرية فى الوحدات السياسية ، أو من خلال الدخول فى منافسات ومشاحنات ، تتفجر ، فى بعض الأحيان ، وتودى بالعلاقات الحسنة فيما بينها فى بعض الأحيان الأخرى .

ويتزايد الخطر مع ازدياد العمق فى كل ماهو نتيجة للمنافسة بين دولتين أو أكثر . كما يتزايد أيضاً مع التحول الى التكتلات التى تمزق العالم ، وتفرقه فى دوامة لا نهائية لأنماط من المشكلات السياسية والاقتصادية ، التى مازال يكتوى بنارها ، وتحيط الوحدات السياسية بعضها أو كلها بحالات من القلق والخوف الشديدين .

وما من شك فى أن الذى انتهى اليه الأمر ، من حيث وجود هذه التكتلات ، هو توازن القوى الذى بات يمثل شيئاً رهيباً ، لأن طبيعة هذا التوازن يجب أن توضع فى الاعتبار بصفة مستمرة ، كبعد من الأبعاد التى تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى نشأة المشكلات ، أو فى تفجيرها ، أو فى مواجهتها وفرض الحل الأمثل لها .

الفصل الثانى

توازن القوى فى السياسة الدولية

• نشأة المفهوم العام لتوازن القوى .

• القوى الرئيسية الكبرى .

١- الولايات المتحدة الأمريكية .

– نموها واحتلالها قمة التكتل الرأسمالى .

– المقومات الطبيعية والبشرية للولايات المتحدة

– مراحل السياسة الأمريكية من العزلة الى التفاعل والانغماس فى المشاكل .

٢- الاتحاد السوفيتى السابق .

– نموه كقوة رئيسية أخرى .

– مراحل السياسة السوفيتية من العزلة الى

الانفتاح والتبشير بالاشتراكية .

• دور توازن القوى فى أزمة الشرق الأوسط .

الفصل الثانى

توازن القوى فى السياسة الدولية

- بعد صراع متواصل لا يهدأ ، وحرب بادرة والوقوف على حافة خطر التحول الى الحرب ، بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى تمثل القوة البحرية العظمى ، وتقود النظام أو المعسكر الاقتصادى الرأسمالى فى جانب ، والاتحاد السوفيتى ، وهو يمثل القوة البحرية العظمى وتقود النظام أو المعسكر الاقتصادى الشيوعى فى جانب آخر ، تداهى وانهار ، وتفككت أوصال الاتحاد السوفيتى . ومن ثم تجلى انتصار الولايات المتحدة ، وهى تمكك القبضة القوية للقوة البحرية ، التى تحكم فى القوة البرية فى قلب جزيرة العالم .

- ورب قائل يقول لقد خلت الساحة الدولية ، لكى ينتهى امر توازن القوى ، ويولى امره ، بعد أن تنفرد الولايات المتحدة بمكانة القوة الوحيدة الأعظم . ورب قائل يقول أن الطريق الى الهيمنة ، التى تسعى اليها أو التى تلتمسها الولايات المتحدة الأمريكية بات مفتوحاً على مصراعيه ، وممهداً لكى تباشر دورها ، وهى تهيمن وتسيطر ، أو وهى تأمر ، وعلى مجتمع الدول السمع وحسن الطاعة . ومع ذلك نظل فى حاجة ملحة ، الى استيعاب مفهوم توازن القوى .

- ونحن عل يقين بجنوى استيعاب هذا المفهوم ، وهو يلعب دوراً مهماً على الصعيد الاقليمى ، وفى إطار العلاقات الدولية . وقل نحن على يقين مرة أخرى ، بأن ثمة قوى ودول على الصعيد الأوروبى (فرنسا) وعلى الصعيد الآسيوى (الصينى) تقاوم فكرة الهيمنة الأمريكية . بل قل أن هذا الرفض أو الاعتراض غير المعلن ، يتصدى فى صمت لمفهوم العولمة ، التى تتخذ منه الولايات المتحدة الأمريكية سبيلاً ، لتأمين خطواتها على درب الهيمنة .

ومن ثم ينبغي أن تبتنى النظرة الى قضية توازن القوى ودورها على الساحة الدولية ، على نظرة موضوعية ، من حيث :

أولاً : ان هذا التوازن بات يتحكم فى طبيعة وحجم وأساليب المنافسات التى تتسم بها التحركات على مسرح السياسة الدولية وسياسات الدول ، أو حركة السياسة فى مجتمع الدول على المستوى الاقليمى ، أو على المستوى العالمى .

ثانياً : ان هذا التوازن استطاع أن يقحم أثره فى كل موقع يشهد مشكلة ، وأن يصنع التأثير المباشر أو غير المباشر على خط سيرها ، وأن يفرض مشيئته ضمن جملة الضوابط والضوابط والعوامل ، التى تضع الحل الواقعى لها .

وهو من بعد ذلك كله ، مسألة حساسة تلعب دوراً كبيراً فى التخطيط للسلم والحرب معاً . بل ان احتمالات التصول التى تؤثر فى هذا التوازن تكون مدعاة لخلل شديد . ولأنه خلل مرفوض ، وتتضرر به فى الماضى مصالح القوتين الأعظم . وقد يتسبب فى نتائج خطيرة من بينها اندلاع الحرب ، التى تستهدف إعادة التوازن بين القوى وتأكيد .

وكم من حرب محدودة أو عالمية ، كان الخلل فى موازين القوى هو الحافز الى وقوعها ، وتردى الانسان فى ويلاتها . ويستوى فى ذلك أن يكون الخلل عالمياً ، وأن تقع الحرب الشاملة التى تشترك فيها تجمعات دولية ، وتكتلات تجمعها المصالح المشتركة ، ويكاد يتأثر بها العالم كله أو أن يكون الخلل على الصعيد الاقليمى ، لكى تكون المصارعة والقتال على الصعيد الاقليمى المحدود .

ويعد أى توازن هذا الذى يفرض كل ذلك التأثير ؟ وكل تلك النتائج ؟ وما من شك فى أن القرن التاسع عشر والقرن العشرين هما اللذين شهدا نضج هذا التوازن ، وسجلا مفزاه ومعناه ومرماه . ولكن هل معنى ذلك أنه قد تجلى كبعد من الأبعاد ، التى أثرت وتؤثر على

العلاقات بين الدول والوحدات السياسية ؟ لم أننا نستطيع أن نجد له مقدمات مهتة له ، وأدت الى النتائج الحتمية المحيطة ، بمعنى التوازن بين القوى الأعظم ، وما يترتب عليه من صراع ومناقشات ؟

ويستوجب الأمر أن نشير الى أن التوازن كبعد خطير مؤثر في السياسة الدولية ، كان طبيعياً أن ينشأ كنتيجة منطقية للمناقشات بين القوى العالمية الكبرى . وقد نجد في صفحات التاريخ التي تحكى قصة الانسان والحضارة ، وقصة الدول والمنافسة فيما بينها ، ما يصور كل معنى من معانى التمهيد ، لأن تنشأ فكرة التوازن بين القوى الأعظم ، التي عاشت كل فترة أو مرحلة من مراحل التاريخ .

ونشير الى أن حوض البحر المتوسط ، قد استقطب الدول والقوى التي عاشت فترة طويل من حوله ، قبل أن تنشأ الدول والوحدات السياسية في معظم مساحات العالم الأخرى . فهل نستطيع أن نتابع التمهيد لفكرة التوازن منذ ذلك الحين ؟

وكانت مصر يوماً ما وحدها في التاريخ . ولم تكن ثمة قوى أخرى في أي اتجاه من حولها . ومن ثم كانت الحاجة لا تفرض شيئاً هو من قبيل التوازن . ويمكن القول أن الأمر كان مرهوناً بظهور قوى متعددة ، لكي تكون المنافسة ، ولكي ينشأ التمهيد للتوازن بين المتنافسين .

وهذا معناه أن البداية كانت بعد ظهور قوة بابل وأشور ، وقوة قارس شرقاً ، وقوة روما وقوة قرطاجنة غرباً ، الى جانب قوة مصر . وقد لا نستطيع أن نلمح معنى التوازن ، ولكن الأمر لم يكن يزيد عن شيء من المنافسة ، والارهاص بتمهيد للتوازن بين القوى المتنافسة . وقد تتكرر المسألة مرة أخرى ، لكي نسجل المنافسة بين شرق تسيطر فيه قوة فارس ، وغرب تسيطر فيه قوة روما وبيزنطة .

ويظل السؤال يفرض نفسه ، وهو هل المنافسة المشار اليها هي أيضاً من قبيل التمهيد لتوازن بين القوى ؟ والواقع أن لجابة ما لا تستطيع أن تكشف النقاب عن كل جوانب المسألة . وكان لا بد من مرور وقت طويل ، تتطور فيه المعرفة الجغرافية ، ويزداد سكان للعالم ،

وتتسع الرقعة المعمورة من الأرض ، وتتعدد القوى ، لكى يصل الصراع بينها الى تعقيد شديد ، ولكى تطفن الدول الى معنى التوازن بين القوى وتمارسه وتعيش تجربته (١) .

ومع ذلك فإن الأمر لم يخل من ارهاص ، وتمهيد مبكر دعا بالفعل الى وضع البدايات المبكرة لهذا التوازن ، الذى اصبح امرًا حتميًا يفرض نفسه فى الوقت الحاضر . ففى الفترة من القرن العاشر الى القرن الخامس عشر ، التى احتدم فيها الصراع بين الشرق ، الذى يتضمن القوة الأعظم ممثلة فى الدولة الاسلامية ، والغرب الذى يتضمن قوى أوروبية تجمعت تحت شعار الصليب . هل نعتبر التجمع نفسه ، ثم الصراع مظهرًا من المظاهر التى تقود الى انبعاث القوى المتصارعة ، لمعنى من معنى التوازن ؟

وعندما نجد الأوروبيين فى محاولة مستمرة لعقد الأحلاف مع ملوك أثيوبيا ، فى القرن الخامس عشر والسادس عشر ، تعزيرًا لصراعهم مع الدولة الاسلامية ، فعل يعبر ذلك عن معنى من معانى التكتل ، الذى يوشك بأن يفصح عن معنى التوازن بين القوى آنذاك ؟ وهذا سبيل على كل حال لأن نشير الى أن ثمة علامات قد تصوّر بداية بطيئة ومهزوزة غير واضحة ، لظهور فكرة التوازن بين القوى .

(١) وقد شهد العالم فترات محددة ، غابت فيها مسألة توازن القوى . وكانت البهلية يوم أن حاول الاسكتندر أن يقيم امبراطورية لها صفة العالمية ، وهى القوة الأعظم . وقد انهار هذا الحلم بعد أن قضى نحره . وجاءت روما لكى لكى تتبنى فكرة هذه العالمية ، لكى تمثل القوة الأعظم . واصبح الامبراطور فى روما هو امبراطور العالم . وعلشت الفكرة لبعض الوقت ، وهى تقام قوة فارس التى تحاول أن تكون القوة الأخرى فى كفة من كفتى توازن القوى . ثم تعرضت الفكرة الى ضعف من داخلها ، لكى تنقسم الامبراطورية الرومانية ، الى شرقية وغربية . وسجلت فكرة العالمية والقوة الأعظم التى تعنى أن تكون الدولة العملاقة فى مجتمع دول من الالتزام ، فى قيام الدولة الاسلامية على عهد الامويين مرة ، وعلى عهد العباسيين مرة أخرى . وانتهى الأمر الى صراع داخلى ، نشأ بين الأتوم والشعوب التى كانت الدولة الاسلامية قد احتوتها . وانقضى هذا الصراع الى انهيار القوة الأعظم للعلاقة .

ولكن التعاطف الفعلى لفكرة توازن القوى ، قد تأخر من غير شك . وكان منطقياً أن يتأخر ، لأن الأمر كان مرهوناً بكثير من الضوابط البشرية ، التى تزكى روح المنافسة والصراع ، وتؤكد المعانى التى يرم عنها التوازن ، ويتسم بها . ذلك أنه كان من الضرورى أن تنتهى مرحلة الكشف الجغرافية الكبرى ، وتوسيع معرفة الانسان بمساحات كبيرة من الأرض ، لكى يتخذ الوضع الوجهة التى انتهت بظهور فكرة التوازن بين القوى وتلكها من بعد .

ونستطيع على كل حال أن نشير الى أن نشأة قوى متعددة ودخولها فى منافسات ، كان ضرورياً لكى تنشأ الحاجة الملحة لما يؤدى الى التوازن بين القوى ، وفرض نتائجها فيما بينها . وما من شك أن ذلك كله قد ارتبط بكل النتائج الايجابية التى ترتبت على ما يلى :

أولاً : وصول الكشف الجغرافية الى المدى الذى يحقق ظهور القوى المتعددة ، وخلق المنافسة فيما بينها على حيازة الأرض ، وحق الاستيطان فى الأرض الجديدة ، او على تأمين المصالح والسيطرة على التجارة الدولية .

ثانياً : جملة التحولات التى شهدتها العالم ، وادت الى انتقال مراكز التجارة الرئيسية فى العالم من جنوب أوروبا ، الى قواعد ومراكز جديدة فى غرب أوروبا ، وما ترتب على ذلك كله من حيث ظهور مجموعة من القوى الجديدة ، التى دخلت فى نفس مضمار المنافسة مع القوى ، التى كانت قد ظهرت من قبل .

ويمكن القول أن القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ، قد شهد كل منهما ظهور القوة الأسبانية ، وظهور القوة البرتغالية . وما من شك فى أن مواقف كل قوة منها قد أدخلهما فى مضمار منافسة ، لا تتجلى فى احتلال الأرض وفرض السيطرة على مساحات من الأرض الجديدة ، التى أدخلت فى إطار المعرفة الجغرافية فحسب ، بل انها تجلت فى المنافسة فى ميدان التجارة الدولية ، التى نمت نمواً كبيراً

نتيجة للكشوف الجغرافية أيضاً .

ولم تقف المنافسة عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى دائرة اوسع بين القوى الجديدة المدفعة بالنشاط والطموح فى جانب ، والقوى التقليدية فى حوض البحر المتوسط ، وحوض البحر الأحمر ، والمحيط الهندى وجنوب آسيا الموسمية فى جانب آخر . ثم تعددت القوى وزادت زيادة مؤثرة فى اثناء القرن الثامن عشر ، حيث أدت التحولات فى مراكز التجارة المشار اليه ، الى ظهور القوى فى كل من هولنده وبريطانيا وفرنسا أو النمسا والمجر .

وليس الجديد هو ما يتصل بنشأة وظهور هذه القوى ، وبخولها مضمار المنافسة فقط ، بل أن الجديد أيضاً هو التنوع فيما تستند اليه كل قوة منها . ذلك أن هولنده وبريطانيا استندتا الى البحر ، وحركة الملاحة والتجارة الدولية وبشكل زاد من حجم المنافسة ، التى شهدتها المسطحات المائية ، وعقد العلاقات والمشكلات بين الدول ، التى اشتركت فى هذه المنافسة . كما أن النمسا والمجر ، باتت قوة تستند الى وجودها البرى على مساحة من قلب اليابس الأوروبى ، وتشكلت تطلعاتها بذلك . ثم كانت فرنسا أيضاً تستند الى البر والبحر معاً ، وأخذت بزماء المنافسة فى كل الاتجاهات ، التى زودت من حجم التنافس ، ومن نتائجها الايجابية .

وكانت المنافسة التى تمثلت فى ميدان التجارة الدولية ، لها القدرة على أن تتحول الى منافسة فى ميدان آخر ، وهو ميدان الاستعمار بأشكاله التقليدية الثلاث ، وهى الاستغلالى ، والاستيطانى ، والاستراتيجى . ويمكن القول أن ثمة عوامل ، قد ألهمت هذه المنافسات وعقدت المشكلات ، وفى مقدمتها الأخذ بأسباب الانقلاب الصناعى ، وكل التحولات التى تتصل بالحصول على المواد الخام والوقود ، أو بالسيطرة أو التفوق فى تسويق الانتاج الصناعى .

وما من شك فى أن ذلك كله ، كان مدعاة لتأثير مباشر على اوضاع

الدول ، التى دخلت فى حلبة المنافسة ، اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وسياسياً . بل ان النتائج ذاتها قد أدت الى تصنيف الدول بما يتناسب مع هذا التأثير . ونتبين بعض الدول تخرج من حلبة المنافسات ، بنتائج تختلف عن نتائج اخرى حصلت عليها دول اخرى .

واسبانيا والبرتغال - مثلاً - اللتان اشتركتا فى مجال المنافسات الاستعمارية ، اقتنعتا بالرخاء والرفاهية ، التى ترتبت على حجم الذهب الهائل الذى انساب الى خزائن كل منهما من المستعمرات . وربما كان الثراء مدعاة لاسراف وبذخ ، حال دون أن يكسب النمو الاقتصادى فيهما دفعة أو تفوقاً . وترتب على ذلك كله تدهوراً وضع كل منهما ، عندما حصلت المستعمرات على استقلالها ، وتوقف سيل الذهب اليهما فى مكان التواضع الشديد . وبان التدهور واضحاً فى المستوى الحضارى والاقتصادى ، مثلما يبين أيضاً فى مجال رصد وضعهما كقوة من القوى الرئيسية ، فى أوروبا والعالم .

أما بريطانيا وفرنسا فقد صنعت كل واحدة منها التقدم ، على امتداد الفترة التى لكنت وجودهما الاستعماري ، فى مستعمراتها فيما وراء البحار . وشمل التقدم شموخ البنين الاقتصادى ، مثلما شمل وضع كل منهما كقوة من القوى الرئيسية فى أوروبا والعالم . وكان طبعياً أن يترتب على ذلك نتائج خطيرة ، تتعلق بدور كل دولة فى ميدان السياسة العالمية ، كما تتعلق بضرورة التوازن فيما بينهما ، فى كل من أوروبا وفى المستعمرات . وكان التوازن ضرورة ملحة ، لكى لا يحدث التصادم بين التيارين الاستعماريين المتنافسين ، أو بين القوتين الكبيرتين .

ونستطيع أن نقول أن الاحساس بالقيمة الفعلية للتوازن قد فرض نفسه فى أثناء القرن التاسع عشر . وتعلقت كل الآمال به كوسيلة لمنع التصادم بين القوى الكبيرة ، التى توالى ظهورها على مساحات من الأرض الأوروبية بصفة خاصة ، وأعدت أوضاعها لكى تنزل الى حلبة المنافسات . ونذكر منها القوة التى قامت فى وسط أوروبا (ألمانيا) ، والقوة التى تمت وتعاظم شأنها فيما حول موسكو (روسيا) .

هذا ، وقد انتهى القرن التاسع عشر ، وقد تعددت الدول التي كانت كل واحدة منها تمثل قوة لها وزنها ، فيما يتعلق بالمنافسات في ميدان التجارة الدولية ، أو في ميدان الاستعمار ، أو في ميدان السياسة العالمية . وكانت هذه القوى في أوروبا مثلما كانت في خارج أوروبا . ومن ثم زاد التعقيد وزادت الحاجة الملحة إلى التوازن ، بين القوى المتنافسة والمتنافضة في طموحها السياسي ، والاقتصادي ، والقومي .

وربما كان التوازن بمثابة الأسلوب الذي يكبح الجحاح ، ويحد من احتمال الصراع الذي اتسمت به للعلاقات الدولية . وكان الاتفاق مثلاً بين القوى الأوروبية على المحافظة على الدولة العثمانية ، ودعم وجودها المترنح من قبيل ما يؤكد نوعاً أو نمطاً من أنماط التوازن . ذلك أن تلاشي هذه القوة والوجود الفعلي لها ، كان مقدراً له أن يزعج المنافسة على تركة الرجل المريخ . وقد يؤدي إلى إخلال بالتوازن بين القوى التي تقسم نفسها في مجال المنافسة ، واقتسام أو التهام التركة فيما بينها . وهكذا تعاضل مبدأ توازن القوى ، في الحرب والسلام معاً . وقد فرض بعداً له وزنه على العلاقات ، بين الدول والوحدات السياسية .

وانطلاقاً من هذا العرض الذي حاولنا فيه متابعة كل المؤشرات التي تفسح عن التطورات والتحويلات التي أدت إلى تعظيم مبدأ توازن القوى ، نشير إلى أنه قد فرض نفسه في دنيا العلاقات الدولية ، على كل المستويات ، المحلية ، والاقليمية ، والعالمية ، من واقع يتركز إلى ما يلي :

١- ظهور مجموعة من الدول ، التي تحول بعد حين إلى ميدان المنافسة ، وتمكنت من أن تتحول إلى قوى عالمية . تلعب دوراً سياسياً هاماً في السياسة العالمية .

٢- تباور وتزايد الصراعات بين هذه القوى العالمية ، والتضارب بين مصالحها الاقتصادية ، والسياسية ، والحضارية .

٣- تأكيد كل المتناقضات بين تلك القوى ، والتي أتاحت المناخ

المناسب لأن تنشا مشكلات معقدة ، خيمت على العلاقات فيما بينها .

٤ - نشأة التكتلات الدولية التى عمقت الهوة ، حتى باتت تنمى روح التضارب واختلاف وجهات النظر فيما بينها ، سياسياً ، واقتصادياً.

وهكذا شهد القرن العشرين النضج الكامل ، لكل الدوافع التى فرضت مبدأ توازن القوى فى السياسة الدولية . وكان من شأنه أن يحكم العلاقات بين القوى التى اتسع اطوارها ، لكى نجد بعضها فى أوروبا ، وبعضها فى آسيا وبعضها الثالث فى أمريكا . وربما تأثرت قيمته الفعلية بذلك التعدد وبالتنافس والتضارب والتناقض ، بين تلك القوى التى زجت بنفسها فى حلبة المنافسات الدولية .

ومع ذلك فإن من أهم ما أثر على توازن القوى أيضاً ، حتى تعطلت فاعليته تعاضلاً كبيراً ، تلك الصراع بين القوى البرية والقوى البحرية . وليس أفضل من أن نلجأ الى قول ماركندر ، الذى يؤكد فيه وجود ثلاث مراكز متباعدة للقوى الرئيسية فى العالم ، لكى نفهم مدى التناقض بين تحركاتها وطموحها وانعكاساته الايجابية والسلبية ، على التوازن بين هذه القوى . وهذه المراكز هى :

أ - مركز تشمله مساحة الأرض الهائلة التى تتضمن قلب العالم فيما بين نهر الفولجا وحدود الصين ، ويتضمن القوة البرية .

ب - مركز تشمله مساحات الأرض الهائلة على أطراف تشرف على المسطحات المائية وخاصة القطاع الشمالى من المحيط الأطلنطى ، التى تطل عليه أوروبا وأمريكا الأنجلوسكسونية ، ويتضمن القوة البحرية .

ج - مركز تشمله مساحات الأرض فى الموضع الوسط بين المركزين السابقين^(١) . ويتضمن القوة فى مساحات الأرض التى طالما

(١) يقع العالم الاسلامى فى هذا الموضع الوسط بين القوتين البرية والبحرية .

تعرضت لأن تشهد الصدام المتوقع ، بين القوة البرية والقوة البحرية .
ولا يكاد يهمننا فى هذا المجال القول الذى أطلق فى عالم السياسية
لكى يقول بأن من يحكم أوروبا ، وأطراف جزيرة العالم حيث تسيطر
القوة البحرية (يتحكم فى قلب جزيرة العالم) القوة البرية) ، وأن من
يتحكم فى قلب العالم يحكم كل جزيرة العالم ، وبالتالي يتحكم فى
العالم كله . ولكن الذى يهمننا فعلاً هو اظهار مدى الانقسام بين القوى
الرئيسية وطموحها السياسى الدولى ، وبالشكل الذى يتهدد مصالح
الناس جميعاً.

وهذا فى حد ذاته قد يبرر الحاجة الى توازن بين تلك القوى ، يكبح
جماح المنافسة ويخفف من حدتها ، لكى يتجنب العالم احتمالات
الخطر. ومع ذلك فإن توازن القوى لم يستطع أن يحصل دون قيام
الحرب العالمية الأولى ، أو قيام الحرب العالمية الثانية . كما أن الحرب
التي تضمنت الصراع الساخن بين تلك القوى ، لم تؤثر على الايمان
بمبدأ توازن القوى ، ولم تؤد الى التفريط فيه واستشعار جدواه .

وظل مبدأ توازن القوى يفرض نفسه فى السياسة الدولية ، بعد
أن تخضت الحرب العالمية الثانية عن قوتين كبيرتين متناقضتين هما ،
الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد أن ارتبط التكتل
الدولى فى لعبة السياسة وصراعها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى
بقوة من هاتين القوتين . ويبدو انهما كانا يتصارعان من اجل رحلة أو
مشوار الهيمنة على العالم .

ورحلة الهيمنة تستهدف التحكم ، لكثير مما تستهدف الحكم .
بمعنى أن كل قوة من القوتين الأعظم تتطلع الى أن تتحكم فى مصير
العالم ، وتسيير حركة الحياة فيه على ما تهوى ، ويحقق لها أهدافها
سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويبدو أن التوازن بين هاتين القوتين ،
كان هو وحده القادر على احباط مسيرة كل منهما ، وصلاً الى هذا
الهدف . ذلك انه لا يمكن أن يتحقق لأى منهما إلا على جثة أو إشلاء



النفوذ البحري

النفوذ البري

وضع الحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا . وضع الولايات المتحدة
اليابان وكندا يتم الحلف شبه المحكمة من حول الاتحاد السوفيتي

الأخرى - ومن الجائز أن يتسبب الصراع الهادف لدعم كل قوة منهما ، فى كفة من كفتى الميزان ، فى قلاقل ومشاكل ومتاعب تعاني منها الدول ، ولكن المؤكد أن كانت حتمية التوازن ، والحرص عليه تعمل لحساب السلام العالمى فى نهاية المطاف . ولكى نفهم ذلك كله ، يجب أن نبدأ بتفهم قول ماكندر الذى يجسد معنى التوازن . ويصور التضاد بين القوتين الأعظم من وراء هذا المعنى . ويقول ماكندر :

١ - أن من يحكم أطراف جزيرة العالم يتحكم فى قلب جزيرة العالم (١).

ب - أن من يتحكم فى قلب جزيرة العالم ، يحكم جزيرة العالم .

ج - أن من يحكم جزيرة العالم ، يتحكم فى العالم كله .

وهذا معناه أن يكون الصراع بين قوتين هما : القوة البحرية التى تملك حرية الحركة فى البحر ، وتحكم أطراف جزيرة العالم بشكل مباشر أو غير مباشر ، والقوة البرية التى لا تملك حرية الحركة فى البحر لأنها فى موقع داخلى حبيس الى حد كبير . ويتخلص الصراع فى :

١ - أن تعمل القوة البحرية على احكام الطوق على القوة البرية لكيلا تنطلق من مواقعها الداخلى المغلق ، انطلاق المارد الحبيس فى مصباح علاء الدين . ومن ثم تستطيع أن تتحكم فيها ، وهى فى حجم معقول وفاعلية محدودة .

٢ - أن تعمل القوة البرية على الخروج من مواقعها الحبيس ، لكيلا تتضرر من التحكم فيها ، ولكى تتحرر فى حركتها على المستوى العالمى .

وسواء كان زمام القوة البحرية فى أيدي بريطانيا وفرنسا ، أو فى أيدي الولايات المتحدة ، فإن تحرك هذه القوة ومنطقها وسلوكها ، قد سار على طريق أو درب الاجتهاد ، لكيلا تتملص القوة البرية ، من

(١) المقصود بجزيرة العالم أوروبا وآسيا وإفريقية ، حيث تضم أكثر من ٨٥٪ من سكان العالم ، وأكثر من ٨٥٪ من حجم التجارة الدولية .

سوءات موقعها اللخلى الحبيس . وبالمثل كانت القوة البحرية متمثلة في روسيا القيصرية ، أو في الاتحاد السوفيتى ، حريصة على التخلص من سوءات هذا الموقع اللخلى الحبيس (١).

وعلى هدى من فهم صريح لذلك التضاد ، بين القوتين البحرية والبحرية ، يمكن أن ندرك معنى الصراع ومغزاه ومرماه . بل يمكن أن نتبين كيف يشعل هذا الصراع بينهما التوازن ، الى الحد الذى يثير القلق وعدم الاستقرار . ولا تكاد تخطو كل قوة منهما خطوة على مسرح السياسة ، من غير أن تحصب حساب التوازن . والخوف كل الخوف من أن يخلت هذا التوازن الحساس بينهما . وهل يعنى استسلام أى منهما للأخرى أقل من هيمنة قوة منهما على العالم ؟ . والهيمنة مرفوضة ، لأنها تفضى الى تحكم وتسلط واملاء .

ومهما يكن من أمر ، فإنه يحق لنا قبل أن نلتقط النماذج التى تعبر عن توازن القوى ، وتصور دوره فى تجميد للمشكلات السياسية أو تعقيدها ، أن نتعرف على كل قوة من القوتين الكبيرتين . ذلك انهما معاً يفرضان توازن القوة ، ويشتركان فى صنع كل التأثير المباشر أو غير المباشر لهذا المبدأ ، الذى تتخسرر به اوضاع الدول على الصعيد العالمى .

ومن ثم تكون الحاجة ملحة الى أن نلم بكل ما من شأنه أن يلقي الضوء على الدور ، الذى تلعبه كل قوة منهما من حيث للتكتل ، ومن حيث الظروف والاحتمالات التى تؤكد التناقض فيما بينهما .

القوى الرئيسية الكبرى :

كانت الحرب العالمية الأولى طاحنة من غير شك ، ومع ذلك فإنها لم تتمخض عن تغيرات جوهرية فى القوى الكبيرة . وقد نتبين بين

(١) فى إطار هذا الوضع ، يمكن أن نطل على خريطة جزيرة العالم ، لكى نتبين مساحات الأرض والدول ، التى يمكن أن تشهد الصراع وتكون ملائمة بين شتى الرعى .

نفاذها غير المكتوبة ، ارهاصاً بالتغيير ، ولكنه لم يستطع ان يفرض نفسه . بل ربما اتاحت الظروف تغييرات لصالح بريطانيا ، ولصالح فرنسا ، اكسبت كل منهما نصيباً جديداً من مستعمرات وريثها عن ألمانيا المهزومة ، لو عن تركيا التي تداعت .

كما ان التغييرات فى أوروبا ذاتها ، لم تكن مدعاة إلا لتمزيق الأرض بين مجموعة من الدول ، التى ورثت الامبراطورية العتيقة ، التى عرفت باسم امبراطورية النمسا والمجر . كما ان تفجر الثورة البلشفية فى روسيا فى حوالى نهاية الحرب العالمية الاولى ، لم يكن سوى علامة كبيرة على طريق التغيير.

ومن ثم احتفظت القوى القديمة التى فرضت مشيئتها فى القرن التاسع عشر ، بقدراتها وتشبعت بوجودها وسلطانها . ولعلها لم تفلتن الى الارهاص الذى كان بمثابة المؤشر للتغييرات . وشهدت الفترة فيما بين الحرب العالمية الاولى والثانية قوى جديدة ، تحاول ان تنمو وأخرى قديمة تحاول استعادة التماسك والترابط . ويمكن القول ان هذه القوى ممثلة فى اليابان وايطاليا مرة ، وممثلة فى ألمانيا مرة أخرى ، كانت تحاول ان تصنع التغيير بما يملئ اراقتها ، ويؤثر على توازن القوى.

وكان طبيعياً ان يؤدي ذلك كله الى الحرب العالمية الثانية . وتحسود هذه الحرب العالمية الثانية ، الى جانب ما ارتبط بها من ويلات افقرت العالم فى المتاعب ، نموذجاً من نماذج الخلل فى التوازن بين القوى الكبرى ، وهى تتنافس من أجل المكانة الأفضل سياسياً واقتصادياً .

ويهمنا حقاً ان ندرك ان هذه الحرب الخسارية ، قد اتاحت لريح التغيير ان تعصف ، وأن تفلح فى حدوث وتأكيد تغييرات جوهرية شملت الاتجاهات السياسية والاقتصادية ، مثلما شملت القوى الكبرى نفسها . ولم يكن الانتصار فى ميدان القتال بالنسبة لبريطانيا وفرنسا ، سبباً لأن تحتفظ كل دولة منهما بمركزها المرموق ، كقوة بين القوى الرئيسية فى العالم :

ويمكن القول أن النتائج كلها قد أكدت تفوق قوة الاتحاد السوفيتي، التي تمثل القوة البرية في موقعها الداخلي الحبيس في جانب ، وقوة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل القوة البحرية بكل ما تملكه من حرية حركة على الصعيد العالمي في جانب آخر . كما اتاحت لريح التحرر أن تشمل معظم المستعمرات ، وأن يحصل معظمها على حق تقرير المصير ، وعلى استقلالها السياسي .

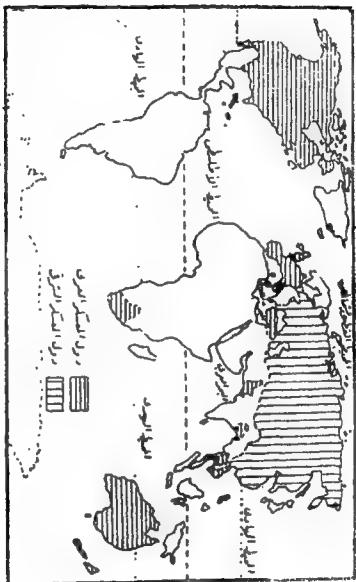
من المفيد أن ندرك كيف تربعت هاتان القوتان في كفتي الميزان ، وكيف ارتبط توازن القوى بذلك الوضع الجديد . وصحيح أن كل قوة من هاتين القوتين تطلعت إلى رحلة الهيمنة على العالم . وصحيح أن وحدة الهدف أدت إلى تعارض في الخطوات ، التي تخطوها كل قوة من هاتين القوتين نحو الهدف . ولكن الصحيح أيضاً أن الصراع من حول الطريق الواحد إلى الهدف ، دعا إلى :

أ - حرص القوة البحرية على أن تحكم أطراف جزيرة العالم بشكل ما ، لكي تتحكم في تحركات القوة البرية ، وتحافظ على وجودها في موقعها الحبيس .

ب - حرص القوة البرية على أن تتخلص من موقعها الداخلي ، وأن تتخلص من تحكم القوة البحرية ورقابتها ، وما تستشعره من حرمان من حرية الحركة .

بمعنى أن القوة البحرية كانت تصنع الطوق وتضييق الخناق ، لكي تتحكم في القوة البرية ، وتحكم من بعد ذلك جزيرة العالم ، وأن القوة البرية كانت تحاول كسر هذا الطوق ، وأن تتخلص من القيد والتحكم لكي تحكم جزيرة العالم . ومن خلال هذا التضاد كان الصراع بعد الحرب العالمية الثانية . بل وكان التحرك في الاتجاهين المتضادين ، من وراء ما ينطوي عليه توازن القوى من معاني ونتائج ، ومن تمخلات أي من هاتين القوتين في حركة السياسة العالمية ، وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على الدول في مجتمع الدول .

دول العسكرية الغربية والشرقية



وعلينا - على كل حال - أن نتدارس دور كل قوة من هاتين القوتين الأعظم ، وكيف تسعى كل قوة منهما للمحافظة -على أقل تقدير - على وزنها في ميزان القوى لحساب مكانتها أولاً وأخيراً . بل وكيف تحاول كل قوة منهما بعد ذلك في تأكيد تفوقها ورجحان كفتها . ولأن المسألة مسألة انتصار قوة منهما لكي تهيمن ، فإن الصراع يبدو مريئاً فلا يكف ولا يتوقف . بل أن السلام العالني برمته يصبح رهناً بالتوازن ، بين هاتين القوتين ، والخلل في هذا التوازن لحساب قوة من القوتين ، من شأنه ، أن يطلق العنان لحساب القوة التي ترجح كفتها ، لكي تهيمن على العالم .

ومن غير تمييز أو تعاطف من أي هاتين القوتين ، ينبغي أن نطل على مكان ومكانة هاتين القوتين . بل يجب أن نجسد الكيفية التي تصارع بها القوة منهما الأخرى ، وأن نتلمس معنى التداخل في مساحات من العالم ، لكي نشهد هذا الصراع .

الولايات المتحدة الأمريكية ،

ليس مهماً أن ندخل إلى صميم كل التفصيلات ، التي لاحظت بالنشأة المبكرة لتلك الدولة . ومع ذلك فالمعروف أنها كانت تمثل الأرض التي استقبلت أمواج المهاجرين ، الذين نزحوا من أوروبا بعد حركة الكشوف الجغرافية الكبرى . وكانت الهجرة تنقل إليها عناصر صلبة من المغامرين ، الذين عقدوا العزم على اتخاذ هذه الأرض وطناً جديداً لهم .

ولم تفلح السيطرة البريطانية في أن تمصّف بروح الاستقلال ، التي كانت تسيطر على كل مهاجر . وهذه المسألة مهمة لأنها لو وجدت الحاقز إلى الفكرة ، التي تجمع من حولها كل المهاجرين . ومن ثم صنعت النواة التي استقطبت الولاء كله ، لكي تبدأ مسيرة الولايات المتحدة الفتية .

وقد يتضح ذلك بدرجة أكبر ، فيما لو قارنا بينها وبين الهجرة

والمهاجرين من اسبانيا والبرتغال ، الى امريكا اللاتينية . وذلك ان العناصر اللاتينية التى هاجرت الى ارض امريكا اللاتينية ، لم تكف عن الاحساس بالتعاطف والترابط مع الناس فى الوطن الأم ، ولم تتحلل من الحنين الى العودة مع احمال من الذهب . اما العناصر التى هاجرت الى الأرض التى تتضمنها الولايات المتحدة ، فقد كانت لها القدرة على التخلص من كل حنين ، او احساس بالترابط والتعاطف . وكانت وكأنها هجرة اللاعوبة .

وكان ذلك كله مدعاة للتشبه بأرض الوطن الجديد فى الولايات المتحدة ، وباستغلال الموارد المتاحة فيها . مثلما كان مدعاة للاصرار على التحرر من السيطرة البريطانية ، التى تشدهم وتشد وطنهم الجديد الى أوروبا والوطن الأم .

ثموها واحتلالها قمة التكتل الرأسمالى ،

ويمكن القول ان استجابة الموارد المتاحة لهم قد أزكت روح الطموح والتطلع . كما أن التوسع والانتشار من مواقع الاستقرار المبكر فى ظهير الشروم والخلجان على الساحل الشرقى الى الأبلش ، وما وراء الأبلش الى حوض المسيسيبي فى حوالى ١٧٨٢ ، قد ثبت وجودهم وحقق لهم الثراء والدعم المادى . ولذلك لم يكن غريباً أن يدخل هذا الكيان البشرى الذى التئم وجوده فى ولايات بعينها ، فى مغامرة عصفت بالاستعمار والسيطرة البريطانية .

وكان الاستقلال فى سنة ١٧٧٢ نقطة البداية والانطلاق لكل توسع فى المراحل التالية ، التى اكتملت بها جملة الولايات المتحدة التى تصنع مساحة الأرض ، أو الكيان المادى للولايات المتحدة الأمريكية . ولم يتم ذلك بالقهر ، ولكنه تم بنمط من أنماط التوسع ، الذى سار فيه المهاجرون على محاور ، تحملهم معهم طموح هائل ، وتطلع شديد فى اتجاه الغرب .

هذا وقد حققت الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، التوسع عن طريق شراء بعض الولايات من فرنسا أو بريطانيا أو من المكسيك . ومن ثم لم تشترك الحروب إلا في ضم أقل القليل ، مما أدخل من مساحات الأرض في دائرة الكيان المادي للولايات المتحدة الأمريكية .

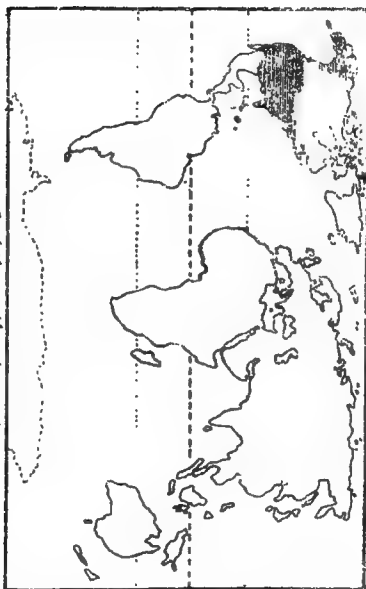
ولقد اكتمل الترابط بين معظم الولايات ، التي تنتشر فيما بين الساحل الشرقي على المحيط الأطلنطي ، والساحل الغربي على المحيط الهادئ ، في أثناء الستين سنة التالية للاستقلال . ومن ثم أخذت لها مكاناً في مجتمع الدول في إطار سياسة رشيدة . وكان شعارها يربط بين المكانة الاقتصادية والمكانة السياسية ربطاً وثيقاً .

وهكذا استطاع المهاجرون الذين بلغ عددهم مع أنصاهم حوالي ٤ ملايين نسمة ، فيما قبل الاستقلال مباشرة ، من تثبيت حقهم في الأرض الجديدة ، مثلما استطاعوا توسيع رقعة الدولة التي صنعوها . وكان طبعياً أن تفتح كل الأبواب للمهاجرين ، لأن الزيادة الطبيعية ، لم تكن وحدها كافية بسد الحاجة الملحة إلى الزيادة السكانية .

وكانت هذه السياسة مدعاة للنمو السكاني ، حيث ارتفع عدد السكان من ٤ ملايين في آخر القرن الثامن عشر ، إلى حوالي ٣٠ مليوناً في أواخر القرن التاسع عشر . وما من شك أن هذه الزيادة كانت مفيدة ، لأنها كانت تقلل من كل النتائج السلبية اللاحقة بالتدخل السكاني ، ولأنها كانت تتيح الفرصة لتوسيع دائرة الاستغلال للموارد المتاحة ، وللخضى بالكيان البشري وطموحه العريض على طريق الرخاء والرفاهية .

وما من شك مرة أخرى ، في أن التركيز على دعم البناء الاقتصادي ، وتطوير العلاقة بينه وبين البناء السياسي والمكانة السياسية ، قد وضع توجه الولايات المتحدة في الاتجاه الصحيح . ولقد وضعت السياسة التي تولت تنفيذ ذلك كل الاهتمام ، لكي يقود الاقتصاد حركة للسياسة . ولقد أسفر ذلك عن تحريك نهضت على

الولايات المتحدة الأمريكية



امتداد القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وضع الولايات المتحدة فى نهاية المطاف ، على قمة التكتل الرأسمالى فى نهاية المطاف .

المقومات الطبيعية والبشرية للولايات المتحدة الأمريكية ،

إذا كنا قد أوضحنا كل الظروف والعوامل التى أحاطت بنشأة الدولة ، وتجمع اللواء من الكيان البشرى فيها ، فيجب علينا بعد ذلك أن نعرض كل ما يصور المقومات الطبيعية والبشرية لها . ذلك أن الاحاطة بهذه المقومات ، التى تكفل المنطلق السليم للتعرف على كل التطورات ، التى شكلت السياسة الأمريكية ، حتى وصلت الى ما وصلت اليه من حيث انها تحتل قمة القوة البحرية فى تكتل كبير ، يلم شمل للعسكر الرأسمالى الغربى .

وما من شك فى أنها نشأت واستطاعت أن تؤكد وجودها على مساحة هائلة يتضمنها شكل معتاز ، يتمتع بمنعة استراتيجية . بل لعلنا نشير الى أن هذا الشكل فى حد ذاته قد أتاح لها أن تشرف بجبهتين على المسطح المائى ، وأن تشترك بنصيب فى حركة التجارة الدولية ، فى كل من المحيط الأطلنطى والمحيط الهادئ . وربما اتاحت لها قناة التى أوجدت الاتصال المباشر بين المحيطين المشار اليهما ، مزيداً من المرونة فى الحركة ، ومزيداً من التفوق فى التجارة الدولية النامية .

وقد تناسق صنع الطبيعة مع تخطيط الانسان ، فى تنفيذ وسائل المواصلات المرنة ، التى تحقق النمط الأمثل فى مجال الاتصال والترابط بين أجزاء هذه الدولة الكبيرة المساحة . فإذا كان نهر المسيسبى يتيح الحركة ، ويخدم النقل على المحور العام من الشمال الى الجنوب ، فإن الطرق وسكة الحديد قد وضعت بالشكل ، الذى يخدم الحركة على المحور العام من الشرق الى الغرب .

ثم كان الموقع الجغرافى الذى يضعها بين مسطحين كبيرين من المحيطات ، مدعاة لتأكيد ميزة عظمتى . ذلك أنه أبعدها عن كل احتمال ،

لأن تتردى فى متاعب السياسة الدولية ومشاكلها ، إلا إذا انغمست هى
بوحى من حاجة ملحة تدعوها لذلك . ومن ثم أتاح الموقع الجغرافى لها
فرصة مثلى ، لأن تحظى بالاستقرار والاطمئنان ، فى كل المراحل التى
اتجه الكيان البشرى فيها الى بناء الدولة اقتصادياً .

وهكذا كان النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، رتيباً
وهادئاً ومطمئناً ، بشكل حقق النجاح المطرد والاستقرار المادى ، بقدر
ما حقق الزيادة والرخاء والرفاهية ، والوصول الى حد التفوق فى حجم
الفائض الذى تشترك به فى التجارة الدولية.

كما اكسبها الموقع الجغرافى أقصى قدر ممكن من المنفعة من وجهة
النظر الاستراتيجية ، لأن المسطحات المائية تكفلت بتأكيد ذلك الفصل
بينها وبين العالم القديم ، وكل المشكلات السياسية فيه . ويكفى أن
نشير الى أن هذا الموقع الجغرافى ، كان مدعاة لأن تمتنع عن الاشتراك
فى الحرب العالمية الأولى ، لأنها فضلت ذلك ، ولأن تشترك أمريكا فى
الحرب العالمية الثانية دون أن تحس بويلاتها ، أو أن تتعرض الحياة فيها
لخطر من أخطارها المباشرة .

ثم هى من بعد ذلك كله ، فى وضع منيع من حيث الصدود
السياسية ، التى تفصل بينها وبين جيرانها من الدول المجاورة . فالحد
بينها وبين المكسيك يستند الى المجرى النهري المعروف باسم نهر
ريوجراند . ولما ينشأ الاحساس ، بأنه لا يصنع الفاصل بينها وبين
الولايات المتحدة المكسيكية . بل لعله لا يتناقض ولا يتعارض مع الواقع
البشرى . كما أنه لا يمس مصالح الناس على الجانبين بشكل يدعو الى
قيام مشكلة ، أو توقع الصراع والتناطح بين الكيان البشرى فى كل
منهما .

أما الحد السياسى بينها وبين كندا ، فهو الآخر منطقى ومتناسق
مع مصالح الناس فى كل من الدولتين . ذلك أنه فى الأجزاء التى ترتبط
فيها المصالح باستخدام البحيرات العظمى واستغلالها فى خدمة

النقل ، أو غير ذلك مما يتصل بالاستغلال الاقتصادي ، يمر الحد السياسي على المحاور التي تحفظ لكل منهما الحق في البحيرات ، من منطقة البحيرات العظمى . أما إلى الغرب فإنه يمر مع خط عرض ٤٩° شمالاً ، على شكل الخط المستقيم . ومع ذلك فإنه يقلع في صنع الفاصل بين أرض الدولتين . ويعزى ذلك النجاح إلى علمنا بأنه يفصل بين أرض الدولتين التي تتعرض لقسط كبير من التخلخل السكاني . ومن ثم فإنه لا يكاد يمس مصالح طرف من الطرفين ، لحساب الطرف الآخر.

وإذا كانت كل هذه القوميات تكسب الولايات المتحدة الأمريكية مزايا ، تستند إليها فيما يتعلق بالاستقرار والأمن ، وتجنبها للمشكلات مع جيرانها من الشمال ومن الجنوب ، فإن خصائص الأرض ذاتها تمنع الدولة والكيان البشري فيها كل سبب من أسباب التفوق . ذلك أن اتساع المساحة على امتداد المحور العرضي من الشرق إلى الغرب ، مدعاة إلى تنوع المناخات وتنوع مماثل في البيئات .

وهذا التنوع في المناخات وخصائص البيئات في حد ذاته ، سبيل للامكانيات الواسعة ، التي تكفل التنوع في الانتاج الاقتصادي بصفة عامة . وما من شك في أن الموارد المتاحة هائلة بقدر ما هي متنوعة . ونستطيع أن نلتقط المعاني التي تعبر عن التفوق والنسبة لكل قطاع من قطاعات الانتاج ، مثلما نتبين في تمدد هذه القطاعات ، مظهرًا من مظاهر الفنى والشموخ والبنيان الاقتصادي القوي .

ولو تلمس الباحث تفصيلاً يلقي الأضواء على الانتاج الزراعى ، أو الانتاج الحيوانى ، أو الانتاج المعدنى ، أو الانتاج الصناعى ، يجد الحقائق الرائعة التي تثبت النمو المتوازن والمتوازن لكل قطاع من تلك القطاعات . ثم هو من بعد ذلك كله ، انتاج جيد سواء كان التقويم بمقاييس حلجة الاستهلاك للحلى ، أو بمقاييس حاجة الاستهلاك العالمى .

ونستطيع أن نتبين أن سياسة قبول المهاجرين وتنسيقها ، قد لبث

حاجة النمو الاقتصادى ، ودعم التقدم وتحقيق الرفاهية والرخاء . ذلك أن الدولة استطاعت أن تجد فى الهجرة والمهاجرين ، سيلاً هائلاً من الخبرات الفنية ، التى اشتركت فى صنع التقدم العلمى والتفوق التكنولوجى . وادى ذلك كله الى تراكم وزيادة وفرة فى رأس المال ، الذى أحيط بكل دواعى الاستقرار . ولقد أسهم ذلك كله بدوره فى تنمية مستمرة فعالة لموارد الثروة الاقتصادية الهائلة المتنوعة ، فى الأرض الأمريكية أو فى خارجها .

أما الكيان البشرى الذى تكفل بدعم الوجود المادى والاقتصادى لهذه الدولة ، فهو - كما قلنا من قبل - كيان بشرى ملتئم . ذلك أنه حصيلة الهجرات التى بدأت منذ وقت بعيد بعد الكشف الجغرافى عن الأرض الأمريكية ، وإحاطة الانسان ومعرفته بوجودها فيما وراء المحيط الاطلنطى غرباً مباشرة .

وقد تأخر الالتئام بعض الوقت ، وذلك فى أثناء الفترة التى تعرضت فيها المساحات لما يشبه المنافسة بين الاستعمار الاستيطانى من جانب ، الانجليز والفرنسيين والهولنديين والألمان وغيرهم من الأوروبيين من جانب آخر . ومع ذلك فإنه فيما بعد الاستقلال ، وبعد أن ترابطت مصالح الناس ، الذين خرجوا من ديارهم مهاجرين ، وقد عقدوا العزم على اتخاذ تلك الأرض وطناً أصيلاً لهم ، بدأت عملية الالتئام ، التى جاءت تالية لذلك الولاء الذى وضع الفواة أو النبتة ، التى كبرت وترعرعت من بعد ، فى أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وهذا معناه أننا قد لا نجد القدر الكافى من التجانس ، بين الناس الذى يتألف منها الكيان البشرى ، ولكن ذلك لا يحول دون الانسجام فيما بينهم . وربما اقلحت اللغة الانجليزية التى فرضت نفسها ، فى أن تصنع نوعاً من انواع التجميع والتراط ، لأنها حققت وحدة الفكر . وكانت هذه الوحدة من بعد مدعاة لتأكيد الانسجام من خلال ترابط المصالح الاقتصادية ، التى تلم شمل الناس وتؤلف فيما بينهم .

ولم يكن غريباً أن يحدث ذلك بين المهاجرين اللذين تجمعهم الفكرة والمصلحة المشتركة ، وتؤلف بينهم صفة الانتماء فى جملتهم الى مجموعة السلالات القوقازية والى الحضارة الأوروبية . ويبدو أن هؤلاء المهاجرين قد طرحوا جانباً تلك المنافسات وروح الصراع بين الأقوام ، التى انحدروا منها أو الدول التى خرجوا منها على الأرض الأوروبية .

كما لم يكن غريباً ألا ينسجم هذا الكيان البشرى من الأصول القوقازية ، مع قطاع آخر من الكيان البشرى يرجع فى أصوله الى مجموعة السلالات الزنجية والمتزنجية . وصحيح أن الزنجون قد نقلوا قسراً الى الأرض الأمريكية . وصحيح أنهم خدموا عمليات استخدام الأرض باخلاص ، ولكن الصحيح أيضاً أنهم عاشوا تجربة التفرقة العنصرية للمرة .

وربما كان ذلك وحده المظهر الوحيد ، الذى يعبر عن الشقوق وعدم التناسق ، بين قطاع يمثل الأغلبية من الكيان البشرى ، وقطاع آخر يمثل الأقلية . وما من شك فى أن عدم التناسق المشار ليه ، قد تنخفض عن صورة بغيضة من صور الاستعلاء والتفرقة العنصرية فيما بينها . ومع ذلك فإنها لم تستطع أن تصنع التصدع . الذى يؤذى الكيان البشرى ويعوق مسيرته نحو التقدم الاقتصادى .

مراحل السياسة الأمريكية،

ومهما يكن من أمر ، فإن التفوق الذى تأكد فى الولايات المتحدة ، لم يكن وليد الضوابط الطبيعية أو الضوابط البشرية وحدها . بل قل السياسة ذاتها ، هى التى كانت تصنع المناخ الملائم للمسيرة الهائلة ، الى التفوق ودعم البنيان الاقتصادى .

ومن المفيد على كل حال أن نتابع تلك السياسة ، لكى نتعرف على ملامحها ، وعلى ما اشتملت عليه من خطط أعطت للهجوم والاطمئنان للنمو الرتيب ، من وجهة النظر الاقتصادية ، واتلحت التحول الى قوة عظمى فى السياسة ، تلعب دوراً هائلاً فى توازن القوى على الصعيد العالمى .

ويمكن القول أن هذه السياسة قد رسمت وفق اعتبارات كثيرة تتناسق مع الواقع الطبيعي الذي أحاط بنشأة الولايات المتحدة ، وياتساع رقعتها كدولة . مثلما تتناسق مع الواقع البشرى الذي أحاط بانتظام الكيان البشرى فيها فى المسيرة الرامية إلى التفوق .

ونتبين هذه السياسة فى مراحل ثلاث متوالية ، بقدر ما هى متكاملة . ولم يكن التغيير أو التحول من مرحلة إلى مرحلة إلا من قبيل الاستجابة للواقع ، والحاجة الملحة التى تملئها العلاقة البناءة ، بين السياسة فى خدمة الاقتصاد ، والاقتصاد فى خدمة السياسة . ونعرض فيما يلى ملامح السياسة الأمريكية فى كل مرحلة من هذه المراحل (١) .

١ - المرحلة الأولى : وتبدأ هذه المرحلة ببلدية طبيعية بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها ، وكانت تنبع من الاحساس بحاجة ملحة ، لرسم إطار محدد للسياسة الأمريكية فى الداخل والخارج .

وكانت هذه البداية جريئة فى سنة ١٨٢٣ ، عندما تقرر الأمر كله فيما عرف بمبدأ مونرو . واستهدف هذا المبدأ نمطاً من أنماط العزلة . ولكن هذه العزلة لم تكن من قبيل التقوقع أو الانطواء ، بل هى عزلة عن المتاعب ، وبعداً من الانغماس فى مشاكل سياسية كثيرة ، كانت تستنزف الجهد الأوروبى وتنهك قوى الدول الأوروبية .

وانطلاقاً من هذه المفاهيم التى ارتكز عليها مبدأ مونرو ، كانت التحركات الأمريكية فى التطبيق الشامل لسياستها ، تتسم بقدر كبير من الإيجابية . وتضمنت هذه التحركات مواجهة أو مناهضة التدخل

(١) لحسن الأمريكان استخدام العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وربما كان الاقتصاد قائماً لحركة السياسة فى بعض الأحيان ، وربما كانت السياسة قائمة خبيرة لحركة الاقتصاد فى بعض الأحيان الأخرى .

الأوروبي في الأرض الأمريكية الانجلوسكسونية واللاتينية بأى صورة من الصور . وكان ذلك مدعاة لتوقيف النشاط الاستعماري ، والحد من أى تغول أو تسلط جديد على المستعمرات فيها . وكأنها نصبت من نفسها في هذه المرحلة منافعاً ومحامياً عن الأرض الأمريكية كلها ، وأسيفت عليها قدرٌ كبيراً من الحماية ، في مواجهة التغول الاستعماري الامبريالي الأوروبي .

ثم هي تتحرك بكل ما أوتيت من قدرات ، في الاتجاه الذي استهدف اخراج أو استبعاد وطرده النفوذ الأوروبي من أمريكا اللاتينية . وأقامت بعض القواعد العسكرية في جزر البحر الكاريبي واشترت الاسكا من روسيا في عام ١٨٦٧ ، لكي تكتمل بها حلقات القواعد الدفاعية عن الأرض الأمريكية .

وهذا معناه أنها انتجعت الوجهة التي تساند فيها القوة الدفاعية الخط السياسي المرسوم ، أو التي تمكنها من التحقيق الفعلي لسياسة تستهدف ابعاد النفوذ الأوروبي والتيارات الأوروبية الاستعمارية . وقد ألقت بكل ثقلها في كفة المستعمرات الأمريكية التي تقبل بالوجود والسيادة الأوروبية . وكانت تعرضها على انتزاع الاستقلال . وكان ذلك كله من قبيل الامعان في تطبيق شامل للخطة الأمريكية في تلك المرحلة .

وما من شك أن تلك التحركات قد أدت الى نتيجتين هما :

(أولاً) وتتمثل النتيجة الأولى في نجاح مطرد في توقيف أو تجميد حجم النفوذ الأوروبي ، كما تتمثل في بداية حقيقية للتححر ، والثورة التي أطاحت بالاستعمار في أمريكا . ومن ثم توالى قيام الدول الأمريكية المستقلة في أمريكا اللاتينية ، وتقلص نفوذ الدول المستعمرة الى أدنى حد ممكن .

ولم يكن الأمر في هذه الصورة سهلاً ، ولم تقبل إسبانيا بالذات ذلك الأسلوب . وكان ذلك مدعاة للمواجهة العسكرية بين الولايات

للمتحدة الأمريكية ، وأسبانيا في أواخر القرن التاسع عشر . وإذا كانت الولايات المتحدة قد كسبت الحرب في عام ١٨٩٨ ، فإن ذلك الكسب قد أكد لها حق المضي في أسلوب إبعاد وطرد النفوذ الاستعماري ، من كل الأراضي الأمريكية .

وما من شك في أنه قد أباح لها فرصة الحصول على بعض الجزر التي انتزعتها من أسبانيا ، وإقامة قواعد عسكرية عليها في المحيط الهادئ . كما استولت على مجموعة أخرى مثل جزر هاواي وجزيرة جوام لحسابها . وكان ذلك من قبيل الدعم والمساندة العسكرية لسياستها في هذه المرحلة ، واستراتيجية التصدي لمسألة الدفاع عن الحق الأمريكي في الاستقلال .

(ثانياً) وتتمثل النتيجة الثانية في نجاح حقيقي في فتح الطريق أمام النفوذ الأمريكي وتزايد ، في دول ومستعمرات أمريكا اللاتينية . وكان ذلك مدعاة لأن تتحرك رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية ، لكي تسهم في دعم اقتصادي شامل في أمريكا اللاتينية .

وهذا في حد ذاته كان من قبيل المنافسة ، التي واجهت رؤوس الأموال الأوروبية . كما كان من ناحية أخرى يوجه الاقتصاد الأمريكي في اتجاه الثراء والغنى والازدهار . وما من شك أن رأس المال الأمريكي قد استطاع أن يفرض نفسه ، وأن يحتكر الاستغلال الاقتصادي للموارد المتنوعة والمتاحة في دول أمريكا اللاتينية ، مثلما استطاع أن يفرض كلمة أمريكا ويجعلها هي العليا في السياسة الأمريكية .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تتورع عن تأكيد ذلك ، وتحريك السياسة بما يلائم خططها السياسية والاقتصادية ، بأي أسلوب من الأساليب . ونضرب لذلك مثلاً بما كان يوم أن تعثرت الاتفاقية بينها وبين كولومبيا بشأن حفر قناة بنما . ذلك أنها مولت ورسمت الخطة لثورة انفصالية أنسلخت بها بنما عن كولومبيا ، الأمر الذي أتاح لها أن تنجح في حفر القناة وفق الخطة والشروط ، التي

فرضتها على بنما وهى دولة صغيرة .

ويتضح لنا - على كل حال - أن سياسة هذه المرحلة التى شملت معظم القرن التاسع عشر، قد لبثت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل . ذلك أنها فى الوقت الذى أقامت من حول نموها الاقتصادى والسياسى سياجا يحميها من طوفان المشاكل ، التى تفرق أوروبا ودولها المتصارعة ، اتاحت لرؤوس أموالها أن تنفرد بموارد أمريكا اللاتينية ، وتلتهم أرباحها .

وهكذا كان مهبطاً مؤنرو الذى رسم خطة السياسة ، للنطلق الصحيح لدعم وإعلاء صرح البنيان الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة الأمريكية . بل لعله أبعد عنها كل تأثير ناشئ أو مقرب ، على مسافة توازن القوى فى أوروبا والصراع المترقب عليه .

ومن ثم استطاعت أن تعالج مشاكلها الداخلية مثل مشكلة الزنج ، أو أن تعالج مشاكلها الخارجية مع أمريكا اللاتينية ، دون أن تضغط هذه الحلول لأثر البعد ، الذى يسهم به توازن القوى فى للسائل الدولية من علاقات ومشكلات . ومن ثم كانت هذه المرحلة لحساب تأكيد الذات للدولة الأمريكية ، مفهدة وضرورية الى أبعد الحدود ، لأنها انتقلت الى المرحلة التالية وهى متمتعة بالاستقرار ، والاطمئنان فى الداخل والخارج على حد سواء . بل كانت قد فرغت بكل تأكيد من ترسيخ قواعد بنائها الاقتصادى ، وياشرت توجهها نحو الرخاء وانتقاعاً به .

٢ - المرحلة التالية : وهى مرحلة جديدة بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر ، لكى تضع الأطار العام للسياسة التى تسير عليها الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن العشرين . وتستطيع أن تتبين أوجه اختلاف بين هذه المرحلة ، وبين خطة المرحلة السابقة . ومع تلك فإن هذه المرحلة قد لتسمت أيضاً بكل ما من شأنه أن يبعدها عن أن تنغمس فى المشكلات الأوروبية ، التى كانت تفرق الدول الأوروبية فى طوفان خطر ورهيب على الصعيد الاقتصادى والسياسى العلى .

وما من شك أن هذه السياسة قد تخطت بالولايات المتحدة السياج الذى عاشت من ورائه ، واحتمت به ، وياتت تطل على العالم ، وترقب فيه للمشاكل من بعيد . وهذا معناه حذر وتخوف ، محسوب بحرص على للعلاقات الدولية ، لا تنزلق الى المواقع التى تتضارب فيها المصالح الأوروبية . ويمكن القول أن هذا التحول الأمريكى الرزوين ، قد ارتكز على ثلاثة أصول محددة تصنع الاطار العام لسياسة هذه المرحلة التى استمرت الى سنة ١٩٤١ . ومن هذه الأصول انطلقت السياسة الأمريكية فى ثلاث اتجاهات هى :

الاتجاه الأول : وهو الذى حافظت فيه على كل الخطط التى اتبعتها من قبل تجاه الأرض الأمريكية . وهذا معناه انها استمرت تواجه لاحتمالات التدخل الأوروبى ، وتنامض النفوذ الأوروبى على الأرض الأمريكية ، بشقيه الاقتصادى والعسكرى . وكان الاصرار من جانبها على التحرر السياسى ، الذى يطلق العنان للسيطرة المطلقة نابهاً من جملة الأهداف ، التى تشكلت بها السياسة الأمريكية .

ولقد اتاح لها ذلك كله إمكانية التسلط الاقتصادى ، والتسلط العسكرى ، والتسلط السياسى ، حيث أصبحت دول أمريكا اللاتينية من توابع الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا تكاد تملك من امرها شيئاً . كما كان ذلك مدعاة لتراجع وانحسار شامل للنفوذ الأوروبى ، والتيارات الأوروبية الاستعمارية المتنافسة ، والتى بلغ التنافس بينها يوماً حد التناطح والصراع والتصادم .

وإذا كانت سياسة الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه قد اثمرت فى المرحلة السابقة ، فإنها قد بلغت حد من حدود التفوق الشامل فى هذه المرحلة . وكان التفوق ضماناً لها أن تصول وتجول ، وتحتكر أسواق تلك الدول الأمريكية المتخلفة اقتصادياً ، دون أن تخشى المنافسة . وهذا معناه من ناحية أخرى الاستمرار فى الطرق المؤدية الى دعم النمو الاقتصادى ، والتفوق الانتاجى ، والى تأكيد الرخاء والوفرة والأزدهار لوجودها ، كقوة صاعدة فى العالم الجديد على أقل تقدير .

الاتجاه الثاني: وهو اتجاه حافظت سياسة هذه المرحلة فيه أيضاً على أسلوب العزلة المقررة من قبل . وهذا معناه انها أصرت على ان تبتعد عن المشكلات الأوروبية ، وميدان التصادم والتناطح بين الدول الأوروبية، التي انفجست في مزيد من التعقيدات ، التي اثرت على العلاقات الدولية وحركة السياسة .

ومن ثم كانت - كما قلنا - ترقب التناطح والمنافسة ، ولا تقترب او تقحم نفسها في ذلك بصورة من الصور . ونذكر على سبيل المثال انها كانت ترقب التصاعد في المنافسات ، التي مزقت الدول الأوروبية الى معسكرات . وربما كانت تكن اشفاقاً على فريق من الفريقين المتنافسين . ولكنها لم تقدم صراحة على أن تقحم نفسها طرفاً في الشقاق أو النزاع . حدث ذلك كله قبل واثناء الحرب العالمية الأولى التي تصادم فيها معسكر يضم بريطانيا وفرنسا وحلفاء لهما ، وآخر يضم الدول الرأسمالية الطموحة ، التي أرادت أن تحظى بنصيب أكبر من المستعمرات .

وربما كانت الولايات المتحدة تكن الاشفاق على معسكر الحلفاء وتتعاطف معه ، ولكنها لم تنزلق الى الموقع الذي يزج بها في صميم المشكلة أو التصادم . وكانت هذه العزلة كفيلة بأن تحقق الاستقرار للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالشكل الذي سخر كل الجهود للاستغلال الاقتصادي ، وتنمية الانتاج ، وإتاحة المضي في طريق التفوق العلمي والتكنولوجي.

الاتجاه الثالث : ويعبر عن القطاع الذي استحدث فعلاً في السياسة الأمريكية . وتمثل في تغيير جوهري في شكل وطبيعة العلاقات ، بين الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول الأخرى والعالم الخارجي . وما من شك في أنه قد أوحى بكل معنى الخروج من العزلة الكلية ، التي كانت سمة راسخة في المرحلة السابقة الرئيسية .

ويمكن القول أن ذلك قد تحدد بأسلوب انخل الولايات المتحدة

الأمريكية فى علاقات مع الدول فى القارة الآسيوية بالذات . وهى بالطبع لم تقترب من إفريقيا ، ولم تنخل معها فى علاقات ، حتى لا تتعارض مع التيارات الاستعمارية الأوروبية المتسلطة على معظم الأرض الأفريقية ، ولا تنزلق فى منافسة معها.

وهذا معناه أنها تخيرت آسيا ميداناً ، لكى تقحم نفسها فيه ، وتتعاون مع غيرها من الدول الأوروبية (١). وربما كان ذلك من وحى ادراك فعلى لاتساع مجالات المنافسة والأسواق فى آسيا ، ومن خلال التشوق الى اقتناص فرصة مثلى فى الأسواق الصينية بالذات .

وربما كان ذلك الاختيار أيضاً ، من قبيل الاقدام على منافسة اليابان بالذات ، والحد من الفرص المتاحة لها فى التفوق فى الأسواق الآسيوية ، المكتظة بمئات الملايين من المستهلكين . وهذا معناه أنها لم تكن ترغب فى مجرد مراقبة المنافسة ، بين الدول الأوروبية واليابان من بعيد ، بل أنها أصرت على أن تنزل الى حلبة السباق بانتاجها المتزايد ، والذي لحست بحاجة ملحة الى تسويقه.

ويبدو أنه لم يكن ثمة تعارض متوقع ، أو تناقض محتمل بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، كجماعة تجمعها المصلحة المشتركة فى هذه المنافسة الاقتصادية . بل أن دخولها كان من قبيل التعاون المثمر بينها وبين شركائها الأوروبيين ، فى مواجهة النمو الاقتصادى لليابان ، وتخفيف حدة قدراتها المتزايدة على غزو واكتساح الأسواق الآسيوية.

ومهما يكن من أمر ، فإن التناقص بين هذه الاتجاهات الثلاثة أعطى وجهها متميزاً لسياسة هذه المرحلة . فقد اتاحت لها أن تنشئ

(١) كانت مئات الملايين فى الصين والهند وغيرها من دول جنوب وجنوب شرقى آسيا ومستوياتهم الحضارية وانمطهم الى الاستهلاك من بين الحوافز ، التى شددت الولايات المتحدة الى وضع ، يمكن لها من حصة وفرصة فى أسواق هريضة.

العلاقات ، وأن تتصل وأن تشارك في حركة التجارة الدولية ، دون أن يؤدي ذلك كله الى التخلي عن سيادة وسيطرة فرضتها على الأرض الأمريكية شمالها وجنوبها ، او الى أن تتخلى عن العزلة التي تحصنتها سياسيًا ، من غير أن تتردى في مشكلات السياسات الأوروبية المتناقضة والمتطاحنة .

وكان للولايات المتحدة ما لرايت ، الى أن كانت حادثة الاعتداء الياباني في سنة ١٩٤١ ، على ميناء هاربور الشهيرة فجاء التحول الكبير . وقد تأتى التخلي عن سياسة المرحلة الثانية ، الى اوضاع واساليب تنبع منها سياسة المرحلة الثالثة .

ونود في هذا الموضع الذى ننتبين فيه بوضوح ، نقطة التحول عن سياسة فرضت قيودها ووضعت الولايات المتحدة فى اطار العزلة ، الى الأخذ بسياسة الانفتاح الكامل ، وتجاوز كل حد من حدود العزلة ، أن نشير الى أن الولايات المتحدة كانت تتحين بالقطع الفرصة المناسبة ، لكى تتخذ هذا القرار الخطير . ولعلها قد أدركت أن الوقت قد حان لكى تنطلق انطلاقاً ترضى وضعها كقوة ، صعدت اقتصادياً الى حد حدثت فيه ضميرها السياسى ، لكى تبدأ رحلة الهيمنة على العالم .

وهذا قرار لم يكن يصدر عن عاطفة أو تعاطف ، ولكن هو حسيطة تقييم للمواقف ، ودراسة موضوعية هادفة لحركة السياسة والاقتصاد ، فى اطار المتغيرات على الصعيد العالمى . ويبينى هذا القرار الخطير فى امتقائنا على ما يلى :

١ - الاحساس بحاجة ملحة بعد هزيمة فرنسا وسقوطها تحت أقدام الغزاة ، وبعد تعرض بريطانيا للضرب الموجه ، بأن الوقت قد حان لكى تنهى لأن تكون الوريث الأول والشرعى ، لكل اسباب العظمة والتغول والتسلط ، عندما تتخلى كل منهما فى المستعمرات .

٢ - الإنديفاع بلهفة وإصرار على مواجهة اليابان ، وفرض الأسلوب الذى يكبح جماح القدرات المتوفرة لها ، والتصدى للأسلوب الذى يمكن

لها من المنافسة الكاسحة في مجال تسويق المنتجات الصناعية ، وغزو الأسواق وإغراقها بالسلع الرخيصة ، والأضرار بمصلحة أمريكا واقتصادها المتنامي في الأسواق العالمية .

٣ - الاهتمام بالموقف الصعب الذي بنى على اجتياح ألمانيا النازية للاتحاد السوفيتي ، وهتك الحجاب عنه واضطرار الدول الغربية الحليفة إلى الوقوف معه كتفًا بكتف ، عملاً بمبدأ يقول أن عدو عدوى صديقي . وكأنها كانت تهتم بأن تتخذ وضعا لها أكثر اقترباً ، لكي تمسك بالزمام وهي تمدد أبعاد التعاون في مواجهة دول المحور بين الرأسمالية التي تسعى لقيادتها ، والشيوعية العدو التقليدي والمتريص لها .

وكان من أهم مظاهر هذا التحول ، الخروج تماماً من إطار العزلة ، التي فرضت عليها البعد عن المشكلات الأوروبية . ذلك أنها عندما لجأت إلى مجابهة اليابان ، كان عليها أن تجابه أيضاً شركاء اليابان في أوروبا ، من دول المحور وهما ألمانيا وإيطاليا . ومن ثم انفجست في المشكلات بشكل لا يسمح لها بالتراجع ، أو الالتزام بسياسة غير سياسة المواجهة والوقوف في صف الحلفاء الغربيين .

وهذا معناه أن سياسة المرحلة الثالثة قد ولدت في أحضان المتغيرات ، التي سيطرت في أثناء الحرب العالمية الثانية . وهي سياسة تصول لأنها أخرجت الولايات المتحدة من العزلة ، وأغرقتها في خضم مشكلات أوروبا والعالم ، وحسمت لحسابها التفوق وقيادة القوة البحرية الرأسمالية .

٣ - المرحلة الثالثة : كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع سياستها في تشكيل جديد تماماً ، بعد أن تهتك ستار العزلة من حولها . ويمكن القول أن هذا التشكيل الجديد ، قد رسمت صورته وتحددت معالمه من واقع كل العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والظروف ، التي لحاطت بموقف جديد أنزلت فيه إلى صميم المشكلات الأوروبية . ويبدو أنه لم تكن ثمة وسيلة غير أن تنغمس ، وأن تشترك

بكل ثقلها في الحرب العالمية الثانية . وإذا كان الاشتراك حاسماً وملحاً ،
وإنه تسبب من ناحية أخرى في جملة تغييرات ونتائج التزمت بها .

هذا وتمثل هذه التغييرات والنتائج فيما يلي :

أولاً : كان اشتراك الاتحاد السوفيتي في معارك الحرب العالمية الثانية ، في صف واحد مع الحلفاء والمعسكر الغربي كله ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نقطة هامة من نقط التحول . وليس المقصود من التحول هو مجرد اشتراك المعسكر الرأسمالي مع المعسكر الشيوعي ، في مواجهة خطر النازية الألمانية ، بل أن التحول الفعلي هو أن الاتحاد السوفيتي الذي ظلما عاش منذ ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، فيما وراء الستار الحديدي ، قد كشف الستار عن نفسه ، وأطل بوجهه وسياسته ومذهبه الاقتصادي الشيوعي ، المتناقض مع المذهب الرأسمالي .

وهذا معناه أن الحرب العالمية الثانية انتهت له أن يقسم نفسه وسياسته على أوروبا ، وأن يتحمل مسئولية الاشتراك بدرجة من درجات الإيجابية في المشكلات الأوروبية . ولم يكن في مقدور المعسكر الرأسمالي من غير الولايات المتحدة الأمريكية ، أن يوقف ذلك التغيير الذي افتعل هذا التحدي . كما لم يكن في مقدوره أيضاً أن يتصدى لتفشي الشيوعية ، في بعض الدول الأوروبية ذاتها وتأثير هذا في حركة السياسة .

ثانياً : تمخضت الحرب العالمية الثانية عن ضعف عام ، عانت منه بريطانيا وفرنسا على حد سواء . وكانت قسوة النتائج قد هزت البنيان الاقتصادي فيهما هزاً عنيفاً . كما أن انتهاء الحرب وهزيمة الدولة الألمانية ، كان معناه ضعف وتدهور في القوة ، لو في القدرة على أن تواجه فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وأحست الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى من معاني الخطر ، لأن نهاية الحرب كانت تضع أوروبا والنظام الرأسمالي فيها ، تحت رحمة الاتحاد السوفيتي ومذهبه السياسي والاقتصادي . ولم يكن في مقدورها أن تنفض يديها من المسألة كلها ، وأن تركز إلى أسلوبيها

السياسى القديم ، وترتد عن الانفتاح وتعتمد بالعزلة . بل قل التزمت بتحمل المسؤولية ، لأنها كانت تريد أن تحتفظ بكيان كل دولة من دول أوروبا الغربية الرأسمالية صلباً ، فى مواجهة الاتحاد السوفيتى . ولعلها خشيت من أن يؤدى انسحابها وعودتها الى سياسة الانطواء ، أن تبعدها العزلة عن أوروبا ومشكلاتها ، الى الحد الذى يتيح للاتحاد السوفيتى أن يكتسح بمذهبه أوروبا كلها ، وأن يطل من ساحلها الغربى على المحيط الأطلنطى . ومن ثم تكون المواجهة بين الاتحاد السوفيتى وبينها مباشرة .

وهكذا كان عليها أن تحتفظ بانفتاحها ، وأن تساند حلفائها ، وأن تعد الدول الغربية بريطانيا وفرنسا وألمانيا ذاتها ، بكل عون ، لكى تجعل منها قوة على خط المواجهة فى أوروبا ، ولكى تكسب من خلالها نتائج تقلل من احتمال التغير ، فى مسألة توازن القوى على مستوى العالم .

وإذا كانت سياسة المرحلة الثالثة التى تهلورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، قد بنيت على تلك التغيرات ، فإن قوامها الأصيل يرتكز الى ثلاثة قواعد أو اتجاهات محددة . وهذه الاتجاهات ليس من بينها ذلك الاتجاه الذى رسخ من قبل بشأن الاطار الذى تسبغ به حماية مقنعة على الأرض الأمريكية كلها . وهذا معناه أنها كانت تعتبر مسألة ابعاد أية احتمالات للتدخل من جانب دول أوروبية فى شئون أو سياسة أمريكا اللاتينية مسألة منتهية ، ولا تكاد تقبل الجدل أو المناقشة أو احتمال التغير .

ومع ذلك فإن الأمر لم يخل من محاولات ايجابية ، لأن تكسر بعض دول أمريكا اللاتينية هذا الاطار ، أو لأن يقحم الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشيوعى نفسه وعلاقاته على صميم بعض الدول الأمريكية اللاتينية . وكان ذلك مدعاة للكشف عن اصرار الولايات المتحدة على الموقف الصلب فى مواجهة تلك المحاولات ، وعلى الخط الأساسى ، الذى لم يتغير فى مرحلة من المراحل التى تشكلت فيها السياسة الأمريكية منذ سنة ١٨٢٣ .

أما الاتجاهات الأساسية التي أسفرت عنها كل للتغيرات وحددت
ملامح وأساليب السياسة الأمريكية في المرحلة الثالثة فهي :

الاتجاه الأول : وينطلق من الواقع المادى الذى سيطر على العقلية
الأمريكية ، ومن خلفية تطفح بالثراء والغنى ، وتقدر أن لكل شئ ثمنًا
يدفع . ومن ثم كانت تترجم ذلك الاتجاه ، من خلال التوسع فى منح
المعونات الاقتصادية لبعض الدول .

وكانت هذه المنح من قبيل الدعم لتلك الدول ، التى كانت ترغب فى
كسب صداقتها وشدها الى عجلة المعسكر الراسمالي ، لكى تنور فى
فلك يتناسق مع تطلعات السياسة الأمريكية . كما كانت هذه المنح من
ناحية أخرى من قبيل الدعم لكل التحولات التى مكنت رأس المال
الأمريكى والتجارة الأمريكية ، من أن تنافس رأس المال غير الأمريكى ،
وإن تتفوق عليه فى أسواق العالم .

وهذا معناه أن أسلوب المنح والمعونات الأمريكية ، لم يكن يستهدف
دعم الاستراتيجيات الغريبة فحسب ، ولكنه كان يستهدف أيضاً سلب
الأسواق حتى من حلفائها فى المستعمرات ، وفى غير للمستعمرات .
ومن ثم كان هذا الاتجاه يعلن عن التفوق الأمريكى ، بقدر ما كان يطفح
بالتسلط والسيطرة .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية عندما تقدم للمعونة لدولة من
الدول ، تحيطها بشروط معينة ، لكى توجه الى دعم شبكات النقل
والموانئ والطارات وكل ما من شأنه أن يدعم الاستراتيجية ، ويكسبها
مزيداً من الكفاءة والتفوق ، أو لكى توجه الى استهلاك واستيراد السلع
الاستهلاكية . ولم تكن تبدأ معونة أمريكية لغير مصلحة أمريكية ، على
المدى القريب ، أو على المدى البعيد ، كما لم تكن معونة أمريكية
تستهدف التنمية الاقتصادية الحقيقية فى دولة من الدول النامية .

وهذا دليل صدق على انطلاق السياسة الأمريكية فى هذا الاتجاه ،
الذى يتناسق مع الاحتكارات الأمريكية ، والتفوق الراسمالي البغيض .

وما من شك أن ذلك كله ، قد أدى إلى اختفاء الوجه الكثيب للاستعمار الأوروبي التقليدي ، وظهور وجه كثيب أضر للاستعمار الحديث . ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تقحم نفسها ، وأن تفسح الطريق أمام الاحتكارات الأمريكية في كثير من الدول ، التي حصلت على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية . وقد سيطر رأس المال الأمريكي في كثير من الحالات ، إلى الحد الذي أفقد الاستقلال السياسي لكثير من الدول المستقلة حديثاً على الصعيد الأفريقي والآسيوي معناه ومغزاه ، وأفرغه من مضمونه ومحتواه .

الاتجاه الثاني: كان ينطلق من طبيعة التناقض الشديد ، بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي ، ومن طبيعة التناقض بين القوة البرية التي تحتل موقعاً قيل عنه أنه خطير ، لأنه يكسب القدرة على التفوق وامكانية التحكم في جزيرة العالم ، والقوة البحرية التي تعمل كل ما في وسعها للتحكم في القلب من جزيرة العالم ، وإبقاء القوة البرية حبيسة في موقعها الجغرافي اللخلي .

ومن ثم لجأ هذا الاتجاه إلى سياسة الأحلاف ، التي تجمع الدول ضد القوة البرية ، وتترجمها الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية أحسست بضرورة هذا الاتجاه ، من قبيل مواجهة وتوقيف انتشار المد الشيوعي وطفياته ، أو من قبيل ردع محاولة السيطرة ، أو احتلال التحكم في جزيرة العالم . ومن ثم تجسست وتماسكت الأحلاف ، التي تجمع الدول في كتلتات ، تترجمها الولايات المتحدة . وعمدت إلى أن تحيط هذه الأحلاف بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي ، فتصنع حلقة صلبة تطوقه ، وكأنها خط دفاعي متماسك للمواجهة .

وتشير في هذا المجال إلى حلف الأطلنطي ، وإلى حلف بغداد الذي تحول إلى الحلف المركزي ، وإلى حلف جنوب شرقي آسيا . ولن نودع في حديث عن الأحلاف لأنه متشعب وشائك . ومع ذلك فإن هذه الأحلاف كانت تتعرض لمناعب شديدة ، كما تسببت في مشكلات

متعددة ، ومزيج من التمزق في السياسة العالمية . وادت الى حرص شديد من جانب القوتين الأعظم ، على المحافظة الكاملة على توازن القوى .

وكان مرور الوقت يعرض فكرة الأحلاف لهزات شديدة ، حتى تكاد تنهار ويبد فيها الضعف . وتمثل ذلك بالنسبة لحلف الأطلسي نفسه عندما اهتز بتأثير اتجاه فرنسا الى سياسة تأكيد الذات . وتمثل ذلك مرة أخرى عندما انهار حلف بغداد ، بخروج بغداد ذاتها ، من ذلك الحلف . وهو يتعرض لهزات أعنف عندما تحول الى الحلف المركزي ، تحت تأثير الموجات العارمة من التحرر في الوطن العربي . وتمثل ذلك مرة ثالثة بالنسبة لحلف جنوب شرقي آسيا ، حيث يهتز بعنف تحت وطأة الهزيمة على أرض فييتنام . وربما كان ذلك كله مدعاة لمتابعة الولايات المتحدة الأمريكية بروها السياسي القيادي في أسلوب متزمت ، وهو الذي بنى على أساس أن من لا يقف معها من الدول ، فهو ضدها .

الاتجاه الثالث : وهو الذي ينطلق من روح الاستعلاء والاعتزاز بالقوة المتزايدة . وقد تقمصت فيها الولايات المتحدة الأمريكية شخصية رجل البوليس ، بين الدول في اطراف العالم المتباعدة . وهي تقيس كل أمر من زاويتها الضيقة ، بدون انفتاح على صميم الواقع ، الذي يعيش فيه الآخرون ، أو بدون تفتح حصيف ، يحسب حساب العزة والكرامة الوطنية للدول الصغرى .

وما من شك في أنها باتت تستبجح لنفسها حق التدخل ، وأن تقوم بتسيورها وتخطيطها على كل أمر يمس مشكلة من المشكلات . ومن ثم استباححت رغم كل الأعراف الدولية حقوق الدول ، ومضت في انطلاقات هوجاء تؤكد فرض مشيئتها . وقل لقد عادت تضيق بأى تحرك سياسي في الاتجاه ، الذي لا تراه أو لا توافق عليه . بل قل تعاملت مع الدول حسب سياسة العصا والحجارة .

وليس غريباً أن تسعى في أداء ذلك كله ، بكل أسلوب من أساليب فرض المشيئة ، أو اقحام الذات والتطفل السياسى . وكان طريقها العدوانى من خلال القدر والمؤامرة ، مثلما كان طريقها من خلال التهمج المكشوف . وكان هذا الاتجاه مدعاة للكشف عن وجه قبيح أشد القبح ، يصنع المشكلات ويعقدها على أمل اقتناص الفرص لفرض المشيئة . وقد يصل بها الهوج السياسى ، الى حد تتصور فيها أنها الأسد الوحيد فى غابة المستضعفين . وتمارس عندئذ كل تصرف يعبر عن التفول والأنانية على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

ومهما يكن من أمر فإن سياسة هذه المرحلة الأخيرة التى انطلقت من هذه الاتجاهات الثلاثة ، هى أكثر السياسات الأمريكية فى المراحل الثلاثة تأكيداً لمعنى توازن القوى وأهميته . ذلك أنه من غير أن يكون التوازن يتعرض السلم العالمى لأكثر من نكبة .

وفى مرحلة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية استمرت الى نهاية الستينات ، حرصت أمريكا دائماً على سياسة الوقوف بالعالم على حافة الخطر ، لكى يلعب القلق بالناس ، ولكى تتاح لها فرصة التفول فيما لا يستباح . ثم هى تجر من ورائها الكتكتل الكبير ، الذى ينصاع لها من غير أن يقدر على اتباع سياسة خاصة ، تتناسق مع مصالحه الخاصة . وهى تضيق ذرعاً بكل من ليس معها ويدور فى فلك سياستها المتبجحة .

وكانت العصا الغليظة التى أرهبت الاتحاد السوفيتى بها ، هى نفسها العصا الغليظة التى أرهبت بها من نادى بعدم الانحياز . بمعنى أنها ميزت فى العالم ، بين فريق من الدول معها يشد أزرها وفريق ليس معها . ومن ليس معها فهو ضدها ولا تخجل من تأديبه . وربما خسرت من جراء هذه السياسة أكثر مما كسبت ، لأنها اتاحت للاتحاد السوفيتى فرصة ، لكى يكسب حيث تخسر .

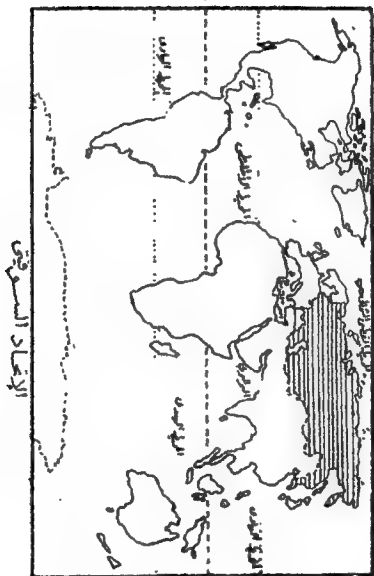
وفى مرحلة تالية ، غيرت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها
تفكيراً طفيفاً . ولعلها قد أخفت العصا الفليضة خلف ظهرها ، بعد أن
عدلت عن التشدد وتوقيف العالم على حافة الهاوية . وصحيح أنها لم
تتسامح فى مسألة الأحلاف والتسلح والترهب ، ولكنها خفضت من
اهتمامها بالحرب الباردة . وكانت عندئذ حريصة على تخليص
سياستها من منطق التوتر . وربما وصل الأمر الى حد أننى من الاتفاق
على الشكل ، الذى يبقى على التوازن ، بين قوتها وقوة الاتحاد
السوفيتى . ومع ذلك فإنها تدرك كما يدرك الاتحاد السوفيتى أن لا
بديل عن هذا التوازن غير الحرب . ويحكم هذا الإدراك إبعاد كل تحرك
لهما على مسرح السياسة الدولية ، وكل مدى يصل اليه التدخل فى
حركة السياسة والمشكلات الدولية .

هذا ولما كان انهيار الشيوعية وتفكك أوصال الاتحاد السوفيتى ، قد
تأتى ، بدأت الولايات المتحدة تخطط لحساب الهيمنة . وقل أنها تتخذ
من العولة سبيلاً لتحقيق هذا الهدف .

الاتحاد السوفيتى :

قد لا نهتم بكثير من التفاصيل الدقيقة التى أحاطت بالنشأة
المبكرة للدولة ، التى انتهت فيها كل التحولات والتغيرات الى ظهور
الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك فالمفهوم أن تلك الأرض قد شهدت تجمع
خليط متنوع من جماعات الرعاة وجماعات الصياد والزراعة . ويمثل
هذا الخليط النبتة الأولى للكيان البشرى .

وليس غريباً أن يتألف الكيان البشرى من خليط ، لأن الموقع
الجغرافى وخصائص الأرض ، والترابط بين المساحات الآسيوية
والمساحات الأوروبية ، قد اتاحت ذلك التجمع . وما من شك أن امتداد
السهول فيما بين قلب آسيا الشمالى وراء السلاسل والهضاب ،
وترابطها مع السهل الأوروبى العظيم ، وقد حدد محوراً من الخطر محاور
الانتشار للهجرات البشرية منذ وقت بعيد . وكمن موجة من اللوجات



عبرت ذلك الطريق من الشرق الى الغرب ، ولعبت دوراً هاماً فى تاريخ الانسان الأوروبي ، وقرأت البشرية فيها .

ولم يخل قرن من القرون من تحركات وهجرات ، حتى كان التأثير الشديد بالمقول من رعاة الخيل وغيرهم ، من حوالى منتصف القرن الثالث عشر الى حوالى منتصف القرن الخامس عشر . وقد يكشف ذلك عن نزعة أصيلة هى من صميم الخصائص ، التى تميز تجمعات الرعاة الذين يمارسون حياة البداوة وعدم الاستقرار . وتتمثل هذه النزعة فى تأصل روح المشاركة والاشتراكية فى الكيان البشرى ، الذى ألف نمطاً منها يتجلى فى اشاعة التملك للمرعى ومورد الماء ، وفى اشاعة تملك القطعان ومنتجاتها ، التى تفى بحاجات الناس الأساسية .

ومع ذلك فإن استقرار الكيان البشرى قد ساعد على تحولات كثيرة . كما أسهمت الكنيسة الأرثوذكسية فى دعم نظام الطبقات ، حتى اخفت ملامح وروح المشاركة والاشتراكية تماماً . كان ذلك كله من قبيل التمهيد المبكر لنتائج كثيرة ، تمس الكيان البشرى وتركيبه الهيكلى ، مثلما تمس الأرض التى ارتكز اليها وتعلق بها ، واتخذ منها وطناً عزيزاً .

وكانت أهم تلك النتائج هو ظهور مبكر لقوة تجمعت حول موسكو ، وأحلمت الكيان المادى للدولة بكل ولائها . وهذا معناه أن النبتة المبكرة التى تبدو فى شكل النواة التى نمت وترعرعت ، قد وضعت فى مساحات الأرض التى تتضمن موسكو وما حولها .

نموه كقوة رئيسية تحتل قمة التكتل الشيوعى ،

نتبين من دراسة التاريخ أن القرن الثامن عشر قد شهد النمو والتوسع الحقيقى وضم المساحات الى الدولة . وقد بنى ذلك التوسع على جملة من المفاهيم الجغرافية التى تتناسق مع الاهداف الحقيقية من هذا الامتداد والنمو ، ولعب بطرس الأكبر دوراً هاماً فى هذا المجال ومنذ سنة ١٧٢١ .

وما من شك فى أنه قد أحدث التوسع فى اتجاهات متعددة ، وإن جملة أهداف ، كانت تزكى تلك الجهود التى بذلت . وما من شك أيضاً فى أن النجاح الجزئى أو الكلى ، فى تلك التحركات ، قد زادت من مساحة الدولة زيادة هائلة . وقد نهتم بهذه التحركات ونتائج الأهداف ، التى وسعت مساحة الدولة فيما بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين قبل أن نحيط علماً بمقومات الدولة الطبيعية والبشرية .

ذلك أن هذا التوسع هو الذى رسخ الخصائص ، وحقق كل المقومات ، وإتاح لها أن تمر بكل المراحل والتحولات ، التى جعلت منها دولة كبيرة وقوة هائلة ، تحتل مساحة القلب القارى فى جزيرة العالم ، ولها وزنها وقيمتها الفعلية فى مسألة توازن القوى .

وهذا معناه أيضاً أن نتعرف على الجهود التى استنزفت ، واستقطبت نشاطاً هائلاً ومستمر لبناء الدولة ، وصنع كيائها المتكامل طبيعياً وبشرياً . ولقد كان التوسع المنشود فى اتجاه الغرب والجنوب والشرق . وكانت تسانده الأهداف الرئيسية ، وتواجهه مشقة المجابهة التى ربما تحولت الى تصادم وحرب ساخنة فى بعض الأحيان .

ولم يكن ثمة من وسيلة لتجنب ذلك الانتشار ، أو التوسع على هذه المحاور المتعددة ، مثلما لم يكن ثمة احتمال لأن يتم التوسع بنفس الأساليب ، التى تم بها فى الولايات المتحدة . ذلك أن الفرق كبير بين التوسع فى أرض جديدة يغزوها المهاجرون ، ويعصفون بسكانها من المستضعفين ، والتوسع فى أرض تتضمن كيانات بشرية ربما تدخل فى حوزة كيانات سياسية ، أو تدخل فى دائرة نفوذ سياسى معين .

وهذا معناه أن روسيا كانت فى حاجة لأن تتمكن من السيطرة على الأرض والناس معاً ، وأن تدخلهم فى دائرة الولاء لها ، لكى تنجح فى مهمتها ، على حين أن الولايات المتحدة كانت فى حاجة لأن تتحكم فى الأرض فقط ، فتتجنب ، دون أن تهتم بالناس من أصحابها الأصليين .

ويمكن القول على كل حال ، أن جملة الأهداف التي قرضت عليها التوسع وسانده ، كانت تنبع من صميم كل العوامل والمتغيرات التي أحاطت بوجودها وتطلعاتها ودورها في المجتمع الدولي . بمعنى أن التوسع قد فرض عليها فرضاً ، قبل أن يكون هدفاً سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً .

ونلخص هذه الاهداف التي أنزت التوسع ، ثم قرنت وترسخت عليه فهما يلي :

الهدف الأول : وهو الذي بنى على ما يتصل بالموقع الجغرافى ، والذي فرض عليها قيوداً من حيث مرونة الحركة . والاشتراك في التجارة الدولية ، ومن حيث أداء الدور الذي بنى على الاتصال السهل مع بقية أجزاء العالم . ذلك أن الموقع الداخلى بالتنمية للمياه الدفيئة ، كان يشعرها بأنها حبسية ، وأنه على مدى فترة من الوقت ، تكاد تتجمد فيها كل العلاقات ، بينها وبين العالم الخارجى .

وربما كان سهلاً أن يصل امتداد الدولة شمالاً الى ساحل المحيط ، ولكنه يشرف على المحيط المتجمد الشمالى ، الذى لا يفتح للملاحة البصرية حرية التحرك إلا شهراً أو اثنى من شهر . ثم هو يتجمد وتتوقف فيه امكانية الحركة في معظم السنة . ومن ثم كان طبيعياً أن يكون الهدف الأول هو الوصول الى المياه الدفيئة ، التى تحقق امكانية الحركة المبررة والحررة طوال العام . والوصول الى المياه الدفيئة معناه الخروج من انغلاق الموقع الداخلى الحبيس .

الهدف الثانى : وهو الهدف الذى يبنى عادة على كل العوامل التى تفرض أو تؤثر على كل التحركات البشرية ، التى استهدفت لم شمل كيان بشرى في الوحدة السياسية ، وتجميع مساحات الأرض التى تتضمنها ، ووضع الاطار المنيع الذى يحتويها ويصنع الفاصل بينها وبين الدول الأخرى المجاورة لها .

وهذا معناه أنها كانت تستهدف ما تستهدفه كل وحدة سياسية ،

وهو الوصول بالانتساع الى الامتداد المناسب ، الذى يكفل لها الحد المناسب وتغطية المجال الحيوى ، الذى يكسبها منعة من وجهة النظر الاستراتيجية مرة ، والذى يؤمن لها كفاية انتاجية من وجهة النظر الاقتصادية مرة ثانية ، والذى يؤكد للفصل بينها وبين الدول المجاورة مرة ثالثة .

الهدف الثالث : وهو الذى يبنى عليه كل ما يتصل بتجميع مساحات الأرض ، التى تصنع الكيان المادى للدولة . ومن ثم هو يستهدف توسيع رقعتها بالشكل ، الذى يكفل درجة من درجات التنوع فى جملة الموارد الطبيعية ، التى يتركز اليها البنيان الاقتصادى . هذا ويكون فى نفس الوقت منطلقاً لتحقيق امكانيات النمو الاقتصادى ، ودعم الانتاج دعماً يسد الحاجة المتزايدة ، ويحقق الفائض الذى تشترك به فى التجارة الدولية .

وهذا معناه أن روسيا كانت تستهدف توسيع قاعدة ارتكازها وفاء لما يمليه النمو الاقتصادى ، الذى يشهد ازدهار الدولة ويثبت قدراتها الاقتصادية . وكان ذلك مدعاة لتوجيه التوسع الوجهة ، التى تلم شمل مساحات وبيئات متنوعة ، على اعتبار أنه السبيل الأمثل للتكامل الاقتصادى فيما بينها ، ولتأكيد التفوق فى الانتاج المتنوع ، من حيث الكم والكيف معاً .

الهدف الرابع : وهو وليد الاحساس الذى لحست به الدولة من واقع كل الظروف والعوامل ، التى احاطت بها كقوة من جملة القوى المتعددة ، على صعيد الأرض الأوروبية والأرض الآسيوية . ومن ثم كانت روسيا تدرك أن وجودها كقوة برية ، يجب أن تساند أموراً كثيرة فى مواجهة تلك القوى . بل لعلها لحست أن انفلاق وضعها يضعف من شأنها ، واستشعرت أن القوى الأخرى تطوقها ، وتضيق الخناق عليها .

وهذا معناه أن روسيا قد استشعرت قيمة مسألة التوازن . وكانت تلح وتفرض عليها السعى المستمر فى المواجهة التى تحفظ هذا التوازن

وتؤكدده ، لصالح التعايش والتناسق ، بينها كقوة برية وبين
سائر القوى الأخرى - وما من شك فى أن تبلور أمر التوازن
بينها وبين القوى الرئيسية ، قد فرض عليها أن تمثل واحدة منهما .
ومن ثم يجب أن تضع مكانتها فى وضع مناسب ، على اعتبار أن
تتوازن قوتها مع القوة البحرية التى تحتل أطراف الأرض الأوروبية ،
وتستند الى دعم كبير ينساب على سطح المسطحات المائية من الأرض
التي ترابطت معها بأسلوب الاستعمار أو بسبب لآخر من الأسباب .
وهذا معناه أن توسيع الرقعة كان من قبيل الدعم للاستراتيجية
الروسية ، وتأكيد العمق الاستراتيجى الذى يكسبها الاطمئنان كقوة
رئيسية كبرى .

ومهما يكن من أمر ، هذه الأهداف الأربعة ، فإنها كانت مجتمعة
تؤكد حاجة روسيا لأن تتوسع - ومع ذلك فإن التوسع فى حد ذاته لم
يكن أمراً سهلاً ، يمكن أن يتم من غير أن تكتنفه المتاعب ، لو أن يتأتى
من غير أن ترقبه ، وتحسب حسابه القوى الأخرى من حوله.

وكان التوسع فى اتجاه الغرب ، كفيلاً بأن يصل بها الى ساحل
بحر بلطيق . ولكنه فى نفس الوقت يضعها فى مواجهة الدول والكيانات
البشرية ، التى تحتل وسط أوروبا وشبه جزيرة اسكنديناو . وكانت
فنلندة والسويد تحول بينها وبين أن تصل الى الساحل المطل على
المحيط الأطلنطى الشمالى ، والصالح للملاحة البحرية طول العام .

كما كانت التحركات فى اتجاه الغرب ، تضع فى مواجهتها أيضاً
الكيان الألمانى . وقد اقتضى الأمر التريث والتوقف فى هذا الاتجاه ،
مثملاً اقتضى انشاء دولة بولندة كدولة حاجزة ، بين الكيان الألمانى
وبين روسيا .

وكان التوسع فى اتجاه جزيرة البلقان مهماً وضرورياً أيضاً ، على
اعتبار أنها موطن قطاع من الصقلية ، والذين يتربطون ثقافياً وسلابياً
مع صقلية روسيا - وربما كان سهلاً أن يصل التوسع الى نهر
الدنيبر فى أواخر القرن الثامن عشر ، ومع ذلك فإنه تعرض فيما

وراء ذلك النهر للمتاعب.

وما من شك فى أن هذا الاتجاه كان يكفل لروسيا السيطرة على المضائق ، فيفتح لها الطريق الحر للملاحة بين البحر الأسود والبحر المتوسط . وربما كانت تركيا أضعف آنذاك من أن توقف هذا الاتجاه ، ومع ذلك فإن امبراطورية النمسا والمجر ، وكل القوى الأخرى المساندة لها ، كانت تواجه هذا التوسع وتتصدى له وتوقفه ، وتحرم روسيا من أن تحقق أغراضها الأساسية.

وكان التوسع فى اتجاه الجنوب نحو القوقاز ، مدعاة لدعم الاتصال المباشر والإشراف على سطح الماء للبحر الأسود الصالح للملاحة طوال العام ، مثلما كان مدعاة لتنعمية مساحة القاعدة الاقتصادية ، التى يتركز إليها البنیان الاقتصادى للدولة . وهذا معناه زيادة كبيرة فى قطاعات الانتاج من الموارد المتلحة فى القوقاز . وخاصة أنها تتضمن ثروة معدنية وبتروولية هامة . ومع ذلك فإن تركيا التى كانت تمثل الرجل المريض فى السياسة الدولية والأوروبية ، أوقفت التوسع والامتداد الروسى عند حد معين . كما أن إيران ومصالح بريطانيا وغيرها من دول الغرب فيها ، أوقفت روسيا من ناحية أخرى ، عند حد امتداد لم يكن مقدراً لها أن تتجاوزه جنوباً .

لما التوسع والامتداد على المحور العام فى اتجاه الشرق ، فكان من شأنه أن يدخل روسيا فى الأرض الآسيوية . وربما كانت مساحات الأرض التى تقع شمال سلاسل الجبال والهضاب الوسطى ، تمثل الحيز الذى لم يتضمن قوة أو دولة يمكن أن تؤثر على هذا التوسع أو أن توقفه . هذا بالإضافة إلى أنه كان من قبيل الامتداد والانتشار على أرض ، تدخل فى إطار المجال الحيوى للدولة الروسية . ثم هو مؤدياً إلى الترابط بين المساحات والبيئات المتنوعة ، التى تكسب الكيان المادى للدولة توسيعاً فى القاعدة ، التى يتركز إليها البنیان الاقتصادى . كما ينتهى بها على امتداد المحور للشرقى إلى النافذة التى طالما سعت إلى أن تشرف بها على المياه الخفية فى المحيط الهادئ.

وهكذا وضع التوسع نحو الشرق قاعدة أصيلة ، لأن تشترك روسيا في حركة الملاحة الدولية في المحيط الهادئ الشمال ، على أقل تقدير . وكان ذلك كله مدعاة لأن يصل امتداد الأرض التي تألف منها الكيان المادى لروسيا إلى الجبال والمرتفعات التي تتاخم من ورائها الهند وأفغانستان والصين الخارجية ممثلة في مضبة التبت . كما كان مدعاة لأن تضم إليها كل سيبيريا على أقصى امتداد لها نحو الشرق ، والذي يشرف بجهة على المسطح للمائى للمحيط الهادئ .

وكان من شأن منتصف القرن التاسع عشر ، أن يشهد تلك التوسعات في أنحاء للجال الحيوى الآسيوى . وقد جاءت التوسعات مدعومة بمد الخطوط الحديدية ، في اتجاه الشرق عبر سيبيريا إلى فلاديفوستك على الجبهة الشرقية ، وفي اتجاه الجنوب الشرقى إلى التركستان.

وإذا كانت روسيا قد توقفت عند سلاسل الجبال ، فإنها لم تبدأ أن تتجاوزها ، لكيلا تواجه النفوذ البريطانى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أما في اتجاه الشرق فقد تعرض توسعها المنطلق لمواجهة مع اليابان التي كانت تمثل قوة صاعدة في بداية القرن العشرين المبكرة . وربما كان ذلك مدعاة لهزيمة أو لتأثير سلبى على الطموح الروسى كذلك ، ولكنه لم يستطع أن يثنى الروس عن عزم الوصول للمياه العميقة ، أو عن ارفقة ضم كل مساحة سيبيريا إلى الكيان المادى لدولتهم .

وهكذا أشرقت روسيا على القرن العشرين ، وقد وسعت دائرة نفوذها ووجودها ونشاطها في مساحة هائلة فيما بين أوروبا وآسيا الشمالية . ولعلها استطاعت أن تحقق الجانب الأكبر من جملة الأهداف التي ظاهرت ، أو ساندت ارادة التوسع في أنحاء متفرقة ، تعتبرها مجالاً حيويًا لوجودها ، وألحقت على التخطيط له ووضع موضع التنفيذ.

المقومات الطبيعية والبشرية للاتحاد السوفيتي ،

وتستوجب الدراسة بعد تلك الاحاتة بكل الظروف والأهداف ، التي أدت الى نشأة الدولة وتوسيع رقعتها ، ولم شمل الولاء الذي لكسبها الوجود والاستمرار ، تصوير كل المقومات الطبيعية والبشرية لها . ويكفل ذلك التصوير للنطلق السليم للتصرف والاحاطة ، بكل ما من شأنه أن يكشف النقاب عن خصائص السياسة التي انطلقت بالدولة الى وضمها العالي في قمة للقوة البرية ، والمتفوق الذي يضم تكتل كبير يلم شمل معظم للعسكر الشيوعي . ثم كيف كان ذلك مرة أخرى من وراء الانهيار التي أنهى الحلم الشيوعي ، وادى الى تفكك لوصل الاتحاد السوفيتي مفككا أمام الاستقلال لجموعة من الدول التي ضمها الاتحاد السوفيتي .

ونشير الى أن توسيع رقعة الدولة على امتداد عدد من القرون قد أدى الى مساحة هائلة ، من حيث الامتداد على المستوى الطولى من الجنوب الى الشمال ، وعلى المستوى العرضي من الشرق الى الغرب . ويكفل هذا الامتداد الشكل المنتظم الى حد كبير ، والذي يتيح لها أن تستند الى ساحل طويل يشرف على المحيط للتجمد الشمالي فيكسبها منعة وأطمئناناً .

ومع ذلك فإن ذلك الموقع الجغرافي يكون مدعاة مرة أخرى ، لأن يتأثر التوجيه الجغرافي للدولة بما يتاح لها من حركة مرنة ، تربط بينها وبين مسطحات الماء الدفينة بعض الوقت لو كل الوقت . ثم هو يكون مدعاة من ناحية ثلاثة لتشكل السياسة الروسية بما يلائم الحاجة الملحة لتوسيع أركانها ، والعمل على تأكيد حق المرور لها الى البحار والمحيطات ، والاشتراك الحر بالقدر المناسب ، في حركة التجارة والملاحة الدوليتين .

وهذا على كل حال سهيل لأن تدفق بموجبه على سبب من الأسباب الجوهرية ، التي تنسب في الاحساس بالقلق ، وتدعو الى تحقن مستمر يتتأب السياسة الروسية ، عند كل لمس لم يخطر يمس

حق المرور ، والاتصال المباشر بالبحار الدفينة . بل لقد حرصت دائماً على أن تشكل سياستها ، بما يكسبها المزيد من فرص توسيع جبهة الاتصال المنفتحة على العالم . كما حرصت على تعديل حدودها مع جيرانها في كل مناسبة ، تستطيع من خلالها أن تثبت لنفسها حق المرور والحركة المبررة المباشرة إلى المياه الدفينة .

وهكذا لم يكن الحد السياسي الذي يمتد تلك المساحة الهائلة حداً ثابتاً ، يلم أرجاء كل المجال الحيوى . بل لقد تعرض هذا الحد للتغيير في أكثر من موضع ، على كل الجبهات ، وفي أكثر من مناسبة . وكانت هذه التعديلات متوقعة على امتداد الزمن ، الذي شمل التوسيع ، مثلما حدث في الفترة فيما بين ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ .

وما من شك في أن الحرب العالمية الثانية . قد اتاحت لها أهم تلك التعديلات ، مع كل من فنلندة ومع دول بحر البلطيق الصغيرة ليتوانيا واستونيا ولاتفيا . ثم كان التعديل مع بولندة ومع دول من وسط أوروبا ، وهي تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ومع تركيا . وكان تعديل آخر جوهري في وسط آسيا في منغوليا .

ويمكن القول أن التعديلات كانت لصالح روسيا بصفة عامة . وقد حققت إضافة مساحات إليها ، أو حققت توسيع حصتها من جبهات تقترب بها من المياه الدفينة ، أو تؤكد حقها في المرور المنتظم منها وإليها . ولم يخل التعديل على أى جبهة من الجبهات من ضمان وتأمين ومنعة لها ، كما حدث في حالة التعديل الحدود مع فنلندة . ولقد أكسب هذا التعديل الهام في الحدود مع فنلندة ليننجراد أمناً ومنعة ، بقدر ما أباح لها الاستفادة من ميناء مورمانسك ، ويسر الاتصال بينها وبين دول شبه جزيرة اسكانديناوه .

أما التعديل الذي كان على حساب دول البلطيق الصغيرة ، فقد انتهى بضمها إلى كيان الدولة ، الأمر الذي أتاح لها جبهة عريضة على البحر البلطي . ولقد زانت هذه الجبهة البحرية امتداداً بعد ضم بروسيا الشرقية إليها ، بعد الحرب العالمية الثانية . وهذا في حد ذاته قد أكد

سيطرته على ميناء ريجا ، الذى يظل مفتوحاً للملاحة البحرية طوال العام .

وكانت كل التعديلات الأخرى مع دول وسط أوروبا ، من قبيل توسيع رقعة الدولة ، وزيادة مساحة للجلال الحيوى لبعض مواقع الانتاج فيها . ولكن هل هذه الحدود هى المثلى من حيث تحقيق الفصل بينها وبين جيرانها ؟ وهل هى الحدود التى كفلت لها حرية الحركة والانطلاق الحر من الموقع الداخل الحبيس ؟ والظاهر أنها ليس كذلك . بل أن ثمة مشاكل مازالت تفرض نفسها . ونضرب لذلك مثلاً بمشكلات الحدود فيما بينها وبين الصين الشعبية . بل لعلها لم تصل فى بعض الأحيان الى الحد المقنع لامتناعها ، الذى يخرج بها من مأزق الحركة المقيدة ، ويؤكد لها حق المشاركة المطلقة فى الملاحة والتجارة الدوليتين.

وإذا كانت الحدود التى تصدد امتداد الأرض للاتحاد السوفيتى ، ليست مثالية ، فإنها كانت ومازالت حشة فى بعض المواقع . بل ليست لها المنعة المطلوبة ، ولا القدرة على تأكيد الفصل بينها وبين بعض جيرانها . هذا ويعوض ذلك العجز العمق الاستراتيجى الهائل فى الأرض السوفيتية ، الذى برهن فى أكثر من مرة على قيمة فعلية فى مواجهة الهجوم وامتصاص خطره ، وعلى رد العدوان عليها من ناحية الغرب على وجه الخصوص .

وقد أدى اتساع المساحة على كل حال الى تنوع فى المنتجات ، وتنوع فى البيئات ، التى تتضمنها الدولة الكبرى . وكان التنوع مدعاة لتباين فى الامكانيات الواسعة فى الموارد الطبيعية . ومن ثم نجد ذلك الاتساع والتنوع من بين أهم المزايا الاقتصادية والاستراتيجية ، لأنه يكفل الغنى والثراء فى كل قطاع من قطاعات الانتاج .

وما من شك فى أن التنوع هو الذى كفل للبنين الاقتصادى ، الذى تتساند فيه موارد الثروة الزراعية وموارد الثروة الحيوانية ، مع موارد

الثروة المعدنية والصناعية . وتستطيع أن نشير إلى أن روسيا ربما عجزت على امتداد زمن طويل أن تستغل تلك المزايا . بل لقد فرضت على نفسها سياسة غير سوية ، أغرقتها في بحر من التخلف في أثناء القرن التاسع عشر الميلادي .

ومع ذلك فإن الظروف التي لحاطت بالتنمية والاستغلال الاقتصادي للموارد المتاحة بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ ، قد غيرت ذلك الشكل البغيض من أشكال التخلف . واستطاعت روسيا أن تصنع المعجزة في أثناء حوالي ٣٠ عاماً تحولت فيها إلى وضع جديد أرسى القواعد الصلبة لبنيان اقتصادي متكامل ، وإلى تطوير في أساليب الاستغلال المتكامل لكل مورد من موارد الثروة المتاحة . وإتاح ذلك كله منطلقاً إلى التفوق الذي وضعها على قمة التكتل الشيوعي . بل أصبحت وهي تمثل القوة البحرية ، التي تحتل كفة من كفتي ميزان القوى جديدة بتلك للمستولية .

هذا وكان الكيان البشري الذي تجمع شمله خليطاً هائلاً من تجمعات متباينة ومتعددة . ولم يكن ميسوراً أن ينصهر لكي يترابط ويتناسق التركيب الهيكلي للكيان البشري . بل لقد عاش الناس دائماً وهم بعيدين كل البعد عن أي احتمال من احتمالات التجانس أو التناسق . ولقد الزمن الفروقات بين هذه التجمعات غير المتجانسة في المساحات الأوروبية .

ثم كان مرة أخرى عدم التجانس مبنياً على تفوق الجماعات في القطاع الأوروبي ، على التجمعات في القطاع الآسيوي من النواة . وكانت فواصل حضارية وتاريخية ، تفرض نمطاً من أنماط التمزق على مستوى الامتداد الكبير للأرض الواسعة . ثم كان النظام الاجتماعي نفسه الذي ساندته الكنيسة ، وانتهى إلى انفصال آخر ، وتمزق على المستوى الرأسي في عدد من الطبقات .

وهكذا كانت ثمة هوات سحيقة تفصل بين طبقة وطبقة أخرى ، مثلما كانت الفروقات على المستوى الأدنى ، تؤكد الفواصل بين

شعوب وشعوب أخرى ، فى الدولة الروسية . وهذا معناه زيادة وامعاناً فى التمزق ، حتى بات الكيان البشرى مهلهلاً لا يكاد يتماسك أو يتجانس . وما من شك فى أن الظلم الاجتماعى قد جسم عدم التناسق ، أو عدم التجانس فى التركيب الهيكلى للكيان البشرى ، واستنزف جهداً كبيراً فى أثناء القرن التاسع عشر ، على وجه الخصوص .

ولم يكن سهلاً أن يساير هذا التركيب غير المتجانس ، وهذا الكيان البشرى الممزق ركب التقدم . وكانت المتناقضات بين التجمعات والشعوب ، والصراع بين الطبقات تمتص الطاقات وتهدرها ، بل وكانت تصنع المتاعب التى عانت منها الدولة الروسية القيصرية .

ويمكن القول إن ذلك كله كان مدعاة من ناحية أخرى لتخلف فى مضمار الاستغلال الاقتصادى للموارد المتاحة . ومن ثم تخلفت الصناعة واجتازت الدولة الروسية القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين ، دون أن تأخذ بأسباب التحول والانقلاب الصناعى ، الذى تمثل فى دول أوروبا من حوالى منتصف القرن التاسع عشر . وأكد التخلف الاقتصادى مرة أخرى ، عدم التناسق وعدم النمو المتوازى أو المتوازن لقطاعات الإنتاج المختلفة .

وقد أدى التخلف الاقتصادى إلى عدم التناسق فى طبيعة وخصائص البنيان البشرى والاجتماعى ، كما أدت كل العوامل والمتغيرات التى أبحث وفرضت استنزاف جهد كبير فى توسيع رقعة الدولة ، إلى اعتماد الدولة الروسية بعداً تاماً عن ميدان الاستعمار ، الذى خاضته الدول الرأسمالية والقوى البحرية . وكان ذلك مدعاة لأن يتناقص حظها من الثراء والفنى ، عما تحقق للدول الغربية ، التى تدفق المال إليها من مستعمراتها فيما وراء البحار .

وهذا معناه إن الدولة الروسية قد دخلت القرن العشرين فى اطار جملة من التناقضات ، وتخلف وظلم اجتماعى ، كان يؤثر على قوتها وعلى سريتها تأثيراً هائلاً . ولعلنا نشير إلى أنها لم تكن تستطيع أن تستغل بقدرة كاملة حيز الموقع الجغرافى ، الذى ينظر إليه نظرة هامة

على اعتبار أنه في وضع يمكن أن يتحكم في جزيرة العالم لو أثقلت من رقابة وتحكم القوة البحرية . كما لم تكن تلك القوة للترزية التي يقرضها عليها دورها كنزلة كبرى لها مكانها في ميزان القوة .

وإذا كانت الدولة الروسية قد عانت من ذلك كله ، وأحست بقوتها المتداعية ، فإن حذرنا وخوفنا قد تضاعف ، من خطر النمو السريع للقوة الألمانية ومنافستها للتوقعة لها . ومن ثم كانت الضرورة تتطلب التعاون بين روسيا القيصرية بكل ما تعيش فيه من متناقضات تصنع أسباب الضعف في جانب ، والدول الرأسمالية الغربية الاستعمارية في مواجهة القوة الألمانية في جانب آخر .

وكانت روسيا القيصرية تسعى بكل جهد لتقليل انطاف هذه القوة للخيصة ، وتوقيف نموها الرهيب الذي يمكن أن يبطش بها . وكان احتمال الفلال في التوازن بين القوى على الصعيد الأوروبي ، كان له شأن في تحالف روسيا القيصرية مع دول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، من أجل مواجهة اللانبا . وربما استهدفت أيضاً أن تحصل على نصيب من أراضي الدولة العثمانية ، التي - انحازت إلى اللانبا - فاحتلقت لها فرصة لرحب في أن تطل مباشرة على المياه الدفينة ، في العروض للمعتلة .

ومن الجلائز أن يكون ذلك الطريق الذي سلكته السياسة الروسية منطقياً من وجهة نظرها كقوة برية ، ومع ذلك فإن التمركز في الكيان البشري والعظم الاجتماعي ، الذي لشاع اللل والهوان ، لم يكن يكفل لها النتائج الإيجابية من هذه الحرب . ذلك أن نجاح ثورة لكتوير سنة ١٩١٧ قد قلب الأوضاع رأساً على عقب . بل ولم يكن لها ما تطلعت إليه بعد انتصار الشيوعية فيها .

وكان لابد من تحولات وتغيرات شاملة ، يرضيها المنهج الشيوعي وتطبيقه الواقعي ، تمس الكيان البشري في صميم تركيبه ونظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . بل لقد وضع النظام

الشيوعى هذه الدولة فى إطار جديد كقوة برية . وتغيرت كل الحسابات بشأنها فى السياسة الدولية . ومن ثم نستطيع أن نتابع المراحل التى مرت بها سياسة هذه الدولة ، بعد أن نجحت الثورة . وأعلنت عن مولد الاتحاد السوفيتى .

مراحل السياسة السوفيتية :

أما وقد نجحت ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وكان من خلالها النظام الجديد ، فقد تمحق الحلم الرائع الذى أتاح كل فرصة ممكنة لمعالجة الأوضاع ، التى كانت مؤدية الى التأثير المباشر على قوة هذه الدولة الكبيرة ، وعلى كيانها البشرى المتهاك .

وكانت الخطوط الجديدة التى نسجت منها سياسة المرحلة الأولى تستهدف تضييق هامتين ، تمس كل سبب من أسباب التمزق والتخلف . وكأنها انطلقت بذلك من واقع يتصل بالأرض والكيان المادى كمسرح للحياة ووجود الدولة . ومن واقع أضر يتصل بالناس أنفسهم ونورهم فى صنع وتأكيد الهوية والقوة لهذا الوجود

ومن المفيد حقاً أن نتملس أبعاد السياسة السوفيتية ، فى هذه المرحلة وكل مرحلة تالية ، لكى نقف على مدى التغييرات والتحولات من وجهات النظر الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، وعلاقة كل ذلك بقوة الدولة فى شكلها وبنائها الجديدين . بل ويصور ذلك لنا كيف ضاقت ميدان العلاقات الدولية فى إطار مجتمع الدول ، وكيف كان وزنها الحقيقى فى ميزان القوى على الصعيد الأوروبى الاقليمى ، وعلى الصعيد العالمى .

المرحلة الأولى وكانت مرحلة شاقة لأنها تطلبت واستهدفت التغيير والتحول وإعادة البناء . وكانت إعادة البناء تتصل بالناس والتركيب الهيكلى للكيان البشرى كله ، مثلما كانت تتصل بالبنيان الاقتصادى والاستغلال الأفضل للموارد المتاحة ، والاستخدام الأحسن للأرض .

وكانت العزلة سبباً مهماً وضرورياً ، لأنها تكفل درجة من التفرد الكامل لكل مرحلة من مراحل إعادة البناء من الداخل . وهذا معناه أن حكومة الاتحاد السوفيتي قد قرضت على نفسها العزلة . ومعنى العزلة أن تنفلق ، وأن تكون بمنأى عن المشكلات فيما وراء حدودها ، على الصعيد الأوروبي ، فلا تنغمس فيها .

هذا بالإضافة إلى أن التحول إلى المذهب الشيوعي ، كان في حد ذاته مدعاة للتناقض والتعارض الشديد بينها وبين الدول والقوى الرأسمالية ، التي حققت الثروة والرخاء وزادت قوتها إلى حد كبير . ولم يكن من المستحسن أن تكون فرصة للمواجهة المكشوفة في ذلك الوقت المبكر ، بين المذهب الشيوعي والمذهب الرأسمالي . ولعل الاتحاد السوفيتي قد استشعر أن مثل هذه المواجهة صعبة عليه ، وهو لم يفرغ بعد من انتشار أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية من التخلف .

وكان العزلة كانت الطريق الأمثل أيضاً ، لتجنب المواجهة قبل أن يشتد عودها ، وتصبح قادرة على أن تحقق وزنها الحقيقي ، كقوة برية ينبغي أن تتكافأ مع القوة البحرية . وتلك العزلة هي في الواقع الأسلوب الذي عبر عنه تصوير السياسة الغربية الرأسمالية لمفهوم الستار الحديدي ، التي عاشت من خلفه الدولة السوفيتية ، متفرغة للعمل الداخلي ، طلباً للأوضاع الأفضل ، اقتصادياً ، اجتماعياً ، وحضارياً .

وما من شك أن جملة التغييرات في الفترة ما بين سنة ١٩١٧ ، ١٩٣٧ ، قد اكسبت الاتحاد السوفيتي صورة جديدة مختلفة تماماً ، عن الصورة العتيقة المتهالكة التي عاشتها روسيا القيصرية . وربما كانت تلك الصورة العتيقة التي تضمنت كل أسباب الضعف ، هي التي تبرر الهزيمة المرة التي منيت بها روسيا القيصرية في بداية القرن العشرين ، في المواجهة التي كانت بينها وبين اليابان سنة ١٩٠٤ .

ومهما يكن من أمر ، فإن التغير والتحول قد تمخض عن نظام اقتصادي أكثر تقدماً وإنسجاماً . ويمكن القول أن الانقلاب قد لمس

أساليب الاستغلال العتيقة ، واستبدل بها تطوراً وتنمية غير متوازنة
فى قطاع الزراعة ، وتربية الحيوان والصناعة والتعدين .

وكان ذلك مدعاة أيضاً لإخضاع الاستغلال للتخطيط الموجه بما
يلامم ظروف المجتمع الجديد . وكان الهدف أن يؤدى الى نمو متوازى
ومتوازن ومتكامل لكل قطاع من قطاعات الاستغلال الاقتصادى
للموارد المتاحة ، وهو ما لم يحدث بالفعل .

وتمخض التحول والتغيير أيضاً عن درجة أفضل من درجات
الانسجام والتناسق فى بناء الكيان البشرى . ولقد لمس التغيير أول
الأمر مسألة المتناقضات بين الطبقات ، التى خلفها العهد القيصرى ،
ورفع الحواجز فيما بينها . كما اهتم بمسألة التباين بين المجتمعات التى
يتألف منها الكيان البشرى المركب الكبير .

وكان من قبيل التمشى مع المنطق الذى يفهم من خلاله معنى
الكيان المركب المتكامل ، أن أتاح النظام الجديد كل فرصة لأن يكون
التركيب الهيكلى متكاملًا ومتناسقًا . ومن ثم أعطى لكل كيان من
الكيانات الصغيرة التى تؤلف من بعد الكيان المركب الكبير ، حق
الاحساس بالذات دون تعارض أو تناقض ، مع ما يشدها جميعاً ويؤلف
فيما بينها فى إطار الدولة الاتحادى.

وهكذا ظهرت مجموعة الجمهوريات التى باتت كل واحدة منها
المحتوى لتلك الكيانات الصغيرة . وكان التجمع والترابط من بعد فى
الاتحاد الفيدرالى ، يلم الشمل وينسق بين مصالح مجموعة الكيانات
البشرية والقومية فى تلك الجمهوريات . وربما تحملت الدولة
السوفيتية الاتحادية مشقة كبيرة فى صنع تلك التحولات ، وفى تأكيد
التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف .

ومع ذلك فإنها تعرضت رغم العزلة وسياسة الستار الحديدى
لمشقة أخرى من جانب العداء الصريح والمستمر للدول الرأسمالية . ولم
تخف حملة هذا العداء الصريح عليها ، وأسباب الكراهية السافرة لها إلا

عندما تجسم الخطر الهائل فيما بين دول غرب أوروبا من الحلفاء أصحاب المستعمرات والنشاط الاستعماري في جانب ، ودول المحور لمانيا وإيطاليا واليابان في جانب آخر .

وكانت سنة ١٩٣٧ نقطة تحول خطيرة ، لأنها شهدت بداية التغيير في طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والقوتين المشار اليهما ، والتي تاكدت المواجهة الساخنة فيما بينهما . وقد حاول كل فريق منهما أن يكسب ود الاتحاد السوفيتي الى جانبه ويسترضيه . وتعتبر تلك المحاولات التي بذلتها فرنسا وبريطانيا من جانب ، والتي بذلتها لمانيا من جانب آخر ، عن معنى من معاني التأثير في التوازن بين القوى . كما تعبر عن احساس بالقيمة الفعلية المتزايدة لقوة الاتحاد السوفيتي المتصاعدة .

وقد انتهز الاتحاد السوفيتي تلك الفرصة المثلى ، التي خطب وده فيها كل فريق لكي يفرض رايه ، ويعدل حدوده مع كل من فنلندة ودول البلطيق ومع بولندة . ثم كانت الحرب العالمية الثانية ، التي انتهت بالضرورة للمرحلة الأولى وحالة العزلة^(١) وأزالت الستار الحديدي الذي احاط بالاتحاد السوفيتي ، وأخفى من وراءه كل التحولات فيه فترة من الزمن منذ قيام الثورة البلشفية .

المرحلة الثانية ولم تكن سياسة الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة تنطلق من واقع الانتصار في الحرب العالمية الثانية ، الذي كلفها ثمناً غالياً وهز البنيان الاقتصادي فصعب ، ولكنها كانت تنطلق أيضاً من واقع انتصار آخر في داخل الدولة ذاتها ، وتحقيق بعض التحولات في بناء المجتمع وفي إعادة بناء الكيان البشري المركب .

(١) انتهاء حالة العزلة على غير لرادة الاتحاد السوفيتي ، وقيل ان يفرغ من تحديث ارضاء اقتصادياً كان لغير مصلحته بالقطع . ويمكن ان نتصور ان الوضع الجديد قد جره ، بل قل لفرقه في خضم المشكلات قبل الآن .

وما من شك فى أنها تأثرت من ناحية أخرى فى هذه المرحلة بروح العدواة المتأصلة ، بين للذهب الشيوعى والمذهب الرأسمالى الأمريالى . وقد أحست حكومة الاتحاد السوفيتى والحزب معاً ، بتحركات العسكر الرأسمالى ، وعدى التعارض والتناقض وعودة الأوضاع (١) ، التى أصبحت فيها الحاجة ملحة للتوازن بين القوى الكبرى ، وهى واحدة بكل تأكيد من القوتين الكبيرتين فى العالم .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اتجهت الى سياسة الأحلاف ، لكى تصنع منها السياق الذى يحيط بالاتحاد السوفيتى ، فإن الدولة السوفيتية كانت تسعى من ناحية أخرى ، الى تقويض هذه السياسة ، طلباً للأفلات من سموات الموقع الداخلى الحبيس . وما من شك فى أنها لجأت الى الحركة المضادة التى تمثلت فى كل ما من شأنه أن يستهدف هدفين هاميين . وكانت تبتقى من وراء هذين الهدفين ، أن تغفلت من طوق الأحلاف ، الذى توخى تكبيلها فى موقعها الداخلى .

الهدف الأول : وهو هدف أصيل بذاته ، ويتناسق مع جوهر المذهب الشيوعى والترويج له . وذلك أنه السبيل لأن يشيع ولأن ينتشر فى صورة من صور المد الفكرى المذهبى .

ومن ثم كانت سياسة الاتحاد السوفيتى تؤمن بالتبشير ، ودعم كل عمل ينشر روح الاشتراكية كنمط جديد يلبي حاجات الجماهير ويستهدفها . وهو فى نفس الوقت أسلوب خبيث يستطيع أن يعمق الهوة بين الحكومات الرأسمالية التى اشتركت فى الأحلاف ، والقواعد الجماهيرية التى ترتكز عليها .

(١) مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، انتهى التحالف الاستراتيجى الذى فرضته ظروف الهدف المشترك ضد دول المحور ، وبأن بكل الوفوس حتمية العودة الى المواجهة التقليدية بين القوة البحرية والقوة البحرية . وألهمت هذه المواجهة التناقض السياسى والاقتصادى ، بين الشيوعية الرأسمالية .

ويؤدي هذا بالضرورة الى تقويض أو إضعاف الأحلاف ، بما تتحمله من عبء الضغط الداخلي والصراع والتناقض . وما من شك في أن معظم الجماهير كانت تحس وتعاين من التناقضات في الكيانات التي تصوتوها . وكانت تتشوق الى ما يشيع العدالة الاجتماعية فيما بينها . بل أن المواجهة بين تقول رأس المال الأجنبي وتحركات النهم والتسلط الاستعماري البغيض ، من ناحية وروح التحرر التي تحركت من كل اتجاه مضاد من ناحية أخرى ، كانت مدعاة لانتصار روح الاشتراكية والدعوة اليها . وربما تعلقت بها كل الآمال العريضة لضمان التغيير ، وكل القدرة على مواجهة الاستعمار وسعيه بالبطش للتسلط ضد مصالح الشعوب.

هذا وقد استطاع الاتحاد السوفيتي أن يجد صدى واسعاً لسياسته . كما أحست الدول الاستعمارية الرأسمالية بمد عظيم ، يهز جوهر وكيان الرأسمالية وأساليبها هنا عنيقاً . وكانت مواجهة بما أدت الى نمط من الحروب الباردة ، التي سادت لبعض الوقت بين القوتين والكتلتين الكبيرتين .

الهدف الثاني : وهو الذي كان يلي حاجة الاتحاد السوفيتي ، ويسعى من ورائه الى توريث الرأسمالية العالمية والدول الاستعمارية ، وإغراقها في طوفان من المتاعب ، وسوءات الاجتهاد الاستعماري الجشع . وتمثل الأمر في سياسة استطاع الاتحاد السوفيتي بها أن يخلق مشكلات ، أو أن يثير البعض الآخر من بعيد ، دون أن تكون لديه النية في التدخل ، للاسهام في وضع حل حاسم لها . وكانت طبيعة هذه المشكلات وما أحاط بها من تعقيد ، كذيلة بأن توقع الدول الرأسمالية وأمريكا بالذات ، في تعقيدات ومضاعفات تكشف روح التفول والنهم والتسلط .

وكان الاعتقاد أن ذلك الموقف المتأزم أو المتفجر هنا وهناك ، يكشف الولايات المتحدة الأمريكية ، أو غيرها من الدول التي يتضمنها

التكتل الرأسمالى ، ويعرض نواياها للتوسعية والاستغلالية أمام الشعوب والحكومات ، عرضاً مثيراً يخدم قضية انتشار روح الاشتراكية . وقد يكون أيضاً من قبيل التحريك الذى يستنزف الجهود ويؤدى الى التخبط ، بقدر ما يجعل توازن القوى للمحافظة على السلام حاجة ملحة ، ينبغى أن تتمسك به كل القوى وتلجأ اليه .

* * *

ورغم نجاح الاتحاد السوفيتى فى تأكيد السياسة التى تحقق كل هدف من هذين الهدفين ، ورغم حالة القلق التى عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وعانت منها بريطانيا وفرنسا فى المستعمرات ، التى نمت وشاعت فيها روح التحرر ، فإن المركزية الشديدة فى التكتل الشيوعى ، انخلت الاتحاد السوفيتى فى مناعب كثيرة مع أعوانه من الدول الشيوعية .

وتجسست هذه المتاعب فى حراع مكشوف أو غير مكشوف ، بين موسكو وبعض الدول والأحزاب الشيوعية فيها . وكانت تلك الدول تسعى الى الوضع الذى يتناسق مع احساسها بذاتها وكيانها ، وبدون أن تكون تابعاً مجرداً لموسكو يدور فى فلك مقدر ويخضع لارادتها . ومن ثم كان التناقض وكان التعارض الشديد ، الذى هز روح الكتلة الشيوعية هزاً عنيفاً وأضعف مكانتها لبعض الوقت .

هذا ، وربما أتاح التغير الذى جاء بعد وفاة ستالين مناخاً سياسياً ومذهبياً غير متزمّت ، وأدى الى تخفيف حدة تلك الهزة وأثارها . ومن ثم تشكلت سياسة الاتحاد السوفيتى فى المرحلة الثالثة ، بما يناسب إلحاح الدول الاشتراكية وحرصها على الاحساس بذاتها .

ولكن هل كان ذلك كله يعنى خروج الاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة الثانية من سياسة العزلة ، التى كان قد مارسها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية ؟ .. والواقع أنه لم يكن سهلاً أن يتحقق هذا الخروج مرة واحدة . ذلك أن استمرار الحرب العالمية الثانية التى أصابت

العمران ومناطق الصناعة والانتاج المختلفة ، كانت تتطلب حذاً معقولاً من حدود العزلة لاعادة البناء والتخطيط ، على ضوء التجارب التي اكتسبت من الواقع المر الذي خلقتة ويلات الحرب . وهذا معناه أن التحول عن العزلة قد بدأ فعلاً في هذه المرحلة ، ولكنه لم يكن متاحاً إلا في حدود ما تسمح به ظروف الزمن الذي يستغرقه لاعادة البناء ، وما يكشف عن المستقبل في طبيعة العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتي ومذهب الشيوعي في جانب ، والتكتل الآخر ومذهب الرأسمالي في جانب آخر.

وكان التناقض بين المذهبين يتطلب الحذر في الخروج من العزلة والانطلاق الحر المطلق الذي يكفل للاتحاد السوفيتي أن يعر يد ، في العالم وسياسته الدولية . وربما لم يكن توازن القوى يتيح ذلك التحول المفاجئ ، من الانغلاق والعزلة الى الانفتاح واللاعزلة . وهكذا اقتضى المنطق السياسي المتزن بعد ذلك كله التحول التدريجي الى اللاعزلة . وهذا هو التحول الذي شهدته المرحلة الثالثة بالفعل .

المرحلة الثالثة : كانت سياسة الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة ، تتحين الفرصة الكاملة ، لأن تنطلق من تزمّت صلب في عهد ستالين ، الى مرونة مناسبة تحققت فيما بعد وفاته . وهذا معناه أن السياسة الجديدة قد تقبلت الأوضاح والألحاح الشديد ، من جانب الدولي الاشتراكية على الاحساس بالذات . ومن ثم ترك لكل دولة أن تمارس الأسلوب الخاص بها ، وإن تنحصر من تلقى الخطط أو الوحي أو التعليمات والأوامر من موسكو.

وكان ذلك مدعاة في الغالب لأن تتخلص الكتلة الشيوعية ، من كل أو بعض المتناقضات الخطيرة التي تعرضت لها . وهذا وحده كان كفيلاً بالانطلاق الحقيقي في علاقات دولية بالهدوء والطمأنينة ، التي اكتسبت الاشتراكية وجهاً جديداً مشرقاً . وبني على ذلك تسلسل سوفيتي نلجج في كثير من دول العالم النامي ، يهشر بالاشتراكية ، وكأنها الجنة

للموعودة . وفى المقابل فقدت القوة الأخرى سمعتها أحياناً ، وبعض مصالحها أحياناً أخرى ، فى تلك الدول .

وم ثم كان التحرر الفعلى من كل معنى من معانى العزلة ، التى عاش فيها الاتحاد السوفيتى بالكلية فى الفترة من ١٩١٧ الى سنة ١٩٣٧ ، ثم جزئياً من سنة ١٩٣٨ الى حوالى سنة ١٩٥٢ .. ويمكن القول أن العلاقات الدولية من بعد ذلك ، قد كشفت النقاب عن امكانية التعايش بين الرأسمالية والشيوعية . ومما لا شك فيه أن الايمان بذلك كان استمداداً ونتيجة منطقية لتوازن القوى ، كمبدأ دولى عام استطاع أن يفرض السلام ، وأن يحقق هذا التعايش .

واستطاع الاتحاد السوفيتى فى اطار من سياسة التعايش السلمى ، والذى وصل بها فى بعض الأحيان الى أسلوب التعاون ، أن ينعى علاقاته مع كثير من الدول . ونشهد النماذج التى تعبر عن ذلك فى أوروبا ، وفى بعض دول فى غيهـر أوروبا التى نشترك فى حلف الأطلسى . كما نشهد نماذج أخرى للعلاقات النامية والمتزايدة مع دول فى الشرق وفى أفريقيا . ونماذج غيرها كثيرة للعلاقات النامية والمتزايدة مع دول آسيوية ، فى جنوب وجنوب شرق آسيا .

وهذا فى حد ذاته ، كان يعنى تدرة بالغة على خلق ثغرات فى السياج المتين من الأحلاف ، التى طالما سمعت الولايات المتحدة الأمريكية والرأسمالية الى دعمه لمواجهة التكتل الشيوعى وتطويقـه . وكانت الثغرات فى بعض الأحيان كبيرة ، الى الحد الذى يقوض القيمة الفعلية للحلف ، والدول المشتركة فيه . ولم يكن فى وسع الولايات المتحدة أن توقف هذا المد العالى ، فى العلاقات الحسنة بين الاتحاد السوفيتى والدول الأخرى ، ومن بينها دول تشترك فى الأحلاف الغربية ذاتها مثل باكستان .

وربما ضاقت الولايات المتحدة الأمريكية نزعاً بذلك الأسلوب مرات عديدة ، وزاد ضيقها عندما تنخفض ذلك الأسلوب عن تجسيم كامل لفريق أو لقطاع من الدول ، التى تمسكت بالحياة الإيجابية ، وسياسة

عدم الانحياز . وبلغ ذلك الضيق مداه ، عندما تحولت السياسة الأمريكية الى الموضوع ، الذى باتت تنتظر للدول من خلالها النظرة الضيقة والقصيرة . بل قل باتت تؤمن بأن من ليس معها ، فهو عدو لها وضدها .

وربما كانت ردود الفعل والتشنجات الأمريكية عندئذ ، من قبيل ما أوضح النجاح المثمر للسياسة السوفيتية فى هذه المرحلة . كما أنها اظهرت الأهمية البالغة للتوازن بين القوى الكبرى ، سبيلاً لامتناس آثار ردود الفعل ، وتخفيف حدة التشنجات ، والمحافظة على السلام العالمى .

ومعها يكن من أمر ، فإن سياسة الاتحاد السوفيتى المنطلقة من كل قيد من قيود العزلة ، باتت تهتم بالمشكلات الدولية ، وتحرص على الاهتمام بها والتأثير عليها ، بما يحفظ التوازن بينها وبين القوة البحرية .

وربما تنخفض تلك الاشتراك عن تعقيدات كثيرة ، ولكنه فى الوقت نفسه كان مطلوباً لئلا تتعرض الأطراف المشتركة فى المشكلة للضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ، التى ما برحت تقحم نفسها على الصعيد الدولى ، وتفترض من نفسها رجل البوليس ، المنوط به حسم الصراع ونقض المنازعات الدولية .

وكان مصلحة السلام والتوازن كانت تحفظ الحق من خلال اندلاء الاتحاد السوفيتى برأيه فى كثير من المشكلات ، التى طالما مالت فيها الولايات المتحدة الى الجانب الذى يضم غير صاحب الحق الفعلى . وهذا الدور الهائل تطلب متطورة بارعة من الاتحاد السوفيتى ، ودرجة عالية من المرونة فى معالجة المشكلات ، سواء قامت به على مسرح العلاقات الدولية مباشرة ، أو قامت به على مسرح الأمم المتحدة . وهكذا اتاح ذلك أيضاً لتوازن القوى أن يصبح بهذا أساسياً ، فيما يتعلق بكل الأنوار وكل التصرفات التى تقوم بها الأمم المتحدة ، والمنظمات

السياسية والاجتماعية التابعة منها .

* * *

وبعد ، يتضح لنا معنى توازن القوى ، مثلما يتضح الواقع الذى أحاط بنشأة ونمو وتفوق القوتين الكبريتين ، اللتين تلعبان دوراً بارزاً فى السياسة العالمية . وما من شك فى أن توازن القوى قد حقق الكثير من النتائج الحسنة والنتائج السيئة ، وأثر تأثيراً بالغاً على المشكلات الدولية . وفى وقت من الأوقات قبل أن ينهار النظام الشيوعى كان لا يمكن أن تبحث أو تعالج أى مشكلة من المشكلات ، دون أن يكون توازن القوى بعداً أصيلاً من جملة الأبعاد ، التى يجب أن توضع فى الاعتبار ، من أجل الخروج من عقدتها المستعصية . بل أن فرض الحل الأمثل لتلك المشكلة كان لا يستطع الباحث بشأنه ، استبعاد عامل توازن القوى من الاشتراك فى وضعه ، وفى إقراره .

وكان توازن القوى قد حرم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من أن يفرض أى منهما نفسه ، قوة أعظم وحيدة تصول وتتسلط ، من غير أن تواجه من يردعها ، أو من يكبح جماح غطرستها .

ويبنى هذا على الوضع الذى فرضه التوازن بين القوتين الأعظم :

١ - حرص الولايات المتحدة وهى تقود المعسكر الغربى - القوة البحرية - على أن تحكم قبضتها على أطراف جزيرة العالم ، على أمل التحكم فى القوة البرية (المعسكر الشرقى) .

٢ - حرص الاتحاد السوفيتى وهو يقود المعسكر الشرقى - القوة البرية - على ألا يمكن للولايات المتحدة من أن تحقق هذا الأمل ، لكيلا تتاح من بعد أن يفرض عليه أن يظل حبيساً فى موقعه الداخلى ، فرصة السيطرة الكاملة لها على العالم ، والتحكم فى مصيره .

* * *

هذا ومن بعد الانتصار فى فيتنام وقبول الولايات المتحدة بالأوضاع الجديدة ، ومن بعد تصاعد النفوذ السوفيتى الذى تسلسل الى

منطقة الشرق الأوسط ، بدعوى دعم العرب ومساندة قضية الشعب الفلسطيني ، انطلقت - القوة البحرية - الاتحاد السوفيتي في اتجاه أطراف لجزيرة العالم . وما من شك في أن الهدف هو تحرير وجودها المخلق من الطوق الذي يطوقها ، ويرصد تحركاتها ويحرمها مرونة الانطلاق ، على أي محور ، وفي أي اتجاه .

وعندئذ تزداد أهمية مفهوم توازن القوى . ويمكن أن ندرك مدى حساسية هذا التوازن ، وحاجة العالم إليه من أجل سلام وتعايش سلمى . بل أن الأمر لا يقف عند حد الخوف من الحرب وصدام مروع بين القوتين . بل الخوف كل الخوف من أن تنتصر قوة من القوتين ، لكي تبدأ مسيرة الهيمنة على مصير العالم .

وصحيح أن تفكك الاتحاد السوفيتي . هز قضية توازن القوى هزاً شديداً . وصحيح أن الولايات المتحدة ، تحاول أن تباشر الهيمنة في غيبة توازن القوى . ومع ذلك يستحق الأمر دراسة لتداخلات توازن القوى وكيف تعتمد للمشكلات . وليس أفضل من قضية الشرق الأوسط لكي تكون النموذج في هذا المجال .

توازن القوى يخلق أزمة الشرق الأوسط ،

وتعطي مشكلة أو أزمة الشرق الأوسط التي تصاعدت بالغة حد العنف ، نموذجاً رائعاً لما يمكن أن يترتب على خلل في توازن القوى . والمفهوم أنها مشكلة مستعصية في الوقت الحاضر ، من بعد أن تفاقمت وانكشف وجهها القبيح ، بعد حرب يونيو ١٩٦٧ .

ويمكن القول أنها قد مرت بمراحل متعددة اعتباراً من الحرب العالمية الثانية ، وإنها في كل مرحلة كانت تزداد تعقيداً . وقد بلغت الذروة في التعقيد ، من بعد أن تلخفت الأبعاد المؤثرة فيها والمبنية على الخلل ، في التوازن بين القوتين البحرية والبحرية في المنطقة العربية ، في الأوضاع المؤثرة على المشكلة الفلسطينية والعلاقات المتربدة بين الأمة العربية من جانب ، وبين الصهيونية العالمية وغرسها الشرير في قطاع من أرض العروبة ، وانتزاعه بالقسر والقهر من جانب آخر .

ويتحتم علينا أن نتفهم ذلك من خلال النقاط الآتية :

١ - لأن كانت أطماع إسرائيل وإنشاء دولتها وانتزاع الأرض من أصحابها الحقيقيين نقطة بداية ، لتردى العلاقات بين الأمة العربية والدول الغربية والمعسكر ، الذي يضم مجموعة الدول التي أسلمت قيادها للولايات المتحدة كزعيمة للقوى البحرية ، فإن مشكلة الشرق الأوسط جاءت في مرحلتها الأولى مبنية بالقطع ، على رفض الدول العربية مبدأ الأحلاف العسكرية .

ولقد تحملت مصر ومن ورائها بعض الدول العربية ، مسئولية التعبير عن هذا الرفض ، بصوت مرتفع وأصرار حقيقي . ولقد صمدت للضغط المتكرر الواقع عليها . وبنى هذا الرفض على أساس ، من عدم قبول للانحياز الى قوة من القوتين ، ومن حرص على ألا تكون الأرض العربية عمقاً استراتيجياً ، لحلف عسكري معين ، لا يخدم غرضاً وطنياً ، أو قومياً لحساب الأمة العربية .

٢ - كانت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول المعسكر الغربى ، لا تكف عن الضغط على مصر ، وبعض الدول العربية ، التي حملت لواء الرفض للأحلاف . وبلغ الضغط غايته القصوى عندما رفضت أن تقدم لها السلاح ، لكى تواجه به الموقف الصعب الناتج ، عن انتزاع إسرائيل قطعة من الأرض العربية . بل وتماذت هذه الدول ذاتها فى دعم القوة العسكرية الاسرائيلية ، على حساب المصالح العربية.

وما من جدل فى أن مصر وغيرها من الدول التى تحيط بإسرائيل، قد تضررت بقيام تلك الدولة ، واستشعرت الخطر يهددها مرتين . مرة وهى كالجسم الغريب ، الذى أفقد الأرض العربية ميزة من أهم وأعظم مميزاتها من وجهة النظر الاستراتيجية . ومرة أخرى وهى تتخذ من العدوان سببلاً ومنطلقاً لتثبيت وضعها ولتوسيع رقعتها ، على أمل تحقيق حلم إسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات .

ولم يكن أمام مصر والأمر أمر مصير ، إلا أن تتجه الى المعسكر الشرقى ، وتحصل على حاجتها من السلاح من القوة البرية . وكان

ذلك مدعاة لأول مظهر من مظاهر الخلل في التوازن ، بين القوى الكبرى في المنطقة العربية كلها . هذا ومن ثم كانت البداية الحقيقية لمرحلة من مراحل التصاعد الأولية التي بلغت أزمته الشرق الأوسط ، في الخمسينات من القرن العشرين .

وكان طبيعياً بل وضرورياً ، أن تمضى مصر وبعض الدول العربية في طريقها ، الذي يكاد يكون مفروضاً عليها في ظل واقع ، صيغت إبعاده المؤثرة خارج المنطقة . وكان طبيعياً وضرورياً أن تتماهى الولايات المتحدة في ضغوطها بكل شكل من الأشكال . ومن ثم كان التعارض والتضاد ، بين دول ينبع منطق تحركاتها من محاور تستهدف النمو الاقتصادي مثلما تستهدف الدفاع عن حقها وأمنها في جانب ، والولايات المتحدة التي ينبع منطق تصرفاتها من محاور التفوق والتفوق لتحقيق أحلامها العظمى وفرض قوتها ، بما يكفل الإبقاء على القوة البحرية - الاتحاد السوفيتي - حبيسة في موقعها الداخلي في جانب آخر .

واتضحت ملامح هذه المرحلة من المراحل ، التي مرت بها أزمة الشرق الأوسط ، عندما نجحت مصر في أن تشيع مبدأ الرفض للأحلاف العسكرية ، وأن تقوض حلف بغداد ، وأن تكشف عن الوجه البغيض لسياسة الأحلاف . وعندئذ أصبحت السياسة الأمريكية بالواقع الذي بنى على نتائج كثيرة أكلت لهم ، فقدان فرصة أو حق الحركة المرنة الآمنة ، على امتداد الأرض العربية وضياع العمق الأرضي الذي كان مطلوباً منه أن يدعم الحلف للركن من جانب ، ويساند الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي من جانب آخر .

ولقد شهدت سنة ١٩٥٨ نزوة هذه المرحلة ، التي عبرت عنها الولايات المتحدة آنذاك ، بحالة الفراغ في الشرق الأوسط . وكانت تتخذ من تصوير معنى الفراغ ، تعبيراً عن فقدان الأمل في الانتعاش بالعمق الأرضي ، للوطن العربي في حساباتها الاستراتيجية . ومن ثم حتمت هذه المرحلة على الولايات المتحدة إعادة النظر في موقفها ، وتقييم

حسابات تركزت عليها خططها الرامية ، الى تحقيق الأهداف في مواجهة القوة البرية مرة ، وفي مجال انتفاعها بالميراث الهائل الذي انتقل اليها من بعد انحسار الاستعمار مرة أخرى .

وهذا معناه أنها اقترت وقبلت على كره منها ، لسفندان العمق الاستراتيجي الأرضي في قطاع كبير من العالم الى حين . ويتعطل هذا القطاع في اثريقية عامة والأرض العربية خاصة .

هذا ولقد بنى الوضع الجديد بالنسبة للقوة البحرية والولايات المتحدة التي تمسك بزمام هذه القوة ، على مايلي :

١ - الاعتماد الأساسي على العمق المائي بصفة أساسية ، بحيث يصبح البحر المتوسط والبحر الأحمر محوراً لحركة مرنة وسريعة ، تمكن للولايات المتحدة من أن تحافظ على وجودها الرمزي ، وعلى توصيل دعمها المباشر الى الحلف المركزي ، وعلى حماية الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي في جنوب أوروبا .

وكانت الحركة البحرية المرنة في كل من هذين البحرين ، يتركز الى مواقع وقواعد مولية في حوض البحر المتوسط ذاته ، مثلما تركز الى تفوق في مجال السيطرة البحرية على المحيط الأطلسي الشمالي في ظهير البحر المتوسط ، والى تفوق مناظر في مجال السيطرة البحرية على المحيط الهندي ، في ظهير البحر الأحمر .

٢ - تصعيد العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل ، على اعتبار أن الجبهة التي تطل بها على البحر المتوسط ، وتمثل موضع القدم أو رأس الجسر التي تنتهي اليها الحركة المرنة في البحر المتوسط ، وتعتمد عليها بصفة أساسية في فرض وجود لها في الوقت المناسب حماية لمصالحها ودعماً للحلف المركزي . كما كانت ليلات الميناء الاسرائيلية على رأس خليج العقبة ، موضع القدم الآخر للحركة المرنة في البحر الأحمر .

وما من شك في أن وضع إسرائيل على الأرض ، التي انتزعتها من أصحابها الشرعيين ، كان كفيلاً بالتصدي لأي محاولة إيجابية من داخل المنطقة لفرض التحكم على تحركات الملاحة الدولية ، واستغلال القيمة العظمى للموقع الجغرافي الحاكم وقيمتها الاستراتيجية ، من جانب مصر بالذات .

وكان الممكن أن تجرى الأمور من غير تعارض ، بين خطط الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدول في المنطقة لولا أن :

(أولاً) التزمت مصر بتقديم العون لليمن ، وممارسة درجة عظمى من درجات التحرك البحري المرن في البحر الأحمر ، لدعم حق الشعب اليمني في استخلاص مستقبله المرتقب وانتزاعه من ماضيه الحافل بالتخلف والتسلط .

(ثانياً) تصاعدت العلاقات بين مصر وغيرها من الدول العربية والاتحاد السوفيتي - القوة البرية - ، كنتيجة مباشرة لما يقدمه من عون اقتصادي وعسكري تساعد ، خطط التنمية المتطلعة الى تحسين مستويات المعيشة ، وانتفاع الناس بالموارد المتاحة في وطنهم ، وتشد أزر صراهم ضد العدوان الاسرائيلي .

ولئن دما هذا التحرك العسكري المصري المرن في البحر الأحمر ، وصولاً الى اليمن الى قدر من التخوف على العمق المائي فيه ، فإن الوجود المصري السوفيتي في البحر المتوسط ، كان نذيراً بأخطار مظاهر الخلل في التوازن بين الولايات المتحدة ووجودها في هذا البحر والاتحاد السوفيتي . وربما كان ذلك علامة مخيفة حتى تخوفت الولايات المتحدة من احتمال لجوء مصر لقطع الطريق عيها . وتوقيف تحركاتها المرة على العمق المائي في كل من هذين البحرين ، لو في واحد منهما .

ولئن بدأ بالظن هذا الاحتمال حياً في خيال الولايات المتحدة حيناً ، وعبرت بكل القلق عن احساسها بالخلل ، وعن تهديد الوجود السوفيتي للجناح الجنوبي لحلف الأطلسي حيناً آخر ، فإنه قد بلغ حد

التأكيد بالفعل ، عندما لجأت مصر من بعد تفاقم الموقف بينها وبين إسرائيل في ابريل ١٩٦٧ الى قفل خليج العقبة . وقد بلغت مصالح الولايات المتحدة حد التوافق للكمال مع مصالح اسرائيل . ومن ثم كان الدعم الأمريكي ، الذى حمل معنى التفويض لها بالحرب ، وضرب مصر والدول العربية في يونيو ١٩٦٧ .

وهكذا اتحدت امريكا اسرائيل ، وخلطت أوراق المشكلة الفلسطينية بدرجة عظمى ، مع أوراق مشكلة الشرق الأوسط ، لى تنفجر الأزمة وتبلغ حد التعقيد . بمعنى أن حدث التداخل بين المشكلتين ، هما مشكلة فلسطين ومشكلة توازن القوى فى الشرق الأوسط . وكانت مصر آنذاك ومن وجهة النظر الأمريكية تستحق العقاب . ولعلها قد وجدت فى هذا العقاب مايلى :

١ - توقيف أو تجميد تعاضد قوة مصر الذاتية ، وتجميع الدول العربية المتصرفة من حولها ، بما يكاد يخلق قوة ذاتية كبيرة على الأرض العربية فى اللوقع الجغرافى الحاكم .

٢ - كبح جماح الوجود السوفيتى فى البحر المتوسط ، وما يمكن أن يعنيه من حيث فرض الخلل على التوازن المطلوب فيه من وجهة النظر الأمريكية .

وللفهم أنها بذلك قد اتخذت من اسرائيل مطية لأهدافها ، وقد اتخذت منها يدًا تبطش بها ، وهى تعتدى على مصر ودول الطوق العربى . ولعل السياسة الأمريكية تنطوى على أمل أن تفرض واقعاً جديداً أكثر استجابة لخططها وتأكيداً لوجودها وضماناً لمصالحها وفرض تفوقها . هذا الى جانب تخفيض حجم الخروج المرن والحركة ، التى ينطلق بها الاعتماد السوفيتى السابق من موقعه الداخلى الحبيس .

وتبلغ الأزمة حد التجمد من خلال :

١ - الدعم الأمريكى لاسرائيل وحرصها على أن تظل متفوقة .

بل إنها تقتنع بدورها تحت شعار ، بأنه لا يجب أن تهزم إسرائيل .

٢ -- الصمود العربي الصلب والحرص على أن تظل الأمة العربية قادرة على تحمل الضغط الشديد الناجم عن احتلال الأرض ، وعلى مواجهة السعي الهادف -- بكل خبث -- لتفجير كيائها السياسى والاقتصادى من الداخل .

وصحيح أن هناك دعم سوفيتى للعرب فى مقابل الدعم الأمريكى لإسرائيل ، ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الدعم قاصر ، لأنه يعمل تحت شعار أنه لا يجب أن تنهار نظم الحكم فى دول المواجهة مع إسرائيل . بمعنى أنه دعم ينصر العرب ، ولكن من غير أن تنتصر على إسرائيل . والفاصل بين شعار أمريكى يحرص على انتصار إسرائيل ، وشعار سوفيتى يحرص على عدم تداعى وسقوط نظم الحكم فى الدول العربية ، هو الذى يحدد المساحة التى تباح فيها يذل الجهود لحل القضية طلباً للسلام .

هذا واتجاه محدد بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ لحل العقدة المستعصية وطلب السلام ، رغم معارضة الدول العربية يميل بعداً جديداً فى هذه الأزمة . وصحيح أنه أدى الى نفس العلاقة مع الاتحاد السوفيتى قبل انهياره . ولكن الصحيح أن هذا التوجه قد أتاح مثلاً أنسب لصناعة السلام .

الفصل الثالث

الاقتصاد والسياسة

- مدى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة .
- المفهوم الجغرافي للعلاقة بين السياسة والاقتصاد .
- اسهام السياسة والاقتصاد في نشأة النظام الرأسمالي .
- السياسة والاقتصاد في خدمة النظام الرأسمالي .
- التطبيق الماركسي للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة .
- نتائج الحرب العالمية الثانية وتعديل العلاقة .
- توازن القوى وصيغة جديدة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد .
- الدراسة الجغرافية التحليلية للظاهرة السياسية .
- مثل من مصر ومشكلة في المنطقة .

الفصل الثالث

الاقتصاد والسياسة

العلاقة بين السياسة والاقتصاد :

فى عالم اليوم ومجتمع الدول المعاصر ، الذى يعيش الانفتاح بكل سلبياته وإيجابياته ، والذى يواجه للمشكلات بكل أبعادها ، والذى يلتزم بالمصالح المشتركة العامة فى حركة الحياة ووقع خطواتها المتطورة ، لحساب وحدة ومصير البشر على الأرض ، ينبغى أن تهتم الجغرافية السياسية ، سواء وهى تدرس الظاهرة السياسية ، أو وهى تقصدى لتحليل المشكلة السياسية ، أن تتصور أبعاد العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد . وليس المهم فقط أن تتبين الجغرافية السياسية كيف نشأت وكيف تطورت وتداخلت هذه العلاقة بينهما ، بل المهم حقاً هو أن نتابع جنوى هذه العلاقة ، وأن ننش عن محصلة هذه العلاقة ، وما قد أسفرت عنه من نتائج ، ننفع بها حركة الحياة من خلال مصلحتها فى السياسة والاقتصاد ، أو تتضرر بها .

ولا يتجاوز الهدف الذى ترنو اليه الجغرافية السياسية ، حد التعرف على أثر العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، على وضع الدولة ومكانتها ، أو على علاقاتها العادية أو غير العادية مع الدول الأخرى ، أو على المشكلات التى تواجهها وتتردى فيها . وعندما تغلج الجغرافية السياسية فى أن تتابع ، أو أن تتبين ، أثر هذه العلاقة بالفعل ، تعرف بالضبط مدى إسهام هذا الأثر فى كثير من الأمور التى تقصدى لها بالتحليل . بل يمكن أن تتماهى الجغرافية السياسية الى حد تقويم وحساب جنوى أثر هذه العلاقة على حركة السياسة فى الدولة ، أو فى مجتمع الدول أحياناً ، وعلى المشكلات التى تنزلق فيها حركة السياسة أحياناً أخرى .

ومن الجائز أن يتوازى الخط الذى يسجل خطوات حركة الاقتصاد،

ويشهد مسيرته في اتجاه الهدف ، والخط الذي يسجل خطوات حركة السياسة ، ويشهد مسيرتها في اتجاه الهدف ، توازياً نظرياً بحثاً . ولكن الصحيح أننا نفتقد هذا التوازي الذي ينبغي أن يكون ، لكي يتداخل الخطان السياسي والاقتصادي ، تداخلاً صريحاً معلناً في بعض الحالات ، وغير معلن في بعض الحالات الأخرى . ويبدو وكأنهما يقصدان الهدف المشترك في نهاية الأمر . ومعنى هذا أن تقود السياسة الاقتصاد وتوظفه وترجعه فيطأوعها ، أو أن يفقد الاقتصاد السياسة ويوظفها ويوجهها فتطأوعه . والتوظيف والتوجيه والتطويع ، معناه استغلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد على الوجه المطلوب ، وفي الأسلوب الذي يخدم الهدف المشترك .

ومن غير اسراف في تصور معنى العلاقة بين الاقتصاد والمطاعة ، يجب أن ندرك أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة واجبة وحتمية . ومن شأن السياسة والاقتصاد ، ألا ينكران هذه العلاقة المنطقية ، أو يتنكران لها في السر أو في العلن . ولأنهما يستثمران هذه العلاقة ، فهما لا يتمرلن عليها ، ولا على المصلحة المتباعدة المبني عليها . ولقد اقتضت مقومات وضوابط حركة الحياة ، نشأة هذه العلاقة والقبول بها وترسيخها ، منذ أن ولدت وتبينت فرض النظام وحماية الحق واعلاء السيادة . والاقتصاد سواء كان حقاً عاماً ، أو خاصاً للإنسان ، فإن هذا الحق يستظل بسلطة الدولة ووجودها السياسي . والسياسة بدورها لا تفرط في الاقتصاد ، لأنه يدعم سلطة الدولة ومكانتها السياسية .

ومن غير اسراف في تصور معنى وجوب وحتمية العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، يجب أن ندرك أن الدولة وجود سياسي ووجود اقتصادي معاً . وقد يصعب علينا أن نميز الخيط الرفيع الفاصل ، بين الوجود السياسي ، والوجود الاقتصادي في كيان واحد . وهذا معناه أنه ينبغي علينا أن نقبل بهذه العلاقة أصلاً ، وأن نتصور كيف ينبغي أن يتعايش الاقتصاد مع السياسة ، أو أن تتعايش السياسة مع الاقتصاد ، في إطار وجوب وحتمية هذه العلاقة .

ومع ذلك ، يجب أن ندرك أن ثمة ضوابط من شأنها أن ترمي هذه العلاقة ، ومنطلق التعايش بين السياسة والاقتصاد ، وأن تحافظ على الحد الأنسب من التوازن ، بين الوجود السياسي والوجود الاقتصادي في بناء الدولة مرة ، وفي بناء مجتمع الدول مرة أخرى . ولكن ربما دعت واقتضت مقومات وضوابط حركة الحياة ، التدخل الصريح المعلن ، أو غير المعلن بين السياسة والاقتصاد . وعندئذ لا يكون من شأن هذا التدخل ، أن ينهي العلاقة ، أو أن يجب المصلحة المشتركة فيها . بل لقد أمعن هذا التدخل في سطوة العلاقة ، إلى الحد الذي يصبح فيه تحرير السياسة من الاقتصاد ومتغيراته (أمر) مفروضاً ، أو تحرير الاقتصاد من السياسة ومتغيراتها (أمر) مستحيلاً .

وبهذا للتعلق ، ينبغي أن نعرف بالضبط ، كيف غرست مصالح الإنسان في حركة الحياة ، بذرة العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وكيف طورت مصالح الإنسان في حركة الحياة ، هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وهل يمكن أن تكون السياسة من غير اقتصاد ومنفصلة عنه فلا تكثرث به ؟ وهل يمكن أن يكون الاقتصاد من غير سياسة ومنفصلاً عنها ومستخفاً بها ؟ وحركة الحياة ومصالح الإنسان فيهما معاً هي التي تتشبه بهذه العلاقة ، وتبقى عليها وتحافظ عليها أو تطورها .

هذا ولقد أسفر التشبه بهذه العلاقة ، والمحافظة عليها وتطويرها ، عن تدخل عضوي ووظيفي بين السياسة والاقتصاد . والتدخل العضوي يجسده التلاحم بين الوجود السياسي والوجود الاقتصادي في بناء الدولة ، وفي مكانتها وأوضاعها . أما التدخل الوظيفي فيجسده توظيف السياسة لحساب الاقتصاد ، أو توظيف الاقتصاد لحساب السياسة في شأن العلاقات بين مجتمع الدول . ومن ثم ينبغي أن ندرك ، كيف أسفر هذا التدخل العضوي والوظيفي ، عن تأثير حتمي ومتبادل ، بين السياسة والاقتصاد .

وفي إطار هذا الوضع المقبول به ، قد يتحمل الاقتصاد وحركة

الاقتصاد وحق الحياة فى هذه الحركة على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول وزر السياسة وخطاها ومتغيراتها ، حتى تكاد تفرقه معها فى المتاعب والمشكلات . وقد تتحمل السياسة وحركة السياسة ومصالح الحياة فى هذه الحركة ، على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول ، نزوات الاقتصاد ومغامراته حتى تكاد تفرقها معه فى المتاعب والمشكلات . وفى أى من هذين الحالين ، لا تشكو السياسة ولا يئن الاقتصاد ، ولا يطلب أى منهما فض العلاقة بينهما أو التوصل منها .

وفى إطار هذا الوضع والمحافظة عليه ، يجب أن ندرك معنى وكنهه وفاعلية المتغيرات الاقتصادية على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول ، وكيف تؤثر على السياسة ، وكيف تطوع السياسة . كما يجب أن ندرك أيضاً معنى وكنهه وفاعلية المتغيرات السياسية على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول ، وكيف تؤثر على الاقتصاد ، وكيف توظف حركة الاقتصاد . وفى أى من هذين الحالين ، تكون المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية على مسرح واحد ، تلعب الأنوار وتتبادل التأثير المباشر السلبى والإيجابى ، على المشكلات السياسية والمشكلات الاقتصادية . وقد يضيق هذا المسرح الى حد أن تتضرر ، أو أن تنتفع بهذه الأنوار ، مصلحة الدولة وحدها . وقد يتسع هذا المسرح الى حد أن تتضرر ، أو تنتفع بهذه الأنوار ، مصالح كل مجتمع الدول .

وصحيح أن هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد وما ترتب عليها من تدخلات ومتغيرات ، علاقة شرعية فرضتها حركة الحياة ، وقبلت بها ، وحافظت عليها . ولكن الصحيح أيضاً أن هذه العلاقة بكل إيجابياتها وسلبياتها ، ليست وليدة حاجة العصر فقط ، بل انها بدأت بداية مبكرة . وربما كانت بداية السياسة والاقتصاد ، وكلاهما يبحث عن الأمن والأمان ، والمصلحة المشتركة لحساب حركة الحياة . ومن ثم كانت العلاقة التى بدأت فى حضور ارادة الحياة ، علاقة صحيحة شرعية .

ولقد فرضت هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد الالتزام والتلازم فى المكان ، وفى الزمان لحساب الحياة المتمثلة فى وجود الدولة ، أو المتمثلة فى وجود مجتمع الدول .

وكان من شأن الالتزام والتلازم فى المكان والزمان ، أن يؤدى الى شمول واتساع وعمق هذه العلاقة ، وحتمية الصلابة ، بين حركة الاقتصاد ومصلحة وحق الحياة فيها ، وحركة السياسة ومصلحة وحق الحياة فيها على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول . ومن ثم صعدت وعظمت هذه العلاقة التى ترفض حركة الحياة أى فض اشتباك يضيعها ، وطأة وضغوط ، أو فاعلية المتغيرات السياسية ، والمتغيرات الاقتصادية ، على حركة الحياة فى الدولة ، أو فى مجتمع الدول ، وعلى مصالح وحقوق هذه الحركة فى السياسة والاقتصاد على حد سواء .

هذا ، وينبغى أن ندرك بكل الفطنة ، كيف كانت التغيرات الحضارية فى العصر الحديث ، بداية من انطلاق الكشوف الجغرافية الكبرى وتوظيفها لحساب حركة التجارة الدولية ، وحركة الانتشار الاستعماري السرطاني ، ووصولاً الى نضج النظرية الرأسمالية ، مسئولة كاملة من مسألتين هما :

١ - توسيع وتكثيف مهمة الاقتصاد ودوره الوظيفي على المستوى المحلي ، وعلى المستوى الاقليمي ، وعلى المستوى العالمي ، وإلى الحد الذى سيطر فيه على مصلحة حركة الحياة سيطرة قوية .

٢ - تصعيد وتعقيد مهمة السياسة ودورها الوظيفي على المستوى المحلي ، وعلى المستوى الاقليمي ، وعلى المستوى العالمي ، وإلى الحد الذى سيطر فيه على مسيرة حركة الحياة سيطرة فعالة .

وتأسيساً على ذلك ، أصبحت هذه التغيرات الحضارية ، ومن خلال مسئوليتها عن هاتين المسألتين مسئولة فى المقام الأول ، عن شمول وعمق واتساع مدى العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل لقد أدت الى وضع ضوابط حاكمة تضبط هذه العلاقة . كما أحسنّت

استثمار هذه العلاقة ، وما يمكن أن تسفر عنه من تدخلات تحكم ، أو تضبط تحرك وآداء ، ومسيرة أى منها .

ومن ثم أصبح الاقتناع الكامل بشعار يقول ، أنه لا حرية للاقتصاد دون ارادة السياسة ، ولا حرية للسياسة على غير ارادة الاقتصاد . بل لقد أكدت هذه التغيرات الحضارية التى عمقت العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، على مدى بضعة قرون ، ضرورة الالتزام بحساب فاعلية وجدوى المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السياسية ، لدى تقييم التأثير المتبادل ، الذى يفتعله أى منهما ، ويؤثر به على حركة الحياة ، والمشاكل التى يتردى فيها العالم المعاصر .

واهتمام الجغرافى بهذا الموضوع ، يكون أصلاً من أجل أن يصور ، أو أن يتصور ، كيف تنشأ هذه المتغيرات ، ويصبح لها قوة الفعل . وهندكز ينبرى لبيان واضح ، يصور كيف تؤثر هذه المتغيرات ، وكيف تؤثر تدخلاتها الظاهرة والباطنة ، على حركة الحياة والظاهرة السياسية ، التى يعنى بها فى العالم المعاصر . وهذا معناه أن اهتمام الجغرافى هو اهتمام موضوعى بحث ، تلتزم به الجغرافية السياسية . ويكون الهدف أن تحسب حساب هذه المتغيرات ، وأن تقيم فاعليتها وجنواها على نبض وحركة وتفاعلات الظاهرة السياسية .

ومن غير هذا الالتزام الموضوعى ، تفتقد الجغرافية السياسية رؤية أو معاينة بعد من أهم وأخطر الأبعاد ، التى تلعب دوراً على مسرح السياسة الدولية . وينبغى أن تستشعر الجغرافية السياسية فاعلية هذا البعد ، وحساب جنواها ، عندما تتصدى لآداء دورها الوظيفى ، وإلا فكيف يمكن أن تدرس الظاهرة السياسية ، سواء تمثلت فى دراسة مقومات دولة ، وهى تعجم عودها ، أو تمثلت فى دراسة مشكلة سياسية تتضرر منها دولة ما ، أو يتضرر منها مجتمع الدول ، دون أكثرثر أو مبالاة بفعل وتأثير للمتغيرات الاقتصادية ، أو بفعل وتأثير المتغيرات السياسية ؟

المفهوم الجغرافى للعلاقة بين السياسة والاقتصاد :

من خلال الادراك الذكى الواعى لحركة الحياة ، ينبغي ان تظن الجغرافية السياسية وتنتبه ، الى العلاقة بين السياسة والاقتصاد . كما يجب ان تعتنى وتحص التأثير المتبادل فيما بينهما ، وكيف يؤثر على مصالح الانسان فى حركة الحياة . وفى اطار الأداء الوظيفى ، تجسد الجغرافية السياسية هذا التأثير المتبادل . كما تهتم الاهتمام الموضوعى أيضاً ، باستيعاب العلاقات الايجابية والسلبية ، المبنية على الترابط أو التداخل بين السياسة والاقتصاد . ويكون الهدف هو ان تتبين الجغرافية السياسية محصلة التأثير المتبادل ، وفاعلية المتغيرات السياسية والاقتصادية .

ومن شأن الجغرافية السياسية - على كل حال - ان تستشعر فاعلية وجدوى هذه التفاعلات ، أو ذلك التأثير المتبادل ، المباشر أحياناً وغير المباشر أحياناً أخرى ، على الظاهرة السياسية . ويستوى فى ذلك ان تتمثل الظاهرة السياسية التى تعكف عليها الجغرافية السياسية فى وجود دولة ، وفى تقييم مكانتها ومتابعة علاقاتها السوية وغير السوية فى مجتمع الدول ، أو فى مشكلة من للمشكلات السياسية أو الاقتصادية التى يعانى منها ويتضرر بها كل أو بعض مجتمع الدول .

ومن الجائز ان تستشعر الجغرافية السياسية العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى اطار تركيب الدولة الهيكلى ، فى أى مكان ، وفى كل زمان . وقد تجد فى شأن هذه العلاقة ما يصور التماسك والتساند بين الاقتصاد والسياسة ، فى اطار مقومات الدولة ووجودها السوى ومكانتها بين الدول . وقد تجد فى شأن هذه العلاقة ما يصور التناقض والتناعى ، بين الاقتصاد والسياسة فى اطار مقومات الدولة ووجودها غير السوى ، وضعف مكانتها بين الدول . وهذا معناه ان الجغرافية السياسية تعجم من خلال هذه العلاقة ، عود الدولة ، وتبين أهم أوضاع مكانتها الحقيقية .

ومن الجائز أيضاً ان تتبين الجغرافية السياسية بكل الوضوح ،

كيف اقتضت حركة الحياة في كيان الدولة وأوضاعها وعلاقاتها في الداخل والخارج ، ترسيخ هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، ترسيخاً يعلى مكانتها ، ويشد أزرها . ومن الجائز أن نتبين كيف استثمرت الأمم والأقوام هذه العلاقة ، لكي تخدم مصالحها وعلاقاتها وتعاملها مع الدول ، في مجتمع الدول . ولكن أهم ما يستقطب اهتمام الجغرافية السياسية ، ويسترعى انتباه الجغرافى . هو تصاعد هذه العلاقة تصاعداً مخيفاً ، إلى الحد الذى يوجه فيه الاقتصاد السياسة ، فى إطار العلاقات ومعالجة المشكلات بين الدول ، أو إلى الحد الذى تملى فيه السياسة على الاقتصاد ، فى إطار دوراته الوظيفية الحيوية ، محلياً أو إقليمياً أو عالمياً .

وهكذا لا تملك الجغرافية السياسية فى عالم اليوم المعاصر ، أن تنكر هذه العلاقة ، أو تتملص تحليلاتها من نتائجها الإيجابية والسلبية . كما لا تملك أن تتنكر لفسوها وجدواها ، وتففل عن مؤثراتها الفاعلة . بل نجد الجغرافية السياسية ، وقد انفمست بكامل إرادتها وتفتمها للوضوعى ، فى شأن تقصى هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وتعقب نتائجها ومتغيراتها ، وهى تؤدى دورها الوظيفى التحليلى . بل إنها لا تكف أبداً عن حساب جدوى المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية حساباً دقيقاً . بل ولا تفرغ من البحث التحليلى فى شأن هذه الجدوى ، لكيلا تفضل أو لكيلا تضلل فى أى مجال من مجالات أدائها الوظيفى الموضوعى ، نظرياً أو تطبيقياً .

واعتباراً من القرن التاسع عشر الميلادى ، الذى شهدت سنوات نصفه الأخير ميلاد الجغرافية السياسية ، وتلعت اهتماماتها بالظاهرة السياسية ، لم يسجل على البحث التحليلى ، فى شأن هذه الظاهرة المعنية ، إهمال العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، أو إغفال فاعلية متغيراتها على هذه الظاهرة . وربما حدث العكس تماماً ، حيث تصاعد اهتمام الجغرافية بهذه العلاقة تصاعداً متوازياً ومتوازناً ، مع تصاعد ذات العلاقة وما تسفر عنه من متغيرات مؤثرة .

ومن خلال هذا الاهتمام الذى لا يفتر ، أعلنت الجغرافية السياسية بكل الثقة واليقين ، عن استحالة فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد ، وعن حتمية القبول بما تسفر عنه ، وتتسبب فيه المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية . وفى عالم اليوم ، هل يمكن الفصل بالفعل بين قضايا ومشكلات السياسة وقضايا ومشكلات الاقتصاد ؟ بل وهل يمكن أن تكون السياسة بمعزل عن الاقتصاد ، أو أن يكون الاقتصاد بمعزل عن السياسة ؟ وبالقسط لا يمكن ، وكيف يمكن أن يكون الفصل أو العزل ، وهما ، السياسة والاقتصاد يركبان فى مركب واحد . وفى هذه المركب ، يستطيع أى منهما أن يفرق الآخر ، ويفرق معه ، أو أن ينجو من الغرق وينجى الآخر معه .

ولأن الجغرافية السياسية مطالبة بأداء دورها الوظيفى المتخصص ، فى دراسة الظاهرة السياسية المعنية ، دراسة تحليلية موضوعية ، فهى لا تهمل العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، ولا تغفل للمتغيرات السياسية والاقتصادية فى إطار هذا التماضى ، الذى جعل من هذه العلاقة علاقة وظيفية ومصيرية . بل لقد عكفت الجغرافية السياسية بكل الواقعية ، على تقصى كنه ومافية هذا التماضى ، قبل أن تقبل بفاعلية وتأثير هذه العلاقة ، أو قبل أن تعتزل لما تمليه هذه العلاقة من تأثير مباشر أو غير مباشر ، على الظاهرة السياسية المعنية .

هذا ، ولقد استشعرت الجغرافية السياسية ، أن من وراء هذا التماضى بكل سلبياته وإيجابياته ، الذى جعل العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة وظيفية ومصيرية ، العوامل التالية :

١ - تفشى الاستعمار على الصعيد العالمى فى القرن التاسع عشر ، تفشياً انتفعت به السياسة والاقتصاد . ولقد فتحت هذه المنفعة شهية الدول الاستعمارية فى مجال المنافسات ، تفتيحاً نهماً الى أبعد الحدود . وكان من الضرورى أن يؤدى ذلك كله ، الى تأكيد على توظيف السياسة ويطشها العدوانى واحتياها الدبلوماسى ، فى خدمة الاقتصاد تأمينا لجشعه وحماية لمكاسبه وانتصاراً لطمعه .

٢ - تصدير الاستثمارات وتوظيفها على الصعيد العالمى فى القرن التاسع عشر ، توظيفاً انتفعت به السياسة والاقتصاد . ولقد فتحت هذه المنفعة شهية رأس المال فى مجال العمليات الاقتصادية ، تفتحاً متعطشاً الى أبعد الحدود . وكان من الضروري أن يؤدى ذلك كله الى التأكيد على توظيف السياسة وضغوطها العدوانية واحتياها الدبلوماسى ، فى خدمة الاستثمارات تأميناً لتحطشها ، وحماية لمكاسبها ، وانتصاراً لتطلعاتها .

٣ - انفراج حركة التجارة الدولية على الصعيد العالمى فى القرن التاسع عشر ، انفراجاً انتفعت به السياسة والاقتصاد . ولقد فتحت هذه المنفعة شهية رأس المال والسياسة معاً ، فى مجال التسويق والتنافس تفتحاً هارماً الى أبعد الحدود . وكان من الضروري أن يؤدى ذلك كله الى التأكيد على توظيف السياسة وضغوطها واحتياها الدبلوماسى فى خدمة الصراع على الأسواق ، تأميناً لميزة الفرص فيها ، وحماية للمصالح التى تتحقق بها ، وانتصاراً لأهداف المال والسياسة .

وهكذا شهد القرن التاسع عشر الميلادى تصاعد العلاقة بين السياسة والاقتصاد وتحولها الى علاقة وثيقة وتطابقاً ومصيرياً . ومعنى ذلك انغماس فى المحبة التى جمعت بينهما ، وتفریط فى استقلال أى منهما عن الآخر . وما من شك فى أن التطور أو التغيير الحضارى ، الذى بنى ورسخ النظام الرأسمالى وقوى سوامده ، وما انطوى عليه من اطلاق العنان للانفتاح والانفراج والتفتح على صعيد التعايش العالمى ، فى مجتمع الدول ، وعلى صعيد العلاقات الدولية السوية وغير السوية ، هو الذى أسفر عن هذا الشكل الغريب من التماهى ، فى ترسيخ العلاقة بين السياسة والاقتصاد . ولا يعنى هذا التماهى شيئاً أبنى من التعقيد ، فى شأن قنوات هذه العلاقة بينهما ، أو من الوصول الى درجة الاشتباك بينهما .

وفى اطار الرؤية الجغرافية أو الفهم الجغرافى ، تدرك الجغرافية

السياسية أن النظام الرأسمالي ، هو الذى ابتدح الأساليب ، وابتكر الوسائل واستخدم للنهوض التى كفلت هذا التمدد ، فى العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وما من شك فى أن مصلحته التى رسخت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، الى الحد الذى يستعصى عنده قرض الاشتباك بينهما ، أو التحرر من فاعلية وجدوى متغيراتها . وهو الذى أحسن توظيف هذه العلاقة ، ويكل المرونة فى خدمة أهدافه .

ويعد ، هل يمكن أن يؤدي التغيير الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، الذى أسفر عنه الانقلاب الصناعى والثورة الصناعية فى أوروبا الى شئ أخطر وأهم من :

أ - وجود أوروبا المتفوقة مرتين ، مرة وهى متفوقة فى مكانها الجغرافى على الأرض الأوروبية ، ومرة أخرى وهى متفوقة فى مكانها الحضارى والاقتصادى والسياسى على الصعيد العالمى .

ب - توظيف السياسة والاقتصاد من خلال العلاقة بينهما ، لحساب تأمين هذا الوجود المتفوق ، والانتصار له ، وهو يقود حركة الحياة قيادة الحاكم والمتحكم فى وقت واحد .

ويعد هل يمكن أن يؤدي هذا الوجود الأوروبى المتفوق المنتصر على صعيد العالم ، والقابض على زمام حركة الحياة فى مجتمع الدول الى شئ أهم وأخطر من :

أ - تضخم النظام الرأسمالى ، وتعمق قبضته وتشبثه بالعلاقة المتداخلة أو المتشابكة بين السياسة والاقتصاد ، وتأكيد جدوى الانتصار بها لهما معاً .

ب - توظيف هذا الانتصار الذى حققه حسن استثمار العلاقة بين السياسة والاقتصاد توظيفاً جريئاً ، فى خدمة أو فى طلب الهيمنة على العالم سياسياً واقتصادياً .

هذا ، ولقد كان من شأن الاجتهاد الجغرافى الذى يحسن استخدام رؤيته الجغرافية التحليلية فى مجالات تقصى الحقائق المتداخلة فى

صياغة وصيغة العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، أن يتابع التصاعد المنظور من هذه العلاقة ، وأن يتبين مدى التشابك بينهما . وقد تسعف الاجتهاد الجغرافى فى حسن استخدام هذه الرؤية التحليلية وتبصرة ، فى مجال ما تتمتع به الخبرة الجغرافية ، من قدرات ومهارات مكتسبة فى مباشرة وحس استيعاب النهج التركيبى والتحليلى .

وفى السياق التاريخى ، الذى يحكى لنا أو يقص علينا حكاية التجارة الدولية تحت الامرة الأوروبية ، وتصور توجهاتها وأهدافها وإنجازاتها وتطلعاتها لحساب أوروبا ، قبل أن تكون لحساب حركة الحياة ، تتكشف للجغرافية السياسية ، كيف خاطر الاجتهاد الاقتصادى الأوروبى وفزعته المخاطرة ، وهو يجنى الثمرات على صعيد الدولة ، أو على صعيد مجتمع الدول . بل وتصنف الجغرافية السياسية بكل الاهتمام الى صيحات الاجتهاد الاقتصادى الأوروبى ، العامل فى حركة التجارة الدولية ، وهو يهمل ويستغيث ويطلب من الاجتهاد السياسى الأوروبى الحماية والأمن . وكان من الطبعى أن تجاوب الإرادة السياسية استغاثة الاجتهاد الاقتصادى الأوروبى ، وأن تكفل له الحد الأقصى من الأمن والحماية وتؤمنه ، وأن تختصر له وتشد أزره وتنتفع به .

ومن خلال هذه الاستجابة التى أمنت السياسة بها الاقتصاد ، وحركة التجارة الدولية ومصالح أوروبا فيها ، كانت أطراف بعض الخيوط التى اصطنعت نسيج العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . وهل يمكن أن نفتقد فى اختيار مواقع حاكمة ، وإقامة حصون وتشديد قلاع ، بدأ بها ومنها الاستعمار الاستراتيجى ، صدق الدلالة وحسن التعبير عن الكيفية التى بها امتشقت أوروبا سيف السياسة ، لكى تؤمن أوروبا الاقتصاد والتجارة وتدره العدوان عليها ؟ وهذا هو بالضبط مفهوم الجغرافية السياسية ، وما تعنيه بتوظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد ، وما تعنيه بالمصلحة المشتركة التى فرضت العلاقة بينهما ، ودعت كليهما للتشبت بها .

فى السياق التاريخى ، الذى يحكى لنا أو يقص علينا حكاية

الاستعمار الأوروبي وحياسة الأرض ، وتصور توجهاته وأهدافه وإنجازاته وتطلعاته لحساب أوروبا ، وعلى غير إرادة حركة الحياة ، تتكشف للجغرافية السياسية ، كيف خاطر الاجتهاد السياسى الأوروبي وفزعته المخاطرة ، وهو يجنى الثمرات على صعيد المستعمرة ، لو على صعيد الأنماط المتنوعة من للمستعمرات فى العالم . بل وتصفى الجغرافية السياسية بكل الاهتمام الى صيحات الاجتهاد السياسى الأوروبي ، العامل فى حقل الحكم والتحكم فى للمستعمرات ، وهو يتفوق ويستغنى ويطلب الدعم والعون والمساندة من الاجتهاد الاقتصادى الأوروبي . وكان من الطبيعى أن تجاوب القوة الاقتصادية استغاثة الاجتهاد السياسى الأوروبي ، وأن تكفل له الحد الأقصى من الدعم ، وأن تنصهر له وتشد أزره وتستثمره .

ومن خلال هذه الاستجابة التى دعم الاقتصاد بها السياسة والاستعمار ومصالح أوروبا فيه ، كانت أطروف الخيوط التى اصطنعت نسيج العلاقة الملتينة بين السياسة والاقتصاد . وهل يمكن أن نفتقد فى تكوين الشركات وإنجاز المشروعات التى بدأ بها ومنها الاستعمار الاستيطانى ، أو الاستعمار الاستغلالى ، صدق الدلالة وحسن التعبير عن الكيفية التى أغاث بها الاقتصاد السياسة ، لكى يؤمن ويدعم سلطان الاستعمار ويدبره الخطر عنه ؟ وهذا هو بالضبط ما تعنيه الجغرافية السياسية بوضع الاقتصاد ، وهو دعامته من وراء السياسية ، وما تعنيه أيضاً بالمصلحة المشتركة التى فرضت هذه العلاقة بينهما ، ودعت كليهما للتشبيث بها .

وفى السياق التاريخى ، الذى يحكى لنا أن يقص علينا حكاية الاستثمار الأوروبى ، ويصور توجهاته وأهدافه وإنجازاته وتطلعاته واحتكاراته لحسابه الذاتى ، قبل أن يكون لحساب أوروبا ، لو أن يكون لحساب حركة الحياة ، يتكشف للجغرافية السياسية كيف خاطر الاستثمار الأوروبى وخاض أعظم تجربة ، وفزعته المخاطرة على صعيد الدولة المستقلة ، أو على صعيد للمستعمرة غير المستقلة أو على صعيد

مجتمع الدول . بل لقد أصغت الجغرافية السياسية الى صيحات الاستثمار ، وهو يستغيث ويستنفر الاجتهاد السياسى والاجتهاد الاقتصادى ، اللذين توثقت العلاقة بينهما ، طلباً للأمن والدعم والحماية منهما . وكان من الطبيعى أن تجالوب القوة السياسية والقوة الاقتصادية فى وقت واحد ، استغاثة الاستثمار الأوروبى ، وأن تكفلا له الحد الأقصى من الأمن والدعم ، وأن تنتصر له وتشد أزره .

ومن خلال هذه الاستجابة الفورية التى أمنت الاستثمار ومصالحه الذاتية واعتزاز أوروبا به ، كانت محاسن الصنعة ، التى اصطنعت المتانة والقوة والتماسك ، فى نسيج العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . وهل يمكن أن نفتقد فى تعاطف النظام الرأسمالى ، وهو يقبض على زمام حركة السياسة ، صدق الدلالة وقوة التعبير عن الكيفية ، التى وثقت وقوت العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، لكى يظهر ويؤمن كل منهما الآخر ؟ وهذا ما تعنيه الجغرافية السياسية بالضغط بالمصلحة المشتركة التى جمعت بينهما وأركبتهما فى مركب واحد ، ودعت كليهما للتشبث بها ، وللتحرك تحركاً متوازناً فى خضم بحور الحياة .

* * *

وهكذا كانت هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد أمراً مقضياً لا رجعة فيه . وكان نسيجها القوي المتشابك أمراً شرعياً لا اعراض عليه . ولقد تأتى هذا الأمر المضى والشرعى ، من خلال خطوات متوالية قوية تعرف الهدف ، وتحرك متساندة . ومتوازن يحقق الهدف . ولقد تصاعدت هذه العلاقة المتينة ، حتى بلغت حد التداخل والتشابك على أكتاف مصلحة ، الاقتصاد فى السياسة ، ومصلحة السياسة فى الاقتصاد . وعلى أقصى حد من التكافؤ والتوازن والدعم المتبادل ، الذى حدد أبعاد وشكل وطبيعة المصلحة المشتركة فى العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، يتجلى أو يتضح المفهوم الجغرافى لهذه العلاقة وفاعلية المتغيرات التى تسفر عنها .

ومن غير اغفال لهذه العلاقة ، أو من غير تمرد وعصيان لها ، تفهم

الجغرافية السياسية جيداً ، توزيع الأدوار بين السياسة والاقتصاد ، توزيعاً منضبطاً وحكماً ومتوازناً . وصحيح أن السياسة والنظام السياسى وقدرته ، هى التى تشيد الهيكل الاقتصادى وتشدد أثره وتؤمّنه على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول فى العالم . وصحيح أيضاً أن الاقتصاد والنظام الاقتصادى ومنطقه ، هو الذى يدعم البناء السياسى ويقوى جانبه ، ويؤمن مصالحه على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول فى العالم . ولكن المؤكد بعد ذلك كله ، أن توزيع الأدوار توزيعاً منضبطاً ومتوازناً ، لا يعنى إطلاقاً فتح الأبواب على مصاريحها ، لكى تقبل الجغرافية السياسية التصور الخاطى ، الذى يعطى الاقتصاد قوة الفعل الحاسم ، فى شأن تركيب وهياغة هيكل أو توليفة النظام السياسى .

هذا ، ولقد شهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، أقصى ما قد وصل إليه كناء السياسة والاقتصاد فى إطار توزيع الأدوار ، الذى يحسن استثمار العلاقة بينهما ، وحبكة الانجاز اللذين اشتركا فى صنعه . ومع ذلك ساد الاحساس بخطورة التوازن الحساس بين دور ووظيفة كل منهما ، وتوجه العلاقة بينهما فى الاتجاه الملتزم الصارم . وبنى على ذلك الاحساس ، تخوف من العلاقة بين السياسة والاقتصاد على حركة الحياة الدولية ، وتخوف آخر على هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، ومصلحة حركة الحياة الدولية فيهما . ولم يسفر هذا التخوف المتناقض عن شئ سوى المزيد من التشبث بتوزيع الأدوار ، فى إطار المزيد من التداخل والتشابك ، بين الاقتصاد والسياسة .

ولكى ندرك مدى تغلغل العلاقة وتشابكها ، فى رؤية الجغرافية السياسية ومفهومها ، نذكر كيف تتبين تصاعد هذه العلاقة من غير اخلال بالتوازن ، بين حركة السياسة وحركة الاقتصاد ومصالحتهما المشتركة ، على وجهين .

وعلى الوجه الأول ، تصاعدت هذه العلاقة تأسيساً على طبيعة ومنطق وأهداف التداخل الوظيفى بينهما ، حيث تحملت السياسة أعباء

حماية وتأمين الاستعمار والتجارة الدولية ، لحساب الاستثمارات الخاصة والعامة .

وعلى الوجه الثاني ، تصاعدت هذه العلاقة تأسيساً على طبيعة ومنطق وأهداف التدخل الوظيفي بينهما ، حيث تحمل الاقتصاد مسئولية جنى ثمرات الاستعمار والتجارة الدولية لحساب الاستثمارات الخاصة والعامة .

وسواء تابط الاقتصاد نراع السياسة ، لكى يستشعر أمان الصحة ويستثمرها فى تحقيق الأهداف ، لو تابطت السياسة نراع الاقتصاد ، لكى نستشعر جدوى الصحة ، وتستثمرها فى تحقيق الأهداف ، فإن علاقة للصحة بين السياسة والاقتصاد فى القرن التاسع عشر الميلادى، لا تعنى أقل من اشتباك لحساب المصالح المتبادلة ، من غير أدنى قبول بغض الاشتباك والتنازل والتعرض للمضاعفات المخيفة . وكأن هذه العلاقة التى تبناها النظام الرأسمالى ، ورفض رفض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد، قد تأتت على شاكلة العملة المتداولة، فيظهر الاقتصاد على وجه ، وتظهر السياسة على الوجه الآخر.

ومن ثم أصبحت هذه العلاقة أو الصحة بين السياسة والاقتصاد ، على وجهى العملة ، التى ساد التعامل بها على كل المستويات ، أقوى من أى محاولة لفض الاشتباك اللتين بينهما . ولقد استشعرت الجغرافية السياسية معنى ومغزى هذه الصحة ، أو هذه العلاقة على صعيد المصالح المشتركة . بل لقد قبلت قبولاً صريحاً بأن تعالج الظاهرة السياسية معالجة تحليلية ، من غير إنكار أو من غير استنكار لقاعدتين هامتين هما :

ومن شأن القاعدة الأولى أن تجسد فى إطار المعالجة الجغرافية التحليلية ، كيف ومتى تمتثل أو تطاوع أو تجاوب السياسة إرادة المتغيرات الاقتصادية .

ومن شأن القاعدة الثانية أن تجسد فى إطار المعالجة الجغرافية التحليلية ، كيف ومتى تمتثل أو يطاوع أو يجاوب الاقتصاد إرادة المتغيرات السياسية .

وهكذا كانت وتكون رؤية الجغرافية السياسية للعلاقة بين السياسة والاقتصاد من زاوية خاصة ، تكشف عن التأثير المتبادل الذى قبل به كلاهما ، على طريق حركة الحياة ، وعن جدوى هذا التأثير المتبادل على الظاهرة السياسية ، التى حددت وتحدد للعالم على طريق حركة الحياة . ومن شأن الجغرافية السياسية ، سواء وهى تنكب على دراسة الدولة ، وتمحص مقوماتها ، أو وهى تعكف على دراسة مجتمع الدول وتتصدى للمشكلات بين الدول ، أن تستشعر ما تسفر عنه هذه العلاقة ، من متغيرات مؤثرة على الظاهرة السياسية .

هذا وما زالت الجغرافية السياسية فى وضع الاستعداد دائماً ، لمتابعة المتغيرات ، التى تسفر عنها العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، فى القرن العشرين . بل هى حريصة دائماً على أن تتبين فى اطار الدراسة الجغرافية السياسية التحليلية ، كيف تؤثر متغيرات هذه العلاقة على الظاهرة السياسية .

* * *

اسهام السياسة والاقتصاد فى نشأة النظام الرأسمالى ،

لئن استرعى الانتباه أمر العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى العالم المعاصر ، ولئن اهتمت الجغرافية السياسية بهذه العلاقة وفاعليتها على صعيد الدولة ، أو على صعيد مجتمع الدول ، فيجب أن نؤكد على أن تكوين الدولة الأوروبية الحديثة ، فى الوقت الذى تلت فيه كل العوامل ، والظروف التى وضع فيها للمجتمع الأوروبى قواعد للنظام الاقتصادى وارتضاه ، هو الذى جسد وقوى واستثمر هذه العلاقة . وهذا معناه ان هذه العلاقة كانت لتقدم من تكوين الدولة الأوروبية الحديثة ، ومن نشأة اسس النظام الاقتصادى الأوروبى . ولكن أوضاع السياسة والاقتصاد فى الدولة الأوروبية الحديثة ، هو الذى جعل من العلاقة بينهما شيئاً حتمياً ومهماً وفعالاً .

وتكوين الدولة الأوروبية الحديثة ، اقترن بتحولات خطيرة ، بداية من الاخفاق الشديد فى المواجهة الصليبية مع المسلمين ، والانفتاح على

رؤية حضارية واجتماعية وعلمية أفضل ، والتحرر الفكرى الأوروبى من قبضة رجال الدين ، والتشبث بإرادة التفتح والنهضة ، والانطلاق مع الكشوف الجغرافية فى أفاق جديدة فى دنيا المال والتجارة ، وفى دنيا السلطة والحكم . وفى ظل هذه الظروف ، التى ولدت وتجسدت فيها إرادة التغيير الى ما هو أفضل اجتماعياً وحضارياً على الصعيد الأوروبى ، امتد هذا التغيير ، لكى تولد الدولة فى شكل جديد .

والتغيير معناه شكل جديد ، وجوهر جديد ، وأوضاع جديدة ، فى الدولة وفى بناء الدولة وتركيبها الهيكلى . ومعناه أيضاً أن تحتوى هذه الدولة الأوروبية الجديدة البناء البشرى ، الذى تغير وكأنه ولد من جديد . وصحيح أن معدلات نضج البناء البشرى ، ونضج الدولة ونضج نظامها السياسى الجديد ، كانت معدلاته متوازنة ومتزامنة الى حد كبير . ولكن الصحيح أيضاً أن الدولة الأوروبية الجديدة ، ونظامها السياسى الجديد ، الذى تولى أمر ومصالح البناء البشرى ، قد التزم بتبنى وتجديد وتطوير النظام الاقتصادى ، الذى عرف أسلوبه وضوابطه ، وعرف أهدافه وتطلعاته .

وكان من الطبيعى أن يتولى نظام الدولة السياسى ، أمر تطوير النظام الاقتصادى ، وحسن رعايته وتأمين مسيرته ، فى إطار التغيير والتجديد . ولكن الذى ينبغى أن نؤكد عليه ، هو أن تصاعد العمل الاقتصادى فى الدولة ، وفى خارج الدولة على الصعيدين الاقليمى والعالمى ، قد زج به فى حلبة المنافسة ، ووضع فى وضع الاستعداد الفعلى للتغيير والتجديد . وكان من الطبيعى أن تمتد يد الدولة قوية وضابطة ، لكى تشد أزر العمل الاقتصادى ، فى هذه المنافسة ، وتؤمنه وتجنبه وتنشط استعداداً للتغيير والتجديد . وتبنى النظام الاقتصادى ، ومد ليد القوية لمظاهره والتزام الدولة بتأمين مسيرته ، لا يعنى أقل من تنشيط وتكريس وتعظيم العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وتنشيط وتكريس وتعظيم هذه العلاقة ، لا يعنى أقل من التزام الصحبة بين السياسة والنظام السياسى فى الدولة الأوروبية الحديثة ، والاقتصاد والنظام الاقتصادى فيها وتبادل المنفعة بينهما .

وصحيح أن طبيعة هذه الصعبة والتزاماتها المشتركة والمتسادة ، قد خدمت التعايش فى الدولة الأوروبية الحديثة ، ومصالح البناء البشرى فى النظام السياسى والنظام الاقتصادى . وصحيح مرة أخرى ، أن طبيعة هذه الصعبة ، والتزاماتها المشتركة والمتسادة من غير حدود ، قد خدمت التعامل والتعايش بين الدول ، فى مجتمع الدول على الصعيد العالمى . ولكن الصحيح قبل ذلك كله ، أن عمليات تشكيل وبرمجة وترشيد وتنفيذ العمل الاقتصادى ، وتنميته وتأمينه وتلمس الضوابط الحاكمة له على مستوى الدولة الحديثة ، أو على مستوى مجتمع الدول ، كان من شأن النظام السياسى ، الذى تولى المسئولية وتصدى لها حكماً وقانوناً فى الدولة ، أو تصدى بها التزاماً بالعلاقات الدولية بين مجتمع الدول.

ومن ثم ينبغى أن نتصور كيف نشأت الدولة الحديثة فى أوروبا ، وفى خارج أوروبا ، وكيف كان النظام السياسى الذى أمن الاقتصاد ، وهو يبنى صرحه وهيكله وتقناته ، ويرسخ منهجه وأسلوبه ، ويحدد أهم أهدافه وتطلعاته . كما ينبغى أن ندرك من ناحية أخرى ، كيف أطاع الاقتصاد النظام السياسى وامتلأ له ، وكيف تصاعدت العلاقة التى أسفرت عن صحة العجاسة والاقتصاد على طريق واحد ، ملتزم الى الهدف المشترك ، وكان هذا الهدف المشترك ، هو صياغة الاطار الذى ينسج هذه العلاقة بينهما . ولقد تمثل هذا الاطار فى النظام الرأسمالى .

ولقد حل النظام الرأسمالى فى أوروبا والدولة الحديثة ، محل نظام أو نظم الاقطاع فى العصور الوسطى . وتجلى عندئذ أهم مظهر من مظاهر التغيير ، التى حققت منافعاً اجتماعياً أفضل لحساب الانسان . بل لقد أطلق النظام الرأسمالى العنان للتغيير . وتمت سماعه وبصره تطورت حركة الحياة ، وتوثقت العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . ومن قبيل الحرص على التغيير ، واستثماره لحساب حركة الحياة ، قبل الناس بالنظام قبولاً حسناً . كما قبلت الحركة الحياة بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وما تسفر عنه من متغيرات فاعلة أو مؤثرة .

وكان من الطبيعي أن يتجمل النظام الرأسمالي مسئولية :

١ - تطوير النظام السياسى وترسيخه ، وتحريك منطق وفلسفة واساليب السياسة ، فى الدولة الحديثة.

٢ - تطوير النظام الاقتصادى وترسيخه ، وتشكيل منهج وفلسفة واساليب الاقتصاد ، فى الدولة الحديثة .

كما تحمل هذا النظام الاقتصادى الرأسمالى بالضرورة ، مسئولية انتشار وتطبيق النظام السياسى والنظام الاقتصادى ، على مستوى العالم ، وبشره فى المحيط الدولى . ولكن الأهم من ذلك كله ، هو أنه قد تعمل مسئولية تنسيق العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وفى إطار هذه المهمة وصلت العلاقة - كما أراد لها أن تكون - الى حد التداخل والاشتباك . وعندئذ لم يكن النظام الرأسمالى قلقاً أو متردداً . بل ربما لم يصبح فى حاجة الى من يحرس هذه العلاقة ، لأنه قد استشعر منعته ، وامتناع فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد .

السياسة والاقتصاد فى التطبيق الرأسمالى :

ومن الجائز أن تكون الأرضية الصلبة أو القاعدة العريضة ، التى رسخ النظام الرأسمالى بنيته عليها ، من صنع أو صياغة اجتهاد اقتصادى متفتح ، فردى أو جماعى أوروبى ، وهو يتنسم ريح التحرر التى هبت عاصفة ، وكادت أن تعصف بنظام الاقطاع وسوءاته الاقتصادية فى العصور الوسطى . ومن الجائز أن تكون القواعد والأسس والأصول التى تبلور أو تجسد بموجبها النظام الرأسمالى ، قد أسفر عنها وانضجها نضجاً سوياً ، التطور الحضارى الأوروبى الحديث ، المتحرر من البطش الاقطاعى ، وسلطته السياسية المستبدة على المدى الطويل فى العصور الوسطى . ولكن الذى ينبغى أن نؤكد عليه هو أن فلسفة ومنطق للتوجه الانسانى نحو النظام الرأسمالى ، قد بدلت قبل ذلك بكثير .

وربما كانت البداية المبكرة على أرض غير أوروبية . وربما كانت

البداية فلسفة ومنطق قبل به الناس من غير اطار يحتويه لى يجسده . وهذا معناه ان بداية فلسفة ومنطق للتوجه الى النظام الراسمالي ، وهو يفتقد الاطار شئ ، وان صياغة الاطار الذى حدد معالم واهداف وطبيعة النظام الراسمالي شئ آخر . ومن اجل ذلك ، ذكرنا من قبل ان العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، كانت قديمة ، بل تأتت قبل ان تسفر هذه العلاقة فى اطار التطور الحضارى الأوروى ، عن صياغة النظام الراسمالي .

ومن غير افراط فى حديث عن هذه البداية المبكرة ، ومن غير تفریط فيه ، نذكر كيف ان التوجه فى فلسفة ومنطق الشكل الهلامى للنظام الراسمالي ، قد بدأ خطوة بخطوة مع التغيير الحضارى الذى اصطنعت عمليات استئناس النبات والعمل فى حقل الزراعة . ومن اهم علامات هذا التوجه الى هذا المنطق والفلسفة الراسمالية ، ليس فى طلب الاستقرار ، ولكنها كانت ومن وراء :

١ - ارادة تأمين الاستقرار ، والبحث عن نظام يضبط لى يحكم ويؤمن الاستقرار .

ب - ارادة تأمين التشبث بالأرض ، والبحث عن نظام يحمى حق الحياة والملكية .

وهكذا بما طلب الأمن على طريق حركة الحياة ، وهى تمر بهذه المرحلة المبكرة من مراحل التطور الحضارى المبكرة ، الانسان لى يبحث عن النظام . ولا نشك فى ان البحث عن النظام كان مطلوباً لى يؤمن الحق فى حيازة الأرض والسيادة عليها ، ولكى يؤمن الحق فى استخدام هذه الأرض وجنى ثمراتها ، ولكى يؤمن التعايش السوى بين الناس . ولقد أسفر هذا البحث عن ولادة الحكومة وتكوين دولة ، والقبول بسلطانها .

ولقد هيات الحكومة فى الدولة التى ظهرت فى احضان الاستقرار الزراعى المبكر ، سلطة النظام التى جاوت ارادة الأمن وطلبه ، والامتثال له ، لحساب حركة الحياة . وانبرى هذا النظام بما اكتسب من

سلطة وتسلط ، الى تأمين الانتاج وأدواته ، وتأمين الاستهلاك وشهواته ، والى تأمين العلاقة والمصلحة المتبادلة ، بين الانتاج والاستهلاك . وهذا معناه ان السلطة الحاكمة سياسياً فى الدولة آنذاك قد تولت أمر التنظيم الاقتصادى ، ووضع الضوابط الحاكمة له . وبور السلطة الحاكمة سياسياً فى الدولة ، استباح لنفسه هذا الاهتمام بالتنظيم الاقتصادى ، لكى يجاوب ارادة طلب الأمن لحساب الاقتصاد وحركة الاقتصاد .

ورحلة التوجه الى النظام الرأسمالى التى بدأت منذ وقت بعيد ، قد خطلت على الطريق بكل التأسى ، ولكنها فى كل خطوة من هذه الخطوات لم تفرط فى التوازى بين مسيرة النظام الحاكم (السياسى) الذى أمن حركة الحياة على طريق السياسة والسلطة من جانب ، ومسيرة النظام الحاكم (الاقتصادى) الذى أمن حركة الحياة على طريق الاقتصاد والعمل من جانب آخر . بل لعلها المسيرة الجادة التى وضعت الأساس ، وأسفرت عن العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وربما كانت علاقة مبهمه ، ولكنها قل كفلت أمان الصحة بينهما على طريق الحياة على أقل تقدير .

ولا تثريب على هذه المسيرة إن كانت طويلة ، ولا تثريب على هذه المسيرة المشتركة والصحة المتوازنة ، إن كانت قد تعثرت أو تعطلت على الطريق . ولكن الذى لا شك فيه ، بل ولا ينبغى التشكيك فيه ، هو أنها سارت فى الاتجاه الصحيح . ولم يفترق هذان الشريكان فى الصحة الأمانة على الطريق . ولأن هذه للمسيرة بكل ما انطوت عليه من علاقات بين السياسة والاقتصاد ، بكل ما تأثرت به من متغيرات ، قد قادت ورشدت حركة الحياة فى الاتجاه الصحيح ، الذى انكب فيه الانسان على صياغة أرضية ، لو قامدة ارتفع عليها صرح النظام الرأسمالى .

وهذا - على كل حال - ما نعنيه بالضبط عندما نقول ان مسيرة التوجه الى النظام الرأسمالى ، قد بدأت منذ وقت بعيد ، وإن العلاقة بين السياسة والاقتصاد قد بدأت فى اثناء هذه المسيرة . وصحيح ان عوامل ومتغيرات كثيرة ، قد انضجت فلسفة ومنطق هذه المسيرة وتوجهها ،

وصعدت العلاقة ، وعظمت الروابط بين السياسة والاقتصاد . ولكن الصحيح أيضاً أن الانفتاح الأوروبي على العالم ، جغرافياً ، وحضارياً ، وسياسياً ، واقتصادياً ، قد قوى ساعد رأس المال وشد أزره ، حتى اصطنع الاطار الذى جسد الاطار الحاكم للنظام الرأسمالى . ولقد احتوى هذا الاطار للسياسة والاقتصاد ، وظلل النظام الرأسمالى ، مسيرة السياسة ، ومسيرة الاقتصاد ، وصعد العلاقة بينهما . ومن ثم أصبح هذا النظام نظاماً له وجهين ، وكأنه العملة المتدولة ، وجه سياسى ووجه اقتصادى .

وتكوين النظام الرأسمالى ونشأته فى هذه الصورة ، على الصعيد الأوروبى قد أطلق له الحرية فى أمر :

١ - صياغة وتكوين التركيب الهيكلى للنظام السياسى فى الدولة الحديثة ، وتحديد الضوابط الحاكمة لوجودها ولكانتها وعلاقتها مع الدول الأخرى .

٢ - صياغة وتكوين التركيب الهيكلى للنظام الاقتصادى فى الدولة الحديثة ، وتحديد الضوابط الحاكمة لدوره الوظيفى ، وقدراته واساليبه وإنجازاته وتطلعاته .

ولقد اطمأن النظام الرأسمالى كثيراً ، على ما تحقق فى شأن بناء الدولة ، والعلاقة بين السياسة والاقتصاد فى هذا البناء ، من نجاح . ذلك أنها أصبحت دولة تنعم بالوجود السوى المتوازن ، يؤمن فيها النظام السياسى النظام الاقتصادى ويرعاه ، فى مقابل أن يشد النظام الاقتصادى أزر النظام السياسى ويدعمه .

ولأن العلاقات بين الدول قد نمت نمواً حقيقياً ، فلقد انكب النظام الرأسمالى على صياغة وترسيخ :

١ - أساليب ومناهج العلاقات السياسية بين الدول ، وتحديد قنوات الاتصالات الدبلوماسية والتعامل السياسى ، فى محيط مجتمع الدول .

٢ - أساليب ومناهج العلاقات الاقتصادية بين الدول ، وتحديد قنوات الاتصالات الاقتصادية والتعامل الاقتصادي ، في محيط مجتمع الدول .

ولقد اطمأن النظام الرأسمالي كثيراً على ما تحقق في شأن تنظيم مجتمع الدول ، وتوظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد من نجاح . ذلك أنه أصبح المجتمع الدولي للتكامل الذي تنعم بالوجود السوي المشترك ، وتؤمن فيه العلاقات السياسية العلاقات الاقتصادية وترعاها، في مقابل أن تشهد فيه العلاقات الاقتصادية أزر العلاقات السياسية وتدعّمها .

وهكذا ، نتبين كيف نشأ أصل العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، نشأة طبيعية سوية ، لحساب حركة الحياة . ولكن الذي ينبغي أن نؤكد عليه هو أن تطوير هذه العلاقة ، وما بني عليه من تأثير متبادل بينهما، قد تآتى في كنف النهج الرأسمالي على صعيد الدولة الأوروبية الحديثة، أو في كنف التطبيق الرأسمالي على صعيد العلاقات الدولية ، في المحيط الدولي . وهذا معناه - كما قلنا - أن بداية أصل ومنطق وفلسفة هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ليست من صنع النظام الرأسمالي ، ولكنها وليدة لورثة حركة الحياة منذ وقت بعيد ، واجتماع مصالحها المطلقة في ترابط السياسة والاقتصاد معاً أكثر من أى شيء آخر . ومعناه أيضاً أن مسئولية النظام الرأسمالي تبدأ فقط ، من يوم أن تبنى هذه العلاقة وأحسن استخدامها . وهل نشك أنه قد طورها واستثمرها استثماراً حسناً في سياق احتضانه الاقتصاد والسياسة . وقد تولى أمرهما معاً في إطار التفسير الحضاري والاجتماعي على الصعيد الأوروبي ، أولاً ثم على الصعيد العالمي ثانياً .

ولقد كان من شأن أى ترسيخ قوى ، يشد أزر النظام الرأسمالي ، ويقوى قبضته التي أمسكت بزمام حركة السياسة وحركة الاقتصاد ، أن يصعد ويطور وينمى في شكل وطبيعة وجوهر وجدوى العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد ، وإن يجنى ثمراتها . وكما أتقن وتفنن النظام

الرأسمالى فى أداء مهمته ، وكم أبدع وابتكر فى حسن توظيف السياسة وحسن توظيف الاقتصاد من خلال العلاقة الوثيقة بينهما ، من غير إخلال بالالتزام بميثاقها للموثق فيما بينهما .

ومن خلال الخبرات المكتسبة على صعيد الدولة الحديثة ، أو على صعيد مجتمع الدول ، ألقن النظام الرأسمالى أمر صياغة وتطوير وتطوير واستخدام المتغيرات السياسية ، والمتغيرات الاقتصادية . وفى إطار العلاقة الوثيقة المتبادلة للموثقة بين السياسة والاقتصاد ، تفنن النظام الرأسمالى فى أمر توظيف هذه المتغيرات ، على مسرح الحياة لحساب الهدف أو الأهداف . وكم تفوق ونجح فى بلوغ الهدف والأهداف التى تطلع إليها على صعيد الدولة الحديثة ، أو على صعيد العلاقات والمصالح المتبادلة بين مجتمع الدول .

ولقد شهدت الدولة ، وشهد مجتمع الدول ، فى القرن التاسع عشر أمرين هامين هما :

١ - تصاعد وتعظيم العلاقة بين السياسة والاقتصاد تصاعداً مستمراً ، جاوب إرادة الهيمنة للتخفية فى ضمير النظام الرأسمالى وتطلعاته من غير حدود .

٢ - انتشار النظام الرأسمالى على أوسع مدى فى المحيط الدولى ، انتشار منتصراً حتى كاد أن يحقق إرادة الهيمنة على حركة ومصالح ومصير حركة الحياة .

وكان من وراء ذلك المشهد ، الذى وضع العالم فى قبضة النظام الرأسمالى وتحت سيطرته أمران هما :

١ - استعداد النظام الرأسمالى وإقدامه على تبنى القوة الصناعية ، وحسن توظيف نتائجها وما انطوت عليه من تغير اقتصادى واجتماعى وحضارى وسياسى ، لحساب تسلطه ، وهيمنته على حركة الحياة فى الدولة ، وفى مجتمع الدول .

٢ - تحمل النظام الرأسمالى مسؤولياته وإقدامه على حماية ودعم

الاستعمار ، بكل انماطه وحسن الانتفاع به من خلال التسلط الاقتصادي والسياسي ، لحساب تسلطه وهيمنته على حركة الحياة في المستعمرات .

ولقد استثمر النظام الرأسمالي ، الذي قويت بنيته واشتد عوده وتعاضلت سطوته وتضخمت اطماعه ، وهو قاب قوسين أو أدنى من أن يهيمن ، استحالة التمييز بين دعم يقدمه لتأمين التسلط السياسي ، ودعم آخر يقدمه لتنشيط التسلط الاقتصادي . وهو في الحقيقة دعم موحد ، ولا يمكن التمييز بين أدائه المتفاني ، وخاصة وهو يكسب في مقابل هذا الدعم قوة وجبروتاً ، ويعرف أن السياسة والاقتصاد معاً ، هما مصدر هذه القوة . وهل يمكن أن يؤدي ذلك كله الى شيء أقل من تشبث النظام الرأسمالي بالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، وهي العلاقة الملزمة التي تنتصر لارائته ، والتي تطلعت دائماً الى الهيمنة على الدولة وعلى مجتمع الدول ؟

ولأن النظام الرأسمالي اصطنع الاطار الذي احتوى فكره وفلسفته استشرى وتسلط ، فقد نشد وطور واستثمر العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل لقد هيا للمحتفريات التي يفرضها أي منهما ، أو التي يتأثر بها أي منهما ، حرية التحرك داخل هذا الاطار . ولأن النظام الرأسمالي عرف طريقه ورسم أساليبه وحدد أهدافه وتطلعاته ، فلقد جعل من العلاقة السياسية والاقتصادية علاقة تبعية خالصة . بمعنى أن يكون التابع وأن يكون المتبوع ، وأن يقتلئ التابع خطوات المتبوع . ولا يحيد عن الطريق ، وكأنه الامتثال أو الانصياع .

وبهذا المنطق ، حذب النظام الرأسمالي تبعية السياسة للاقتصاد في المجال التطبيقي الى حد كبير . بل وأحسن النظام الرأسمالي مسألة توظيف السياسة وتطويره لحساب الاقتصاد والعمل الاقتصادي . وكان ذلك من أجل أن تحمي السياسة والاقتصاد والعمل الاقتصادي . بل قل وتؤمنه ، وتتصدى للدفاع عنه واحباط التحديات التي تتعرض له . ويمكن أن نتصور عندئذ كيف أصبحت هذه العلاقة التي فرضت التبعية ، فكان الاقتصاد متبوعاً وكانت السياسة تابعاً ، وكأنها علاقة

التزام على الخط المستقيم . ومعنى ذلك أن منطق وفلسفة هذه العلاقة
هى علاقة تبعية، فى أن تكون الإرادة السياسية وأن يكون الأداء
أداء الاقتصاد وهما يطلبان معاً الهدف الواحد فى الدولة ، لو فى المحيط
الدولى.

السياسة —————> الاقتصاد

علاقة التبعية على الخط الأفقي

ومن الطبيعى أن نسجل كيف أجاد النظام الرأسمالى وتفوق فى
القرن التاسع عشر الميلادى ، وهو يستثمر هذه العلاقة والسياسة ،
ومنطق التبعية لكى يدعم الدولة ، ويشد أزرها ويعلى مكانتها فى
مجتمع الدول ، سياسياً واقتصادياً . كما نتبين كيف أحسن النظام
الرأسمالى وتمرس ، هو يوظف هذه العلاقة وما أسفر عنه منطق
التبعية والتسائد بين السياسة والاقتصاد توظيف المتمكن ، لكى ينصر
الاستعمار فى كل إشكاله وإساليبه ، من أجل اعتصار الموارد أو
التسلط على الناس فى المستعمرات .

وهذا معناه أن النظام الرأسمالى من خلال العلاقة بين السياسة
والاقتصاد ومنطق التبعية قد أفلح فى :

١ - صياغة وتطوير المتغيرات الاقتصادية ، وهى تؤثر على حركة
السياسة على صعيد الدولة أو على صعيد مجتمع الدول .

٢ - صياغة وتطوير المتغيرات السياسية ، وهى تؤثر على حركة
الاقتصاد على صعيد الدولة أو على صعيد مجتمع الدول .

ومبدأ منرو مثلاً الذى أعلن فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى ،
وهو ينطوى على إرادة وتطلعات حركة السياسة فى الولايات المتحدة
الأمريكية ، قرار سياسى بالدرجة الأولى . ولم يقر هذا المبدأ العزلة
السياسية إلا طلباً للتفرغ الكامل لبناء الدولة من النخل اقتصادياً ،
والبعد كلية عن حلبة المنافسات السياسية التى تربت فيها أوروبا فى
ذلك الوقت . وقل هذا فعلاً قرار سياسى لحساب العمل الاقتصادى
أولاً وأخيراً .

والذى يجب ان ندركه بالفعل أنه لدى وضع ارادة القرار السياسى موضع التنفيذ ، يمكن أن نتلمس ابعاد هذا القرار . ولقد تأتى التنفيذ فى الشكل الذى حقق التفرغ للبناء الداخلى فى الدولة ، ولكنه حمل الاجتهاد الاقتصادى المستولى ، وكفل له فى الوقت نفسه مهمة توظيف رأس المال الأمريكى الخاص فى شكل استثمارات فى امريكا اللاتينية . وهل كفل رفع شعار امريكا للأمريكيين ، وهو شعار سياسى نابع من مبدأ منرو ، انتهك شرعية الوجود الاستعمار الأسبانى والبرتغالى ، وطارد الاستثمارات الأمريكية الأوروبية فى امريكا اللاتينية ، شيئاً أهم واجدى من اخلاء الميدان وتوظيف الاستثمارات الأمريكية ؟ وهل أمن هذا القرار غير العمل الاقتصادى ، لكى يلعب دوره التوظيفى لحساب السياسة ، ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجتمع الدول .

وصحيح ان ارادة وتطلعات القرار السياسى الذى اعلنه الرئيس الأمريكى منرو ، قد تمثلت فى العزلة . والعزلة فى تلك الوقت قصد بها ان تعزل امريكا عن العالم ومجتمع الدول الأوروبى ، وان يعتزل عنها ايضاً مجتمع الدول الأوروبى . وما من شك فى أن هذا الاعتزال هو الذى أبعد امريكا عن حلبة للنافسات الأوروبية ، فى وقت غرقت فيه أوروبا الى قمة الرأس فى خضم الصراع السياسى والاقتصادى ، محلياً وعالمياً ، قرار حكيم ومعقول وبناء .

ولكن الوجه الآخر لقرار العزلة والاعتزال ، جنب الولايات المتحدة الأمريكية الانزلاق فى المشكلات الأوروبية ، وكشف عن ابعاد وأهداف غير معلنة . ويمكن أن تكشف هذه الأبعاد والأهداف غير المعلنة عن الكيفية ، التى توصل بها القرار الأمريكى السياسى ، لتأمين الاقتصاد وحسن توظيفه فى خدمة الفرد وخدمة للمجتمع وخدمة الدولة . ومن ثم يمكن أن نتبين مدى حصافة النظام الرأسمالى ، وهو يلعب بأوراقه السياسية وأوراقه الاقتصادية ، لعبته المنسقة بكل المهارة لحساب الدولة وعلاقاتها الدولية . كما نتبين مبلغ الحنكة ، وهو يوظف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة . وهى علاقة - كما قلنا - شرعية بين التابع والمتبوع ، الذى لا يعصى له أمر . وهل استثمرت الولايات المتحدة فى

هذه المرحلة شيئاً ، أهم وأجدي من حسن توظيف محصلة هذه العلاقة
فى مراحل دعم وجودها ؟

وعندما نتابع مبدأ منرو وتنفيذه فى مرحلة من مراحل العمل
بموجبه ، يجب أن نلاحظ مدى فاعلية العلاقة بين السياسة وهى ارادة
وتطلع وقرار فى جانب ، والاقتصاد وهو عمل وأداء وتنفيذ فى جانب
آخر . وإعمالاً لهذه الفاعلية ، نجد أن القرار السياسى قد فتح فى لواخر
القرن التاسع عشر الميلادى باباً فى جدار العزلة الأمريكية . وهذا الباب
معناه أن تطل أمريكا على العالم ، وأن يطل العالم على أمريكا ، ولكن
ليس معناه انفتاحاً كلياً وخروجاً من العزلة .

وكان من شأن هذا القرار السياسى ، أن سمح بتسلسل العمل
الاقتصادى الأمريكى لحساب تسويق فائض الإنتاج الأمريكى خارج
أمريكا . ولكنه فرض فى نفس الوقت حظراً على انفتاح العمل
السياسى الأمريكى ، على العالم غير الأمريكى . ولقد استجاب
الاجتهاد الاقتصادى الأمريكى لهذا القرار السياسى ، وهو يتوجه الى
اسواق الشرق الاقصى ، لأن الفرص الجيدة فيها متاحة ، ويبتعد عن
اسواق للمستعمرات الأوروبية ، لأن الفرص فيها غير متاحة . والحكم
على أن الفرص متاحة أو غير متاحة كان مرجعه الى تخوف من التردى
فى المنافسة فى بعض الاسواق ، وإلى الاطمئنان وعدم التخوف من
منطق المنافسة فى بعض الاسواق الأخرى . وهذا معناه أن الاجتهاد
الاقتصادى الأمريكى قد التزم بقرار الاعتزال والعزلة ، وتجنب انتهاك
ارادة القرار السياسى الحريص على اعتزال حليبات المنافسة الأوروبية ،
وما تنتهى اليه من مشكلات متنوعة على صعيد العلاقات الدولية
الأوروبية.

وفى ضوء كل ما تبيناه فى شأن العلاقة بين السياسة والاقتصاد
فى اطار اعلان وتطبيق مبدأ منرو ، وهى علاقة التزام بين تابع
ومتبوع ، نود أن نذكر كيف أن هذه العلاقة لم تكن تعنى أو تقصد :

١ - اطلاق ارادة الاقتصاد اطلاقاً حراً من أى قيد أو التزام ، لكى
يكون الأمر والنهى .

٢ - تكبيل لرادة السياسة تكبيلاً صارماً بكل قيد أو بكل التزام ،
لكى يتأتى السمع والطاعة .

ولكن الذى كانت تعنيه هذه العلاقة بالفعل ، هو اطلاق ارادة
السياسة والقرار السياسى فى اطار الالتزام بالضوابط التى تطوع ارادة
الاقتصاد من غير أن تلوى ذراعه أو من غير تكبله ، لدى مباشرة
التنفيذ والاستجابة . ومن ثم كانت هذه الصحبة التى جمعت ونسقت
بين السياسة والاقتصاد تحت مظلة النظام الرأسمالى ، ولحسابه وعلى
درب المصلحة المشتركة ، صحبة موفقة وناجحة . وليس أعظم من ذلك
النجاح وهى تقوى قبضة النظام الرأسمالى ، على حركة السياسة
العالمية، وتشدد قبضته الأخرى على حركة الاقتصاد العالمى .

وعلى صعيد مجتمع الدول ، وتمت مظلة النظام الرأسمالى ،
أصبحت هذه العلاقة أو هذه الصحبة المبنية على الالتزام المنسق بين
التابع والمتبوع ، مسألة ضرورية ومنطقية . ويصرف النظر عن بعض
الخطايا وسوءات النظام الرأسمالى فى التطبيق أو فى التنفيذ فى بعض
الأحيان ، فإن هذه الصحبة ، كانت من وراء :

١ - السيطرة على تداخلات المتغيرات السياسية والمتغيرات
الاقتصادية ، وضبط وإحكام تقويم فاعليتها المباشرة وغير المباشرة ،
وهى تؤثر فى شكل وطبيعة البناء الاقتصادى العالمى ، وفى تركيبه
الهيكلى وفى أدائه الوظيفى ، الاقتصادى ، فى اطار مقومات وضوابط
التعامل الدولى والتعايش الاقتصادى بين أعضاء مجتمع الدول .

٢ - الحبكة والتنسيق بين تداخلات المتغيرات السياسية والمتغيرات
الاقتصادية ، وضبط وإحكام وتقويم فاعليتها المباشرة وغير المباشرة ،
وهى تؤثر فى شكل وطبيعة البناء الاقتصادى العالمى ، وفى تركيبه
الهيكلى وفى أدائه الوظيفى الاقتصادى ، فى اطار مقومات وضوابط
العلاقات الدولية ، والتعايش السياسى بين أعضاء مجتمع الدول .

وفيمما بين هيمنة النظام الرأسمالى وهفواته ، عاشت الدولة
وحققت وجودها . ولكنها استشعرت مكانتها الحقيقية وحجمها

الطبيعى بين أفراد المجتمع الدولى فقط ، وهو يجنى ثمرات هذه
الصحية وعلاقة الالتزام المنسق والموفق بين السياسة والاقتصاد .
وسواء أرضاها وضعها فى مكانتها ، وقبلت بحجمها أو تبرمت من ذلك
الوضع واعترضت عليه ، فإن من شأن القرار الذى ينبى بالرضا
والاقتناع أو بالتبرم والاعتراض ، وهو قرار سياسى فى المقام الأول ، الا
يتعارض مع هذه الصحية أو تلك العلاقة وما يترتب عليها من ضوابط .
لأن هذا التعارض معناه اهتزاز مكانة الدولة من أساسها ، والخروج
على ضوابط وقواعد التعايش السوى . بل وكيف يقبل التعارض أصلاً
أو يكون الاعتراض فعلاً ، والقرار السياسى الحضيف هو حارس هذه
العلاقة ، والأمين على مفزاها وممرها ؟ بل وكيف يقبل التعارض
أصلاً أو كيف يكون الاعتراض فعلاً ، والقرار السياسى الذكى ، هو
صاحب حق فى حماية الاقتصاد ، وهو فى خدمة حركة السياسة ، التى
تؤمن وجود الدولة وتحمى مصالحها ، وترعى حقوق سيادتها
ومكانتها ؟

وفيما بين هيمنة النظام الرأسمالى وهفواته ، تعايش مجتمع
الدول وتحقق وجوده . ولكنه استشعر قيمة وجدوى وقاعدية للعلاقات
الدولية ، بين أفرادها ، وهو يجنى ثمرات هذه الصحية ، وعلاقة الالتزام
المنسق والموفق بين السياسة والاقتصاد . وسواء ارتضى محصلة هذه
العلاقات الدولية ، أو تبرم منها بعض أفرادها أو كل أفرادها الطبيعيين ،
فإن من شأن القرار الذى ينبى بالرضا أو يجار بالتبرم ، وهو قرار
سياسى فى المقام الأول ، الا يتعارض مع هذه الصحية أو تلك العلاقة
وما يترتب عليها من ضوابط . لأن هذا التعارض معناه اهتزاز وزلزلة
العلاقات الدولية من أساسها ، والخروج أو التمرد على قواعد وأصول
التعايش السوى . بل وكيف يقبل التعارض أصلاً ؟ وكيف يكون
الاعتراض والقرار السياسى الحضيف فى الدولة أو فى مجموعة من
الدول ؟ وهو حارس هذه العلاقة والأمين على مفزاها وممرها ؟ بل
وكيف يقبل التعارض أصلاً وكيف يكون الاعتراض ؟ والقرار السياسى
الذكى هو صاحب حق توظيف الاقتصاد فى خدمة السياسة توظيفاً

يؤمن العلاقات الدولية ويحمي قنواتها ، ويرعى مروجتها ويتلمس نجاحها في اشاعة روح التعايش السوى ، بين مجتمع الدول ؟

وفي مرحلة من مراحل التعايش على صعيد مجتمع الدول العالمى ، أصبحت هذه الصحبة بين الاقتصاد والسياسة ، والمهنية على علاقة الالتزام بين التابع والمتبوع ، ضابطاً من أهم ضوابط النظام والانتظام فى مسيرة حركة الحياة . بل هى جزء من شكل وطبيعة ونمط الحياة . كما أصبحت بكل ثقلها وفاعليتها وجدواها ، ايجابياً وسلبياً ، قبضة قوية تسيطر على مواقف الدول وتعاملها ومصالحها .

ولدى تحليل هذه المواقف وكل ما تنقسم به ، نتبين مدى تداخلات المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية الفعالة ، وهى تؤثر بالضرورة على قضيتى الحرب والسلام فى الاطار الاقليمى ، او فى الاطار العالمى . كما نتبين أيضاً كيف تؤثر هذه التداخلات تأثيراً فعالاً على القضايا والمشكلات الدولية . ولا يفتقد البحث التحليلى عند كل منعطف خطر ، على قضية فى طريق حركة الحياة فى دولة ما ، او على طريق العلاقات والتعاملات بين بعض الدول ، فعل وردود فعل المتغيرات السياسية والاقتصادية . بل وهى من غير شك التى تلهب المواقف ، وتهز الأوضاع فى بعض الأحيان ، وهى التى تهدئ من حدة الصراع ، وتعديل الأوضاع فى بعض الأحيان الأخرى .

وفي هذه المرحلة من مراحل التعايش على صعيد المجتمع للعالمى ، التى فرضها وأقرها وعمل بموجبها وسيطر فيها النظام الرأسمالى ، امتنع كل اجتهاد امتناعاً فعلياً ضد ارادة هذه الصحبة بين السياسة والاقتصاد . بل ربما عجز أى اجتهاد تلمس أسباب التمرد عليها ، او بحث فى شأن فض الاشتباك بينهما . وأصبح الخط البيانى الذى يسجل انتصارات وهزائم القرار السياسى فى دولة ما أو مجموعة من الدول ، هو بذاته الخط البيانى الذى يسجل انتعاش أو انكماش القرار الاقتصادى فيها .

وأصبح العجز في مجال فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد ، علامة على مدى التداخل ، وعلى مدى قوة الضغط التي تؤثر بها هذه العلاقة . بل لقد اختلطت على الاجتهاد الذي تصدى واعترض على قوة هذه العلاقة شكلاً وموضوعاً الأمر . ثم بدأ عجزه عند استشعار كنه القرار ، فلا يكاد يميز بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي . ولكن هذا الاجتهاد نفسه لم يعجز أبداً عن ادراك معنى ومعزى الاشتباك ، والتأثير المتبادل بين المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، وقوة ضغطها على القرار نفسه . وتصدى الاجتهاد الراسمالي بكل الحنكة والمهارة لضبط هذا الاشتباك ، ولتطويع التأثير المتبادل بينهما لحساب المصلحة المشتركة ، في القرار السياسي ، وفي القرار الاقتصادي على حد سواء .

التطبيق الماركسي للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة :

كان من شأن النظام الماركسي وفلسفته أن يتحدى النظام الراسمالي وهو يحصى خطاياهم ويفندها . كما حذ المتمرد على أساليبه وأهدافه ، وفضح بطشه وتسلفه على حركة الحياة . بل لقد تهجم النظام الماركسي على العلاقة بين السياسة والاقتصاد تهجماً شديداً . ولقد دعا بكل الإلحاح الى استنكار التداخل والاشتباك بينهما ، وإلى شجب كل النتائج التي أدت إليها .

ولقد صور الرد الماركسي هذه العلاقة التي تبناها النظام الراسمالي وصعدها وأحسن توظيفها ، على أنها خطيئة في حق حركة الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . بل لقد أكد على أنها تقود حركة الحياة على غير إرادة منها ، في الاتجاه المعاكس لمصلحة الحياة . وفي الاعتقاد الماركسي أن النظام الراسمالي قد أرسى قواعد الخطيئة على أساس أن الاقتصاد فرض إرادته على السياسة ومصالح الناس فيه . ومن ثم جعلت السياسة ومصالح الناس فيه متبوعة للاقتصاد تمتثل له ، وهو يخطئ أو وهو يصيب أو وهو يوظفها في إشاعة السلام ، أو وهو ينكحها في ملحمة الحرب .

ومن الجائز أن نتصور كيف تلمس الرد الماركسي أمر تحرير السياسة من تبعيته للاقتصاد وأمثاله لأرادة القرار الاقتصادي . وربما تصور الاعتقاد الماركسي أن هذا التحرير من قبيل انتشار حركة الحياة ومصالحها الاقتصادية من خطية النظام الرأسمالي . ولكن الذي يمكن أن نؤكد عليه هو أن الاجتهاد الماركسي قد استشعر استحالة الفصل بين السياسة والاقتصاد ، أو العزل بين القرار الاقتصادي والقرار السياسي . وكيف يتأتى هذا الفصل بينهما وهما شريكان في المركبة الواحدة التي تممثل حركة الحياة ؟

وبناء على استشعار حقيقة هذه المشاركة ، وحتمية العلاقة بينهما في حركة الحياة ومصيرها الحيوي ، أخفق الاجتهاد الماركسي في فض هذه العلاقة ووضع الحد الفاصل بين السياسة والاقتصاد . وتأسيساً على ضرورة التلازم والالتزام بين الاقتصاد والسياسة ، حرر الاجتهاد الماركسي السياسة من تبعيتها للاقتصاد ، ولكن في إطار تعديل وضع الاقتصاد في موضع التابع للسياسة . وكان من وراء هذا التعديل فلسفة تصور كيف أن السياسة ، وهي حق عام تستحق أن تكون في الوضع الذي يوجه مسيرة الاقتصاد ويقودها .

وهذا معناه أن الاجتهاد الماركسي الذي استنكر العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، واعتراضاً شديداً على ما يترتب عليها قد تنكر لاعتراضه وعدل عنه . ومن ثم اعترض على العلاقة التي تضع السياسة في موضع التابع للاقتصاد . ولأنه اضطر إلى الإبقاء على هذه العلاقة ، قلب الأوضاع ووضع السياسة في موضع المتبوع للاقتصاد . بمعنى آخر ، يجب أن نتبين كيف أبقي التعديل الماركسي على العلاقة ولم يفرط فيها أو في جذورها ، ولكنه ولى السياسة أمر الاقتصاد وسلعه زمامها .

وهكذا ينبغي أن نطعن إلى أن التطبيق الماركسي الذي طعن في شرف العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وتمرد على شرعيتها وحملها وزر وسوعات تردى فيها للتطبيق الرأسمالي ، لم ينظر أبداً في أمر بتر

أو فض هذه العلاقة واستئصالها . بل هو لم يدخل أبداً في تجربة فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد . وما من شك في أن التطبيق الماركسي قد استشعر وأدرك - كما قلنا - وجوب وحتمية الإبقاء على هذه العلاقة . ولقد أصبحت في تقديره علاقة تلازم ، مثلما هي علاقة التزام بين الاقتصاد والسياسة ، على طريق حركة الحياة .

وكل ما قد استحدثه التطبيق الماركسي من تغيير بالفعل ، في شأن هذه العلاقة والتزم به تمثل في :

١ - تغير في وضع الخط المستقيم ، الذي يبقى على العلاقة بين الاقتصاد والسياسة . وبدلاً من أن يكون هذا الخط المستقيم أفقياً في رؤية التطبيق الرأسمالي جعله الماركسي خطاً مستقيماً رأسياً .

٢ - وضع الاقتصاد أسفل هذا الخط للمستقيم الرأسي فهو قاعدة وركيزة ووضع السياسة في قمة هذا الخط . وبدلاً من أن تكون السياسة تابعاً للاقتصاد في التطبيق الرأسمالي ، جعله التطبيق الماركسي في الوضع المعكوس .

السياسة



الاقتصاد

علاقة التبعية على الخط الرأسي

ومن غير تفريط في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، عدل أو غير النطبوق شكل هذه العلاقة تغييراً شكلياً وموضوعياً فقط . ذلك أنه وضع التابع في موضع للتبوع ، ووضع المتبوع في موضع التابع . وهذا معناه - كما قلنا - أنه قلب الأرضاع وجعل السياسة متبوعاً ، وجعل

الاقتصاد تابعاً . ومعناه أيضاً أن التطبيق الماركسى خرج من البحث فى شأن قضية تحرير السياسة من قبضة الاقتصاد ووطئتها وضغوطها وأوزارها ومشاكلها ، الى البحث فى شأن قضية من يكبل من ، ومن يمسك بزمام من .

وبدلاً من أن تتبع السياسة الاقتصاد امتثالاً لما تمليه علاقة الالتزام، وكل الضوابط الحاكمة له اتقياً فى اطار التطبيق وأساليب توظيفه وحسن استخدامه لها ، كان على السياسة أن تسيطر على الاقتصاد وامتثالاً لما تمليه علاقة الالتزام والضوابط الحاكمة لها رأسياً فى اطار التطبيق الماركسى وأساليب توظيفه وحسن استخدامه لها . وهذا معناه أن بقيت هذه العلاقة ، لكى تؤدى دورها وتسفر عن المتغيرات وضغوطها ، وتخدم اغراض ومصالح كل نظام من هذين النظامين المتناقضين . وفى كلا الحالتين ، كانت هى علاقة التبعية ، وأن هناك تابع ، وهناك متبوع ، وهناك تفاعلات ومتغيرات فاعلة فى حركة الاقتصاد والسياسة .

ومن غير اسراف فى أمر التعايش بين النظام الرأسمالى والنظام الماركسى ، تجلى التضاد فى توظيف العلاقة بينهما . ومن غير اسراف فى أمر القضاء فى ممارسة الانتفاع بهذه العلاقة ، تجلى التناقض فى المواقف والقرارات والنتائج . ومن غير اسراف فى شأن هذا التناقض الذى أسفرت عنه فاعلية وجدوى هذه العلاقة ، عاشت العلاقة وهى علاقة تبعية ، وتشبث كل نظام بشكل هذه التبعية . وسواء وثقت عرى الصلبة ، بين السياسة والاقتصاد أو تماسكت أوصال الصلة بين الاقتصاد والسياسة ، فإن هذه العلاقة كانت غير متجردة . ولم تبرا حركة الحياة ، كما لم تسلم المنافسة بين هذين النظامين لحساب حركة الحياة أو على حسابها من ايجابيات وسلبيات هذه العلاقة غير المتجردة، وثمرات توظيفها المغرض فى معظم الأحيان .

وصحيح أنه فى نظام التطبيق الرأسمالى أخذ الاقتصاد بزمام حركة السياسة ، فهى يؤثر ويتأثر ويطوع ويطاوع فى اطار العلاقة غير

المتجربة . وصحيح أنه فى النظام والتطبيق الماركسى أخذت السياسة بزمam الاقتصاد ، فهى تؤثر وتتأثر وتطوع وتطوع فى اطار العلاقة غير المتجربة . ولكن المؤكد أن اختلافات جوهرية وفعالة قد بنيت وتأسست على منطق ومغزى وفلسفة هذا التضاد الصريح ، بينهما :

١ - فى شأن توظيف السياسة أو توظيف الاقتصاد لحساب الغرض أو الهدف .

٢ - فى شأن اتخاذ القرار فى زحمة ضغوط المتغيرات التى يصطنعها هذا التوظيف ، واستثمار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة .

ومن شأن هذا التضاد الصريح ، الذى أسفرت عنه مواقف النظام الراسمالى ومواقف النظام الماركسى ، أن ينكشف أمره وينفضح عدم تجرده ، من خلال البحث التطبيقى فى شأن بناء الدولة ودراسة تركيبها الهيكلى ، وما تملبه للمتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية على وضع ومكانة وسلامة مقومات وجودها الفعلى . كما يكشف البحث التطبيقى أيضاً الغطاء عن مغزى وفلسفة هذا التضاد ، وينفضح القرارات المتناقضة غير المتجربة ، عندما يعكف على دراسة مجتمع الدول ، ويتقصى حقائق تركيبه الهيكلى وعلاقاته ومعاملاته ، وما تملبه للمتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، على أوضاع ومكانة وعلامات الدول فى مجتمع الدول .

ومن غير اسراف فى البحث عن نتائج أو عن محصلة هذا التضاد المتعمد وغير المتجرد ، بين توجهات وتطبيقات اجتهادات النظام الراسمالى ، واجتهادات النظام الماركسى ، فلا ينبغى أن نفرط ، أو أن نهمل فى شأن تقصى أمر العلاقة بين السياسة والاقتصاد . كما لا ينبغى أن نطعن فى مشروعية هذه العلاقة ، وهى علاقة الالتزام بين التابع والمتبوع ، ولا ينبغى أن يتبرا أى منهما من رؤيته لهذه العلاقة ، ووجهة نظره ، ومن سبل استثماره لها .

وفى اعتقاد أى باحث منصف غير متحيز ، أن مسألة التغيير ووضع التابع فى موضع المتبوع ، ووضع للمتبوع فى وضع التابع ، قد

يعنى شيئاً مهماً من وجهة النظر الموضوعية فى التوجه والانجاز التطبيقى ، وقد يسفر عن نتائج ايجابية ، ونتائج سلبية ، تفيد أو تضر حركة حياة الدولة ، أو فى مجتمع الدول . ولكن هذا التغيير الذى لا يمكن أن يتبرا من عدم التجرد ، من شأنه:

١ - ألا يقلل من مغزى ومرمى وجدوى هذه العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد ، فى التطبيق الرأسمالى ، أو التطبيق الماركسى .

٢ - ألا ينتهك مغزى ومرمى وجدوى توظيف هذه العلاقة توظيفاً مرنًا وفعالاً ، فى التطبيق الرأسمالى ، أو التطبيق الماركسى .

٣ - ألا يبطل فعل وردود فعل المتغيرات ، التى يسفر عنها التوظيف الماهر على حركة حياة الدولة ، أو على حركة العلاقات الحيوية بين الدول فى مجتمع الدول ، فى التطبيق الرأسمالى ، أو فى التطبيق الماركسى .

هذا ويجب علينا أن نواجه هذا التضاد ، وأن ندركه ونستوعبه بكل الموضوعية . كما لا ينبغي أن ننكر أو أن نستنكر أمر الاختلاف الجذرى المذهبى فى شأن اقرار العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد ، وتوظيفها فى التطبيق الرأسمالى ، أو فى شأن اقرار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، وتوظيفها فى التطبيق الماركسى . ومن ثم ينبغي أن ندرك مبلغ حقيقة واقعية الالتزام المبنى أصلاً على كنه هذه العلاقة فى التطبيق الرأسمالى ، أو فى التطبيق الماركسى ، وما تبتغيه وترنو اليه فى دنيا السياسة وشئون الحكم ، أو فى دنيا الاقتصاد وشئون المال .

وما من شك فى أن هذين التطبيقين ، يتضادان ويتنافسان ويتصارعان ، فى صياغة التوليفة الأنسب ، التى تستثمر شكل وطبيعة العلاقة بين السياسة والاقتصاد . كما أنهما يتضادان ويتنافسان ويتصارعان ، فى توظيف هذه التوليفة ، لكى تشكل وتحدد مدى وأبعاد وأهداف القرار . وهذا معناه أن هذا التضاد البين ، قد دعا أو أدى الى تشبث كل نظام من هذين النظامين المتناقضين ، بشكل العلاقة

التي تصورها ، بين السياسة والاقتصاد ، وخطط لها وعمل لها وتصرف بموجبها لدى اصدار القرار ، وتوظيفه لحساب حركة الحياة في الدولة ، او لحساب علاقات حركة الحياة في مجتمع الدول .

ولأن التضاد بين التطبيق الرأسمالي ، والتطبيق الماركسي ، في شأن كنه وجوهر وهدف وتطلعات القوة البحرية ، بين السياسة والاقتصاد ، تضاد هادف وغير متجرد ، فلقد تداخل واختلط مع التضاد بين أهداف وتطلعات القوة البحرية ، وهي عميدة النظام الرأسمالي ، وأهداف وتطلعات القوة البرية وهي عميدة النظام الماركسي . وما من شك في هذا التداخل والخلط ، قد صعد أو ضاعف من التضاد والتناقض بينهما . بل لقد أضاف بعداً خطيراً ومؤثراً ، الى مجموعة الأبعاد التي تؤثر في قضية التوازن ، بين هاتين القوتين المتضادتين .

وفي اطار مفهوم ومغزى التوازن بين هاتين القوتين ، تهادى الصراع بينهما ، وتصادد الاشتباك بين السياسة والاقتصاد ، من أجل توظيف هذه العلاقة في حلبة هذا الصراع . وحدث ذلك من غير اخلال أي منهما برؤيته وفلسفته ومنهجه ، في شأن شكل ومعنى هذه العلاقة ، وما تعنيه من أمر التابع والمتبوع لدى اصدار القرار ، أو لدى توظيفه في شأن من شئون الدولة ، أو في شأن من شئون العلاقات الدولية . وهذا في حد ذاته ، قد كفل التعقيد في قضية التوازن ، بين القوتين الأعظم .

ولقد كانت الحرب العالمية الأولى من وراء الثورة التي جسدت التطبيق الماركسي . وقد أسخلت هذه الثورة في التجربة الحقيقية . ولقد وضعت هذه التجربة منطلق وفلسفة وتطلعات التطبيق الماركسي ، على بداية الطريق في الاتجاه المضاد للتطبيق الرأسمالي . ولأن التطبيق الماركسي قد انغلق على نفسه ، وتفرغ للبناء الداخلي وتعديل الأوضاع ، فإن هذا التضاد على مدى أكثر من عشرين عاماً لم يكن تضاداً عنيفاً . ذلك إنه التضاد المجمع للذي لم يدخل الى حلبة الصراع أو

المنافسة الحقيقية ، بين التطبيق الماركسى ، والتطبيق الرأسمالى .

ولا ينبغي أن نشك فى أن انطواء أو انفلاق الاتحاد السوفييتى ، وعزله بكامل ارادته وراء الستار الحديدى ، طلباً وتفرغاً للبناء الداخلى وصياغة الدولة من جديد ، قد خففت من أعباء ونتائج هذا التضاد الحتمى لبعض الوقت . وفى اطار صياغة الدولة الجديدة ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، برهن التضاد الحتمى والصراع الخافت غير المعلن ، بين التطبيق الماركسى ، والتطبيق الرأسمالى ، على ضرورة اعادة النظر فى شأن علاقة التبعية ، بين السياسة والاقتصاد وتوظيف المتغيرات التى تسفر عنها .

ويجب أن ندرك كيف كانت مسألة اعادة النظر فى هذه العلاقة ، اعادة تلائم حاجة العصر مسألة ليست سهلة . ومع ذلك فإن المسألة لا تؤثر من قريب أو بعيد ، الى تعتمد إبطال هذه العلاقة ، أو انكارها والكف عنها . ولقد كان المقصود فعلاً تقييم هذه العلاقة ، وتعديل اوضاعها تعديلًا يضعها فى متناول المناورة والمواجهة المتوقعة ، بين التطبيق الماركسى ، والتطبيق الرأسمالى فى حلبة الصراع والمنافسة فى دنيا السياسة ، والعلاقات الدولية ، وفى دنيا الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية .

وهذا معناه أن اعادة النظر كانت مطلوبة من جانب الطرفين . ومن أجل الاهداف الجوهرية ، تشبث كل طرف منها بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد . وكان بوجه أن يطور ، أو أن يطوع هذه العلاقة ، لكى تسعفة وتشد أزره فى التطبيق السياسى والاقتصادى . وهذا معناه أيضاً ألا يفرط فى العلاقة ، ولكن المطلق هو القدر الأفضل ، من المرونة والفاعلية لدى توظيفها ، وتسخير المتغيرات فى العمل السياسى والاقتصادى .

ومسألة اعادة النظر على هذا النحو ، لا يمكن أن تسفر عنها حلقات بحث ، أو جلسات عمل ، ولا نتوقع أن يصدر بشأنها قرار . بل ولا يمكن أن تتأتى مسألة اعادة النظر ، ونتوقع منها التطوير أو

التطوير أو التعديل فى عجلة أو اندفاع . ويبدو أن هذه المسألة كانت فى حاجة ملحة ، الى الوقت والتفكير والتجربة لكيلا تضل أو تضلل . ولكن المؤكد بعد ذلك أنها كانت مسألة حساسة وشديدة التعقيد . ومن ثم كانت فى حاجة إلى تشدد وأعظم الى عوامل وحواجز وضوابط ، ترشد اعادة النظر وتمحيص أمر التطوير ، أو التطويع ، أو التعديل ، فى هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، والكيفية التى تستثمر بها المتغيرات فى مجالات التطبيق العلمى.

هذا ، وربما أسهمت أوضاع مجتمع الدول ، وعلاقات الدول فيما بين الحرب العالمية الأولى والثانية ، وحفزت أحوال الاقتصاد العالمى وحركة التجارة الدولية ، فى التجهيز لاعادة النظر فى العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل وربما كشفت عن اعتماد وقبول وتطلع حقيقى ، الى تعديل فى امر هذه العلاقة ، وفى كيفية استثمارها ، وفى جدوى هذا الاستثمار فى العمل السياسى والاقتصادى . ولكن الذى لا نشك فيه ، بل ولا ينبغي أن نتشكك فيه ، هو أن الحرب العالمية الثانية وكل ما قد أدت اليه من تغيير ومتغيرات على كل الأصعدة الدولية ، هى التى وضعت منطق وفلسفة جديدة ، وحددت أبعاد وجدوى اعادة النظر فى هذه العلاقة ، موضع التنفيذ .

نتائج الحرب العالمية الثانية وتعديل العلاقة :

ليس الاهتمام بأمر الحرب العالمية الثانية اهتماماً مبنياً على تقصى الممارك على الجبهات ، أو على حسابات الهزيمة والانتصار فى هذه الممارك . ولكن الاهتمام فى جوهره الموضوعى يتجسد فى نقطة تحول حقيقى ، بدأت من عندها كل المتغيرات فى عالم ما بعد الحرب . ونقطة التحول الذى نعمنيها هى نتيجة مباشرة من نتائج الحرب العالمية لثانية . ولقد تمثلت هذه النتيجة فى :

١ - إخراج الاتحاد السوفيتى صاحب التجربة لحساب التطبيق الماركسى ، من مرحلة اعتزال العالم والتفرغ لبناء الدولة من الداخل ، الى مرحلة جديدة تلزمه بالانفتاح للكشوف على العالم .

٢ - خروج الولايات المتحدة الأمريكية صاحب التجربة لحساب التطبيق الرأسمالى من ظلمة العزلة ، وتجنب المشكلات التى غرقت فيها أوروبا فترة طويلة ، الى أضواء الانفتاح والالتزام والتردى فى ساحات المشكلات العالمية .

ومع ذلك ينبغى أن ندرك كيف أن هذا التغيير فى أوضاع هاتين الدولتين ، وإخراج واحدة ، وخروج الأخرى من العزلة ، لم تسفر عنه مواجهة مفاجئة أو تحول مثير مباغت . بل لقد دعت الى هذا التغيير أمور الحرب ، التى جمعت بين النظام الرأسمالى والنظام الماركسى ، فى خندق واحد ، وقضت أن يخوض الاقتصاد السوفيتى معاركها ، وأن تحارب الولايات المتحدة الأمريكية معه فى صف واحد . ولا تعارض بين ظروف القاهرة ، دعت الى وحدة الصف بين هاتين الدولتين من ناحية ، والتغير فى أوضاعهما تغيراً فرض عليهما المواجهة بعد الحرب من ناحية أخرى .

ومعروف أن الاتحاد السوفيتى قد أخرج من العزلة أو الاعتزال على غير إرادته ، عندما اقتحم العدو عليه عزله وحطم جدارها . ولقد تأتى ذلك فى الوقت غير المناسب ، وهو لم يفرغ بعد من تعديل أوضاعه وتطوير أحواله فى الداخل اقتصادياً واجتماعياً .

ومعروف أيضاً أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من حالة العزلة أو الاعتزال ، كان خروجاً طوعياً بكامل الإرادة . ولقد تأسس قرار الخروج من هذه العزلة ودخول الحرب على حسابات سياسية واقتصادية رشيدة . بل جاء هذا الخروج فى الوقت المناسب بالضبط ، بعد أن فرغت الولايات المتحدة من بناء صرحها الداخلى ، وإطمأنت عليه اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

وصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد وجدت فى عدوان اليابان - من غير مبرر ظاهر - على أسطولها الحبرى فى بيرل هاربور ، مبرراً كافياً لهذا الخروج السافر من العزلة . وصحيح أنها كانت قد

اضممرت ، وانطوت على نية الخروج من العزلة ، وجلست تتقرب
المبررات اللازمة لاصدار القرار وتنفيذه بالفعل . ولكن الصحيح ايضاً
أن :

١ - أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية كان اختيارياً بكامل
الارادة والاصرار .

٢ - أن اخراج الاتحاد السوفيتي كان إجبارياً على غير الارادة وبدون
سابق اصرار .

وسواء كان الخروج من العزلة خروج ارادة واختيار ، او كان
الاخراج من العزلة خروج اجبار واضطرار ، فإنه قد وضع أول خطوة
من خطوات التغيير في الأوضاع ، على الصعيد العالمي . ولقد دعا هذا
التغيير دعوة صريحة الى الاجتهاد على طريق تعديل وتطوير وتطوير
العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد . وهل نشك في حاجة الاتحاد
السوفيتي والولايات المتحدة لهذا التعديل ، الذي يحقق العلاقة الأنسب
لحاجة العصر ، قد تمثلت في مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد
السوفيتي ، وما تنطوي عليه من صراعات لا يضبطها إلا منطق
وفلسفة توازن القوى ؟

وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بالخروج الكامل من العزلة التي
فرضها وحدها مفزأها ومرماها مبدأ منرو ، قرار سياسي في مظهره
الخاص والعام . وهو - بكل تأكيد - لم ينتهك العلاقة بين السياسة
والاقتصاد . بل أن جوهر هذا القرار ينطوي على قوة دفع فاعلة ترتبت
على عوامل أو متغيرات محددة ، هي من صميم ما أسفرت عنه العلاقة
بين السياسة والاقتصاد ، في شأن بناء الدولة وفي شأن وضعها في
المحيط الدولي . وهذا معناه اصدار القرار وتكيّفه وتنفيذه ليس وليد
العفوية ، أو التلقائية ، أو من صنع التعاطف ، وأسباب الوداد بينها وبين
زمرة الدول المتحالفة ، في حرب شرسة ضد عدوان متفطرس . بل أنه
القرار الحصيف في الوقت المناسب الذي جاوب ارادة ومصلحة
السياسية والاقتصاد ، والعلاقة بينهما على الصعيد الأمريكي .

والولايات المتحدة الأمريكية اتخذت قرار الخروج من العزلة ،
وبدخول الحرب ، وخوض معاركها الشرسة بكل الارادة الحرة ، لأنها
كانت قد استشعرت وأدركت مسئوليتها وحتمية التصدى لها بكل
الانفتاح . ولقد تمثلت هذه المسئولية ليست فى قهر واحباط عدوان
ويطش دول المحور فقط ، بل تمثلت بالضرورة فى :

١ - أنها الوريث الشرعى المستحق ، لتركه بريطانيا وفرنسا
وغيرهما فيما وراء البحار ، ولا ينبغى أن تفرط فى ثمره نضجت وحن
قطفها . ومن غيرها أحق بهذه التركة وتبنى المسئولية لحساب النظام
الرأسمالى ؟

٢ - أنها انطوت على خوف وحقد ، وتخوف من مغبة المنافسة
الاقتصادية اليابانية ، ولا ينبغى أن تفلت اليابان من ضربة تقوض وتهد
صرحها . ومن غيرها أحق بتوجيه هذه الضربة ، وتبنى المسئولية
لحساب الاقتصاد الأمريكى ؟

٣ - أنها التزمت بأن تنصر الاتحاد السوفيتى ، وتتنصر له مع
فريق الحلفاء ، فى مواجهة العدو والمشارك ، ولا ينبغى أن تهمل فى
مراقبة حذرة ترقب صاحب التجربة فى التطبيق الماركسى . ومن غيرها
أولى بهذه المهمة ، وتبنى المسئولية لحساب السياسة الأمريكية وتأمين
النظام الاقتصادى الرأسمالى .

هذا معناه - بكل الوضوح - أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية
كان قراراً ذكياً ، من حيث التوقيت ، ومن حيث الهدف ، ومن حيث
المنهج والتطبيق .

وما من شك فى أنه كان القرار السياسى الأمثل الذى جاوب منطق
وفلسفة وتطلعات النظام الرأسمالى ، وما انطوى عليه من حرص
وتصميم على استثمار العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد وحسن
توظيفها . ومعناه أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت فى
الوقت المناسب لأنها المسئولة ، ولا ينبغى أن تتهرب ، أو أن تتنصل من
المسئولية ، لحساب النظام الرأسمالى .

وقرار الاتحاد السوفيتي بعد أن انتصر في الحرب بعدم العودة الى اعتزال العالم والعزلة وترميم الجدار الحديدي رغم حاجتها الملحة للتفرغ الى استكمال البناء الداخلي ، قرار سياسي ، في مظهره الخاص والعالم . وهو - بكل تأكيد - القرار الحاسم ، الذي لم ينتهك العلاقة بين الاقتصاد والسياسة . بل أن جوهر هذا القرار ، قد انطوى على قوة دفع فاعلة ترتبت على عوامل ومتغيرات ، هي من صميم حسابات الجدوى التي أسفرت عنها العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، في شأن بناء الدولة ، أو في شأن وضعها في المحيط الدولي . وهذا معناه أن إصدار هذا القرار وتكييفه وتنفيذه ليس وليد العقوبة ، أو التلقائية الطائشة ، أو من صنع الاستجابة لمواقف وأوضاع فرضتها نشوة الانتصار في الحرب وقهر العدوان عليها . بل بكل تأكيد القرار الحصيف ، في الوقت المناسب ، للذي جاوب ارادة ومصالحة الاقتصاد والسياسة والعلاقة بينهما .

والاتحاد السوفيتي اتخذ قرار عدم العودة الى العزلة والتمادي في الانفتاح على العالم بعد الحرب بكل التصميم القاطع ، لأنه كان قد استشعر وادرك مسئوليته وحتمية التصدي لها بكل التفتح . وتمثلت هذه المسئولية ليس في استثمار الانتصار العظيم فقط ، بل تمثلت بالضرورة في :

١ - أنه التزم بحماية التطبيق الماركسي ، الذي بشر به وانتصر له في شرق أوروبا ، ولا ينبغي أن تفرط في أمر التبشير بالمنطق والفلسفة الماركسية . ومن غيره أولى بهذا الأمر ، وتبنى المسئولية لحساب النظام الماركسي ؟

٢ - أنه القوة البحرية في قلب جزيرة العالم ، والتي تواجه تطلعات القوة البحرية ، ولا ينبغي أن يتربد في أداء دوره دفاعاً عن حق الوجود والتطلعات ومن غيره لجدر بهذه المهمة ، وتبنى المسئولية لحساب السياسة السوفيتية ؟

٣ - أنه ينطوى على ارادة الخروج من سجن وقيود الموقع الداخلي ،

ولا ينبغي النكوص عن التحرك فى اتجاه الهدف نحو الحياة الدقيقة .
ومن غيرهِ أحق بهذا الموقف ، وتبنى المسؤولية لحساب الاقتصاد
السوفيتى .

وهذا معناه - بكل الوضوح - أن قرار الاتحاد السوفيتى كان قراراً
ذكياً ، من حيث التوقيت ، ومن حيث الهدف ، ومن حيث المنهج
والتطبيق ، وما من شك فى أنه كان القرار السياسى الأمثل ، الذى
جاء ومنطق وفلسفة وتطلعات النظام الماركسى ، وما انطوى عليه من
غرض وتصميم على استثمار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وحسن
توظيفها . ومعناه أيضاً أن الاتحاد السوفيتى قد أثر عدم العودة الى
العزلة لانها هروب من المسؤولية . ولا ينبغي عليه أن يتهرب ، أو أن
يتنصل من المسؤولية لحساب النظام الماركسى .

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية عكفت
بكل المسؤولية على استيعاب وئاء ورها ، وعلى الانفتاح على العالم
سياسياً واقتصادياً ، فانها قد تمرست فى حسن اصدار القرار ، وفى
حسن تنفيذه ، وهى :

١ - تراث تركته النظام الرأسمالى ، التى كانت فى حوزة بريطانيا
فرنسا وزمرة الدول الاستعمارية الأوروبية .

٢ - تمسك بزماء التفوق ، فى مجالات التجارة الدولية والاقتصاد
العالمى .

٣ - تقدم المعونات وتدعم وتنشط التطبيق الرأسمالى على أوسع
مدى .

٤ - تترزم القوة البحرية ، وتترجع فى كفة من كفتى التوازن مع
القوة البرية ، وتقيم الاحلاف وتطوق هذه القوة فى موقعها الداخلى
الحبيس .

وكان من شأن أى قرار تصدره أن ينشأ ، تأسيساً وبناء على
حسن استخدام العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل لقد أحسنت

الولايات المتحدة الأمريكية صنعاً - من وجهة نظرها - فى شأن
توظيف المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، فى السر والعلن
لحساب العمل السياسى والاقتصادى . كما اتقنت حساب الجدى
وقياس فاعلية ، أفعال وربود أفعال هذه المتغيرات فى امر ترشيد
مسارات وتوجهات العلاقات الدولية الأمريكية ، او فى امر مباشرة
ومعالجة المشكلات الدولية .

وكان من الطبيعى ، وهى تراث التركة الاستعمارية ، وتتولى امر
التطبيق الرأسمالى ، أن تستشعر منطق وروح الرفض القاطع
للاستعمار ، وإن تدرك مدى أخفاقه فى الاستمرار . ومن ثم كان عليها
أن تحاول ارادة هذا الرفض الحاسم له . وربما تولت الولايات المتحدة
الأمريكية بنفسها ، مهمة انجاز وصياغة وأساليب تصفية الاستعمار
وتسهيلها ، وإخفاء وتخفيف بعض سماته البشعة . ولكن المؤكد أن
اجابة هذه الارادة ، التى رفضت الاستعمار ، كانت غير متجربة . ولم
تكن أبداً من قبيل التعاطف مع حقوق الانسان ، ورفع يد البطش
والتسلط عنها . بل كانت تتخذ الموقف السياسى الموجه لحساب
التغيير ، الذى يخدم مصالح ناتية أمريكية لقتصادية وسياسية خاصة ،
ومصالح التطبيق الرأسمالى عامة .

ولقد ابتدعت الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال رؤيتها
الرأسمالية للعلاقة بين السياسة والاقتصاد أساليب جديدة ، ومنطق
مناسب يحافظ على شكل الدولة المستقلة حديثاً من الخارج ، ويعمل
فى نفس الوقت على تفرغ هذا الاستقلال من محتواه ومغزاه
الاقتصادى والسياسى من الداخل . وكانت المعونات عن طيب خاطر ،
وسخاء لبعض الدول المستقلة حديثاً - فى الغالب - غير متجربة
ومشبوّه ، ومن أجل انجاز هذا الهدف . وهل يخفى فعل ورد فعل هذه
المعونات الاقتصادية ؟

١ - وهى تفتح الباب للتطبيق الرأسمالى ، وتنصر الاستثمار
الأجنى ، وترسخ الطلب فى أسواق الدولة المستقلة حديثاً على المنتجات
الأمريكية ؟

٢ - وهى تلوى ذراع الدول المستقلة حديثاً فى السر ، أو فى العلن ، وتنتزع منها الموافقات على قبول وانتهاج سياسات معينة فى السياسة والاقتصاد ، وتؤثر فى إصدار القرار ؟

وكان من الطبيعى ، وهى تراث وتترغم القوة البحرية ، وتبنى منطق الإبقاء على القوة البرية ، فى حجمها الطبيعى فى الداخل ، وتؤمن مصالح وأهداف النظام الرأسمالى ، وأن تستشعر منطق وروح التصدى السوفيتى وتطلعاته ، وأن تدرك خطراته وانتشاره . ومن ثم كان عليها مع حلفائها أن تجاوب إرادة التصدى له وأحباط محاولاته . وربما تولت الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها مهمة تكوين القوة اللازمة للرد والصمود ، وصياغة الخطط الاستراتيجية ، وتوزيع الأدوار لإبقاء المارد الجبار حبيساً فى قلب جزيرة العالم . ولكن المؤكد أن إجابة الولايات المتحدة على هذا الموقف ، كانت إجابة غير متحفظة . ولم تكن أبداً من قبيل الانتصار لحساب مصالح أمريكية ذاتية خاصة فقط ، بل كانت من أجل الموقف السياسى الموجه لحساب التغيير ، الذى يخدم مصالح وأهداف التطبيق الرأسمالى بصفة عامة

ولقد أبدعت الولايات المتحدة الأمريكية . من خلال رؤيتها الاستعمارية ، للعلاقة بين السياسة والاقتصاد أساليب جديدة ، ومنطق مناسب ، يقوى بنية وتماسك الأحلاف وقبضتها القوية ، وهى ترقب عن كثب تحركات وتصرفات المارد الحبيس بكل الحذر ، أو وهى ترد عليه وتحبط تحركاته المتسللة فى اتجاه الحياة الدافئة . وكان تكوين وأنشاء السوق الأوروبية المشتركة ، والدعم الأمريكى له ، علامة من علامات التوظيف الجيد للاقتصاد وحسن استخدامه ، لحساب المصالح المشتركة للحلفاء ، حتى تصبح قوة دفع مؤثرة وفعالة على إصدار القرار ، والتحرك السياسى ودعم إرادة الصمود والتصدى . وهل يخفى فعل ورد فعل المصالح الأوروبية فى حلف الاطلنطى والسوق المشتركة :

١ - وهى تشد أزر التحالف الغربى ، وترسخ صموده فى مواجهة تطلعات القوة البرية والانتشار الماركسى ؟

٢ - وهى تنمى قدرات القوة البحرية سياسياً واقتصادياً ، فى قضية التوازن بين القوتين الأعظم ، وتحول دون الخلل الذى يمكن ان يضر بقضية السلام العالمى ؟

وكان من الطبيعى ، وهى تمسك بزمم التفوق الاقتصادى فى المحيط الدولى ، وترعى النظام الاقتصادى العالمى ، وتحافظ على مقومات بنيته وتحرس قنواته ، ان تستشعر منطق وروح المنافسات الاقتصادية ، وإن تدرك احتمالات الخطر على النظام الرأسمالى . وكان عليها مسئولية صيانة النظام الرأسمالى ، وإن تجاوب ارادة التخوف من المنافسات الاقتصادية عليه . وربما تولت بنفسها صياغة أساليب جديدة ، ومنطق رشيد ، يبت أسباب التهدة ، ويشيع روح الأمان فى مجتمع الدول ، الذى يضم الغنى والفقير ، ويكفل حق وضمان التعايش فيها بينها . ولكن كانت اجابة الولايات المتحدة فى هذا الموقف ، بالقطع اجابة غير متجربة . ولم تكن هذه الاجابة أبداً ، من قبيل المحافظة على التوازن ، بين مصالح الغنى ومصالح الفقير من الدول ، بل كانت اجابة لحساب الاستقرار وتأمين مصالح التطبيق الرأسمالى العامة .

ولقد ابدعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال رؤيتها الرأسمالية ، للعلاقة بين السياسة والاقتصاد أساليب جديدة ، ومنطق رشيد ، يقوى بنية الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ويحافظ على توليفته ، ويؤمن مصالح الدول التى تقف فى صفها . وربما سارت على هذه الدرب الذى يؤمنها ، ويؤمن من هو معها من الدول ، ولا يكتثر او يبالى بمن هو ضدها وليس معها على هذا الدرب . ومن المؤكد أن هذا للمنطق الاقتصادى الذى هد من ليس معها من الدول ، كان بمثابة العصا الغليظة ، التى أمسكت به يد السياسة الأمريكية للقوية . وهل يخفى فعل ورد فعل هذه العصا الغليظة فى يد الولايات المتحدة :

١ - وهى تلعب دور الشرطى المتفطرس ، الذى أعطى نفسه حق تاديب الدول فى انهاء العالم بدعوى المسئولية من الأمن والسلام العالمى ؟

٢ - وهى ضاغطة بيث الرعب ، ويفزع بعض الدول ، ويؤثر على خطوات مسيراتها الاقتصادية ؟

* * *

ولأن الاتحاد السوفيتى قد عقد العزم بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصر على أداء دوره على مسرح السياسة العالمية ، فإنه قد تفرس فى حسن إصدار القرار ، وتصعيد المواقف لإصدار القرار ، وفى حسن تفيذه وتوظيفه ، وهو :

١ - يمثل دور القوة البرية ويتربع فى كفة من كفتى التوازن مع القوة البحرية ، التى تطوقه بأحلاف تضيق عليه الخناق ، وتربق تحركاته على كل الجبهات .

٢ - يتطلع الى التحرر وتميرير علاقاته الاقتصادية ، من قيود وضوابط الموقع الداخلى المنغلق ، ويرنو الى حرية الحركة من وإلى المياه البعيدة والانفتاح المطلق على العالم .

٣ - يبشر بالمنهج الماركسى والفكر الاشتراكى ، ويستقطب العملاء ، لكى يتسلل بهم أو من خلالهم ، ويفلت من حصار واختناق الموقع الداخلى الحبيس ، فى قلب جزيرة العالم .

وكان من شأن أى قرار يصدره الاتحاد السوفيتى ، أن ينشأ تأسيساً وبناء على حسن استخدام العلاقة بين الاقتصاد والسياسة . بل لقد أحسن الاتحاد السوفيتى صنعاً - من وجهة نظره - فى شأن توظيف المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السياسية فى السر وفى العلن ، لحساب العمل السياسى والاقتصادى . كما اتقن حساب الجوى وقياس فاعلية أفعال وردود أفعال هذه المتغيرات ، فى أمر ترشيد مسارات وتوجهات العلاقات الدولية السوفيتية ، أو فى أمر مباشرة ومعالجة للمشكلات الدولية .

وكان من الطبعى ، وهو يمثل القوة البرية ، فى القلب الداخلى المنغلق من جزيرة العالم ، ويتبنى التجربة الماركسية أن يستشعر مكانه

ومكانته ، وإن يدرك معنى وكنه الانغلاق ونتائجه . ومن ثم كان عليه أن يضع قدراته وإمكانياته فى كفة من كفتى التوازن ، فى الوضع الذى لا يضعفه ، أو الذى لا يخفف موازينه ويهدر تطلعاته ويخذله . وربما تولى بنفسه استنفار روح التوتر فى القوة البحرية ، والآثار فى كفة التوازن الأخرى ، لكى تكون بعض قراراتها من قبيل ردود الأفعال المتوترة ، أو لكى يظلل التوتر صدق وفحوى هذه القرارات ، ويفرغها من مضامينها الحيوية الفعالة . ولم تكن مواقف الاتحاد السوفيتى وتصرفاته من قبيل الابتزاز والبلطجة أبداً ، بل كانت من أجل الموقف السياسى الموجه ، لحساب التغيير الذى يخدم مصالح السوفيت مباشرة ، خاصة بشأن التوازن ، أو الذى يخدم مصالح التطبيق الماركسى ونجاح تجربته .

ولقد ابتدع الاتحاد السوفيتى من خلال رؤيته الماركسية ، للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، أساليب جديدة ، ومنطق خبيث أباح له حق اقتناص كل خطأ ينكب فيه القرار الأمريكى والمتعجل والمنكب على وجهه . ومن ثم يشوه ويلوث ويسئ إلى منطق وروح وفلسفة هذا القرار ، وصاحبة القرار . وكثيراً ما ألق في التقاط نقاط الضعف ، وخيوط الفشل الأمريكى ، لكى ينسج منها نصراً أو إضافة تشد أزر التطبيق الماركسى . وهل يخفى فعل ورد فعل هذا الاجتهاد الخبيث الماهر :

١ - وهو يزلزل ، ويهز الأرض تحت أقدام القوة البحرية ، ويفضحها ويعريها ويضعف الاحلاف والحلفاء المؤلفة قدراتهم ضده ؟

٢ - وهو يخطط الانتصارات ، ويسرق الأضواء على المسرح العالمى ، وينمى رصيده المعنوى ، بين زمرة الشعوب الفقيرة ، فى بعض بلدان العالم المتخلفة ؟

وكان من الطبيعى وهو يضيق ذرعاً بالانغلاق فى الموقع الداخلى ، أن يتضرر من الاختناق فى هذا الموقع ، وأن يستشعر وطأة الاحلاف التى تطوقه وتضيق عليه الخناق . ومن ثم كان عليه أن ينطوى على

ارادة التحرر من هذا القيد المركب ، وهو يفتقد مرونة التحرك ، والانطلاق الحر على الصعيد العالمى . ولقد سار الاتحاد السوفيتى على نفس الدرب الذى سارت فيه روسيا القيصرية ، من قبل الثورة البلشفية ، لكى يجاوب ارادة التحرر ويستثمر انتصار الحرب العالمية الثانية ، فى ذلك الاتجاه . وقد بنى على توسيعه قاعدته بعد ضم بعض الدول الصغيرة اليه على هذا المنطق . ولكن المؤكد ان توسع الاتحاد السوفيتى ، كان ليس من قبيل الرغبة فى التحرر والانفتاح المتجرد فقط ، بل كان التوسع مطلوباً بالحاج لحساب التغيير ، الذى يخدم مصالح سوفيتية مباشرة وذاتية ، ويخدم مصالح التطبيع الماركسى ونجاح تجربته وتطلعاته بصفة عامة.

ولقد ابتدع الاتحاد السوفيتى من خلال رؤيته الماركسية للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة أساليب جديدة ، ومنطق خبيث ، تخطى به بكل الخفة والثقة ، جدار الاحلاف ، من غير اختراق مباشر يستنفرها ، او من غير استفزاز متعمد يعاديها . بل اقلح أحياناً والى حد بعيد ، فى اقامة رأس الجسر وحيازة الموقع الأنسب له . وأمن هذا الاجراء له تحركاً مرئياً مباشراً ، أو غير مباشر ، من والى الحياة الدقيقة ، وحركة الملاحه الدولية فيه . وهل يخفى فعل وجدى هذا التسلسل أو العبور المتحرر من والى الحياة الدقيقة :

١ - وهو ينطلق بكل الحرية الى حلبة المنافسات ، ويواجه حركة الملاحه فى المحيطات ومصالح النظام الراسمالى فيها ؟

٢ - وهو يمتلك حرية الانطلاق فى أداء مهمته الخبيثة ، التى استهدفت التبشير الاشتراكى الماركسى ، واستقطاب العملاء فى بعض دول بلدان العالم الثالث ؟

وكان من الطبيعى ، وهو يتولى مهمة التبشير الماركسى ، لغرس نبتة الفكر وروح الثورة الشيوعية ضد الرأسمالية ، ان يستشعر مسئولية التجهيز لهذا الغرس ، وإن يدرك كيفية العناية به . ومن ثم كان عليه أن يعرف كيف يغرس ، وكيف يواجه احتمال رفضه ، وكأنه

الجسم أو العضو الغريب في الجسد . وربما سار الاتحاد السوفيتي سيراً حذراً على الدرب ، الذي يؤمن هذا التبشير ويزينه ، والذي يوسع قاعدة الانتشار الفكري للماركسي وتطلعاته ، في بعض الدول المتخلفة . ولكن المؤكد أن منهج الاتحاد السوفيتي وأسلوب عمله واجتهاده في هذا المضمار الواسع ، كان ليس من قبيل الضم والاحتواء في إطار التجربة التطبيقية الماركسية فقط ، بل كان بالضرورة منهجاً مرناً لحساب التغيير الذي يخدم مصالح سوفيتية مباشرة ذاتية ، ويخدم مصالح التطبيق الماركسي بصفة عامة.

ولقد ابتعد الاتحاد السوفيتي من خلال رؤيته الماركسية للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، أساليب جديدة ومنطق نكبي خبيث ، يشد أزر التبشير الاشتراكي ، ويتحمس له ويؤمنه وينتصر على التحرك الرأسمالي وفكره وتطلعاته ، من غير إحلال بالتوازن ، وبينه وبين القوة البحرية وزعامتها الرأسمالية . وربما تعتمد توسيع قاعدة هذا التوازن ، لكي يصبح بين القوة البحرية والنظام الرأسمالي في كفة ، والقوة البرية والنظام الماركسي في الكفة الأخرى . ويجب أن نؤكد أنه قد أفلح في الزج ، بمنطق وفلسفة وإرادة التوازن ، في حلبة مصارعة مرنة وإلى أقصى حد . وأصبح من شأن هذه الحلبة التي تنازل فيها القوة البرية القوة البحرية ، أن تضيق في إطار بولة واحدة ، أو أن تتسع في إطار اقليمي يضم جمعاً من الدول ، أو في الاطار العالمي كله ومجتمع الدول . وهل تخفى جدوى هذه المصارعات التي اصطنعها الانتشار الماركسي ، وتدخله في قضية توازن القوى :

١ - وهو يناوش ويناول ، ويعمل على ارباك القوة البحرية ارباكاً يستنزفها ويتركها أو يضلل قرارها ؟

٢ - وهو يتسلل وينتشر انتشاراً سرطانياً ، من خلال عملائه ويعمل على تعقيد الأوضاع ، وتصعيد المشكلات التي يحسن استثمارها ؟

توازن القوى وصيغة جديدة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد

فى ظل هذا التضاد والتعقيد ، وفى حلبة المصارعات والمجابهات ، بين القوة البحرية ومصالح النظام الرأسمالى ، والقوة البرية وتطلعات النظام الماركسى ، وتحت وطأة موازين القوة الحساسة وما يتهدد السلام العالمى ، وتعالى الصراع ، وتفجرت المنافسات ، انتهت الحرب الباردة . وما كان ذلك كله إلا علامة على التغيير ، وما ينطوى عليه من نتائج وعواقب . وكان من شأن هذا التغيير ، الذى حاولت كل قوة من هاتين القوتين ، أن تطوع نتائجه لحسابها حتى تنتصر لها وتنصرها ، أن أسفر عن ثمادى فى استثمار العلاقة بين السياسة والاقتصاد . والتمادى فى استثمار هذه العلاقة ، هو الذى صعد فاعلية وجدوى التداخلات - من قبل الطرفين المتنافسين - ، بين المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، على حركة الحياة ، وعلى مسارات العلاقات والمعاملات الدولية ، بين أفراد وجماعات مجتمع الدول .

ولقد استباححت كل قوة من هاتين القوتين الأعظم ، حق تصعيد هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وحق تطويعها وتوظيفها لحساب المصارعات ، والمنافسات ، سياسياً واقتصادياً . وكان من شأن هذه الاستباحة ، أن تؤثر فى اصدار القرار ، وفى تنفيذ القرار . كما كان من شأنها أيضاً أن تطلق يد القرار ، اطلاقاً يؤثر على حركة الحياة فى دولة ما ، أو فى مجتمع الدول . واقتضى ما وصل اليه اطلاق يد القرارات المتعارضة ، فى شأن توظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، قد تمثل فى التأثير المباشر ، أو غير المباشر ، على أساليب الاقتراب من المشكلات ، وعلى أساليب تطويعها ، سواء وهى تنشأ ، أو وهى تتعقد ، أو وهى تتفجر .

ولكن أهم ما ينبغى أن نؤكد عليه ، هو أن التمدادى فى استخدام وتوظيف وتطويع ، العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، أو بين الاقتصاد والسياسة ، قد أدى فى نهاية المطاف الى تحول حقيقى فى شكل ونوع

وجدوى هذه العلاقة ، وفى مدى مرونة توظيفه واستثمارها . ولقد تأسس هذا التحول ، على مبدأ عدم التفريط فى هذه العلاقة ، من جانب النظامين الرأسمالى والماركسى من ناحية ، وعلى مبدأ الإفراط والتمادى فى توظيفها واستخدامها فى قضية توازن القوى من ناحية أخرى .

وهذا معناه أن هذين الطرفين ، قد تلمس من خلال الممارسة وتوظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، التحول الذى هو :

١ - تغيير فى الشكل والأسلوب والمنطق فى الاطار العام ، الذى يبقى على العلاقة بينهما ، ويطلق لها العنان.

٢ - تحرير السياسة وتحرير الاقتصاد من تبعية أى منهما للآخر ، واسقاط شبهة وسوءات وأوزار هذه التبعية.

وربما كان الهدف غير الظاهر من هذا التحول ، أن تصبح العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى المفهوم الرأسمالى ، والاقتصاد والسياسة فى المفهوم الماركسى ، علاقة بين ندين ، وليست علاقة بين تابع ومتبوع . وتحول العلاقة لكى تصبح علاقة بين ندين ، لا يسفر عن أقل من تصعيد التداخل والاشتباك ، بين الاقتصاد والسياسة . ومن ثم يمكن أن نتصور كيف أدى ذلك إلى مزيد من الاشتباك ، بين فاعلية وجدوى المتغيرات السياسية مرة ، والمتغيرات الاقتصادية مرة أخرى . كما أدى أيضاً إلى التمداد فى مسألة توظيف هذه المتغيرات ، فى خدمة القرار ، أو فى حلبة الصراع بين القوتين الأعظم ، ويبلغ هذا التمداد الحد الذى تجلت فيه ملامح هذه التغيرات ، وزادت وطأة ضغوطها وفاعليتها وتأثيراتها على القرار .

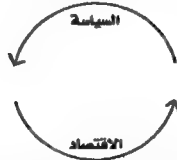
وفى الوقت الذى انهار فيه شكل العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد على الخط المستقيم الأفقى ، لكى نعرف التابع والمتبوع فى التطبيق الرأسمالى ، وشكل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة على الخط المستقيم الرأسى ، لكى نعرف التابع والمتبوع فى التطبيق الماركسى ، وفى الوقت الذى أنهى فيه منطق وهدف ومغزى هذه التبعية ، ولد

الشكل الجديد لهذه العلاقة . وميلاد هذا الشكل الجديد ، فى إطار منطق ومغزى وهدف الندية المتوازنة ، بين السياسة والاقتصاد ، هو ما نعينه بالعلاقة المعدلة .

هذا ، ولقد تحققت هذه العلاقة المعدلة ، التى كلفت الندية ، عندما وضعت وطبقت هذه العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد على محيط الدائرة . وعلى هذا الوضع الجديد ، الذى حقق شرط الندية ، وانتهى شرط التبعية نفيًا شكليًا أو ظاهريًا ، كفل هذا التعديل أمرين هما :

- ١ - ضمان استمرار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، والابقاء على تداخلهما الفعلى ، فى تشكيل بنية أى قرار ، وفى إصدار أى قرار .
- ٢ - مرونة الاستخدام ، بالقدر الذى يسهل أمر توظيف الاقتصاد فى خدمة السياسة أحيانًا ، أو فى توظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد أحيانًا أخرى ، ومن غير التردى بالعلاقة بينهما فى شبهة التبعية . أو فى سوءة من يتبع من ؟

ووضع العلاقة بين السياسة والاقتصاد على هذا النحو ، قد يعنى التوازن فى شأن توظيف هذه العلاقة ، حتى يصدر القرار الذى تطمئن به السياسة ، ويؤمن الاقتصاد فى وقت واحد . ولكن هذا الوضع ، يعنى أيضًا المرونة الكاملة فى توظيف أى منهما لحساب الآخر ، توظيفًا يجاوب حاجة ومقتضيات الأحوال ، التى تدعو الى إصدار القرار . وقرار هذا شأنه ، لا يمكن أن يوقع بين السياسة والاقتصاد ، أو أن يسفر عن تعارض وتضاد ، بين ارادة ومصالح وأهداف كل منهما .



علاقة الندية بين السياسة والاقتصاد

وقبول النظام الرأسمالى بهذه الصيغة التى عدل بها العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وقبول النظام الماركسى بها أيضاً لتعديل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، لا يعنى اتفاقاً أو توافقاً اصطلاح عليه الطرفان المتضادان فكرة وقوة وتطبيقاً . ولكنه يعنى تعديلاً مناسباً يلائم حاجة العصر ، والاجتهاد المنشط للمنافسات والصراعات ، بين النظامين والقوتين الأعظم . كما أنه - كما قلنا - التعديل الذى ابقى على العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، واطلق الأيدى فى نفس الوقت كل نظام منها الى أقصى درجات المرونة ، فى الاستخدام والتوظيف .

ومن وجهة نظر النظام الرأسمالى وتطبيقاته ، كان هذا التعديل فى صيغة العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، هو تطوير فى الشكل ومرونة الأداء . ولا يمس هذا التطوير جوهر العلاقة ، وإمكانيات التوظيف واصطناع المتغيرات السياسية والاقتصادية ، وحسن استخدامها . بل اطلق هذا التطوير العنان للنظام الرأسمالى ، لى يتعمد فى إصدار القرار الأقوى والأنسب فى التطبيق . وما من شك فى أنه قد لهدع وتفنن فى التوظيف الجيد ، وفى استثمار التأثير المتبادل ، بين السياسة والاقتصاد الى أقصى حد ممكن ، لدعم القرار فى العلاقات الدولية .

ومن وجهة نظر النظام الماركسى وتطبيقاته ، هذا التعديل فى صيغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، هو تطوير فى الشكل والمرونة فى الأداء . ولا يمس هذا التطوير أو يفرط فى جوهر العلاقة ووضعها فى مكانها الصحيح ، فى بنية وتركيب الماركسية الهيكلية . ولقد اطلق هذا التطوير أيدى النظام الماركسى فى خارج الاتحاد السوفيتى ، لى يصطنع القرار الأقوى والأنسب فى الصراع . وما من شك فى أنه قد اجاد فى التوظيف الجيد ، وفى استثمار التأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة ، الى أقصى حد ممكن لدعم القرار فى العلاقات الدولية والتعامل فى مجتمع الدول .

وماذا بعد كل هذا التعمد في صيغة العلاقة بين السياسة والاقتصاد ؟ وماذا بعد كل هذا الاجتهاد الذي اضاف هذه الاضافة الى العوامل التي تصعد وتعد الصراع في المنافسات والصراعات الدولية ؟ هي بالضرورة حاجة العصر ، وضرورات اقتضتها ارادة المواجهة ، بين القوتين الأعظم . ومن الجائز أن كل منهما ، تنطوى على ارادة الهيمنة بأسلوبها ومنطقها على العالم ، ولكن المؤكد أن ارادة المواجهة بينهما ، قد تصدت لارادة الهيمنة وتحول الموقف كله . وأصبح الوضع كله لحساب التوازن . ولا يتجاوز معنى التوازن حد احباط أى من القوتين من الوصول الى الهيمنة.

وهكذا ، تسلمت العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، الى الواقع السياسى في العالم . بل وفرضت هذه العلاقة المتغيرات والضغوط ، التي أثرت على الظاهرة السياسية في الدولة ، أو مجتمع الدولة . ومن ثم يتعين على الجغرافية السياسية ، أن تهتم بهذه العلاقة ، وأن تتقصى دورها ، وأن تتبين جدواها وفاعليتها . ومن غير ذلك الاهتمام يفقد البحث التحليلي في الظاهرة الجغرافية السياسية المعنية شيئاً كثيراً من جدواه .



الدراسة الجغرافية التحليلية للظاهرة السياسية :

من شأن الجغرافية السياسية أن تهتم بالظاهرة السياسية ، في أى شكل ، وفي كل شكل من أشكالها ، اهتماماً موضوعياً . والبحث التحليلي هو وحده أيضاً الذى يتبين المتغيرات ، ويدرك جدوى وفاعلية هذه المتغيرات . بل قد يتعمد البحث التحليلي في مجال التوقعات ، لكي يتقصى المضاعفات والاحتمالات والتداعيات .

هذا ، وما من شك في أن التحرك السياسى على أى صعيد من الأصعدة ، ظاهرة تهتم بها الجغرافية السياسية ، كما أن التحرك على حلبة الصراع بين القوى المختلفة في اطار للنافسة ، وما تمليه من حسن استخدام وإكاء المناورة وإجادة توظيف العلاقة ، بين السياسة

والاقتصاد لحساب التحرك ، أمر منطقي يشد اهتمام الجغرافية السياسية . وقد لا يقل هذا الاهتمام ، ولا ينقص عن درجة من درجات الاهتمام الموضوعي الجغرافي بالتوازن بين القوتين الأعظم ، وهو يتقصى تأثير وفاعلية هذا التوازن ، وما يثيره من صراعات ، أو وهو يتلمس نتائجها وما يترتب عليه في شأن حركة السياسة والتعامل الدولي ، والمشكلات السياسية .

وتكون حاجة الجغرافية السياسية ، وهي تهتم بالظاهرة السياسية ، ملحة بكل تأكيد ، لأن تتبين من خلال البحث التحليلي مناورات ومحاورات التحرك الدولي ، في حلبة الصراع بين القوى المتصارعة . وقد يسعفها التحليل والبحث ، لكي يتبين ويتلمس كيف يسفر هذا التحرك وملابساته ، عن تأثير مباشر على الظاهرة السياسية المعنية ، أو كيف يوظف هذا التحرك المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، في اصطناع هذا التأثير . وقد يتمادى البحث الجغرافي التحليلي ، في شأن هذا التحرك الى حد يكشف عن المدى والكيفية ، التي تتعاظم بها هذه المتغيرات ، وفي المكان وفي الزمان ، ويتخذ منها المتصارعون ضغوطاً مباشرة على الظاهرة السياسية المعنية .

ومن الطبيعي أن تتلمس الدراسة في ميدان البحث الجغرافي السياسي التحليلي ، كيف يوظف الاقتصاد المتغيرات الاقتصادية وضغوطها ، في لوى ذراع السياسة وتطويعها ، لحساب الموقف أو الوضع أو القرار ، وكيف توظف السياسة المتغيرات السياسية وضغوطها ، في لوى ذراع الاقتصاد وتطويعه ، لحساب الموقف أو الوضع أو القرار . ولكن المؤكد أنها تتخذ هذا الأسلوب ، لكي تتبين الكيفية والجدوى التي يؤثر بها هذا التوظيف الماهر ، على الظاهرة السياسية المعنية ، سواء تمثلت في مشكلة محلية تخص دولة وتتضرر منها ، أو تمثلت في مشكلة اقليمية تخص مجموعة من الدول وتردى فيها ، أو تمثلت في مشكلة عالمية تخص كل مجتمع الدول وتؤرقه .

ولأن حلبة الصراع بين القوتين الأعظم تقام فى أى مكان ، وفى كل مكان ، وتشهد المصارعة على كل المستويات ، ولأن مشكلة فى أى حجم ، وفى كل حجم ، لا تسلم من وطأة ضغوط المتغيرات الاقتصادية التى يسفر عنها أسلوب أو منهج التوظيف المرن للعلاقة بين السياسة والاقتصاد ، فإن الجغرافية السياسية تجتهد وتجد ولا تفرط أبداً ، فى ادراك وحساب جدوى التأثير الذى يفرض على المشكلة المعنية من جانب ، وفى ادراك مدى استسلام هذه المشكلة للمعينة للضغوط والمتغيرات المفروضة عليها من جانب آخر . ومشكلة من المشكلات فى أى مكان وعلى أى مستوى ، تقع تحت وطأة هذه الضغوط والمتغيرات ، لا يمكن أن تسلم من تعقيد وعقد مستعصية أحياناً ، أو أن تسلم من تفجر شديد ، يضر بالأطراف المعنيين مباشرة بهذه المشكلة أحياناً أخرى .

وليس من شأن الجغرافية السياسية أن تتورط من خلال البحث التحليلى ، فى شأن الكيفية التى طور بها النظام الرأسمالى ، أو التى طوع بها النظام الماركسى العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، لأنه لا يعينها كثيراً . ولكنها تقتضى من خلال البحث التحليلى ، فى شأن الكيفية التى استباح بها أى منهما حق توظيفها للمتغيرات وضغوطها ، التى تسفر عنها هذه العلاقة توظيفاً سرطانياً ومدمراً ، فى المناورة أو فى الصراع . وكم من مواقف وأوضاع ومشكلات من كل الأنواع ، وعلى كل المستويات ، تعرضت للضغوط التى اقتعلتها هذه المتغيرات ، وتولدت عنها وتضررت بها . وكم أسفرت هذه الضغوط عن نشأة أو تجسيد أو تعقيد أو تفجير مشكلة معينة . وكم تربت دولة أو دول أو مجتمع الدول بأسره ، فى حميم ولهيپ ومتاعب هذه المشكلة . وانهماك الجغرافية السياسية فى تقصى هذه الضغوط ، وفى تفهم هذه المتغيرات ، التى توجه الضغوط انهماك مطلوب ومفيد . ومن شأن البحث الجغرافى السياسى التحليلى ، أن يكشف الغطاء عن هذه الجوانب الخفية ، التى تنشط تزكى الصراع فى أى مشكلة معينة .

والجغرافية السياسية كما يريد لها الفكر الجغرافى المعاصر ، أن تكون وأن تعمل وأن تؤدى دورها الوظيفى ، فى شأن الظاهرة السياسية المعنية ، لا تفرط فى التقييم الذى يكسب البحث التحليلى عمقاً وجنية وبصيرة نافذة . ومن شأن الجغرافية السياسية ، أن تجيد هذا التقييم ، وأن تحسن العمل بموجبه ، وهى تنقصى أبعاد المشكلة المعنية ، التى يتفرغ لها البحث التحليلى ، أو هى تصطنع الاطار الحاكم، الذى يضع هذه المشكلة المعنية فى حجمها الحقيقى ، فى زحمة العوامل والضغوط والمتغيرات .

والتقييم الذى تبتغيه الجغرافية السياسية ، يمثل دعوة صريحة للاهتمام الموضوعى بالمواقف والتداخلات ، فى أى خلفية وراء أى صراع وكل صراع تفرضه المشكلة . وفى اطار التقييم ، تعكف الجغرافية السياسية على حساب جدوى العوامل ، التى تنشأ بموجبها ، أو أن تكون من أجلها المشكلة المعنية . كما تعكف على حساب جدوى الأوضاع والمواقف والتداخلات ، وما تنطوى عليه من متغيرات وضغوط تستسلم لها المشكلة المعنية . ولا يغفل من الجغرافية السياسية أيضاً ، حساب جدوى وفاعلية مواقف النظام الرأسمالى والقوة البحرية من ناحية ، ومواقف النظام للاركسى والقوة البرية من ناحية أخرى ، فى شأن المشكلة المعنية .

ولكى نفهم ماذا تريد الجغرافية ، وماذا ينبغي أن تفعل بطريقة عملية ، يجب أن نتبين المثل أو أن نتحسس النموذج ، الذى يجسد ويصور الكيفية التى نشأت بموجبها مشكلة ما . كما يجب أن نصور العوامل ونتقصى المتغيرات والضغوط والمواقف ، التى تكشف الغطاء عن كل الخيوط فى نسيج هذه المشكلة المعنية .

ومن خلال المثل أو النموذج الذى يتولى أمره البحث الجغرافى السياسى التحليلى ، ويعكف عليه ، يمكن أن نتبين مدى الانتفاع بالخبرة الجغرافية :

١ - لدى تقصى المواقف والأوضاع والقرارات وتدخلات المتغيرات السياسية والاقتصادية ، وما تمليه من ضغوط وما تمارسه من تصرفات .

٢ - لدى تحليل هذه المتغيرات ، وما تفرضه الضغوط المتعارضة ، وتسفر عنه من نتائج قصيرة المدى وبعيدة المدى ، يتأثر بها التعامل والعلاقات .

٣ - لدى تقويم هذه المتغيرات وقوة فعلها وجدوى تأثيرها المباشر وغير المباشر ، على إصدار القرار وتنفيذه ومصيره .

* * *

مثل من مصر ومشكلة في المنطقة :

والمثل الذى نضربه ، هو مثل طريف معاصر من مصر ، ومن صميم مصالحها الذاتية . ومن هذا المثل الطريف ، نتخذ السبيل لمعرفة ماذا تريد الجغرافية السياسية وماذا ينبغي أن تفعل ، وكيف :

١ - تطل على المواقف ، وعلى الأوضاع وتستوعبها .

٢ - تحلل هذه المواقف ، وتلك الأوضاع مظهر منها وما بطن .

٣ - تقييم جدوى الضغوط ، التى افترطت فيها المتغيرات السياسية والاقتصادية .

وليس من وجه الأهمية فى هذا المثل ، أنه معاصر نمسك بأطراف الخيوط فى نسيج المشكلة ، التى تعكف عليها الدراسة التحليلية الجغرافية فقط . ولكن الأهم من ذلك ، هو أنه المثل الصريح الذى لا ينبغي أن نشك أو نشكك فى صراحته وبيانه ؛ وهو :

١ - يسجل ويحلل المواقف والأوضاع التى اسفرت عنها تناخلات القوة البحرية (الولايات المتحدة ونظامها الرأسمالى) والقوة البرية (الاتحاد السوفيتى ونظامه الماركسى) فى نشأة وتعقيد هذه المشكلة .

٢ - يصور الكيفية التى تأتت وتسملت بها هذه التداخلات ،

والكيفية التى أعلنت عن ميلاد مشكلة ، وعن ممارسة الضغوط التى عقدت نسج هذه المشكلة .

ولب الموضوع فى هذا المثل الجيد ، تمثل فى صلب ارادة مصر ، وهى تواجه مشكلات داخلية خاصة ، وتخص المصير والمصلحة المصرية الذاتية . وكنت هذه المشكلات قد فرضته وصيرته وأسفرت عن الصفات ، التى اتسم بها الواقع الطبيعى وخصائص المكان ، الذى يحتوى نبض الحياة ، ويشهد مسيرة حركة الحياة فى أرض مصر ، وعلى ضفاف النيل العظيم .

وليس لخطر من أن تكون المواجهة بين نهر شرس يضمم العدوان ، ويعلن التحدى ضد ارادة الحياة التى يعطيها ويضعها من ناحية ، وإنسان ماهر وخبير ومتمرس فى أحباط التحدى والانتصار لارادة الحياة على ضفاف هذا النهر من ناحية أخرى . بل وليس أبوع من مراجعة سجلات هذه المواجهة التى دوت انتصارات الانسان المصرى ، فى هذه المواجهة الصعبة على المدى الطويل ، وزينت بها أشرف صفحة من صفحات تراث الحضارى العريق .

ولقد شهدت الخمسينات من هذا القرن مصر ، وهى تبحث فى أمر اصدار أخطر وأهم قرار . وكان هذا القرار قراراً اقتصادياً فى المقام الأول ، لأنه يصدر فى شأن تنفيذ مشروع مقترح يقوى قبضة الانسان ، وهى تضبط الجريان فى النهر ، وتكبح جماح عدوانه وغدره انتصاراً لارادة الحياة والنمو الاقتصادى . وربما انطوى هذا القرار الاقتصادى على ارادة توظيف النمو الاقتصادى ، فى تحرير حركة السياسة ودعمها والانتصار لها ، لحساب مصر الأقوى .

ولأن مصر كانت فنياً فى وضع ، لا يكفل لها اجراء الدراسات الفنية ، ولا يبيع لها حق الانفراد فى الاختبارات الميدانية ، بكل الدقة والمهارة والخبرة لحساب الجدوى الاقتصادية.

ولأن مصر كانت اقتصادياً فى وضع ، لا يكفل لها تمويل مشروع سد اسوان العالى ، ولا يبيع له حق الانتفاع به انتفاعاً كاملاً ، لحساب

حركة الحياة وتطلعاتها الى النمو الاقتصادي الأفضل .

فلقد رنت مصر عندئذ ، وقيل إصدار القرا والتورط فيه ، بكل الأمل وحسن النية ، الى العون الدولي فنياً ومالياً . وما كان عليها ان تفعل غير ذلك ، وهى تدرك كيف أتاح العصر ، وفتح قنوات تجرى فيها أسباب التعاون والمعونات بين الدول فى المجتمع الدولى . بل ربما لم تكن تملك غير صيحة تعلن فيها حاجة مصر لهذا العون الفنى والمالى . وهذا فى حد ذاته مقدمة وديباجة ، وهى تصدر أو تعلن أخطر قرار .

ويبدو أن صيحة مصر ، وهى تعلن عن طلب ذلك العون ، وتجسد ماتصيو اليه من مجتمع الدول ، قد فتحت الباب على مصراعيه أمام القوتين الأعظم ، وإرادة التناقض بينهما فى إطار المنطقة ، والتى تحتل مصر مكان القلب منها جغرافياً وسياسياً وحضارياً . وربما تصورت مصر أنها تستطيع أن توظف أو أن تستثمر هذه المنافسة لحساب مصالحها الاقتصادية . وربما تصورت أيضاً أنها تملك القدرة على أن تطرح المواقف والأوضاع ، تطويراً يعطيها حق الاختيار ، والحصول على العرض الأنسب ، اقتصادياً .

ومن غير تعريض بهذه الرؤية وتطلعاتها ، وما انطوت عليه من حسن النية ، سارت الأمور فى الاتجاه المرضى . ولا شئ يرضى ، أكثر من الاستجابة المبشرة لدى طلب العون الدولى . ولقد جاءت هذه الاستجابة المبشرة فى الظاهر المعلن من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن الاتحاد السوفيتى . واستبشرت مصر بهذه الاستجابة ، لأنها جاوزت ارادتها وحركت تطلعاتها خطوة على الطريق ، من أجل إصدار أخطر قرار .

ولقد أتت هذه الاستجابة فورية من الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت بكل تأكيد أسبق من استجابة الاتحاد السوفيتى ، لئلاء مصر . وما من شك فى أن أخذ الولايات المتحدة الأمريكية بزمام المبادرة ، قد بث البشرى ، لأنها تملك العون الدولى الأكثر خبرة ومهارة فنياً ، والأكثر قدرة على التنفيذ ، والأكثر سخاء فى تقديم المعونات

والاستثمارات . ولكن بلى فى المنظور السياسى أن حلبة المنافسة قد أعدت وجهزت ، وأن المنافسة مواتية ومتوقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على هذه الحلبة . كما تجلى فى هذا المنظور السياسى ، أن الاقتصاد لا يفرط فى صحة السياسة ، وأن السياسة لا تفارق صحة الاقتصاد . وكان مبعث القلق كله ، هو التخوف من توظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد توظيفاً ضاعطاً ، فى شأن تقديم العون ، أو فى حلبة المنافسة بين المتنافسين على تقديم هذا العون .

وقد لا نهتم كثيراً أو نكثر بالمصارعة أو المنافسة من حيث هى ، بين القوتين الأعظم ، وكيف كانت تستعر على السطح الظاهر حيناً ، وتلتهب تحت السطح غير الظاهر حيناً آخر . وقد نتخفف من البحث عن تفاصيل كثيرة ، فى شأن جولات هذه المنافسات ، ومدى تلاعب المتنافسين بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد فى كل جولة . ولكن الذى ينبغى أن نهتم به فعلاً ، هو ادراك مبلغ كفاءة توظيف المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية من جانب كل فريق من الفريقين ، وكيف كان هذا التوظيف وما أسفر عنه من ضغوط ، من وراء الانتصار أو الهزيمة ، فى كل جولة من جولات هذه المنافسة .

ولكى تتقصى الجغرافية السياسية فى إطار البحث التحليلى الموقف الأمريكى ، ومدى تجرده عندما يادر بعرض العون ، يجب أن تعكف على دراسة خطوات هذه المبادرة . ومن الطبيعى أن تبحث هذه الدراسة فى أمر التقدم بها وتلبية نداء مصر ، والاستجابة لطلب العون الدولى من جانبها . وكان المفروض أن تكون المبادرة مجردة من أى علاقة بمواقف سابقة ، أو من أى علاقة بأوضاع سياسية واقتصادية لا تتصل بصلب المشروع ، أو قل تكون متجردة من أى تطلعات وأهداف جانبية وتطلعات مستقبلية ، لكى يتعمد الغرض ، سواء انطوى على حسن النية أو على سوء النية .

ومن الجائز أن نتبين كيف أنمت الخبرة الأمريكية البحوث الفنية

والدراسات ، والتجارب الميدانية بصدق وموضوعية وكفاءة ، فى إطار من حسن النية . ومن الجائز أيضاً أن ندرك كيف أنجزت الخبرة الأمريكية الاقتصادية ، حسابات الجدوى اقتصادياً واجتماعياً ، بصدق وموضوعية وكفاءة دون تفریط فى حسن النية . ولا يمكن أن نشك ، ولا يجب أن نتشكك ، فى أهمية هذا الإنجاز فى إطار حسن النية ، وهو إنجاز مطلوب بالحاح صادق ، لترشيد القرار المجرد من الغرض ، فلا يضل ولا يضلل .

وهنا يجب أن نتساءل بشأن التجرد . هل يمكن أن نتصور مبادرة الولايات المتحدة بنية متجردة ، وقد خلت من كل غرض غير تقديم العون لدولة نامية ؟ وهل يمكن أن نتصور أن القرار النهائي الذى قدمته الولايات المتحدة ، قد تجرد ، ولم يخضع فى فحواه وهدفه لفاعلية المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، التى وظفها الغرض الخبيث غير المعلن ؟

ومن غير أن نعرض بما جاء فى القرار ، أو من غير أن نعترض عليه ، يجب أن نذكر أنه لم يكن بالفعل القرار المتجرد من الغرض . وكيف يمكن أن يتجرد هذا القرار من كل غرض ، غير الغرض الذى أصدر من أجله ؟ ومن الجائز أن نتصور كيف كانت مصر على أتم الاستعداد لقبول هذا القرار والثناء عليه ، لأنه يبصر ويرشد وجهة نظر مبينة على تقويم صحيح وصريح ، مجرد من كل غرض . ولكن الذى لا شك فيه أن تقييم القرار قد جاء فى الشكل والأسلوب ، الذى لا يجرده من الغرض .

هذا ولقد أدى إخضاع هذا القرار ، الذى تقدمت به الولايات المتحدة لفاعلية المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، وما تسفر عنه من ضغوط ، وما تنطوى عليه من أغراض متخفية ، الى اخراجه وتقديمه فى شكل غير مقبول . بل لقد تحول هذا القرار غير المتجرد ، الى قرار جارح للعزة الوطنية المصرية ، وإلى عدوان متعمد على مكانة مصر الاقتصادية وسلامتها . وهل يمكن أن نذكر كيف لوث الغرض

السياسى وجه القرار الاقتصادى ، وجعل منه إيجاباً وعبئاً على
كرامة دولة وشعب ؟

ومن خلال الجرح ، الذى ألقى العزة الوطنية ، ووضع مصر
الاقتصادى وريادتها فى المنطقة العربية ، جاء الاحباط كله . ولقد
رفضت مصر هذا القرار الأمريكى ، الذى لوثة الغرض وشوهت
وجاهته وموضوعيته ، تلك الضغوط التى أسفر عنها سوء توظيف
المتغيرات الاقتصادية والسياسية ، لحساب هذا الغرض .

ولقد فتح هذا الرفض المنطوى على روح الألم ، وكل اسباب
الاحباط ، الأبواب على مصاريعها أمام القبول بالعرض الآخر أو القرار
الأخر . وجاء هذا القرار الآخر من الاتحاد السوفيتى ، فى شكل عرض
مثير . وربما هناك أكثر من علامة تنبئ بقدرة الاتحاد السوفيتى على
حسن اختيار الوقت والتصيد ، لكى يتقدم بهذا العرض للمثير . ولكن
الذى لا شك فيه أنه قد فاز بالترحيب والقبول ، لأنه عرف جيداً كيف
يدأوى الجرح ، وينتشل الموقف المصرى من الاحباط أكثر من أى شئ
آخر .

ومن غير أن نعرض بالعرض السوفيتى ، وهو يتصيد الفرص
الأنسب ، ومن غير أن نتلمس ما إذا كان القرار السوفيتى قراراً
متجرداً ، أو غير متجرد من الغرض ، ومن غير أن نعترض على القبول
المتعجل للعرض السوفيتى ، من غير ذلك كله ، يجب أن ندرك :

١ - كيف سارت الأمور لكى يتولى السوفيت تقديم المعونة ،
وتنفيذ المشروع المقترح ، وهو ما قد تطلعت له مصر بالفعل .

٢ - كيف تصاعد الصراع فى جولات متواليات ، بين القوة
البحرية والنظام الراسمالى ، والقوة البرية والنظام الماركسى فى مصر
فى إطار توازن القوى .

والمصارعة فى الجولات وتصاعد الخطر ، ربما تسببت فى تداخل
وخلط بين قضايا كثيرة فى المنطقة ، جسدتها مشكلة أو أزمة الشرق
الأوسط . ولكن المؤكد أن المصارعات لم تكن بالقطع بين القوتين

الأعظم ، من أجل أن يكون تنفيذ مشروع سد أسوان العالى ، أو أن لا يكون . بل كانت جولات هذه المصارعات شرسة ومضنية من أجل غرض آخر .

والغرض الآخر - فى الحقيقة - هو الغرض الذى لوث القرار الأمريكى ، وجعله مرفوضاً . وهو نفسه الغرض الذى تصيد من أجله القرار السوفيتى الفرصة ويادر باستثمارها . ومن أجل هذا الغرض الذى يتصارع المتصارعان فى سبيله كان عدم التجرد . وهذا الغرض فى مغزاه ومرماه ، غرض استراتيجى بحث . ومن خلال حسن توظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمتغيرات التى تسفر عنها ، فى ادراك مكانة مصر ومكانها الجغرافى الحاكم . وفى حساب الجدوى لتقييم هذه المكانة ، فى اطار استراتيجية التوازن بين القوتين الأعظم ، تتجلى وتتضح قيمة هذا الغرض الاستراتيجى للخبث .

وما من شك فى أن كل طرف من هذين الطرفين ، أو كل خصم من هذين الخصمين ، قد أدخل فى عمليات حساب الجدوى ، التى كشفت وحددت له قيمة الغرض الاستراتيجى ، عوامل ومتغيرات خفية ومعلنة ، لكى يواصل الصراع فى كل جولة من الجولات . وكل طرف هذين الطرفين ، لا يمكن أن يفرط فى هذا الغرض . بل لا يقبل طرف من هذين الطرفين تمت أى ظرف ، التفريط فى هذا الغرض لحساب الطرف الآخر . وكلاهما يدرك قيمة الموقع الجغرافى الذى تحتل مصر منه ، مكان القلب الحاكم و للتحكم بين أطراف جزيرة العالم والعالم كله . وهل يمكن أن يفرط طرف فى هذا الموقع وقيمه الاستراتيجية ، لحساب الطرف الآخر ؟

من أجل هذا الغرض ، الذى يتربع فوق قيمة المصالح لأى من الطرفين ، تستمر المصارعة فلا تهدأ ، وتستمر الجولات فلا تتوقف ، إلا لالتقاط الأنفاس . واستمرار المصارعة فى جولات ، وليس لأن عوامل بداية الجولة الأولى فيها قد استنفذت اغراضها . بل هى تستمر ، لأن عوامل الصراع من وراء كل جولة تالية لم تستنفذ اغراضها أبداً ، أو لم تحقق اغراضها لحساب أى من الطرفين . وصحيح أن أحد المتصارعين ،

قد يلقي بالأخر فى نهاية جولة من الجولات خارج الحلبة . ولكن الصحيح أن المتصارع الذى ألقى به خارج الحلبة ، يزداد إصراراً ومحافظة على قوة الدفع ، لكى يعود الى الحلبة ويصارع بضراوة فى جولة جديدة .

ومع استمرار المصارعة . والمتصارعان يتصارعان داخل الحلبة ، أو مع توقف المصارعة ومتصارع يزهر بكسب جولة فى الحلبة ، وآخر يلتقط أنفاسه قبل أن يعود الى الحلبة من جديد ، يبقى الصراع ولا تفرغ منه القوتين الأعظم فى هذه الحلبة الإقليمية . وبصرف النظر عن مدى تضرر الدول فى المنطقة بهذه المصارعة التى لا تهدأ ، ينبغى أن يدرك الباحث الجغرافى عمق وأبعاد وحتمة الصراع .

ومن خلال البحث الجغرافى التحليلى ، ينبغى أن يتابع الجغرافى حركة الأحداث ، التى تجهز الحلبة لكل جولة من جولات المصارعة . كما ينبغى أن يدرك كيف ومتى ولماذا تدور المصارعة فى كل جولة . ولكن الأهم من ذلك كله ، أن يدرك الجغرافى كيف يوظف كل طرف من الطرفين ، الضغوط ، والمتغيرات التى تسفر عنها لفاعلية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، لكى يكسب أحد الطرفين جولة ، ويخسر الطرف الآخر ، أو لكى يلقي أحد الطرفين بخسبه خارج الحلبة فى جولة ، وهو متأكد من عودته لاستئناف المصارعة فى الجولة التالية.

* * *

وبعد ، هذا هو بالضبط ما تريده الجغرافية السياسية ، من خلال البحث التحليلى . وهى عندما تتغلغل وتبحث حتى تدرك وتكشف القطاء عن بعد من أهم الأبعاد الفعالة ، التى تؤثر فى حركة السياسة ، سواء وهو يتسبب فى نشأة مشكلة ، أو فى تعقيد مشكلة ، أو فى تفجير مشكلة ، تكون قد حققت وأصابت الهدف والمرمى .

ولا يمكن أن تكون دراسة الظاهرة السياسية ، التى تمكف عليها الجغرافية وتضعها فى بؤرة الاجتهاد الجغرافى الحضيف ، دراسة تحليلية مفيدة ، من غير أن تصيب حساب هذا البعد وجدواه ، وأن

تجلى الضغوط التي تسفر عنها المتغيرات السياسية والاقتصادية . بل
عندما تنكب الجغرافية السياسية ، أو تنهمك فى دراسة مشكلة ما ، فإن
البحث التحليلى يدعو بكل الإلحاح إلى الإجابة على سؤال مهم . ويقول
هذا السؤال ، لماذا وكيف واين يقف هذا البعد ، الذى تسفر عنه عمليات
توظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، من هذه المشكلة ؟ .

* * *

الفصل الرابع

الاستعمار

شكله وأنماطه ودوره في صنع المشكلات السياسية

- الاستعمار وصنع المشكلات .
- الانتشار وتعمير واستعمار المساحات .
- الكشف الجغرافية والتوسعات الاستعمارية .
- قصة الاستعمار في أمريكا اللاتينية
- في أمريكا الأنجلوسكسونية .
- قصة الاستعمار في استراليا .
- قصة الاستعمار الأوروبي ومراحله في افريقيا .
- أشكال وأنماط الاستعمار الأوروبي في افريقيا .
- الاستعمار الاستراتيجي - الاستعمار الاستغلالي
- الاستعمار الاستيطاني .
- الاستعمار والمشكلات السياسية .
- التناقض بين الواقع البشري والمادى لقيام بعض الدول الحديثة الاستقلال .
- التفرقة العنصرية .
- الاستعمار الحديث .

الفصل الرابع الاستعمار

شكله وأنماطه ودوره فى صنع المشكلات السياسية

الاستعمار وصنع المشكلات :

إذا كان توازن القوى الرئيسية على الصعيد العالمى ، أو توازن القوى على الأصعدة الإقليمية ، قد أقيم تأثيراً هاملاً على المشكلات السياسية ، وأدى الى فرض درجات من التعقيد ، فى مجال السعى الى مواجهتها ، لو فرض الحل الأمثل لها ، فإن الاستعمار فى كل صوره وأشكاله ، قد اشترك أيضاً ، بل وترك من ورثه فى أرجاء العالم بعض هذه المشكلات ، وتفنن عن عمد فى صياغة أسباب تعقيدها .

وقد ننظر الى الاستعمار من زاوية انفراج وتفتح ، تمبر عن معنى من معانى الزيادة فى حجم الاتصال والانفتاح ، بين ناس وناس آخرين . وقد نجد فيه استجابة للحاجات الملحة التى اقتضت ودفعت الانسان ، لأن يتصل بالانسان ، سعياً وراء معرفة أو بحثاً عما تستكمل به الحاجات المتزايدة لحساب حركة الحياة على الصعيد العالمى .

وقد ننظر اليه من زاوية استبشار أخرى ، تكاد تفصح عن طبيعة قائمة وحقيقة كبرى ، تحتوى الواقع البشرى كله ، وتؤكد وحدة الناس ، مثلما تؤكد ترابط مصالحهم فى مسيرة الحياة . وإذا به عندئذ تكون مطية لهم تتحقق من خلاله نتائج هامة كالاحتكاك الحضارى ووضع دعائم الجسور ، التى تركز اليها العلاقات السوية ، كأن تتمم الاقاليم والمساحات بعضها البعض الآخر اقتصادياً .

ثم ننظر اليه من زاوية ثالثة ، تكشف النقلاب عن معنى من معانى التسلط ، وفرض المشيئة وتلك التفوق والاستعلاء والسيطرة ، لقطاع من الناس على قطاع آخر منهم . وهى فى نفس الوقت ، تصور كيف يستخف الأقوى بالاضعف والمستضعفين .

ومهما يكن من أمر النظرة ، التي تستشف منها معنى الاستعمار
ومغزاه ومرماه ، فإنه قد أدى الى تضارب بين المصالح الانسانية ،
مثلما أدى الى تشابك وتعقيد فيما بينها . وقد نراه مؤدياً مرة أخرى
الى غرس النبتة الخبيثة لكل مشكلة من المشكلات ، التي تنمو وتكبر
لكي يعانى منها الناس ، وتنزعج منها الأمم والشعوب ، وتشن منها
الكيانات البشرية بصفة عامة .

والاستعمار الذى عاش على مدى عدد من القرون فى صور وأنماط
تعبّر عن التفرغ والتسلط ، وتتكشف عن كل معنى بغيض ، كان
مدعاة الى تعارض بين الدول الاستعمارية فى جانب ، والشعوب
والجماعات والتجمعات التي تحملت مساوئ الاستعمار وجشعه فى
جانب آخر .

ويكون الاهتمام بموضوع الاستعمار فى مجال دراستنا للجغرافية
السياسية ، للمنطلق الطبيعي للاحاطة بدوره السلبي والإيجابى فى
مسرح السياسة العالمية ، ويتأثيره على أحداثها ومنطلقها المسئ الى
حركة الحياة ، ومصالح الشعوب والأقوام التي عايشته وتضررت
بعدوانه .

ويمكن أن نفهم هذا الدور وتأثيره ، وأن نتبين المشكلات التي تسبب
فيها والمخلفات التي تركها من ورائه ، على ضوء ما يلى :

أولاً : اكتسب الاستعمار وسطوته المتعاطفة خصائص الشكل
البغيض ، ليس مجرد التسلط والسيطرة فحسب ، بل من فترط
الاصرار والحرص الشديد على الاستعلاء والاستغلال والسخره
والاستنزاف . وربما كان ذلك مدعاة الى تأكيد وتعميق الهوية المسحقة
التي تفصل ، بين التقدم والغنى والرفاهية والثراء التي حظيت به الدول
الاستعمارية فى جانب ، والتخلف والفقر والعوز والحاجة التي عانت
وتعانى منها للمساكن التي تحملت عبء الاستعمار ونهمه المتزايد رداً
من الزمان فى جانب آخر .

ثانياً : توجيه الاستعمار والمستعمرين والدول الاستعمارية فى الاتجاهات ، التى تهى مسرح الأحداث للمنافسة وكانت المنافسات بين الدول الاستعمارية على حيازة المستعمرات ، أو على استنزاف المعين فيها ، مدعاة لاحتمالات المواجهة والصراع وتراكم المتناقضات ، التى تؤدى بالعلاقات الطيبة وتعرض الانسانية وتراثها الحضارى الرائع ، لنكسات وويلات حرب ساخنة حيناً ، وحروباً باردة أحياناً أخرى

ولم يكن غريباً - على كل حال - أن يتسبب الاستعمار من خلال التعارض والتناقض ، أو من خلال المنافسات البغيضة ، فى صمم المشكلات التى أوقعت وتوقع المجتمع الدولى كله ، أو بعضه فى المتاعب. وكأنه بذلك كان بعداً مؤثراً ، من بين الأبعاد التى اصطنعت أخطر المتغيرات ، وأثرت على أوضاع السلام فى حدوده الضيقة ، بين دولتين أحياناً ، أو بين مجتمع دول فى حدوده الموسعة على امتداد العالم ، ومجموعة الدول التى يتضمنها أحياناً أخرى .

الانتشار وتعمير واستعمار المساحات :

إننا نظرننا إلى الاستعمار على اعتبار أنه من قبيل ما يتصل بانتقل وتحركات الناس من أرض الى أرض أخرى ، ومن بيئة إلى بيئة أخرى ، كان ذلك مدعاة لتصويره فى شكل من أشكال المظاهر البشرية القديمة قدم الانسان على سطح الأرض . والمفهوم أن الانسان قد مارس الحركة والانتشار من وطنه الأصلي ، وعلى مفاوز متباينة ، لى يسكن ويعمر البيئات كلها . وهذا شكل مقبول من أشكال الاستعمار ، لأنه يستهدف التعمير وإشاعة العمران .

وكانت عوامل كثيرة تدفعه الى التحرك ، والهجرة والتدافع والانتقال من أرض الى أرض . وكانت عوامل كثيرة أخرى تحدد الاتجاهات ، وخط سير التحركات ومواقع الانتشار والاستقرار . وربما اتخذت هذه التحركات شكل الغزوات فى موجات متوالية ، وكانت الجماعات القوية تتدافع ، ومن أمامها الجماعات للمستضعفة فتخلى لها الأرض ، وتنزوى أو تلجأ الى مساحات تعصم بها . ومع ذلك فإن

حصار هذا الشكل المقبول من الاستعمار كان مثمرًا وطيبًا ، لأنه إشاع العمران ، وخدم انتشار حركة الحياة ونبضها البناء في أرجاء الأرض .

ونستطيع أن نلتقط نماذج كثيرة تفصح عن معنى التحركات واحتلال الأرض ، وانزواء الجماعات المستضعفة . ونذكر منها تلك الموجات التي تسببت في تدافع جماعات الاقزام والبوشمن والهنتوت وانزوائها في مساحات من مناطق الغابات الكثيفة ، أو من مناطق الصحراء الفقيرة المقتررة في أفريقيا . ونذكر منها أيضاً تلك الموجات التي تسببت في تخلي الاستراليين القدماء ، عن أفضل مساحات الأرض ، وانزوائهم في أكثر المساحات فقرًا في أقصى شمال استراليا . وسواء كانت النماذج عتيقة قديمة ، ترجع إلى ما قبل التاريخ ، أو كانت حديثة في القرون التالية للقرن الثامن عشر ، فإنها تصور التحركات والانتشار مثلما تصور التخلي والانزواء . وتعبّر عندئذ عن شكل من أشكال استعمار الأرض ، أو تعمير المساحات .

هذا ، ويمكن القول إن هذا الشكل الذي نشأ فيما قبل التاريخ ، قد استمر ولم تتغير معالنه ونتائجه كثيراً . ذلك أن تحركات الهجرات والموجات البشرية ، التي استهدفت البحث عن اوطان جديدة ، وتعميرها استمرت ، وما زلنا نتوقع لها أن تستمر مع تغيرات طفيفة في الأسلوب والطريقة . ونضرب لذلك مثلاً بتدفق الهجرات والتحركات التي عمرت مساحات الأرض في أمريكا الشمالية والجنوبية ، وما انتهت إليه الأمر من تحويل الشمالية وطنًا للانجلوسكسون ، وتحويل الجنوبية وطنًا للاتين .

وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستعمار ، قد تجلى على أوسع مدى وعلى امتداد أزمان طويلة ، فإن ثمة شكل آخر قد ظهر في أوائل العصور التاريخية . وقد ارتبط هذا الشكل بظهور الدول والوحدات السياسية التي تجمعت فيها حول حوض البحر الأبيض المتوسط ، الذي كان من ناحية أخرى يمثل البؤرة الحضارية المتقدمة في العالم . ونذكر من هذه الدول دولة مصر القديمة ، والدولة الهلينية ، والدولة الرومانية ، كما نذكر دولة الفينيقيين .

وقد تحمست كل دولة من الدول لامتداد سلطاتها ، وتوسيع دائرتها الأرض التي تستحوذ عليها . وكانت الجهود الايجابية لكل دولة منها ، تمثل التعبير الحى عن المحاولات ، التي اتاحت ظهور نمط استعمارى مبكر فى مساحات متباعدة ومتباعدة تقع فى ظهير سواحل البحر المتوسط ، فى الأرض الآسيوية ، وفى الأرض الأفريقية ، وفى الأرض الأوروبية التي تشرف عليه . ويتضمن التاريخ صفحات كثيرة تصور هذه الجهود والتحركات ، وتسجل استعمار الأرض والتسلط عليها . وقد أتيحت لمصر فرصة التوسع فى غربى آسيا . كما أتيحت للفينيقيين فرصة انشاء مراكز استعمارية ، فيما بين خليج سرت شرقاً وساحل المحيط الاطلسى غرباً .

وكان لليونانيين القدماء فى عهد الاسكندر ، وما بعده دور خطير فى ميدان التوسع وتحرك الجماعات اليونانية ، وانشاء المستعمرات على امتداد السواحل فى كل من حوض البحر المتوسط ، وحوض البحر الاحمر . وكان الهدف من ذلك التوسع والانتشار استقلالياً اقتصادياً ، يتصل بالسيطرة والتسلط على التجارة الدولية معظمها أو جميعها ، أكثر مما يتصل بفرض السيادة أو الاستيطان . ونذكر من تلك المستعمرات ما كان ينتشر على امتداد الساحل الأفريقى من الاسكندرية إلى بنغازى ، فى مواقع تشغلها بنغازى وتوكره وطليمته وشحات وسوسة فى الوقت الحاضر . ونذكر منها أيضاً المستعمرات التي انتشرت على سواحل البحر الاحمر فى مواقع تشغلها الفردفة وبورسودان وسواكن وعقيق ومصوع ومخا والحديدة وجدة ، وغيرها فى الوقت الحاضر .

ومارست روما نفس الشكل من أشكال الاستعمار ، وأوغلت بنفوذها إلى مساحات فى ظهير سواحل البحر المتوسط . وكانت تتخذ من تلك المستعمرات ظهيراً ، تعتمد عليه فيما تحتاج اليه من حبوب وفواكه ومنتجات زراعية أخرى . ولم يتخل الفرس أيضاً عن ممارسة نفس الشكل ، ومتابعة نفس الأسلوب من الأساليب ، التي اتبعت فى فتح الاقاليم وفى استعمارها .

وقد استمر هذا الشكل من أشكال الاستعمار ، مع تعديلات محددة حتى كان الاسلام فى القرن السابع الميلادى . ومن ثم كان الانتشار الواسع على امتداد الأرض ، فى جنوب غربى آسيا والنصف الشمالى من افريقيا . ويمكن القول أن ثمة تحركات للجماعات العربية ، قد سبقت هذا الانتشار ، ومع ذلك فإنها كانت فى نطاقات محدودة . وما من شك فى أن دوافع اقتصادية ، هى التى كانت توجه هذا الانتشار بطريق البحر ، من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ، صوب ساحل شرق افريقيا ، ويطريق البر فى مساحات من مناطق المطر الشتوى ، فى ظهير ساحل البحر للمتوسط الشرقى فى الشام ومصر .

وكانت شبه الجزيرة العربية معرضة على مدى وقت طويل ، لأن يتزايد سكانها بالنمو الطبيعى ، ولأن يتناقص حجم الانتاج من الموارد المتاحة بموجب تعاضل الجفاف فيها . وكان ذلك الشح والنقصان فى الانتاج والعجز عن الوفاء بحاجة الناس ، مدعاة لخروج الموجات وتدفق الهجرات الى المساحات الأكثر ثراء . ثم أضاف الاسلام دوافع جديدة ، فزاد حجم التدفق والنزوح والانتشار وتعمير المساحات الكبيرة من الأرض . وهذا من غير أن تتحمل الدولة ، أو الحكومة مسئولية الانتشار والتعمير ، وتوسيع رقعة الأرض التى أدخلت فى حوزة الكيان العربى ، وحددت الامتداد العظيم للوطن العربى الكبير .

ويصور هذا الانتشار - على كل حال - نموئجا رائعا يعبر عن معنى من معانى انتقال الناس والتجمعات البشرية ، من مناطق تزخر بهم ، وتميز مواردها المتاحة بالقطع عن الوفاء بحاجاتهم . ومن ثم يكون الانتشار والتحركات من قبيل تعمير مساحات الأرض ، التى تفقر الى الناس ، ولم يرتفع التراكم أو التجمع البشرى فيها عن الحد السكانى الأمثل .

ويمثل قلب آسيا أيضا ، وهو وطن رعاة منحتهم الخيول فرص الكر والفرو ، منطقة من تلك المناطق ، التى نبضت بفيض غزير من الناس ، انتشر على محاور متعددة وعمر المساحات ، واستعمر الأرض فيما حول هذا القلب ، فى آسيا وأوروبا .

ومهما يكن من أمر فإن ، هذا الانتشار وتنافع التجمعات البشرية والموجات والهجرات ، جدير بأن نقيمه من حيث أنه يحمل التعبير ، أو المعنى من معنى تعمير المساحات واستعمارها . وربما يكون من المفيد منطقياً ، أن نميز بين انتشار وتدفق يستهدف المعيشة وفيه نفع وانتفاع ، وبين انتشار وتدفق يستهدف التسلط والاستغلال وفيه تفوق واستنزاف .

ويمكن أن نتقيل الانتشار والاستعمار ، الذي يستهدف المعيشة على اعتبار أنه من قبيل التغيير في توزيع الكثافات السكانية ، بشكل أكثر واقعية وملائمة لخصائص المساحات ، وحجم الموارد المتاحة فيها . ومن ثم يخلق هذا الانتشار من أجل المعيشة شكلاً منطقياً وطبيعياً ، من أشكال استعمار مساحات الأرض ، وتعميرها واستغلال الموارد المتاحة فيها . بل قل هي صورة مقبولة من صور الاستجابة لتنوع الاقاليم والبيئات ، واختلاف قدرات الموارد فيها على تحمل الكثافات السكانية .

ويكون مثل هذا الانتشار الذي يستهدف المعيشة ، مصحوباً ومؤيداً - في الغالب - الى امتزاج واختلاط وانصهار الناس من غير تحفظ . ولا يمر وقت طويل ، حتى تنوب وتنصهر التجمعات البشرية والهجرات ، في الكيان البشرى في الأرض التي وصلوا اليها . ولا تتاح فرص لاستعلاء أو ممارسة نمط من أنماط التفرقة . ومن ثم تصبح الانسلاسل منسجمة مترابطة ، تحيا في الأرض من غير أن تحس بوجود الغريب عنها ، أو بمعنى الدخيل عليها ، أو بغربة المختلط معها .

هذا وربما ننظر اليه مرة أخرى ، من زاوية تصور أهمية هذا النمط من الانتشار والاستثمار ، من حيث إتاحة الفرصة لانتقال الانسان وسكانه وتعميره مساحات الأرض الواسعة ، بما تتضمنه من بيئات وأقاليم متنوعة . وهذا معناه أنه كان يمثل ضرورة ملحة معينة ، لا لجرد الانتشار وتعمير المساحات ، وخلق منطق من حيث إتاحة نمط من أنماط التوازن في الكثافات السكانية ، وعادلة التوزيع السكاني

فحسب ، بل لعله لعب دوراً خطيراً في نشر وإشاعة الحضارة ، وأنجح ثمرات الاحتكاك الحضاري لحساب الإنسان .

أما الانتشار والتدفق الذي استهدف التسلط والاستغلال ، فإنه من نوع مختلف تماماً ، لأنه اقترن بصفات وخصائص أبعد ما تكون عن صفات وخصائص النوع الآخر . وذلك أن سلطة دولة وجبروتها وإطاعها وتطاعاتها ، كانت من وراء الانتشار الضيق ، بحيث توجهه وتكسبه روح العدوانية في الأرض ، التي يفرض مشيئته عليها . وربما اقترن بروح استملاء تعزل وتفصل بين الناس ، الذين يفنون إلى الأرض ، وهم غرياء عنها والناس أصحاب الأرض ذاتها ... وهذا معناه أن هذا النوع كان النواة المبكرة للاستعمار في شكله البغيض ، وفي صورته التي تعبر عن نوع من أنواع العدوان ، وفرض مشيئة الإنسان على الإنسان ، وقهر أرائته الحرة في أحضان وطنه .

وليس غريباً أن يقرن هذا النوع ، الذي نتصوره أرواحاً لما يصل إليه الاستعمار بعد ذلك ، بقيام الدول والإمبراطوريات في حوض البحر المتوسط بالذات . وكان للسلطة والسيادة والتعشيش للسيطرة وتوسيع رقعة الأرض ، التي تبسط الدولة سلطانها عليها ، كانت في بعض الأحيان الدافع لتأسيس المستعمرات واتخاذ ملامح الشكل البغيض ، وسيلة للسيطرة على الأرض والموارد المتاحة فيها ، والسيطرة على الناس ومقدرات حياتهم .

ومهما يكن من أمر فإن الانتشار والانتقال من أرض إلى أرض أخرى ، قد انتهى إلى نتائج هامة . وليس لهم من أن يسفر عن التوسع في سكنى البيئات المتنوعة على المستوى الأفقي ، وتثبيت أو دعم نبتة الحضارة في تلك المساحات ، التي باتت في متناول الإنسان ونشاطه وسعيه الحديث لاستغلال الموارد المتاحة فيها .

كما أتاح الانتشار والاستعمار في الشكل الذي مارسه الدول والإمبراطوريات العتيقة ، تجربة رائدة لنمط الاستعمار البغيض الذي كان من بعده . وكان مساحات الأرض في المنطقة المعتدلة بين خطي

العرض ١٥°، ٤٥° شمالاً فيما حول حوض البحر المتوسط ، قد شهدت هذه التجربة في صورها المبكرة . وقد قدر لها من بعد ذلك أن تشيع ، وإن تنتقل على أوسع مدى إلى مساحات كثيرة من العالم ، بعد زمن طويل .

وكان من الضروري أن تكون التجربة ، وأن تتراكم الخبرة فينتفع بها الانتشار العدواني بعد مرحلة الكشف الجغرافية الكبرى . وكان من الضروري أيضاً أن تحدث تغيرات كثيرة ، قبل أن يتخذ الاستعمار شكله البغيض ، الذي عرفه العالم فيما بعد القرن الخامس عشر . وكانت قسّمات الشكل البغيض ، مدعاة لأن يقع في إطار الكراهية والفعل اللاخلاقى ، ولأن يحمل عليه الإنسان الحر طلباً للتخلص منه ، ومن نتائجه اللاخلاقية المرة والكريهة ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

الكشوف الجغرافية الكبرى والتوسعات الاستعمارية :

إذا كان العالم قد عرف هذا الشكل العتيق من الاستعمار ، ومر بالتجربة مساحات محددة من الأرض ، فإن تحولات كثيرة فيما بعد القرن الخامس عشر ، أدت إلى دعم الشكل الآخر ، والبغيض من أشكال الاستعمار ، وإلى توسيع مساحات الأرض ، التي أدخلت في حوزته . وكان أهم ما يميز هذا الشكل الجديد اقتران الاستعمار بثلاثة أهداف محددة هي :

١ - التسلط على الأرض والناس ، بمنطق القوة والجبروت .

٢ - الاستغلال للأرض والناس ، بمنطق التهب والاستنزاف .

٣ - الاستعلاء على الناس ، بمنطق التفوق والتعصب العنصرى .

بل يكفى أن نشير إلى أنها أهداف غير أخلاقية ، اكتسبت الاستعمار صورة بغيضة . وقد اقترنت بها النتائج ارتبطت بمشكلات كثيرة متنوعة ، لها خطرها من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والأخلاقية .

وهكذا كانت للاستعمار قصة طويلة بشعة ، تعاني منها كل أرض

شهدت الاستعمار فى اى صورة من صوره المتعددة . وكم من مشكلة مازالت تفرض نفسها ، وتعانى منها الدول للمستقلة حديثاً ، التى عرفت ويلات الاستعمار ، وكانت من صنعه ومن أهم نتائجه ومخلفاته السيئة.

ويهمنا فى هذا المجال ، أن نشير الى أن الشغف الشديد بتوسيع المعرفة بالمساحات والاقطار ، وكيف كان الدافع من وراء كل التحولات التى أتاحت للاستعمار المتغول البغيض أن يتخذ شكله الجديد ، وللمستعمرين أن ينتشروا فى مساحات واقطار كثيرة . وهذا معناه أن حركة الكشف الجغرافية الكبرى ، التى حمل لواءها الأوروبيون من البرتغال والأسبان ، حققت نقطة الانطلاق لكل توسع استعماري ، ولكل نمط من أنماطه على الأرض ، التى أدخلت فى اطار المعرفة الجغرافية .

وليس غريباً أن يدب النشاط ، وأن يكون الدافع والالاحاح من أجل توسيع دائرة المعرفة الجغرافية فى كل اتجاه . وهناك أسباب كثيرة ، منها ما يتصل بالتجارة الدولية والأمال العريضة فى الثراء والسيطرة على تجارة التوابل بالذات ، ومنها ما يتصل بالطموح السياسى والحريى الأوروبى ، الذى أنكته روح العناية للمسلمين ، الذين كانوا يسيطرون على تحركات التجارة بين الشرق والغرب .

ومهما يكن من أمر فإن هذه المسألة قد بلغت حد الثورة بكل أبعادها ، وساعد على ذلك التقدم الفنى فى صناعة وتشغيل واستخدام السفن والأجهزة ، التى زودت بها ، عبر المسطحات المائية للمحيطات الواسعة . وكانت أهم نتائج هذه الثورة الهائلة ، اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، واكتشاف الأرض الأمريكية ، واكتشاف استراليا .

وما من شك فى أن ، هذه النتائج قد أتاحت للتعمير والاستعمار ، أن يلعب دوره ، وأن يكتسب الخبرة فى مجال التسلط والاستغلال والاستعلاء على امتداد هذه الأرض الجديدة . ويستوى فى ذلك أن يكون الاستعمار تسليلاً فى بعض الأحيان ، أو أن يكون الاستعمار عدواناً واحتلالاً فى بعض الأحيان الأخرى .

وكان للاستعمار فى كل أرض قصة طريفة ، من حيث ما ارتبط بها من نتائج تمس البنيان السياسى ، والبنيان الاجتماعى ، ومن حيث ما يتسبب فيه من مشكلات سياسية . وكانت من نتائجه أيضاً تلك التحولات ، التى وجهت بعض الشعوب الى ممارسة الاستعمار ، وتعميق اهتماماتها بالتوسعات الاستعمارية . ومن الجائز ان يكون الاستعمار قد حقق لها الثراء ، ولكنه فى نفس الوقت اتاح لها التسلط والسيطرة ، وأدخلها فى خضم المنافسات وصنع المشكلات ، التى لعبت وتلعب بمصير العالم ، وهددت وتهدد أمنه وسلامه .

ويحق لنا - على كل حال - ان نعرض بإيجاز قصة الاستعمار فى كل أرض أو فى كل مساحة من المساحات ، التى أدخلتها الكشف الجغرافية الكبرى ، فى اطار المعرفة .

قصة الاستعمار فى أمريكا اللاتينية،

وترتبط قصة الاستعمار فى أمريكا اللاتينية بنشاط الأسبان والبرتغال ، الذين اشتهروا بنصيب كبير فى الوساطة التجارية ، وتحملوا قسماً كبيراً من التحركات فى عصر الكشف الجغرافية الكبرى ... وإذا كان كرسطوفر كولبس قد وضع اللبنة الأولى ، فإنهم اقتفوا الأثر من ورائه ، حتى كانت لهم فيها مستعمرات ، فى الربع الأول من القرن السادس عشر . وقد لعب كل من امريجو فسبوتشى ومجلان وغيرهم من المغامرين ، دوراً هاماً ورائداً اتاح للأسبان والبرتغال فرص السيطرة على أقاليمها.

وربما حظى الأسبان بنصيب الأسد من الأرض الأمريكية . وكانت المنافسة الرهينة بينهم وبين البرتغال ، مظهرًا معبراً عن معنى من معانى الصراع بين التيارات الاستعمارية المتصارعة . ولكن اتفاق ترويسلاس الذى باركه البابا فى روما ، كان فيصلاً فى هذه المنافسة . ومن ثم قامت التوايات الاستعمارية التى أرسها المغامرون فى كل منها ، وبانت تمثل رؤوس الجسور التى اتاحت للاستعمار والتعمير ، ان يأخذ مجراه . وخضع الأمر فى جملته للضوابط الطبيعية ، مثماً خضع

للمضوابط البشرية ، لكي تكون المستعمرات فى هذه الأرض الأمريكية الجنوبية .

وأهم ما يقال فى هذا المجال ، أن الأسبان والبرتغاليين انفردوا بتلك الأرض الواسعة . وجاء غزوهم واستعمارهم من جبهات متعددة منها جبهة البحر الكاريبى ، ومنها جبهة الاطلنطى ، ومنها جبهة الهادئ . وكان ذلك مدعاة للتفرق ، وحتى نمت المستعمرات فيما حول التوايات ، على امتداد كل جبهة من تلك الجبهات . من غير أن تترايط ، أو من غير أن تحظى بالجهد المتجمع المركز . وربما تسجل الأحداث بدايات التضاد بين المستعمرين فى المستعمرات . وعاش هذا التضاد فى شكل من مشكلات ، تعاني منها الدول بعد استقلالها .

هذا بالإضافة الى ما ارتبط به نشاط معظم المهاجرين بالبحث عن الذهب ، وهم يتعجلون الغنى والثراء . ولعلهم عاشوا فترة طويلة تمتد عشرات السنين دون زوجاتهم ، ودون أن يكون الاستقرار والتوطن هدفهم النهائى .

ومن ثم كان الاستعمار فى صورته البغيضة ، استعماراً يسنزف موارد الثروة المعدنية طمعاً فى الكسب السريع . حتى ليوصف المهاجرين ، بأنهم كانوا من قبيل العصابات ، التى يهتمها أن تسلب الأرض وثروتاتها فى أسرع وقت وبأقل التكاليف . وقد تحمل النظام الاقطاعى فى كل من أسبانيا والبرتغال قسطاً من المسئولية ، عن كل ذلك التعمير والاستعمار النهم الغريب ، الذى أنكب على وجهه فى السلب والنهب والقرصنة .

وما من شك فى أنه نمط استعمارى غريب ، تسبب فى تعمق البنيان ، الذى صنعه من وجهة النظر السياسية ، بل ومن وجهة النظر الاقتصادية أيضاً . ومن الجائز أن نشير الى أنهم عندما استنزقوا الذهب والفضة ، وجهوا ذلك كله الى الوطن الأم فى أسبانيا والبرتغال . ولم يحدث أبداً أن فكروا يوماً فى تكديس رأسمالى ، أو تكوين مدخرات ، يمكن أن يعتمد عليها فى تمويل عمليات ومشاريع استغلال الموارد المتاحة .

وليس غريباً - على كل حال - أن يقتزن هذا الأسلوب من أساليب التعمير والاستعمار بعد ذلك باللجوء الى استيراد العناصر الزنجية ، لكي تتحمل عبء العمل ، وإلى فتح القارة ومصادر ثرواتها لرؤوس الأموال الأجنبية ، من أوروبا تارة ، ومن الولايات المتحدة الأمريكية تارة أخرى .

ولم يغير الاستقلال السياسى التى حصلت عليه للمستعمرات الأسبانية والبرتغالية من الواقع المر ، الذى كد لها ورسخ فيها التخلف فى ميدان الاستغلال الاقتصادى ، وفرض عليها الاستكانة والاستسلام لرؤوس الأموال الأمريكية ، وتسلب الرأسمالية المتغولة من الولايات المتحدة الأمريكية .

قصة الاستعمار فى أمريكا الأنجلوسكسونية ،

وللإستعمار والتعمير الذى صنع الكيان البشرى فى أمريكا الأنجلوسكسونية ، وأرسى دعائم البنيان الاقتصادى ، وأنجز وجوباً سياسياً قصة أخرى . وتختلف هذه القصة فى تفاصيلها ، وفى نتائجها ، وفى أسلوب تعمير الأرض ، واستخدامها واستغلال مواردها المتاحة عن القصة فى أمريكا اللاتينية .

وقد اشترك فى صياغتها السيل المتدفق من المهاجرين ، وجماعات من جنسيات متعددة من غرب أوروبا بالذات . وعلى الرغم من اشتراك الأسباب ، إلا أن نصيبهم ما لبث أن تقلص . وكان التفوق للجماعات من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية ، التى تطل على المحيط الأطلنطى ... وكان لهم ما يبرر التدفق ، أنه اتسم برغبة ملحة فى الاستيطان والاستقرار ، وعدم التعلق بالكيان البشرى فى أوروبا الوطن الأم .

وهكذا هاجر المستعمرون والمغامرون مع أسرهم ، وهم عاقبون العزم على الاستقرار ، وبداية الحياة بأسلوب يشدهم الى الوطن الجديد ، ويقطع الصلة بينهم وبين الأصول والجذور فى دولهم الأوروبية . وكان ذلك مدعاة لنوع من التماسك والتماسك فى مواجهة



الحياة ، وفق الأساليب التى مكنتهم من تثبيت وجودهم ، والتغلب على الصعوبات فى الأرض الأمريكية ، وهى الوطن الجديد .

وما من شك فى أن تنظيم هذا التدفق بما يتفق والضوابط الطبيعية ، قد أتاح من ناحية أخرى لهم فرصة التجمع على جبهة عريضة تمتد فيما بين مصب سنت لورنس شمالاً ومصب الميسيسبى جنوباً . ثم كان التقدم منها فى اتجاه الداخل رتيباً ومنظماً ، ينبع من منطق غرس جذورهم ، لكى ترتبط بالأرض التى بها وفيها واليها المصير .

وكان ذلك النمط من الاستعمار الاستيطانى فى حد ذاته ، سبباً فى نجاح منقطع النظير ، فى السيطرة والتسلط وانتزاع الأرض من العناصر الهندية الحمراء . واشترك الحكم البريطانى الذى فرض مشيئته حيناً فى صنع دعائم النجاح^(١) ، وتؤكد نمط الاستيطان الرائع الذى ألف بين المهاجرين ، وجعل منهم كياناً بشرياً يرتبط مصيره بالأرض والموارد الهائلة المتاحة فيها . وهكذا انتهى الأمر الى قدرة فائقة فى صنع بنيان اقتصادى متين . وكان هذا البنيان يزداد صلابة وقوة مع مرور الوقت ، وهو يصنع بنياناً سياسياً فى الولايات المتحدة وفى كندا على السواء .

ويشوب هذه القصة أمران ، يتصل أولهما بإستيراد العناصر الزنجية واستخدامهم فى زراعة الأرض ، ويتصل ثانيهما باستغلال الفرصة التى تهيأت فيها رؤوس الأموال ، وإمكانات واسعة لاستغلال الموارد المتاحة فى أمريكا اللاتينية .

وتمخض الأمر الأول عن قطاع من البشر هم الزنوج ، يدخل فى

(١) كان فرض اللغة الانجليزية مقدمة ضرورية ، لكى تكون الوعاء الذى يجمع فكر الناس ويملأ الشغل . ومن ثم يخلق سبباً قوياً من أسباب الترابط ، ويتجنب أسباب الفرقة والتمزق التى تبني على اعتزاز كل مجموعة بلغتها وتراثها وتفرض من نفسها كياناً وثقافة متميزة .

التركيب الهيكلى للكيان البشرى ، لكى يوظف فى استخدام الأرض والانتفاع بمواردها . ويحظى فى نفس الوقت بالاحتقار وتمازج فى مواجهته أخط أنواع الاستعلاء والتفرقة العنصرية .

ونمخض الأمر الثانى عن ثراء فاحش وتسلىط على مقومات الاستغلال الاقتصادى لأمريكا اللاتينية ، وعن درس مفيد فى كل أسلوب من أساليب التفرغ ، واستنزاف ثروات الشعوب ، وعن خبرة تطبيقها فى الوقت الحاضر ، فى كل موقع ، تستطيع أن تتسلل اليه فى الدول الصغيرة ، ومن غير أن نمس واجهة استقلالها السياسى .

قصة الاستعمار فى استراليا ،

وثمة قصة ثلاثة تمكى فصولها أسلوباً آخر ، من أساليب الاستعمار الاستيطانى والتعمير فى استراليا . وما من شك أن اعتبارات كثيرة قد فرضت نفسها بالشكل ، الذى أدى الى نتائج هامة بشأن الاستيطان البريطانى بصفة خاصة والأوروبى بصفة عامة . ولا يقتصر أثر هذه النتائج على التعمير والتوطن والاستغلال الاقتصادى للموارد المتاحة فحسب ، بل هى تؤثر بشكل منقطع النظير على نمو الكيان البشرى وتركيبه ، وعلى الشكل العام للنظام السياسى ، الذى يتمثل فى استراليا فى الوقت الحاضر .

وقد وضعت بريطانيا فى حسابها منذ اللحظة الأولى ، التى حقق فيها كابتن كوك أهداف مغامراته ، فرض السيطرة الانجليزية الخالصة على تلك الأرض الاسترالية ، بالنسبة لمحاولات الدول الاستعمارية الأخرى . بمعنى أنها أحبطت أى منافسة من جانب الدول الأوروبية وابتعدتها تماماً .

وكانت عملية نقل المهاجرين وزرعهم فى مواقع على الأرض ، وسيلة بريطانيا لتنفيذ سياستها وخططها الهادفة ، من وجهتى النظر السياسية والاقتصادية على السواء . وقد لوحى ذلك بعد حين بسياسة استراليا البيضاء ، على اعتبار أنها الوسيلة المثلى التى تحول دون تدفق هجرات من العناصر ، غير البيضاء . وكانت عملية الاستيطان البريطانى ، تتخوف من هجرات أسيوية ، تفد من الهند ، أو من الصين .

وكان موقع استراليا الجغرافى على مقربة من مناطق الاكتظاظ السكانى ، مدعاة للاهتمام بهذا الحاجز اللونى ، لمواجهة هجرة العناصر الصفراء ، واحتمال مشاركتهم فى التوطن والتعمير ، واحتمال زيارتهم عديداً بشكل يفقد الجماعات البيضاء سيطرتها السياسية ، ومكاسبها الاقتصادية ، على الصعيد العالمى الاستراتيجى .

ونهب من ناحية أخرى الى فرض العزل الكامل ، والاهمال الشديد لتجمعات الاستراليين القدماء . وكانما سعت الى وضعهم فى اطار مغلق ، يكفل من بعد مضى الوقت نمطاً الانقراض ، والتخلص من وجودهم غير المقبول .

وهكذا كانت طبيعة الجشع البريطانى وراء كل الاعتبارات التى خططت فى ظلها كل الخطط التى نظمت عملية التعمير والاستيطان منذ لىاخر القرن الثامن عشر .

ومهما يكن من أمر ، فإن النوايا التى شهدت وصول العناصر البريطانية على الساحل الجنوبى الشرقى ، كانت بمثابة نقط الانطلاق الحذر فى اتجاه الداخل . وقد سبق ذلك رحلات كشف ومغامرات ، اتاحت الفرصة لتوسيع المعرفة بالمساحات فى ظهير الواسع ، لتلك النوايا ... وما من شك أن العوامل المناخية بالذات من حيث المطر وتوزيعه ، ومن حيث خصائص النمو النباتى ، وهى التى قد حددت امكانيات التوسع والتوغل والاستيطان فى الأرض ، واستغلال مواردها الطبيعية.

وهكذا مضت قصة الاستعمار والتعمير والاستيطان فى أرض العالم الجديد . وتظهر القصة عن صورة من صور التسلط الذى يمارسه الرجل الأبيض بالذات . وكانت العناصر الأوروبية ، هى التى تمد كل تلك المساحات ، فيما وراء المحيط الاطلنطى غرباً وفيما وراء المحيط الهادى شرقاً ، بالهجرات التى اتسابت على امتداد عدد من القرون اعتباراً من القرن السادس عشر الميلادى .

وانتهى المطاف بهم الى الاستيطان والاستقرار فى تلك الأرض ،
واقامة نظم سياسية بشكل من الاشكال . وربما تنوع المصير الذى
انتهى اليه أمر الجماعات الأصلية ، والتجمعات البشرية التى كانت
تسكن تلك المساحات . ومع ذلك فإنها - بلا استثناء - استكانت
وتقبلت للمصير ، الذى فرض عليها . وقد وضع المصير بعضهم على
طريق العزلة والإبادة ، ووضع مصير بعضهم الآخر ، فى بوتقة فرضت
عليهم القبول بالانصهار والاندويان ، فى الشكل الجديد للكيان
البشرى .

ومهما يكن من أمر تلك النتائج جميعها ، فإن شكلاً من أشكال
الاستعمار قد تحدثت ملامحه . وقد ارتبط هذا الشكل بالسكنى
والاستيطان ، مثلما ارتبط بامتلاك الأرض . ومن ثم ندرك كيف نشأة
هذا النمط من الاستعمار الاستيطانى ، الذى تمكن من حيازة الأرض ،
والاعتماد على قوته فى عزل أو إهانة أو امتصاص أصحابها الأصليين .

كما أن تحولات هامة وخطيرة جعلت من شعوب ودول غرب
أوروبا ، تتجه بكل اهتمامها وثقلها وجهة الاستعمار فى صوره
وانماطه التى عاشت وعانت منها أفريقيا وآسيا . ونذكر من هذه الدول
البرتغال وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا . وقد
انغمست جميعها فى ميدان الاستعمار . وكانت فيما بينها مناقشات
خطيرة وصراعات متصلة ، على امتلاك المستعمرات والتسلط عليها .

وكانت أفريقيا بالذات التى شهدت هذه المنافسات ، وتعرضت
للتيارات الاستعمارية والتكالب على السيطرة . ونستطيع الإشارة الى
أن أسلوب السياسة البريطانية ، قد فرض حجاباً بين التيارات
الاستعمارية المتصارعة ، لكى تهتد عن استراليا ، كما تمكنت الولايات
المتحدة من خلال مبدأ منرو وممارسة سياسة العزلة ، من استبعاد
وانقاص حجم المنافسات الاستعمارية بأمريكا اللاتينية .

قصة الاستعمار في أفريقيا ،

هذا ولم تعد فرصة أمام التغول الاستعماري والروح المتحفزة لدى الدول الاستعمارية تتوفر ، إلا في أفريقيا وآسيا . وتعتبر أفريقيا -على كل حال- أكثر القارات حظاً من حيث المنافسات الاستعمارية ، وأكثرها تأثيراً بالنتائج السيئة ، التي صنعتت المشكلات وفرضت المتاعب .

هذا ومن خلال قصة الاستعمار في أفريقيا ، يمكن أن نتبين مدى الصراع بين الدول الاستعمارية ومدى التنوع في أهداف كل دولة من تلك الدول . ويمكن أن نتبين فيها أيضاً النماذج المتنوعة لأنماط الاستعمار المتعددة ، التي تحدت ملامحها في أثناء القرن التاسع عشر . ونعني بها الاستعمار الاستيطاني ، والاستعمار الاستراتيجي ، والاستعمار الاستغلالي .

وعلى الرغم من أن أفريقيا كانت ضمن مساحات الأرض في العالم القديم ، إلا أنها لم تدخل في دائرة النشاط الاستعماري في وقت مبكر ، مثلما كان الموقف بالنسبة لأمريكا وأستراليا . ومن الجائز أن يكون وقتاً طويلاً قد انقضى ، وجهناً متواصلاً قد بذل على امتداد أكثر من قرن لمجرد الدوران من حولها ، وكشف رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الهند ، ولكنها لم تشد لنتباه الأوروبيين .

وصحيح أن النشاط الأوروبي الاستعماري قد انصرف عن النزول إلى القارة الأفريقية ، وعن النزاع بين الدول الاستعمارية على حيازة الأرض فيها والتسلط عليها . ولكن الصحيح أيضاً أن هذا النشاط قد مر بعلاقات متنوعة في مراحل متوالية تسجل شكلاً من أشكال الاهتمام بالأرض الأفريقية . ومتابعة العلاقات من خلال هذه المراحل ، من شأنه أن يصور أو يجسد سياق قصة الاستعمار في أفريقيا .

مراحل العلاقات الأوروبية ،

ويبدو أن تعلق الأوروبيين في المرحلة الأولى ينقط منتخبة على امتداد خط الساحل كان لفترة طويلة ، وإن الظهير لم يكن له القدرة

على أن يجذبهم ، لو أن يصرف اهتمامهم عن البحر ، وحركه المرور فيه . وما من شك في أن عوامل كثيرة تستطيع أن تفسر ذلك ، منها ما يتصل بخصائص الأرض الجديدة ، التي كشفت الرحلات النقيب عنها ، ومنها ما يتصل بخصائص الأرض الأفريقية ذاتها .

وتتمثل العوامل التي تتصل بخصائص الأرض الجديدة الأمريكية والاسترالية ، في اتساع القرص امام النشاط الاستعماري الأوروبي ، حتى استوعبته كله . ولم تكن ثمة فرصة أو فائض من هذا النشاط ، لكي يوجه اهتمامه للأرض الأفريقية ، أو أن يلتفت إليها . وكان النجاح المطرد والكسب المتزايد والثراء المرتقب ، جدير بأن يصرف انظار الاستعماريين عن أفريقيا ، وبأن تستقطب أمريكا وأستراليا المغامرين ونشاطهم ، وأن ترضى طموحهم وتطلعاتهم .

اما العوامل التي تتصل بخصائص الأرض الأفريقية ذاتها ، فتنبع من صميم علمنا بالضوابط الطبيعية والبشرية معاً ، وهي الحاكمة فيها لحركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وقد تتمثل في عجز حظ الساحل بشرومه وغلجائه ، عن توفير الموقع الملائم لقيام المرافئ الطبيعية الصالحة لاستقبال السفن ، أو في عجز خصائص الظهير وعدم ملائمته لاستقبال واستيعاب النشاط الأوروبي المتطلع ، الى الثراء والكسب ، والاستغلال الاقتصادي السريع ، وتتمثل الضوابط الطبيعية مرة أخرى ، في خصائص المناخ الذي يتراوح بين مناخات الصحراء الحارة الجافة ، ومناخات الاقاليم المدارية الرطبة ، وهي تسيطر على الأرض الأفريقية ، ولا تعطى جوا ملائماً لتوغل الأوروبيين من وجهة النظر المناخية ، أو من وجهة النظر الصحية . ثم تتمثل العوامل مرة ثالثة في خصائص شكل السطح ، وما يرتبط به من تصريف مائي وجريان أنهار . ذلك أنها إذ تتضمن هضبة عظيمة الامتداد وعالية ، وتصعد مباشرة من سهول ساحلية ضيقة ، تجعل التوغل من السواحل في اتجاه الداخل صعباً . كما تفرض على الجريان

النهرى شتوئاً ، بحيث لا تصلح فى جملتها للملاحة النهرية ، الموجلة فى اتجاه القلب الأفريقى الظهير .

ولقد اشتركت هذه العوامل جميعها ، فى صنع حجاب كثف أبقى على مساحات هائلة من الأرض الأفريقية فى اطار المجهول ، وبعدة كل البعد عن المعرفة الجغرافية . ولم تكن الاتصالات التى تأتت من الشمال عبر الصحراء الكبرى ، ومن الشرق والساحل الشرقى ، مدعاة لاحتكاك حضارى مثمر ، أو لكشف جغرافى مثير .

بل لقد بقيت أفريقية السودان فى اطار العزلة ، التى يكتنفها القسط الأكر من التخلف الحضارى والاقتصادى . ولم يكن متاحاً للأوروبيين أن يهتكوا الحجاب عنها ، وإن يحيطوا علماً بقلب أفريقيا ، وهم مشغولون بالأرض الجديدة ، التى استجابت لهم ، وحقت لهم الطريق العريضة للثراء والاستيطان . وكان ذلك كله مدعاة لأن تأتى قصة الاستعمار الأوروبى ، التى أسفرت عنها العلاقات الأوروبية الأفريقية من جانب واحد فى أفريقيا ، فى اطار مختلف تماماً وعلى مراحل متعددة .

وكانت المرحلة المبكرة الأولى تصور ضرباً من ضروب المنافسة ، بين الدول الأوروبية صاحبة الأساطيل البحرية التجارية ، على احتلال مواقع محددة ونقط ارتكاز على امتداد السواحل الأفريقية ، أو احتلال بعض الجزر الصغيرة فى مواجهة الأرض الأفريقية . وكانت العلاقة الأوروبية مع أفريقية من جانب واحد فقط ، لأنها كانت علاقة بين الاهتمام الأوروبى والأرض الأفريقية . بل قل كانت لا تكثر بالناس الأفريقيين ، ولا تطلب أكثر من مصلحة معينة تخدم الملاحة والإبحار .

ولا يستطع باحث أن يجزم بأن احتلال هذه المواقع كان - آنذاك - من قبيل الاهتمام بغير الأرض الأفريقية ، أو من قبيل اختيار موضع قدم للتوغل فى الأرض الأفريقية . ذلك أو الشواهد كلها قد أجمعت على أن هذه المواقع ، كانت تخدم بالدرجة الأولى حركة التجارة للترابيزة ، من الشرق والهند بالذات ، عن طريق رأس الرجاء الصالح .

وقد تحملت هذه المواقع المنتخبة مسئولية حماية تحركات السفن ، على امتداد وقت طويل ، فى اثناء القرن السادس عشر والقرن السابع عشر . وكان النفوذ الأوروبى الذى فرض نفسه على هذه المواقع ، ولحسن اختيارها قد استدار بظهره للأرض الأفريقية . لو كما يقولون استدبر الحضور الأوروبى للواقف اليابس ، واستقبل المسطح المائى وركز كل اهتمامه على حركة السفن ، وتحركات التجارة الدولية من حول الأرض الأفريقية . ولعله وضع عندئذ البدايات المبكرة لنوايات ماعرف من بعد باسم الاستعمار الاستراتيجى . وكان من شأنه عندما تركز فى هذه المواقع ، أن يكفل الحماية للتحركات البحرية التجارية ، على امتداد طرق الملاحة الدولية لكى يؤمنها ، وأن يرد العدوان عنها .

ويبدو أن هذا النشاط الأوروبى ، لم تلتفت اليه أنظار الأفريقيين أنفسهم . ولم تكن ثمة فرص متاحة للعلاقات المحددة ، أو لاحتكاك حضارى من أى نوع ، وعلى أى مستوى من المستويات ، بين الأوروبيين فى مراكز ونقط الارتكاز الأوروبية فى جانب ، والأفريقيين فى جانب آخر . ولا يمكن أن نفهم ذلك الوضع ، إلا فى إطار تصور معنى الصواجز النفسية والمعنوية ، التى فصلت بين الأفريقيين والأوروبيين .

وهكذا عاش النشاط الأوروبى على أطراف ضيقة من الأرض الأفريقية . ولم تبلغ معرفة الأوروبيين بأفريقيا الى أكثر من ظهير ضيق ، لا يتجاوز بضعة كيلومترات محددة ، يبدأ من بعدها الحجاب الكثيف ، والجهل الكلى بالأرض والناس معاً . ولا تستطع صفات النشاط الأوروبى فى هذه المرحلة ، أن تعطى صورة محددة من صور الاستعمار للأرض الأفريقية . مع ذلك فقد تبين فى ارتكازهم واحتفاظهم بمواقع محددة لحماية التحريات البحرية التجارية ، - كما قلنا - شيئاً من قبيل الارهاص ، لنمط متميز من الاستعمار ، والذى عرف فى وقت لاحق باسم الاستعمار الاستراتيجى .

وما من شك فى أن لاحتفاظ الأوروبيين بهذه المواقع ، ونقط

الارتكاز، قد كلفهم الكثير من المتاعب ، ووضع بذرة المنافسة والصراع ، بينهم على حياة الأرض . وقد تجلّت تلك المتاعب مرة أخرى ، من جراء حالة العداء بين الأوروبيين ، والسكان الوطنيين فى مناطق الظهير . ونضرب لذلك مثلاً بالخطر العظيم الذى عاشت فيه محطة البرتغالية فى كليمانى ، التى أسست فى سنة ١٥٤٤ على ساحل موزمبيق . كما نتبين هذا الخطر من خلال روح العداء ، الذى عرض المركز الفرنسى فى مدغشقر المعروف باسم فورت دوفين ، لأن يفتك به الأهالى فى عام ١٦٧٢ . وتجلّت للمتعاب مرة أخرى من جراء التنافس بين الدول الاستعمارية على امتلاك مركز بعينه . وتساعد الصراع من أجل فرض نفوذ البريطانيين والهولنديين ، على مركز من مراكز التى اقيمت على ساحل غانا فى سنة ١٦٥١ .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن استخدام تلك المراكز قد أعطى من جانب آخر نوعاً من أنواع التكافل والتعاون بين مصالح الدول الأوروبية، التى اقتحمت بنشاطها ونشاط أساطيلها التجارية فى حركة التجارة الدولية . ولعلها لعبت دوراً هاماً فى مواجهة تحركات القرصنة الأوروبية ، التى طالما عرضت حركة التجارة البحرية للسلب والنهب فى عرض البحار .

وربما لم يكن مقدراً أن تتغير طبيعة الدور ، الذى قامت به هذه المراكز طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، لولا أن الحث الحاجة فى أمريكا للرقيق من الأفريقيين السود . بمعنى أن الحاجة الى الرقيق قد أنهت للمرحلة الأولى تماماً ، وطورت شكل وطبيعة العلاقات للمفروضة على إفريقيا ، من جانب واحد . وكفل ذلك التغيير بداية مرحلة جديدة .

وهكذا كانت المرحلة الثانية لى تصور ضرباً من ضروب التكالب على قطاعات من مساحات الأرض فى الظهير المباشر ، بقصد جمع الرقيق ، وتصديره فى أثناء القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر . والمفهوم أن استغلال الموارد المتاحة واستخدام الأرض فى الانتاج

الزراعى بالذات ، فى أمريكا الأنجلوسكسونية وأمريكا اللاتينية ، قد استوجب استيراد العبيد ، والاعتماد على سواعدهم ، وعلى قدراتهم فى زراعة الأرض وإنتاج المحاصيل .

وكان الأسبان ممن استقر بهم المقام فى الأرض الأمريكية ، وفيما حول خليج المكسيك بالذات ، وفى مجموعات الجزر المتناثرة فى البحر الكاريبى ، أكثر العناصر طلباً واستخداماً للرقيق فى خدمة إنتاج القطن ، وغيره من المحاصيل المدارية . والظاهر أنه لم يكن سهلاً على الأسبان بذل الجهد فى زراعة الأرض ، كما لم يكن متوقعاً للمساحات المستخدمة فى الزراعة ، أن تتسع اقتصادياً لولا أن أسعفتها تجارة الرقيق بالآلاف من العبيد ، الذين سخرتهم العناصر البيضاء الأوروبية ، فى أداء العمليات الزراعية ، وتوسيع رقعة الأرض المنزرعة.

ومن ثم باتت المراكز والمواقع التى ارتكز عليها الوجود الأوروبى ، على السواحل الأفريقية ، تلعب دوراً فى تجميع الرقيق من مناطق الظهير ، وفى تجهيز الشحنات منهم للسفن ، التى تمعلت مسئولية نقلهم الى الأرض الأمريكية . وهذا معناه أن تزداد الاتصالات بين تلك المواقع ، وبين الظهير المباشر وغير المباشر ، وأن تزداد فى نفس الوقت حجم الحركة فى الموانئ وأعداد السفن التى تتعامل معها . وكان ذلك من ناحية أخرى مدعاة لزيادة عد الأوربيين فى تلك المواقع ، ممن تطلبت تجارة الرقيق وجودهم ، وفاء لمستلزمات تجميع الرقيق ، والإشراف على شحنهم وترحيلهم .

وربما استوجب الأمر مزيداً من التوغل فى الظهير المباشر وغير المباشر ، وممارسة القسط الأول من انقسط الكشف الجغرافى ، فى الأنحاء التى عمدوا الى خطف وتجميع الرقيق منها . ويصرف النظر عما يتعلق بهذه المسألة من النواحي الانسانية والأخلاقية ، فقد تحولت معظم هذه المستعمرات على السواحل الأفريقية لأفريقية ، الى محطات لتجميع وشحن الرقيق . وكانت سمات بارزة ميزت هذه المرحلة ، وأكسبت النشاط والصلات الأوروبية مع أفريقية ، ملامح الوجه العدوانى البغيض.

وترتب على ذلك النهم فى جمع الرقيق ، زياة كبيرة فى حركة الملاحة فى المحيط الاطلنطى ، وتعاضمت على امتداد طريق ملاحى اشتهرت باسم الطريق المثلث . وكانت السفن التجارية العاملة فى خدمة الرقيق ، بين افريقية والارض الأمريكية ، تبدأ رحلتها من موانى غرب أوروبا مثل ليفريول وأمستردام ، وتتجه جنوباً الى موانى غرب افريقيا . وكانت السفن تتوقف فى واحدة من المستعمرات التى عملت فى تجارة الرقيق ، ريثما يتم شحن المئات والآلاف وحشهم حشراً . ومن ثم تقلع السفن عبر الاطلنطى ، الى الأرض الأمريكية لكى تفرغ حمولتها ، إذا قدر لها أن تصل بسلام . وتعود السفن من بعد ذلك مباشرة عبر الاطلنطى الشمالى من موانى غرب أوروبا .

وبقدر ما كانت الرحلة صعبة ، تتعرض فيها السفن وحمولتها من الرقيق لكل معنى من معانى الخطر ، كانت مصدراً للثراء والكسب الهائل . ذلك أن السفن كانت لا تفل من حمولتها ، فى أثناء مراحل تحركاتها فى الذهاب والعودة . وقد تعودت على أن تحمل فى رحلتها من موانى الغرب افريقيا حمولة متنوعة من الملابس والسجائر والمشروبات الروحية ، والتى تفرغها ثمناً للرقيق . كما كانت حمولة السفن فى رحلة العودة مريحة ، وتتألف من التوابل والقطن والبخار والسكر .

وليس غريباً أن نشير الى أن شركات كبيرة (١) ، قد تألفت فى الدول الغربية الأوروبية ، فى ظل كل من الراية البريطانية والهولندية والفرنسية ، للعمل فى ميدان هذه التجارة البغيضة ، والتى اتخذت من الانسان سلعة أساسية لها . ولم تكن ثمة معايير أخلاقية ، ولا أعراف دولية ، تحول دون هذه الصورة البغيضة ، من صور تسلط الانسان

(١) كانت شركة الهند الشرقية الهولندية ، وشركة الهند الشرقية الانجليزية ، من أشهر مجموعات الشركات التى تكونت فى القرن السابع عشر وعملت فى تجارة الرقيق الفسيحة .

وتسخيره ، وعرضه عرض السلع التي تباع وتشتري ... بل لقد دخلت المسألة في طور نظمته للمعاملات الدولية . ولقد حصلت بريطانيا في معاهدة اترخت سنة ١٧١٢ ، على حق احتكار توريد الرقيق للمستعمرات الأسبانية.

ومما يؤسف له حقاً وصدقاً أن الكنيسة الكاثوليكية^(١) والكنائس البروتستنتية ، كانت لا تعارض هذا العمل المشين . ولعلها كانت تباركه وترضى لنفسها بنصيب من الأسلاب . ولم يكن من شأنها أن تصر على شيء مهم ، إلا أن تعمد الرقيق ، وتضمن تنصيرهم ، قبل شحنهم وتكديسهم في السفن . وكانت ترى أن في ذلك انقذاً لأرواحهم إذا ما تعرضت السفينة التي تحملهم للخطر ، واستقر بهم المقام في قاع المحيط . كما كانت تجد فيه مورداً للأموال ، التي يؤديها تجار الرقيق للأسقف ، الذي يتحمل مسئولية تعميدهم والقاء للوعظة الحسنة ، على الجموع الكبيرة من العبيد .

وهكذا نستطيع أن نصف هذه المرحلة ، التي أستغرقت أكثر من قرنين من الزمان ، بأنها تصور معنى من معاني الاستنزاف والاستغلال الجائر ، الذي وجه بصفة خاصة للكيان البشري في إفريقيا السوداء.

وقد قدر لهذه المرحلة التي فتكت بالكيان البشري الأفريقي ، أن تنتهي بعد تحولات كثيرة . وكانت هذه التحولات التي تعالت بصيحة غضب شديد على تجارة الرقيق ، نابعة من قيم أخلاقية فرضت نفسها بعد قيام الثورة الفرنسية ، ومن اشاعة المثل التي اعترفت بحقوق الإنسان ، ونظرت الى تجارة الرقيق نظرة أخلاقية ، كشفت القناع عن بشاعة الأسلوب ، واستنكرته استنكاراً شديداً.

(١) اقتصرت هذه المرحلة بمحاولات مباشرة خبيثة تمت ستار الكشف الجغرافي عن منابع النيل تارة ، وتمت ستار التحالف مع الميمنة المسيحية ضد الفكرة الإسلامية والمسلمين تارة أخرى . وقد استهدفت بالحق سعيًا لتمويل الأعباء من الأرثوذكسية الى الكاثوليكية والبروتستنتية .

وما من شك في أن ذلك كله ، كان مدعاة لوضع القيود وفرض القوانين التي حرمت تجارة الرقيق ، وتريصت بكل من يعمل بها. وكان ذلك من ناحية أخرى سبباً في إنهاء تلك المرحلة ، التي التصق فيها الاستعمار والتسلط بالمواقع والمراكز المنتشرة على امتداد السواحل الأفريقية . كما انتهت حالة النهم والتفول ، الذي حققه الثراء العريض للشركات والتجار والمغامرين والقراصنة . ومع ذلك فإن تلك النهاية ، لم تكن تعنى إلا بداية مرحلة جديدة وأساليب جديدة ، من مراحل العلاقات الاستعمارية ، بين الدول الاستعمارية الأوروبية في جانب ، وأفريقيا في جانب آخر .

وليس سهلاً بطبيعة الحال أن نحدد تاريخاً بذاته ، لكي يحدد النهاية والبداية . بل قد يكون احتمال التدخل من الأمور المتوقعة . ومع ذلك فإن القرن التاسع عشر ، هو الذي شهد أهم تلك التحولات وما انتهت إليه من نتائج كثيرة أعطت للاستعمار وجهاً متميزاً ، وإن يكن بغياً وبشعاً .

وفي المرحلة الثالثة ، كانت بريطانيا أكثر الدول الأوروبية الاستعمارية سيطرة واتصالاً بأفريقيا . وكانت فرنسا التي تشارك وتنافس بريطانيا في قيادة أوروبا تنافسها أيضاً في هذا المجال . بل لقد نارت بينهما ملحمة صراع مريرة على حيازة الأرض ، وتطوير العلاقات بين أوروبا وأفريقيا ، تطويراً يخدم هذا الغرض .

وقد استطاعت بريطانيا أن تبعد العنمارك من الميدان نهائياً ، بشراء المركز الذي كان له على ساحل غلطة . كما أبعثت هولندية عن طريق مبادلة حصلت بمقتضاها وعلى سبيل التعويض ، على مراكز بديلة في جزر الهند الشرقية . وكان ذلك ذنباً بمنافسة جلالة وحانة على امتلاك المستعمرات ، بين إنجلترا وفرنسا أول الأمر .

ثم دخلت ميدان المنافسة الاستعمارية في القرن التاسع عشر دول أخرى ، متعددة منها ألمانيا التي اتحدت في عام ١٨٧٠ ، وإيطاليا الموحدة وغيرها من دول أوروبا الاستعمارية . ويبدو أن النهضة والنمو

الاقتصادي من بعد الانطلاق في الانتاج الصناعي ، بعد النصف الأول من القرن التاسع عشر ، هو الذي عمق الاهتمام الأوروبي بأفريقيا ، على اعتبار أنها تستطيع أن تقدم الدعم الحقيقي ، من خلال الموارد المتنوعة فيها لهذه النهضة والنمو الاقتصادي.

هذا ، وكانت أفريقيا معينا هائلا للمواد الخام ، التي تتطلبها الصناعة الدول الأوروبية المتقدمة . كما تمثل من ناحية أخرى سوقا واسعة وهائلة ، تستطيع أن تستوعب حجما كبيرا من فائض الانتاج الصناعي .

وتأكدت هذه القيمة الفعلية وتعاضمت حاجة أوروبا الى أفريقيا ، بعد أن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق مبدأ منرو ، وأن تفرض الحظر على تحركات رأس المال الأوروبي ، وتحد من حريته ونشاطه في أمريكا اللاتينية . وربما اختلط بذلك كله ، سعى والحاج ورغبة من جانب الكنيسة الكاثوليكية والكنائس البروتستنتية ، على نشر المسيحية في أفريقيا ، وفي صحبتها مقدمات ومقومات من نمط الحضارة المتقدمة في أوروبا .

وكان ذلك الشكل من أشكال العلاقات الأوروبية الأفريقية ، مدعاة لدخول من المقاومة مصحوبة بشئ من العنف ، عرض المبشرين والمستكشفين والمغامرين الغزاة للخطر . وقد دفع ذلك الخطر بدولهم الى التدخل لفرض الحماية على رعاياها . وكان الدم المسفوك أحيانا ، كان بين العوامل التي أوجت وأدت الى شد اهتمام الدول ، وتسليطها على الأرض الأفريقية .

وهكذا كانت الثورة الصناعية التي عاشتها أوروبا في القرن التاسع عشر ، منطلقا هائلا للدول الأوروبية ، وتصعيد نشاطها الاستعماري في أفريقيا وآسيا . وما من شك في أن زيادة كم الانتاج ، قد أعطى فائضا كبيرا للتجارة الدولية . وكانت الأقطار المزدهمة بالسكان في أفريقيا وآسيا ، محط انظارهم لتسويق هذا الفائض . كما

كان تراكم رأس المال وسعيه المستمر للاستثمار المفيد وتصديره ،
مبدعة للاتجاه الى الدول والأقطار التي لم تستثمر لهم الموارد المتاحة
فيها .

ولقد تدفقت رؤوس الأموال بشغف شديد ، نحو مواقع الاستثمار
فى إفريقيا . وكان على الدول الأوروبية أن تعطى قسطاً من حمايتها
ومساندتها لهذه الأموال ، والمشروعات التي وظفت فيها . ومن هنا
كانت الدوافع كلها توجه الدول الأوروبية الى استعمار مساحات ،
كأسلوب من أساليب الحيازة للأرض ، والتسلط والسيطرة على
المستعمرات .

وهذا الأسلوب ، كان من شأنه أن يتيح لها احتكار الأسواق ،
وفرض التسويق ، مثلما يتيح لها تأمين رؤوس الأموال العاملة فى
حقول الاستثمار والحصول على المواد الخام المتنوعة ، التي تحتاج اليها
الصناعة الأوروبية . وهذا معناه التوافق بين دوافع اقتصادية ودوافع
سياسية ، دعت بالحاح الى بداية المرحلة الثالثة من مراحل الاتصال
والعلاقات والاستعمار الأوروبى بإفريقيا .

ودعت كل الأبعاد المؤثرة فى المرحلة الثالثة ، والتي يسجل تاريخها
ويشهد أحداثها القرن التاسع عشر ، الى توغل أوروبى فى اتجاه الداخل
نحو القلب الإفريقى . ومن ثم كانت هناك حاجة ملحة فى مجال
الانطلاق فى سياسة هذه المرحلة وأسلوبها الجديد ، الى الكشف
الجغرافى ، والتعرف على المجهول من أرض إفريقيا . وما من شك فى
أن هذه الحاجة قد تمثلت فى طلب الأمن ، أو تأمين التوغل الأوروبى
على الصعيد الأوروبى .

ولقد وجد الكشف الجغرافى مساندة هائلة من طائفة المبشرين ،
الذين راودتهم الأحلام بنشر المسيحية ، ومن طائفة أخرى تضمنت
أصحاب رؤوس الأموال المتعلقين ، بأمال الاستثمار والاستغلال
الاقتصادى للموارد المتاحة فى تلك المساحات . كما وجد المبشرون
بالمسيحية دعماً ومساندة ، من الكشف الجغرافى المغامر على الصعيد
الإفريقى .

وأخذاً بزمام المبادرة ، دعا ليوبولد ملك بلجيكا كلاً من بريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا ، لمناقشة أمر تنظيم وتنسيق الكشف الجغرافى ، وفتح الأرض الأفريقية على اتساعها للنشاط الأوروبى الاستعمارى . وكان هذا المؤتمر غير الرسمى الذى انعقد فى بروكسل ، علامة من أهم العلامات على طريق الاستعمار الأوروبى فى هذه المرحلة . وقد انتهى مناقشاته بتأليف الهيئة الدولية الأفريقية ، التى عولوا عليها فى عملية تنظيم وتنسيق الجهود ، بشأن الكشف الجغرافى .

وما من شك فى أن النية كانت متفقة على قيام الكشف الجغرافى على أساس دولى تعاونى ، لمصلحة أوروبا كلها . ومع ذلك فإن العمل الحقيقى انطلق من أساس وطنى بحث ، ولم يكتثر بروح الفريق والعمل الجماعى . وسجلت النتائج - آنذاك - جشع ونهم الدول الأوروبية ، وفرض السيادة والتسلط على المساحات ، التى انخلتها نتائج الكشف الجغرافية فى حيازة كل دولة منها .

وكان ذلك مدعاة للتنافس الشديد . وكانت الرحلات التى أوغلت فى قلب أفريقيا ، تعمل وكأنها فى حلبة سباق تقتنص النتائج لحساب الدولة التى تنتمى إليها . بل لقد تكبد من ناحية أخرى ، نوع من أنواع الصراع الذى استهدف اقتناص الفرص . وقد شهدت السنوات السابقة لعقد مؤتمر برلين نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، جو هذه المنافسات والتغيرات ، التى أوشكت أن تصنع الصدام وتفرض الصراع ، بين بعض الدول الاستعمارية الأوروبية^(١) .

وكان مؤتمر برلين الذى دعت إليه ألمانيا على مستوى الدول ، واشتركت فيه النمسا وبلجيكا والنمرك والسويد وأسبانيا والبرتغال وإنجلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وتركيا من الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة الأمريكية الأنجلوسكسونية ، الليل العمل على

(١) يرى البعض أن هذا المناخ القائم كان انمكساً للمواقع السرى الذى عاشته أوروبا ، وعانت منه على امتداد مرحلة المنافسات والحروب بين الأمم الأوروبية فى القرن التاسع عشر .



اقتناع بفكرة التنسيق ، والاتفاق على تقسيم أفريقيا ، من غير الدخول في صراع أو صدام .

وقد أكدت هذه الدول احترامها لكل توصيات وقرارات المؤتمر باستثناء الولايات المتحدة ^(١) التي كان مبدأ منرو قد فرض عليها سلباً ، يمنعها من الانغماس في محور المشكلات الأوروبية .

وتتلخص توصيات هذا المؤتمر وقراراته في حق عملية تنظيم وضبط النشاط الاستثماري فيما يلي :

١ - إلغاء تجارة الرقيق والاصرار على القضاء عليها ، ومطالبة العاملين بها .

٢ - حياد إقليم حوض الكونغو ، وضمان حرية الملاحة والتجارة في نهر الكونغو لكل الدول .

٣ - حرية الملاحة والتحرك في حوض النيجر .

٤ - ضمان إعلان الدول للموقعة على هذا الاتفاق ، بفرض الحماية أو السيطرة على أي منطقة من مناطق القارة طلباً لاعتراضها .

٥ - يكون إعلان الحماية أو الاستعمار لمنطقة ما ، مصحوباً باحتلال فعلي وإقامة حكومة عادلة .

ولعل أهم ما يلفت النظر ، هو أن المؤتمر لم يضع في اعتباره الحقوق الشرعية للأفريقيين ، وكأنه ينظر في أمر اقتسام أرضاً بلا صاحب No man's land . بل لم ينص صراحة على شكل العلاقات ، بين الحكومة الاستعمارية والناس في المستعمرات . ومع ذلك فإنه كشف النقاب عن مغزى كل التحركات ، وعن التكاليف الشديدة ، وعن الرغبة في السيطرة على كل أو معظم للساحات في الأرض الأفريقية .

(١) يعتبر لشتراك أو إشراك الولايات المتحدة الأمريكية اقتراراً من أوروبا والدول الأوروبية الاستعمارية بوضع هذه الدولة القوية المساعدة . وبحقها في أن تشارك في ممارسة الاستعمار . ومع ذلك فإن قبول الدعوة وحضور المؤتمر شيء والحرص على العزلة والبعد عن الانغماس للمشكلات شيء آخر .

وشهدت السنوات العشر التالية لمؤتمر برلين ، كل النتائج التي تمثلت في تمزيق شديد للأرض والناس معاً . وقد تختلف الأساليب التي اتبعت في استعمار وفرض الحماية على مساحات الأرض الأفريقية . ولكنها انتهت جميعها الى فرض مشيئة الدول الاستعمارية بصورة من الصور على المستعمرات . ويستوى في ذلك أن يكون التسلسل وفرض المشيئة الأوروبية ، من خلال الاستعمار الاستيطاني لحساب البيض أو من خلال الاستعمار الاستغلالي ، أو من خلال الاستعمار الاستراتيجي .

وبما مقدراً على أفريقيا والأفريقيين المغلوبين على أمرهم الاستكانة والخضوع ، والقبول بكل شكل أو نمط من أنماط الاستعمار التي فرض عليها . وهذا معناه أن هذه المرحلة الأخيرة من مراحل العلاقات بين أوروبا وأفريقيا من جانب واحد فقط ، قد أتاحت الفرصة لتحديد واضح لأشكال الاستعمار البغيض ، الذي أسفرت عنه العلاقات .

أشكال وأنماط الاستعمار الأوروبي :

ويهمنا بعد أن عرضنا لقضية النشاط البشري ، الذي يتضمن معنى من معاني التعمير والاستعمار لمساحات كثيرة وأسعة من الأرض ، على امتداد زمن طويل ، أن نتوقف كثيراً عند معنى هذا الاستعمار . والاستعمار الذي نعنيه هو الشكل أو الأشكال ، التي قد أسفر عنها الاجتهاد الأوروبي ، الذي كشف النقاب عن بعض أنحاء الأرض ، ثم التسلسل عليها .

والواقع أن استخدام هذا اللفظ ، ويتطلب قدر كبيراً من المرونة . وما من شك في أن هذه المرونة تعني أن نقبل استخدام اللفظ مع احتمال التفسير وتقبل التنوع في الملول ، من عصر الى عصر آخر . ذلك أن اتفاق كاملاً بين الباحثين ، لم يحدد معنى وملول كلمة استعمار تعديداً قاطعاً .

وقد عبر عنه البعض بامتداد النفوذ السياسي المقترن بالاحتلال

العسكري . وعبر عنه باليهض الآخر بامتداد النفوذ السياسي لدولة ما ، على مساحات أو أراضٍ تمتلكها دولة أخرى . ونهب قريق ثالث إلى ضرورة توفر شروط ثلاث ، هي امتداد النفوذ السياسي ، والاحتلال العسكري ، والهجرة ، لكي يتمثل الاستعمار في معناه اليهض ، ويفرض مشيئته على مساحة معينة . ثم حول قريق رابع المسألة إلى تعبير فضفاض ، بحيث يكون الاستعمار بنتيجة لامتداد نفوذ دولة أو جماعة تهايم جنسيتهم جنسية الناس في الأرض ، التي تمثل مستعمرة ، ويمارسون فيها ضرباً من ضروب التسلط والسيطرة .

ومهما يكن من أمر فإن التباين والاختلاف الذي يبلغ أحياناً حد التناقض ، قد انتهى إلى نتيجة منطقية بعد أن فرض الاستعمار الأوروبي مشيئته ، على أفريقيا في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد جاء القانون الدولي بالتعريف الأمثل للاستعمار والمستعمرات . ويطلق القانون الدولي لفظ المستعمرات على الأقاليم المتخلفة حضارياً ، والتي تخضعها دولة بصورة من صور الضم إلى حوزتها ، وتباشر عليها حق السيادة والتسلط بأسلوب من الأساليب .

وهذا معناه أن الاستعمار قد اقترب من معناه بالتسلط والسيطرة بصورة من الصور ، على مساحات تتضمن جماعات متخلفة حضارياً واقتصادياً . وما من شك في أن النشاط الاستعماري في أفريقيا ، الذي فرض مشيئته بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ ، وهو الذي أعطى القدرة على هذا التحديد الواضح لمعنى ومطلوب الاستعمار .

وهكذا يجب علينا أن نفرق بين أشكال وأساليب وأنماط ، ما كان من أمر الاستعمار بمعانيه ونتائجه المختلفة قبل مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، وأشكال وأنماط وأساليب الاستعمار الذي جثم على صدر أفريقيا منذ السنوات المتأخرة من القرن التاسع عشر . وليس معنى ذلك أننا نستطيع أن نصور نهاية لا علاقة لها بالبداية . بل الواقع أن الذي نعنيه هو أنه ثمة نهاية لمراحل كان الاستعمار فيها يؤدي إلى نتائج وأشكال ، مهدت وحددت ملامح وخصائص البداية للاستعمار بشكله وأنماطه

المحددة . ومن ثم كانت ثلاثة أنماط متباينة من حيث الاهداف ، مترتبة على حيازة الأرض ، ومن حيث نوعية العلاقات بين المستعمرات والدول الاستعمارية.

وتدور الاهداف ونوعية العلاقات التي شكلت الاستعمار ، وميزت بين أنماطه فيما حول .

١ - الاستغلال والانتفاع بالموارد ، وجلب الاستثمارات وتوظيفها .

٢ - الاستيطان وغرس جماعات مهاجرة ، تحتل أفضل المساحات وتفرض سياسة البطش ، وتؤكد أساليب الاستعلاء والتفوق وتمارس التفرة العنصرية .

٣ - التسلط على الموقع بما يكسب الدولة المستعمرة عمقاً استراتيجياً ، ويؤكد حمايته للمصالح الحيوية للدول الاستعمارية والدفاع عنها .

ومع ذلك فإن هذا التنوع كان نابعاً من صميم الاستجابة للضوابط الطبيعية والضوابط البشرية ، التي واجهت المستعمرين على الأرض الأفريقية . كما جاء ترتيباً على للتغيرات السياسية والاقتصادية ، التي شددت أثر التنافس الاستعمار الأوروبي .

ولم يكن غريباً أن ينشأ هذا التنوع والتباين ، في وقت بلغ التفرول الاستعماري فيه مداه ، ويعد أن اكتسب المستعمرون خبرة ومعرفة بأساليب الاستعمار ، ومارسوه على مدى زمن طويل في خارج الأرض الأفريقية . بمعنى أن تنوع يجسد علامة للتماهي في عملية الاستعمار ، ولغز وتنوع الاهداف والاستخدامات في الأرض ، التي وقعت في قبضة الاستعمار .

ومن المفيد أن نتعرف على أشكال الاستعمار الأوروبي وأنماطه . ويمكن - على كل حال - أن نميز عندئذ ، بين جملة أنماط من الاستعمار . ولا تختلف تلك الأنماط من حيث الشكل والعلاقة بين الدول الاستعمارية والمستعمرة فحسب ، ولكنها تختلف من حيث الاهداف والمضمون والنتائج أيضاً .

وهذه الأنماط الاستعمارية المتنوعة ثلاثة هي :

١ - الاستعمار الاستراتيجي ،

ويأتى الموقع الجغرافى لقارة أفريقيا فى مقدمة الضوابط ، التى ساهمت فى تشكيل هذا الاستعمار وحددت أنماطه. ذلك أنها إذ تمتد على المحور العام من الجنوب الى الشمال ، تشرف بسواحلها الشمالية الشرقية على أخطر وأهم طرق العبور ، والتحركات للتجارة الدولية بين الشرق والغرب .

وما من شك فى أنها تشرف بجهة عريضة ، عظيمة الامتداد على المسطح المائى للبحر المتوسط والهمر الأحمر ، وحاكمة للتحركات على هذا الطريق . وقد لعبت ، وما زالت تلعب دوراً خطيراً ، من وجهة النظر الاستراتيجية . كما أنها إذ تقع بين المحيط الهندى من ناحية ، والمحيط الاطلنطى من ناحية أخرى ، كانت تشرف أيضاً على تحركات للملاحة الدولية والتجارة العالمية ، بين الشرق والغرب .

ولقد أشرنا من قبل الى أن نقط الارتكاز التى شهدت الاتصال الأوروبى المبكر ، قد تحملت مسئولية الحماية وتأكيد السلامة والأمن ، لتحركات سفن الملاحة البحرية . وهذا معناه أن الموقع الجغرافى صنع الأساس للتين ، لنمط متميز من أنماط الاستعمار ، وهو الاستعمار الاستراتيجي .

والمفهوم أن الدولة الاستعمارية ، كانت تتخذ من مواقع معينة ومساحات محددة لها قيمتها ، من حيث إمكانيات الدفاع ، وتأكيد الحماية ظهيراً ومرتكزاً لعملية مرورها التجارى ، فى السلم والحرب معاً . ونضرب لذلك مثلاً لاحتلال فرنسا لجيبوتى عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، واحتلال بريطانيا لمصر عند المدخل الشمالى للبحر الاحمر قناة السويس .

هذا ونشير الى أن لنجلترا وفرنسا بالذات ، هما الدولتان اللتان اعتمتا بهذا النمط من أنماط الاستعمار . وما من شك فى أن هذا

الاهتمام ، كان وليد الحاجة الملحة لحماية تحركات السفن والتجارة الدولية المتزايدة ، لكل منهما ، مثلما كان وليد الاهتمام بدعم الدور القيادي للكتل الدولية الرأسمالية الاستعمارية ، الذى يشكل القوة البحرية ، وهى تتطلع للتسط على العالم .

وقد اتاح الاستعمار الاستراتيجى لكل المواقع ، التى تضمنتها مساحات وأطراف من الأرض الأفريقية ، أو التى تضمنتها جزر تواجه السواحل الأفريقية للدول ، فرصة مثلى لحماية نفوذها على الأرض الأفريقية ، ولتأكيد سلطتها وسيطرتها على البحار والمحيطات . ويمكن أن ننظر إليه نظرة خاصة تفصح عن كل المعانى التى بنى عليها سير ماكندر نظريته المشهورة ، عن أبعاد مسألة التوازن ، بين القوة البحرية والقوة البرية فى جزيرة العالم .

ولذا كانت ثمة فروقات بين الاستعمار الاستراتيجى والأنماط الاستعمارية الأخرى ، فإنها لا تعنى بالضرورة انفصلاً فى الواقع . ذلك أن الاحتمال قائم ومتوقع ، لأن تمارس الدولة الاستعمارية نمطاً من أنماط الاستعمار الاستيطاني للجزائر مثلاً ، وإن تتخير وهران قاعدة ومرتكزاً للاستعمار الاستراتيجى . هذا وليس ثمة تعارض بين الاستعمار البريطانى لتنجانيقا فى جانب ، واستخدام جزيرة زنجبار فى جانب آخر ، كمرتكز وقاعدة استراتيجية للأسطول البريطانى فى المحيط الهندى . وقد نجد المثل مرة ثالثة فى الاستعمار الإيطالى لارتريا، واستخدام مصوع قاعدة ومرتكزاً للأسطول الإيطالى .

وكان الاستعمار الاستراتيجى الذى منح الدعم والحماية للتسلط الاستعمارى ، وهو يهيئ فساناً فى الأرض ، يجد المساندة مرتين ، مرة من النفوذ الاستعمارى الذى تفرضه الدولة فى المساحة ، التى تستعمرها وتسيطر عليها ، ومرة أخرى من القوة البحرية التى تؤكّد مشيئة الدولة ، وتفرض وجودها فى بحر أو فى محيط من المحيطات .

هذا ومازال الاستعمار الاستراتيجى ، الذى ينطوى على إرادة الأمن والهيمنة يعيش وتعيش بقاءه . ونفسر لذلك مثلاً باستمراره

فى جبل طارق وعدم قبول بريطانيا باعادتها الى اسبانيا . ويحرص فرنسا على سيطرتها على جيبيوتى ، رغم استقلال الدولة السياسى لتي حصلت عليه .

٢ - الاستعمار الاستغلالي ،

ولقد كانت الضوابط الطبيعية من ناحية أخرى ، تمثل البعد الاساسى ، الذى أدى الى التباين والتمييز ، بين النمطين الآخرين من أنماط الاستعمار . وما من شك أن خصائص المناخ وما يتصل بها من تباين يتراوح بالمناخات فى الأرض الأفريقية ، بين المناخات المدارية الرطبة الحارة ، والمناخات الجافة وشبه الجافة ، والمناخات المدارية غير الحارة ، أو المناخات الجافة وشبه الجافة ، والمناخات المدارية غير الحارة ، أو المناخات المعتدلة الممطرة شتاء ، هو الذى وجه الاستعمار الأوروبى فى معظم المساحات وجهتين متباينتين . وفى الوجهة الأولى كان الاستعمار الاستغلالي ، وفى الوجهة الثانية عاش الاستعمار الاستيطانى .

ذلك أنه حيثما سيطرت المناخات المدارية الرطبة ، واقتربت الحرارة الشديدة بالمطر الغزير وبالرطوبة المرتفعة ، كان متاحاً للدول الاستعمارية أن تمارس استعماراً ، يركز اهتمامه بالدرجة الأولى على الاستغلال والاستخدام للموارد المتاحة . والواقع أن قسوة المناخ واقتران هذه القسوة باحتمالات تفشى الأمراض المتوطنة فى المناطق الحارة ، لم ييسر للجماعات الأوروبية فرصة الاستيطان ، أو التجمع فى أعداد كبيرة فى المستعمرات .

ومن ثم كانت رؤوس الأموال الأوروبية تلجزم بتشغيل الأفريقيين ، وتعتمد على القوى العاملة الأفريقية ، تحت إشراف وتوجيه الخبرة الأوروبية . وقد تألفت شركات أوروبية تحملت مسئولية الاستغلال الاقتصادى للموارد المتنوعة ، من خامات معدنية ، وثروة نباتية طبيعية ، وأرض قابلة للزراعة .

وكم كان طريقاً من جانب آخر أن تتحمل الكنيسة والارسلانيات

مهمة التبشير والتنصير ، مثلما تحملت مهم التعليم ، وكل محاولة استهدفت صنع التقدم والارتقاء بالمستوى الحضارى . وكانت الشركات وأصحاب رؤوس الأموال تلتزم بمساندة الكنيسة والاراساليات ، على اعتبار انها تصنع المناخ الروحى والبشرى الملائم ، للوجود الاستعمارى الاستغلالى ، مثلما تشيع الاطمئنان الذى يؤمن الاستغلال الاقتصادى ويسانده .

وقد ارتبط بذلك كله ، بتجهيز المرفأ أو الميناء الذى يستقبل السفن ، وتعميد الخط أو الخطوط الحديدية فى الظهير الى العمق ، الذى يخدم الاستغلال . وتعطى النظرة العامة للخريطة الجغرافية معنى واضحاً لهذا الأسلوب ، الذى لجأت اليه الدول الاستعمارية ، التى ادخلت الأرض فى حوزتها ، ومارست فيها أساليب الاستعمار الاستغلالى الاقتصادى.

وقد نجد ضمن النماذج الكثيرة استخداماً للخط الحديدى ، فى أضيق الحدود ، وقد يستكمل التوغل بتشغيل خدمة نهرية أو خدمات برية . وهذا معناه أن تشغيل وسائل النقل ، كان يخضع بالدرجة الأولى لأهداف الاستغلال الاقتصادى ، وربط مواقع الاستخدام للموارد المتنوعة بالميناء على خط الساحل (١).

وهكذا أتاح الاستعمار لرؤوس الأموال الوافدة الى المستعمرات ، أن تثبت تقدم الدول الاستعمارية ، وأن تدعم نفوذها السياسى الحاكم والاقتصادى المستغل . وسرعان ما تحققت الأرباح وراكمت . وكان مرور الوقت ، يمكن من زيادة حجم الاستثمارات وبنميتها . بل لقد بلغ الأمر فى بعض الأحيان ، حد الاحتكار وفرض المشيئة ، وتأكيد كل معنى من معانى التفول ، والنهم والجشع البغيض .

ولقد مارست رؤوس الأموال فى بعض المساحات القابلة للزراعة ، اشكلاً من الزراعات العلمية ، التى تلبى الطلب المتزايد على ثمار

(١) راجع للمؤلف كتاب : النقل فى افريقيا - اثر الاستعمار فى تخطيطه وتشغيله القاهرة ١٩٦١ .

متنوعة من انتاج الزراعة أو الغابات فى المناطق المدارية . وتزخر افريقيا السفلى التى تشرف بحية بحرية واسعة عريضة على السطح المائى للمحيط الأطلنطى ، فيما بين لوانده ونواكشوط بنماذج كثيرة للمستعمرات ، التى شهدت هذا النشاط الاستعمارى الاستغلالى الاقتصادى للموارد المتنوعة .

ولا نكاد نلمح فروقات أساسية بين أساليب وأهداف الاستعمار الاستغلالى الفرنسى ، أو البريطانى ، أو البلجيكى . بل تتكرر الصورة وتتشابه النتائج العامة ، مع اختلاف واضح فى نوع اللغة التى فرضت نفسها ، للتعامل مع الحكومة الاستعمارية والشركات الاستعمارية . وقد يكون ثمة اختلاف أو تباين فى أسلوب الحكم ، وطبيعة التسلط البشع الذى تفرضه الدولة الاستعمارية . ولكن ذلك لا يحدد بالاستعمار الاستغلالى عن أهدافه ، وعن نتائجه بالنسبة لرؤوس الأموال وتوظيفها .

وهذا معناه أن فرض الاستعمار لنظام الحكم بطريقة مباشرة ، أو من خلال استكانة وخضوع القيادات المحلية الوطنية وفرض الحكم بطريقة غير مباشرة ، لا يعنى بالضرورة خروجاً عن القاعدة ، أو تفسيراً جوهرياً فى أساليب الاستغلال ، لكل الموارد المتاحة فى المستعمرة ، أو تنوعاً فى الأهداف .

٣ - الاستعمار الاستيطانى ،

وإذا كان خصائص المناخات المدارية الرطبة والمناخات الجافة وشبه الجافة قد ظهرت الاستعمار الاستغلالى ، ولم تمكن العناصر الأوروبية من الإقامة والاستيطان ، فإن خصائص المناخات المعتدلة الممطرة شتاء ، وخصائص المناخات المدارية التى يدعى عامل الارتفاع الى تخفيض درجة الحرارة والرطوبة فيها قد ظهرت النوع الثالث من الاستعمار ، وهو الاستعمار الاستيطانى.

وهكذا اشتركت الضوابط المناخية والتضاريسية معاً ، فى تصنيع وتهيئة الظروف الملائمة للاستيطان والاستقرار ، لكل العناصر

الأوروبية التي توجهت جموعها المهاجرة طلباً للحياة الأفضل وجهة السكنى والاقامة ، فى مساحات منتخبة من الأرض الأفريقية . وشرط اختيار أو انتخاب تلك المساحات ، قد تبلور حول ملائمة المناخ للعناصر الأوروبية ، أكثر من أى شئ آخر .

وكانت التجربة الناجحة أول الأمر فى مساحات من جنوب أفريقيا فى الظهير المباشر لرأس الرجاء الصالح ، والتي أدت الى تجمع بعض الهولنديين وبعض الفرنسيين فى القرن السابع عشر . كان التوغل فى أثناء القرن الثامن عشر إلى الظهير البعيد غير المباشر ، على مراحل متعددة لاسمها تلك التى وصلت بانتشارهم الى نهر أورنج فى سنة ١٧٦٠ .

وإذا اغفلنا تعاقب الأحداث من بعد ذلك ، فإن الذى يهمنا هو حياة بريطانها لتلك المساحات ، بعد أن دفعت ثمنها لهولندية . وكان ذلك مدعاة لهجرة البريطانيين ، مثلما كان مدعاة لتوسيع رقعة الاستيطان ، عندما زحف البوير فراراً من الأوضاع الجديدة فى اتجاهات الشمال والشرق ، فيما وراء نهر الأرونج ، وفى ناتال .

وكانت أحداث كثيرة ومثيرة على هذا الصعيد ، لعبت دوراً فى بناء الكيان المادى والكيان البشرى فى مستعمرات الاستيطان . ولكن اكتشاف الذهب استقطب المزيد من المهاجرين من البريطانيين . وصاحب هذا الاستيطان صراعاً بين البريطانيين والبوير . ونجح سيسل رودس لحد يناة الامبراطورية البريطانية ، فى وضع ونعم وتأكيد التفوق البريطانى ، بعد حروب مريرة انتهت فى ١٩٠٢ فى تلك المستعمرات .

وكانت فى أقصى الشمال فى الجزائر ، تجربة أخرى مارسها فرنسا التى اندفعت تحت تأثير عوامل كثيرة ، منها ما يتصل برغبة ملحة فى تأكيد سيطرتها وتسلطها على البحر المتوسط . وكانت البداية فى سنة ١٨٣٠ . ولكن روح المقاومة استمرت حوالى الأربعين سنة ، فلم تستسلم الجزائر إلا فى سنة ١٨٧٥ .

ونظمت فرنسا مسألة الهجرة والاستيطان ، وتدفق سيل من المهاجرين الذين استولوا على الأرض القابلة للزراعة . وكانت فرنسا تسعى على امتداد ا زمن الذي فرضت مشيئتها فيه على الجزائر الى فرنستها ، وتحويلها الى جزء من الأرض الفرنسية بطريقة او بأخرى . واقتران الاستيطان بمحاولات لخرى استهدفت استقلال الأرض في الزراعة ، وتربية الحيوان استغلالاً اقتصادياً متطوراً . كما اتجهوا الى استثمار أموالهم في الثروة المعدنية .

وأغرى هذا النجاح في ممارسة تجارب لخرى ، أرست قواعد وأسس الاستعمار الاستيطاني ، وادت الى توسيع قاعدة هذا النمط في مساحات لخرى . وكان انتخابها يخضع لاختيار المساحات في المواقع التي تهمل للأوروبيين فرصة الحياة ، وتحقيق نمط الحياة الأفضل من وجهة النظر الاقتصادية .

ولقد شمل ذلك الاختيار مساحات جيدة في قلب كينيا المرتفع ، وفي روديسيا على سطح الهضبة المرتفعة ، في مناطق غنية بخام النحاس . كما شمل مساحات في أقصى الشمال في إقليم برقة من ليبيا .

وما من شك في أن استقرار واستيطان العناصر الأوروبية من الانجليز والاطاليين وغيرهم قد أتاح للحكم الاستعماري قسماً من المساندة ، مثلما أتاح الفرصة لاستغلال الموارد المتاحة ، ولتحقيق الأرباح التي تثبت جذور الوجود الاستيطاني ، وكانت تؤمن رفاهيته .

ونستطيع أن نتبين أن كل تجمع واستيطان أوروبي ، كان سبباً في تحويل مساحة الأرض التي عاشوا فيها ، الى قطاعات أوروبية في الشكل والمظهر والنمط الحضاري المسيطر على حركة الحياة . بل لقد تبدو هذه المساحات المستوطنة في بعض الأحيان غربية حضارياً واجتماعياً واقتصادياً ، عما تحيط بها من أرض تتضمن الجماعات والقبائل الأفريقية الزنجية والمتزوجة .

الدول الأوروبية ومستعمراتها الأفريقية ،

هكذا تعرضت كل أو معظم الأرض الأفريقية في قطاعها الشمالي ، الذى يتضمن الجماعات والشعوب القوقازية ، كما تعرضت كل أو معظم الأرض الأفريقية في قطاعها ، الذى يتضمن الجماعات الزنجية والمتزوجة للاستعمار فى كل صوره وأنماطه . وشهدت هذه المساحات كل شكل من أشكاله وأنماطه بصرف النظر عن أوضاعها الحضارية والسياسية ، أو الدينية ، أو الاقتصادية . بل وتعرضت لتفول وجشع نهم ، سلب واستنزاف الموارد البشرية والموارد الطبيعية فيها على المسواء .

وكانت فرنسا صاحبة الحظ الأكبر ، من حيث مساحة الأرض التى تستعمرها ، وتفرض عليها شكلاً من أشكال تسلطها . وقد بلغت مساحة الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية فى إفريقيا ١٠,٥٧,٧٠٤ كيلومتراً) . وكانت تتضمن حوالى ٤٥ مليوناً من البشر .

هذا وكانت مساحات كبرى من للمستعمرات الفرنسية ، ضمن الصحراء الأفريقية الكبرى . ومع ذلك فإنها كانت تعطى الفرصة للترابط بين معظم للمستعمرات ومناطق النفوذ الفرنسى التى تضمنتها فى الغالب المساحات فى إفريقيا الصغرى وإفريقية السفلى .

وحرصت فرنسا دائماً على تطبيق سياسة الفرنسة ، التى حاولت بها تحويل طبقة من الأفريقيين المتعلمين والثقفين ، مع مرور الزمن الى فرنسيين . ومن ثم كانت تضمن إذا ما تولت مقاليد السلطة وفتحت أبواب الثقافة المدنية الفرنسية أمام الأفريقيين ، أن ترى وتحضن هذا الفريق .

وكان حرص فرنسا على تمدين مستعمراتها ، هدفاً تسعى به الى خلق قاعدة عريضة من أفراد وجماعات ، تستهلك منتجات فرنسا المصنوعة . ذلك أنها لم تكن تملك مثلما ملكت بريطانيا ، فرصاً لتسويق فائض انتاجها الصناعى فى آسيا . وقد منح الأفريقى حق

المواطن الفرنسي . ولم تكن ثمة حواجز جنسية أو اصرار على تفرقة عنصرية . ومع ذلك لم يستطع رأس المال افرنسى التوسع فى انشاء المشروعات ، والمضى السريع فى استثمار واستغلال الموارد الطبيعية .

وكانت الجزائر وحدها مركز الاستعمار الاستيطانى الفرنسى ، مثلما تضمنت اخطر المواقع واحمها ، من حيث الوفاء بأهداف الاستعمار الاستراتيجى الفرنسى . وهذا ولم تكن الضوابط المناخية فى سائر المستعمرات التى تضمنتها افريقيا السفلى أو الصومال الفرنسى ، تتيح فرصة الاستيطان أو استقرار العناصر الفرنسية .

وربما كان ذلك الحرمان ، مدعاة لأن نجد بعض الفرنسيين ضمن تجمعات الاستيطان فى مستعمرات افريقيا العليا ، حيث يقبلون العيش ضمن وتحت سيطرة النفوذ البريطانى . وهذا وكانت لدغشقر والصومال الفرنسى أهمية خاصة من حيث القيمة الفعلية للقواعد الاستراتيجية الفرنسية فيها ، ومن حيث دعم ومساندة النفوذ الفرنسى البحرى ، والتجارى فيما وراء البحار .

وكان حرص فرنسا على مستعمراتها مشوب بقدر كبير من الاعتزاز بكبرياء ، تابع من طموحها السياسى والعسكرى . وربما انكث روح المنافسة بينهما وبين بريطانيا قسطاً كبيراً من الاهتمام ، والاصرار على المضى بطموحها الاستعمارى الى آخر مدى . وربما كان غريباً أن يكون هذا التناقض ، بين اتفاق يجمع ويؤلف بين السياسة البريطانية فى أوروبا فى جانب ، وتعارض ومناфساة لا تنتهى بين سياسة كل منهما فى انحاء المستعمرات فى جانب آخر .

وتتضمن صفحات التاريخ تسجيلاً مستمراً لذلك التعاوض ، بين التيار الاستعمارى الفرنسى ، والتيار الاستعمارى البريطانى ، منذ أن كان التسابق على احتلال الأرض ، وفرض التسلط الاستعمارى فى الأرض الأفريقية . ونضرب لذلك مثلاً بمدى التعارض بين المشروع الفرنسى لاحتلال الأرض على امتداد محور عام يعبر القارة من الغرب الى الشرق من نكار الى جيبوتى من ناحية ، المشروع البريطانى

لاحتلال الأرض ، على محور عام من الجنوب الى الشمال ، من ناحية أخرى ، ومحاولة تنفيذ مشروع سيسل رويس من الكلب الى القاهرة .

كما نتبين نتيجة المناقصة في التمزق الشديد ، الذي انتهى اليه الوضع بالنسبة للأرض في ظهير ساحل غرب إفريقيا . وقد حرصت كل من فرنسا وانجلترا على فرض المشيئة ، والتسلط على الشرطة منها ، تمتد على محاور عامة من الجنوب الى الشمال . ولم يصب التمزق الأرض وحدها ، بقدر ما أصاب الناس ، ومزق القبائل ويدد شمل التجمعات القبلية ، وأفقدتها تجانسها لدى تجمعها واشتراكها ، في تكوين البناء البشري ، في كل دولة من الدول المستقلة حديثاً بعد سنة ١٩٦٠ .

وكانت بريطانيا تفرض سلطانها على مساحات تبلغ حوالي ٥,٢ مليوناً من الكيلومترات المربعة . وكانت تضم أكثر من ٧٠ مليوناً من البشر . ومع ذلك فإن دورها كان يختلف تماماً عن دور فرنسا ، من حيث طبيعة الاستعمار ، وأسلوب السياسة التي اتبعت في كل مستعمرة من المستعمرات .

ونشير الى أن التنوع الشديد والتباين الفعلي من مستعمرة الى أخرى ، يصور درجة من درجات الاستجابة لعوامل بشرية كثيرة . وما من شك في أنها اتبعت أسلوباً في بعض المستعمرات ، التي مارست فيها الاستعمار الاستغلالي يختلف بالكلية ، عن أسلوب آخر اتبع في المستعمرات التي عرفت أو مارست فيها الاستعمار الاستيطاني .

وكانت هذه المرونة مدعاة لتأكيد التفوق البريطاني ، في صياغة الخط السياسي ، الذي تفرض من خلاله سيطرتها وتؤكد سلطانها ... وفي الوقت الذي أباحت فيه استيطان العناصر البيضاء ، ومارست أسلوب الاستعمار الاستيطاني في كينيا وروديسيا ، حرمت على البيض الاستيطان في نيجيريا وأوغندا . كما نتبين أسلوباً تمارس فيه الحكم المباشر في بعض المستعمرات ، مثلما نتبين الاتجاه الى الحكم غير المباشر ، والاستعانة بالقيادات المحلية في بعض المستعمرات الأخرى .

هذا وتقع مستعمراتها للتمتدة ضمن أفريقيا السفلى على امتداد ساحل غرب أفريقيا الذى شاركتها فيه فرنسا ، كما تنشر على صعيد أفريقيا العليا بشكل يلفت النظر .

هذا ويبدو أنها لم تكن حريصة على تمدين مستعمراتها ، أو على اصطناع تغيير حقيقى فى المستويات الحضارية . ولعلها لم تكن تجد ما يحفزها الى ذلك ، وهى تمتلك حق تسويق فائض انتاجها الصناعى فى الهند المكتظة بالسكان . ومن ثم كان هدفها يتجه بكل الاهتمام على محور الاستغلال لموارد الثروة ، بقصد الحصول على الموارد الخام أكثر من أى شئ آخر .

هذا وكانت حصتها من للمستعمرات على سطح أفريقيا العليا والجبهة الأفريقية على المحيط الهندى أكبر من أى حصة للدول الاستعمارية الأخرى .

وما من شك فى أن سيطرتها من خلال الحكم الثنائى فى السودان ، ومن خلال وجودها فى مصر ، كان دعاء لأن نتبين مدى امتداد أو رسوخ نفوذها الاستعمارى وسيطرتها ، حيث كانت تنتشر على محور عام من جنوب القارة الى شمالها ، وبشكل اقترب من لحلام سيسل رونس الى حد كبير .

ولقد تحمل الأفراد الرواد فى دنيا الاجتهاد الاستعمارى ، والجمعيات قسطاً من المسئولية فى تنشيط التوسع الاستعمارى ، وفى تأكيد سيطرته وتسلمته . ونشير فى هذا المجال الى جهد اللغامين من مجموعة الرحالة ، الذين حددوا الطرق التى سارت عليها الشركات التجارة الاحتكارية ، مثلما سارت عليها الارساليات الدينية التبشيرية . ومن بعدهم كانت بريطانيا تجد الطريق مقترحاً ، لكى تسيطر وتفرض وجودها الاستعمارى .

ومن ثم حق القول بأن السلطة البريطانية الاستعمارية ، كانت تقتفى أثر هؤلاء جميعاً ، لتساندهم وتؤكد الوجود الاستعمارى ، فى شتى صورته وبشتى أساليبه . وقد استطاعت من خلال انتصارها فى

الحرب العالمية الأولى ، على إبعاد ألمانيا من دنيا الاستعمار ، وأن تقذف بها خارج حلقة المنافسة الاستعمارية على الأرض الأفريقية ، وأن تحل محلها وتوسع من سيطرتها وتسلطها . كما ساندت تجمعات من العناصر غير الأفريقية ، منهم البيض ومنهم الآسيويين ، الذين احتلوا مواقع محددة استوطنوا فيها ، واشتركوا بقسط كبير من نشاطهم فى استغلال الموارد المتاحة .

وحظيت المساحات التى أدخلت فى حوزة الاستعمار البريطانى ، بخدمات للنقل . وربما كانت هذه الخدمات أفضل تكاملاً وأكثر وفاء وقدره على الأداء فى خدمة الاستغلال الاقتصادى ، أو فى خدمة المساحات والمواقع التى تركزت فيها العناصر البيضاء .

وكانت محاولات بريطانيا لصنع التقدم ، لا تتنزه عن كل معنى من معانى الاستنزاف وفرض قيود الجنس والعنصرية ، ولا تنطلق من إطار السعى للتواصل لتطوير الحكم فى المستعمرات ، بشكل يحتفظ بها فى التجمع الكبير للكومنولث البريطانى .

وربما لجأت من خلال المتناقضات البشرية والحضارية ، الى طمس معالم الأفريقية الخالصة ، لكى تنفث كل اثر خبيث ، وكل تأثير يشد الناس ، الى التراث الانجليزى والحضارة والتفكير الانجليزى .

وتأتى بلجيكا فى المرتبة الثالثة من حيث مساحة الأرض الأفريقية التى فرضت عليها استعمارها . وقد بلغت هذه المساحة حوالى ٢,٤ مليون كيلومتر مربع . وكانت تضم حوالى ١٣ مليوناً من الأفريقيين . وكانت تتضمن قطاعاً هاماً من حوض الكونغو .

والواقع أن دور بلجيكا فى الاستعمار الاستغلالى ، كان لا يرقى الى ما وصلت اليه السياسة الاستعمارية الفرنسية أو البريطانية . وربما كان من أهم ما يميز السياسة البلجيكية ، هو رعاية مصالح الأفريقيين واتاحة كل فرصة يتحقق بها الكسب والمعاملة الحسنة ، ومراعاة بعض الجوانب الإنسانية . وقد حرصت الحكومة البلجيكية على وضع

التنظيم الذي يكفل الرقابة المحكمة على أسلوب الحكم ، وكل التصرفات التي تمس مصالح الناس في المستعمرة .

ولم يكن ذلك الاهتمام الذي اقترن بخدمات اجتماعية رائعة ، لم يحصل عليها الأفريقيون في للمستعمرات الفرنسية أو الانجليزية ، والذي حال دون أي احتمال من الاحتمالات التفرقة العنصرية وروح الاستعلاء ، يعني أكثر من أن النظام الاستعماري البلجيكي ، قد حرص على اتباع سياسة التمكين ، لكل ما من شأنه أن يشيع الرفاهية .

ومع ذلك فإن سياسة الرفاهية ، لم تفقد الحكم البلجيكي الاستعماري شكله ومعناه ، وحرصه على فرض مشيئة غير مشيئة الأفريقيين على الأرض والناس معاً .

كما لم يفقد الحكم الاستعماري البلجيكي الحرص على استغلال الموارد الطبيعية ، لصالح رؤوس الأموال الأوروبية والبلجيكية ، وتحقيق الأرباح ، وتسييرها من أجل مزيد من الرفاهية والغنى والثراء لبلجيكا . وقد عملت بلجيكا كغيرها من الدول الاستعمارية على بناء وتشغيل خدمات النقل ، التي تلبى الحاجة للشركات ورؤوس الأموال العاملة ، في حقول الاستغلال للموارد الخام للمعدنية .

ونود أن نشير إلى أن وصول أو تحول الاستعمار البلجيكي إلى هذا المستوى الأخلاقي ، إنما جاء بعد متاعب كثيرة في أواخر القرن التاسع عشر وفجر القرن العشرين . وربما كانت السياسة البلجيكية إلى سنة ١٩٠٨ مشوبة بكل معنى من معاني السلب والتصرفات اللااخلاقية ، واللجوء إلى السخرة في تشغيل الناس وقهر مشيئتهم . ثم كانت الرغبة في الإصلاح والتخفيف من حدة التسلط والسخرة ، مدعاة للتغيرات والخروج عن الأساليب العتيقة فيما بين سنة ١٩٠٨ ، ١٩٢٠ . ثم توالى السياسة الإصلاحية والأخلاقية معاً منذ سنة ١٩٢٠ ، والتي حققت أسلوب الرفاهية لكل الناس ، وخلفت من وطأة الضغط الاستعماري وعدوانيته .

وتمثل البرتغال والدولة الاستعمارية الرابعة التي شاركت بحصة من التغلال والتسلط . وكانت تفرض سلطانها على حوالي ٢ مليون ، من الكيولومترات المربعة .

وما من شك في أن دور البرتغال قد بدأ في وقت مبكر على الأرض الأفريقية . ويرجع إلى انزلاقهم في الاستعمار المبكر ، في الوقت الذي اقترن بنشاطهم وحصلهم في حركة الكشف الجغرافية الكبرى . وقد ننظر إليهم من خلال زياراتهم وإقامتهم للمراكز ، التي ارتكزوا إليها وخلقوا العلاقات بينهم وبين بعض الأفريقيين في الظهير المباشر ، حتى أصبحوا رواداً .

وقد اشترك البرتغال بقسط كبير في تجارة الرقيق ، على اعتبار أنها مجزية . وكان ذلك مدعاة لتأكيد نشاطهم المبكر التخريبي ، ضد الناس الأمنين في أنحاء من أفريقية ، والذي تسلسل من خلاله الاستعمار البرتغالي ومباشرة التسلط والسيطرة .

هذا وتتمثل حصة البرتغال الاستعمارية ، في أنجولا ، وفي أفريقيا الشرقية البرتغالية ، وهما اللتان تعطيان أسوأ الصور التي تكشف عن شكل الاستعمار البرتغالي البشع .

وقد اقترن التسلط البرتغالي بالسفرة وباستنزاف موارد الثروة . ولم تكن ثمة محاولة للعناية بمصالح الأفريقيين ، أو بتحسين الأحوال المعيشية ، التي يعيشون فيها تحت كل أسلوب من أساليب القهر وفرض المشيئة . وجدير بالذكر أن البرتغال قد أصرت على استمرار وجودها في الأرض الأفريقية لأطول وقت . وكانت البرتغال تقف بشدة في مواجهة حركات وطنية تستهدف التحرير والتخلص من الاستعمار .

ولقد استندت البرتغال في دعواها الاستعمارية الاستغلالية الاقتصادية ، إلى أنجولا وأفريقية الشرقية البرتغالية جزء لا يتجزأ من الوطن البرتغالي الواسع فيما وراء البحار ، والمتمم للبرتغال في أوروبا . وأنه ليس ثمة تفرقة عنصرية تميز بين البرتغاليين و الأفريقيين ، الذين اعتنقوا المسيحية الكاثوليكية في تلك المستعمرات . هذا من شأنه

أن دعا إلى اختلاط وتزاوج بين البرتغاليين والأمريكيين أو القطاع الذي تنصر منهم . ويمثل الجيل أو الأجيال التي بنيت على ذلك الاختلاط ، دعامة يركز إليها الوجود البرتغالي . ولعلمهم يدافعون عنه ضد أولئك الذين لم يتنصروا ويصرون على التحرر . ومن ثم تأخر حصول أنجولا وأفريقيا الشرقية البرتغالية (موزمبيق) على الاستقلال بشكل يلفت النظر .

وتمثل إسبانيا أضعف الشركاء في استعمار المساحات من الأرض الأفريقية . ذلك أنها تفرض سلطانها الاستعماري على مساحات محددة لا تتجاوز في جملتها حوالي ٢٥٠ ألف كيلومتر مربع . وما من شك أن حصّة إسبانيا من الأرض الأمريكية ، في أمريكا اللاتينية ، قد أبعدت فهمها عن إفريقيا وقتاً طويلاً ... ولم يكن ثمة أثر لها على الصعيد الأفريقي باستثناء الهجرة إلى جزر كناريا ، وتحويلها إلى وطن إسباني خالص .

ولم تتاح الفرصة لإسبانيا على الأرض الأفريقية ذاتها ، إلا في أثناء القرن التاسع عشر . ولعلها كانت نتيجة غير مباشرة لتدهور أصاب دورها الاستعماري في أمريكا اللاتينية من ناحية ، ولانسيانها وراء أطماع تولدت بعد نجاح فرنسا في فرض سلطانها على الجزائر من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من أنها اقتضت أثر فرنسا ، فإنها لم تجد الفرصة إلا من خلال المنافسة والتنافس معها مباشرة على أرض مراكش . وكان نصيبها الهزيل في ظهير الساحل وعلى امتداد أرض الصحراء فيما يعرف باسم ريو دورو . كما يدخل في نصيبها أيضاً قطاع صغير من الأرض يرجع احتلالها إلى ١٧٨٨ . وقد استخدمته في جمع الرقيق والمشاركة في تجارته . وما زالت تحتفظ به مع جزيرة فرناندو بو .

وكانت إسبانيا تشترك مع البرتغال في الإصرار على الاحتفاظ بمستعمراتها ، وترفض الانصياع لروح العصر ، مثلما فعلت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا . ولقد تسبب أسلوب خروجها من الصحراء التي

تمثل امتداداً لأرض المغرب ، فى صراع مرير على حق السيادة على تلك الأرض بين المملكة المغربية ، وجبهة البوليزاريو .

* * *

ومهما يكن من أمر فإن نهاية الحرب العالمية الثانية كانت نقطة البداية لانحسار المد الاستعماري . ولقد تراجع الاستعمار عن كثير مما فرض من التسلط على أرض وسكان المستعمرات . وكان التراجع تحت الحاح وضغط روح التحرر الوطني لحيانا كثيرة .

وكما أبعثت نتائج الحرب العالمية الأولى للمانيا من أفريقيا ، وقذفت بها خارج الميدان بصفة عامة ، فقد أدت نتيجة الحرب العالمية الثانية بإيطاليا الى نفس المصير ، والمعروف أنها قد تراجعت وتخلت عن مستعمراتها الأفريقية ، تحت ضغط القوة المسلحة والانسحاب والهزيمة العسكرية على أرض هذه المستعمرات . وكان الانسحاب والتراجع عن الحبشة وعن ارتريا والقرن الأفريقي ، مثلما كان الانسحاب من ليبيا .

وربما أتاحت لبريطانيا فرصة وجودها ، على معظم هذه المساحات الى حين ، ولكن ما لبثت بريطانيا أن تراجعت عما فعلت ، عندما هبت على القارة ريح عاتية نابعة من روح وازادة التحرر الوطني . ولقد انقسمت الدول الاستعمارية في مواجهة للظروف الجديدة وبعد ١٩٥٠ الى فريقين :

١ - فريق توقع التغيير واحتمالاته ، وأعد العدة للقبول به .

٢ - وفريق أشمض عينيه وانساق في تيار الفطوسة والاصرار على التسلط .

ولجا الفريق الذى تقبل احتمالات التغيير الى الاعتراف بالواقع ، والمواجهة بالأساليب الايجابية ، التى تكشف عن رغبة ملحّة مستترة تستهدف عدم التخلي عن الهدف الأصيل ، وهو الاحتكار الاقتصادي . وسلكت بريطانيا وفرنسا بالذات لتحقيق ذلك الهدف ، وسائل جديدة تعبر عن معنى من معانى المرونة فى مواجهة الروح الوطنية العارمة .

ولقد عملت كل منهما وقيل إن تسمح للمستعمرات بالاستقلال ، على خلق الروابط التي تصنع الضمان لمصالحها ، وتؤكد دور كل منهما الاحتكاري الى حد ما . وابتدعت بريطانيا نظام الكومنولث ، كما ابتدعت فرنسا نظام الاتحاد الفرنسي . وكان ذلك مدعاة لاستمرار التفلغل الاقتصادي ، وخلق نوع من انواع الحصار الذي يصعب على المستعمرات ، التي حصلت على استقلالها الخروج منه او التحرر من قيوده .

أما الفروق الأخر الذي يتألف من إسبانيا والبرتغال فلم يتقبل احتمالات التغيير ، ولم يستطع مسايرة روح العصر . ومن ثم الاصرار على البقاء في المستعمرات ، وكانت للمواجهة الساخنة بينهما وبين حركات التحرر الوطني أحياناً . وصحیح أن إسبانيا والبرتغال انسحبتا في نهاية المطاف . ولكن للمؤكد انهما خرجا خروجا فاشلا لأنهما لم يفلحا في الإبقاء على رأس جسر ، أو علاقة طيبة مع الدول التي حصلت على استقلالها.

وهكذا شهدت أفريقيا على امتداد الفترة من سنة ١٩٥٥ الى الوقت الحاضر مولد الدول الأفريقية ، التي تحررت وحصلت على استقلالها مثلما شهدت الصراع بين قوى التحرر الوطني والبرتغال بالذات ، التي تصر في صفاقة منقطعة النظير على توقيف ارادة التغيير واحتمالاته . ومن ثم كان التغيير الكبير في الأوضاع وفي تفاصيل الخريطة السياسية للقارة الأفريقية . وصحیح أن التغيير أسفر عن استقلال سياسي ، ومولد حوالي ٥٠ دولة مستقلة ، ولكن للمؤكد أن الاستعمار قد خلف من ورائه رصيدا هائلا من المشكلات السياسية .

الاستعمار والمشكلات السياسية :

والآن وبعد أن لحطنا علما من خلال العرض الموجز للاستعمار ، وأشكاله وتفوله بمدى الانتشار والتأثير الذي تعرضت له الشعوب والأمم والجماعات ، من تسلط وسيطرة واحتكار استنزف قواها ، يسوجب الأمر قياس النتائج التي تؤكد على دور الاستعمار في صنع أو

تفجير المشكلات السياسية على الصعيد الأفريقي . وقد يصور ذلك نموذجاً لما خلفه الاستعمار على كل صعيد .

والواقع ان انحسار المد الاستعماري وظهور الدول المستقلة ، لم كن معناه تصفية آثار الاستعمار . وهذه الآثار الباقية هي التي تمثل البعد المؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في بعض المشكلات التي تعاني منها بعض الدول المستقلة حديثاً بصفة خاصة ، وتعرض السلام فيما بينها ، بل والسلام العالمي للخطر الشديد بصفة عامة .

وقد نتبين بعض هذه الآثار والمخلفات ، تابعة من تأصل روح التفوق الاستعمارية ، ومن اصرار على السلوك الامبريالي البغيض . كما نتبين بعضها الآخر منحدراً من صميم النشاط الاستعماري ، والمنافسات بين الدول الاستعمارية ، وكل المخلفات التي هي من قبيل الغرس السي . وقد استطاع كل اثر من هذه الآثار صياغة ومظاهرة للمشكلات وصنعها . بل قد يحدث هذا الإنجاز السي أحياناً ، الطوفان الذي يغرق بعض الدول المستقلة حديثاً ، في كل نمط من أنماط المتاعب السياسية والاقتصادية .

وتتمثل هذه الآثار وتلك المخلفات ، التي تركها الاستعمار من ورائه فيما يلي:

أولاً - الخلل في بنية ووجود الدول :

والتناقض بين الواقع البشري في جانب ، والواقع المادي في جانب آخر ، لقيام بعض أو معظم الدول المستقلة حديثاً ، هو الذي أسفر عن هذه المحصلة الغريبة . ويتحمل الاستعمار مثلما تتحمل المنافسات بين الدول الاستعمارية - من غير شك - ، هذا التناقض الذي يتجلى في أكثر من صورة ، أو شكل على كل أرض شهدت الاستعمار ، وعاشت في حوزته وتحملت تسلطه فترة من الزمن . ويكون مؤداه ذلك التمزق ، الذي نشهده في أفريقيا ، حيث أعلن مولد مجموعة هائلة من الدول .

ويكفي أن نشير في هذا المجال الى دوره في خلق أكثر من ١٣ دولة قارية ، تعاني من مواقع جغرافية حبيسة داخلية ، يحرمها المرور الحر

الى المسطح المائى . وتذكر من هذه الدول مالى والنيجر وتشاد وأفريقيا الوسطى التى تخلصت من قبضة الاستعمار الفرنسى . كما نذكر أوغندا وزامبيا ومالاوى وزيمبابوى ويتسوانا التى تخلصت من قبضة الاستعمار البريطانى . وفى حالة كل دولة من هذه الدول متاعب ، لا يتسبب فيها سوى استشعار متاعب الموقع الداخلى المنفلق ، وهى حبيسة .

ويكون مؤداه أيضاً أن تكون الحدود ، أو أن يأتى التصديد بالشكل الذى يتعارض مع طموح الناس ، أو مع مصالحهم ، أو بالشكل الذى يمزق شملهم ، ويواجه بنمط من التحدى لبعض أو كل أسباب الربط التى تشدهم . ونستطيع أن نلتقط نماذج كثيرة تعبر عن هذا التناقض ، فى كل موقع أو مساحة تعرضت لنمط من أنماط الاستعمار الأوروبى الغربى بصفة عامة .

وتصور الحدود السياسية التى تصنع الأطار لكل دولة من الدول العربية الأفريقية ، وفى جنوب غربى آسيا نموذجاً مورثاً عن الاستعمار والمنافسات الاستعمارية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا . هى - من غير شك - تحمل كل معنى من معانى التناقض مع الواقع البشرى ، الذى يستند الى مقومات تعلم شمل الأمة العربية ، وتصنع بل وتؤكد الترابط بينها من جهات النظر الاقتصادية والحضارية والقومية .

وكانها بذلك كانت بكل الضبط والإصرار على تمزيق الكيان البشرى ، واستنزاف القدرات من خلال التمزق . وقد يستوجب الأمر إشارة الى أن ثمة احتمالات لأن يرفض الناس هذه الحدود . وقد يتجاهلون وجودها ، وتحرك جموعهم بما تقتضيه مصالحهم ، ومن غير احساس بمعنى الحد السياسى ومن غير تقدير لحق السيادة . ونضرب لذلك مثلاً بالحد السياسى بين مصر والسودان ، الذى لا يقيم البجاه لوجوده وزناً كبيراً . ولا يكاد ينشأ اعتراف من جانبهم بوجوده ، وأدائه مهمة الفصل بين سيادة مصر ، وسيادة السودان على الأرض المنتشرة فيما وراءه شمالاً وجنوباً .

وثمة مثل آخر للحدود التى فرضت التناقض وأدت الى الانسلاخ

وانعزاله ، وريثانيا بعيداً عن الوطن الأصل الذى تنتمى إليه . وقد نجد النماذج الكثيرة الأخرى فى أفريقيا ، التى تصور هذا التناقض بين الواقع البشرى الذى يفرض نفسه فى جانب ، وما انتهى إليه الاستعمار من حيث رسم الحدود وتجميع شمل المساحات التى تألفت منها للمستعمرات السابقة لكل دولة من الدول الاستعمارية فى جانب آخر .

ويبنى هذا الواقع البشرى الذى أصطنعه الوجود الاستعماري وحشده فى كل الدول المستقلة حديثاً جنوب الصحراء ثلاثة ركائز هى :

١ - حياة الناس فى شكل من أشكال التجمعات القبلية .

٢ - افتقاره الى أى عامل من عوامل الترابط بين هذه التجمعات .

٣ - التخلف الحضارى بصفة عامة .

ومن ثم هو يفترق التلاحم ، ولا يمتلك الأسباب التى تشد كل أوصال البناء البشرى فى الدولة التى تحتويه . كما قد يفترق الناس الفكرة ، التى تستقطب الولاء للدولة ، وتدعم وجودها وجوداً سوياً .

والمفهوم أن الدول الاستعمارية التى استباححت لنفسها حق السيطرة والتسلط ، توغلت وفرضت وجودها فى إطار من المنافسات الاستعمارية ، ومن غير أن تظن الى هذا الواقع البشرى ، أو من غير أن تضع فى تقديرها الحاجة لأن يكون التناقص بين هذا الوجود من ناحية ، ومصالح القبائل والتجمعات القبلية من ناحية أخرى .

وتكفى النظرة التى نطل بها على أشكال ومساحات الدول ساحل غرب أفريقيا ، لكى تدرك نتيجة المنافسة بين فرنسا وبريطانيا . كما تظهر الدراسة أن وضع الحدود السياسية التى فرضت ، وأدت الى عدد هائل من الدول لم تضع فى اعتبارها توزيع القبائل والتجمعات القبلية . بل قد يمر الحد السياسى ، لكى يمزق القبيلة ، ويضع كل قطاع منها فى دولة من تلك الدول .

كما أدت المنافسة الى خلق عدد من الدول القارية التى باتت بمعزل عن الاتصال المباشر بالسطح للمائى ، وحركة التجارة الدولية . وكان ذلك كله مدعاة لمشكلات ومتاعب تتردى فيها تلك الدول . وقد توقع

فيما بينهم أو قد تؤدي بالعلاقات الطيبة ، وتستنزف بالصراع القدرة منها على التعايش السلمي ، وحفظ السلام بينها وبين جميع الدول .

وربما استطاعت الدول الاستعمارية أن تمرق من خلال هذه المتاعب مصالح الدول ، لكي تعمق الهوات السحيقة التي تنشأ بين دولة ودولة أخرى ، وتكسب من ورائها نتائج يشهد بها ساعد الدول الاستعمارية دون غيرها . ولا مفر من أن نعترف بالحقيقة التي تتجرعها الدول المستقلة حديثاً ، في كل شكل من أشكال المشكلات المتنوعة .

ومن ثم نرى الأوضاع التي ورثت بها المستعمرات الأرض والحدود، وهي غير قادرة على أن تصنع الاستقرار ، أو تظاهر الأمن والطمأنينة لتلك الدول . وهذا معناه أن ثمة ضرورة تحتم البحث الموضوعي ، الذي يواجه ذلك التناقض ويفسره لكي يحبطه ، أو لكي يبطل مفعوله السيئ ، وخطره على مسيرة الاستقلال .

ومثلما صنع الاستعمار في إفريقيا ، نراه يصنع نفس النتائج في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية . ونكشف النظرة الى خريطة السياسية في جنوب شرق آسيا ، عن بعض نماذج من تلك التناقضات . ذلك أن الاستعمار عندما انحسر وتخلّى عن نشاطه المباشر ، ترك بصمات شريرة تستهدف تمزيق الأرض والناس معاً .

ونضرب لذلك مثلاً بما يحدث في الصين الهندية ، التي تراجعت عنها فرنسا ، بعد أن فرضت التقسيم عليها لكي تتضمن لاوس وكمبوديا وفيتنام الديمقراطية وفيتنام الجنوبية . وما من شك في أن هذا الاتجاه تعبير حي عن تمركز في اتجاه مضاد ، ومتناقض ، مع الواقع البشري ، ومع كل سبب من الأسباب التي تجمع وتلم شمل الكيان البشري ، الذي تمرق في تلك الأرض على الصعيد الآسيوي .

وتتكرر النتائج والآثار من أخرى في أمريكا اللاتينية، حيث سيطر الاستعمار الأسباني رسماً من الزمان . وقد ظاهرت العوامل الطبيعية قسماً من هذا التمزق . وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية من بعده

لكى تعمق التناقض . وتغذى منطق التعارض . بل تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية فى بعض الأحيان مسئولية التفتت الذى تنبئ به فى انتشار العدد الكبير من الدول الصغيرة ، فى عنق الياپس الضيق فى الولايات المتحدة المكسيكية وكولومبيا . وكان ذلك - من غير شك - مدعاة لامكانية نشأة المشكلات فيما بين هذه الدويلات من ناحية ، مثلما كان مدعاة لاستكانة كل دولة منها للتغول الأمريكى وقبولها لنهمه الاستغلالى وشرهته من ناحية أخرى .

ومهما يكن من أمر ، هذا التناقض الذى تخلف عن الاستعمار فى شتى أشكاله وانماطه ، فإنه قد غرس بذور المشكلات السياسية ، وتسبب فى خلل حقيقى فى بناء الدول المستقلة حديثاً . وسواء تفجرت تلك المشكلات ، أو لم تنفجر بعد ، فإنها تفرض الشبح المخيف الذى تتلظى به الدول الحديثة الاستقلال ، أو الذى يكبح جماح الانطلاق السليم ، الذى يدعم وجودها سياسياً واقتصادياً وحضارياً . وقد تلجأ الرأسمالية العالمية فى الوقت المناسب الى تحريك أو تفجير تلك المشكلات ، أو تحريك الشبح المخيف فى اتجاهات تهز الاستقرار فيها ، لكى تتحيد النتائج وتفرض التأثير المباشر أو غير المباشر على مسيرتها ، على خطوط حركة السياسة فيها .

ثانياً - التفرقة العنصرية ،

قد تكون للتفرقة العنصرية جذور ، ترجع الى الزمن السحيق الذى كان فيه ثمة استعلاء تمارسه جماعة على جماعة أو جماعات أخرى . وربما كانت مسألة التفوق ، هى التى تبث ، ثم تثبت روح الاستعلاء وتصنعها ، وتتسبب فى نشأة أو فى وضع الحواجز والقيود التى تظهر على أى معنى من معانى التمييز والتفرقة .

ولعل من الطبيعى أن يؤدى التفوق الحضارى ، أو السياسى ، أو الاقتصادى ، الى قدر من الاستعلاء ، ومع ذلك فإن مظاهر الاستعلاء للتمييز والتفرقة العنصرية مسألة غير مقبولة . ولعلها من المظاهر التى تبلغ حد الانجازات والمخلفات غير الأخلاقية ، فى كنف التفوق

الاستعمار الأوروبي في بعض المستعمرات على الأقل . وليس غريباً -على كل حال- أن يؤدي التسفوق الأوروبي الذي أتاح التسلسل والسيطرة ، إلى تأكيد روح الاستعلاء في كل أرض استباح لنفسه حق مباشرة الوجود فيها . ومع ذلك فيجب أن نتوقع درجات متباينة ، من حيث جملة النتائج والمخلفات العنصرية التي أدت إليها روح الاستعلاء .

ويبنى ذلك التنوع على اختلافات جينية ، في نمط الاستعمار وأساليبه المتبعة ، أو على اختلافات في نوعية وأخلاقيات المستعمرين أنفسهم . وقد لجأ الاستعمار إلى وسائل شتى من بينها فرض القيود وسن القوانين ، التي تؤكد التمييز وتفرض التفرقة . وترتب هذه القوانين للأوروبيين حقوقاً وامتيازات ، لا يتمتع بها السكان الوطنيين ، وتكسيهم للقذرة على مواجهة الكثرة العددية لهم .

وقد نتبين للتفرقة العنصرية في أوضح صورها ، في مناطق الاستعمار الاستيطاني . ومع ذلك فإنه قد صاحبت التسلسل الأوروبي في معظم المستعمرات ، صوراً أخرى من التفرقة العنصرية . وتتخذ هذه التفرقة في صورها المختلفة من اللون والجنس أساساً ومركزاً للتمييز ، أو الاضطهاد أو سلب الحقوق الشرعية . ويتجلى أثرها في واضحاً كل مجال ، لكي يتراوح بين اختلاف في الأجور بين الأوروبيين والأفريقيين مرة ، وقيام مجتمعين منفصلين تماماً في الدولة المستقلة حديثة مرة أخرى .

بل قد يصل الأمر في بعض الأحيان ، أو في بعض حالات ، إلى حد تتسلط فيه الأقلية الأوروبية على الأغلبية الأفريقية ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . ومن ثم تحصل الأقلية الأوروبية على حقوق الأسياء ، وتسلب الأفريقيين قسطاً كبيراً من حرياتهم وحقوقهم الشرعية . وهكذا كانت الأرض الأفريقية حقل التجارب الواسع لكل تجربة لا أخلاقية من التجارب ، التي انتهت إلى صورة بشعة ، من صور التفرقة العنصرية في القرن العشرين .

ولجات بلجيكا من خلال القانون ، إلى فرض التفرقة التي صنعت

حاجزًا يفصل بين الأفريقيين والبلجيكيين . ومن ثم كانت السخرة أهم وأخطر ما ترتب على هذه التفرقة . وقد استباحوا لأنفسهم كأسيات تشغيل العمال ، والزامهم بالعمل في خدمة الشركات الاحتكارية بطريقة إجبارية ، أقرب ما تكون للتعنيد ، الذي يغطى أو يخفى بعض ملاح السخرة .

هذا وفي الوقت الذي كان أجور العامل أقل من الحد الأدنى ، لتكاليف حياة الفرد في اليوم الواحد ، وكانت ظروف العمل سيئة للغاية . وكانت الأرباح التي تتحقق من تشغيلهم تكفل الرفاهية ، وتصنع الرخاء والمتعة للبلجيكيين والأجانب ، من غير الأفريقيين في المستعمرة ، وتشيع الرفاهية والعز في بلجيكا ذاتها .

واقترنت التفرقة العنصرية في المستعمرات الإيطالية ، بالحكم الفاشي المتطوّر . واستهدفت الفطرس ليس الاستعلاء فحسب ، بل عملت على تأكيد سيادة الإيطاليين واستعلائهم استعلاء ، يفرق بين الإيطالي وغير الإيطالي . ولقد بلغت سياسة إيطاليا الاستعمارية قمة التعصب في سنة ١٩٣٧ ، حينما وضع القانون الذي أعطى التفرقة العنصرية دعماً ورسوخاً موضع التنفيذ .

وقد ميز بين الإيطاليين والأوروبيين الذي عرفهم باسم الأريين ، والأفريقيين الذي عرفهم باسم غير الأوروبيين . ومنح الأريين كل شيء واستباح لهم كل حق يؤكد التفوق والتسلط ، وحرّم الأفريقيين من مجرد الاختلاط أو التداخل أو استخدام الخدمات المخصصة لهم .

وربما لم يكن الإيطالي المتدين في بعض الأحيان حرصاً على ممارسة التفرقة أو التصرف بمقتضاها ، ولكن القانون ضيق الخناق والزمه بها شكلاً وموضوعاً . وقد يقبل الإيطالي على الزواج من أفريقية ، فإن فعل وأجهته السلطة الاستعمارية بعدم الاعتراف بالزيجة ، وتكون عقوبته الحبس خمس سنوات وحرمانه من عطاء اسمه للولد ومن رعايته وتعليمه .

وكانت فرنسا التي تضمن دستوراً نصاً يكفل المساواة بين كل

الناس في فرنسا ومستعمراتها ، وتباهى بمن يمثل الأفريقيين في برلمانها تتصرف أيضاً ، بما يؤدي الى نمط أو صورة من صور التفرقة العنصرية . ونشأ ذلك التصرف من خلال تقسيم الناس في المستعمرات ، الى ثلاث فئات ، وهي فئة للمواطنين ، وفئة المواطنين المواطنين ، وفئة الوطنيين .

وكانت الفئة الأولى تشمل الفرنسيين ، ومن يقبل من الوطنيين التعامل بقانون الاحوال الشخصية الفرنسي ، ويقبل على تعليم الفرنسية . وكانت الفئة الثانية وتشمل الوطنيين الذين يتعلمون الفرنسية ، ويرفضون التعامل بقانون الاحوال الشخصية الفرنسي . وتضمنت الفئة الثالثة كل اولئك الذين لم يتعلموا الفرنسية ، وتشبهوا بقانون الاحوال الشخصية الذي يحفظ لهم تقاليد وتراث معتقداتهم .

وقد حرمت الفئة الأخيرة من كل حق سياسي واجتماعي واقتصادي ، يضعهم على قدم المساواة مع الفئتين الثانية أو الأولى . ولجأت فرنسا أيضاً من خلال القانون ، الى منح الناس في المستعمرات حق التملك بشرط وجود المستند الثابت المشروع . وكان هذا الشرط في نلته السبيل لأن يسلب هذا الحق ، لإستحالة وجود هذا المستند . ومن ثم استولوا على الأرض ، واستطاع الفرنسي أن يفرض مشيخته ، وأن يكون ما ظهرته فرنسا غير ما انتهى اليه الأمر بالفعل ، من حيث تأكيد كل ما من شأنه أن يساند نمطاً من أنماط التفرقة العنصرية .

ومهم يكن من أمر ، فإن هذه الصورة التي تشكلت وتباينت فيه أساليب التسلط المرتكز على التفرقة العنصرية ، في المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والاطالية ، لم تكن لها القدرة على أن تعيش فيما بعد استقلالها . وهذا معناه أنها كانت صورة مرهونة ومرتبطة بالتسلط الاستعماري ، وأنها تزول بزواله . وربما بنى ذلك على أساس أنه لم تكن ثمة فرصة ، لأن يساند القسانون الرجل الأبيض الذي تستبقه مصالحه الشخصية ، لكي يعيش الافارقة في الوضع الجديد ، بل أنه لم تكن ثمة فرصة لأن يوجد الرجل الأبيض ، الذي يصر على

حقوق وامتيازات طالما استباح بها فى الماضى لنفسه أساليب التفرقة
والتمييز العنصرى .

ومع ذلك فقد يتيح التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى الدولة
المستقلة حديثاً ، والتي فرض عليها الاطار ، الذى يلم شمل الناس فيها
دون ارادتهم صورة جديدة من صور الاستعلاء والتفرقة ، التى تمارسه
جماعة تحس بالتفوق تجاه جماعات أو جماعة أخرى . وهذا فى حد ذاته
انحدار بشع للمفهوم غير اخلاقى ، يصنع المتاعب ، ويظهر سبباً من
أسباب التمزق التى تعاني منها تلك الدولة.

وقد يعمل مثل ذلك الأسلوب ، من أساليب التفرقة ، التى تؤكد
استعلاء قطاع من الكيان البشرى فى الدولة على قطاع آخر ، من خلال
التناقض والتعارض الذى يوقعها فى متاعب تنشأ من صميم داخلها
غير المنسجم ، وتركيبها البشرى غير المتجانس . وربما يكون عدم
التجانس وعدم الانسجام وليد الاختلاف فى الجنس والسلالة ، أو فى
الدين ، أو فى المستوى الحضارى .

ونستطيع أن نلتقط النموذج من أثيوبيا التى تمارس فيها التفرقة
العنصرية بين أغلبية من المسيحيين وأقلية من المسلمين . كما نلتقط
نموذجاً آخر من نيجيريا ، الذى أدى بها الانفماس فى حرب أهلية
مريرة . وهناك نماذج كثيرة أخرى يكمن فى ظهيرها استعلاء وتفرقة ،
تمزق الكيانات البشرية فى معظم الدول المستقلة حديثاً ، وتوقعها فى
مشكلات . وقد يستغل الحقد الاستعمارى ذلك كله ، ويعقد المشكلات
ويثير القلاقل التى تستنزف قوى الدول المستقلة حديثاً ، وتعرضها
للأخطار .

أما صور التفرقة العنصرية التى عايشة الاستعمار البريطانى فى
مستعمراته ، التى انتشرت واحتلت معظم مساحات أفريقيا العليا ،
فقد كان لها شأن آخر . والمفهوم أن الضوابط الطبيعية فيها قد ظاهرت
استيطان البريطانيين ، وغيرهم من الأوروبيين واستيطان الهنود
وغيرهم من الآسيويين . وفرض ذلك الاستيطان تدخلاً هؤلاء جميعاً

فى التركيب الهيكلى للبناء البشرى . وكان ذلك مدعاة لأن يستمر التسلط الأوروبى ، وما اقترن به من أنماط للتفرقة العنصرية فى مناطق الاستيطان والاستقرار ، التى مازالت تحتفظ بالأقليات البيضاء المتطرسة .

ونستطيع أن نجد فى هذه المساحات التى تتناثر فيما بين كينيا وجنوب أفريقيا النماذج التى تتعاضد فيها أسباب التفرقة ، وتتفاقم فيها المشكلة العنصرية الى حد بعيد . وقد بدأت التفرقة العنصرية فى كينيا منذ أول يوم لسيطرة الاستعمار البريطانى عليها . واتاحت الأرض المرتفعة فيما حول نيروبي ، فرصة مثلى لاستقرار البيض ، وانتزاع الأرض والتسلط عليها . وكان الاستقرار أو الاستيطان يجد فى القانون ، سنداً يفرض مشيئته ويمكنه من الأرض .

ومن ثم كانت هذه التفرقة للعنصرية الغربية ، التى ميزت بين مجتمع أوروبى متطرس ، يتسلط تأكيداً لتفوقه ، ومجتمع أفريقى متخلف آخر مطلوب منه أن يستكين . وهى العنصرية التى منعت الأوروبيين الأرض واحتكار انتاج محاصيل معينة ، ومنعتهم الأجود التى قيل أنها تناسب الحاجة لمستوى المعيشة التى طالما عاشها البيض . ثم هى بذاتها - التفرقة - التى حرمت الأفريقيين من أفضل أنواع الأرض ، وحرمت عليهم انتاج محاصيل معينة ، وأعطتهم الأجود الخشيلة فى مقابل العمل الذى يشابه العمل الذى يعمل فيه البيض .

ولم يمارس البيض التفرقة العنصرية ، فى مواجهة الأفريقيين وحدهم ، بل وجهوا قسطاً منها فى مواجهة الآسيويين ، على اعتبار انهم منافسين لهم ومصدر خطر على وجودهم وتسلطهم . وقد حرم الهنود يوماً ، من حق شراء الأرض فى الأجزاء المرتفعة ، ومن ثم تحملوا مشقة الكراهية من البريطانيين ، كما تحملوا منافسة الأفريقيين المتعلمين والمتنورين وكراهيتهم مرة أخرى .

ويمثل فى جنوب أفريقيا نمط آخر من أنماط التفرقة العنصرية المتطرفة ، التى ارتبطت بها على اعتبار أن الاستيطان الأوروبى جمع

فيها أعداداً كبيرة من البيض . وأركزت هذه التفرقة على رغبة ملحة وطلب صريح استهدف به البيض ، حق التسلسل والسيادة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً . وتوالت القيود التي تساند سيادة البيض من الأوروبيين ، وتكسبها الصبغة الدستورية .

ومن ثم زادت الفجوة التي تفصل بين حقوق البيض وأجور العمال منهم وحقوق الأفريقيين ولجورهم . وكان إصرار الحكومة على سياسة التفرقة مدعاة الى استمرار في إصدار اللوائح والقوانين ، التي مست كل جانب من جوانب الحياة ، ويحيث تكفل السيادة للبيض ، وتحرم الأفريقيين من كثير من الحقوق المدنية . ونذكر منها قانون الأجور ، وقانون منع الزواج المختلط ، وقانون عمال البناء .

هذا وكان قانون المناطق المحجوزة قمة التشريع العنصري الذي استهدف تأكيد التفرقة ، لأنه ميز بين ثلاث فئات هم البيض الأوروبيين والملونين والأفريقيين . وقد حدد القانون مناطق محددة لسكني كل فئة من هذه الفئات .

كما فرض الحظر على تحركات غير البيض وأخضعها لنظام التصاريح . وتحمل الأفريقيين كما تحمل الآسيويون ومعظمهم هنود ، مشقة كبيرة ، من جراء تطبيق سياسة التفرقة العنصرية وإصرار الحكومة عليها .

وما من شك في أن البيض كانوا يجدون في تلك السياسة حماية لمصالحهم ، ولسيطرتهم وتأكيداً لتفوقهم في كل مجال ، وخاصة في المجالات الاقتصادية . ويجنح فريق منهم الى أقصى تطرف يصور على وقف تدفق الهجرة وقبول المهاجرين من الأوروبيين الجدد ، خشية مشاركتهم في الريع بما يؤثر على حجم ونوعية الرفاهية والرخاء ، الذي تحقق ويتحقق لهم في وطنهم جنوب أفريقيا .

وهذا معناه التفرقة كانت لا تنبع من مجرد الاستعلاء ، ولا تستند الى العروقات الاجتماعية والعضائية فحسب ، بل أنها كانت ومازالت تنطق من إيمان راسخ بأنها وسيلة يدافع بها البيض عن

مصالحهم ، ويعتمدون عليها فى المحافظة على مكاسب اقتصادية هائلة . وكأنها بذلك وجه من أوجه التفرقة الاستعمارية الأوروبية ، ووسائله البغيضة للتسلط . ولئن كانت الأمم المتحدة قد أصدرت أكثر من قرار يستنكر التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، ويشجب الأساليب التى تنتقص حقوق الإنسان غير الأوروبى ، فإن حكومة جنوب أفريقيا وسكانها البيض كانت تتجاهل ذلك كله . وهى إذ تمضى وتتمسك بتطبيق بشع للتفرقة العنصرية ، إنما هى فى نظرها سياسة مشروعة ، كانت من قبيل ممارسة حق السيادة فى أراضيها ، وأنه ليس من حق الأمم المتحدة ، أن تتدخل فى شئونها الداخلية هذا ، وقد واصل الأفارقة النضال . وواصل العالم الضغط على الأقلية البيضاء . وانتهى الأمر الى استسلامهم ، وتولى الأفارقة الحكم والاندماج فى المجتمع .

ومثلما تأصلت التفرقة العنصرية ، وأصبحت سياسة للدولة تنتهجها من غير تحفظ فى جنوب أفريقيا ، تأصلت أيضاً فى زيمبابوى (روديسيا الجنوبية) . وكانت كل دولة منهما منذ مراحل الاستعمار فى أواخر القرن التاسع عشر مستقرة للمهاجرين البيض ، الذين تهمسوا للاستيطان فيها . وما من شك أن عوامل كثيرة من بينها وفرة الخامات المعدنية ، قد أثارت لهم أمل الارتباط بالأرض والتمسك بها .

ولقد بذلت التفرقة والاستعلاء من وقت مبكر ، فكانت الحواجز التى فصلت بين أقلية بيضاء تتسلط ، وأغلبية أفريقية سوداء ، ترفض وتقاوم التسلط . واستندت الأقلية البيضاء الى التشريع والقانون فى تأكيد السيادة والتسلط ، وفرض التفرقة بأساليب بغيضة . واستطاعت من بعد أن تحقق الثراء ، وأن تحيا حياة الرفاهية والغنى . ومن ثم ازداد حرصها وضغطها بالتسلط والسيطرة وأساليب التفرقة العنصرية .

ثم كان ضرورياً وطبيعياً أن ترفض كل وضع تفتقد فيه التسلط ، أو يزعزعها عن مكاسبها الهائلة . وقد رفضت روديسيا الجنوبية اشتراك الأفريقيين فى الحكم ، وشقت حصص الطاعة على حكومة بريطانيا . ولم تستجب على أى مستوى من المستويات للروح الوطنية ، وتيارها الجارف فى المستعمرات ، التى استقلت فى أفريقيا .

ولقد فرضت الأقلية البيضاء حكمها وتسلبها دون مراعاة لحقوق الأغلبية الأفريقية ، أو دون لأستماع لاستنكار الرأى العام العالمى للفرقة العنصرية . ووجدت هذه الأقلية العنصرية العون من جنوب أفريقيا ، مثلما ساندتها السياسة الاستعمارية البرتغالية . ومن ثم أمعت فى التحدى للرأى العام العالمى ، وأعلنت النظام الجمهورى فيها ، لكى تفرض الأقلية البيضاء مشيئتها وسلطانها على شعب روديسيا من الأفريقيين .

هذا ولقد تفجرت المشكلة ، واتخذت شكل الحرب التى حمل فيها الأفريقيون على البيض . وكانت الدول الأفريقية من حولها التى عرفت باسم دول الموجهة تشد أزر المحاربين ، من أجل سيادة الرجل الأفريقى على أرضه . وبعد سنوات ثابت الأقلية البيضاء الى رشدتها ، وسلمت بحق الرجل الأفريقى ، وقبلت بأن تعيش من غير أن تحكم أو أن تتحكم فى زيمبابوى .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الصور المتنوعة للفرقة العنصرية على مساحات من الأرض الأفريقية وعلى غيرها من مساحات كثيرة ، تمثل - فى حد ذاتها - قواعد تنطلق منها المشكلات ، التى تضررت بها الدول المستقلة حديثاً . وقد تتسبب من ناحية أخرى فى متاعب كثيرة ، ترتبط باختلاف وجهات النظر بين الدول ، فيما يتعلق بمواجهة أساليبها والنتائج النفسية والمادية ، التى تثن منها بعض الشعوب .

كما قد تصنع الفرقة العنصرية وأساليب الاستعلاء ، التى لا تتناسب مع وضع الكيانات البشرية ، التى يتألف منها البناء البشرى المركب فى دولة من الدول ، كل أسباب التمزق التى تضعف من مقومات وجود الدولة . وتؤثر على حجم ولاء للناس فيها ، لهذا الوجود وتفرقها فى المشكلات . هنا ومازالت الفرقة العنصرية مصدر خطر على بقية الدول ، وعلى أوضاعها وحركة الحياة الآمنة فيها .

ثالثاً - الاستعمار الحديث ،

أشرنا من قبل الى أن الاستعمار الأوروبى بكل سيطرته

وغطرسه ، ويكل انماطه المتعددة ، دخل فى مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات . وكان منطقياً أن تكون المواجهة صعبة ومضنية فى النصف الأول من القرن العشرين ، الذى بلغ الاستعمار فيه أوج شراسه وضراوته ، وحرصه على فرض وجوده . ومع ذلك فإن هذا التمهيد كان مفيداً وضرورياً ، لكى يستمر ويتزايد الاصرار من جانب حركات التحرر الوطنى ، فيما بعد الحرب العالمية الثانية على مواجهة الاستعمار ، والدول الاستعمارية ومنازلة تفولها اليشع .

وما من شك فى أن مشقة الحرب وويلاتها قد حولت معظم الدول الاستعمارية عن اصرارها على كبت التحرر الوطنى فى المستعمرات . وكان عليها أن تستجيب ، وأن تتراجع . وأن تتخلى عن قسط كبير من تسلطها وغطرسها . وذلك الكفاح الوطنى فى المستعمرات الذى تراوح بين قتال مسلح ، وعصيان مدنى ، وغير ذلك من أساليب المواجهة الايجابية والسلبية ، كان كفيلاً بأن تحصل به معظم المستعمرات على حقها فى الاستقلال .

وكان من الممكن أن يكون ذلك الكفاح ، طريقاً الى كثير مما يكسب الدعم لقوى السلام والخير لكل البشر . وكان من الممكن أيضاً أن يكون حصول المستعمرات على استقلالها السياسى خاتمة مقبولة لمرحلة طويلة من المراحل ، التى شهدت التسلط الجشع ، وهو يسلب قطاعات كبيرة من البشر حقوقها المشروعة وحرقاتها الاساسية . وكان من الممكن أيضاً أن يكون استقلال المستعمرات نقطة الانطلاق فى عالم جديد ، تسيطر عليه الرغبة الحقيقية فى احترام حقوق الشعوب ، وفى السلام وتأكيد الحرية لكل البشر ، والاحترام المتبادل بين الدول والأمم والشعوب . ومع ذلك فإن الرأسمالية العالمية لم تتقبل كل النتائج التى يتحتم ارتباطها بالاستقلال السياسى ، لتلك الدول التى حصلت على استقلالها حديثاً . وقد لجأت الى السبل التى تجعل من الاستقلال السياسى واجهة ظاهرية ، وستاراً يخفى من وراءه الجشع والتقول ، سعيك وراء ما يشبع جشعه ونهمه واستغلاله الجائر .

ولقد أتاحت كل العوامل التي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية في قمة التكتل الرأسمالي الفرصة لها ، لكي تلعب الدور القدر الذي يمثل النمط الحديث للاستعمار . وهو استعمار متخفي من وراء ستار الواجهة التي تكسب الاستغلال السياسي شكله . ثم هو استعمار يتسلل لكي يلعب دوره ، سواء كان الهدف الاستغلال الاقتصادي الجائر ، أو لوى نزاع الخط السياسي في الدول المستقلة حديثاً وتطويعه لحسابها .

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من خلال سياستها في أثناء القرن التاسع عشر ، قد أقادت كثيراً من إبعاد النفوذ الأوروبي ، ورأس المال الأوروبي من أمريكا اللاتينية . ذلك أنها تمكنت من أن تفرض رأسمالها على أمريكا اللاتينية ، واستطاعت أن تستوعب أرباحاً هائلة ، وأن تكتسب خبرة واسعة في أساليب التفرغ والاستنزاف ، من خلال توظيف رؤوس الأموال واستغلال الموارد المتاحة فيها .

وربما كانت هذه الخبرة ، هي التي أعطت الأساس أو المنطق لهذا النمط الجديد من أنماط الاستعمار . وهذا معناه أن تراث الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان النشاط الاقتصادي ، لم يحقق لها الرخاء وتراكم الأموال وشموخ البنيان الاقتصادي فحسب ، بل أعطاهما قدرة في مجال التسلط والسيطرة على اقتصاديات الدول والشعوب الأخرى .

هذا وكان نشاط رأس المال الأمريكي في أثناء القرن التاسع عشر ، الذي التزمت فيه بالعزلة ، وتجنبت الانزلاق في مشكلات السياسية العالمية وفقاً لمبدأ منرو ، ونشاطه من بعد ذلك في آسيا في النصف الأول من القرن العشرين ، كان يؤهلها للموضع الجديد ، وللموقف البغيض في كل موقع . ومنذ أن تلمست سبباً لكي تتخذ منه ذريعة للاشتراك في صف الحلفاء ضد دول المحور (ألمانيا - إيطاليا - اليابان) ، كانت الولايات المتحدة عاقدة العزم على أن ترث للتركة الاستعمارية ، التي تتخلى عنها بريطانيا وفرنسا ، بهذا الأسلوب الاستعماري الجديد .

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل رأسمالها فى كل أرض تخلى الاستعمار عنها ، وأن تتغول من غير أن يمس هذا الوضع الواجهة المزهوة لشكل الدولة المستقلة . واستطاعت رؤوس الأموال الأمريكية التى أقحمت نفسها من أن تشترك بأنصبة متفاوتة ، من دولة الى دولة أخرى فى استثمارات متنوعة . وكان مرور الوقت يمكنها من أن تمارس زيادة حصتها بطريقة أو بأخرى ، وتأكيد تسلطها وسيطرتها على الموارد المتاحة فى بعض تلك الدول .

والغريب أن بعض الدول الرأسمالية الاستعمارية من غرب أوروبا ، لم تكن فى وضع اقتصادى يسمح لها بمواجهة التغول البغيض لرأس المال الأمريكى . بل لقد بنا رأس المال الأوروبى فى بعض الدول الحديثة الاستقلال ، وهو يتراجع ويتخلى عن استثماراته فى مواجهة الضغط الأمريكى ، وتساعد التسلط الأمريكى البشع .

وهكذا لبست الولايات المتحدة ثوب الاستعمار الحديث ، وسعت به فى كل اتجاه ، لكى تتحقق لرأس المال الأمريكى فرصة رحبة واسعة ، للاستثمار وجنى الثمار الطيبة . وما من شك فى أنها لجأت الى كل حيلة ، لتأكيد سعيها وفرض وجودها من خلال رأس المال التى تقفحه فى ميادين الاستثمارات المتخلفة . بل لقد سعت بالمعونات الاقتصادية الى زيادة قدرة الشعوب فى تلك الدول ، على استيعاب واستهلاك السلع والمنتجات الأمريكية ودعم الوجود الرأسمالى لها .

هذا ، ولأن الدول التى باشرت الاستعمار ، كانت قد اثارت شهوة الاستهلاك من ناحية ، وتجنبت تأهيل اهل المستعمرات لتنشيط الانتاج من ناحية أخرى ، فقد وقعت الدول للمستقلة حديثاً فى متاعب عدم التوازن بين تعظم معدلات الاستهلاك ، وتواضع معدلات الانتاج . ومن ثم كانت فجوة تتسع من وقت لآخر بين الانتاج والاستهلاك ولا تغطيها إلا الديون . وكانت هذه المديونية مجال أباح للدائن ، لوى نراع المدين والتأثير على قراره السياسى والاقتصادى .

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من غير أن تلمس الكبرياء السياسى لبعض هذه الدول ، أن توسع قاعدة استغلالها ، وأن تقبض على زمام البنيان الاقتصادى فيها . ولذلك لم يكن غريباً أن وصف الاستعمار الحديث ، بأنه تسلط فى صورة جديدة تقوض الاستقلال الاقتصادى للدول ، وتفرض مشيئة رأس المال الأمريكى المستغل عليه . وسرعان ما انكشف الغطاء وتبينت الشعوب فى تلك الدول الحديثة الاستقلال ، وهذا الوجه البغيض والنهم والتفول البشع لهذا التسلل الأمريكى .

وجاء ذلك كله من خلال المعاشية والممارسة . مثلما جاء من خلال الظروف التى أحاطت بالولايات المتحدة الأمريكية ودورها السياسى فى العالم . والمفهوم أن مسألة توازن القوى ، ومسألة الأمن الأوروبى ، ومسألة الصراع المذهبى بين الرأسمالية والشيوعية العالمية قبل أن ينهار الاتحاد السوفيتى ، قد دعت الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة الأحلاف العسكرية ، والى سياسة رجل البوليس الذى يستبجح لنفسه فرض السلام الذى يريده .

هذا ، ومن ثنايا تلك السياسات ، كانت التصرفات التى كشفت عن الوجه القبيح . وبلغ الأثر الحد الذى لم تتقبل الولايات المتحدة الأمريكية فيه رفض بعض الدول الدخول فى الأحلاف العسكرية . كما لم تتقبل انتهاج بعض الدول السياسية للمستقلة الخالصة ، التى تكفل عدم الانحياز . وكان ذلك مدعاة لأن يصل تصنيفها للدول ، على اعتبار أن من ليس معها منقاداً ومستكيناً لسياستها ، فهو عدو لها يستحق العقاب .

هذا ، وقد تدعو الحاجة الولايات المتحدة الأمريكية فى بعض الحالات من أجل التسلط والسيطرة ، الى تدبير المؤامرات لاطاحة بنظم الحكم فى تلك الدول . وتولى من ينصاع لمطالبها ويستجيب لتفولها ونهمها . وتستبجح لنفسها إذا ما جاء الرفض وعدم الاندفاع من الشعب حق تأديبه ، أو غزو أرضه والبطش به وكبح جماله . وقد توحى

لدولة من اتباعها والمخلصين لسياستها ، بأن تعب الدور القذر الذي يفرض التسلط الأمريكى ، أو بأن تكون اليد التى تبطش بها .

ونستطيع أن نلتقط المثل مرة من كثير من الدول المستقلة حديثاً التى بهرت ضد الحكومات فيها المؤمرات لكى يحدث التغيير . وقد شهدت جمهورية السودان يوماً ذلك التغيير ، الذى أتاح لبعض قادة الجيش فرصة تولى الحكم ، الذى أفسح للولايات المتحدة الأمريكية كل مجال لتوجيه سياسة السودان^(١) . وكذلك فعلت بنظام حكم دكتور كوامى نكروما فى غانا ، وحكم أحمد سوكارنو فى أندونيسيا .

كما نلتقط المثل مرة ثانية من فيتنام التى ما برحت تسعى لفرض الاستكانة على الشعب ، حتى إذا ما تأكدت الرفض وعدم الانعان القت بكل وزنها فى معركة مريرة قاسية ضد هذا الشعب . ولا تبالى العقلية الأمريكية التى تتصرف بوحى من روح الاستعمار الحديث ، باستنكار الرأى العام العالمى ، وظلت تنطلق من منطق القوة التى تبطش فى فيتنام ، حتى عرفت طعم الهزيمة .

ونتبع المثل مرة ثالثة فى الوطن العربى حيث لجأت بعد أن أعجزتها الحيلة فى تقويض نظم الحكم التقدمية الى الحاج على الفتك بها . وما من شك فى أنها أوعزت لاسرائيل ، ورسمت لها الخطة التى تلعب بها للدور القذر . وقد يكون الاصرار على دعم العدوان الاسرائيلى ، هو من نفس المنطق الذى يكون من قبيل الاصرار على فرض الاستسلام على الأمة العربية ، وتهسير السبل على طريق السيطرة الأمريكية .

وإذا كانت للقاهرة أو كان العدوان المباشر وغير المباشر مطية الاستعمار الحديث ، فإنه يستهدف فى النهاية الأخذ بزمام الاستغلال

(١) حدث ذلك فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ حيث سلمت الحكومة الوطنية مقاليد السلطة لقادة الجيش ، دون أن يكون هناك الهدف الصالح للتغيير نابعاً من منطق الثورة الحقيقية .

الاقتصادى ، والسيطرة على موارد الانتاج لصالح رأس المال الأمريكى .
بل لقد اتخذت من هذا الاستعمار الحديث سبيلاً لتعديل أوضاعها أو
الانتصار لاستراتيجية المنافسة مع الاتحاد السوفيتى ، على كل صعيد
اقتصادى ، وعلى الصعيد العالمى .

* * *

ومهما يكن من أمر ، فإن تلك النهاية التى أنهت المد الاستعماري
الأوروبى ، لم تصنع النهاية الحقيقية للاستعمار والتغول الأمريالى ،
وقد نفضل تصوير الأمر فى الشكل الذى يعبر عن انتهاء مرحلة من
مراحلها ، لكى تبدأ مرحلة استعمارية أخرى من نوع جديد .

ولقد تلقت الولايات المتحدة الأمريكية زمام الأمر فى هذه المرحلة ،
لكى تفرض تفولها وتسلطها من خلال السيطرة الاقتصادية . وأتاح
ذلك الاصرار الأمريكى فرض الاستمرار للاستعمار الاستراتيجى ،
الذى سآزال يقبض على المواقع الهامة والحيوية ، التى تكفل له
التحركات المرنة المطمئنة على المسطحات المائية .

كما يتبع من ناحية أخرى للاستعمار الاستيطانى أن يمارس
بطشه وتسلطه وسيطرته والاستعلاء من غير حياء ، أو تخوف على
بعض المساحات التى كان قد تمكن من أن يقيم فيها صرحاً لوجوده
وتزكروه . أما المستعمرات التى حصلت على استقلالها فإن الولايات
المتحدة الأمريكية لا ترى أن من حقها ممارسة السيادة ، إلا فى حدود ما
يقره التغول الرأسمالى الأمريكى . وكمن من الأمثلة التى تصور الدول
حديثه الاستقلال التى رفضت التغول الأمريكى ، فكان نصيبها الويل
والثبور وعظائم الامور .

هذا ، ولأن الاستعمار الحديث قد أقسح المجال لدعم مكانة الولايات
المتحدة فى ميزان القوة على مستوى العالم ، فإن الاتحاد السوفيتى قد
خاض بدوره التجربة ذاتها . وصحيح أن اعتمد على أساليب جديدة من
خلال العملاء أو الفزؤ المباشر ، لكى يكون له حصه فى ميدان
الاستعمار الحديث . ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الأساليب قد لوثته
والهبت الصراع فى العالم ، بشأن ميزان القوة مع الولايات المتحدة .

والتسلل السوفيتي من خلال العملاء ، أو الغزو المباشر كما تأتي في أفغانستان لحساب دعم مكانة العملاء ، لا يمس بدوره واجهة الدول المستقلة حديثاً . بل قد يلجأ إلى تبني قضايا شعوب هذه الدول ودعمها ، ولكن إلى الحد الذي ينصر إرادة الاتحاد السوفيتي ، ويكسب مكانته الاستراتيجية في المنافسة بينه وبين الولايات المتحدة دعماً وقدرة .

ومن خلال المعونات الاقتصادية أو غير الاقتصادية ، تكون الممارسة التي تجسد جشع الاستعمار السوفيتي الحديث . كما يكون الوضع الذي يكسب الاتحاد السوفيتي قدرة ، على لوى ذراع السياسة في الدول المستقلة حديثاً ، التي تسلل إليها بشكل أو بآخر .

ويكل أسلوب من أساليب البطش والبلطجة السياسية ، ولوى الذراع في السر والعلن ، حاول الاتحاد السوفيتي السابق ، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية كل فيما يخصه أن تفرض مشيئتها ، وأن تكبح جماح كل قوة ناتية تواجه تفولها وجشعها المتزايد . وهذا معناه أن الاستعمار مازال يعيش في أساليب وصور جديدة . وهو - من غير شك - في هذا الشكل الحديث ، يصنع بعداً من الأبعاد ، التي يجب أن توضع في اعتبار الباحث الجغرافي ، عندما يعالج مشكلة من المشكلات السياسية .

الفصل الخامس

دراسات تطبيقية في الجغرافية السياسية

- دراسة في مقومات الدولة السودانية .
- الوطن العربي والخليقة الجغرافية لأهم مشكلاته .
 - دراسة في المشكلة الكردية .
 - دراسة في مشكلة فلسطين .
 - دراسة في مشكلة كشمير .

الفصل الخامس

دراسات تطبيقية فى الجغرافية السياسية

تمهيد :

إننا كنا قد عالجت فى الفصول السابقة القواعد والأصول التى تمثل أهم ما يتصل بمجالات الدراسة فى الجغرافية السياسية ، وأهم المتغيرات التى تلعب دوراً فى بنية الدولة ووجودها ومسيرتها وعلاقتها ومكانتها فى مجتمع الدول ، والتقطنا النماذج المعبرة عن ذلك كله ، فإن ذلك لا يكفى ولا يشبع من حيث التطبيق . ويستوجب الأمر مزيداً فى التوغل فى عرض النماذج المتكاملة ، التى تصور كل ما يتصل بالقواعد والأصول ، وكل ما يمثل وينصاع للمتغيرات . كما يستوجب الأمر أيضاً التقاط بعض المشكلات التى نوردتها مورد البحث والدراسة ، ونضعها موضع التفسير والتحليل ، والقاء الأضواء على جوانبها وجذور العميقة .

وقد نتلمس التطبيق فى إطار ما نعيش فيه من واقع ، يتصل بالكيان الصغير الذى يتمثل على سبيل المثال فى الدولة السودانية أو بالكيان الكبير الذى يتمثل فى الوطن العربى كله . كما نتلمس التطبيق فى إطار العالم من خلال الإيمان المطلق بوحدة الناس . وفى كل حالة من هذه الحالات ، يكون الهدف أن نتلمس من خلال رؤية جغرافية ، وضوحاً وتعبيراً عن الأبعاد الموضوعية فى إطار بحث جغرافى سياسى .

ومهما يكن من أمر ، تخنيق الدائرة التى نلتقط منها المثال ، أو النموذج أو توسيعها ، فإن الهدف للنهائى يتركز فى تصوير دقيق لكل الجوانب ، بقدر ما يتركز فى تقييم وتفسير ، يبنى على وضع كل الأبعاد والمتغيرات ، التى تشترك فى صنع المشكلة ، أو فى تعقيدها ، موضع التقدير . وهذا معناه أن نتابع الدراسة بالأسلوب التحليلى ، الذى يجسم الواقع ويظهر أبعاده ، بقدر ما يكشف النقاب عن أبعاده

ويفسره.

ومن المفيد حقاً أن نتجه أولاً إلى دراسة موضوعية للدولة السودانية ، بما يعبر عن كل المقومات الطبيعية البشرية لوجودها . ثم نتجه بعد ذلك إلى معالجة الخلفية الجغرافية ، لأهم المشكلات التي تعيشها الأمة العربية في وطنها الكبير ، وندرس نماذج من مشكلات متنوعة منها مشكلة فلسطين ، ومنها مشكلة الأكراد ، في إطار وطننا الكبير . كما نعالج كشمير كمنطقتي خلفه الاستعمار على الصعيد الهندي.

١ - دراسة في مقومات الدولة السودانية :

يلتزم صرح كل دولة نشأت بطريقة موضوعية حول فكرة تكون بمثابة النواة . وما من شك في أنها هي التي تستقطب الكيان البشري ، وتشد كل ولاء وتحظى بكل اهتمامه . وهذا في حد ذاته المنبع الأصيل للتدفق الفيض من الولاء ، الذي يكسبها الحياة والوجود ، في إطار مجتمع الدول . بل قل ويكفل لها المنعة والعزة بين الأقوام والأمم .

ومن ثم يكون السعى نحو أصل وماهية هذه الفكرة والتعبير عن كنهها ، أو جوهر النواة التي لت الشمل ، وأعطت الدولة السودانية إمكانية النشأة والوجود الحي ، ضمن المجتمع الدولي الكبير مفيداً وضرورياً . ويستوجب الأمر توسعاً على امتداد الزمان ، لكي نلتمس في وجود الدول التي شهدتها الأرض السودانية على أمل مرتقب يرسل الضوء فيبرز أبعاد هذه الفكرة ، ويصور النواة أو البذرة التي نمت (نمو) طبيعياً ، لتخرج الكيان المادي والبشري للدولة السودانية المعاصرة .

ونشير بادئ ذي بدء إلى دولة عتيقة سجلها التاريخ على ضفاف النيل النوبي ، يلتزم شملها من حول ناباتها حيناً ، ثم من حول مهبوى القديمة حيناً آخر . ونستطيع أن نتلمس في هذا المجال أثر النيل العظيم كعامل فرض المشيئة ، واستقطب النشاط البشري ونمو

الحضارة ، التى كانت تمثل امتداداً للموجة الآخر للصورة المشرقة على ضفاف النيل الأعظم فى مصر . وهذا معناه أننا نكاد نتيبين الفكرة ، وقد انبثقت على ما بنى عليه نبض الحياة على ضفاف النهر ، ووجدت فى أرضه وسهوله الفيضية الطيبة التربة الملائمة لأن تنمو وتبرز . بل وأتاحت المناخ الصالح لتجميع الناس ، ولم شمل وجودهم الحى المتفاعل مع البيئة ، والمنسجم مع خصائصها الأصلية .

وما من شك فى أن قيام الدويلات المسيحية الثلاث ، وهى دولة النوبة السفلى ، وبولة مقرة ، وبولة علوة ، قد جاء تعبيراً عن نفس هذا الواقع الطبيعى ، الذى يستمد أصوله من فكرة فجرها الماضى ، لحساب الناس وتجمعهم والتثام شملهم ، النيل العظيم . وكيف لا يفجر النيل هذه الفكرة وهو وريد الحياة وشريانها فى قلب الصحراء ؟ بل قد نجد فى تعديدها التعبير الأروع ، والذى يكشف عن درجة عالية من درجات الاستجابة لخصائص النيل النوبى ، الذى يتضمن الجنادل . وتجرى السهول الفيضية على جانبية متباعدة متفرقة ، وكأنها الجيوب غير المترابطة . ومن ثم كان الوجود الحى لكل دولة ، وثيق الصلة بجيب من تلك الجيوب ، وبحيث بات لها ولوجودها سنداً وظهيراً .

وإذا كانت النوبة السفلى ، قد تجمع شملها من حول الجيب السهلى فيما بين الشلال الأول والثانى ، والذى يعرف الآن بحوض بيبة ، فإن دولة مقرة قد تجمع كيانها وقامت فى إطار الجيب السهلى ، فيما بين الشلال الثالث والرابع والمعروف بحوض دنقلة . ثم كانت سويًا تتجمع من حول الجيب السهلى الواسع الطويل فيما بين الشلال الخامس والسادس ، والمعروف حالياً بأسم حوض شندى .

وهكذا كان النيل النوبى ، وكانت صفاته الطبيعية مدعاة لهذا التعمد فى وجود دويلات ، على مدى فترة ليست بالقصيرة . ولم يكن من الممكن أن يحدث التغيير إلا إذا تضررت الفكرة ذاتها ، والتى استقطبت ولاء الناس ، وشدت أزر المصلحة المشتركة لهم من كل قيد

يفرضه النهر . وهذا معناه أن النيل النوبي كان يفرض قيداً على الفكرة ، وكان التحرر من القيد ، لكى تتخذ الفكرة سبيلاً يلم الشمل ، ويغير من واقع التششت ، مرهوناً بتحولات محددة ومتغيرات معينة اتصلت بالناس ، وجمعاتهم ، أكثر من أى شئ آخر .

ويمكن القول أن وصول وتدافع الجماعات العربية الى مساحات الأرض السودانية ، هو الذى أعطى نقطة الانطلاق فى تلك التحولات وصياغة أهم المتغيرات المعنية . وجدير بالذكر أنها عندما تدافعت عن طريق الشمال عبر العظمور ، أو عن طريق الشرق عبر البحر الأحمر ، لم تستهدف فى بداية الأمر الاستقرار على ضفاف النيل النوبي . هذا معناه أنها كانت بعيدة عن أن تدخل فى إطار التأثير الذى فرضه النهر العظيم عليها ، أو ما يفرضه النيل النوبي على الجيوب السهلية الفيضية ، وجموع الناس ، التى عاشت فيها وتتضمنهم . ومن ثم كان ذلك التدفق لسيل من البشر مدعاة لجملة من النتائج ، التى لعبت دوراً هاملاً ، فيما يتعلق بالفكرة التى تدعو الى لم شمل الناس ، ونشأة دولة تحويهم .

وكانت النتيجة الأولى مثمرة فى نشر الدين الاسلامى ، على أوسع مدى ، وبشكل أوجد الاطار العام الذى يصنع نمطاً من أنماط الانسجام والتناسق بين كيانات بشرية ، لم تكن تتجمع أو تنسجم من قبل . ولا يستطيع أحد أن ينكر دور الاسلام فى لم شمل أو ترابط طوعى لحساب مصالح جمعت وألفت بين ، الكيان النوبى ، والكيان البجاوى ، والكيان العربى على صعيد الأرض فى السودان الشمالى .

كما نستطيع أن نسجل نتيجة أخرى بنيت على تأكيد الترابط ، بما يتناسق مع نشأة ونمو المصالح الاقتصادية ، التى استهدفت تجميع التجارة وتوجيهها من مراكز محددة فى اطار النطاق السودانى من الأرض ذات للمطر الصيفى ، الى كل الأرض التى تستقبل المطر فى الشتاء من ناحية ، وإلى المشاركة فى حركة التجارة الدولية ، التى تمر عن طريق البحر الأحمر من ناحية أخرى .

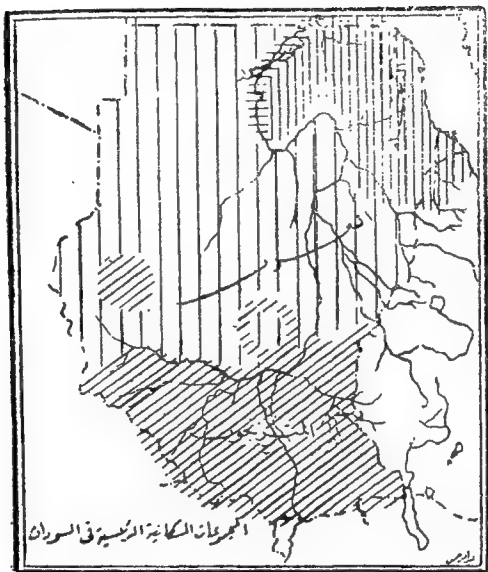
وجدير بالذكر ان ارض النطاق السودانى بمعناه الجغرافى ، قد شهدت هذه المرحلة ، التى نشأت فيها الدول وتبلورت كياناتها فيما حول مراكز تجارية لمعت وازدهرت وحقت الثراء كله . منها دولة الفنج أو السلطنة الزرقاء . وكان منها أيضاً دولة الفور . وقد التزم وجود الأولى من حول بلدة سنار . والتزم وجود الثانية من حول بلدة الفاشر.

ولن نجد مبرراً للخوض فى ذكر هذه الدول ، التى بادت أو فى التماهى فى تفاصيل كثيرة حول كل منهما ، ولكن الذى يهمنا فقط ان قيام كل دولة منهما كان فيه التعبير الكافى عن تغيرات فعلية فى طبيعة الفكرة ، وقدرتها على استقطاب الولاء ، وجمع شمل الناس من حول مصالح مشتركة وما أحاط بها ، بعد ان تخلصت من اثر ضابط وقيد عتيق ، فرضه النيل النوى عليها من قبل .

ومع ذلك فإن دولة الفنج التى قامت فيما حول بلدة سنار ، لم تكن قادرة على ان تتحلى تماماً من اثر النيل كله . بل كانت تجنح الفكرة فيها لقدر من التأثير الواقع فيها من هذا العامل الطبيعى . وربما عبر ذلك عن نتيجة تمثلت فى التقاء بين حضارة مادية راسخة من حول النيل النوى ، وبين حضارة روحية اسلامية متطلعة من حول النيل الأزرق . وترتب عليها تعاضد الروابط وزيادة الأثر الفعلى للتجمع البشرى . كما ترتب عليها أيضاً ازدهار فى موقع الالتقاء عند حلفاية الملوك ، حيث كانت البؤرة التى تجمعت من حولها كل الجهود العريضة ، على أساليب الترابط والتماسك والدعم للفكرة الجديدة ، أو المتطورة التى وسعت من رقعة الدولة واستقطبت الكيان البشرى المتكامل من العرب والنوبيين والبهجة .

وهذا معناه ، ان النيل استطاع ان يقيم اثراً من تأثيره اقحاماً مباشراً أو جزئياً ، أو ان يحتفظ به كعامل من العوامل التى تصنع

(١) راجع للمؤلف كتاب «الوئى السودانية دراسة فى الجغرافية التاريخية» ، القاهرة ١٩٦١ .



المساندة للفكرة التي استقطبت الولاء وتكسبها القدرة على الوجود المستمر . وقد نشير في هذا المجال الى أن دولة الفور التي افتقدت هذا الأثر ، فاتها حظ كبير . فلم تكن حقاً نواة تشد الولاء وتقوى التلاحم بين أوصال البناء البشري ، مثلما كانت تفعل ، دولة الفنج .

وهكذا كان عامل النيل وقوة فعله بمثابة السدى ، وكانت المصالح الاقتصادية بمثابة اللحمه ، في نسيج للفكرة التي تصنع الخلفية أو الوراء العريض لتلك الدولة القديمة . ثم كان النيل وتأثيره هو الذي ظاهر وساند توسيع رقعة الأرض ، التي اهتمت الوجود الحي في الدولة عاشت ربحاً من الزمن ، تملأ الحيز ، وتشترك في سجل التاريخ بصفحات كثيرة .

وانطلاقاً من كل تلك الظروف ، التي أحاطت بالفكرة التي عاشت بها دولة احتلت قطاعاً من الأرض السودانية ، في فترة تمتد من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، نشير الى أن التوسع المصري في بداية القرن التاسع عشر ، لم يكن بمنجاة من أن يقاتر بها ، وهو يجمع أوصال السودان وأن يؤثر فيها ، وهي (مصر) تلم شمل البناء البشري فيه حول النيل العظيم .

وهذا معناه أن النظام الجديد ، الذي ترتب على التوسع المصري ، كانت فيه درجة من درجات الاستجابة للفكرة ، التي طالما لمت شمل الكيانات البشرية ، ولفلت منهم كياناتاً مركباً ، في حيز من الأرض السودانية . كما أن روح مصر والفكرة التي تكمن في الخلفية أو الوراء العريض والعتيق لوجودها كنولة ، قد أثرت بشكل عبر عنه توسيع الرقعة ، لكي تلتئم كل المساحات ، وتكون مشدودة من حول النيل العظيم .

ولم يكن ذلك إلا تطبيقاً لما أحاط بالفكرة التي نمت من حولها الدولة المصرية من تعلق شديد بالواقع الطبيعي ، الذي يمثل النيل فيه حجب الزاوية . وربما كانت مصر وهي تخرج السودان الى حيز الهيمنة ، وتحقق من جاذبيتها أيضاً ما يتجاوب مع المحرص الشديد على إبقاء كل حيل استعمارية أو رومى نخيل على الأرض ، التي تدخل في

الاطار العام لحوض النيل العظيم .

وكان ذلك مدعاة لكل توسيع أفقى اصططنعته مصر ، حتى امتد برقعة الكيان المادى للدولة الى الهضبة الاستوائية ، ودون مراعاة لمسألة التناسق البشرى بين ، الكيانات البشرية التى تجمعت من قبل ، والكيان البشرى الذى يتألف من مجموعة القياثل المترنجة على الصعيد السودانى النيلى . وهذا الأمر له معناه من حيث مبلغ الاستجابة ، التى تقبل بها هذا التطوير والتوسيع ، وأثره على الفكرة الأصلية التى يلتزم من حولها الكيان المادى والكيان البشرى للدولة .

وقد شهد القرن التاسع عشر كل محاولة لتحقيق هذا التناسق ، وتأكيد الاستجابة والتجانس بين الاقوام ، التى عاشت فى شكل كيان بشرى مركب فى السودان . ومع ذلك فإن الثورة المهدية كشفت عن حقيقة هامة ، وهى أن الكيانات البشرية الثلاث ، التى تجمعت منذ وقت طويل بموجب السلام ، لم تقتنع بالفكرة الجديدة ، وما اتصل بها من حيث توسيع مساحة الدولة ، ومن حيث ضم الكيان للبشرى الجديد من الجماعات المترنجة .

ذلك أن الدولة التى أقامتها المهدية ، وجاوبت ارادة الثورة ، قد تقلصت وتخلت من مساحات كبيرة ، كانت قد توسعت فيها الأقاليم السودانية من قبل . وكان ذلك - من غير شك - ردة أومن قبيل العودة الى التركيز على الفكرة القديمة ، والتى رسخت جذورها قبل التوسع المصرى فى بداية القرن التاسع عشر .

ومهما يكن من أمر ، فإن عودة النظام وفرض الحكم الثنائى كان حريصاً على دعم الفكرة ، كما حققها التوسع المصرى من قبل . وكان ذلك مدعاة لتوسيع الرقعة ، بشكل أسفل الجماعات المترنجة ، ضمن الكيان البشرى المركب مرة أخرى ، ولوقف التغول الاستعمارى الذى تجمع من حول مساحات كبيرة من جنوب السودان . وكان ذلك أيضاً مصحوباً بأول استخدام لكلمة السودان علماً على وجود الدولة .

وهذا معناه تحويل كامل لكلمة السودان التى عاشت دائماً وهى

تعبّر عن **مدلول جغرافي** ، تعرف به مساحات كبيرة ، تمتد جنوب الصحراء الكبرى ، وتنتشر فيما بين الساحل على المحيط الاطلنطي والساحل على البحر الاحمر ، الى **مدلول جغرافي** ، بحث لاصق بالمساحات التي تجمع شملها من حول الفكرة الموسعة .

وقد عرفت الدولة من قبل في اثناء القرن التاسع عشر ، باسم الاقاليم السودانية . ولم تعرف باسم السودان إلا في فجر القرن العشرين . واستطاعت أن تتمسك بهذا الاسم ، وأن تحتفظ به بعد الانتقال ، من مرحلة شهدت حكمًا استعماريًا طارئًا ، الى مرحلة حصلت فيها الدولة السودانية على استقلالها السياسي منذ سنة ١٩٥٦ (١) .

هذا ولقد احتل السودان مكانه ، في الخريطة السياسية للقارة الأفريقية ، على مساحة كبيرة تبلغ مليون ميل مربع . وتنتشر هذه المساحة على محور عام فيما بين خطي العرض ٤ ° ، ٢٢ ° شمالاً . وكانت في موضع مناسب ، لكي تبدو في شكل منتظم له شئ مناسب من المنفعة الاستراتيجية الى حد كبير ، ومتناسق مع كل الأشكال التي تتضمن مساحات الدولة المجاورة له .

ويحدد هذا الشكل حد سياسي تتفاوت قيمته الفعلية في تأكيد الفصل بين السودان وبين جيرانه . وقد نتبينه حينًا يمثل نموذجًا من نماذج الحدود الهندسية ، التي تمر على شكل الخط المستقيم ومتشعبًا من خط من خطوط العرض ، أو خط من خطوط الطول . وقد نتبينه في أجزاء أخرى متشعبًا مع ظاهرة تضاريسية ، تضع الفصل وتؤكد مبلغ التباين بين أرض تشملها سيادة الدولة السودانية ، وأرض تشملها سيادة دولة أخرى كاثيوبيا .

ويبدو الحد السياسي السوداني في بعض الأجزاء ، مجردًا من أي مساندة تصنعها ظاهرة طبيعية ، أو ظاهرة بشرية معينة . وكان هذا التحديد كان منبثقًا من تحدى مجرد من أي سند يظاهره ، أو يكسبه

(١) انضطرت للمستعمرة الفرنسية التي عرفت باسم السودان الفرنسي ، الى التحلى عن لفظ السودان بعد اعلان استقلالها ، وتسمت باسم دولة مالي .

منعة وتأكيداً للفصل بين أرض وأرض ، وبين ناس وناس . وهذا فى حد ذاته مدعاة لأن نحس بأن الحد السياسى الذى يصنع الأطار الجامع للكيان المادى للدولة السودانية ، غير متناسق مع الواقع البشرى بصفة عامة .

وكم من موقع نتبين فيه مرور الحد السياسى فى الاتجاهات التى تمرق الكيان البشرى ، وتبعد بعضاً من قبيلة أو جماعة وراء الحد السياسى . ومن ثم يعيش هذا البعض ، وقلبه معلق وأحاسيسه نحو السودان والكيان البشرى بعضه أو كله . ونضرب لذلك مثلاً بالحد السياسى ، بين السودان وأرتريا وما أدى إليه من فصل واستبعاد قطاع من قبيلة البنى عامر حيث تعيش فى أرتريا ، وهى متبورة عن كيانها الكبير فى السودان (البجاة) ومتعلقة بأمل العودة والالتحام به فى يوم من الأيام .

كما يعبر الحد السياسى بين مصر والسودان عن نموذج آخر من نماذج عدم التناسق ، بين الدور الذى يطلب من الحد القيام به وحقائق الواقع البشرى الذى يصنع التجانس والترابط ، بين البجاة فى شمال شرق السودان ، والبجاة فى جنوب شرق مصر . وهذا معناه أن هذا الحد أعجز من أن ينهض بوظيفته ، لأنه يتعارض مع مصالح الناس وأسباب ترابطهم على النيل كنوبيين ، وبين النيل والبحر الأحمر كبجاة .

بل قد تتسبب الحدود التى تفصل بين السودان فى جانب ، والدولة الأفريقية المجاورة له فى جانب آخر فى نشأة للمشكلات . وتنشأ هذه المشكلات من خلال عدم التناسق بين التحديد والفصل الذى يؤدى إليه الحد السياسى ، وحقائق الواقع البشرى ومصالح القبائل والجماعات التى يعيش بعضها فى السودان ، وبعضها الآخر فى الدول الأفريقية المجاورة .

ويزداد هذا التعقيد ، وتتعاظم احتمالات الخطر ، من مثل تلك للمشكلات المتوقعة ، إذا ما عرفت أن السودان تنتشر مساحته الكبيرة

على مدى هائل بحيث يشترك بحدوده مع ثمان دول ، هي أثيوبيا وكينيا وأوغندا والكنغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا ومصر . بمعنى أن الحدود السياسية التي لا تمثل الاطار المنيع ، تفتقد المنعة ، وتتعارض مع مصالح الناس التي احتوتهم الدولة السودانية . ولا غرابة في أن يكون للسودان مطالب في الأرض والناس ، التي تضمهم دولة مجاورة ، أو أن يكون للدول المجاورة مطالب في الأرض والناس ، الذي يضمهم السودان .

وتتضمن هذه المساحة الكبيرة امكانيات هائلة وجملة من المصادر الطبيعية المتباينة التي تكفل احتمالات الغنى والثراء . وإذا كان من الضروري استبعاد حوال ٢٣٠ ألفا من الأميال المربعة من المساحة الكلية على اعتبار أنها تتضمن الصحراء ، فإن البقية التي تتمثل في حوالى ٧٧٠ ألفا من الأميال المربعة لها امكانيات ضخمة ، من حيث المصادر الكامنة والموارد المستفيدة .

ونستطيع أن نتبين هذه الامكانيات ممثلة في صور نباتية متنوعة من حيث درجة الثراء والغنى ، أو في صور من تربيات متباينة من حيث التركيب الكيماوى والميكانيكى ، ومن حيث قابليتها للإنتاج الزراعى . ومن ثم تتاح الفرص الرائعة لأن تتجمع جملة من المصادر والموارد الطبيعية المتباينة .

ونشير الى أن من بين هذه المصادر والموارد ، مساحات هائلة تقدر بحوالى ١١٨ مليون فدان من الأرض القابلة للزراعة . وهذه المساحات منها ما يمكن الوفاء بحاجاته من مياه الري من النيل وروافده ، ومنها ما يمكن الوفاء بحاجاته من مياه الري للطرق الفصلى للتزايد ، على المحور العام من الشمال الى الجنوب .

هذا وتكفل الصورة النباتية للغنية بالأعشاب والحشائش الظروف الطبيعية لثروة حيوانية هائلة ، تتألف من ملايين الابقار والاعنام والماعز والأبل . وتقدر مساحة المراعى التي يمكن أن تلعب دوراً هائلاً في حساب الاقتصاد السودانى ، بحوالى ٧٥ مليوناً من الأفدنة ، يقع

معظمها غرب النيل . هذا بالإضافة الى ما يتوفر فى الصور النباتية من امكانية استغلال بعض الأعشاب والحشائش ذات القيمة الاقتصادية ، أو بعض الأشجار والغابات التى تتضمنها مساحات كبيرة جنوب خط العرض ١٤° شمالاً .

هذا وتشير الأدلة الأولية فى بعض الأحيان والدراسات الجيولوجية المتخصصة فى بعض الأحيان الأخرى ، الى أن بعض التراكيب الجيولوجية تضم ثروة معدنية متنوعة ، تتألف من عدد كبير من الخامات المعدنية للتباينة (١) . هذا بالإضافة الى رصيد من طبقات حاملة للبتروى على صعيد الأرض غرب النيل الأبيض ، وعلى صعيد بحوض الغزال .

وهذا معناه - على كل حال - أن الدولة السودانية تملك رصيذاً مادياً هاماً ومتنوعاً . وهذا فى حد ذاته دعم للوجود المادى للدولة ، وخاصة إذا ما اتاحت الفرص لاستغلال اقتصادى متوازن ، لتلك الموارد المتعددة . والسؤال الذى يفرض نفسه ، هو هل يتحقق هذا الدعم ؟ أو هل تتاح الفرص لذلك الاستغلال الاقتصادى المتوازن ؟

هذا ، والواقع أن هناك عوامل كثيرة ومؤثرات متعددة ومتداخلة ومتغيرات سياسية متنوعة ، كلها تكشف الغطاء عن اجابة بالنفى الى حين على أقل تقدير . ويمكن القول أن تفسير ذلك كله ، لا يكاد يتأتى إلا من واقع الاحاطة بكثير من العوامل البشرية ، التى تتعلق بنوعية الانسان ومستواه الحضارى من ناحية ، أو بكيفية سوء توزيعه الجغرافى على الأرض السودانية من ناحية أخرى . وفى انتظار المتغير الأعظم الذى يحبط ذلك التصدى البشرى أو يطوعه ، لا نتوقع غير الاستخدام الجائر ، أو الاستخدام التقليدى فى اقتصاد مهزوز وغير متوازن .

(١) راجع الفصل الثالث من كتاب المؤلف «السودان - دراسة جغرافية» الاسكندرية ١٩٧٢ .

والكيان البشرى فى الدولة السودانية - كما قلنا - كيان مركب يتألف من أربعة مجموعات على أقل تقدير . وهذه المجموعات الأربعة هى المجموعة النوبية ، والمجموعة البجاوية ، والمجموعة العربية ، والمجموعة المترنجة . ولعل أهم ما يلفت النظر فى شأن التركيب الهيكلى للكيان البشرى ، وهو التباين وعدم التجانس ، ليس من وجهة النظر السلافية واللغوية فحسب، بل ومن وجهة النظر الحضارية أيضاً . وهذا مدعاة لأن ندرك تفاوتاً كبيراً فى القيمة الفعلية للمجهود البشرى ، الذى يبذل فى مجالات استغلال الموارد المتاحة . وقد نتبين الانخفاض الكبير فى المستوى الحضارى ، مسئولاً عن قدر كبير من الاستغلال غير الاقتصادى ، بل ومسئولاً عن التخلف الشديد ، فى أساليب الاستغلال ذاتها . كما هو مسئول فى بعض الأحيان عن إهمال كامل لقطاعات من الموارد المتاحة برمتها .

هذا بالإضافة الى أن كم السكان ، وسوء توزيع الكثافات السكانية، قد تفصح عن تخلخل شديد ، الأمر الذى يجعل السودان ضمن الدول التى تعاني من الفقر فى السكان . بل أن معدلات النمو السكانى ، تخطو خطوات متأنية ودون أن تتعجل ، لكى تنتشر السودان من سؤات هذا التخلخل . ومن ثم يكون ذلك مدعاة لنقص فى حجم القوى العاملة ، التى تتطلبها جملة الموارد المتنوعة والمصادر البكر .

وربما كان التخطيط الذى وضع بعض برامج الإنماء مورد من تلك الموارد المتنوعة مسئولاً عن مزيد من سوء التوزيع . بل لعله تسبب فى تناقض شديد ، بين نمو حظيت به بعض المساحات التى أخضعت لحظلة التنمية الزراعية وبرامجها الطموحة ، وتخلف وتدهور شديد تعرضت له مساحات كثيرة أخرى ، وموارد متنوعة متاحة فيها أغفلتها هذه البرامج .

وبدولة هذا شأنها ، تعاني من تلك المتناقضات التى توقعها فى مشكلات ذاتية تنبع من صميم تركيبها الهيكلى ، وما ينطوى عليه من أسباب عدم التجانس . ونشير فى هذا المجال الى مدى ما يمكن أن يترتب على التفاوت بين النمو والتقدم ، والتخلف والجمود ، من

نتائج ينعكس أثرها فى درجة الولاء لوجود الدولة ذاتها . كما نشير الى أن النمو غير المتوازى لقطاعات الانتاج ، يكون أيضاً مدعاة لتعميق الهوية وتأكيد الانفصال الحضارى ، بين المجموعات التى يتألف منها الكيان البشرى .

وقد نتجه الى تحديد أدق لتصوير أخطر تلك المشكلات ، والتى تتمثل فى عدم الانسجام والتناسق ، وافتقاد الروابط بين الكيان الذى يضم القبائل والجماعات المتزوجة فى جانب ، والكيانات الثلاثة الأخرى فى جانب آخر . ويمكن القول أن جوهر المشكلة ، يكمن فى عمق التناقض وعدم الانسجام الفعلى ، بين ولاء تلك القبائل نحو كياناتها الذاتى ، والذى يتعاضد من خلال النزعات القبلية المتخلفة من ناحية ، وحجم الولاء المطلق للوجود ضمن الكيان البشرى . المركب ، فى الدولة السودانية من ناحية أخرى .

وليس ثمة ما يدعو الى إيهام الأسباب والدوافع ، التى يمكن أن تفسر تلك التفسخ . ولكن الذى لا شك فيه أنها فى حد ذاتها تصور مشكلة خطيرة ، تعلن عن تصدع فى البناء البشرى ، وتكلف الجهد لقرميم هذا الصدع ، وتعطل المسيرة المنتظمة فى الدولة للنمو الاقتصادى بصفة خاصة . ونحن وإن كنا لا نملك الحق فى البحث عن الحل الأمثل (١) ، ولكن الذى يجب أن نتصدى له هو أن المعالجة يجب أن تفوص الى تلك الجذور ، وأن توجد الحافز الذى يتعاضد به الولاء الفعلى ، بين هذا التجمع المتزنج نحو الدولة ، على الولاء الضيق نحو الكيان القبلى الصغير المحدود ، الذى تعيش فيه .

هذا ، ويعيش السودان التجربة الصعبة ، وهو يعاني من حرب أهلية . كما يعاني من نظام حكيم غشيم ، يضيف بسلوكه من يوم الى يوم آخر ، للعلناء ، والتى تعمق الفجوة بين عناصر البناء البشرى للمركب ، وتشيع الجفوة بين الكيانات الأربعة ، التى يتألف منها هذا الكيان البشرى المركب .

(١) كانت اتفاقية مارس ١٩٧٢ التى منحت الجنوب حكماً ذاتية وهى من روح الجماعات المتزوجة وسيلة لوضع حد لمشكلة تفرض الصدع على البناء البشرى . -

الوطن العربي

الخلفية الجغرافية لمشكلاته

ليس أهم ونحن بصدد دراسة بعض النماذج لمشكلات سياسية ، من أن نتخذ سبيلنا لبحث عميق وكاشف للمشكلات ، التي يئن منها وطننا العربي . وصحيح أن مثل هذه الدراسة تعبر عن الوفاء للأرض والأمة العربية . ولكن الصحيح أيضاً أن مسيرة امتنا العربية ، وهي تتناقض بين دعوة إلى القومية والانتماء القومي ولم الشمل من جانب ، والاستغراق في الوطنية والانتماء الوطني من جانب آخر ، تتردى في مشكلات متنوعة . ومن شأن هذه المشكلات أن تمثل حقل تجارب مفيد ، لطالب الخبرة في حقل الدراسة الجغرافية السياسية .

وما من شك في أن الدراسة وفقاً للمنهج التحليلي ، تدعونا إلى الاحاطة بخلفية جغرافية ، نوغل فيها عمقاً بقصد التعرف على بعض المفومات الجغرافية ، بين الدعوة إلى القومية والانتماء للقوم ، والدعوة إلى الوطنية والانتماء للوطن أو الأرض . وذلك من شأنه أن يحدد ، وأن يوضح ، كيف كانت للمشكلات ، وكيف فرضت الدول الاستعمارية والامبريالية العالمية وجودها ، ودعت إلى تصاعدها وتفاقمها في بعض الأحيان .

وليس غريباً أن تصنع الامبريالية العالمية المرتكز الأساسي لكل المشكلات ، التي تعاني منها الأمة العربية في وطنها الكبير ، مثلما تعاني منها في لوطانها الأصغر .

وليس غريباً أيضاً أن تصمن استخدام التناقض ، بين الدعوة القومية والدعوة القطرية الوطنية ، لكي تفرق الأمة العربية في حضيض المشكلات .

سوالمل معقود على أن تستطيع هذه الاتفاقية إقامة الجسور التي تتخطى الفجوة فيما بين الكيان البشري في السودان الشمالي والكيان البشري في السودان الجنوبي ، وعلى أن تهيم لدرجة من درجات التجانس على مستوى الدولة .

ونشير فى البداية إلى ما يفرض علينا من تعبيرات غير مقبولة تنطوى على معنى الحظر الذى تنزلق إليه الأمة العربية . وهذا التعبير يمثل بدعوة تفصح عن سوء القصد . ونذكر فى هذا المجال أن كتاب الغرب هم أصحاب هذه البدعة ، أو الابتكار النابع من رغبة ملحة فى فرض الفرة والتمزيق ، على الأمة العربية فى وطنها الكبير . وهم فى كل حالة من الحالات التى يعبرون فيها عن بعض المساحات ، وأرض يحددون امتدادها ويصنعون لها الحدود على النحو الذى يحقق أهدافهم .

ويعنى ذلك أنهم فى كل محاولة من هذه المحاولات ، يبتكرون أو يخلقون التعبير للمساحة المقصودة المعينة . ومن ثم يتلمسون أسباب الترابط فيما بين أجزائها . ويعنى ذلك أيضاً الاختلاف والتضارب والتداخل فى استخدام هذه التعبيرات ومنولاتها الأصلية . ونراهم على سبيل المثال ، يخلقون فيما بينهم وهم يستخدمون تعبير الشرق الأدنى Near East تارة ، وتعبير الشرق الأوسط Middle East تارة أخرى .

هذا وليس ثمة شك فى أن هذين التعبيرين ، يتداخلان تداخلاً حتمياً ، ومع ذلك فإن استخدام تعبير أى منهما ، لكى يحتوى قطاعاً من الأرض العربية يبدو غريباً ومخلأً ، ولا يفى بالتعريف ، أو لا يكاد يتفق والحقيقة الجغرافية الفالصة ، والأصول للمكانة الحقيقية للوجود العربى ، وحيازة الأرض والسيادة عليها فى وطنه الكبير .

ولعل من الغريب حقاً - بعد ذلك - أن تدخل كل مساحات هذا الوطن العربى الكبير ، أو بعض هذه المساحات فى نطاق هذا الخريط من التعبيرات المخلّة . والأغرب من هذا أنهم يدخلون معها مساحات كبيرة أخرى ، دون أن يكون لى اعتبارهم حقيقة معينة من الحقائق الأصلية ، إلا أنها تمثل المساحات والأرض ، التى تقع إلى الشرق من الأوطان الأوروبية ، وتكاد تتوسط الأرض ، بالنسبة لكل من كتلة آسيا وكتلة إفريقيا ، فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى .

ونحن على سوء ذلك التداخل المخل ، وبناء على الاحساس بعدم جدية أو جدوى هذه التعبيرات المبتكرة والمستوردة من الغرب وكتاب

الغرب ، والمذبذبة من الزاوية الضيقة التي ينظرون منها إلى منطقتنا ، نرى أنه من الأفضل التخلي عن استخدام هذه التعبيرات . والأولى أن تستخدم التعبير الأصدق شكلاً وموضوعاً .

ويمكن القول أن التخلي عن استخدام هذه التعبيرات ، لن يوقعنا فى ورطة أو يؤدى بنا إلى الاضطراب فى مجال الدراسة . ذلك أنه فى حقيقة الأمر سوف يمكننا من متابعة استخدام تعبير آخر ، يتفق والحقائق الجغرافية والبشرية فى التعبير عن كل الأرض ، التى تعيش فيها أمة العرب . والتعبير السليم الذى نقصده ونفضل استخدامه وتداوله هو الوطن العربى .

ولا يمكن أن يكون ذلك التعبير السليم ، فى نظر باحث من الباحثين مغللاً أو مضللاً . بل هو فى واقع الأمر أكثر وضوحاً وأصدق تعبيراً ، من وجهة النظر الموضوعية ، لأنه يعنى شيئاً معيناً ، كما يستند إلى حقيقة بشرية أصيلة وهدف جغرافى واقعى سليم . وهو أفضل من تعبير العالم العربى لأن الوطن يكاد يحصر ويحدد الكيان المادى لوجود قومى متميز ، على حين أن العالم يتسع لجملة أوطان أو أكثر من وطن لأكثر من قوم (١) .

ولعلنا نشعر بمزيد من الثقة والجدية والاطمئنان ، ونحن نستخدم ذلك التعبير ، لأنه يكون أكثر انسجاماً وتناسقاً مع الواقع الجغرافى من ناحية ، ولأنه ينبثق من الفهم السليم للقائم على كل الخصائص والمقومات البشرية للمنطقة من ناحية أخرى . ويعنى ذلك أنه تعبير لا يحمل أى معنى من معانى الشك ، كما أنه لا يدع أى مجال للنقاش أو الجدل أو الاختلاف .

ولعل من المعلوم أن الوطن العربى الكبير فى امتداده وانتشار مساحاته ، يشمل كتلة كبيرة من اليايس عظيمة المساحة ، تمتد فى كل من الأرض الأفريقية والأرض الآسيوية ، وتحتل المركز القلب بالنسبة

(١) الوطن وعاء الأمة يجمع شملها أما العالم فيكون وعاء متسعاً يضم الأمم والشعوب . وتلك لا تتجمع إلا من خلال وحدة الناس جميعاً فى الإطار الموسع للبشرية .

لنصف الكرة اليابس ، أو ما نسميه فى الجغرافية السياسية اصطلاحاً بجزيرة العالم . وتتميز هذه الكتلة الكبيرة من اليابس - الوطن العربى الكبير - بعدد من الخصائص والمميزات ، التى تضى على أهميتها واعتباراً من وجهات النظر المتباينة .

« الميزة الأولى » وتفهم على أساس من علمنا بالامتداد العظيم فى المساحة الكبيرة ، وما يترتب على ذلك من تنوع فى البيئات وصفاتها ومقوماتها . ويعبر عن هذا التنوع عما يضمه الوطن العربى من وحدات جغرافية وأقاليم متباينة ، من حيث الملامح العامة للمناخ وصفة عناصره ، ومن حيث الصفات والمقومات الطبيعية الأخرى . ومع ذلك فإن هذا التنوع لا ينفى الوحدة ، التى تركز على دعائم قوية من وجهة النظر الثقافية من ناحية ، ومن مظهر الوحدة فى التاريخ والتراث المشترك خلال آلاف السنين من ناحية أخرى .

ولعل من الطبيعى أن نثق فى قيمة التنوع فى البيئات والتباين فى الملامح والمقومات الجغرافية ، داخل الوحدة الكبرى . على اعتبار أن التنوع والتباين يؤدى دون شك ، إلى مزيد من نواعى ومقومات الترابط والتجمع والتماسك ، من أجل احتمالات التكامل الاقتصادى فى أوسع وأعمق معانيه .

« الميزة الثانية » وتوضح صفة الترابط والتماسك بين أجزاء الوطن العربى الكبير ، من حيث الامتداد العظيم ، ومن حيث الاستمرار فى الانتشار من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ، دون أن يعترض هذا الامتداد عوائق أو فواصل ، تفصل فصلاً تاماً بين بعض هذه المساحات . وإذا كانت إسرائيل قد نقت كراس حرية فى جسم هذه الكتلة المترابطة الكبيرة ، حتى تكاد تقسمها وتفصل بين الوطن العربى فى الأرض الآسيوية ، والوطن العربى فى الأرض الأمريكيتية ، وتحرمها من الاتصال الأرضى المباشر ، فإن مصيرها إلى الزوال والانهيأ لتمام من الدخول تحت الحاح وضغط التصميم العربى المؤكد والمستمر ، ورفض الجسم الغربى فى بنيتها وإحضانها .

وهذا على كل حال مثل حى رائع ، يستشف منه الباحث درساً هاماً ، وهو رغبة الاستعماريين وأعاونهم من الصهاينة ، فى استثمار حرمان الوطن العربى من ميزة خطيرة من مزاياه ، وهى التى تكفل له قيمة استراتيجية كبيرة فى الموقع الجغرافى الحاكم .

« الميزة الثالثة » وتتمثل فى متابعة التعرف على قيمة الموقع الجغرافى للوطن العربى الكبير ومركزه الممتاز . ذلك أنه - كما قلنا - يكاد يتوسط كتل اليابس فى نصف الكرة اليابس ، أو جزيرة العالم ، ويشرف اشرفاً حقيقياً على طريق هام رئيسى من طرق الملاحة الدولية ، وهو طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس فيما بينهما . ويدرك رجال التجارة والاقتصاد ، كما يدرك رجال الحرب هذه الحقيقة ، وما يضيقه هذا الموقع الجغرافى الحاكم (Commanding) من أهمية ، على القيمة الاستراتيجية لأرضنا العربية .

ولعل أهم ما يفسر هذا الإدراك ويجسد معناه ، ويكشف عن مغزاه هو رغبة الاستعماريين الملحة فى الماضى القريب فى المحافظة ، أو الإبقاء على بعض من نفوذهم الغابر لضمان استغلال هذه الميزة لمصلحتهم الخاصة ، أو لحرد حرمان العرب فى وطنهم من استغلالها ضد مصالحهم ، وكبح جماحهم كقوة لها وزنها عندما تقع الواقعة . وما الصراع الآن فى إطار توازن القوى بين القوتين الأعظم فيما قبل تفكك الاتحاد السوفيتى علامة على منافسة حامية ، تصور تطلع كل قوة منهما على حيازة هذه الميزة للموقع الحاكم لحسابه الخاص . وما من شك فى أن اضافة هذه الميزة لحساب قوة معينة ، معناه انتصار وتلوق هذه القوة فى بداية رحلتها ، نحو الهيمنة على العالم كله .

ومهما يكن من أمر ، فإن الوطن العربى الكبير الذى يضم جنلة الدول والولايات العربية ، لم يكن على هذه الصورة التى نشهدها فى الوقت الحاضر . ويعنى ذلك أن جهداً موصولاً قد تأتى على مدى آلاف السنين ، لكى يزداد اتساعاً وامتداداً ، وحتى أصبح من اكبر الأوطان

بالنسبة لما يحس به سكانه من وحدة قومية ، على درب المصير المشترك ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وتبدو جملة الحقائق التي تفصح عن مراحل توسيع رقعة الأرض العربية واشاعة العروبة فيها ، جذرية في جوهرها الأسيل ، وفي كل مقوماتها . وتستند هذه الحقائق - دون شك - إلى الادراك السليم والفهم المتكامل ، لكل المقومات التاريخية والجغرافية للعرب ، ووطنهم الأصلي في جزيرة العرب من ناحية ، ولنشاطهم وحيوتهم وإيجابيتهم في مجال الانتشار ، واشاعة العروبة في الوطن الكبير من ناحية أخرى .

ويتطلب البحث في هذا الموضوع عمقاً على مدى الزمان ، وتوسيعاً على امتداد المكان . والمفهوم أن يوغل هذا التوسع الزماني بالحقائق إلى قرون طويلة خلت ، حيث انتهقت الجذور ، وكانت الأصول التي شكلت القاعدة العريضة ، كما يكون التوسع المكاني ، كفيلاً بإلقاء الضوء على مدى انتشار العرب ، وزحف وتدافع القبائل العربية وما طرأ من نهضات على المساحات والامتدادات .

والحقائق التي نود أن نوردها أو نعرضها من أجل إلقاء الضوء واستفلام النتائج المتعلقة بامتداد رقعة للوطن العربي واتساعها ، على الصعيد الأفريقي الآسيوي ، هي :

(أ) أصل العرب ووطنهم :

يتطلب الحديث عن هذه الحقيقة الإشارة إلى أن العرب ينتمون من وجهة النظر الجنسية إلى السلالة السامية ، التي ترتبط من حيث الأصل بسلالة البحر المتوسط . وينهـب بعض الكتاب الذين درسوا السلالات السامية والحامية ، إلى اعتبار العرب شعباً من بين الشعبين الباقيين للمثليين تمثيلاً صادقاً للسلالة السامية .

وهذا الظن مرجعه في تفكيرهم إلى حالة من حالات العزلة الجغرافية ، التي عاش فيها العرب الأوائل في وطنهم الأول في شبه جزيرة العرب . والمفهوم دائماً أن البيئة بكل مقوماتها وملامحها

الأساسية في شبه جزيرة العرب ، كانت تدعو إلى هذه العزلة . فهي من حيث الموقع الجغرافي يحيط بها المسطح المائي للبحر ممثلاً في البحر العربي من ناحية الجنوب ، والبحر الأحمر من ناحية الغرب ، والخليج العربي من ناحية الشرق . كل هذا بالإضافة إلى بحر الرمال الكبير من ناحية الشمال ، والذي تتحمل فيه كل صفات الصحراء وقسوتها وفقرها الشديد في مظاهر الحياة النباتية وموارد الماء . ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك للموقع ولحاطة البحار به . يعني في نظر كثير من الباحثين أن الجزيرة العربية كانت أصلح من غيرها ، لأن تكون الوطن الأصلي للشعوب السامية كلها ، ومن بينهم العرب .

وجدير بنا عند هذا الحد ، أن نتعرض لنكسر بعض النظريات الكثيرة والآراء المختلفة التي حاول أصحابها الربط بين الساميين -ومنهم العرب- وبين أوطان أصلية أخرى . ويرجع أهم ما قيل من نظريات وأراء في مجال الحديث ، أو البحث عن الوطن الأصلي للساميين إلى أربعة آراء متباينة (١) .

١- ويذهب الرأي الأول الذي نادى به جيوردي ، إلى أن الوطن الأصلي للأمم والشعوب السامية ، يتمثل في جنوب العراق . وقد يتفق ذلك القول مع ما ذهب إليه التوراة من أن أقدم ناحية عمرها أولاد نوح هي أرض بابل . ولكن جيوردي يخلل على صحة رأيه بدليل آخر ، يتلخص في دراسة أصول تلك الكلمات المشتركة في جميع اللغات السامية ، والتي تتعلق بالعمران والنبات والحيوان . وقد أظهرت له الدراسة العميقة ، أن أصول هذه الكلمات وجنودها ومطلولاتها قد نشأت أول ما نشأت في جنوب أرض العراق .

(١) هناك رأيان ضعيضان في هذا الصدد ، ويشير الأول منهما إلى الفريجية على اعتبار أن الوطن الأصلي للساميين . وأن للوجات السامية قد نزحت إلى آسيا عن طريق برزخ السويس . أما الرأي الثاني فيشير إلى هضبة أرمينية على اعتبار أنها الوطن الأصلي للساميين والآراميين معاً ، وأنهما تفرقا منها إلى الأوطان الحالية .

٢- ويرجح الرأي الثانى أن تكون بلاد كنعان ، هى الوطن الأصلى للساميين . وقد يستند أصحاب هذا الرأي الثانى ، إلى حقيقة هامة ، وهى أن مدنية الساميين فى هذه البلاد قديمة ، ولا تعرف قبلها مدنية أخرى سابقة . وهم من أجل ذلك يهاجمون أصحاب الرأي الأول ، على أساس أن العراق فى نظرهم على الأقل كانت موطن السومريين ، وأن السومريين كانت لهم مدنية مزدهرة ، وأنهم نزحوا إليه فى عصر كانت سورية القديمة فيه ، أهلة بأهم وجماعات سامية ، ذات مدنية عريقة وأصيلة .

٣- أما الرأي الثالث الذى يميل إلى الأخذ به معظم الباحثين وعلى رأسهم بروكلمان ورينان ، فهو الذى يقرر أن الوطن الأصلى للساميين ، يتمثل فى شبه الجزيرة العربية ، وفى القطاع الجنوبى منها ، بالذات . ويرون فيها أرضاً مناسبة لأن تكون الموطن الأصلى . بل ويرون أن الساميين قد انتشروا من هذا الوطن ، فى موجات غزت جنوب العراق وأرض سورية . ومن ثم ورث العرب هذه الأرض موطناً أصلياً لهم .

٤- وهناك فريق رابع يرى رأياً آخر ، يعتمد على شدة أو قوة العلاقات الأنتولوجية بين الساميين والحاميين . ويقرر هذا رأى أن أفريقيا الشرقية ، هى أصلح المساحات ، لأن تكون الوطن الأصلى للساميين . ولعل من الجائز أن تكون شرق أفريقيا بما فى ذلك الأرض الحبشية الوطن الأصلى لسلالة بيضاء تفرعت منها السلالتان السامية والحامية ، والتي لا يميز بينهما إلا بعض الفروقات الثقافية واللغوية البحتة . ومع ذلك فإن أولئك الذين عبروا باب اللندب ، إلى شبه الجزيرة العربية ، وتجمعوا فى الجنوب الغربى منها ، باتوا يمثلون الساميين الأوائل . ويعنى ذلك أن أصحاب هذا رأى الأخير يتجهون رغماً عنهم فى النهاية ، إلى اعتبار جنوب غربى شبه جزيرة العرب ، مهد الشعوب السامية بصفة عامة ، والعرب بصفة خاصة .

ونحن نشعر على كل حال أن كل فريق من هذه الفرق ، لم يضع

فى اعتباره ، وهو يحدد الوطن الأصلى للمساميين كل الدوافع والعوامل المتكاملة بشأن البحث عن هذا الوطن . ويعنى ذلك أننا إذا ما تابعنا البحث على ضوء هذه الدوافع ، فإننا نفضل فى وضوح وإصرار اعتبار شبه الجزيرة العربية موطناً أصلياً للسلاسل السامية ، وأن هذه الأرض دون غيرها قد شهدت نشأة الساميين الأوائل ، وبالتالي العرب كشعب من الشعوب السامية الأصلية .

وليس ثمة شك فى أنهم قد مارسوا فى هذا الوطن الأول الحياة ، وعاشوا فى ظروفه القاسية ، قبلما تنتشر الموجات وتخرج الهجرات ، التى انطلقت من عقاليها ، تعمّر وتعرب معظم المساحات التى نزلوا منها ، والتى أضيفت فيما بعد وبالتدريج إلى أرض الوطن العربى الكبير .

والظاهر أن شبه جزيرة العرب قد شأهدت العناصر والشعوب السامية الأولى منذ أواخر العصر المطير ، الذى كان معاصراً لآخر فترة من فترات انتشار الجليد فى القارة الأوروبية . وليس ثمة شك فى أن سيادة الظروف المتعلقة بالوفرة النسبية فى سقوط المطر ، وانتظام هذا السقوط ، كانت تمكنهم من الحياة بطريقة مناسبة مطمئنة فى شبه جزيرة العرب .

ولكن يبدو أنه عندما بدأ الجفاف ، مع تدهور الجليد عن أوروبا ، برزت صفات الصعراء القاسية ، وسيطر الفقر على معظم شبه الجزيرة العربية . ولعلنا ندرك على ضوء ذلك الفهم سبباً قوياً ودافعاً معقولاً ، اضطر سكان شبه الجزيرة العربية بموجبه إلى ممارسة الهجرة والمهاجرة ، فى موجات طلباً للاستيطان فى الأرض الأفضل . وكانت هذه الموجات تتدفق إلى بعض مواطن الغنى والوفرة فى المساحات والأرض المجاورة ، أو المحيطية طلباً لحياة أفضل وموارد لوهر .

ويدفعنا الحديث عند هذا الحد ، وبطريقة تلقائية ، إلى التعرض لصفات ذلك الوطن العربى المصدري ، والتعرف على ملامحه الرئيسية من وجهة النظر الجغرافية . ويكون ذلك من أجل التعرف على صفة كل

المناطق والمساحات ، التى تبلورت فيها تلك الجماعات السامية من ناحية ، كما هو أيضاً من أجل التعرف على كل أو بعض الدوافع الأساسية ، التى أدت إلى خروج الهجرات واستمرار تدفق الموجات ، واندفاعها من شبه الجزيرة العربية إلى الأرض والمناطق المجاورة من ناحية أخرى .

وتمثل شبه جزيرة العرب التى تعتبر من بين أكبر شباه الجزر فى العالم ، وتقع فى جنوب غربي آسيا ، كتلة قديمة قوامها الصخور البلورية النارية والمتحولة ، وتنتمى للكتلة العربية النوبية من وجهة النظر الجيولوجية . وهذه الكتلة بذاتها تمثل اللسان من قارة جندوانالاند التى تعرضت للتصدع والانكسار ، حتى ظهر وتكون الأخدود الأمريقي العظيم - يحتل البحر الأحمر شطراً منه - وفصل فصلاً ظاهرياً بين الكتلة العربية والنوبية . ويعنى ذلك أن شبه جزيرة العرب والصحراء العربية على وجه الخصوص ، تمتد وكأنها جزء من الصحراء الأفريقية الكبرى ، وامتداد طبيعى لها من وجهات النظر الجيولوجية ، والطبوغرافية ، والمناخية ، والحيوية .

ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك يعنى من ناحية أخرى أن شبه الجزيرة العربية ، كانت كالصحراء الأفريقية الكبرى ، فى كل تفاصيل ملامحها الرئيسية فى أثناء العصر المطير ، وإنها كانت تستقبل المطر الذى يعول حياة نباتية مزدهرة غنية موفورة الثمرات . ويبدو أن تلك الصفة الهامة كان لها صداها ومغزاها فى شأن تجميع السكان . الذين نعتبرهم نواة للشعوب السامية التى انحدر منها العرب .

ويكاد يتفق ذلك من ناحية أخرى ، مع تفكير بعض الكتاب الذين أشاروا إلى أن العناصر السامية لم تظهر مطلقاً فى الأرض والمساحات التى تقع فيما وراء شبه الجزيرة العربية ، إلا فى أثناء الألف الخامسة قبل الميلاد . ولعل المفهوم أن ذلك التاريخ - ٥٠٠٠ ق.م - إنما يمثل بحق النهاية المتأخرة لكل التغيرات التى طرأت على كمية المطر ، وسقوط المطر فى ذيل العصر للمطير . ولعله أيضاً فى نظر معظم

الكتاب ، التاريخ الذى يسجل البداية الحقيقية لعصر الجفاف ، وما ترتب عليه من سيادة صفة الصحراء فى معظم المساحة الكبيرة ، التى تشغلها شبه الجزيرة العربية ، والصحراء الأفريقية الكبرى .

ويعنى ذلك من ناحية أخرى ، أن الشعوب السامية ومن بينهم العرب ، قد عاشت فى حدود شبه جزيرة العرب فترة من الزمن ، وأنهم لم يمارسوا الخروج منها ، والهجرة والتدافع إلى الأرض المجاورة ، إلا بعدما انقضى عصر المطر ومؤخرته تماماً وساد الجفاف ، وتمثلت صفة الصحراء فى الوطن الأصلي ، وتعرضت الموارد الاقتصادية فيه للخطر والتناقص المستمر . ومن ثم كانت التخيير المناخى ، عن أهم عوامل الضغط التى حملت العرب مشقة للهجرة ، والاستيطان فى أرض جديدة أفضل .

ويمكن القول على ضوء ذلك كله ، أن شبه جزيرة العرب بعد أن تناقص المطر الخطير عليها ، وسيادة صفة الجفاف فيها ، باتت فى صورتها الحالية تسيطر على معظم أنحائها صفة الصحراء الفقيرة والجفاف ، حتى لا يكاد يسقط عليها سوى بعض ملميمترات قليلة من المطر ، وتعرض لنسب عالية من احتمالات الذبذبة بالزيادة أو بالنقصان . هذا باستثناء الأطراف الجنوبية القصوى فى كل من أرض اليمن وعمان ، اللتان تستقبلان بعض المطر فى فصل قصير ، من فصول السنة ، مع احتمالات مماثلة فى الذبذبة وزيادة ونقصاناً .

وليس ثمة شك فى أن ذلك الفقر الملحوظ فى مصادر الماء ، قد جعل الجزء الأكبر من شبه جزيرة العرب من المناطق التى تلتفظ السكان ، وتنبع للوجهات والهجرات البشرية ، تمت ضغط الحاجة الاقتصادية الملحة ، إلى معظم المساحات والمواقع القريبة المحيطة بها من ناحية الشمال . كما أتت صفات هذه المساحة الصحراوية من ناحية أخرى . إلى لجوء بعض سكان الأطراف الجنوبية ذات المطر الصيغى ، فى شبه الجزيرة العربية إلى مصارعة البيئة ، والتفاعل مع مقوماتها تفاعلاً إيجابياً ، حتى خلقوا حضارة ومدنية عريقة وأصيلية . ودفعت

تلك الظروف بعضهم أيضاً إلى ركوب البحر ومصارعته ، فى اصرار
وإلى تطوير الملاحة البحرية ، والاشتغال بالوساطة التجارية والاتصال
بمساحات وأراضى فى كل من شرق إفريقيا ، والقرن الأفريقى
والساحل الحبشى السودانى والهند وما وراءها شرقاً .

ويعنى ذلك فى إيجاز شديد ووضوح كامل أن شبه جزيرة العرب
كانت بمثابة البوابة التى انصهرت فيها السلالة السامية ، والتى
انصهرت منها ونشأ عنها العرب . كما يعنى أنها كانت الأقليم
المصدرى ، الذى خرجت منه أو تدفقت وتدافعت منه معظم الموجات ،
التي عمرت ، ثم بالنتالى عربت المساحات التى تعرف الآن باسم الوطن
العربى الكبير . ذلك أنها كجماعات حملت معها ملامح الثقافة العربية ،
وطعمت بها الحضارات والثقافات فى مساحات الأرض الجديدة الأخرى ،
التي لم يصل فيها التأثير إلى حد التعريب الكامل لبعض الوقت .
وربما ترتب على الانتشار والخروج ، الذى جاء مع المد الإسلامى ، بلغ
التعريب مداه وحده الأقصى .

(ب) انتشار العرب فى مساحات الوطن العربى :

الحديث عن هذه الحقيقة حديث مفيد ، لأنه يلقى الضوء بوضوح
على انتشار وخروج الموجات من هذا الاقليم المصدرى - شبه جزيرة
العرب - وعلى التدفق والانتقال والتدافع ، ثم الاستقرار فى مساحات
جديدة . وهو حديث مهم أيضاً لما ترتب على ذلك كله من تعريب
الأرض ، التى باتت تشكل وطننا العربى الكبير .

وخروج الهجرات وتسرب العرب فى القواف وموجات ، من شبه
جزيرة العرب منطقى ، بقدر ما هو معقول ، لأن سوء الأحوال
الاقتصادية وضيق الموارد المترتب على حلول الجفاف ، وعجزها عن
تلبية احتياجاتهم مرة ، أو لأن مجرد الزيادة الطبيعية للسكان ،
والضغط المتزايد على الموارد مرة أخرى ، أحدهما أو كلاهما ، يؤدى
دون شك إلى أن تضيق شبه الجزيرة العربية بأهلها وسكانها ،
فيتهجون إلى الهجرة والتدفق فى موجات إلى أوطان أفضل .

ويعتقد بعض الكتاب أن زيادة النسبة المئوية لاحتمالات الذبذبة في كمية المطر السنوي ، والانخفاض المستمر في كمية المطر ، وقلته عن المعدل ، أو انحباسه في أعوام متعاقبة ، يؤدي بالضرورة إلى التدهور في المرمي وموارد الماء ، بشكل يهدد حياة السكان . وعندئذ يمكن القول أن خروج السكان وموجاتهم التي تلفظها الصحراء العربية ، كان سيلاً لا ينقطع في أثناء القرون المتعاقبة ، لأن ذلك يمثل الوسيلة المثلى لتخفيف الضغط على الموارد في شبه الجزيرة ، وللحصول على حياة أفضل في المساحات المجاورة والغنية نسبياً . وقد يكون الضعف الذي تتميز به القوة للسيطرة على مساحة من هذه المساحات المجاورة ، من الأمور المشجعة على حدوث تلك الهجرات ، واستمرارها من غير أن تواجه مقاومة ، أو أن يتصدى لها أحد .

ومهما يكن من أمر ، فإن العامل الاقتصادي المترتب على أسباب وعوامل مناخية بحثية يمثل الدافع الأساسي لتدافع الهجرات واستقرارها ، بدليل أن معظم هذه الهجرات ، كانت تتكون من عائلات كاملة بجميع أفرادها . وكانت تصطبغ معها كل ما تملك من حيوان ومحتاج . ولو كان المقصود هو مجرد الاغارة والاستيلاء على موارد الثروة ونهبها ، لما كان هناك ما يدعو إلى هجرة القبائل برجالها ونسائها وأطفالها وشيوخها . ويعنى ذلك أنهم كانوا يتنافسون من أوطانهم الفقيرة في شبه جزيرة العرب ، من أجل الاستقرار في الأوطان الجديدة ، حيث تطيب لهم الحياة ، وتلبى مواردها الغنية لاحتياجاتهم الأساسية . وقل أن هذه المجموع المهاجرة ، كانت تتسلل ولا تباشر الغزو . بل قل إنها كانت تطلب وهي تتسلل وتطلب التعايش السلمى من أجل تأمين العيش .

وإذا كانت الدوافع الاقتصادية والمناخية قد ألقت الضوء على تدفق الهجرات وخروج الموجات البشرية من شبه الجزيرة العربية ، فإنها قد تفسر لنا من ناحية أخرى اتجاه سكان الهوامش إلى بنوياً نحو البحر وممارسة الوساطة التجارية . وجدير بالذكر أنهم سلكوا ذلك السبيل

منذ وقت طويل ، وأنهم شاركوا غيرهم من العناصر المتحضرة فى
تجارة البحر الأحمر والبحار الجنوبية ، وفى الاشتغال بالوساطة
التجارية ، بين بلادهم التى كانت تعتبر جزءاً من بلاد بنت فى جانب ،
وموطن الحضارات القديمة فى جانب آخر .

ويبدو أنهم احتكروا من ناحية أخرى الملاحة والاشتغال بالوساطة
التجارية ، فى الأطراف الشمالية من المحيط الهندى ، فى الجزء الذى
بات معروفاً باسم البحر العربى . والظاهر أن غيرهم من المشتغلين
بركوب البحر والملاحة البحرية لم يتمكن من المخاطرة بركوبه ، أو
بمحاولة الوصول إليه وعن طريقه ، إلى الهند والأقطار الآسيوية
الأخرى ، للحصول على السلع والمنتجات .

ونذكر على سبيل المائل أن اليونانيين وهم الذين اتجهوا اتجاه
مباشراً وكلياً إلى البحر الأحمر ، وأقاموا لأنفسهم مراكز تجارية ،
ونقطاً للتجمع على بعض شرومه وأخلجانه على جانبيه الأفريقى
والآسيوى ، لم يخرجوا رغم ذلك النشاط الواسع بلى حال من الأحوال ،
عن حين هذه الذراع المائتة .

وتشير أهم المراجع إلى أنهم كوسطاء وتجار ، كانوا مقتنعين بذلك
الدور وتلك الوظيفة ، فى حدود البحر الأحمر ، لأنهم افتقدوا الخبرة
والجسارة فيما وراءه (١) . وأنهم كانوا يحصلون من العرب العاملين فى
خدمة الملاحة والوساطة التجارية فى البحر العربى ، على كل
احتياجاتهم من السلع والمنتجات الآسيوية .

وتؤكد المراجع أيضاً ، أن العرب من سكان شبه الجزيرة العربية
فى الأطراف والهوامش الجنوبية ، كانوا يكتسبون من نشاطهم المستمر
فى ممارسة التجارة والوساطة ، خبرة فى أساليب الملاحة وتسخير

(١) إشاع للملاحون العرب أساطير كثيرة ، بثت الرعب والفرع فى قلوب الملاحين
غير العرب . وربما كان للقصد تخويفهم ، لكى يحجموا عن اقتحام المحيط
الهندى ، ومنافسة الملاحين العرب .

الرياح كقوة نافعة لها . وكثيراً ما كان عرب جنوب شبه جزيرة العرب ، ايجابيين فى نشاطهم ، فيتخذون لأنفسهم نقطاً ومراكز فى مناطق محمية وشروم طبيعية أو شبه طبيعية على ساحل شرق إفريقيا ، ويقيمون فيها وعندها مراكز تجميع التجارة ، ولكى تلجأ إليها السفن . وكانت كل نقطة من هذه النقاط ، التى أقاموها على السواحل التى اتصلوا بها بمثابة مواقع الارتكاز ، التى يرتكزون إليها ويعتمدون عليها فى الاتصال المباشر أو غير المباشر بالظهير ، سكانه وموارده وتجارته .

هكذا كان النشاط الإيجابى للعرب ، سكان شبه جزيرة العرب يتم فى صورتين مختلفتين تمام الاختلاف . وتتمثل الصورة الأولى فى تدفق وتدافع الموجات والهجرات ، وخروج البطون القبائل وطلبات للاستيطان وحياسة الأرض والوطن الجديد وحثاً عن مورد أو موارد أكثر غنى وأكثر وفرة فى هذه الأرض . أما الصورة الثانية فكانت تتمثل فى ممارسة ركوب البحر (١) ، فى مرحلة تفرد فيها للعرب وحدهم فى الاشتغال بالوساطة التجارية والتبادل التجارى ، مع بعض الأقطار الآسيوية والأفريقية .

ومع ذلك فإن هذا النشاط فى هاتين الصورتين المختلفتين تماماً ، كان يعنى التأثير المباشر ، وربما غير المباشر ، فى الأقطار والمساحات والأرض التى نزحوا إليها أو اتصلوا بها . ويظهر ذلك التأثير على مستويات مختلفة فى مجالات إشاعة الثقافة ، ونشر اللغة وتسرب الدم وصياغة التراث المشترك . وكم من حضارات عتيقة كانت النبتة الأولى لها من خلق ، أو على الأقل من غرس النشاط العربى ، والاحتكاك الحضارى الذى تم بين العناصر العربية النشيطة ، وبين بعض البلدان

(١) كان خروج العرب على المحاور البحرية يعنى تحمل الرجال وحدهم مسئولية الاتصال بمساحات الأرض فى إفريقيا وجنوب آسيا . وربما لم تمكنهم ظروفهم من أن يشبعوا العروبة ، لأنهم لم يأخذوا بأسباب الاستقرار . كما أن تزاوجهم من الوطنيين فى تلك المساحات ترك الصغار فى رعاية الأمهات ينهلون من معين غير عربى .

راجع كتاب : الموانئ السوفيتية دراسة فى الجغرافية التاريخية : للمؤلف .

الأفريقية والآسيوية . وأضرب لذلك مثلاً بما كان من أمر الاتصال بين
عرب جنوب شبه جزيرة العرب في جانب ، وسكان المناطق النيلية في
شمال الهضبة الحبشية في جانب آخر ، حيث قامت حضارة أكسوم
Axum ، وازدهرت على أسس وقواعد من حضارة سبأ .

هذا ، وإن لم يكن هذا النشاط العربي قد أدى إلى نتائج ايجابية ،
في تعريب كثير من المساحات التي اتصلوا بها أو نزحوا إليها ، فهو قد
رسم على الأقل الطريق إليها ، وفتح المجال ووضع لبنات الأساس في
قاعدة التعريب . بل لعله مهد تمهيداً واقعياً للتعريب ، الذي حدث بعدما
ظهر الاسلام ، وتدفق المزيد من العرب والموجات العربية ، نحو
الأوطان الجديدة ، في الأرض المجاورة في كل من آسيا وأفريقية .

ويجمل بنا في هذا الموضع أن نشير إلى توالي واستمرار تلك
الموجات البشرية ، التي كانت تخرج من شبه جزيرة العرب على المدى
الطويل . وقد تصور البعض شبه الجزيرة العربية ، وهي بمثابة المخزن
الهائل الكبير ، الذي يتدفق منه فيض للبشر ، إلى كل الأنامل
والمساحات المجاورة ذات المطر الشتوى . بل ويعتقد أن هذا التسلسل قل
الاسلام ، والتدفق بها لاسلام إلى هذه الأرض ، كان السبيل الأمثل
لحماسة الوطن الأمثل .

ويرى الأستاذ فيليب حتى ، أن تدفق هذه الموجات وتدفقها كان
يتم عن طريق واحد ، هو طريق الساحل الغربي في اتجاه الشمال .
ويعتقد فيليب حتى ، أن إحاطة البحر أو السطح المائي يشبه الجزيرة ،
هو الذي رسم ذلك الطريق وحده معالمة ، على الاتجاه الشمالي إلى
أرض الشام ، وعلى الاتجاه الشمالي الشرقي إلى أرض العراق ، وعلى
الاتجاه الشمالي الغربي إلى أرض مصر ، عن طريق شبه جزيرة
سيناء .

وهناك سجل حافل لهذا التدفق يشير إلى الهجرات ، التي حدثت
في حوالي ٣٥٠٠ ق.م إلى أرض مصر ، والأخرى التي تدفقت إلى أرض
السومريين . وقد تواليت وزادت الموجات ، منذ منتصف الألف الثالثة
قبل الميلاد . وظلت مع زيادة ضغوط الجفاف والشمس في الأرزاق ،

تتوالى فى كل القرون السابقة لظهور المسيحية .

ويؤكد فيليب حتى مرة أخرى أهمية هذه الموجات . ويشير إلى أن العرب على الرغم من بداوتهم الأصلية ، كانوا يستقرون فى الأوطان الجديدة التى ينزحون إليها . وكانوا يختلطون بسكانها ، بل أنهم فيما يبدو قد تفاعلو إيجابياً فى هذه الأوطان الجديدة ، وشاركوا مشاركة فعالة فى ارساء ، وبناء قواعد الحضارات القديمة ، التى نمت وازدهرت فى تلك المساحات . فهم - على سبيل المثال لا الحصر - يختلطون بالمصريين فى أرض العراق . وكانت نتيجة الاختلاط أن ظهر البابليون ، أصحاب الحضارة العريقة فى فجر التاريخ .

وهكذا اجتذبت أنظار الشام وديارهم قبائل مختلفة ، وموجات كبرى ، يرجع أقدمها إلى أكثر من خمسين قرن مضت ، وتكونت من سلالاتهم ومن اختلاطهم ، الكنعانيون فى حوالى القرن السادس والثلاثين قبل الميلاد ، ومن بعدهم الفينيقيون والعصريين والآراميون . وتوالى وصول الموجات قبل الميلاد ببضعة قرون ، ومنهم الليثانيون ، والنبطيين ، والتدمريين ، وغيرهم ممن جاء ذكرهم فى النقوش والمدونات القديمة . وظلت الهجرة قائمة حيث هاجر إليها قبل ظهور الاسلام مباشرة قبائل عربية ويطون ، من قضاة ويلي وكلاب وتغلب ويكر وغسان ، وغيرهم ممن ورد ذكرهم فى المدونات العربية ، وبقيت إتسالتهم إلى ما بعد الاسلام .

وكان لمصر من ناحية أخرى ، نصيب من تلك الموجات ، التى نزحت وتدفقت وتداخلت فى شبه انتظام . وكانت هذه الموجات تمر بطريق سيناء ، حتى تهيئ أرض مصر فى دلتا النيل ، ومن ثم تختلط بسكانها . ونذكر بهذه المناسبة أن بعض الباحثين ، يصبر على أن الأصل الجذري ، للغة المصرية القديمة واللغة العربية واحد . بل لقد وضع واحد من المؤرخين قاموساً ، أثبت فيه اشتراك أكثر من عشرة آلاف كلمة بين هاتين اللغتين .

وينكر عزت دروزة ، فى معرض حديثه عن هذا الموضوع ، أن

اتجاه التسجيل التاريخى لمصر نحو تعداد الأسر ، لا يمكن أن يكون دليلاً على أن نصيب مصر من الموجات المتدفقة من شبه الجزيرة العربية ، كان ضئيلاً أو محدداً . بل أن القرون السابقة للفتح الإسلامى العربى مباشرة تسجل لنا بما لا يدع مجالاً للشك ، هجرات من قبائل ويطون عربية ، نزحت إلى أرض مصر من شمال الحجاز .

والظاهر أيضاً أن الانتشار العربى ، وخروج الموجات وتدفق الهجرات من شبه الجزيرة العربية ، كان يتجه من ناحية أخرى إلى البحر الأحمر والبحر العربى بالذات . وقد ذكرنا أنهم مارسوا الوساطة التجارية ، وعبروا للمسطحات المائية للاتصال المباشر بالساحل الأفريقى الذى يشرف عليهما . وكانت اتصالاتهم إيجابياً . وكانت حياتهم تتمثل فيما يشبه حياة الجاليات التى تتجمع وتستقر فى الموانئ ، لكى تمارس النشاط التجارى ، ولكى تتصل بالظهير فى كل من الأقاليم السودانية والعربية ، وغيرها على الجانب الأفريقى .

ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك يعنى صراحة أنهم اتصلوا ونزحوا إلى مساحات وإقاليم متفرقة ، من الأقاليم النيلية منذ وقت بعيد قبل الإسلام . ومع ذلك فإننا نتصور أيضاً ، أولئك الذين هاجروا واستقروا فى ظهير خط الساحل الغربى للبحر الأحمر ، فى كل من الحبشة والسودان . وكانت أعدادهم محدودة نسبياً . والظاهر أنهم كانوا يذوبون نوياناً سريعاً فى الوطن أو الأرض الجديدة . ولكنهم مع ذلك خدموا التجارة والنشاط التجارى ، كما أسهموا فى تطوير الحضارة . وليس غريباً - بطبيعة الحال - أن تنتقل هذه العناصر العربية المغامرة النشيطة ، إلى الجانب الأفريقى فى حدود حوض النيل ، كما انتقلت واستقرت بطريقة مماثلة إلى شرق أفريقيا وبعض أجزاء من جنوب شرقى آسيا الموسمية .

ونحن على كل حال عندما نهتم بذلك الموضوع ، ونعرضه عرضاً سريعاً موجزاً ، إنما نود أن نتعرف من خلال ذلك العرض على المدى والعمق ، والطرق التى كان عليها انتشار العرب من ناحية ، وعلى أثر

الانتشار والمهاجرة فى ممارسة التعريب من ناحية أخرى . ويبدو ان المدى كان كبيراً وشمل مساحات واسعة كبيرة . وكان الاتصال بها والنزول إليها من أجل الاستقرار وممارسة الحياة الرتيبة ، أو من أجل التجارة والحصول على السلع وممارسة الوساطة التجارية .

ونذكر من أجل التمييز بين هذين النوعين ، أن بلاد الشام وأرض العراق ومصر كانت بالضرورة من بين المساحات والأقطار التى استقبلت العناصر العربية المهاجرة النازحة ، حيث استقرت وذابت وانصهرت فى الوطن الجديد . أما البلاد والمساحات التى استقبلت العرب كوسطاء للتجارة ، أو كعاملين فى خدمة الملاحة والتجارة الدوليتين ، فنذكر منها الساحل الأفرىقى على البحر الأحمر ، والقرن الأفرىقى ، وساحل زنجبار وساحل الهند وما وراء الهند شرقاً .

أما الحديث عن الشق الثانى من المسألة والمتعلق بالعمق والاکثار التى ترتبت على ذلك النشاط ، وخاصة فى مجال التعريب فهو حديث مسعب وشامل . ونحن على كل حال نعتقد ان هؤلاء النازحين فى صورة مهاجرين مستقرين ، أو فى صورة تجار ووسطاء فى خدمة التجارة ، كان لهم تأثير مباشر أو غير مباشر فى هذه الأرضى من وجهة النظر الثقافية . ومع ذلك فلا يمكن أن يكون ذلك دليلاً على أنهم هم الذين عربوا للناطق ، التى هاجروا إليها واستقروا وذابوا فيها . ويعنى ذلك بمعنى أوضح أن التعريب قد جاء بالفعل فى مرحلة تالية ، كنتيجة للظروف المناسبة التى مهد لها ، ذلك الانتشار العربى المستمر فى ظل المد الإسلامى النشط .

(جـ) التعريب فى الوطن العربى ،

عندما نعالج الحقيقة بتعريب الوطن العربى ، وإعطائه المسحة العربية ، التى يتميز بها فى الوقت الحاضر ، يكون المقصود التعرف على كل العوامل والظروف التى أدت إلى خلق الترابط ، بين أجزاء هذا الوطن ، بل لعلنا نصل أيضاً إلى حد التعرف على أهم المقومات ، التى تستند إليها القومية العربية .

ونذكر بهذه المناسبة أن التعريب في نظرنا ، يعنى تسرب الدم العربى وقيام رابطة الدم ، كما يعنى نشر اللغة ومقومات الثقافة والتراث المشترك ، وما يترقب على ذلك كله من تعاطف ، بين سكان هذا الوطن ، والاحساس بالروابط القوية المتينة ، التى تشدهم شداً إلى الكيان القومى المتكامل المتماسك . كما يعنى التعريب أيضاً اشاعة اكبر قدر من التجانس ، بين أولئك الذين يتداخلون وهم يذوبون أو ينصهرون ، فى التركيب الهيكلى للبناء البشرى المتجانس للأمة العربية .

ونحن على كل حال فى حاجة ملحة لأن نتعرف على الطريقة أو الطرق التى أدت إلى التعريب ، والصور التى انتهت إليها هذا الدور . بل ينبغى أن نستشعر الحاجة أيضاً ، لأن نتعرف على الدرجات التى أسبغت على المساحات المختلفة ، صفاتها العربية الأصيلة ، ومقومات صفاتها القومية . ومن ثم نجيب على تساؤل يبحث عن حقيقة وجود أمة عربية متجانسة .

والواقع أن تعريب المساحات والمناطق التى يشتمل عليها الوطن العربى فى الوقت الحاضر ، قد جاء نتيجة مباشرة وحتمية لاستمرار تدفق القبائل العربية ، واستمرار اختلاطها ونويعاتها من ناحية ، وللمساندة التى توفرت لتلك البطون والقبائل بعدما قامت الدولة العربية الاسلامية من ناحية أخرى .

والفهوم أو ولاية من العرب على عهد الاسلام ، كانوا يشجعون القبائل العربية على النزوح والمهاجرة من مضاربهم فى شبه جزيرة العرب ، والنزول والاستقرار فى المساحات والأصهار التى تولوا نهبها مقاليد الحكم . والظاهر أنهم كانوا يجدون فى استقرار القبائل العربية ونويعاتهم فى الوطن الجديد ، ما يدعو إلى الاطمئنان على نظام الحكم والنقود العربى الاسلامى وتأمينه .

ونحن على كل حال لا نود أن ندخل فى صميم التفاصيل الدقيقة فى شأن الحديث ، عن حركة القبائل العربية ، أو تتبع كل الموجات

والهجرات ، حتى لا تضطر إلى التشعب أو التعمق ، بدرجة قد تخرج بنا عن صلب الموضوع وسياقه المتناسق . ومع ذلك فالواضح أن هناك أكثر من وجه للمسألة ، وأن كل وجه من الوجوه جدير بالمناقشة والدراسة والبحث ، من أجل التعرف على الجوانب الهامة .

ذلك أننا على سبيل المثال في حاجة ملحة لأن نميز تمييزاً واضحاً بين صفة وطبيعة ونتائج الانتشار العربي الذي تم في ظل وحماية ورعاية وريما توجيه الدول العربية الإسلامية الكبرى ، في عهد الخلفاء الراشدين وبنى أمية وبنى العباس في جانب ، والانتشار العربي الحر غير المقيد ، والذي تم في أقطار ومساحات لم تكن قد أدخلت في نطاق السيطرة الإسلامية العربية في جانب آخر . كما قد نستشعر الحاجة إلى التمييز من انتشار استهدف الاستيطان في الأرض ، وانتشار آخر استهدف جنى ثمرات التجارة والوساطة التجارية ، بين بعض أقطار الأرض .

ونذكر في مجال الحديث عن ذلك الموضوع أن انتشار العرب والقبائل العربية في كل المساحات والأقطار ، التي أدخلت في نفوذ الدولة العربية الإسلامية الكبرى ، كان نتيجة مباشرة للفتح . وقد نشرنا من قبل إلى أن من أهم ما ترتب على الفتح العربي ، هو تشجيع القبائل والبطون العربية على الهجرة والاستقرار في الأوطان والأقاليم المفتوحة .

ويرى البعض أن طبيعة تكوين قوافل وجيوش الغزو ، التي مارست هذا الفتح ، وخروج الغزاة وفي أعقابهم النساء ، فيها ما يعني أو ما يعبر عن معنى من معاني الرغبة في التزوج والاستقرار والاستيطان . وهكذا كانت السياسة التي رسمت وأدت إلى تدفق القبائل العربية ، إلى الأقاليم والأمصار المفتوحة سبباً في دعم نظام الحكم العربي الإسلامي .

وليس ثمة شك في أن صفة دعوة الإسلام ولامحه العامة ، وما يتميز به من سماعة ، كانت مدعاة لأن يختلط العرب بالسكان في هذه

الأنظار ، فيذوبون فيهم نوباً . ويترتب على ذلك الانصهار ، تسرب الدم العربي وأسس الثقافة العربية ، ومقومات التراث المشترك . ومع ذلك فإن هناك من يؤكد أن تسرب الدم العربي ، ليس طارئاً بعد ظهور الاسلام . بل لعله كان يتم وباستمرار قبل الاسلام .

ونحن لا نعارض ذلك الاستمرار قبل الاسلام وبعده ، بل نحس به . أما الذي نود أن نضيفه إلى ذلك ، هو أن الانتشار العربي بعد ظهور الاسلام ، قد أدى إلى نتائج ايجابية في مجال الثقافة واللغة بالذات ونشرهما . وهذا القول معقول من وجهة النظر الموضوعية ، وخاصة بالنسبة للأقطار والأمصار التي كانت تستقبل العرب النازحين ، لأنهم كما قلنا قد ذابوا في الوطن الجديد والحياة الجديدة .

ومع ذلك لمقد نتساءل عن حرقية تلك السياسة ، التي شجعت القبائل العربية على الاستيطان والذوبان في الأقاليم والأمصار . فهل كانت هناك سياسة عربية اسلامية مرسومة ؟ وهل كانت هناك خطط مقررّة بشأن تنظيمها أو بشأن الاسكان ؟ والاجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ليست من الأمور السهلة ، وقد لا نصل فيها إلى قرار شامل أو واضح . ولكن الذي لا شك فيه هو أن بعض الولاة على الأقاليم ، قد حاول وضع الخطط بشأن تلك السياسة . وكثيراً ما حدث أن اضطرهم التخطيط ، إلى فرض القيود على تحركات الهجرات العربية ، والتي تكفل لهم الاطمئنان على تحول القبائل والبطون العربية الوافدة من حياة البداوة إلى حياة الاستقرار ، والذوبان في الوطن الجديد بما يناسب صفة الحياة في كل اقليم ، أو في كل مصر من الأمصار .

وهذا الاتجاه في حد ذاته ، تعبير عن محاولة للتنظيم والتنسيق ، بقدر ما هو تعبير عن الرغبة في وضع العرب والقبائل العربية الوافدة ، في صورة مماثلة للصورة أو الصور ، التي يمارس بها سكان كل اقليم من الأقاليم حياتهم . وتثير بعض المراجع ، إلى أن ذلك كان في بعض الأحيان مدعاة لتمرّد بعض البطون العربية ، ونفورهم ورفضها الخضوع والتحول إلى الاستقرار ، والذوبان في الوطن الجديد .

وفي دراسة حركات القبائل العربية وانتشارهم واستقرارهم في

مصر مثل طريف ، حيث رفضت بعض القبائل العربية الانصياح للنظام ، الذي وضعه الحكم طلباً للاستقرار . ومن ثم واصلت بعض البطون والقبائل الحركة والهجرة في اتجاه الأقاليم السودانية ، لكي تتحرر من تلك القيود ، التي فرضت من أجل الاستقرار والنويان .

ومع ذلك فإن هناك من الأمثلة أيضاً ، ما يوحي بأن هذه السياسة لم تكن عامة ، لو شاملة في كل المساحات والأقاليم والأصهار المفتوحة . ونذكر في هذا المجال مثلاً من بلاد المغرب ، والتي لم يتم تعريبها تعريباً كاملاً ، ولم تنب القبائل العربية فيها نوباً كفيلاً ، بطمس ملامح كل ما هو ليس عربي . بل قل ظلت وطناً لأقلية كبيرة ، احتفظت بعلامات ثقافتها الحامية ولغتها الخاصة البربرية .

ويمكن القول أن ذلك مرجعه بالضرورة ، إلى عدم وجود سياسة جديدة مرسومة ، من أجل اذابة العناصر العربية الوافدة اذابة ، تكفل التعريب ، وخلق للمجتمع العربي الجديد . كما أن مرجعه إلى وجود بعض المساحات ذات الصفات التضاريسية الوعرة الخشنة ، والتي مكنت الأقليات ذات الثقافة البربرية الحامية من الاحتفاء بها ، واللجوء إليها والحفاظ على لغتها الحامية ، وعلى جانب من كيانها وتراثها المتميز .

وهكذا يمكن القول أن التعريب كان مجالاً للنشاط شبه الحر ، بالنسبة للأقاليم والمساحات ، التي انطوت ضمن الدولة العربية الإسلامية ، وأن سياسة الدولة لم تكن تضع في اعتبارها خطة معينة لتنظيم الموجات العربية ، أو لنشر اللغة العربية ومقومات الثقافة ، وتسرب الدم وخلق للتراث المشترك . ونعني بالنشاط شبه الحر وعدم وجود خطة مرسومة من جانب الدولة ، ترك المسألة لنشاط القبائل والمظروف المحيطة بها ، وقدرتها على أن تختلط بالسكان وعلى أن تتسرب إليهم ويبنهم ، حتى تصبغهم بالصبغة أو المسحة العربية ويصير تعريبهم (١) .

(١) عرض الفتح العربي الإسلامي ، على الناس في الأصهار التي شهدت فتح الإسلام واللغة العربية . وتركت لهم حق الاختيار . ومن ثم هناك من قبل-

هذا ومن أجل ذلك نرى أن هناك مساحات وإقاليم قد انخلت في نطاق الدولة العربية الإسلامية ، بل ولعبت دوراً خطيراً في حياتها السياسية ، ومع ذلك فلم يحدث أن تسربت إليها أى صفة من الصفات ، التي تدعو إلى التعريب ، بل ولم تصبح نهائياً بالصيغة العربية . ونضرب لذلك مثلاً بفارس موطن الفرس ، والتي ظلت في نطاق نفوذ وتمت حكم الدولة للعربية الإسلامية الكبرى فترة طويلة ، ثم انسلخت عنها دون أن تفقد مقومات وملامح قوميتها .

وقد يتصور البعض أن حضارة ومدنية الفرس العريقة ، كانت سبباً في حماية القومية الفارسية ، ولم يفلح العرب في تعريبها . ولكن هذا التصور ليس صحيحاً إلى حد ما ، لأن العرب نزحوا واستقروا في مساحات ربما كانت أكثر أصالة ، في مجالات الحضارة والمدنية كمصر . ومع ذلك فإنهم نجحوا نجاحاً منقطع النظير في تأكيد وجه مصر العربي الخالص ، والذي يتمثل في كل مظهر من مظاهر وتقاليد سكانها ولغتها وثقافتهم تشبيهاً صادقاً . وربما كان من الأصوب البحث عن تحليل آخر ، يفسر هذه الظاهرة ويوضحها (١) .

أما فيما يتعلق بانتشار وذووق القبائل العربية وبطونها إلى

= الاسلام ورفض اللغة ، وهناك من قبل اللغة ورفض الاسلام ، وهناك من قبل الاسلام وقبل اللغة في وقت واحد .

(١) نذكر في مجال تفسير تلك الظاهرة أثر العمل الانتشاري في لحيمة الفرس ومقومات الثقافة الفارسية بالنطاق الوعرة ، بحيث لم تكن الفرصة كاملة لأن تدخل الثقافة العربية في صراع متكافئ مع الثقافة الفارسية . ويبدو أن صفة الانتشار والاحتماء بها قد مكن دولة القومية والثقافة الفارسية من أن تكون وتختبر حتى نهاية الفرصة المناسبة ، لكن تنبعث من جديد في حدود الوطن الفارسي وتوقع بالعربية فيها وتستأصل جنودها الثقافية .

أضف إلى ذلك أن مصر في ذلك الوقت كانت تمر بظروف خاصة تتمثل في استخدام اللغة القبطية كلفة للشعب . ولكنها مع ذلك فإنها لم تكن لغة الثقافة ، بل كانت اللغة اليونانية هي التي تحتل هذه المكانة . وربما عبر ذلك عن ضعف أدى إلى سيطرة اللغة العربية . لأنها حاربت اللغة القبطية التي لا ترتكز إلى ثلاث أبجدية .

للمساحات والأقاليم ، التي لم تخضع لنفوذ أو لسيطرة وحكم الدولة العربية الاسلامية فى فجر الاسلام وصدره ، فنذكر أنه يتميز بعدد من المميزات الأساسية . وربما كان من الممكن أن يكون فى هذه المميزات فى الوقت نفسه ، ما يوحى بصفة ذلك الانتشار وملامحه ودوافعه . وهذه المميزات نلخصها على النحو التالى :

(أ) أن هذا النشاط كان يمثل النشاط العربى الحر غير المقيد ، وأنه لم يكن يخضع لأى من نوع من التنظيم ، أو التمهيد والترتيب . ويعنى ذلك أنه مجهود شخصى بحت ، مارسه بعض البطون العربية بوحى من إرادتها ، ورغبتها فى البحث عن مساحات وأوطان جديدة ، تطيب فيها الحياة المناسبة ، وتتوافر لهم فيها الحرية وفرص الاستيطان .

(ب) أن هذا النشاط كان يتم تحت ضغط والحاح دوافع اقتصادية بحتة ، تدفعهم إلى الهجرة دفعا . وربما اعتبرناه استمرارا للنشاط ، الذى كان يحدث وتمارسه البطون والقبائل العربية قبل الاسلام . ونحن على كل حال ندرك طبيعة ضغط والحاح الدوافع الاقتصادية ، على أساس من علمنا بصفة شبه جزيرة العرب ، وصفة المناخ بها من ناحية وصفة العرب وطبيعة حياتهم كبشر رحل يطلبون الماء والمرعى ، ويسعون إليه سعيا من ناحية أخرى .

(جـ) إن هذا النشاط يبين أثره وتظهر نتائجه فى وضوح تام ، فى المساحات الأفريقية ذات المطر الصيفى ، وفى الهامش الانتقالي الشمالى منها إلى الصحراء الأفريقية الكبرى ، فى الأرض التى عرفها العرب - باسم السودان . والواقع أن نشاط الدولة العربية الاسلامية الكبرى ، كان قد توقف من الناحية الرسمية عند حافة الصحراء . والظاهر أنه لم تكن ثمة خطة رسمية مرسومة ، بشأن استمرار التوسع جنوبا إلى الأرض ، التى أطلق عليها العرب اسم السودان بمعناه الجغرافى ، والممتد على نطاق عريض يمتد من الساحل الأفريقى على المحيط الأطلنطى ، إلى الساحل المشرف على البحر الأحمر .

وعلى الرغم من الوضوح فى الصفات التى وصفنا بها النشاط

الحر ، غير المقيد للقبائل والبطون العربية فيما وراء الحدود للدولة العربية الاسلامية الكبرى ، فإن ثمة تفصيلات كثيرة جدية بأن توسع في الاعتبار ، لأنها تلقى الضوء على قيمة التسرب العربى السلمى وأثره ، فى التعريب من ناحية ، ولأنها توضح أثر هذا النشاط فى توسع رقعة الأرض ، التى يحتلها الوطن العربى الكبير ، وفى نشر الثقافة العربية الاسلامية من ناحية أخرى .

هذا ، ويتلخص الذى حدث فى هذا الشأن ، أن كان التسرب العربى مستمراً ، ولكنه كان تسلاً سلمياً فى أغلب الأحيان ، وأنه جاء من نواحي متعددة ومتباينة . ويمكن القول أن هذه الموجات من القبائل والبطون العربية ، كانت تتسرب إلى أرض السودان عبر الصحراء ، وعن طريق دروبها للتعدين ، من كل من مصر وبلاد المغرب العربى ، كما كانت تتسرب من ناحية البحر الأحمر . ويعنى ذلك أنها كانت تمر فى طريقها من شبه الجزيرة العربية على امتداد طريقين ، والطريق الأول هو بطريق شبه جزيرة سيناء ، ثم تستقر إلى حين فى مصر . ثم تتجه جنوباً مباشرة إلى أرض السودان ذات المطر الصيفى ، أو تتجه غرباً إلى بلاد المغرب ، ومنها تسلك دروب الصحراء إلى الجنوب حيث السودان . ولعل ذلك الطريق كان طبيعياً ، وكانت تسلكه معظم للموجات التى لا يطيب لها العيش فى أرض الحولة العربية الاسلامية ولا تعتمل القيود المفروضة على استقرارها .

أما الطريق الثانى فهو طريق مباشر حيث تمرر القبائل البحر الأحمر ، وتهبط إلى النقط والمراكز التى قامت عندها موانئ عربية كباضع وسواكن . وكأنها كانت بمثابة رأس الجسر ، الذى أسهم فى انتقال الموجات العربية والتسرب ، فى لين وبطريقة سليمة بحتة .

ونحن على كل حال لا نجد مجالاً للبحث فى شأن قيمة كل من هذين الطريقين ، الذى حملا معاً عبء التسرب العربى إلى أرض السودان . ولكن الذى لا شك فيه أنهما قد أسهما معاً ، فى تسرب القبائل العربية ، ونزولها فى أوطانها الجديدة جنوب الصحراء الأفريقية

الكبرى . وكان من شأن هذا التسرب أن تأتى الاختلاط مع حياة الأرض ، وشاعت العروبة مع انتشار الاسلام .

ويكاد يجمع كل الباحثين على أن وصول موجات القبائل العربية ، كان مستمرا ، وإنها كانت تتدافع فى انتظام رتيب . ومع ذلك فإنها كانت تتزايد مع مرور الوقت ، وخاصة عندما تولى الحكم فى الأقطار والأمصار العربية ولاة من غير العرب . والظاهر أن بعض القبائل العربية ، التى لم تكن قد ناهت أو استقرت بعد ، لم تجد الأمن والطمأنينة أو الدافع لأن تستقر فى مصر ، أو فى المغرب ، وفضلت التدافع إلى أرض السودان بعيدا عن كل نفوذ مباشر ، أو غير مباشر للحكومة العربية الاسلامية وقبيلها المفروضة .

ويذكرون أيضاً أنه كلما تقدم الوقت ، وزاد النشاط فى تدفق الموجات العربية زادت المعرفة بأرض السودان ، وما تتميز به من غنى فى كم للمطر للمتاح خلال فصل الصيف ووفرة فى النمو العشبي . وكان ذلك فى حد ذاته مدعاة لتدافع وتدفق المزيد من البطون والقبائل العربية ، سعياً وراء الموارد الغنية والعشب الوفير .

ويربط البعض أيضاً بين ما اشتهرت به بعض المساحات بالذهب ، وتدفق بعض العرب سعياً وراء هذا المعدن النفيس . ولقد تبع ذلك التدفق والانتشار الباحث عن فرصة الحياة الأفضل ، والتعرف على ملامحة الأرض الجديدة لهم ولقطعانهم ، فاستقروا بها واتخذوا منها وطناً جديداً .

ويمكن أن نخسيف إلى ذلك كله ، ما كان من أمر اختلاط وتزاوج بين العرب والسكان فى أرض السودان ، والذين كانوا يمارسون ويتبعون التقاليد الحامية . وقد أدت هذه التقاليد وخاصة فيما يتعلق بنظام الأرض وتطبيق النظام الأموى ، إلى وصول جيل عربى إلى الزعامة عندما يرث العربى خاله . وليس ثمة شك فى أن وصول هذا الجيل إلى الزعامة ، قد مهد لمزيد من الاطمئنان للوصول العربى الباحث عن فرص الاستيطان ، وبالتالي إلى مزيد من تدفق القبائل العربية إلى الوطن الجديد .

وهكذا تنفق العرب وانتشروا فى مساحات كبيرة . وسمحت لهم ظروف الدين السمع بالتسرب السلمى ، وإشاعة الاسلام ونشر الدم العربى ، وتعريب مساحات كبيرة للغاية ، فيما وراء حدود الدولة الاسلامية الكبرى . ولم تسلم من التعريب إلا بعض الاقليات ، التى اعتصمت بمناطق العزلة ، وحافظت على بعض من مقومات ثقافتها ونقاوتها . ومع ذلك فإنها لم تسلم - فى الغالب - من تسرب بعض الدم ، ومن اعتناق الدين الاسلامى ، ومن الاشتراك - مع مرور الوقت - فى التراث المشترك ، الذى يزيد من الروابط ، ويعتبر من أهم المقومات الأساسية فى قيام وتفلفل روح القومية العربية .

* * *

هكذا كانت مساحة الوطن العربى الكبير ، وكان امتداده الواسع العظيم محصلة لاجتهاد عربى على المدى الطويل . ولقد ألتاح هذا الاجتهاد فى اضافة مساحات كبيرة ، على الصعيدين الأفريقى والآسيوى . وبعض هذه المساحات كانت فى حوزة الدولة العربية الاسلامية . وكان بعضها الآخر فى حوزة قبائل عربية واستيطان عربى ولم تخضع لحكم الدولة الاسلامية .

ويمكن القول أن أقصى امتداد لكتلة الوطن العربى الكبير من الشرق إلى الغرب ، من الخليج العربى إلى المحيط الأطلنطى ، يبلغ حوالى ٦٠٠٠ كيلو متر . كما يبلغ أقصى امتداد واستمرار من الجنوب إلى الشمال من حدود السودان الجنوبية مع أوغندا إلى ساحل جمهورية مصر العربية على البحر المتوسط حوالى ٤٠٠٠ كيلو متر . ويشمل هذا الامتداد مساحة كبيرة تبلغ أكثر من ١٢ مليون كيلو متر مربع ، منها ٢,١٣٩,٣٤٠ كيلو متر مربعاً فى جنوب غربى آسيا و٩,٧٤٩,٥٥٢ كيلو متر مربعاً فى النصف الشمالى من أفريقيا .

ويعنى ذلك الامتداد العام للأرض العربية أن ما يعادل ٢٧٪ من مساحة الوطن العربى الكبير يقع فى الأرض الآسيوية ، على حين أن الجزء الباقى وهو ما يعادل ٧٥٪ من المساحة يقع فى القارة الأفريقية .

وهذا معناه أن وطن أمة آسيوية إفريقية فى وقت واحد .

ولعل من الواضح لدى متابعة الوضع السياسى سيطرة ظاهرة التشرزم والتفتيت ، على جسم هذا الوطن الكبير ، حيث يبدو ممزقاً ، وتتعدد فيه الأقطار والدول والدويلات . ومع ذلك فهو من حيث السكان يؤلف كتلة بشرية كبيرة ، يجمع فيما بينها اللغة ، والتاريخ ، والتراث المشترك . كما أنها من حيث المساحة تؤلف كتلة كبيرة تفوق فى جملتها مساحة الولايات المتحدة الأمريكية . كما أنها أكبر أيضاً من مساحة القارة الأوروبية ، بما فى ذلك القطاع الأوروبى من الاتحاد السوفييتى السابق .

ويهمنا أن نذكر أن مساحة الوطن العربى الكبير ، مازالت أقل ما ينبغى أن تكون عليه بالفعل . وهذا معناه أن لعبة السياسة التى أفسحت للتدخل الخارجى ، أن يفرض مشيئته بشكل مباشر حيناً ، وبشكل غير مباشر حيناً آخر ، قد سلبت بعض المساحات ، واقتطعتها من الأرض العربية لحساب دول مجاورة . وليس فى الأمر أكثر من مجاملة أحياناً لحساب دولة ما على حساب العرب ، أو أكثر من عدوان متعمد على مصالح عربية ، وإغراقها فى مشكلات أحياناً أخرى .

ويطلب أصحاب السيطرة ، أو أصحاب المصلحة فى لعبة السياسة فى نهاية الأمر ، من هذه المشكلات أن تصرم الأمة العربية فى وطنها الكبير ، من قوة ذاتية تمسك بزمام مكانتها ، وما يمكن أن تصل إليه لو تفرغت وأحسنست استخدام وضعها فى الموقع الجغرافى الحاكم ، لحركة التجارة والعلاقات ، بين الدول على مستوى جزيرة العالم . ومن المفيد على كل حال أن نستشعر العلاقة بين سلب مساحات من الوطن العربى ، وتمزيق أوصاله ونجاح السيطرة أو من أصحاب المصلحة ، من الخارج للنجاح للقطع النظير ، فى إحباط قوة الأمة العربية الذاتية ، وإبطال مفعول مكانتها فى مكانها الجغرافى الحاكم .

الموقع الجغرافى :

والآن بعدما إقينا كل الأضواء على هذه الحقائق ، التى تفسر

امتداد الوطن العربي واتساع رقعته ، يمكن للباحث أن ينتقل انتقالاً مطمئناً إلى الحديث عن الموقع الجغرافى ، لذلك الوطن الكبير ، من أجل تقدير أهميته وتقسيم قيمته وتقييم مكانته . ومن شأن هذه الدراسة أن تكشف أهداف لعبة السياسة . وكيف أفلحت فى تكبيل ارادة الأمة العربية ، وكيف حرمتها من مكانتها الحقيقية ، وهى تحجيمها فى الموقع الجغرافى الحاكم .

ويتطلب البحث فى هذا المجال الاعتماد على النظرة الدقيقة الفاحصة للخريطة ، التى من شأنها أن تبرز الموقع الجغرافى للوطن العربى الكبير ، وأن تبين العلاقات المكانية بينه وبين كتلة العالم القديم - جزيرة العالم - والذى يعتبر قطعة منها . والمفهوم أن هذا الوطن الكبير العظيم المساحة والامتداد ، يحتل مساحة تمتد من جنوب غربى أسيا إلى شمال أفريقيا ، ويحيط تشرف وتسيطر على القلب ومصر فى قلب هذا القلب من جزيرة العالم ، وتحتل المركز المتوسط بين كل من أسيا وأفريقية وأوروبا .

ولعل من الواضح أنه إذا كان ثمة ما يضمنى على هذا الوطن أهمية فهو مرتبط بالموقع الجغرافى الحاكم فى قلب جزيرة العالم . بل لعل أهمية الموقع الجغرافى وحساسيته ، هى التى تعود فتضمنى على خصائصه ومميزاته كل مظاهر الأهمية والاعتبار . ويمكن للباحث أن يصور هذه الأهمية المتبادلة على ضوء الفهم للتكامل للموضوع من وجهات النظر للتبائية .

ويتبع الوطن العربى كما هو معلوم فى رقعة الأرض ، التى تجعله يشرف بالفعل ، على لخطر ثلاث أذرع مائية من وجهة نظر الملاحه والتجارة الدوليتين . وهذه الأذرع المائية ، هى البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى ، والتى يرتبط بكل ذراع منها مسطح مائى وخطير ، من حيث حركة الملاحه ومرور السفن ، ومن حيث حجم التجارة العالمية .

ونحن نكتفى فى هذا المجال بالإشارة إلى قيمة ذراع البحر الأحمر التى تتصل بالحيط الهندى ، الذى تمر به وتتجمع فيه تجارة معظم

العالم الآسيوى وشرق أفريقيا وأستراليا ، وإلى قيمة ذراع البحر المتوسط ، التى تتصل بالمحيط الأطلنطى ، الذى تتجمع فيه وترب به كل تجارة العالم الأوروبى والأمريكى . وليس ثمة شك فى أن تلك الإشارة والفهم المستقر لها ، يضع إيدنا على أهمية الموقع الجغرافى للوطن العربى الكبير ، والذى يجعله فى مركز يسمح له بالاشراف والسيطرة ، أو التحكم فى ذلك الطريق الحيوى الهام .

وإذا نحن نظرنا إلى الوضع الجغرافى للوطن العربى بالنسبة لكل قارة من قارات العالم ، على خريطة رسمت على أى مسقط من المساقط المتعارف عليها ، فإن ذلك يعاوننا كثيراً فى مجال التعرف ، على ما يضيفه امتداد كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى من أهمية ، على الموقع الجغرافى الحاكم الذى يتميز به هذا الوطن . وهل يتصارع نفوذ الدول الكبرى على أكثر من قيمة هذا الموقع الجغرافى ؟ وهل كانت القوتان الأمريكية والسوفيتية تتنافس فى المنطقة العربية ، على أهم من قيمة هذا الموقع الجغرافى للحاكم ؟

والمفهوم أن البحر المتوسط الذى يمتد فى اتجاه غربى - شرقى بين خطى حوالى ٥° غرباً و٣٥° شرقاً ، وخطى عرض ٢١° ، ٤٢° شمالاً ، ويمثل ذراعاً للمحيط الأطلنطى ، يشرف وطن العرب عليه بساحل طويل للغاية يمتد فيما بين طنجة وغزة . أما البحر الأحمر الذى يمتد فيما بين خطى عرض ١٠° ، ٣٠° شمالاً ، بحيث يمثل ذراعاً للمحيط الهندى ، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً عن طريق باب المندب ، والذى يتجه بحيث يشطره شطرين ، ويفصل بين شبه الجزيرة العربية والوطن العربى الآسيوى ، والوطن العربى الأفريقى ، فإن معظم سواحله تكاد تدخل فى صميم سيطرة واشراف الوطن العربى . ويكاد يشبه الخليج العربى البحر الأحمر فى بعض صفاته من حيث الامتداد ، ويكاد يناظره فى التوغل إلى حوالى خط عرض ٢٠° شمالاً . وتنبثق أهمية هذه الأثرع المائتة الثلاثة من صفتين أساسيتين هما :

١- أنها بامتدادها تقترب وتتجمع رؤوسها فى حدود قلب الوطن العربى الكبير ، بحيث لا يكاد يتجاوز الفاصل الأرضى بينها ، أو بين نهاياتها عن ١٦٠ كيلومتراً .



الموقع الجغرافي للوطن العربي

لاحظ امتداد الأرض العربية في الموقع القلب الحاكم
للتحركات على كل المحاور بين مساحات الأرض من
حواله ومساحات المحيط وتحركات التجارة الدولية

ب- أنها تتصل اتصالاً مباشراً وسهلاً بالمسطحات المائية الكبيرة ،
وهى المحيط الأطلنطى ، والمحيط الهندى .

وإذا علمنا أن صفة هذه الأذرع المائية الثلاثة ، وإعمالها تناسب
الملاحة تماماً ، وأنها تشق قلب اليابس فى العالم القديم ، فى الموضع
الذى يكاد يفصل فصلاً بين المنطقة المعتدلة الدفيئة والصحراوية
الحارة ، فإن ذلك يعنى قيمة عظمى فى مجال الحركة ومرور التجارة
الدولية . وليس ثمة شك فى أنها كذلك بصرف النظر عن النشاط
المرجاني ، الذى يسيطر بوضوح على جانبي البحر الأحمر ، ويجعل
الملاحة فيه خطرة للغاية .

ومهما يكن من أمر ، فإن امتداد هذه الأذرع المائية هام وحيوى ،
وأنه يضىء على موقع الوطن العربى بالغ الأهمية ، حتى لو لم يكن
الإنسان قد شق أنضخم قناة صناعية ، لخلق الوسيلة المباشرة للربط ،
بين البحر الأحمر والمحيط الهندى فى ظهيره من ناحية ، والبحر
المتوسط والمحيط الأطلنطى فى ظهير من الناحية الأخرى . ولعلنا ندرك
ذلك على ضوء العلم بأن المسافات الأرضية ، التى تفصل بين رؤوس
تلك البحار ليست كبيرة ، وأنها كانت فى متناول وسائل النقل المختلفة
دائماً من ناحية ، وأنها تقع فى قلب وعلى هامش المنطقة الانتقالية من
الصحراء القاحلة الفقيرة ، إلى مناطق المطر الشتوى من ناحية أخرى .

وفى الجغرافية التاريخية للتجارة الدولية والملاحة البحرية ، فصل
طويل ممتع يصور قيمة تلك الصفات البحرية ، وهو يعبر عن أهمية
ذلك الموقع الجغرافى الحاكم . وقد أسهم هذا الموقع دون شك ، فى دعم
التطور الحضارى المبكر ، الذى انبثق فيما حول تلك المنطقة التى
يشغلها الوطن العربى الكبير .

والمفهوم أن فجر الحضارة قد طلع مبكراً ، فى ومن حول هذه
المنطقة وتلك المساحات . فى كل من مصر ووادى النيل الأدنى وسهول
الرافدين والهوامش الساحلية ، على كل من البحر المتوسط الشرقى ،

والخليج العربى ، والبحر الأحمر - ولقد اقبل سكان تلك المساحات فى مواطن تلك الحضارات على الاشتغال بالتجارة والوساطة التجارية . وكان لكل نراع من تلك الأنوع المائتة الثلاث ، نصيب كبير أسهم به فى قيامهم بذلك الدور ، وفى انتعاش حركة التجارة الدولية والتبادل التجارى . بل ربما أسهم هذا الاجتهاد فى ارساء قواعد وأصول التجارة الدولية ، منذ وقت بعيد .

وكما تضافى هذه الأنوع المائتة على أرض الوطن العربى الأهمية البالغة من حيث قيمة الموقع الجغرافى من وجهة النظر الاستراتيجية . ومن وجهة نظر النقل والمواصلات ، فإن تجمع الطرق البحرية من قلب ووسط آسيا ، ومرورها بسهولة الراقدين وأرض الشام إلى ساحل البحر المتوسط فى جانب ، ومن قلب إفريقيا فيما وراء الصحراء ومرورها فى اتجاه الشمال ، إلى ساحل البحر المتوسط أيضاً فى جانب آخر، كان يضفى على الموقع الجغرافى لهذا الوطن ، مزيداً من الأهمية والحساسية .

والمفهوم أن معظم الطرق البحرية ، التى تخترق كتلة اليابس الآسيوى من الشرق إلى الغرب ، كانت تفضل دائماً أن تتخلى من الاتجاه المباشر عبر السهول ، التى تمتد شمال المرتفعات والسلاسل الجبلية الوسطى ، وإن تتجه عبر الجبال والهضاب إلى ساحل البحر المتوسط . ولعلها تعبر بذلك عن أهمية ذلك الاتجاه ، وقيمة البحر المتوسط كطريق رئيسى للملاحة الدولية ، والتجارة بين الشرق والغرب . وتنعكس صفة ذلك أيضاً فى مجال البحث ، حيث نلاحظ أن معظم المراكز العمرانية فى أرض الشام ، التى تقع فى ظهير ساحل البحر المتوسط الشرقى ، قد قامت على أساس الأداء الوظيفى فى شكل مدن ، تولى سكانها خدمة التجارة العابرة ، وتأمين المرور على الطرق والتقاءها .

أما الجبهة البحرية الأخرى التى تشرف على البحر المتوسط ، وتمتد فيما بين طنجة وغزة ، فلا تقتصر أهميتها على مجرد الاشراف والسيطرة على حركة الملاحة فى البحر المتوسط ، بل الواقع أنها تقوم

على خدمة ظهير عميق للغاية ، يشمل كل الأرض التي تمتد فيما وراء الصحراء الأفريقية ، الكبرى ، إلى ثنية النيجر وتشاد وأعلى النيل .

وتكفى النظرة العاجلة على الخريطة الجغرافية التي تبين النصف الشمالي من القارة الأفريقية ، وتظهر فيها مجموعة الطرق والدروب الصحراوية التي تتجه في اتجاه شمال - جنوبي ، لكي ندرك أن هذه الجبهة كانت ولا زالت في خدمة مرور التجارة والنقل ، من وإلى كل المساحات التي تمتد في شكل نطاق عريض ، إلى الجنوب من الصحراء الأفريقية الكبرى وتستقبل المطر في شهور الصيف .

وتكاد تلتزم كل الطرق والدروب والمسالك ، التي تمر في الاتجاه الشمالي - الجنوبي ، من وإلى الجبهة العربية على البحر المتوسط بالانتظام من ناحية ، وبالمرور في مجالات معينة مرسومة ، لكي تمر بموارد الماء التي يتعذر الحصول عليها في قلب الصحراء بعيداً عن الواحات ، التي تشغل بطون الأودية أو المنخفضات والأحواض المغلقة من ناحية أخرى .

ولا يفوتنا أن نشير إلى الدور الذي أسهم به الجمل ، الذي دخل إلى رقعة الوطن العربي الأفريقي من آسيا ، عن طريق شبه جزيرة سيناء ، في حوالى العصر اليوناني والقرون السابقة لظهور المسيحية مباشرة ، في خدمة ذلك للتوجيه العام للتجارة والمواصلات . وليس ثمة شك في أن معرفة وخبرة العرب بالصحراء ، ونشاطهم المستمر في مجال التجارة ومرور القوافل عبر الصحراء ، قد أسهمت في أداء ذلك الدور الخطير ، الذي جعل من الجبهة العربية على البحر المتوسط نافذة أساسية ، تطل بها وعن طريقها أفريقيا فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى على العالم للمتحمين ، وشریان التجارة الرئيسي لحساب مجتمع الدول في كل وقت من الأوقات .

وليس ثمة شك أيضاً في أن الاحساس بقيمة الجبهة العربية البحرية على البحر المتوسط ، وبقيمة العمل في حقل التجارة والمرور على دروب الصحراء ، واستخدام الجمل في هذا المجال مسئول إلى حد

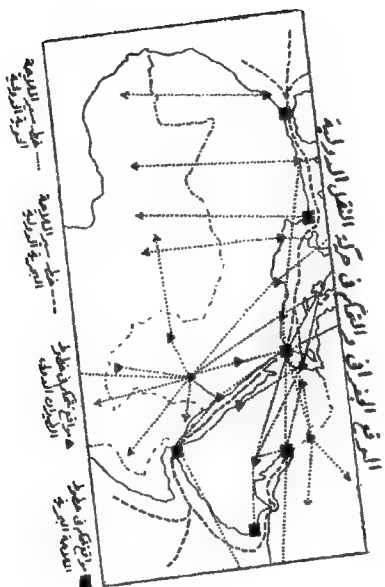
ما عن انتشار العرب فى مساحات كبيرة جنوب الصحراء مباشرة وتعريبها ، أو وصول الحد الجنوبي لانتشار اللغة العربية إلى الخط المفترض امتداده من مصب نهر السنغال غرباً ، إلى ثنية نهر النيجر وتشاد شرقاً .

وهكذا يمكن القول أن موقع الوطن العربى ، واحتلاله رقعة الأرض بالنسبة لهذه البحار ، كان مسئولاً عن خطورة المركز الممتاز الذى يشغله . وليس ثمة شك فى أن الرقعة من الأرض ، التى يشغلها تضعه فى كل وقت من الأوقات فى قلب العالم الحساس ، وفى مركز الثقل من وجهات النظر العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية .

وإذا كانت رقعة الوطن العربى الكبير قد امتدت بحيث تشرف وتحكم السيطرة على كل الطرق ، التى تسلكها المواصلات البحرية والبرية فيما بين أوروبا والعالم العربى فى جانب ، وآسيا وأفريقيا فى جانب آخر ، فإنها تشرف بحكم موقعها على سبل النقل الجوى ، وكل المجالات الجوية فى خدمة الطيران المدنى ، للربط والاتصال بين كل من أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، وإستراليا ، وأمريكا الجنوبية .

والمفهوم أن التقسيم المعمول به فى مجال تقسيم العالم إلى مناطق عظمى للطيران يراعى بالنسبة لأوروبا إخراج أرض الاتحاد السوفيتى الأوروبية من ناحية ، وضم كل المساحات التى تقع فى حدود حوض البحر المتوسط من ناحية أخرى . ومعظم هذه الأرض التى تدخل ضمن المنطقة المعروفة باسم أوروبا العظمى Great Europe من أرض الوطن العربى التى تمتد على طول امتداد ساحل البحر المتوسط من طنجة إلى الاسكندرية ، ويعمق يصل إلى حد الانتقال بين مناطق المطر الشتوى ومناطق الصحراء .

وليس ثمة شك فى أنهم عندما عملوا بذلك التقسيم ، كانوا قد وضموا فى اعتبارهم موقع الأرض العربية وامتدادها . وهى تحتل من ناحية جبهة أرضية كبيرة تمثل المصدر فى أرض القارة الأفريقية . كما تحتل من ناحية أخرى جبهة أرضية مماثلة فى مصدر آسيا من ناحية الغرب .



ولعل من الضروري أن تستند كل الخطوط الجوية المدنية ، التي تبدأ رحلاتها المنتظمة من أوروبا إلى أفريقيا والأرض الأفريقية فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى والوطن العربي ، إلى واحد من المطارات الكثيرة في الأرض العربية ، على امتداد الجبهة الطويلة الممتدة من المغرب إلى مصر . ويعتبر الهبوط في مطار من المطارات العربية ، نهاية لمرحلة تعبر خلالها الطائفة العاملة البحر المتوسط ، وبداية لمرحلة جديدة أخرى ، إلى أي جزء من أجزاء الأرض الأفريقية في الوسط ، أو في الشرق ، أو في الجنوب ، أو إلى القارات الجنوبية الأخرى .

ويعنى ذلك أن المجالات الجوية التي تمر بها خطوط الطيران المختلفة ، لا يمكن أن تتخلى عن المرور في الأجواء العربية ، أو الهبوط في مطار من المطارات العربية . ويمكن القول على ضوء ذلك الفهم أن المطارات في المدن العربية الدار البيضاء والجزائر وهران وتونس وطرابلس وبنى غازي والقاهرة مهمة وحيوية ، بالنسبة لكل خطوط الطيران المنتظمة أو غير المنتظمة ، إلى كتلة الأرض الأفريقية فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى .

ويضفى موقع الأرض العربية في السودان ، والتي توغل أكثر من ١٥ درجة عرضية فيما وراء الصحراء المزيد من الأهمية والحساسية بالنسبة لقيمة الوطن العربي بالنسبة للطيران وخطوط الطيران إلى أفريقيا . ويفهم ذلك على ضوء العلم ، بأن مطار الخرطوم واحد من أهم المطارات ، التي تقع في طريق معظم خطوط الخدمة الجوية المنتظمة التي تمر في اتجاه الجنوب إلى قلب ، أو شرق ، أو جنوب أفريقيا ، أو في اتجاه الجنوب الشرقي إلى جنوب غرب وجنوب آسيا . وليس غريباً إذا ما قررنا في حزم أن ما من خط للطيران والخدمة الجوية ، يمكنه أن يتحاشى المرور والطيران في الأجواء العربية ، أو الهبوط في مطار من المطارات العربية ، لانتهاء مرحلة من مراحل الطيران ، طلباً للتزود بالوقود والتقاط الأنفاس .

وإذا كان مرور كل خطوط الطيران بالأرض العربية الأفريقية ،

ضرورياً وملزماً بالنسبة للخدمات الجوية ، إلى كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإنه يكاد يكون كذلك بالنسبة لمعظم خطوط الطيران ، التي تمر إلى كل من آسيا - جنوب آسيا والشرق الأقصى - وأستراليا .

وما من شك في أن أقصى ما يحصل إليه مدى الطيران من أوروبا ، أو إليها ، قد حتم ذلك . وتلتزم هذه الخطوط بالمرور على الأرض العربية الآسيوية ، التي تمثل جبهة كبيرة عميقة على ساحل المتوسط الشرقي . وهذه الجبهة العربية في بلاد الشام وظهيرها العميق إلى العراق والجزيرة العربية ، في موقع مناسب تماماً ، لأن تنتهي عندها مرحلة طويلة من مراحل الطيران ، التي تبدأ من مطارات جنوب أو وسط أو غرب أوروبا . وليس ثمة شك في أن مطارات بيروت واللد ودمشق والقدس وعمان وبغداد والظهران ، مهمة وخطيرة في شأن انتظام الرحلة الجوية التي تتجه إلى كل من آسيا وأستراليا .

وربما كان هناك وجه شبه بالنسبة لكل من الدور الذي تقوم به كل من الظهران في الجزيرة العربية ، والخرطوم في السودان . فالظهران بموقعها فيما وراء الصحراء الغربية تقع على طريق ، كل أو معظم خطوط الطيران ، التي تمر بالأرض العربية إلى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى ، ويكون شأنها في ذلك شأن الخرطوم تماماً على الطريق إلى أفريقيا جنوب الصحراء .

ولعل من الضروري أن نذكر أن الالتزام بالمرور في الأجواء العربية الآسيوية لا يبرره للموقع الجغرافي فحسب . بل قد تبرره عوامل أخرى توضع في الاعتبار عند اختيار المجالات الجوية . والمفاضلة بين المجال الجوي عبر الوطن العربي ، والمجال الجوي عبر الوطن التركي . ونذكر في مجال تفسير هذه المفاضلة أنها تستند إلى تصور ما يعنيه الضابط التضاريسي وكيف أن صفة السهل التي تكاد تسيطر على معظم الوطن العربي الآسيوي ، تجعل الطيران والمرور الجوي في الأجواء العربية أكثر اطمئناناً وأماناً .

ومهما يكن من أمر ، فإن الموقع الجغرافى للوطن العربى يبدو مهماً وخطيراً بالنسبة للنقل الجوى ، ومرور الطرق الجوية فى الاتجاه الغربى - الشرقى أو فى الاتجاه الشمالى - الجنوبى ، وإذا ما أضيفت هذه الحقيقة إلى علمنا بأهمية موقع الوطن العربى من حيث التحكم والسيطرة على كل المسالك التى تمر بها وسائل المواصلات البرية والبحرية ، فإن ذلك يعنى أن هذا الموقع جوهري وممتاز لأنه حاكم . ولعل ذلك الدور الحاكم كان من الدواعى التى تدعونا إلى اعتبار الوطن العربى ، وكأنه قارة فى مركز متوسط تحتل من حيث المساحة والامتداد قلب الأرض بالنسبة لكثلى اليابس فى العالم القديم على الأقل . وتفرض أرض هذا الوطن إشرافها وسيطرتها على كل حركة التجارة والمواصلات الدولية . ويبدو أنه لا مفر فى كل الحالات التى تمر بها التجارة الدولية ، وعلى أى وسيلة من وسائل النقل من أن تخضع للإشراف العربى فى موقعه الجغرافى الحاكم .

وجدير بالذكر أن هذا الموقع الحاكم فى ملتقى القارات ، وعند مفترق الطرق ، كان مسئولاً عن ازدهار كل الحضارات والمدنيات القديمة المبكرة الأولى ، والتى وجدت للجال المناسب فى كل أرض الهلال الخصيب ، وأرض وادى النيل الأدنى ، وأرض جنوب غرب الجزيرة العربية . ونحن لا نعنى بذلك القول تكميل الموقع الجغرافى للوطن العربى ومساكنه التى شهدت نور الحياة والمدنية المبكرة ، مسئولية انبثاق الحضارة وظهورها ونموها . ولكن الذى نعنيه ونود أن نوضحه هو أن الموقع الجغرافى مسئول عن خلق الظروف المناسبة ، وكل الاحتمالات الملائمة التى بدت وتدعو إلى تطور الحضارات ، ونموها نمواً آتقياً ونمواً راسخاً .

والنمو الأتقى للحضارة مهم ، لأنه يعنى الانتشار فى المناطق والمساحات الجديدة ، انتشاراً يكفل تحقيق الاحتكاك الحضارى ، وما يترتب عليه من تطور ونمو وازدهار . وإذا كنا من المؤمنين بالنشأة الأصلية الوحيدة للحضارة وانتشارها من الموقع الذى تنشأ فيه ، وتفشيها فى الأنحاء للتفرقة ، لو كنا من المؤمنين بنشأتها فى صور

ومناطق متفرقة متباعدة ونموها رأسياً متوازياً ، فإننا فى كل حالة من هاتين الحالتين ، نجد أن مساحات الوطن العربى كانت من تلك المواطن ، التى يظهر أو يظن أنها الوطن ، أو من بين المواطن الأولى الأصلية والأصلية للحضارة البشرية .

ويحكى التاريخ لنا قصة تلك الحضارات الأولى ، فى مواقعها المتفرقة فى أنحاء الوطن العربى ، فى مصر ، وفى العراق ، وفى اليمن ، وفى الشام . ويصور بالنسبة لكل موقع من هذه المواقع قيمته ودوره فى تطوير الحضارة . كما يصور الجهد البشرى الذى بذل فى مجال خلقها ، ونموها نمواً رأسياً ونمواً أفقياً .

ويحرص التاريخ على أن يعبر عن قيمة انبثاق تلك الحضارة ، أو الحضارات فى الأرض التى تحتل موقعاً وسطاً بالنسبة لكل من آسيا وأوروبا وإفريقيا . ويعنى ذلك بوضوح أن الموقع الجغرافى لهذا الوطن ، قد أسهم مرة أخرى فى خلق الظروف المناسبة التى ساعدت على انتشار الحضارات ، فى كل المساحات المحيطة به . وكانت الحضارات فى الواقع ، تجد مجالاً لأن تنتشر ، فى الاتجاه الشرقى إلى الأرض الآسيوية ، وفى الاتجاه الغربى وعن طريق البحر المتوسط إلى الأرض الأوروبية ، ولأن تصعد جنوباً مع وادى النيل لى توغل فى اليابس الأمريكى .

ويعد تلك صفة الموقع الجغرافى للوطن العربى الكبير ، فى ملتقى القارات وعند مفترق الطرق ، وحيث لعب - ومازال - دوراً هاماً فى مجالات خطيرة من وجهة النظر الاقتصادية والحضارية . وليس شمة شك فى أن هذه القيمة الحقيقية للموقع الجغرافى مازالت خطيرة ، لأنها تضع القوة أو القوى السياسية فيه فى الموضع الاستراتيجى الحاكم .

والمفهوم أن العسكريين ورجال الحرب ينظرون نظرة خاصة لهذا الموقع الجغرافى الحاكم Commanding . ويعتقدون أن هذا الموقع يؤكد

قيمة الوطن العربى ، من وجهة النظر الاستراتيجية . ويرى العسكريون أن امتلاك مساحة هذا الوطن الكبير تجعل منه وحدة استراتيجية ذات خطر عظيم فى أى حرب عالمية ، وعلى أى مستوى من مستويات الأسلحة المستخدمة فى ميدان القتال .

ويبدو أن اتساع رقعة الأرض العربية ، وموقعها الجغرافى المشرف على البحر المتوسط ، والبحر الأحمر ، والخليج العربى ، والمحيط الهندى ، يكفل العمق الاستراتيجى المناسب للقوة الحاضرة فى هذا المكان . ومن شأن هذا العمق أن يخدمها سواء بالنسبة للتخطيط الانتاجى ، وتوزيع مناطق الانتاج ضماناً لتأمينها ، أو بالنسبة لتوزيع القواعد العسكرية البحرية والبرية والجوية ، وتشغيلها واشتراكها فى المعارك .

ونحن ندرك على كل حال ، أن كل مظاهر الأهمية التى تستند إلى الموقع الجغرافى الحاكم (١) ، كانت مسئولة فى كل وقت من الأوقات عن كل المحاولات ، التى بذلت وتبذل من جانب القوى الكبيرة فى العالم لفرض نوع من السيطرة ، أو النفوذ ، أو الاحتلال ، للاستفادة من هذا الموقع ، أو لجرد التصدى لأى محاولة خلاقة تكفل قيام قوة ذاتية كبيرة فى حدود هذا الوطن . وهم فرادى ومجتمعون يخشون قيام هذه القوة الذاتية ، لأن ظهورها يؤثر كبيراً على ميزان القوى . ويضع معظم التجارة الدولية فى ظل سيطرة واشراف ، تلك القوة فى الموقع الجغرافى الحاكم (٢) .

(١) يبنى هذا المنطق على ركائز أساسية نذكر منها :

- ١- رفض قيام قوة ذاتية فى الوطن العربى وفرض الضعف عليه من خلال التمزق وتكيد الفروقات بين مجموعة الدول والأنظار التى يحتوئها .
- ٢- رفض سيطرة قوة كبرى عليه خشية انفرادها بمزايا استراتيجية تدعو إلى خلل فى توازن القوى .

(٢) تلعب الولايات المتحدة دوراً غير معطن ، تحاول بموجبه تحجيم مصر بصفة خاصة ، والوطن العربى بصفة عامة . ويحمل التهجم على الاسلام ، سعياً للتحكم فى العالم الاسلامى كله ، لكى يتيسر لها المهمة .

حدود الوطن العربي ومشكلاتها :

وجدير بنا عند هذا الحد الذى نعرفنا فيه على صفة الامتداد الهائل للوطن ، التى تحدد له كنيانه وتصور مكانته فى موقعه الحاكم ، أن نتعرف على الحدود التى تجسد من حوله اطاراً . والمفهوم أن من أهم خصائص الوطن - أى وطن - أن تكون له الحدود الواضحة ، حتى يكون ذلك مدعاة للمنة والطمأنينة من ناحية ، ولقلة المشاكل السياسية مع الدول المجاورة من ناحية أخرى .

وإن هناك من يعتقد أو يرى أن وضوح الحدود السياسية ، واستنادها إلى المعالم الجغرافية الطبيعية أو البشرية الأصلية ، يدعو إلى توافر أو تكامل كل الفرص المناسبة ، من أجل بناء الشخصية القومية فى الوطن العربى ، ووضوح معالمها ونموها نمواً مضطرباً . وما من شك فى أن الحدود السياسية ، التى تكفل العلاقات العربية مع الدول المجاورة ، تؤمن حركة الحياة ، وتؤكد التفرد لانجاز كل ما من شأنه ، أن يحقق السلام والسلامة .

وحدود الوطن العربى - على كل حال - قوية متينة استراتيجياً ، وواضحة للعالم فى بعض الأحيان ، وبالنسبة لبعض الأجزاء والمساحات ، لأنها تستند إلى معالم جغرافية طبيعية أو بشرية بالغة الأهمية ، فى إبراز صفة الحد السياسى . كما تبدو على النقيض من ذلك بالنسبة لبعض المساحات الأخرى ، فتكون غير متناسقة أو متفكة ، مع الحدود الجغرافية الطبيعية أو البشرية .

وتمتد حدود الوطن العربى - مثلاً - مع خط ساحل البحر المتوسط الذى يمتد فيما بين غزة وطنجة ، والامتداد المستمر لخط الساحل المشرف على المحيط الأطلنطى من ناحية ، كما تتمشى حدوده أيضاً مع خطى ساحل البحر الأحمر وخط ساحل خليج عدن والبحر العربى والخليج العربى من ناحية أخرى . وليس أفضل من خطوط السواحل المشرقة ، على المسطحات المائية الواسعة العميقة ، فى رسم الحدود والفصل بين وطن ووطن آخر . ذلك أنها تمثل بحق فواصل

طبيعية جغرافية حادة ، ولأنها تضع للوطن حداً واضحاً تؤمنه حقوق السيادة فى المياه الإقليمية تأميناً لا جدال فيه ، ولأن من وراء هذه الحقوق الشرعية البحر للعميق المياه للدولة .

أما الحدود البرية التى تفصل بين الأرض العربية فى جانب ، والأرض غير العربية فى الأوطان المجاورة فى جانب آخر ، فهى طويلة للغاية وجديرة بالدراسة . وليس ثمة شك فى أن قيمة هذه الحدود تتفاوت من حيث أهميتها ، ووظيفتها فى خلق الفاصل الحاد بين الوطن العربى ، وأوطان القوميات أو الشعوب الأخرى فى الدول المجاورة .

ولعل من الأفضل أن نتعرف على هذه الحدود البرية ، وأن نتلمس صفاتها الأساسية بالنسبة لكل مساحة من مساحات ، وامتدادات الوطن العربى فى الأرض الأفريقية ، وفى الأرض الآسيوية على انفراد . ذلك أن الباحث يلحح اختلافات جوهرية فيما بين الحدود السياسية للوطن العربى الآسيوى ، والوطن العربى الأفريقى ، فيما يتعلق بامتداداتها واستنادها إلى المقومات والمعالم الجغرافية من ناحية ، وما تؤدى إليه لو ما يترتب عليها من مشكلات على الحدود من ناحية أخرى .

ويكاد يتلمس الباحث من مجرد النظرة الفاطفة على الخريطة السياسية الجغرافية ، صفات الحدود الأرضية للوطن العربى فى الأرض الأفريقية . وهى تون شك حدود طويلة للغاية ، لأنها تخترق القارة الأفريقية فى أقصى اتساع لها من الغرب إلى الشرق . وتعتمد من خط الساحل الأفريقى العربى على المحيط الأطلنطى ، إلى خط الساحل الأفريقى العربى على البحر الأحمر . ومع ذلك فإن هذه الحدود لا تمتد مستقيمة أو بانتظام مع هذا الاتجاه الفلكى ، بل ذراها متعرجة تتثنى ، بحيث تجاوز الصحراء جنوباً إلى مساحات ومناطق فسيحة من أقاليم المطر الصيفى ، وتكاد توغل لى تصل إلى قلب القارة الأفريقية الاستوائية . وقد تمر الحدود تارة أخرى فى قلب الصحراء الأفريقية الكبرى الحارة ، وتبعد عندئذ كثيراً عن الحد الطبيعى لامتداد أرض

الصحراء وهامشها الانتقالي الجنوبي ، وخط التقائها من نطاق الأعشاب المدارية الحارة في نطاق المطر الصيفي .

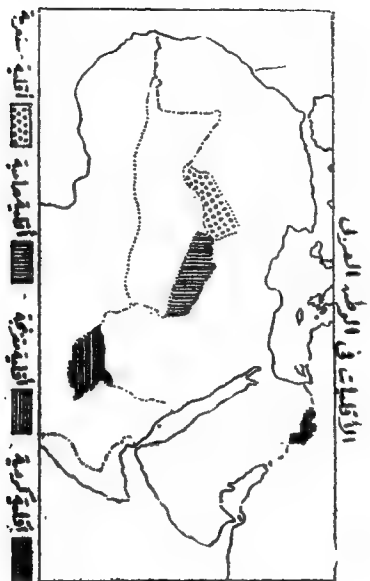
ونحن على كل حال في مجال الحديث والتعرف على هذه الحدود الطويلة الممتدة ، من نقطة التقاء أرض موريتانيا مع أرض السنغال على الساحل العربي المغربي ، إلى رأس قصار على الساحل العربي السوداني ، والتي تستغرق بضعة آلاف من الكيلو مترات ، لنا بعض الملاحظات الهامة ، التي تلقى الضوء على كثير من صفاتها ومقوماتها ، وما قد يرتبط بها ويترتب عليها من مشاكل حدودية معينة .

وتتلخص هذه الملاحظات في عدد من النقاط الهامة ، التي نشير إليها على النحو التالي :

(1) المفهوم أن الحدود الجنوبية للوطن العربي الأفريقي في الجزء الذي يشغله كل من المغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا تمر في قلب الصحراء الأفريقية الكبرى ، بشكل شبه منتظم . وقد تستند هذه الحدود إلى بعض المعالم التضاريسية الواضحة في قلب الصحراء ، كمرتفعات أحجار وهضبة أو كتلة تبستي .

وعلى الرغم من أهمية العامل التضاريسي في دعم الحد الطبيعي السياسي الفاصل ، بين الدول والأوطان وإضفاء المنعة عليه ، فإن امتداد هذه الحدود على هذا النحو ، لا يعني شيئاً معيناً بالنسبة للوطن العربي . ذلك أنها لا تكاد تتفق في الجملة مع امتداد الحد الجنوبي الطبيعي لامتداد النشاط ، أو الانتشار العربي الذي حمل معه اللغة العربية ومقومات الثقافة من ناحية ، وجانب من التراث المشترك من ناحية أخرى .

والمفهوم أن ذلك الحد الطبيعي لانتشار الأثر العربي والثقافات العربية ، يمتد بصفة عامة من قم نهر السنغال إلى ثنية النيجر إلى حوض تشاد . ويعني ذلك أنه على الرغم من أن الحد السياسي الحالي للوطن العربي ، وفي المساحات المشار إليها يمر في الصحراء . وهي فاصل طبيعي ، إلا أنها تصرم الوطن العربي ، من مساحات كبيرة



تزيد عن ١,٥ مليون كيلومتر مربع ، تضم سكاناً وجمعواً بشرية لها بعض ملامح العروية ومقوماتها . وتعيش هذه المجموع في شمال تشاد ، وشمال النيجر ، وشمال مالي .

وليس ثمة شك في أن هذه المساحات السليبية ، قد أفقدت سكان الوطن العربي في المغرب الكبير ، حق الاستمرار في الاشراف على كل الطرق والدروب التي تعبر الصحراء الأفريقية الكبرى ، في اتجاه الجنوب ، إلى مراكز التجارة الرئيسية على هوامش وأطراف المساحات والأقاليم ، التي تستقبل المطر في فصل الصيف . هذا بالإضافة إلى تضيق الخناق على عروية هذه المساحات ، واضعاف مقومات التعريب فيها ، وعزل الأقليات العربية عن الأمة الأم .

والواقع أن الاستعمار الفرنسي والاستعمار الأسباني ، هما اللذان يتحملان معاً المسئولية في ضياع معظم النتائج الإيجابية ، التي أسهم في خلقها وتحقيقها سكان المغرب العربي خلال قرون طويلة ، ومنذ أن نهضوا بخدمة التوجيه التجاري الطبيعي عبر الصحراء ، وعملوا بالوساطة التجارية فيما بين مناطق الإنتاج المتباينة على جانبي الصحراء . بمعنى أن عملية رسم الحدود قد أقدم عليها الاستعمار ، من غير أن يكتوثر بمسألة التكامل البشري للأمة العربية .

ويعنى ذلك على كل حال ، أن هذا القسم من الحدود ، يحرم الوطن العربي وسكانه من فرص نشاط هائل ، كانت له نتائج إيجابية من وجهتي النظر التجارية والحضارية ، كما يحرمه من مساحات مفروضة فيها ، أن تتمم الوطن العربي وامتداده . ولكنها تكسبه في الوقت نفسه منعه وتحصيناً وحماية شبه تامة من ناحية الجنوب ، لأن الصحراء الأفريقية الكبرى بصفتها ومقوماتها ، تمثل في حد ذاتها عقبة طبيعية وحفاً طبيعياً من طراز ممتاز . ولعلنا ننشأ للمشاكل على جانبي الحدود السياسية التي تمر في قلبها .

(ب) أما القسم الآخر من حدود الوطن العربي الأفريقي ، فتمثلها حدود السودان التي تجاوز انتشار العرب والنشاط العربي والثقافة

العربية فيه حد الصحراء الافريقية الكبرى الجنوبية . ذلك أن القبائل العربية قد أوغلت منذ وقت طويل فى مناطق المطر الصيفى بشكل ملحوظ ، حتى أطلت على حوض الغزال .

وليس ثمة شك فى أن جريان النيل وروافده قد سهل انتشار العرب ، ومتابعة الانتقال عبر الصحراء إلى مساحات الأعشاب الحارة ، حيث المطر الصيفى . أضف إلى ذلك أثر الجهد والاجتهاد المصرى فى تأييد انتشار النفوذ والسيطرة العربية فى حوض النيل ، حتى وصلت الحدود إلى مواقعها الحالية ، التى تصل عند مقدمات هضبة البحيرات الاستوائية .

والواقع أن أهم ما يميز امتداد هذه الحدود ، هو التوغل نحو الجنوب ، حتى تكاد تتبع خط تقسيم المياه ، بين بعض الروافد النيلية فى حوض بحر الغزال من ناحية ، الروافد النهرية فى حوض تشاد والأوبنجى من ناحية أخرى . وتظل للحدود هذه الصفة ، فتكسب المنعة من الواقع التضاريسى ، حتى تتجه من الغرب إلى الشرق ، وبحيث تفصل بصورة عامة بين السهل السودانى ، وهضبة البحريات . وتعود الحدود مرة أخرى للاتجاه العام نحو الشمال بحيث تتبع إلى حد ما الحد الحد التضاريسى الفاصل ، بين الأرض المرتفعة الحبيشية والأرض السهلية العربية السودانية . ولا تكاد تمر هذه الحدود بالأرض الخشنة المضروسة الوعرة ، إلا فى الأطراف الشمالية ، حتى تتجه نحو الشمال الشرقى والشرق ، وتعبر للمرتفعات لكى تفصل بين ارتريا وشرق السودان ، فى منطقة تلال البحر الأحمر .

وتتعمق الحدود على هذه الصورة فى قلب القارة الافريقية إلى حوالى خط العرض ٤° شمالاً ، وبحيث تبدو الأرض العربية فى هذه الحالة على شكل جسر ضخم ، يوغل فى جسم القارة الافريقية . ولعل من الضرورى أن نشير بهذه المناسبة إلى أن هذا الامتداد والتعمق ، قد لبخل مساحات كبيرة تقع إلى الجنوب من الحد الجنوبي ، لانتشار

القبائل العربية ، التي هاجرت واستقرت فى السودان فى نطاق الوطن العربى .

ويعنى ذلك أن مساحة كبيرة ، قوامها حوض بحر الجبل وحوض بحر الغزال ، هى التى تضم أقلية كبيرة من الشعوب والقبائل غير العربية ، والتى تنتمى للعناصر والسلالات المتزوجة ، قد أصبحت نتيجة لامتداد هذه الحدود ملتصقة بجسم الوطن العربى الكبير ، بل أن شئت قل أنها باتت تدخل فى حساب التصديق الواقعى ، أو الموضوعى لهذا الوطن .

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن هذا التوغل والتقدم يحدود الوطن العربى الكبير فى هذا الاتجاه الجنوبى ، على نحو يشبه رأس الرمح الكبير فى قلب القارة الأفريقية ، قد جاء نتيجة للجهود العربية المستمرة ، التى بذلها الاجتهاد المصرى بصديق فى القرن التاسع عشر لتوسيع رقعة الأرض العربية ، وصياغة التكوين المركب المتكامل للسودان . ولعلها قد أفلمت فى خلق الوحدة الإقليمية للأرض العربية والمتزوجة ، وحرمت كل التيارات الاستعمارية الأوروبية النضلية ، من السيطرة وبسط النفوذ على الأقاليم النيلية ، فى الوقت الذى تكالبت فيه كل الدول الاستعمارية على السيطرة ، وبسط النفوذ فى أنحاء كثيرة من القارة الأفريقية ، على هوامش حوض النيل .

ويبدو أن ذلك التوسع والانتشار العربى المصرى فى ذلك الاتجاه ، كان منطقياً ومجدياً ، لأن بريطانيا فى أوج عظمتها وقوتها عندما فرضت سلطانها على كل من مصر والسودان ، لم تغفل فى فصل هذا القسم الذى يضم الأقلية للمتزوجة من جسم الوطن العربى .

ومهما يكن من أمر ، فالواضح أن هذه الحدود لا تكاد تتفق مع الواقع الأثنولوجى . ولكنها رغم ذلك لا تكاد تثير مشكلة حادة فى جنوب السودان إلى الآن . ولا نتصور أن يكون التعارض بين الحد السياسى والواقع الأثنولوجى سبباً فى خلق مشكلة فى المستقبل ، إلا

إذ أقلحت العناصر الاستعمارية الدخيلة فى استغلال الفروقات الأثنولوجية فى خلق المشاكل وتسييمها .

ونود أن نشير أيضاً إلى أن حدود الوطن العربى فى السودان ، ليست حادة فى الفصل ، بين الوطن العربى والأوطان المجاورة . وقد تسهم البدوة فى تأكيد ذلك ، وخاصة عندما تفصل الحدود بين أرض وأرض ، تمتلكها القبيلة الواحدة . ويحدث ذلك بالنسبة للقبائل فى غرب السودان ، أو قبيلة بنى عامر التى يعيش بعضها فى الوطن العربى ، وبعضها الآخر فى الوطن الأيرى .

(جـ) وهناك حدود أخرى تستحق الاهتمام ، بعد أو أضيفت إلى الوطن العربى الكبير على الصعيد الأفريقى دولتين ، هما الصومال وجيبوتى . ومن غير أن نناقش مسألة العروبة فى هاتين الدولتين ، ينبغى أن نثق فى أن استشعار الناس بالانتماء ، ومرجعه إلى دماء عربية تسرب إليهم على المدى الطويل . وصحيح أن هذا التسلسل بنسب كبيرة ، لم يحرص على إشاعة العروبة وانتشار اللغة العربية . ولكن المؤكد أن الدماء العربية تكفل وتؤمن هذا الانتماء ، إلى الأمة العربية والوطن الذى يحتوى هذه الأمة .

- والحد السياسى بين جيبوتى وأثيوبيا يكتسب المنعة من الواقع التضاريسى . بمعنى أنه حد يؤدى دوره الوظيفى أداء مناسباً ، لأن الواقع التضاريسى قد أعطى السهل للوجود العربى فى جيبوتى ، وأعطى المرتفعات للوجود الحبشى . وصحيح أن الوجود الحبشى يتضرر من ذلك الوضع ، لأنه يستشعر الحرمان من حق المرور المباشر إلى البحر ، ولكن الصحيح أيضاً أن الاستعمار الفرنسى الذى سيطر لبعض الوقت فى جيبوتى ، قد كبح جماح الخطر الحبشى ، الذى ربما استغفره التضمر من الحضور العربى .

- وكبح الجماع الخطر الحبشى ، لا يعنى إنهاء هذا الموضع بالشكل الذى يؤمن جيبوتى تأميناً دائماً ، وبشكل حاسم . بل ينبغى أن نلفظ إلى أن الخطر كامن ، وخاصة إذا ما علمنا وحسبنا حساب

مكان ومكانة جيبوتي في موقعها الحاكم لحركة الملاحة وانتظامها ،
لحساب مجتمع الدول في مضيق باب المندب . وتفجر مثل هذا الخطر
الكامن ، يمكن أن يجعل الحد السياسي المنيع من وجهة النظر
التضاريسية هشاً إلى حد كبير .

- وهذا مثل مناسب وهو يصور الحد السياسي ، الذي اكتسب
منفعة من الظاهرة التضاريسية الجبلية الوعرة مرة ، ومن التجاين بين
البناء البشري في كل من الحبشة وجيبوتي مرة أخرى ، وقد انطوى
على جذور مشكلة ، يمكن أن تظل كامنة لبعض الوقت ، ويمكن أن
تتفجر وتصف بالسلام في المنطقة . بمعنى أن التناقض بين مصلحة
الوجود الحبشي ، ومصلحة الوجود العربي ، في جيبوتي هو المسئول
عن هذا الوضع الغريب . وبمعنى أن هذا التناقض يمكن أن يتحول إلى
خطر ، يهدم المنفعة التشريعية والمنفعة الاستراتيجية التي يتصف بها الحد
السياسي .

- والحد السياسي بين الصومال وأثيوبيا له شأن آخر ، حيث
فرضه الاستعمار الإيطالي ، الذي تسلط لبعض الوقت في كل من
هذين القطرين . ومن الجائز أن اتخذت إيطاليا من الصمراء دعامة ،
ارتكز عليها وضع الحد السياسي بينهما ، ولكن المؤكد أن امتداد الحد
السياسي على هذا النحو ، قد سجل عدواناً على البناء البشري
الصومالي . وقد اقتطع بعض هذا البناء والحقق بالبناء البشري المركب
في الحبشة .

- وما من شك أن القطاع البشري الذي أضافه الحد السياسي إلى
أثيوبيا ، يمثل أقلية في إطار التركيب الهيكلي للبناء البشري للركب في
أثيوبيا . بل قل ربما يستشعر هذا القطاع القهر ، ويتضرر من أوضاع
لا يرضاها لذاته . ومن ثم يتجه بكل الولاء إلى حيث يحس بالانتماء ،
ويضمم الرفض للنور الوظيفي للحد السياسي ، الذي يمثل عدواناً
على لوامر هذا الانتماء . ولقد تفجر هذا الرفض ، يوم أن وصل الأمر
في الخلاف على هذا الحد السياسي بين الصومال وأثيوبيا ، إلى حد
الحرب المعلنة.

- وهكذا ينبغي أن ندرك كيف وضعت هذه الحدود السياسية ، على غير إرادة الدول التي تحتويها ، وتقتصل فيما بينها . بل ينبغي أن ندرك كيف تنطوي على مشكلات كامنة ، ولكنها قابلة للتفجر في إطار بعض المتغيرات الإقليمية والدولية . وقد يتصاعد الخطر الكامن عند هذه الحدود السياسية ، التي لا تترعى أبعاد الواقع البشرى ومصالحه ، عندما يتكامل النضج القومي للأمة العربية . ويتأتى البحث عن كل ما من شأنه أن يكفل الوطن ، الذي يجاوب إرادة الوحدة القومية لهذه الأمة ، ويشد أزرها ويدعم مكانتها في موقعها الجغرافي الحاكم .

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن الحد السياسي للوطن العربى فى الأرض الآسيوية نواجه نفس الوضع ، الذى تبين لنا على الصعيد الأفريقى . ولعل أهم ما نود أن نشير إليه ، هو البحث فى أمر هذه الحدود السياسية ودرجة استجابتها فى الفصل الحاد ، الذى يحول دون التناطح أو للتضارب فى المصالح بين وطن يحتوى القومية العربية من ناحية ، ووطن آخر يحتوى كل من القومية الايرانية والقومية التركية من ناحية أخرى .

فالمفهوم أن الحد الشرقى للوطن العربى ، والممتد من رأس الخليج العربى فى اتجاه عام إلى الشمال ، يفصل بين موطن القومية العربية على صعيد أرض العراق ، وموطن القومية الايرانية فى هضبة ايران . كما تفصل الحدود الشمالية المتجهة من ساحل للبحر المتوسط فى اتجاه عام نحو الشرق ، بين موطن القومية العربية فى الأرض السورية والعراقية ، وموطن القومية التركية فى شبه جزيرة آسيا الصغرى .

والحد السياسى القائم بين أرض العرب فى العراق ، والأرض الايرانية ، حد يكاد يتمشى مع الاتجاه العام للمفاصل التضاريسية الضخم الحاد ، الذى يتمثل فى سلاسل الالتوائية الشاهقة المعروفة باسم جبال زاغروس ، والتي تلقى بمنحدراتها الغربية فى انتظام ووضوح ، نحو سهول الرافدين نجلة والفرات . ولا يعنى ذلك مطلقاً أن هذا الحد السياسى ، قد تعدد على النحو الذى تبيته الخرائط الجغرافية الطبيعية حداً طبيعياً تضاريسياً ، يستمد قيمته من قوة فعل الفاصل

الطبيعي الحاد بين السهل والجبل . ذلك أنه وعلى طول امتداده من الجنوب إلى الشمال ، لا يتابع الفاصل التضاريسي تماماً ، بل نراه يبتعد عن الأرض الجبلية حيناً ، ويمر بها ويخترقها بشكل ملحوظ حيناً آخر .

وهو على سبيل المثال ، وإلى الجنوب من خط عرض مدينة الحلة ، يبتعد عن المرتفعات والفاصل التضاريسي تماماً ، بحيث يتخفى عن مساحات من الأرض السهلية الفسيحة ، في امتداد عام واستمرار من سهول العمارة والبصرة لايران . ويعنى ذلك أن الحد السياسي هنا ، يعطى ايران الفرصة لأن تعد نفوذها إلى الأرض السهلية في الأجزاء الدنيا ، التي تنتشر بها المستنقعات ، كما يمنحها الفرصة للوصول المباشر إلى شط العرب ذاته .

أما شمال خط عرض مدينة الحلة ، وعند خط عرض مدينة بعقوبة ، فإن الحد السياسي للأرض العربية يتجه اتجاه عاماً ، بحيث يوغل في الأرض الوعرة الجبلية المضروسة ، وبحيث يضم إلى أرض العراق والوطن العربي مساحات كبيرة من سلسلة جبال زاغروس الالتوائية الشاهقة ومنحدراتها الغربية ، في كل من السليمانية والموصل وكركوك .

ويعنى ذلك من وجهة النظر الجغرافية السياسية ، احتمالات لخلق المشاكل على الحدود السياسية الشرقية للوطن العربي ، مع سكان الأرض المجاورة في الهضبة الإيرانية . وقد تتمثل المشكلة فعلاً على امتداد الحد السياسي جنوب خط عرض مدينة الحلة ، حيث الأرض سهلية والفاصل غير طبيعي ، واحتمالات الاحتكاك والمصادمات قائمة بين الجانبين . وقوام المشكلة هنا مرتبط بانتشار السيطرة الإيرانية على الأرض السهلية ، في ظهور للجري الملاحي النهري العام ، المعروف باسم شط العرب . ذلك أن السيطرة الإيرانية تؤدي إلى ازعاج واحتكاك ، ناشئ من مباشرة العرب لحقهم الطبيعي في الاشراف على

الملاحه ، فى شط العرب وبالتحكم فيها . ومن ههنا هذا الوضع ان يستنفر السيطرة الايرانية ، عندما نستشعر الحرمان من حق الملاحه والانتفاع بها فى شط العرب (١) .

اما انماط المشكلات المتوقعة بالنسبة للحد السياسى شمال خط عرض بعقوبة ، فهى متعلقة بالأقليات والروح القومية ، التى تستمسك بها وتصارع من أجل المحافظة عليها . والفهم أن الحد السياسى الذى يمر فى الأرض الوعرة للمخرسة ، ويضم مساحات من الأرض الخشنة للمخرسة للموطن العربى ، يدخل أقلية كردية كبهرة ضمن الوطن العربى .

ولعل من الطبيعى ، أن تتفاقم مشكلة الأقلية الكردية ، عند هذا الحد السياسى من حين إلى حين ، لأن الحدود السياسية المرسومة فى هذا الجزء ، حرمت الأكراد من التجمع ، وحق المحافظة على الذات . وهم يمارسون الضياء بين مقيم فى أرض القومية التركية ، ومقيم فى أرض القومية الايرانية ، ومقيم فى أرض القومية العربية . وقد لا تعنى هذه الحدود شيئاً بالنسبة للأكراد ، لأنهم يتصلون ويترايطون فيما بينهم . ومع ذلك فهم يحسون دائماً بأن قوميتهم مهضومة الحق ، وأن أرضهم مرققة ، وليس لهم فيها حق السيادة الكاملة .

وقد تتضخم للمشكلة فى بعض الأحيان ، حيث يستخدم الأتراك والایرانیون الأكراد ، كصفحة قط فى المناورة مع القومية التركيبية . وكان المثل قائماً فى العراق منذ وقت قليل ، بعد قيام الحكم الوطنى العربى الأصيل . وكم كانت هذه للمشكلة الكردية ، سبباً فى توتر أعصاب السياسة العراقية العربية ، كلما زاد الضغط للكردى من أجل مطالب التعليمية معينة . ثم هى فى ظل الأوضاع والمتغيرات السائدة فى ایران ، تتفجر وتطالب بحقوق لها فى إطار البناء البشرى المركب .

وكما لا تستقيم الحدود السياسية الشرقية للموطن العربى ، فى

(١) نشهد الآن ومنذ عام ١٩٨٠ كيف تفجرت للمشكلة حتى وصل الأمر إلى حد القتال بين ایران والعراق . ولا تمثل المعركة صراعاً وطنياً يخص العراق ، بل هو صراع قومى ، فى حقيقته غير معلن بين العرب والفرس .

الفصل الحاد بين أرض هذا الوطن العربي ووطن القومية الأيرانية ، فإنها لا تكاد تستقيم أيضاً في الاتجاه الشرقي الغربي ، لدى الفصل الحاد بين الأرض العربية السورية ، والأرض التركية . بمعنى أنها لا تمثل الحدود السياسية للتيمة ، ولا تكسب رضا القوميتين ، الذي تفصل بينهما في لوطانها القومية .

وتكفي النظرة السريعة للخريطة التضاريسية للأرض ، فيما حول هذا الحد السياسي الشمالي الفاصل ، بين سورية وتركيا ، لكي يلمح الباحث فاصلاً تضاريسياً من الدرجة الأولى ، في مجال الفصل بين أرض وأرض ، أو بين وطن ووطن آخر . ويتمثل هذا الفاصل التضاريسي في سلسلة جبال طوروس الالتوائية ، والحافة الجنوبية العالمية لهضبة كروستان . ومع ذلك فالواضح تماماً أن هذا الفاصل التضاريسي الوعر الحاد ، لم يدخل في الاعتبار إطلاقاً عندما وضع التخطيط العام لتقسيم الحد السياسي الفاصل ، بين تركيا وسوريا .

ويبدو الحد كذلك غير حاسم في أكثر من موقع ، وبالنسبة لأكثر من مساحة كبيرة . وفي الجزء الشرقي مثلاً ، يرى الباحث الحد السياسي ، وهو مرسوم في اتجاهات يترتب عليها التوغل في الأرض المرتفعة الجبلية الوعرة القشنة ، ويحيث يدخل مساحات كبيرة ضمن الوطن العربي ، وهي تضم أقليات تركية وكرمية . ويلاحظ للباحث أيضاً أنه يمر بعد ذلك بحذاء سكة حديد حلب - الموصل ، ويحيث يحرم الوطن العربي من كل المساحات في الأرض المكتسبة ، فيما بين نصيبين وخليج الاسكندرون .

والمفهوم أن مسئولية التخطيط غير السليم لها الحد السياسي ، تقع على عاتق الظروف المتعلقة بالسيطرة العثمانية ، إلى قيام الحرب العالمية الأولى . كما تقع على عاتق النفوذ الاستعماري ، الذي تلقف السيطرة على هذه للمساحات من الوطن العربي ، ولم يعبأ بالتسلط الاستعماري آنذاك باتخاذ القواعد السليمة الأصيلة ، في تخطيط الحدود بين كل من تركيا من جانب ، وسورية والعراق من جانب آخر .

ومهما يمكن من أمر ، فإن امتداد هذه الحد السياسي للوطن العربي ، يندلج على مشكلة حقيقة قائمة وكامنة بصفة مستمرة ، لأنه يحرم العرب من أرض عربية ، ومن حق الاشراف على الخط الحديدي ، الذي يعتبر حيويًا بالنسبة لكل من اقليم حلب وأرض الجزيرة . ويعنى ذلك . أيضاً مشكلة كبيرة فى ميزان الاستراتيجية ، ترتبت على سلب الوطن العربى لواء الاسكندرونه ، وظهيرها المباشر . وليس ثمة شك أن سلب الاسكندرونه وشريط الأرض القاشم إلى الجنوب ، وعلى طول امتداد الحافة الجنوبية لسلاسل جبال طوروس ، يعنى انكماشاً ملموساً فى المجال الحيوى لمدينة حلب ، وتهديدك لمرکزها كمدنية تجارية . بل قد يعرضها ذلك لخطر دائم ، من جانب التهديد التركى .



صفوة القول أن الحدود السياسية البرية ، التى تحد امتداد الوطن العربى فى شطريه الأفرقى والآسيوى ، ليست حدوداً سياسية مثالية من وجهة النظر الجغرافية الطبيعية والبشرية . بل هى - فيما يبدو - حدود سياسية ، تنطوى على أكثر من موضع على ما يمكن أو يكون نواة لمشكلة ، يمكن أن تثار وتتأجج ، وخاصة بالنسبة للأقليات ، التى تنسبها فى صميم الوطن العربى وأى التى تخرجها منه .

ومع ذلك فإن إثارة هذه المشكلات غير محتمل الوقوع ، إلا إذا أُنكث نارها قوى الشر ، من الاستعماريين وغلاة الصليبيين ، وبمعصد خلق أنماط من القلق ، تعوق نمو ونضج فكرة القومية العربية ، وأندنتها لها البناء لحساب الأمة العربية ، فى طريقها السلم . أما لو سارت الأمور على النهج المعتاد ، فإن معظم الأقليات التى تدخلها الحدود السياسية ضمن أرض الوطن العربى ، تعيش فى اطمئنان تام ، لأنها ترتبط بكثير من سبب بهذه الوطن . بل كثيراً ما أدى مرور الوقت ، وأنت الحياة المطمئنة إلى تعريب هذه الجماعات ، وتسرب جانب من الدم العربى إليها ، أو إلى اشتراكها فى كثير من عناصر التراث

المشترك ، الذى يشد سكان الوطن العربى إلى التمسك بالقومية العربية الصاعدة . وليس ثمة شك فى أن سملحة الاسلام ، وانتشاره الواسع فى انحاء الوطن العربى الكبير ، دعت وتدعو إلى خلق كثير من مجالات واحتمالات للترباط بين أبنائه ، من العرب وغير العرب .

ويعد تلك حدود الامتداد العظيم للأرض ، لو الوطن العربى الكبير ، الذى يمارس العرب فيه الحياة . وأهم ما يقال فى شأن هذا الوطن ، أنه يحتل أخطر موقع جغرافى حاكم للعلاقات ، بين الدول ومجتمعها العالمى الكبير ، وهى فى مركز القلب بالنسبة للعالم القديم الذى يضم قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا .

وهنا يجب أن نشير إلى أن حياة هذه الأمة فى وطنها ، تتعرض لمتاعب فرضها الاستعمار ، واصطنعتها القوى الكبرى يوم أن فرضت التمزق ، ويوم أن تصدت للقومية العربية وأفكارها ، التى استهدفت لم الشمل الأمة العربية وتجميع أوصالها ، مثلما تتعرض لمتاعب ومشكلات ، يفرضها الواقع الطبيعى على الواقع البشرى .

ويمكن القول أن هذه المتاعب ، التى يفرضها الواقع الطبيعى للأرض العربية على الأمة ، ترتكز فى جعلتها إلى مسافة سوء التوزيع ، الذى تنبئ به بالنسبة للسكان والكثافات السكانية ، فى انحاء الوطن العربى الكبير . وهذا أمر خطير آخر ، ينقل الحديث إلى معالجة الوضع بالنسبة للبنيان البشرى بصفة عامة .

والمفهوم أن الواقع الطبيعى يدعو بالضرورة ، إلى قدر من سوء التوزيع واختلاف فى الكثافات . ومع ذلك فإن الظروف السياسية فى الوطن العربى ، كانت مدعاة لأن تؤكد معنى سوء التوزيع ، إلى حد تتبين فيه درجات عظمى فى الاختلاف والتناقض ، بين مساحات تعلن من النمو المتصاعد إلى حد الانفجار السكانى ، ومساحات تعاني من التخلخل السكانى .

وهذا التناقض الشديد فى حد ذاته ، كان مدعاة لأن يفرض أول بعد من الأبعاد التى يركز إليها التخلل الاقتصادى بصفة خاصة . ذلك أن

الاكتظاظ يعنى الضغط على الموارد ، ويعنى التدهور المحتمل فى مستوى المعيشة ، وتلكيد الفقر وما يكاد يشبه الاستنزاف . كما أن التخلخل يعنى من ناحية أخرى ، العجز عن الانتفاع بالموارد المتاحة ، والتخلل عنها وتأكيد مظهر من مظاهر التخلل الاقتصادى والفقر .

هذا وقد أدت مسألة التمزق ، الذى فرضته الدول الاستعمارية قسراً من التعميق ، لنتائج سوء التوزيع فى الكثافات السكانية . ذلك أن الحدود السياسية ، بين تلك الدول والاستمرار فى تأكيدها ، كان يحول دون التحركات السكانية ، وترك الأمر على سجيته ، بحيث لا تتاح الفرصة لقوى العمل أن تتحرك من مناطق ومساحات تثن من الزيادة ، إلى مناطق ومساحات تشكو من النقصان والتخلخل . بل أن الأمر قد بلغ حده الأقصى ، عندما تبدو محاور السياسات الاقتصادية للدول العربية على اتجاهات متباعدة ومتناقضة مرة ، وعندما نفتقد وسائل المواصلات والمرونة ، التى يمكن أن تكفل الحركة والترابط بين أجزاء الوطن العربى الكبير مرة أخرى .

ويحق للباحث من بعد ذلك كله ، أن يستشعر نتائج جوهريّة بنيت على هذا الواقع ، الذى تعيشه الأمة فى الأرض العربية . ويتمثل هذه النتائج فيما يلى :

أولاً : كان الموقع الحاكم وخطره المتزايد من وجهة النظر الاستراتيجية العالمية ، مدعاة لأن يفرض الضغط على الأمة العربية فرضاً . ويتمثل ذلك فى اتفاق القوى العظمى فى العالم على تقويض ، أو إجهاد أى قوة ناتية على هذه الأرض ، ولحباط اجتهادها السياسى البناء ، لدمج فكرة القومية العربية ، وصولاً إلى مرحلة النضج والتشبث بوحدة الأمة العربية .

ومن ثم كانت الخطط الامبريالية التى دعت لتمزيق الوطن الكبير إلى أوطان صغرى ، فى شكل دول ودويلات . كما كانت التحركات الظاهرة والخفية التى تحارب الدعوة إلى الوحدة والتجمع ، ومواجهة كل جهد يلم الشمل ويجمع الأوصال . ونذكر فى هذا المجال ما كان من

رفض القوتين ممثلة في روسيا السوفيتية ، وفي الولايات المتحدة لقيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا ، وسعيهم للتوازن والمتوازن لتقويضها ، والاجهاز على فكرة الوحدة وانتزاعها من جذورها . كما نذكر مدى الحرص على اغراق الدول العربية في خضم المتناقضات ، بما يكفل التمزق والفرقة ويقلل من احتمالات الوحدة أو الترابط .

ومسئولية الامبريالية في تمزيق الوطن العربي مسئولية لا سبيل لانكارها ، أو اخفاء حقيقتها البغيضة . ونضرب لذلك مثلاً بما كان من تمزيق مارسه فرنسا يوماً عندما اكدت الفرقة ، بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى . كما نتعلمه مرة أخرى فيما تأتي من تمزيق بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما اتفقت فرنسا وبريطانيا على اقتسام وتقسيم الشام ، لكي تكون لبنان وسوريا ، وتكون فلسطين وشرق الأردن .

ثانياً : كان الموقع الجغرافي الحاكم وخطره للتزايد من وجهة النظر الاستراتيجية ، مدعاة لأن تكتوى الأمة العربية بنيران صراع لا يهدأ ، بشأن توازن القوى . ذلك أنه يمثل ما كانت هذه القوى العظمى متفقة على فرض الضعف من الداخل على الأمة العربية ، فإنها لم تكن تسمح لقوة من القوى الخارجية أن تسيطر أو أن تتسلط منفردة ، خشية الانتفاع بالميزة العظمى لموقع هذا الوطن الحاكم في اطار استراتيجيتها في الحرب أو السلام . ومن ثم يكون الخلل في توازن القوى على الصعيد العالمي .

وهكذا نرى الحرص مرة ، على أن تتشارك الدول الاستعمارية فرنسا وبريطانيا وإيطاليا في احتلال واستعمار مساحات الأرض العربية . ويكون التمزق سبباً للضعف ، مثلما تكون المشاركة سبباً في التقشع ، وفرض درجة من درجات التوازن بين هذه القوى . ثم يتجلى الأمر في وضع جديد وصورة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما أصبح السلام العالمي ثمرة التوازن بين القوتين الأعظم في العالم .

وما من شك في أن روسيا وأمريكا تحرصان على التوازن فلا تتفول واحدة بأكثر مما تتفول الأخرى . ومن ثم يكون الوضع

الحساس بالنسبة لميزان القوى ، وتكون المشكلات التي تكاد تغرق الدول العربية في خضم من المتعاقب . وقد ذكرنا من قبل في موضع سابق كيف دعا ذلك إلى تعقيد في الأزمة ، التي كانت من بعد سنة ١٩٦٧ .

وتأتى من بعد هذه الخلفية الجغرافية فرصة موسعة ، لأن تكون للدراسة بعض أنواع المشكلات التي يعيش فيها الوطن العربى ، وتتردى فيه أمة العرب . ومع ذلك فيجب علينا أن نكتفى بالنماذج والأمثلة فقط .

دراسة في المشكلة الكردية :

تصور هذه الدراسة نموذجاً من نماذج التطبيق على الأقلية القومية ، وما يمكن أن تؤدي إليه من مشكلات تعاني منها الدولة ، مثلما تعاني منها الأقلية القومية ذاتها . ولا غرابة في أن يتشبه الأكراد بذاتهم القومية ، في نفس الوقت الذي تحمل العراق لواء الدعوة ، لبعث وحياء فكرة القومية العربية ، وجمع أوصال الأمة العربية .

ونحن ندرس هذه المشكلة على اعتبار ، أن الأكراد يمثلون أهم وأخطر أقلية قومية في الوطن العربى الكبير . والمفهوم أنهم يعيشون في أوطانهم الوعرة المضروسة مبعثرين ومتناثرين ، فيما بين أرض تدخل ضمن الوطن العربى ، في العراق وسوريا . وأرض تدخل ضمن الوطن التركى ، والوطن الايرانى . هذا بالإضافة إلى وجود بضعة عشرات الآلاف منهم في جمهوريتى أرمنية وأذربيجان .

وما من شك في أن الحد السياسى الذى يفصل بين هذه الأوطان ويمزقها ، لم يضع في تقديره أمر تمزيق وطن الأكراد ، وما يمكن أن يبنى عليه من نتائج تتجلى في تمسك الأكراد بقوميتهم ، ورفضهم الانصهار أو الاندماج في أى كيان بشرى آخر .

ومن المفيد حقاً أن نضع في تقديرنا قبل الحديث عن جوهر المشكلة ، وكيف تمثل نموذجاً ممتازاً من نماذج الأقليات القومية في

عالم اليوم ، بعض الأمور الهامة . وربما اتاحت هذه الأمور وضحاً في رؤية أبعاد المشكلة ، وكيفية للتوصل إلى جذورها الحقيقية .

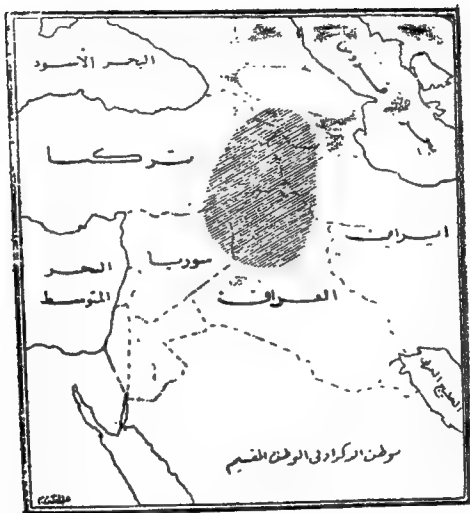
وتمثل هذه الأمر فيما يلي :

أولاً : يعيش الأكراد في وطن وعمر مضرس ، يقال أنهم احتلوه منذ وقت بعيد ، يرجع إلى حوالي سنة ٢٤٠٠ قبل الميلاد . ومن ثم عرف هذا الوطن باسم كَرْدِسْتَان . ويبدو أنه كان يشدهم بقوة فلم يتركوه ، أو لم يتخلوا عنه ، على الرغم من أنه كان مجالاً لمرور أهم مجموعة من الطرق البرية ، التي تمر على محور علم ، من وسط آسيا وشرقها الأقصى ، إلى كل من آسيا الصغرى وساحل الشام .

ويمكن القول أنهم قد استفادوا من ذلك الموقع حضارياً ، مثلما استفادوا منه اقتصادياً . بل لقد تمكن الأكراد على مدى زمن طويل من السيطرة ، والتسلط على حركة المرور ، وتحركات قوافل التجارة . ومن ثم لعبوا دوراً هاماً في إطار وجودهم القومي ، ضمن الثورة الإسلامية الكبرى . وما زال الأكراد وبعد أن تمزق وطنهم ، يجتريون تراثهم الهائل العريق . بل وهم يتحسرون على الضياع ، الذي انتهى إليه أمرهم في الوقت الحاضر ، ومنذ القرن السادس عشر الميلادي . ومن غير تفريط في مقومات نلتهم القومية ، يتصاعد الانراط في التشبث بهذه الذات ، وصولاً إلى حد الدفاع عنها بقوة السلاح .

ثانياً : ينتمي وطن الأكراد في جملته إلى مناخ البحر المتوسط . ومع ذلك فإن الطبيعة الجبلية ، تتسبب في تباين كم المطر في هذا الوطن ، من موقع إلى آخر . وكان ذلك مدعاة لفروقات كبيرة في الكمية السنوية للأمطار ، وفي القيمة الفعلية لها . ومن ثم اتجهوا إلى الرعي أكثر من أي حرفة أخرى ، واقتنوا القطعان من الماعز والأغنام .

وتدعو حرفة الرعي عادة إلى بدو ، وحركة مرنة ، وهجرات فصلية شبه منتظمة سعياً وراء المرعى ومورد الماء . ويمكن أن نسجل شكل هذه البدو وأهدافها من خلال نوعين من الهجرة الفصلية هما ، الهجرة الرأسية والهجرة الأفقية . وصحيح أن مسألة الهجرة تعني الحركة ، ولكنها في إطار الوطن العزيز عليهم .



لما الهجرة الراسية ، فهي التي تصعد بهم مع قطعانهم إلى الجبال والهضاب والأجزاء المرتفعة ، في فصلى الربيع والصيف . ثم تهبط بهم هذه الهجرة فى الشتاء ، إلى السفوح والسهول ويطون الأودية . وهذه الهجرة قد تخلق النزاع بين القبائل الكردية ، على حق الرعى ومورد الماء ، وتتسبب فى المتاعب .

ولكن الهجرة الأفقية ، تكون فى الغالب أكثر خطراً ، لأنها تمثل التحركات التى لا تنقيد فيها القبائل بحد السياسى ، بين دولة ودولة أخرى . ذلك أنهم إذ ينتقلون فيما بين إيران والعراق ، أو فيما بين العراق وتركيا وسوريا ، ويتسببون فى مشاكل تتفاقم على الحدود . وقد تخلق التوتر بين تلك الدول والقوميات .

وهكذا كانت البداوة التى عاشها الأكراد دائماً مصدر إلتاق ، لأنه ليس سهلاً فرض الرقابة على التحركات ، والانتقال مع القطعان من أرض إلى أرض . كما لا يكون سهلاً إلزام البدو بالرحل بقانون ، يحد من حرياتهم وتحركاتهم وحقوقهم المشروعة فى أنحاء الرعى .

ثالثاً : يتميز الأكراد سلالياً عن سائر الجماعات والأمم التى تحيط بهم ، أو التى أسفلت أجزاء من أرضهم ضمن الكيان المادى للدول التى تحتويها . وهذا معناه أنهم يختلفون سلالياً عن العرب فى العراق وسوريا ، ويختلفون سلالياً عن الإيرانيين والأتراك .

وهناك اعتقاد أنهم من طلائع النورديين ، ولكن معظم صور الأكراد تصور انتمائهم إلى السلالة الأرمينية المختلطة ، ببعض نماء من سلالة البحر المتوسط . ثم هم يتكلمون لفتهم الكردية ، التى تنتمى إلى مجموعة اللغات الهندية الأوروبية .

وهكذا يتضح أنه على الرغم من كونهم مسلمين ، فى جملتهم باستثناء اليزيديين الوثنيين ، إلا أنهم يحسون بكل إحاسيس الانفصال وعدم الانسجام والتجانس ، عن سائر الشعوب والأمم المحيطة بهم . وهم من بعد ذلك كله ، يعيشون فى إطار النظام القبلى ،

الذي يتميز بقسط هائل ، من حيث سيطرة وتسلط شيخ القبيلة على أفرادها .

والمفهوم أن يتقبلون هذا التسلط ، بل ويرضخون له على اعتبار أنه من الأشياء المسلم بها ، حتى ولو كان ضد المصلحة العامة والخاصة معاً . وربما كانت سيطرة الروح القبلية ، وتسلطها مدعاة للتنافر الحقيقي والتناقض ، بين الولاء نحو الدولة ، والولاء نحو القبيلة . وهذا معناه أن الأكراد حينما كانوا في دولة من الدول ، التي يعيشون فيها لا يحسون بالانسجام والتناسق مع الكيان البشري فيها . ولا يستطيعون في الغالب التخلل من إطار محدد يصنع الفاصل أو الفجوة ، بينهم وبين الناس في الكيان الكبير . وقد يستثنى من ذلك انسجامهم إلى حد كبير مع الكيان البشري العربي في سوريا ، والذي ترتب على زيادة في احتمالات الاختلاط بالأنساب والمصالح مع العرب (١) .

ويصنع الأكراد من خلال انتشار الواسع في وطنهم الممزق ، مشكلة في إطار واسع وعريض ، تحس به وتهتم له كل دولة من مجموعة الدول ، التي تتضمن قطاعاً منهم . ومن المفيد حقاً أن نتحسس وضع الأكراد ومشكلتهم فيها ، قبل أن نهتم بالقطاع الأهم ، الذي تعاني منه الدولة العربية في العراق .

ونشير أولاً إلى أن وجود بضعة عشرات آلاف منهم في أرمينية وأذربيجان ، يصنع علاقة بينهم وبين الاتحاد السوفيتي السابق . وكان السوفييت ينظرون لهم نظرة خاصة ، يوم أن كان الأكراد وسيلة وأداة في يد الاستعمار البريطاني ، الذي وظفها لتأديب تمرد الأقوام ، الذين عايشهم الأكراد . وربما ارتبط ذلك بقسط من كراهية الأرمن لهم ، والاتجاه إلى عزلهم على اعتبار عدم الانسجام مع روح وأسلوب الاشتراكية السوفيتية .

(١) لم يحدث ذلك التجانس والانسجام إلا عندما هبط الأكراد في سوريا من معانئهم الجبلية ، وتخللت مصالحهم مع مصالح العرب تسخلاً كبيراً .

ومع ذلك فإن فترة الحرب العالمية الثانية ، قد أثارت للسوفييت قسماً من التغيير في قطاع الأكراد ، الذي يعيش في إيران . وتأتى ذلك التغيير من خلال ظروف محددة ، تمخضت عنها دولة كردية عاشت تسعة شهور فقط . وتتركز القيمة الفعلية في هذا التغيير المؤقت ، في تذوق الأكراد معنى الاستقلال ، والعزة التي ترتبط به ، وفي صنع النموذج الذي انتقل بهم من خيالات الأمل في التشبه بالذات ، إلى منطق الواقع المستقل بهذه الذات . كما أمكنهم أن ينفثوا من مذهبهم تأثيراً اقتنع به ، واعتنقه بعض الأكراد .

وأخذت العلاقة بين الأكراد الذين يزيد عددهم عن ٢ مليون نسمة وبين الأتراك طريقاً أخرى . ذلك أن وجودهم في الأرض الوعرة ، أتاح لهم التمسك بالبدوة والتنصل من الخضوع ، لنظام الدولة العصرية . ومع ذلك فإن الاسلام الأصيل شد ولاء الأكراد نحو الدولة ، على اعتبار أنه من قبيل الانعان لولى الأمر والخلافة في أسطنبول .

وكان التدخل الأوروبى واجهازه على الخلافة العثمانية ، وهيمنتها الدينية ، مدعاة لاثارة الأكراد واطهار للمشكلة الكردية في تركيا ، بعد الحرب العالمية الأولى . وقد فرض على تركيا من خلال معاهدة سيفر ، القبول بحق تقرير المصير للأكراد . بل لقد منح الأكراد الحق في أن يتقدموا بطلب لعصبة الأمم للتوصية باستقلالهم . ولم يتغير الوضع إلا من خلال الثورة في تركيا ذاتها ، حيث رفضت معاهدة سيفر وأغلقت معاهدة لوزان مسألة الأكراد تماماً .

وتفجرت آنذاك في وطن الأكراد ثورة عارمة ، تستنكر أساليب الدولة العصرية التي نظروا إليها ، على اعتبار أنها من قبيل الانحراف عن الاسلام ، الأصيل . واستهدفت هذه الثورة سنة ١٩٢٥ ، العونة بالاسلام إلى وضعه ، وحصولهم على حق الاستقلال المحلى في إطار الدولة التركية . وتكررت للثورات سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ، الأمر الذي دعا إلى عنف في المواجهة ، وإلى تشديد قبضة الحكومة على الولايات الكردية ، في جنوب شرق تركيا .

وتأزمت العلاقات بين الأكراد وإيران في سنة ١٩٤٥ ، من خلال النتائج التي اشترك في صنعها السوفييت . وهذا معناه أن إنشاء جمهورية تتضمن الأكراد ، قد عبر عن رفض الأقلية الكردية الانعاز لحكم إيران ، والبقاء في إطار التركيب الهيكلي لبنائها البشري . ثم هو تعبير أيضاً عن رغبة الأكراد في انتماء إلى دولة خاصة ، تحتويهم وتلم شملهم ، وتمثل الاستجابة لاحتساسي يسيطر عليهم بشأن رفض الواقع ، الذي فرض عليهم ومزقهم ومزق وطنهم الأصيل .

وكانوا يتحينون كل فرصة مواتية للثورة ، وعدم الانصياع للحكم الإيراني . وتضرب لذلك مثلاً بثورة سبتمبر ١٩٥٠ التي كانت في أعقاب ظروف مناهضة غير مواتية ، أدت إلى عجز في الانتاج وتسلب الجماعة على مصير حياتهم . وقد كان للشيعوية دورها الإيجابي غير المعلن في تفجير هذه الثورة ، التي أنهكت الحكومة في إيران إلى حد كبير .

ويمكن القول - على كل حال - أن المشكلة الكردية ، كانت تطل برأسها في كل أرض يعيش فيها الأكراد . وربما كانت تنطلق بكل العصيان من مواقع الاحتساس الخالص بالتناقض الشديد ، بين الاحتساس والتمسك بالانتماء للخصوصية القومية الكردية في جانب ، والانتماء المفروض عليهم بموجب وضعهم مع العرب أو مع الأتراك أو مع الإيرانيين في جانب آخر .

وهناك ثمة أيدي فذرة من الخارج ، كانت تعرض الأكراد وتصنع أسباب الاثارة ، وتستغل الفرص من خلال التناقض بين الأكراد وشركائهم في الوطن والأرض . ويفضح هذه الأيدي الفذرة ، القول بأن الأكراد يمكن أن يكونوا بمثابة الأسمنت ، الذي يربط بين الدول التي تضمهم ، إن ما كانت ثمة محالفة عسكرية تفرض التماسك فيما بينها وتوجه خطها ومسيرتها السياسية . ويرى من أطلق هذا القول الذي يقول « أن تقويض هذا التحالف ، أو التناكر له يحول الأكراد إلى ديناميت ، مدمر يتفجر فيعصف بالسلام ، والأطمئنان في تلك الدول » .

ومهما يكن من أمر ، فإن الذي يهمنا هو أن المشكلة الكردية تمس صميم التركيب الهيكلي للكيان البشري في العراق . وهم يعيشون في شمال وشمال شرق العراق في أربعة ألوية ، هي الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية . ويقدر عددهم بحوالي ٢٥٪ من سكان لواء الموصل ، وبحوالي ٥٢٪ من سكان لواء كركوك ، و٩١٪ من سكان لواء أربيل ، و ١٠٠٪ من سكان السليمانية .

وهذا معناه أنهم يتزايدون كلما لوغلنا في المناطق الوعرة ، التي تمثل جزءاً كبيراً من أرض كردستان . ثم هي تمس العراق ومصالحه العظمى في صميم تركيب بنيانه الاقتصادي والموارد المستخدمة فيه . وما من شك في أنهم يقيمون في أكثر مناطق العراق غنى . بل قد نتبين هذا الغنى في الانتاج الزراعي ، والانتاج الحيواني ، مثلما يتمثل في الغنى بأهم وأعظم حقول البترول العراقية . وما من شك أيضاً في أن تفجر المشكلة ، يمكن أن يحد أو أن يقلل من حجم الاستثمارات ومن حجم الانتاج بصفة عامة .

ومن هنا كانت للمشكلة الكردية في العراق أوزان وإبعاد ، لا تكاد تحصل بوضع معين يشكو منه الأكراد بالذات . بل ربما كانت ثمة تعقيدات كثيرة نابعة من إدراكنا لتلك الأبعاد ، ومن تدخل القوى المعادية والتيارات الأجنبية التي تجد في إثارة الأكراد ، قوة للضغط على الحكومة العراقية . وقد نتبين المشكلة الكردية في العراق ممرضة لأن تتأجج ، وأن تشير للمتاعب في أي وقت ، ومع ذلك فإن الأكراد في العراق ربما كانوا أحسن حالاً منهم في إيران وفي تركيا . وكم من ثورة عارمة قام بها الأكراد ضد الدولة في العراق ، وكم من أسلوب قد اتبع لمهادنتهم ومقاومة النشاط التخريبي ، ومع ذلك فإن المسألة لا يجب أن تعالج على اعتبار أنها تمثل موقفاً ، من قبيل العصيان المسلح أو التمرد .

والفهم أن أرض الأكراد قد ألحقت بالعراق بقرار من عصبة الأمم في سنة ١٩٢٥ . وكانت بريطانيا التي حظيت بحق الانتداب على العراق ، وراء هذا القرار . وقد أثرت تركيا ذلك الضم في عام ١٩٢٦ .

وقد تأقف الأكراد من الوضع الجديد . وتوالت الثورات التي تعبر عن عدم تقبل الوضع ، مثلما تعبر عن عدم الخضوع . وتحملت الحكومة العراقية مشقة في قمع هذه الثورات التي توالت فيما بين سنة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ .

واتخذ البريطانيون من المسألة الكردية ، وسيلة للضغط على حكومة العراق وفرض المشيئة . وقد احتضنوا في وقت من الأوقات فكرة إقامة دولة لهم ، لكي يركز إليها وجودهم السياسي والعسكري ، في الموضع الحساس القريب من الاتحاد السوفييتي السابق . ثم عدلوا عن فكرة خلق الدولة الكردية تحت ضغط تركيا من ناحية ، والخوف من أن تنحاز هذه الدولة برمتها إلى جانب الاتحاد السوفييتي السابق ، الذي طالما لوح لهم بالوجود في إطار قومي خاص ضمن الكيان الكبير ، لاتحاد جمهورياتهم من ناحية أخرى . واستطاعت بريطانيا رغم اشتراكها مع العراق في قمع ثورة سنة ١٩٣٢ ، أن تكسب ود الأكراد بعد ذلك ، وأن تمنحهم بالأمل المرتقب .

هذا ، ولم تنطفئ أبداً جذوة الأصرار الكردي في مجال المحافظة على أمانهم في الكيان القومي المستقل . وما من شك في أن كل تشجيع أو تصريح على قيام وإنشاء الدولة الكردية في إيران ، أبان الحرب العالمية الثانية كان من وراء الدوافع التي اندلعت بثورة ١٩٤٣ البرزانية . وقد استغرق قمعها جهداً ومشقة ومالاً كثيراً ، لأنها استمرت إلى سنة ١٩٤٥ ، حيث هرب قادة الثورة إلى الدولة الكردية الوليدة في إيران ، والتي لم يطل عمرها عن تسعة شهور فقط .

وكان انضمام العراق لحلف بغداد مدعاة لتوقيف ضغط للتغيرات الاستعمارية ، وما تصنعه من أجل الأثرة ، ولتجميد مشكلة الأكراد فترة من الوقت . وتجددت من بعد ذلك وبعد خروج العراق من حلف بغداد ، ثورة الأكراد في سنة ١٩٦٣ . وكانت تستنزف الجهد العراقي ، وتعطل مسيرة التمرير الوطني . ويبدو أن أيدي فترة كانت تلعب من الخارج ، لكي تعمق هوة الخلاف فيزيد لهيبها المتفجر ضراوة .

وكانت المصالحة الأخيرة التي تمت من بعد اتفاق سنة ١٩٧٥ ، بين إيران والعراق ، التي أعطت الأكراد حقوقاً كثيرة ، نهاية لفترة طويلة من القلق والمتاعب التي شقيت بها العراق . ولا يجب أن ننظر إلى المصالحة على اعتبار أنها وضعت الحل الأمثل للمشكلة . ولكن الواقع أنها فرضت للسكن ، الذي هدأت به الأحوال ، ولوقفت التفجير والمواجهات الساخنة ، بين الأغلبية العربية والأقلية الكردية .

هذا ويعد حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي ، وفرض العقوبات على العراق ، كان من وراء وضع وطن الأكراد على أنه منطقة من مناطق الخطر . وقد تفجرت مشكلة الأكراد مع الأتراك لكي تنتكس المشكلة الكردية مرة أخرى .

هذا والمعتقد أن جوهر المشكلة يكمن في :

١- المعاناة من واقع التمزق والتشتت والاحساس بالضياع في وطن تفرق شمله بين أربعة دول ، هي تركيا وسوريا والعراق وإيران .

٢- طبيعة وطنهم المضرس وما يتميز به من غنى وتنوع في الموارد المتاحة ، واحساسهم بأحقيتهم في هذا للوطن وفي ثرواته الطبيعية . وليس غريباً أن ينشأ هذا الاحساس ، وخاصة إذا كان مقترناً بقدر كبير من التطلع إلى الرفاهية والغنى والزيادة .

٣- طبيعة النظام القبلي للأكراد ، وتفشي معنى البداوة وعدم الاستقرار ، والذي يساند التمردى السافر لنظام الدولة ، واسلوب حكمها العصري . وربما كان هذا التمردى من خلال الاحساس ، بأن الحكم العصري يتعارض مع الاسلام وقيمه الروحية الراسخة ، في كيانهم الأصيل .

٤- التيارات السياسية الخارجية المعادية ، أو الكارهة أو المتصارعة في لعبة توازن القوى ، وما يتاح لها من فرص لاستغلال المسألة الكردية والنظام القبلي ، لتفجير المشكلة وتعقيدها من أجل استنزاف جهد وموارد العراق .

والذي يجب أن نشير إليه أخيراً ، أنه قد لا يكون سهلاً من وجهة النظر الموضوعية خلق الدولة ، التي تلم أرض الوطن الكردي ، وتجمع شتات الأكراد جميعاً . حتى لو افترضنا جدلاً إمكانية وجودها ، فإنها تصبح وليداً تحقق به للتغلب . ذلك أنها تكون بالقطع لو تصورنا قيامها افتراضاً دولة قارية مغلقة ، وليس سهلاً عليها أن تحقق من خلال الموقع الحبيس الحركة للربة ، وصولاً إلى الجبهة البحرية التي تشترك بها في التجارة الدولية . ومن ثم تكون المشكلات التي يثيرها الأكراد والوجود الكردي الحبيس من شكل جديد .

وهذا مدعاة من ناحية أخرى ، إلى الايمان بأن المشكلة الكردية لا يمكن أن تتناول ، إلا من خلال وضع الأكراد ووجودهم ضمن كل الدول ، التي تشتت فيها شملهم . وضعاً يحقق أكبر قدر من التجانس بينهم وبين شركاء المصلحة والمصير . ويكون ذلك مدعاة لتعميد شديد ، لأن أي حل يحقق هذا التجانس يجب أن يكون متناسقاً ومقبولاً ، من جانب ثلاث قوميات يتعايش معها الأكراد ، هي القومية العربية والقومية التركية والقومية الإيرانية . وما من شك في أنه ليس سهلاً الوصول إلى ذلك التناسق ، أو فرضه بطريقة من الطرق ، على غير إرادة الأطراف المعنية .

المشكلة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط ،

وهذه مشكلة تعبر عن نموذج فريد من حيث الأساليب ، ومن حيث النتائج معاً . وما من شك في أنها تمثل نتيجة طبيعية للاستعمار ، الذي تسلط على الأرض العربية ، وتحالفه البغيض مع الصهيونية العالمية . وفي الوقت الذي سعت فيه الصهيونية لأن يكون لها وطن في فلسطين ، تسمى الرأسمالية لتوظيف الصهيونية في المنطقة لتوظيفها يخدم مصالحها ، حتى تجمد لو تحجم قيمة الموقع الجغرافي الحاكم خصماً من الحساب الاستراتيجي العربي ، ولكي تبدأ بها ومنها رحلة الهيمنة على العالم .

ويستحسن قبل أن نغفل في كثرة المشكلة وجوهرها الأصيل ، أن نحيط علماً ببعض الأمور التي تعاوننا في الكشف عن بعض الحقائق ، التي تبصر البحث للموضوع عن المشكلة الفلسطينية ، وفي التعرف على الجذور العميقة لها . وتتلخص هذه الأمور فيما يلي :

أولاً : نشير إلى أن فلسطين جزء من الأرض العربية في جنوب غربي آسيا . وقد اتاحت الحرب العالمية الأولى لبريطانيا وفرنسا معاً فرصة تقسيم الشام فيما بينهما . ومن ثم تمثلت فلسطين في مساحة لا تزيد عن ٢٦ ألف كيلو متر مربع ، تقع غرب نهر الأردن والبحر الميت . وتشرف على البحر المتوسط بجهة عريضة ، تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف الأرض الفلسطينية . ..

وتتكون - في جملتها - من أرض هضبية ، يتراوح متوسط ارتفاعها بين ٢٠٠ ، ٧٠٠ متر فوق سطح البحر . ونذكر من تلك الهضبيات أرض السامرة التي يفصل بينها وبين الجبال الشمالية سهل مرج بن عامر الخصيب ، وهضبة الخليل أو اليهودية ، التي تقع فيها القدس . وتنتهي هذه الهضبيات شرقاً بالحافة الانكسارية التي تشرف على غور الأردن والبحر الميت . وتنتهي غرباً إلى السهل الساحلي ، الذي يبلغ اتساعه حوالي ٧ كيلو مترات في ظهير ساحل عكا ، وحوالي ٣٠ كيلو متراً في ظهير ساحل غزة .

وقد ترتب على ذلك الموقع والامتداد ، سيادة مناخ البحر المتوسط في قطاع كبير منها ، وحيث يكون الانتقال جنوباً إلى مناخ شبه الصحراء والصحراء . ومن ثم تتحمل فلسطين مشقة احتمالات التغير في كم المطر السنوي بالزيادة أو بالنقص ، مثلما تتحمل مشقة الجفاف في قطاع الصحراء وشبه الصحراء . وهذا معناه أنه إذا كان الموقع الجغرافي قد أشرك أرض فلسطين في جنى ثمار الموقع الجغرافي الحاكم في قلب الأرض ، التي يلتقي عندها ويتقارب فيها ذراع البحر الأحمر وذراع البحر المتوسط ، فإن الخصائص الأخرى التي تؤكد الفقر

والشع والتفتير ، قد حرمتها من فرصة تركيز قوة سياسية أو نشأة قوة حضارية كبيرة فيها .

ومن ثم باتت فلسطين على امتداد الزمن ، ثغرة ضعف بين تركيز القوة السياسية والحضارية في كل من وادي النيل في مصر ، وأرض النهرين في العراق . ومع ذلك فإن أرض فلسطين كانت من ناحية أخرى ، مجالاً للاحتكاك السلبي والإيجابي بين الحضارات ، الأمر الذي أعطى الفرص لأن تكون فلسطين الشعب أو الناس ، في ركيب كل من أسهموا في صنعها ، والارتقاء بها منذ وقت بعيد .

كما شهدت فلسطين وصول الهجرات من الجماعات والقبائل العربية ، التي قدمت من الجزيرة العربية . وقد استقرت بها وأشركتها في تراث حضارى عريق ، نما فيها وفي الأرض التي من حولها . كما كانت الهجرات المبكرة التي كونت الدولة اليهودية الموحدة ، في عهد داود وسليمان . وقد انقسمت هذه الدولة إلى دولتين في عام ٩٣٠ ق.م باسم مملكة إسرائيل في الشمال ، ومملكة يهوذا في الجنوب . ثم تبدد شمل اليهود وتفرقت بهم السبل . ولم يتأكد تسلطهم على الأرض أكثر من فترة ، لا تزيد عن قرن واحد من الزمان .

ثم كانت أرض فلسطين من بعد الحضور اليهودي ، لبعض الوقت للموقع الذي أشرق فيه نور المسيحية ، وما لبث أن شاع وانتشر . ثم كان انتشار العرب على المدى الطويل قاعدة أصيلة للتعريب . ومن بعد ذلك نخل إليها الاسلام ، لكي تصبح قطاعاً أصيلاً وغالياً من الأمة العربية المسلمة ، على امتداد الأرض في الوطن العربي الكبير .

هذا وقد تحظى فلسطين العربية الاسلامية باهتمام آخر ، يكون تابعاً من دورها الذي تشرف بتجمع الديانات السماوية الثلاث ، والروابط الروحية بينها ، على أرض الشام في العصور الوسطى ، حيث شهدت الثغول الأوروى تحت شعار الصليب مرة . كما شهدت ثغول الفزوة المغولى البربرى للوافد في موجة عارمة ، من قلب آسيا مرة أخرى . وكم كانت قاسية مراحل الصراع المسلح ، الذي دافع به

المسلمون والعرب عن الأرض ، صيانة للتراث والمقدسات الدينية ، المسيحية والإسلامية .

ويمكن القول أن الدافع الديني وحده ، لم يكن هو الذي يحرك أوروبا الصليبية ، ويحفزها للسيطرة على أرض الشام وفلسطين . ولكنها الأطماع والطموح والرغبة في التوسع والسيطرة على أخطر موقع جغرافي في المنطقة الحاكمة ، لتحركات التجارة بين الشرق والغرب ، هي التي كانت تحركهم وتفرض إصرارهم على السيطرة عليها ، واستثمار القيمة الاستراتيجية لحسابهم .

هذا وإن كان التوفيق قد حالف أصحاب الوطن في الدفاع عنه ، واستخلاص الحق المؤكد ، فإن الأطماع كانت ومازالت كامنة ، أو قابضة في صميم الوجدان الأوروبي . وكما يفصح عن ذلك أبتهاج القائد البريطاني الذي اتلعت له الحرب العالمية الأولى ، دخول بيت المقدس . وكأنه يتصور ذلك الغزو ، وتلك النتيجة - آنذاك - خاتمة المطاف ، التي حققت وأطماع الصليبية العدوانية الحاققة .

ولئن كانت الأطماع الصليبية الأوروبية تتحين الفرص لالتهايم الأرض ، فإن ثمة أطماع يهودية قد نمت منذ أواخر القرن التاسع عشر على يد اليهودي هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية . واتجهت الأنظار صوب فلسطين ، بقصد تجسيد حلم صهيوني عريض ، يستهدف تأسيس وطن قومي فيها لليهود .

ولن نجد حاجة ملحة لكي نتابع مراحل انطلاق الطموح اليهودي الصهيوني ، ولكن نشير فقط إلى أن تسلط بريطانيا على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى ، قد أباح الاستيطان لليهود مثلما أتاح للأحلام أن تتكاثر . وربما تبين لنا كيف كان التحالف بين ، الاستعمار الذي أراد أن يتخذ من الصهيونية مطية لأمنائه ، والصهيونية التي أرادت أن تبهتز وجوده وسيطرته وتسلطه على أرض فلسطين .

وكان وعد بلفور في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، نقطة بداية في

سياسة التهويد ، التي سارت عليها حكومة الانتداب البريطاني فى أرض فلسطين . وإذا كان من لا يملك الأرض ، قد أعطى الوعد وإتاح الفرصة لمن لا يستحق ، فإن ذلك مدعاة لأن ندرك أبعاد المؤامرة ، التى اشتركت فيها بريطانيا كدولة كبرى ، ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية التى ورثت التركة الاستعمارية .

ولا يمكن قبول الزعم بالحقوق التاريخية لليهود والصهيونية ، فى أرض الميعاد ، لأن فلسطين قد تحولت إلى العروبة ، بعد خروج اليهود منها ، وانتشارهم المنتشبت فى أنحاء الأرض . وكانت فلسطين يومئذ قطاعاً من الوطن العربى ، منذ وقت بعيد يزيد عن أكثر من ٣٠٠٠ سنة ، بل ولقد انقطعت صلة اليهود الاستيطانية بأرض فلسطين منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة .

والغريب حقاً أن اليهود الذين يتخذون من اطماع الصهيونية مطية ليسوا من سلالة واحدة ، كما أنهم ليسوا من وحدة قومية متماسكة . ذلك أنهم عندما تبعد شملهم ، وتشتتوا فى الأرض كلها فقدوا إمكانية الترابط بروابط سلالية ، مثلما فقدوا أخص خصائص الوحدة القومية . ولعل بعضهم قد ذاب وانصهر فى الكيانات الشرية ، التى عاشوا ضمنها أو احتوتهم على امتداد أكثر من ٢٠٠٠ سنة .

هذا ولم يكن بفلسطين من اليهود ، إلى نهاية الحرب العالمية الأولى أكثر من ٨٪ من مجموع سكانها الكلى . ومع ذلك فإن بريطانيا العظمى كانت - فيما يبدو - تتحمل مسئولية التجهيز والاعداد من أجل تمكين الصهيونية ، من أن تفرض نفسها على الأرض العربية فى فلسطين . ومن ثم حرصت فى مؤتمر سان ريمو ، على أن تتولى حكمها بأسلوب مبتكر ، هو الذى عرف باسم الانتداب . وهذا معناه أن تنتدب من قبل عصبة الأمم لحكم فلسطين ، بعد أن أسقط عنها الحكم العثمانى ، بعد هزيمة الخلافة العثمانية فى تركيا .

هذا ويقال أن موقف بريطانيا الشاذ ، كان من قبيل رد الفعل للتأييد الذى قدمته الصهيونية العالمية لها فى أثناء الحرب العالمية

الأولى . وما من شك في أن الصهيونية كانت قد قدمت الرجال والمال والخبرات العلمية ، مثلما قدمت الرشوة لكي تحصل على وعد بلفور ، وعلى تخطيط متكامل يمكن إسرائيل من حيازة أرض فلسطين والتسلط عليها وإقامة الدولة اليهودية . ولكن قد لا نكتفى بقبول تلك التفسيرات غير المقنعة . ومن ثم كان علينا أن نتصور بريطانيا ، وهي تستهدف نتائج أخرى خطيرة في المدى القصير والمدى الطويل معا .

ولعلها استهدفت استخدام آمال الصهيونية وسيلة فعالة في تمزيق الأرض العربية ، وتأكيد الفاصل الأرضي بين ، المشرق العربي والأرض العربية في جنوب غربي آسيا ، والمغرب العربي والأرض العربية في أفريقية . وهذا بدوره كان منعاة لتحقيق أغراض خبيثة ، تتمثل في تمزق الكيان البشري للأمة العربية ، وإضعاف إمكانات الترابط أو التماسك فيما بينها . وهذا في حد ذاته سبيل لأن تتمكن بريطانيا من أن تشبع نهمها من الموارد المتاح لها استنزافها ، مثلما تشبع نهمها من حيث فرض للمشيمة والتسلط على الشعوب العربية ، وهي في تركيب هيكل ممزق ومتهالك . ومعروف أن تمزيق وإضعاف الأمة العربية مطلب استراتيجي متفق عليه بين القوى الكبرى ، لأنه يضعف قبضة هذه الأمة ، على مكانة وقيمة الموقع الجغرافي الحاكم . ويحررها فرص توظيفه لحساب مكانتها السياسية في مجتمع الدول .

وربما استهدفت على المدى الطويل ، أن تكون الصهيونية في أرض فلسطين قوة يستفاد منها في تهديد واستنزاف أو إجهاد أي محاولة لقيام قوة عربية ذاتية ، تفرض نفسها في إطار الوطن المتكامل الغني ، والذي يقع في منطقة حاكمة مؤثرة على تحركات التجارة الدولية ، واستراتيجيات النهم الرأسمالي .

وهكذا قامت بريطانيا بتنفيذ خطوات متعددة على طريق النكبة ، بعد أن أصدرت وعد بلفور ، وبعد أن مكنت لنفسها من التسلط بالانتداب على أرض فلسطين . وكانت من تلك الخطوات الأخذ بسياسة تمزيق أرض الشام بينها وبين فرنسا ، وعزل فلسطين وإدخالها ضمن

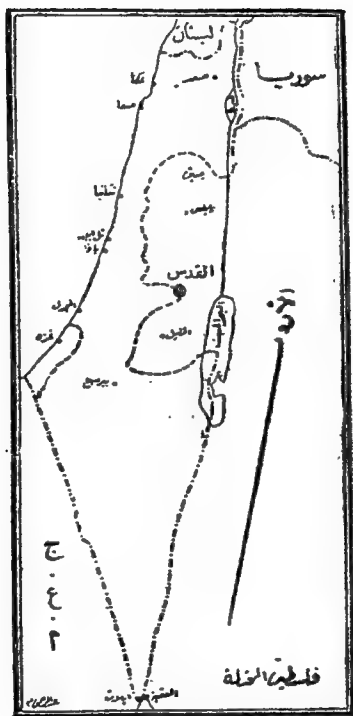
حصلتها ، لكي تكون المسرح المجهز للمرحلة التالية ، التي قدمت بها بريطانيا وهي تتسلط وتقدم ، الأرض العربية في فلسطين ، فريسة سهلة لرهبيتها الصهيونية العالمية .

وقد نشير إلى أن العرب عارضوا الكثير ، مما كان بشأن سياسة بريطانيا في فلسطين . وشهدت الأرض العربية ثورات مسلحة قام بها الفلسطينيون ، ولكن بريطانيا كانت من ناحية قادرة على تجميع الموقف ، كما كانت من ناحية أخرى ماضية في تنفيذ المخطط ، أو الدور القذر ، الذي يمكن للصهيونية من الأرض على الصعيد الفلسطيني .

لما التجميع فكان السبيل إليه اجتماعات ومؤتمرات ، وتوصيات تتضمنها كتب بيخساء . ولم يكن من شأن ذلك كله ، إلا استنزاف الجهود وتسكين الموقف الملتهب بالفضب ، وتفطية الدور القذر الذي ظلت تلعبه لبعض الوقت . وكان الدور القذر متصلاً ، حيث أباحت الهجرة لليهود سرّاً وعلانية ، وسمحت بإقامة الوكالة لليهودية وشراء الأرض وتشكينهم منها .

ومن ثم انجزت بريطانيا المهمة التي وظفت فيها لحساب الصهيونية . ولقد زاد عدد اليهود من ٤٨ ألفاً سنة ١٩٢٢ إلى ٣٦٥ ألفاً في سنة ١٩٣٦ . ثم زاد العدد مرة أخرى في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أكثر من ٦٥٠ ألفاً في سنة ١٩٤٨ . وكانت الزيادة العددية مصحوبة باستقرار ، وتمكين اليهود من شراء وحيازة مساحات من الأرض وبناء المستعمرات المسلحة . وكأنها بذلك كانت مطية لتهويد فلسطين ، والاعداد لبعث وقيام دولة إسرائيل .

ولم يظن العرب تماماً إلى الأمر كله إلا في حوالى سنة ١٩٣٦ ، حيث عم الاحساس بأن الهجرة اليهودية المشروعة وغير المشروعة ، تستهدف دعم الوجود الصهيوني في الأرض العربية الفلسطينية . وكانت ثورة مسلحة عارمة وعميان مدني ، فلجأت بريطانيا إلى تأليف لجنة لكي تدرس المسألة كلها . وانتهى رأي اللجنة إلى تعزيز الأرض إلى ثلاثة أقسام . يشمل قسم منها كياناً لدولة عربية ، وقسم آخر يضم كياناً لدولة صهيونية ، ويظل قسم ثالث تحت الانتداب .



ورفض العرب فكرة التقسيم ، ولكن شبح الحرب العالمية الثانية
تطلب تجميد الموقف واسترضاء العرب لبعض الوقت . وكان استرضاء
العرب المؤقت مدعاة لسخط الصهيونية على بريطانيا . ومن ثم اتجهوا
إلى الولايات المتحدة الأمريكية . كما اتجهوا إلى تجهيز صفوفهم
عسكرياً ، دفاعاً عن وجودهم في الوقت المناسب .

ولقد حظيت الصهيونية بعطف وتأييد الولايات المتحدة فعلاً ،
وأعلنوا صراحة في مؤتمر بلتيمور سنة ١٩٤٢ ، عن ضرورة إقامة
الدولة اليهودية في أرض فلسطين . وقد لا نجد ضرورة لمزيد من
التفاصيل بشأن الدعم ، الذي حصلت عليه الصهيونية ، ونكتفي
بالإشارة إلى ظهور مسألة تقسيم فلسطين مرة أخرى ، حيث تجلت
الفكرة هذه المرة في دولة فيدرالية ، تجمع بين العرب واليهود .

وتجلت فكرة التقسيم مرة ثالثة ، عندما وضعت المشكلة أمام الأمم
المتحدة في أبريل ١٩٤٧ . وقد أصدرت قراراً بالتقسيم في ٢٩ نوفمبر
١٩٤٧ . وتضمن القرار إنشاء دولة لليهود ، وإنشاء دولة للعرب ،
والإبقاء على منطقة القدس تحت نظام دولي . وكان هذا الاتجاه مدعاة
للتعزق وزيادة حجم المتاعب والعناء ، بين العرب واليهود .

وهكذا وبعد أن رفض العرب مسألة التقسيم ، وانبرى
الفلسطينيون لتجسيد هذا الرفض بكل القوة ، لعبت السياسة
البريطانية دورها الخبيث لحساب الصهيونية . وبطريقة مفاجئة أنهت
بريطانيا الفصل الأول من هذا الدور القذر ، على طريق النكبة ، التي
اشتراك في صنعها . ذلك أنها أنهت انتدابها على فلسطين يوم ١٥
مايو سنة ١٩٤٨ ، بعد أن ضمنّت اليهود كل أسباب السيطرة والتفوق
وسلمت للعصابات الصهيونية المواقع الحيوية التي تمكنها من الأرض ،
ومن فرض وجودها في المواقع الاستراتيجية الممتاز ، الذي ينصر اليهود
في أي مواجهة مع الفلسطينيين .

وبهذا الفصل الثاني من المساة بضياح القطاع الأغنى والأهم من
فلسطين وأعلان دولة للصهيونية بها ، في نفس اليوم الذي انتهى فيه

الانتداب البريطاني . ومن ثم كان اعتراف بعض الدول الكبرى بها . وكانت المساندة الخارجية الظاهرة حيناً ، وغير المكشوفة أحياناً أخرى ، تعمل لحساب إسرائيل ، وتشدد أزرها في الحرب ، وفي ميدان السياسة . ولم تستطع الجيوش العربية - آنذاك - أن تحدث تغييراً في الموقف الصعب . وقد يقال أنها كانت ناقصة التسليح ، وقد يقال أنها كانت تفتقر إلى الخبرة . ولكن ذلك كله يهون في مواجهة التأثير الذي ترتب على نتائج السياسة ، التي كانت ترسم في خارج الأرض العربية . وهي التي كانت تسعى إلى دعم الوجود الاسرائيلي ، بقدر ما كانت تصنع أسباب الشقاق والفرقة ، بين صفوف الدول العربية .

ومن خلال الفرقة والتمزق والخلافات ، كانت الهزيمة المرة التي بلغت حد الذكبة . وفي الوقت الذي قدر للعرب فيه أن يتجرعوا الهزيمة ، وأن يتحمل الفلسطينيون مرارتها . كانت الصهيونية تفرض سيطرتها على مساحات ، لم تكن ضمن ما كان قد تضمنه مشروع التقسيم ، الذي اقترحه الأمم المتحدة . واقترن ذلك كله بتشرد أكثر من مليون من عرب فلسطين ، سارت بهم الأمور إلى الخضباع وفقدان الموطن والوطن .

وهكذا تمكن الاسرائيليون من تأكيد وجودهم على الأرض الفلسطينية . وبني ذلك التأكيد على أساس فتح الباب لسيل هائل من المهاجرين ، وتمكينهم من الأرض ، ومن التنمية الاقتصادية ، والحشد العسكري ، لمواجهة احتمالات كل نتائج العداوة بينهم وبين الدول العربية .

ويمكن القول أنهم في دولتهم اليهودية ، قد عاشوا في احساس دائم بالخطر ، الذي يحيط بهم من كل جانب . وما من شك في أنه اكسبهم منطق الحذر وكشف عن روح العدوانية فيهم . وتتجلى هذه الروح العدوانية مرة في عام ١٩٥٦ ، وقتما كانت الخطة التي تضافرت على تنفيذها مع كل من بريطانيا وفرنسا ، بعد تأميم مصر قناة السويس . وتتجلى مرة أخرى في يونيو ١٩٦٧ ، حيث اجتاحت هذه

المرّة أرض الدول التي تحيط بها . وكان لاحتلالها مساحات جديدة تتضمن البقية الباقية من أرض فلسطين . (قطاع غزة والضفة الغربية) مضافاً إليها مرتفعات الجولان السورية وسيناء المصرية ، يمثل قمة للعنوانية الشرسة .

ويجب أن ننظر إلى الغزو على اعتبار أنه ليس من قبيل التوسع أو تأكيد الوجود فحسب ، بل يجب أن نستوعب من خلاله نتيجة أخرى . وهي أن بعض الدول الكبرى من أصحاب المصالح المتعددة في الوطن العربي ، تتخذ من عنوانية إسرائيل وسيلة لكبح جماح التقدم ، ومواجهة التحرر الذي يستهدف المصلحة الذاتية للعرب ، ولم الشمل في إطار يؤكد القوة الذاتية الصاعدة في الوطن العربي الكبير .

وما من شك في أن هذا الدرس ، هو وحده الذي ينمى الاحساس في الوطن العربي - على مستوى الأمة بصفة عامة - بأن الوجود الاسرائيلي يمثل كياناً غريباً وشرطانياً ، في جسم الأمة العربية ، والكيان المادى العربي . وهذا في تقديرنا السبب الذي يدعم الأصرار ، ويؤكد التصميم ويحفزنا لأن نخلق من الضعف وأسبابه قوة تواجه البطش وتحققه . وإذا ما أركنا أنها كدولة تعيش على الهبات والمعونات ، من معظم الدول الرأسمالية ، كان علينا أيضاً أن ندرك أن هذه المعونات والهبات ، تمثل ثمناً لنور قدر ، تتحمل فيه مسئولية فرض الهزيمة والضعف والاستكانة على الأمة العربية . وكما قلنا من قبل تجلت المصلحة المشتركة ، بين صهيونية تمتلئ الدعم الرأسمالي لحيازة الأرض في جانب ، ورأسمالية توظف إسرائيل الصهيونية لإبطال مفعول القوة العربية الذاتية ، في موقعها الجغرافي الحاكم في جانب آخر .

ويجب أن نضع في الاعتبار - على كل حال - أنه ليس ثمة مبرر اقتصادي ، لبقاء إسرائيل لأن خصائص فلسطين وأمكانياتها لا تكاد تسمح بتحقيق الاستقلال الاقتصادي للتزايد ، أو المتكامل الذي تصبو إليه الصهيونية العالمية . وتكشف الدراسة الموضوعية أن البنيان

الاقتصادى لدولة اسرائيل يعتمد فى اصوله ، وفى استمراره ، على الدعم الوارد إليها من الخارج .

وتظهر تجارة اسرائيل الخارجية عجزاً مستمراً ومتزايداً فى الميزان التجارى . وهو دائماً فى غير صالحها ، ويحقق عجزاً يبلغ فى المتوسط أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه سنوياً . وتكون معظم تجارة اسرائيل - أكثر من ٧٠٪ من الواردات ، وأكثر من ٦٥٪ من الصادرات - مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمانيا الاقتصادية ، وهى الدول الضالعة فى مد يد العون لها ، والمستفيدة من عدوانيتها ضد الأمة العربية . هذا ولا تكاد تتجاوز تجارتها مع الدول الأفريقية أكثر من ٢,٥٪ من تجارتها الخارجية ، رغم ما تبذله من جهد فى توثيق علاقاتها ببعض تلك الدول (١) .

وإذا كان سيل الهجرة المتدفق يكسب اسرائيل دعماً وقدره من وجهة النظر البشرية ، فإنه من ناحية أخرى يفرقها فى مشاكل كثيرة . ذلك أن من بين المهاجرين من تنقصه الخبرة الفنية فى بعض مجالات العمل ، الذى يستوجب الاستغلال الاقتصادى للأرض القابلة للزراعة . ومن ثم كانت الإقامة والعمل فى معسكرات العمل الزراعى - النحال - اجبارية للشباب ، من المهاجرين الجدد . ذلك أنها ترى فيها الطريقة المثلى ، لا لتشغيل الشباب وخدمة الانتاج الزراعى فحسب . بل إنها تتخذ منها أسلوباً لزوعهم وتدريبهم وريطهم بالأرض .

هذا ولم تحدث اسرائيل تغييراً كبيراً فى حجم أو نوعية الانتاج الزراعى ، رغم احتلالها أهم المساحات القابلة للزراعة . ذلك أنها تتبع الأسلوب القديم الذى كان متبعاً من قبل ، ولا تكاد تعطى انتاجاً كبيراً أو أفضل مما كان يتحقق من قبل . والشئ الغريب أن اسرائيل اتصفت أكثر من ٤٥٠ مستعمرة جديدة أنفق على انشائها نفقات كبيرة ، رغم أن

(١) ترفض كل الدول الأفريقية منطق العدوان الاسرائيلى ولا تجد مبرراً له . وقد قطعت بعض هذه الدول علاقاتها باسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ، تبعياً من ذلك ويعد أن تكاد لها دورها البشع النابع من أهداف الامبريالية العنيفة .

أهميتها الزراعية قليلة ولا تكاد تغطي النفقات . ويتركز الكثير من هذه المستعمرات في مناطق صحراوية أو شبه صحراوية ، الأمر الذي يدعو إلى زيادة تكاليف رى الأرض ، ويؤدى إلى زيادة باهظة فى تكلفة إنتاجها الزراعى .

ومن الغريب أن هناك مساحات أكثر صلاحية ، من وجهة النظر الطبيعية ، لم يوجه إليها الاهتمام ، ولم تنشأ فيها مستعمرات بمثل ما تنزهر به النقب ، أو هضبة الخليل ، أو الأرض من حول قطاع غزة أو فى الجليل الأعلى قرب الحدود ومع سوريا ولبنان . وهذا مدعاة لأن ندرك أن هذا الاهتمام ليس وليد صدفة ، ولكنه من تهيل التحصين والاستجابة لروح العدوان ، فى تركيبها السياسى والاقتصادى والبشرى بصفة عامة . والمفهوم أن هذه المستعمرات عسكرية فى المقام الأول ، وهى معدة أو مجهزة بكل ما يكفل حماية الحدود ، ويناسب الروح العدوانية فى إسرائيل .

وتحاول إسرائيل - على كل حال - المضى فى سياسة تجهيز المستعمرات لاستقبال الفيض المتزايد من المهاجرين وتوطينهم . وقد دبرت إسرائيل أمر سلب مياه نهر الأردن لتحويله إلى الأرض المحتلة ، وتجهيزها للاستيطان المستمر والمرقب . وكان الأمر موضع دراسة ويحث نولى ، قدم مشروعاً لتقسيم المياه بين العرب وإسرائيل فى سنة ١٩٥٣ . ويتخى مشروع جونستون حصول الأردن على ٧٧٤ مليوناً من الأمطار المكعبة ، وحصول سوريا على ٤٥ مليوناً من الأمطار المكعبة وحصول إسرائيل على ٣٩٤ مليوناً . ولكن العرب رفضوا الاقتراح ، ووضع مشروع عربى خالص يحفظ الحق العربى . ومن ثم بدأ كل جانب فى تنفيذ الخطة التى يستفيد بها من مياه نهر الأردن . وقد لوقت حرب يونيو المشروع العربى تلامساً . وكان هذا التوقف ضمن حساب الخسائر العربية ، من خلال محصلة الهزيمة البشعة فى سنة ١٩٦٧ .

ويعد أى مشكلة تلك التى يفقد فيها صاحب الأرض أرضه وسط

مؤامرة رهيبة ، وتحت سمع وبصر الأمم المتحدة . وليت الأمر يقف عند هذا الحد ، بل أننا نجد التغول والنهم الاسرائيلى مستمر ، على أمل توسيع رقعة الأرض وتحقيق الحلم بدولة من النيل إلى الفرات . والأغرب من ذلك كله ، أن نجد الدول العربية لا تكاد تجمع كلمتها على تقدير أو تقييم حقيقى للخطر . بل أن من بينها من لا يتمكن من استيعاب الموقف الصعب ، وتقدير الخطط الذى يقصد به إضعاف واستنزاف الكيان العربى ، وفرض الاستكانة عليه .

والمشكلة فى تقديرى تكمن فى غيبة ملحة تستهدف مصر بالدرجة الأولى ، حتى لا تمضى فى دورها الذى أوشك أن يثمر تقدماً ، وأن يصنع قواعد القوة الذاتية المتصاعدة ، التى تلم الشمل وتؤكد الوجود العربى فى الموقع الجغرافى الحاكم للمناز . وتوجه كل أصابع الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها لجأت إلى إسرائيل ، واتخذت منها اليد التى تهبط فى الشرق الأوسط . وتكشف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التحركات لوضع حل للمشكلة عن دورها القذر ، الذى شمول فيه المعركة بالمال والسلاح ، مثلما شمولها بالرجال والخبرات الفنية .

وهذا معناه أن المشكلة باتت موسعة ، ولم تعد تقتصر على أرض فلسطين . ويمكن القول أن هذا التوسيع كان من قبل الانتقال بالمسألة من مرحلة نهايتها فى يونيو ١٩٦٧ إلى مرحلة جديدة . وتستهدف هذه المرحلة بالذات نتائج خطيرة ، تمس تفريغ الطموح السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، للوطن العربى الكبير والأمة العربية من مضمونه .

ويكفى أن نشير إلى مشكلة فلسطين فى الوضع الجديد ومشكلة اللاجئين من أبنائها . باتت فى محتوى كبير يضم مشكلة الشرق الأوسط . وهذا فى حد ذاته مدعاة للتعقيد ، كما كان مدعاة لأن يكون توازن القوى فى الماضى بين القوتين الكيهرتين . ومن ورائه توازن القوى بين العرب وإسرائيل سبباً فى تعقيدات أخرى كثيرة .

ويكون مفيداً أن ندرك هذه التعقيدات من خلال حرص الولايات المتحدة على الوجود الاسرائيلي ، في الوضع الذي يكفل له التفوق . وهذا ، في حد ذاته هدف أصيل على اعتبار أنها اليد التي تبطش بها في المنطقة . وتلجأ إليها الولايات المتحدة في كبح جماح التقدم والتحرر في كل صوره .

ومع بداية مسيرة السلام ، واتخاذ الخطوات بداية باتفاق أوسلو ، وتنفيذ مرحلة أولى ، تردت إسرائيل وكأنها تتخوف السلام على وجودها ، ولا تتخوف العنف الذي قد يتأتى نتيجة لضياح فرص السلام .



نماذج من المشكلات العالمية :

ويتحتم علينا أن ننتقل من بعد ذلك إلى دراسة نماذج أخرى لمشكلات سياسية ، تعاني منها بعض الدول على امتداد العالم ، وفي إطار المجتمع الدولي كله . ومن المفيد أن نلتقط النموذج من آسيا وعلى مستوى الدول النامية المستقلة حديثاً .

ويعطى هذا النموذج فرصة مثلى لنمط من المشكلات التي خلفها الاستعمار . وسواء كانت المشكلة صراعاً على حيازة الأرض ، وعدم القبول بالحد السياسي بين دولتين أو صراعاً دينياً مستنكراً ، يخفى ملامحه ، فإن الاستعمار البريطاني قد عمق بها التمزق الذي صنعه في شبه القارة الهندية .

مشكلة كشمير :

وتعتبر هذه المشكلة عن نموذج آخر من نماذج المشكلات المتنوعة التي تهبط بمستوى العلاقات بين الدول ، إلى درجات خطيرة تنذر بالخطر وصراع الحرب إذا ما تفجرت . وهي - من غير شك - تستنزف الجهد والمال وتعطل للمسيرة المطمئنة ، وتظاهر التخلف في شبه القارة الهندية أن هي بقيت مستحكمة من غير حل أمثل .

ويمكن القول أنها تعبر عن نتيجة من ضمن نتائج سيئة كثيرة ، تمخض عنها الاستعمار البريطاني البغيض . ذلك أنه لم يكتف بفرض مشيئته واستنزاف ثروات المستعمرات ، إنما خلف من ورائه متاعب جسيمة متنوعة تعاني منها الدول بعد أن تحصل على استقلالها . ويمكن أن نتصور مشكلة كشمير ، في إطار كبير يضم نتائج سيئة كثيرة اشترك في صنمها الاستعمار البريطاني في أثناء تسلمه على الهند .

هذا ويستوجب الأمر - على كل حال - تفهم المشكلة والتعرف على أبعادها ، وعلى المتغيرات التي تفجرها من حين إلى حين آخر في ضوء الأمور الآتية :

أولاً : نشير إلى أن الهند وحدة جغرافية هائلة للساحة في جنوب آسيا . وقد تتبين سلاسل الجبال الشامخة وقد أحاطت بها تماماً لكي تصنع الاطار الذي يحدد امتداد الهند من وجهة النظر الجغرافية . وما من شك في أن الموقع الجغرافي الذي تشرف به على المحيط الهندي وامتداد الحائط الجبلى الشاهق كلاهما قد أثر على التوجيه الجغرافي للهند ، حتى يصدق عليها القول بأنها تكاد تستدير الياس وتستقبل المسطح المائى .

ويظهر على امتداد تاريخها السياسى والاقتصادى والحضارى الطويل معنى ونتائج هذا التوجيه الجغرافى نحو البحر ، والانفتاح على العالم الخارجى . وكما عاشت شبه القارة الهندية وهى لا تكتثر بعلاقات مع آسيا ، فى الوقت الذى اهتمت بالعلاقات مع العالم الذى اطل عليها من خلال البحر .

ولقد كان تفاعل الهند الحقيقى فى مجتمع الدول ، وكانت صلاتها مع العالم الخارجى عن طريق المسطح المائى . ولم يكن سهلاً أو متاحاً لها أن تتصل بالعالم الآسيوى عن طريق اليابس عبر الممرات والثغرات فى السلاسل الجبلية . وكان ذلك مدعاة لتأكيد وحدتها الجغرافية الكبرى ، فى الساحة الهائلة التى تبلغ حوالى ٣,٨ مليون كيلو متر

مرعب . كما كان مدعاة لأن تشترك اشتراكاً عظيماً بحصص في صنع التراث الحضارى للإنسان وإشاعته عن طريق صلاتها من خلال البحر بمساحات كثيرة من العالم في جنوب شرقى آسيا ، وفى إفريقيا ، وفى مناطق الحضارة المبكرة فيما حول حوض البحر المتوسط .

ثانياً : أتاحت المساحة الهائلة لهذه الوحدة الجغرافية فرص التنوع العظيم فى الظروف الطبيعية والبشرية على حد سواء . وكان ذلك مدعاة لأن نتبين فيها مجموعة هائلة من البيئات المتنوعة من وجهة النظر الطبيعية . ومن ثم كانت هذه الصفة من أهم ما أهلها لأن تكتظ بالسكان ، وأن تكون واحدة من أهم مناطق الثقل السكانى فى العالم . وليس ثمة شك فى أنها تحظى بموارد طبيعية هائلة ، تتمثل فى ما لا يقل عن ٢٦٠ مليون فدان من الأرض القابلة للزراعة ، وفى ثروة حيوانية ضخمة ، وثروة معدنية متنوعة .

وهكذا كانت مقومات الغنى مقورة لها من وجهتى النظر الطبيعية والبشرية معاً . هذا بالإضافة إلى أن تنوع الخصائص البيئية وتنوع الموارد الطبيعية قد تسبب فى تبلين وريما فى تناقض فى توزيع السكان وفى الكثافات السكانية . ولكن ذلك أمر يجب أن يكون متوقعاً فى وحدة جغرافية عظيمة المساحة ، ولا يمكن أن يكون مدعاة لخلل فى الهنيان الاقتصادى . ذلك أن الأمر يمكن أن يعالج على أساس أن تتم البيئات والأقاليم بعضها البعض الآخر .

ثالثاً : إذا كان الاكتظاظ بالسكان صفة من صفات شبه الجزيرة الهندية ، فإنه من ناحية أخرى يكون مصحوباً بدرجة كبيرة من درجات الاختلاط والتنوع . ذلك لأنهم وإن كانوا يتمتعون فى الغالب لمجموعة السلالات القوقازية إلا أن ثمة اختلاط بينهم وبين سلالات غير قوقازية . وقد نتبين الهند وكأنها متحف للبشر يصل فيه التباين إلى درجة عالية من درجات التنوع السلالى والأثنوغرافى . وهذا معناه أننا فى مواجهة كيان بشرى هائل ، ولكنه غير منصمجم أو غير متناسق أو غير متجانس . ويؤكد ذلك التنوع اللغوى الذى نتبينه ، فلا تكاد تكون فى

الهند لغة واحدة تستطيع أن تفرض نفسها . وهناك أكثر من ٢٢٥ لغة منها ما يرجع إلى أصول هندية أوروبية ، ومنها ما يرجع إلى أصول قديمة محلية ، ومنها ما يرجع إلى أصول تتقابل مع أصول اللغات في التبت ويورما .

ومن ثم تفتقد الهند والكيان البشرى بها وحدة الفكر وتنغمس في متاعب عدم التجانس ، التي تمثل مواقع ضعف في تلاحم البناء البشرى . وليس أدل على ذلك من أنهم يتخونون من اللغة الانجليزية وسيلة للتفاهم ، عندما يتعذر عليهم استخدام لغة من اللغات الأساسية . ويدعم ذلك التنوع تبايناً في المستويات الحضارية وفي الديانات الكثيرة . والمفهوم أن الهند تضم انماطاً من حضارات تهبط بأصحابها إلى أدنى درجات التخلف والبدائية ، وجماعات تملو شامخة بتقنيهما الحضارى ، ودورها المرموق في صنع الحضارة وما لها من تراث حضارى عظيم .

ويتراوح التنوع في الديانات والمعتقدات الدينية بين بيانات سماوية ، أهمها الإسلام ، وبين بيانات ومعتقدات وثيقة الصلة بفلسفة وحكمة نمت على الأرض الهندية خاصة والآسيوية عامة . وتؤكد الفروقات الدينية درجة من درجات التمزق وعدم التناسق أو الانسجام بين التجمعات التي يتألف منها الكيان البشرى في الهند . ويزداد هذا التمزق رسوخاً مع سيادة نظام بغيض يصنف الناس إلى طبقات ويصنع الفواصل الأفقية بين كل طبقة وأخرى . وهذا - من غير شك - مدعاة لعدم الترابط مثلما هو سبب اصيل في نشأة وتأصيل ضرب من ضروب الحقد الاجتماعى .

وخلوصاً من ذلك كله تتبين الهند وهى تعاني الضعف والتمزق . وليس أدل على ذلك التمزق من أن تتضمن الهند امارات متعددة (حوالى ٥٨٠ امانة) لكل واحدة منها كيانها الاقتصادى الخاص . وما من شك في أن ذلك قد أتاح للاستعمار أن يلعب دوراً خطيراً إشاع مزيداً من الضعف والتمزق ، مثلما أبقي على الفقر والتخلف الاقتصادى إلى حد كبير .

ويمكن القول أن بريطانيا التي اعتبرت الهند ديرة قريية فى التاج البريطانى ، كانت من وراء كل سبب من أسباب التمزق وتعميق الهوة التى تفصل بين التجمعات التى يتألف منها الكيان البشرى فى شبه القارة الهندية . ويمكن القول أنها هى التى طعنت البناء البشرى فى موضع ضعفه الذى بنى على عدم التجانس ، وهى التى أنكرت روح الحماس لأن تنقسم الهند بين غير المسلمين والمسلمين . وعلى الرغم من أن التقسيم يتعارض مع الواقع الطبيعى ، فإنه كان من وجهة نظر بريطانيا الخبيثة ، يتناسق ويستجيب للواقع البشرى .

وهذا الاعتقاد ليس مقبولا من وجهة النظر الموضوعية لأن التقسيم لم يقضى بالكلية على عدم التجانس الذى يشكو من البناء البشرى الهندى ، كما لم يضع حدا للمشكلات . بل وربما كان مدعاة لتوالد وتراكم مجموعة هائلة من المشكلات التى غرقت فيها الهند ، مثلما غرقت فيها باكستان (١) .

وما من شك أن مشكلة كشمير واحدة من أخطر تلك المشكلات ، والتى مازالت ومنذ التقسيم فى سنة ١٩٤٧ تفتقد الحل الأمثل . بل لعلها تضع العلاقات الهندية الباكستانية فى وضع متردى وصل بها إلى حد العداء . وتتسبب من ناحية أخرى فى استنزاف حجم كبير من طاقة كل دولة منهما ، فى التجهيز للحرب أو للدفاع عن مصالحها .

ويستحسن قبل أن نتابع للراحل التى مرت بها المشكلة حول كشمير وكيف وصل الأمر بشأنها إلى عقدة مستعصية أن نلم بجملة حقائق عن هذه الولاية التى تتمسك بها الهند ، مثلما تتمسك بها باكستان .

ونشير إلى أنها تقع فى مساحة هائلة فى أقصى شمال الهند فى

(١) أشرنا فى موضع سابق للتحولات التى شهدتها باكستان وعرضت وجوبها للتمزق ، ودعت إلى انفصال باكستان الشرقية وإعلان استقلالها تحت اسم بنجلاديش .

قطاع مضرس وعمر يعلو سطح المرتفعات والأرض الصاعدة إلى عقدة
بامير وسلاسل جبالا همالايا . وهذا معناه أنها تقع فى الموقع الجغرافى
الحساس الحاكم ، من حيث ما تتضمنه من ممرات تعبر المرتفعات
الشاهقة ، وتصل بين أرض الهند وبين أرض التبت وأسيا الوسطى
والغربية من وراء الجبال شمالاً . ثم هى من بعد ذلك تضم الأحباس
العليا لكل رافد من الروافد ، التى تجمع الايراد الطبعمى لكى تصنع
الجريان الرتيب فى نهر السند ، الذى يكفل الحياة فى دولة باكستان .

وهكذا ننظر الهند إلى كشمير باهتمام وتعد عليها أهمية كبرى
من وجهة النظر الاستراتيجية ، مثلما ننظر باكستان إليها باهتمام
وتعد عليها أهمية كبيرة من وجهة النظر الاقتصادية . وتعتقد
باكستان أن من أهم مقومات التقدم الاقتصادى هو السيادة على
كشمير ، واستغلال مساقط للماء فى الروافد النهرية لاستنباط الطاقة .
هذا بالإضافة إلى أن زيادة عدد المسلمين فى ولاية كشمير زيادة
ملحوظة إلى حد يشعر باكستان بنوع من التعاطف مع الكيان البشرى
فيها .

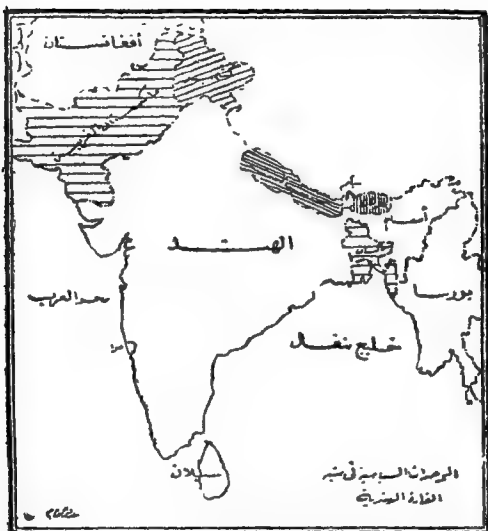
هذا ويمكن القول أن مشكلة كشمير ترجع إلى سببين أصليين

هما :

١- سيطرة الأمراء على أهم وأخطر المساحات من الأرض الهندية
وإطلاق أيديهم فى مسألة الاختيار لدى التقسيم .

٢- الأخذ بسياسة التقسيم وتمزيق الأرض بين الهند وباكستان
من غير الاتفاق على ضوابط حاكمة ، لكى تحسم الأمر دون مضرة أى
من الطرفين .

والمفهوم أن الاتفاق على التقسيم قد أباح للأمراء فى ولاياتهم حق
الانضمام إلى دولة من الدولتين ، أو الاحتفاظ بكيانها مستقلاً . وقد
انضمت معظم الولايات إلى الهند باستثناء إمارة حيدر آباد وإمارة



تسجل سنة ١٩٧٢ زيادة الضيق في شبه القارة الهندية حيث
أصبحت دولة بنجلاديش الى قائمة ١٠ مجموعة الدول المستقلة فيها

كشمير . وكان من الممكن أن تتخذ المشكلة شكلاً يختلف عن شكلها المعروف لو احتفظت الهند بهذا الحق المطلق للامارتين .

ولكن الذى حدث بالفعل هو أن اجتاحت الهند أمانة حيدر آباد فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وفرضت عليها أن تنضم بقوة إلى كياناتها السياسى . ومن ثم تعقدت الأمور وربما خشى المهراجا حاكم ولاية كشمير ، أن يتعرض من جانب باكستان لما تعرضت له حيدر آباد من جانب الهند . وعندئذ أعلن عن رغبته فى أن ينضم بولايته للهند ، وأن ترتبط أرضها بالكيان المادى للهند ، وأن يرتبط الناس فيها بالكيان البشرى فى الهند .

وكان ذلك أول نذير بالمشكلة التى استحكمت بين الهند وباكستان . وكانت تنفجر للمعركة بين الدولتين بعد أن غزت الهند ولاية كشمير لولا تدخل الأمم المتحدة . ويمكن القول أن الأمم المتحدة لم تصل إلى حل منصف أو مقبول ، ومانزال المشكلة معلقة . وهذا معناه أن احتمال الخطر مازال مستحكما . وكانت للمشكلة أن تنفجر مرة أخرى يوم أن اتخذت الجمعية التأسيسية فيها قراراً بالانضمام إلى الهند .

وهكذا لم يصنع التقسيم الأمن ولم يكفل السلام ، بل هو تقسيم جائز كما قلت ، لأنه تسبب فى مشكلات كثيرة تستنزف موارد الهند وموارد باكستان . وتتبع هذه المشكلة الفرص للتيارات الأجنبية من أن تلعب دوراً خطيراً وتقف بكل منهما دائماً على طرفى نقيض . والتحقز أو الاستنفار يكاد يفقداهما الكثير ويشد الأعصاب شداً يصل إلى حد تدمير العلاقات السلمية فيما بينهما أحياناً كثيرة .

* * *

وثمة مسألة يجب أن تضاف بعد التغيرات التى حدثت فى آخر عام ١٩٧٢ وادت إلى تمزق دولة الباكستان الاسلامية . ذلك أن تدهور العلاقات بين باكستان الغربية وباكستان الشرقية ، وتعاقد مشكلة اللاجئين من الأخيرة وقت نزوحهم إلى الهند ، أعطى للهند فرصة لأن تلقى بوزنها إلى جانب باكستان الشرقية . وربما هناك أكثر من سبب

استندفر فى البنفاليين التقسيم والانفصال عن باكستان . ولكن الهند
هى التى حبنت وشد أزر العصيان والتمرد لكى تجنى ثمرة الانفصال
ضعفاً يؤمن لوضعها على حساب كل من باكستان وبنجلاديش .

وكان ذلك مدعاة لحرب وانفصال حقيقى وعلان بقيام دولة جديدة
تحت اسم بنجلاديش . وهذا معناه مزيد من التمزق فى اطار شبه
القارة الهندية ، التى باتت تتضمن ثلاث دول هى الهند وباكستان
وبنجلاديش . ويمكن القول أن هذا التمزق يضيف فى حد ذاته بعداً
جديداً ومهماً فى تعقيد للمشكلات السياسية التى عاشتها وعانت
منها الهند وباكستان منذ للتقسيم سنة ١٩٤٧ ومن بينها مشكلة
كشمير .

وتبقى مشكلة كشمير من غير حل . وتدعو أحياناً إلى التفاوض
بالمدفعية . وقبل أنها كانت من وراء المضى على درب البحث عن السلاح
النووى . وقد وصلت الهند ووصلت باكستان فعلاً إلى حيازة هذا
السلاح . ويبقى الموقف الخطر فى ظل التوازن النووى المرعب .

المصادر والمراجع

أولاً - المراجع العربية :

- ١- إبراهيم أحمد ورقانة : بعض مشكلات الجغرافية السياسية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٢- جمال حمدان : دراسات في العالم العربي - القاهرة ١٩٥٨ .
- ٣- سليمان حزين : صفات من تاريخ الاستعمار (مختارات الاناعة)
- ٤- صلاح الدين الشامي وفؤاد محمد الصقار : جغرافية الوطن العربي الكبير - الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ٥- صلاح الدين الشامي : النقل في افريقية اثر الاستعمار في خطيطه وتشغيله - القاهرة ١٩٦١ .
- ٦- صلاح الدين الشامي : لأمريكا اللاتينية - علاقة النقل بالتمجير والاستغلال الاقتصادي - القاهرة ١٩٦٣ .
- ٧- صلاح الدين الشامي : استراليا - علاقة النقل بالتمجير والاستغلال الاقتصادي - القاهرة ١٩٦٤ .
- ٨- عبد العزيز طويح شرف : الأسس والمشكلات في الجغرافية السياسية - الاسكندرية ١٩٦٣ .
- ٩- فؤاد محمد الصقار : التفرقة العنصرية في افريقية - القاهرة ١٩٦٢ .
- ١٠- محمد السيد ضلاب وآخرون : الجغرافية السياسية - القاهرة ١٩٦١ .
- ١١- محمد صفى الدين أبو العز : افريقية بين الدول الأوروبية - القاهرة ١٩٥٩ .
- ١٢- محمد عوض محمد : الاستعمار والمذاهب الاستعمارية - القاهرة ١٩٥٣ .

١٢- محمد فاتح عقيل : الاتحاد السوفيتي وآثره في السياسات العالمية - الاسكندرية ١٩٥٨ .

١٤- محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية - الاسكندرية ١٩٦٦ .

١٥- محمد متولى موسى : الجغرافية السياسية - القاهرة ١٩٦٨ .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

-
- 16- **Alexander** : World Political Patterns , London, 1957.
 - 17- **Bowman, I** : The New World ... London, 1928 .
 - 18- **Carlson, L .** Geography and World Politics... London , 19558.
 - 19- **Church, R.J.H** : Modern Colonization ... London , 1915.
 - 20- **East, W.G. & Moodie A.E.** : The Changing World ... London, 1956.
 - 21- **Fairgrieve, J.** : Geography and World Power... London 1938.
 - 22- **Fawcett, C.B.**: Frontiers, A Study in Political Geography ... London, 1921 .
 - 23- **Friedmann, W.** : World Politics ... London, 1960.
 - 24- **Goblet, Y.M.**: Political Geography and the World Map... London, 1955.
 - 25- **Holdich, T.H**: Political Frontiers and Boundary Making ... London , 1916.
 - 26- **Moodie, A.E.**: Geography behind Politics London 1947.
 - 27- **Peamy, D. and Fifield, M.R.**: Political Geography.. . New York , 1951.
 - 28- **Schwarberger** : Power Politics ...London, 1951 .
 - 29- **Van Valkenburg S.**: Elements of Political Geography... London, 1954.
 - 30- **Whittesleg, D** : The Earth and the State , A Study of Political Geography ... London , 1941.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٥	إهداء
٧	تصدير الطبعة الأولى
٩	تصدير الطبعة الثانية
١١	تصدير الطبعة الثالثة
١٣	تصدير الطبعة الرابعة

تقديم

الجغرافية السياسية

معناها ومقرها

- ١٧ • تعريف بالجغرافية السياسية .
- ٢٠ • نشأة ونمو الجغرافية السياسية .
- مناهج البحث والدراسة في الجغرافية السياسية .
- ٢٥ • مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية .
- ٣٤ • مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية .

الفصل الأول

الوحدة السياسية

مقوماتها الطبيعية والبشرية

- تكوين الوحدة السياسية من أرض ومن
- ٤٣ ناس ونظام حاكم .
- المقومات الطبيعية للوحدة السياسية .
- ٤٦ - الموقع الجغرافي .
- ٤٧ - مساحة الدولة وشكلها العام
- ٥٢ - حدود الدول الطبيعية أو البشرية أو الهندسية .
- ٥٩ • المقومات البشرية للوحدة السياسية .
- ٩٨ - ترابط الناس في الكيان البشري .
- ١٠٠ - الأقليات أنماطها ومشاكلها .
- ١٠٥

رقم الصفحة

الموضوع

- ١١٤ - انزعاج الكيانات البشرية .
- ١٢٠ - التقدير الكمي للكيان البشرى .
- الفصل الثانى
- توازن القوى فى السياسة الدولية
- ١٣٢ • نشأة المفهوم العام لتوازن القوى .
- ١٤٥ • القوى الرئيسية الكبرى .
- ١٤٩ (١) الولايات المتحدة الأمريكية
- ١٥٠ - نموها واحتلالها قمة التكتل الرأسمالى .
- المقومات الطبيعية والبشرية للولايات المتحدة .
- ١٥٣ - مراحل السياسية الأمريكية من العزلة الى التغول والانغماس فى المشاكل .
- ١٥٧ (٢) الاتحاد السوفيتى .
- ١٧٢ - نموه كقوة رئيسية أخرى .
- ١٧٥ - مراحل السياسة السوفيتية من العزلة الى الانفتاح والتبشير بالاشتراكية .
- ١٨٨ • دور توازن القوى فى أزمة الشرق الأوسط .
- ١٩٩ الفصل الثالث
- الاقتصاد والسياسة
- ٢٠٩ • مدى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة
- المفهوم الجغرافى للعلاقة بين السياسة والاقتصاد .
- ٢١٥ • اسهام السياسة والاقتصاد فى نشأة النظام الرأسمالى .
- ٢٢٥ • السياسة والاقتصاد فى خدمة النظام الرأسمالى .
- ٢٢٨ • التطبيق الماركسى للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة .
- ٢٤١ • نتائج الحرب العالمية الثانية وتحليل العلاقة .
- ٢٤٩

- توازن القوى وصيغة جديدة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد . ٢٦٢
- الدراسة الجغرافية التحليلية للظاهرة السياسية . ٢٦٦
- مثل من مصر ومشكلة في المنطقة . ٢٧٠
- الفصل الرابع
- الاستعمار
- شكله وأنماطه ودوره في صنع المشكلات السياسية
- الاستعمار وصنع المشكلات . ٢٨١
- الانتشار وتعمير واستعمار المساحة . ٢٨٣
- الكشوف الجغرافية والتوسعات الاستعمارية . ٢٨٩
- قصة الاستعمار في أمريكا اللاتينية - ٢٩١
- في أمريكا الأنجلوسكسونية . ٢٩٣
- قصة الاستعمار في أستراليا . ٢٩٦
- قصة الاستعمار الأوروبي ومراحل في أفريقيا . ٣٠٠
- أشكال وأنماط الاستعمار الأوروبي في أفريقيا . ٣١٤
- الاستعمار الاستراتيجي - الاستعمار الاستغلالي - الاستعمار الاستيطاني . ٣١٧
- الاستعمار والمشكلات السياسية . ٣٣٣
- التناقض بين الواقع البشري والمادى لقيام بعض الدول الحديثة الاستقلال . ٣٣٤
- التفرقة العنصرية . ٣٣٨
- الاستعمار الحديث . ٣٤٦

الفصل الخامس

دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية

٣٥٨

• دراسة في مقومات الدولة السودانية .

• الوطن العربي والخلفية الجغرافية لأهم

٣٧١

مشكلاته .

٤٣٠

دراسة في المشكلة الكردية

٤٤٠

دراسة في مشكلة فلسطين .

٤٥٤

دراسة في مشكلة كشمير

٤٦٣

~ المصادر والمراجع

- توازن القوى وصيغة جديدة للعلاقة بين
السياسة والاقتصاد . ٢٦٢
- الدراسة الجغرافية التحليلية للظاهرة
السياسية . ٢٦٦
- مثل من مصر ومشكلة فى المنطقة . ٢٧٠
- الفصل الرابع
الاستعمار
- شكله وأنماطه ودوره فى صنع المشكلات السياسية
- الاستعمار وصنع المشكلات . ٢٨١
- الانتشار وتعمير واستعمار المساحة . ٢٨٣
- الكشوف الجغرافية والتوسعات
الاستعمارية . ٢٨٩
- قصة الاستعمار فى أمريكا اللاتينية - ٢٩١
- فى أمريكا الأنجلوسكسونية . ٢٩٣
- قصة الاستعمار فى أستراليا . ٢٩٦
- قصة الاستعمار الأوروبى ومراحل فى
أفريقيا . ٣٠٠
- أشكال وأنماط الاستعمار الأوروبى فى
أفريقيا . ٣١٤-
- الاستعمار الاستراتيجى - الاستعمار
الاستفلاى - الاستعمار الاستيطانى . ٣١٧
- الاستعمار والمشكلات السياسية . ٣٣٣
- التناقض بين الواقع البشرى والمادى
لقيام بعض الدول الحديثة الاستقلال . ٣٣٤
- التفرقة العنصرية . ٣٣٨
- الاستعمار الحديث . ٣٤٦

المفصل الخامس

دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية

- ٣٥٨ * دراسة في مقومات الدولة السودانية .
- * الوطن العربى والخلقىة الجغرافىة لأهم مشكلاته .
- ٣٧١ - دراسة فى المشكله الكردىة
- ٤٣٠ - دراسة فى مشكله فلسطين .
- ٤٤٠ - دراسة فى مشكله كشمير
- ٤٥٤ - المصادر والمراجع
- ٤٦٣

